السلكة العربية السعودية جامعة أم القرى مكة المكرسسة كلية الشريعة و الدراسات الاسلاميسة الدراسات العليسسا

عام العالم بنفيج هذه المنافية

Jan Jan 25

سراج الدين عمر بن استاق الشبلي الفزنوي المندي

* 4 44 - * 4 4 ° ¢

رسسالية مقدسة لنيسل درجسية "الدكتوراة " فسى الشريمة الاسلاميية ، فرع الفقه و الأصبول. شعيبة أصول الفقيد.

> امستداد : سافریسا أفسسدی زیسن افسسراف:

الدكتور يونىس سليمان السنهمورى

1. 4129



1-92

e) 9 A a - - >) (+ 7

" المجلد الأول "



الاهــــداء .

الى اللذيب غرسا فى نفسى حب العلم الشرعي، وبذلا ليسى كمل ما يملكان ، تعبسا لأستريسح ، ونصبسا لأسعمين . الى والدى لأسعمين . وكانها ليسى العدرسية الأولسيسى . الى والدى العدى قد نهب الى رحمة الله تعالى فى آخسو اعدادى لهنده الرسالية ، فصحح اللهنده الرسالية ، فصحح اللهنده الرسالية ، فصحح اللهنده الكريمية أميد اللهندة في عمرها ويسمسر لهنا الخيسر في الدنيا والآخسرة .

ابنكما المغلسس:

ساتريا أنسدى زيسسن .

شكسروتقديسسر.

اعتراف المنف سل لذويه ، و بالعطاء لباذليه ، أزجى عظيم شكرى و فائق تقديرى لشيخى الفاضل و أستاذى الكريم الأستاذ الدكت و فائق تقديرى لشيخى الفاضل و أستاذى الكريم الأستاذ الدكت يونس سليمان السنهورى الذى أشرف علي في إعداد هذه الرسالة ، فلم يدخر جهدا و لا وقتا إلا و بذله لى عن سماحة نفس و رحابة صدر و طيب خاط سر .

وذلل لى الصعاب التى واجهتنى وأنارلنى عتمة الطريق وفتح أماسى المغاليق، فجزاه الله عنى كل خيسر وأحد الله في عمره و نفع به طلاب العلم.

كما أشكسر القائمين على قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى و السئولين فيها الذين أتاحوا لبى فرصة مواصلة الدراسة العليا ، فلهم منى عظيم الشكر . و أرجو لهم من الله جزيل الشواب .

كما أشكسر كل من مد لى يد العون من زملائى و إخوتى ، أثابهم اللسمه على جميع صنعهم و أعاننى على مكافأتهم و الدعاء لهم .

ولا أنسى أن أشكر زوجتى الكريمة على تضحيتهما وصبرهما و ساعدتهما لمن في سبيل اعداد هذه الرسالمة .

ال**مقىك** مىنى**د** . ======

بسيالكم الرحمين الرحيسيم .

ان الحمد لليه تحمده و تستعينيه و تستغفيره و تستهديسيه ، و تعود بالله من شيرور أنفسنيا و من سيآت أعمالنيا . من يهده الليبه فلا عضيل ليه ، و أشهد أن لا البيبه الا الليه وحده لا شريبيك ليه ، و أشهد أن محمدا عبده و رسوليه .

و بعد: فإن نعم الله تعالى على كثيرة يعجز قلمسسى عن كتابتها و يكسل لسانسى عن تعداد ها و شكرها ، و يقصس د هنى عن تصورها و إدراكها .

و من أجلها وأنها توفيقه لبي بالالتحاق بقسم الدراسات العليا الشرعية فرع الفقه والأصول (مرحلة تحضير الدكتاوراة) بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمثنة المكرسة .

ولما كان من واجبب كيل طالب بهذه المرحلة اختيار موضيوع معين يقدم فيه رسالة علمية للحصول على درجية الدكتوراة ولم يكن من الشهيل ليى الحصول على ذليك .

فقد لا قيت عنا عميرا في احتيار الموضوع . و فالك الأنسم ما من موضوع إلا و قد بحث باحث قبلسي ، و ما من موضوع قد سسه للمجلس إلا رفضه لهذا السبب ، أو لسبب آخسر .

و بعد ما يقارب السنة من تاريخ قبولى فى القسم ، اتجهست إلى اختيار مخطوط لتحقيقه ، وبدأت أبحث فهارس المكتبات عما يصلسم لهذا الغرض . وبعد مدة وجدت للقاضى سراج الدين الشبلسى شرحا لكتاب المغنى فى أصول الفقه للخبازى . وبعد الاطلاع عليه رغبت فى أن يكون موضوعا لرسالتى فى الدكتورة .

وقد دفعتنيي أسورعدة لاختيار هذا الموضوع ، منها :

ان المغنى فى أصول الفقدة تحت تحقيق الدكتور مظهر بقدا ، و اندة على جود تده لم يظهر له شرح ، فأحببت أن أساهم فى اشراء المكتبدة الأصولية باخراج هذا الشرخ و تحقيقه ، وفى هذا إحياء الكتاب من د الكتب التراثيدة و إخراج لده من خزائين التراث إلى حيز الوجود والإفادة .

- ۲ ان هذا الشرح من البصادر القديمة التي اعتمد عليها بعض الأصولييسن
 في أصول الفقم الحنفي . كما سأذكر بعض من استشهد به و نقسل شيئا من نصوصه و آرا * مؤلفسه .
- ب انه من الكتب الأصولية المدللة . فقد عنى المؤلف بذكر الأدلسة الراجعة ومناقشة الأدلية المرجوعية ، وليو كانيت مين الحنفية أنفسهم .
- على براعة المؤلف في تخريج الفروع على الأصول.
 - ه . وأهم من ذلك لله الرغبة في الاستزادة العلمية بتحقيق آراء العلماء .

لقد رجوت الله تعالى أن يكون عونا لى على تسهيله و مشكلته و تذليسال صعابه . فشرعت بذلك ستمدا منه تعالى التوفيق و الاخلاص.

وقد جملت عملي في هذه الرسالة قسميس :

القسيم الأول فيه مباحست :

البحث الأول : دراسسة عن جلال الدين الخبازى ، صاحب البحث الأول : دراسسة عن جلال الدين الخبازى ، صاحب

البحث الثانى : دراسية عن الشارح سراج الدين الهندى ، حياته و عصره و ثقافته و علمه .

البحث الثالث : دراسة عن المغنى في أصول الفقه للخبارى .

البحث الرابع : دراسة عن شرح سراج الدين الهندى على ـ البحث الرابع : المفنى في أصول الفقه .

القسم الثاني : النس تحقيقها وتعليقها .

وإنى لأرجبو أن يكون بحثى هذا اسهاسا منى فى هذا المجال . والله يعلم أنى أردت به العمل لوجه الله تعالى خاصة ، فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمنى و من الشيطان ، و حسبي الله و نعم الوكيل.

وفى الختام أضرع إلى الله تعالى أن ينظر إلى ما بذلته من الجهد فى هــذا السبيل بالقبول ، وأن يدخر لى منه ذخرا أجده أماى يوم يقوم الناس لـــرب العالمين ، يوم لا تفنى نفس شيئا الا من رحم الله ، وأسأله سبحانه و تعالى أن يثبتنا جميعا على الحق ، وأن يوفقنا و يختم حياتنا بالصالحــات ، انه ولى التوفيسيق .

ساتریا أفندى بن محمد زین.

مكة المكرمة: ١٩/١٧م ، ١٤٥٠

القسسم الأول

دراسة من الخيازي ، صاحب المغنى ؛ و الشارح سراج الدين الهندى ، و من مثن المغنى في أصول الفقه و شرح سراج الدين الهندى طيسه.

اُولا : تمہیسد .

و قد تم بعون الله تعالى تحقيق كتاب المفنى فى أصول الفقه لجلال الدين الخبازى لفضيلة الدكتور محمد مظهر بقال و تشرف بنشره مركز البحث العلمى و إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

ولا أريد أن أكسرر ما قد عقد له السعقق من الترجمة و الدراسة عن الكسساب المدكسور إلا بقدر ، لا بد فيه للتعريف به و مدخسل إلى الدراسة عن الكتاب الذي نقدمه ، و هو شرح سراج الدين الهندي على أصول الخبازي المذكور أعلاء . و الله ولي التوفيسق .

ثانيا : اسمه ولقبه وكنيتـه .

و هـوعمر بن محمد بن عسر الخبازى (١٠) الخجندى (٢) . و يلقب بجلال الدين و يكنى بأبسى محمد . (٣)

(۱) الخبازى ـ بفتح الخباء وتشديد الباء الموحدة وبعد الأليف زاى . هذه النسبة إلى الخبيز : عطيه أو بيعيه ، عرف بهما جماعيسة ، منهم أبوعهد الله محمد بن على بن محمد بن الحسين الخبيازى المقيرى النيسابورى .

(انظـر : تعليق الشيـخ عبد الرحمـن بن يحي المعلمـي اليمني على كتاب " الأنسـاب لأبي سعيد السمعانـــي : ٥/ ١٥٣م الناشــر/ محمد أميـن دمج ، بيروت ، لبنـان .)

(٢) خجندة - بضم أولم و فتح ثانيه و نون شم دال مهطمة - في الإقليم الرابع ، طولها اثنان و تسعون درجة و نصمف . وعرضها سبم و ثلاثون درجة و سدس .

و هى بلدة مشهدورة بما وراء النهدر على شاطى سيحدون بينهدا وبين سمرقند عشدرة أيام مشرقدا .

و هي مدينة نزهة ليس بذلك الصقيع أننزه منها ولا أحسن فواكيه . و في وسطها لا نهسر جار ، و الجبل متصلل بها .

و كان سلم بن زياد لما ورد خراسمان ليزيد بن معاوية بن أبى سفيان أنفذ جيشما ، و هو نازل بالصفد إلى خجندة ، و فيهم أعشمي همدان ، فهزموا .

وينسب إليها جماعة وافرة من أهل العلم ، منهم أبوعسران موسسى

كان أديبا فاضلا صاحب حكم وأمثال مدوسة مروية .

(معجم البلدان لياقوت: ٣٤٨/٢ ، طبعة دارصاد رللطباعة و النشرسنة : ٥٠٣١هـ)

(٣) انظــــر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين لمصطفى المراغـــي :
 (٣) γ γ γ γ الطبعة الثانية سنه ۶ γ γ α . الناشر/محمد أمين دمج بيروت،
 کشف الظنون لحاجی حليفة : γ γ γ γ γ طبعة دار الفکر بيروت،معجــم
 المولفين لعمر رضا كمالة : γ γ γ γ ، الناشر/دار العلم للملايين بيروت ==

ثالثاً: مولده و وفاتمه .

ولد رحمه الله سنة ٢٩هـ (۱) بخجندة و توفى سنة ٢٩هـ. (٤) فى خسى بقين من ذى الحجة منها و دفن بمقابر الصوفية بدمشـــق و له من العصر ٢٢ سنــة .

- == البدأية و النهاية لابن كثير: ٣٣١/١٣، مطبعة السعادة مصر، الجواهر المضيفة في طبقات الحنفية لابين أبي الوفاء ، عبد القادر بـــن أحمد : ٣٩٨/١ ، طبعة مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، سنة : ٣٣٨/ه .
 - (۱) انظر معجم المؤلفيين لعمر رضا كحالة: ۲۱ه/۳، و الأعملام لحير الدين الزركلسي: ٥/٣، الطبعمة الخامسسة، سنسة ، ٩٨، إم الناشدر / دار العلم للملايين بيروت ،
 - (٢) انظـر الفتح المين : ٢ / ٩ / ٢ معجـم الموَّلفيـن : ٣١٥/٧ .
 - (٣) انظر: شذرات الذهب لعبد الحي : ١٩/٥؛ الناشر / المكتب التجارى للطباعة و النشر بيروت . معجم المؤلفين: ٣١٥/٧؛ الجواهبر المضيئة لابن أبنى الوفياء : ١٩٨/١، تاج التراجم تأليف

ابن قطلوبفيا : ص ٧٦ ، مطبعت العانسي بغداد سنسة ١٩٦٢م، الفوائيد البهيدة في تراجيم الحنفية تأليف : اللكتوي ص ١٥١ ، الطبعية الأولى سندة ٢٣٢ه، مطبعية السعادة مصر . هديدة العارفيين تأليف اسعاعيل باشيا البغدادي : ٥/٧٨٧، طبعية دار الفكر بيروت .

و ذكسر حاجسى خليفة و الزركلسى أنه مات سنسة ٢٧٦ه . وقال الشيخ مصطفى المراغسى بعد أن ذكر ذلك : "وعليه نعبول " . انظسر : كشف الظنسون : ٢/٩١ه . الظسر : كشف الظنسون : ٢/٩١ه . الفتح المبين للمراغى : ٢/٩٧٠ .

(٤) انظـرالبداية والنهاية: ٣٣١/١٣

(ه) انظر المصدر نفسه ومعجم المؤلفيين: ١٥/٧٠.

رابعها : رحلته .

تقدم أنه _ رحمه الله _ ولد بخجندة .
و تعلم العلم بها ، ثم انتقبل إلى خوارزم ، و اشتفبل بالعلم .
ثم انتقبل إلى بفداد قذاع صيته .
ثم قدم دمين ، قدرس بالعزية البرانية ، ثم حج و سكن بعكة سنة .

(۱) خوارزم: أولمه بين الضمة و الفتحة ، و الألف سترقصة مختلصة ، ليست بالف صحيحة ، هكذا يتلفظون به .

هكذا ذكره ياقوت في معجم البلدان (۲/٥٥٣، دارصادر بيروت للطباعة و النشر سنة ٥٢٧ه)
ثم قال : (قال أبوعون في زيجه : هي في آخر الاقليم الخاص ، وطولها إحدى و تسعيون درجة و خصون دقيقة وعرضها أربع و أربعون درجة و عشر دقائق .
و أربعون درجة و عشر دقائق .
و خوارزم ليمن اسما للمدينة ، إنما هو اسم للناحية بجملتها .
فأما القصبة العظمى فقد يقال اليوم الجرجانية . . .)
ثم قال ياقوت : (وما ظننت أبدا في الدنيا بقعة سمتها سمة خوارزم و أكثر من أهلها ، مع أنهم قد مرنوا على ضيصة العيش و القناعة بالشي اليسير)

(۲) انظر البداية و النهاية لابن كثير: ٣٣١/١٣، دارصادر للطباعة و النشر سنة ١٣٢٥ه. الوراص و الطباعة و النشر سنة ١٣٢٥ه. و المدرسة العزيدة البرانية واقعدة في زقاق الصخر فوق الوارقة شالى عين القصاريين تطل على العرج الأخضو. بناها الأميرعز الدين سنة ٢٣٦ه الذي استنابه الملك المعظم على صرفد ، دفن في تربته فوق الوراقة ، و قد درست وصارت بستانيا . وقد أنشأ أيضا العزيزية في الصالحية المعروفة بالكشك . و نظر منتخبات التواريخ لدشق : ٣/٥٥٥ ، لمحمد أديب آل يتي الدين الحصني ، دار الآفاق الجديدة سنة ٩٩ ١١هـ)

(٣) أنظر الأعلام لخير الدين الزركلي ، الطبعة الخاسسة ، سنة ، ١٨٥ م ، دار العلم للملايين ، بيروت ، حمد ع من ٢٠

ثم رجع إلى دحشق ، فدرس بالخاتونية البرانية البرانية على الشرف القبلي .

(١) انظر البداية والنهاية لابن كتيمر: ٣٣١/١٣.

المدرسة الخاتونية البرانية : سبجد خاتون على الشرف القبلسي ، هي أم شمس الملوك ، أخت الملك دقاق . و زوجة تاج المسبوك شمري .

و هذه الخاتونية هي شمالي نهر بانياس، مطلة على العيدان الأخضر، وكانت قديما بمأذنة و منبر . و بقى ذلك إلى أوائل الديولسة الروكك العثمانية .

أول من خربها و أخذ رخامها و محاريبها سيباى حاكم د مثق ، و وضعه ذلك بعد رستة الكائنة بباب انجابية الطقبة بجمع الجوامع .

و هي اليوم حدائيق .

(انظر منتخبات التواريخ لدمشق لمحمد أديب : ٣/٣٥)

(٢) انظـر رحلتـم إلى هذه البلدان في : البدايـة و النهاية : ٣٣١/١٣، معجـم العولفيـن : ٣١٥/٢٠.

خاسيا؛ فضله و زهده .

كان جلال الدين ، أبو محمد ، فقيها زاهدا عابدا ، منسكا عارفا بدهب أبى حنيفة وأصحابه ، جامعها للأصليمين ، ومصنفا فيهما. للأصليمين ، ومصنفا فيهما.

XXXXX



⁽١) انظمر ترجمته ص: ٣٠٧ في قسم التحقيق .

⁽γ) انظر الفتح المعين : ۲/ ۹۹ و الجواهير المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء : ۲/ ۳۹۸/۱

سادسا: الحالة السياسية في عصره.

تقدم أن ذكرنا أن الخبارى قد عاشمن سنة ٢٦٩هـ الى سنة ٢٩٦ه. فقد عاش معظم القرن السابع ، وقد جاء هذا القرن و العالم الإسلامي في حالة الضعف و الاضطراب .

و من أهم ما سجلم التاريخ في هذه الفترة :

٠١ سقوط بفداد على يد التتر .

فلما كانت سنمة ٢٥٦ه أغار هولا كو التترى على بفداد بمكيدة الوزير ابسنالعلقى الرافضي و تدبيره ، فاستولى عليها ، و قتل الخليفسسة الستعصم بالله ، آخر الخلفاء العباسيسن .

وبذلك انتهى حكم العباسيين في بغداد . وتعتبر هذه الحالة من أحلك ما عانته الدولة الإسلامية في التاريخ .

وصارت بفداد بعد ما كانت آنس المدن كلها ، كأنها خراب ليس فيها إلا القليل من الناس ، وهم في خوف و جوع و ذلة و قلة .

و كان قتل الخليفة الستعصم بالله أمير المؤمنيين يوم الأربعاء ، رابيع (٣) عشير صفير .

وقد بلغ عدد القتلى في هذه الواقعة ألف ألف و ثمانما عد ألف ، كما ذكره ابن كثير .

وصارت بغداد بعد ما تم فيها من أعمال التخريب و التدمير عاصمة لحكومة ليس لها دين سماوى ، و كانت لها قوانين وضعية وضعها جدهم جنكيزخان ، عرفت عندهم باسم الكاسمة .

و يعتبر هذا التاريخ فاصلا بين التاريخ الاسلامي القديم و التاريخ الأوسيط . (٦)

⁽١) انظر : البداية والنهاية لابن كثير : ٢٠٠/٠٠ الفتح ـ المبين للمراغى : ٢/٤٠٠ .

⁽٢) انظر البداية والنهاية: ٢٠١/١٣ وما بعدها .

⁽٣) انظسر المصدر نفسسه.

⁽٤) انظير النصدر نفسيه .

⁽ه) انظرتاریخ التشریع الاسلامی للخیضری بك ، الطبعة التاسعیة ، سنة . ۲۹ هـ ، الناشر: المكتبة التجاریة الكبری مصر (ص: ۲۲۵) (۲) انظر المصدر نفسیه .

۲ - الاضطراب انسیاسی فی دمشق و ما حولها .

بعد أن تمت سيطرة التترعلى بغداد ، عاصمة الدولة الإسلامية ، قصدوا الشام للاستيلاء عليها . فتم استيلاؤهم على حلب سنة ٨٥٦هـ . وأسر هولا كو أن يعضي كل سلم إلى داره ، وأن لا يعارض التتر . ثم أقسام عماد الدين القزويني نائبا على حلب . (٢)

وأما دمشق ، فإن نائب هولا كو قدم إلى أهلها بالغرمان والأمان ، فتلقاء كبرا المدينة ، وانفذت مفاتيح دمشق إلى هولا كسو . وظل التتريتنقلون في الشام حتى فتحوه إلى غزة ،

وكان الناصر صاحب دمشق لما بلغه أخذ حلب رحل من دمشق في عمكسره إلى الديار المصرية ، وفي صحبته المنصور صاحب حماة ،

فلما رآی کینوا عماة تخلی المنصورعتهم توجهوا إلی حلب ، و معهم مفاتیسے (؟) بلدهم و حملوها إلى هولاكو ، و طلبوا شه الأمان ، فأشهم .

غير أن العساكر الإسلامية بمصر الذين هربوا من التشرقد اجتمعت،
فلما انتظمت أحوالهم و استجمعوا قواهم ، عزم المظفر قطز ، مطبوك المعز
أبيك على الخروج إلى الشام لقتال التشر ، وسار معه صاحب حماة المنصور
و أخوه الأفضل على ، حتى التقى مع التشرفي المفور ، وكان كتبفا نائسب
هولا كو على الشام ، فانهزم التشر هزيمة قبيحة في موقعة عين جالسوت ،
و قتل مقدمهم كتبفا ، و استوسر ابنه ، و تفرقوا في الأرجاء ، و منهم
من قصد الشرق ، فأفناهم المسلمون .

⁽١) انظـر خطط الثام لمحمد كرد على ، الطبعة الثانية ،بيروت ، سنة ، ١٣٩٠هـ، مطابع دار العلم (٢/١٠٤ و ما بعدهـا)

⁽٢) انظرالصدرنفسة: ١٠٥/٢ وما بعدها .

⁽٣) انظير المصدر نفسية : ١٠٦/٣

⁽٤) الصدرنفسية: ١٠٧/٣

⁽٥) انظرالصدرنفسته: ١٠٨/٣ - ١٠٩

الاضطراب السياسي في الأندلس.

أما في بلاد الأندلس فقد كان السليمون في غاية الضعف بسبب تفرقهم و اختلافهم على الرئاسيات ، سا أدى إلى استيلاء الأسبانييسن علسي بلادهم .

فقد استولى الأسبان في القرن السابع على أكثر حصون البلاد و مدنها (١) الشهيرة . فلم يبق للمعلمين في الأندلس سوى غرناطة و ضواحيها .

هذه صورة مصفرة من الحالة السياسية في الفترة التي عاش فيها المؤلف جلال الدين الخبازي .

و في المبحث التالي جاء دور الحديث عن الحالة العلمية فسى عصر المؤلسف .

⁽١) انظر الفتح المبين للمراغني : ٢/ ٤٤ ملخصا ،

سابعا: الحالة العلمية في عصر المؤلف.

تقدم أن المولف عاش في فترة ما بين عام ٢٩٩هـ و عام ٢٩١هـ . و قد قسم الشيخ محمد الخضرى بيك في تقسيسه تاريخ التشريع الإسلامــــى إلى ستبة أدوار .

و اعتبار الفترة الواقعة ابتداء من أوائل القن الرابع الهجارى الى سقوط الدولة العباسية فى بغداد ، و ذلك فى منتصف القرن السابع الهجارى (سنسة ٢٥٦هـ) دورا تاريخيا واحدا و خصها به الدور الخاسسس و ها دور القيام على المذاهب و تأييدها و شيوع المناظرة و الجدل . (١) و اعتبار الفترة الواقعة ابتداء من سقوط بغداد على يد هولا كو (سنسة

٢ ه ٦ه) إلى الآن دورا تارخيا واحدا ، و هو دور التقليد المحض.

لقد عاش المصنف في أواخر الدور الخامي وأوائل الدور السادس (سند ٩ ٣ ٩ هـ مسندة ٩ ٣ ٩ هـ)

وقد وصف محمد الخضرى بك النشاط العلمى فى الدور الخامر الذى عاش
الصنف فى جزء منه بعد أن تعرض لتدهور الحالمة السياسيمة فيه حيث قال:
الأسلام الحالة العلمية فإنها لم تتبع فى التدهور بربل استعرت على نعوها،
ولا سيعا فى عهد السلجوقيين بالمشرق وعهد الدولمة الفاطميمة بمصر،
فقد نبغ فيها كبار العلماء وأساطين المفكرين . . . إلا أنه مما يجب الاعتراف
به أن روح الاستقلال فى التشريع ضعفت تبما لضعف الاستقلال السياسي .)
("الفنسيمة للفقيه و علومه .

و أما بالنسبة للحركة العلمية و الثقافية عنوما فقد خص الدكتور حسن ابراهيم حسسن في كتابه (تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعسي) الجزّ الرابع لدراسية هذه الفترة التاريخية الواقعة بين سنة ٢٤) وهو سنة ٢٥، ٩هـ حيث تعرض المؤلف للحالة العلمية و الثقافية بصورة وافية بقوله :

ركان من أثر كثير من الدول التي استقلت عن الخلافة العباسية أن نشطت الحركة -

⁽١) انظر تاريخ التشريم الاسلامي ص: ٣٣٣

⁽٢) انظـرالصدرنفسه: ص ٢٦٥

⁽٣) انظـرالمصدرنفسـه ص: ٢٣٥

الفكرية و راجت الثقافة و نخر بلاط هذه الدول بالعلما و الشعرا و الأدبا و فيرهم و ومن شم نرى صدى هذه النهضة في بلاط كل من الفزنويين في الشرق و الفاطميين و الأيوبيين في مصر ، و الأمويين في الأندلس ، و المرابطين و الموحدين في المغرب . أضف إلى ذلك ظهور كثير من الفرق التي اتخذت الثقافة و العلم وسيلة لتحقيق أغراضها السياسية .

وخير مثال لذلك هذه الآثار التي خلفها العلماء من السنيين و الشيعييين و ما كان لها من أثير في النهضة العلمية التي يتميز بها هذا العصر...)

هذا بالنسبة إلى الدور الخاص الذي عاش المصنف في أواخره. (ينتهى هذا العهد بانتهاء الدولة العباسية في بفداد (٢) (سنة ٢٥٦هـ).)

و أما الحركة العلمية في الدور السادس (من سقوط بفداد على يد هولا كو (سنة ٢٥٦هـ الى الآن) الذي عاش المصنف في أوائله كما قلنيا سابقيا ، فقد وصغها محمد الخضري بقوله : (لم يكن من الواضح أن أكتب شيئا في هذا الدور (يعني الدور السادس) لأن رياح الاجتهاد فيه قد ركدت وليس فيه من المزايا ما يملي على الكاتب و ينطق القائسل .

إذا اتسبع مجال القيول في الدور الأول حيث يوحيي الله شرائهه على الكاتب وينبنه للناس .

و في الدوريين الثاني و الثالث حيث يبين الصحابة و التابعون طرق الاستنباط من كتاب الله و سنة رسوله ، و الرأى صحيح .

و في الدور الرابع حيث يقوم كبار الأنسة و نوابغ الفقها ، فيجنون تلك الشرة و يدونون أحكام الشريعة مفصلة ، و في الدور الخامس حيث كان الترتيب و التهذيب و الاختيار و الترجيح ، فما ذا عسى أن يقول القائل في همدا الدور الأخير ، ولا شي اله من الامتياز،)

⁽۱) تاريخ الاسلام السياسي للدكتور حسن ابراهيم حسسن . الطبعة الأولى سنسة ۹۹۷م، مطبعة السنة المحمدية (۲۰/۶) و انظمر أيضا : الفكر الأصولي لفضيلة الدكتور عبد الوهاب ابراهيم أبوسليمان ص : ۱۹۲

ر ۲) انظر تاریخ التشریع الاسلامی للخضری بك ص٦ و ص ٣٣٣

⁽٣) انظير الصدر نفسيه ص: ٥٦٥

⁽٤) انظـرالصدرنفســه ص: ٢٦٦

ثم فصل محمد الخضرى ما بين النصف الأول من هذا الدور و هو العهد الذي حلت فيه القاهسرة محل بفداد ، وصارت مقسراً للمملكة الإسلامية و للخلافسة العباسية ، و بين النصف الثاني منه ، و هو من أوائل القرن العاشسسسر إلى الآن .

فقى النصف الأول منه كان ينبغ من آن لآخمر من يصلون إلى رتبة الاجتهاد ، لكنهم مع ذلك واقفسون عند الانتساب إلى الأثمة المعروفين . فنجد في ذلك العنهد عدد اكبيرا من الرجال الأعلام ، وعلى رأس الجميمة الشيخ ابن عبد السلام .

هذا ما يتعلق بالدور الخامس و الدور السادس بشكل عام.

وأما بالنسبة للقرن السابع خاصة ، و هو الفترة التي عاش فيها المؤلف ـ فقد عبر صاحب الفتح المبين عن الحال العلمية فيه بعد أن تعرض للحال السياسيسة فيه بقوله : (كل هذه الاضطرابات جعلت سوق العلم راكدة في هذا القرن ، فقد ـ قعدت الهم عن الاجتهاد و مالت الى التقليد .

وبدأ عهد جديد في التأليف و هو عهد المتون و المختصرات ما دفع العلما ؛ إلى ـ العناية بشر حها .)

⁽١) انظر المعدر نفسته ص: ٢٦٧ بتصرف .

^() وهو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي الدشقي الشافعي الطقب بعز الدين المعروف بسلطان العلماء، شيخ الاسلام و المسلمين ، امام عصر، بلا مدافع ، و فريد زمانه بلا منازع، ولمد سنسة γγه ه بد مشبق ، و نشأ بها و تغقم على الشيخ فخصر الديسن بن عماكم ، و قرأ الأصول على الشيح سيف الدين الآمدي و غيره .

له مصنفات منها: الفوائد و العناية في اختصار النهاية . و القواعد الكبرى و القواعد الكبرى و القواعد المري و غيرها . توفي سنة . ٦٦هـ بالقاهرة .

⁽ الفتح العين : ٢٣/٢)

⁽٣) المصدرنفسيسة :٣/٤٤

المصنفات الأصولية في عصر المؤلف.

نسرد فيما يلى بعض المولفات الأصولية في القرن الذي عاش فيه المؤلسف جلال الدين الخبازى ، كتماذج ، لإعطائنا صورة واضحة في ميزات التأليف في هذا العصير .

روضة الناظر و جنة المناظر في أصول الفقه لاين قدامة الحنبلي
 و قد ألف هذا الكتاب بالاختصار وفقا لطبيمة هذا العصر (۲) ما يؤدى إلى الحاجة إلى شرحه .

(۱) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله المقدسي ثم الدمشقى ، الحنبلي الطقب بموفق الدين المكنى بأبــــى محمد .

ولد سنة ١٥ ه بحماعيل (بفتح الجيم و تشديد الميم بعدها ألسف ثم عين مهملة مكسورة و يا عساكنة و لام) قرية في جبل نايلس من أرض فلسطيسن ، ثم قدم مع أهله الى د مشق سنة ١٥٥ ه.

و توفى رحمه الله سنية . ٢٠هـ .

كان زاهدا ورعما متواضعا ، حسن الأخلاق مع حسن سمت، و وقار ، كثيم التلاوة للقرآن ، كثيم الصيام .

وله مصنفات كثيرة :

منها روضة الناظر وجنة المناظر ، ومنها مختصر العلل للخلال ، المغنى في الفقم والكافي في الفقم وغيرها.

قال الحافظ عمر بن الحاجب ؛ كان ابن قد أمة امام الأثمة ، و مفتى الأسه ، اختصه الله تعالى بالفضل الوافير و الخاطير العاطير و العليم الكامل ، طنت بدكره الأمصار ، و ضنت بعثله الأعصار ، و قد أخذ بعجام الحقائق النقلية و العقلية .

أما الحديث فهمو سابق فرسانمه .

وأما الفقيه فهيو فارس ميدانيه ، أعرف الناس بالفتيا .

(الفتح المبيان : ٢/٣٥)

(٢) انطـر روضـة الناظـر و جنة المناظـر ، الطبعـة الرابعـة ، سنـــة ١٣٩١ هـ . وقد شرحه الشيخ عبد القادر أحسد بن مطفى بدران الروسي

(۱) هنوعبد القادريين أحمد بين مصطفي بن عبد الرحيسيم ابين محمد بيدران .

فقید أصولى حنبلى ، عارف بالأدب و التاريخ ، و لـــد فى دومة بقرب د مشيق ، و عاش و توفيى فى دمشق ،

كان سلفى العقيدة ، فيه نزعمة فلسفية ، حسن المحاضمية كارها للمظاهم ، قانعا بالكفاف.

له تصانیف: سنها المدخل الی مذهب الإمام أحمد بن حنبل و شمرح روضة الناظر، و تهذیب تاریخ ابن عساکیر. توفی سنة ۲ ۳ ۹ ه. (الأعلام: ۲ / ۳۷) و انظر أیضا معجم المؤلفین تألیف عمر رضا کحالة، الناشر مکتبة المثنی، بیروت (۵ / ۲۸۶)

(٣) انظـرالفتح المبين ٢٠/٤ه ٠

- ٦٠ الاحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدى (١) (١٥٥هـ ١٩٦هـ)
 - «. مختصـر منتهى السـول و الأسـل لابن الحاجـب (٢) هـ ٢٤٦هـ) يقول المؤلف في مقدمتـه:

(الحمد لله رب العالمين ، و صلى الله على سيدنا محمد و آلمه أجمعين ، أما بعد : فإننى لما رأيت قصور الهم عن الإكتار و سيلها إلى الا يجاز و الاختصار ، صنفت مختصرا في أصول الفقد ، ثم اختصرته على وجمه بديع ، و سبيل منيع ، لا يصمد اللبيب عن تعلمه صاد ، و لا يسرد إلا ريب عن تغهمه راد ، و الله تعالى أسأل أن ينفسعه و هو حسبسى و نعم الوكيل)

هذا الكتاب كما يدل عليه اسمه مختصر كل الاختصار.

وعليه شروح:

منها شرح القاضي عفد العلمة و الدين . تبرق هواش وعلى هذا الشرح عليستلن : احداههما للتغتازاني (٥) والأخرى للجرجاني . وصما لم يكملا ، والآلاث ها لهم الهرس .

(١) انظر ترجسه ص ١٩ في قسم التحقيق .
و انظر الاحكام في أصول الأحكام للآمدى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧هـ
الناشر/مؤسسة النور ، الرياني .

(۲)انظر ترجمته عن : ۱ و في قسم التحقيق. و انظر مختصر ابن الحاجب، طبعة سنة ۲۹۳ هـ، الناشر/مكتبة الكلية الأزهرية.

(٣)انظرالمصدرنفسه ١/٥.

(ع) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الفقار بن أحمد الا يجى الطقب بعضد الطة و الدين ، الشافعي الأصولي المتكلم الأديب، لم يعرف تاريخ ميلاده ، و توفي سنة ٥٦هـ.

و من أشهر مولفاته شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول و المواقف في أصول الدين . (اللفتح البين : ١٦٦/٢)

(ه) هُو مسعود بن عبر بن عبد الله التفتازاني الطقب بسعد الدين الشافعي الأصولي ، المفسر المتكلم المحدث البلاغي الأديب . ولد سنة ٢ ١ هـ و توفي سنة ١ ٩ هـ . و من مصنفاته التلويح في كشف حقائمين التنقيح و حاشيته على العضد .

(الفتح المين : ٢/٢٠٦)

و انظر الدر الكامنة لأبن حجر ١١٩/٥: وفيه أنه مات في صفر سنة ٩٢هـ.

(٦) انظر ترجمته ص: ٨٨٥ من قسم التحقيق .

منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي ناصر الدين الميضاوي
 (ت: سنسة ه٦٨هـ)

و هو متن عنى بشرحه كثير من العلماء .

وقال الشارح تقى الدين السبكى فى مقدمته على الشرح الذى سماه الإبهاج فى شرح المنهاج : (وقد أكثر الناس من التمنيف فيه ، فكم من تصنيف فيه من مختصر و ناقص و زائد ، و من أحسسن مختصراته كتاب المنهاج فى الوصول إلى علم الأصول الذى صنفه القاضى ــ

(١) هو عبد الله بن عصر بن محمد بن على ، أبو الخير القاضيي
 ناصر الدين البيضاوى .

كان إماما مبرزا ، نظارا صالحا ، متعبدا زاهدا ، ولى قضا القضال بشيراز ، و دخل تبريز و ناظرها .

و ولد في البيضاء بفارس. و لم يعرف تاريخ ميلاده .

و توفی سنده ه ۱۸ه بتبریسز.

لم مصنفات : منها منهاج الوصول إلى علم الأصول ، و الطوالسم و المصباح في أصول الدين و الفايمة القصوى في الفقم ، و مختصر الكشاف في التفسير و شرح المصابيح في الحديث .

انظر: الفتح المبيس: ١٥٧/٨، وطبقات الشافعية: ١٥٧/٨

(٢) هو على بن عبد الكافى بن على بن تعام بن يوسف بن موسى السبكى المكنى بأبى الحسن الملقب بتقي الدين ، الفقيه الشافعي ، المفسر الحافظ الأصولي النحوى اللفوى المقرى البياني الجدلى . ولد سنسة ٦٨٣ه .

أخذ عنه الفضلاء و العلماء وسمع منه الحافظ أبو الحجاج العزى و أبسو عبد الله الذهبي و أبو محمد البرزالي وغيرهم .

و من الوظائف التي تولا ها قضاء الشام .

فقد كان قاضيا عادلاً عفيقا نزيها لا يخشى فى الله لوسة لائم . و تولى مشيخة دار الحديث الأشرفية و الشاسية البرانية و غيرهما . و من مصنفات، و تفسيسر القرآن ، و شرح المنهاج فى الفقية . و قد شرح منهاج البيضاوى فى الأصول من أوله إلى قول البيضاوى (الواجب أن تناول كل واحد فهو فرض عين)

(الفتح العبين : ١٦٨/٢)

الفضل ناصر الدين عبد الله بن عسر بن محمد البيضاوى رحمه الله . . . فأحببت أن أضبع لم شرحا لينتفع هو (أى ولده أبو حامد وغيره به إن شاء الله و (أ) و شبرحه أيضا الاسنوى (٢) في كتلبه نهاية السول .

و ما قد مناه من بعض المصنفات الأصولية في هذا العصرو ما لم نذكره فان غالبها طبع بطابع الاختمار الذي يحتاج الى الشروح و الحواشي .

يقول الشيخ المراغى فى هذا المقام: (ان التآليف فى هذا القرن فى غالبها طبعت بطابع الاختصار، ومن ثم احتاجت الى الشروح والحواشى ، ما صرف الهمم عن التفكير والاجتهاد، فمنى العلما بتفهم الألفاظ والوصول الى معانيها بعد الجهد والعنا بدل أن يوجهوا همهم الى فهم الأدلة واستنباط الأحكام منها ، هذا ما غلب على العلما فى ذلك العصر ، فاذا ظهر من بينه مجتهد كان ذلك من الندرة بمكان)

وقد عاش عمر الخبازى فى هذا العصر ، ولا بد أن يتأثر بهذا الطابع . بر مسركل مسراهون المنتى واهون المزرول المرادول وقد اختصر كتابه " المعنى بر" حتى يكاد يصل الى درجة ألا شارة .

⁽١) مقدمة الابهاج: ١/٣ مطبوع مع نهاية السول بمطبعة التوفيق الأدبية.

⁽٢) هوعبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على ، الطقب بجمال الدين ، المكتبى بأبى محمد ، الفقيد الأصولي النحوي النظــار المتكـم .

ولد سنة ١٠٧ه و توفي سنة ٢٧٧ه.

ولم كتاب الكواكب الدرية في تنزيل الفروع الفقهية على القواعد النحوية، ونهاية السول، والتمهيد في تنزيل الفروع على الأصول وغيرها.

⁽ الفتح المبين : ١٨٦/٢ - ١٨٨)

⁽٣) الفتح المينن : ١/٢٠٠٠

شامنا : ثقافت، وعلمه .

، مكانت العلمية

إن شهود العلما على مكانته العلمية ما يدل على علمه و ثقافته و فضله .

وقد ذكر صاحب الجواهر المضيئة وابن تغيرى كلاهمسا عن الحافظ البرزالي (۲) انه قال: (كان شيخنا فاضلا . ولما ماتكان مدرسيا بالخاتونية ، و من شرطها أن يكون المدرس بها من أفضيل الحنفية)

وقال ابن تفرى (قلت: هو عالم مشهرور صاحب زهد وعبادة)

(۱) هو يوسف بن تغرى بردى بن عبد الله الظاهرى الحنفى ، أبو المحاسن ، جمال الدين ، مؤرخ بحاشة . من أهل القاهرة مولدا و وفاة . كان أبوه من ماليك الظاهر برقوق و من أمراء جيشه المقدمين . ولد سنة ٨١٣هـ .

و توفی سنة ۲۸ه.

ونشأ في حجر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني وتأدب وتفقيه وقرأ الحديث وأولم بالتاريخ وبرع في فنون الفروسية وامتاز في علمم النفم والإيقاع.

وصنف كتباً نفيسة سنها: النجوم الزاهرة في ملوك مصرو القاهرة (ط) و العنهل الصافى و المستوفى بعد الوافى (ط) الجزء الأول منه وغيرهما. (الأعلام: ٢٢٢/٨)

(γ) و هو القاسم بن بها الدین محمد بن یوسف الحافظ علم الدین أبو محمد
البرزالی (بضم البا الموحدة بطن من بربر) الاشبیلی ثم الدمشقی
المالکی . ولد سنة ه ۲ ه ه و توفی سنة ۹ γ هدید مشق .
من تآلیفه تاریخ البرزالی ، جعله صلة لتاریخ ابن شامة فی خمس مجلدات،
و معجم الشیوخ یشتمل علی ألفی شیخ فی أربع و عشرین مجلدا.

ر هدية العارفيين لإسماعيل باشا البغدادي ودار الفكرسنة ٢٠٥٢هـ ٥٩٥٥ انظر الجواهر المضيئة لابن أبي الوفاء ٢٩٨/١١ مطبعة مجلس دائرة

(٣) انظر الجواهر العضيئة لابن أبي الوفاء ١٩٨/١٩ ٣، مطبعة مجلس ائر
 المعارف النظامية سنة ٢٣٢١هـ، و العنهل الصافي ٣٤٠١٤
 (مخطوط) بعركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، رقم المكتبة ٢٤٥٠.

(٤) العنهل الصافي : ٢٩/ ٩٤٩ (مخطوط) "

۲. أستاذه.

أخذ عمر الخبازى عن عبد العزيز بين أحمد بن محمد علا الديسين البخارى ، المتبحر في الفقم و الأمسول .

⁽١) لم أجد في كتب النراجم التي قرأتها من تتلمذ عليه المولف إلا من ذكره اللكنوي كما أثبتناه .

⁽ انظر الفوائد البهية ص: (ه ()

و قال مصطفى المراغى: (أخذ عن علاء الدين عبد العزيز البخارى وغيره) (الفتح المبين : ٢٩/٢)

علا الدين البخارى هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، و يلقب بعلا الدين البخارى ، الفقيه الحنفى الأصولى ، تفقه على عمه محمد المايعرفى ، و أخذ أيضا عن حافظ البدين الكبير محمد التجارى . و تبحر فى الفقيه و الأصبول و عرف بالتفوق فيهما حتى أنه لما اجتمع فى برمك بقوام الدين الكاكى سأله قوام الدين أن يضع له شرحا على الهدايه فكتب حتى وصل إلى باب النكاح .

وقد تتلمذ له قوام الدين كما تتلمذ له جلال الدين الخبازى . لم مصنفات : منها شرحه على أصول البزدوى " كشف الأسلال ، و شرح على أصول الاخسيكثي سماه غاية التحقيق ، صنفه بعد الفراغ من كشف الأسلال .

و لم يعرف تاريخ ميلاده .

وتوفي سنة ٧٢٠ .

⁽ انظَّر : الفتح العبين : ١٣١/٢ ، معجم المولِّفيين : ٢٤٢/٥

٣. تلامده.

- و قد تتلمذ له كبار الأصولييس ، و هـــم ؟ أبيو العياس أحمد بن سعود القونوى (٢) . T البدر الطويل داود الروسي المنطقي. ب. هية الله أحمد التركستاني . ج •
- انظمر الغتم المبيس: ٢٠/٩٧ و الفوائد البهيمة ص: ١٥١ (1)
- هنو محمد بن مسعود بن عبد الرحمن القونوي ، أبنو العبياس ، فقيه ، (T)أصولى ، لفيوى ، نحوى ، سكن ديشق ، و توفي بها . من مؤلفانه شرح عقيدة الطحاوى وشرح الجامع الكبيسر للشيبانسسي في أربع مجلدات سماه التقرير ، و لم يكمل تتبييضـ، فكطـم ولـده محمد . توفيي رحمه الله سنية ۲۷۷هـ

(معجم المؤلفيين : ٢/٦/٢)

هنودا ود بن أغلبك بن على الرومي المعروف بالبدر الطويل ،نشأ (T)بعدينة قونية ، وتفقه على جلال الدين عسر الخبازي لما قدم ـ د مشق ، و أقدام بها نحوا من ثلاثيين سنة ثم توجه إلى حلب و درس سنة ثم خرج متوجها إلى قبلة المسلمين ، بها نحوامن۔ ۱۵ فمات سنـة د ١٧هـ.

(الفوائد البهية : ص ٧٢)

و هو شجاع الدين ، هبة الله بن أحمد بن معلى بن محمد التركستاني ، (E) الفقيه الحنفي ، المعروف بالطرازي (بكسر الطَّاءُ) نزيل القاهـرة. ولد سنة ۲۷۱ها و توفي سندة ۲۲۲ها .

من تصانيف الإرشاد في الفروع ، تبصرة الأسسرار في شرح المسار للنسعى ، شرح الحامع الكبير للشيباني في الفروع ، شرح عقيدة الطحاوي منازل أهمل الاجتهاد.

(هدية المارفيس: ١٥٠٦/٦؛ تاج التراجم في طبقات الحنفيسة تأليف زين الدين قاسم بن قطلوبها ، مطبعة العاني بغداد سنسة ۱۹۹۲م ص : ۸۰)

آثاره العلمية .

له مصنفات في الفقم و الأصول نذكرها كما يلى :

المفنى في أصول العقم ، و هو الكتاب الذي نقدم شرحم .

ب. شرح المفنسي في أصول الفقيم. (١)

ج. شرح الهدايدة للعرفيناني .

(۱) انظر مقد سة تحقيق د /مظهر بقاء على المفنى للخبازي ص ١٠ يقول ابن تفرى في المنهل الصافي (١٤٩/٦) : ولم كتاب الحواشي على المفنى . "

و توجد نسخية منه في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مصورة من جامعة برنستين تحت رقم ٢ ٩ / ٣٧ و تحت رقم المكتبة ١٤٠ - ١٤١ ، و هيى نسخية من المفنى ، بعد أن أتمها شرع في شرح متن المفنى في مخلوطة واحدة . وقد ذكر في شرحه هذا ما نصه في فصل العزيمة و الرخصة لوحية ١٤٠ : (وكذا العبد المأذون في الجمعة يخير بين أداء الظهر و الجمعة ، و نحن جعلناه رخصة إسقاط استدلالا بدليل الرخصة و معناها كما ذكرناها في المتن .)

(٢) أنظسر هدية العارفين : ٥ / ٧٨٧، و لا كر فيه مصنفين للمؤلف ، و هما شرح الهداية و المغنى في الأعسول .

المحسث الثانسين دراسد عن الشارح سبراج الديسين الهنسيدي ، حياتيه وعصره و ثقافته وعلمه

بان كتب التراجم لم تحط هذا العالم الكبير بالدراسية الوافيسة بما تستحقه شخشيته . و رجال التاريخ لم يظهروا له صورة تمكن لنا من معرفية ثقافته و مكانته في هذا العلم إلا قليلا .

وهذا العليسل وما قرأت من مؤلف هذا والمؤلفات التي تعاصيره تزودني الأعقد هذا الفصل ، والله الموفق .

ثانيا : اسمه ولقبه وكنيتمه .

هو عبر بن اسحاق بن أحمد الشبلي (١) الهندى (٢) الفزنوى (٣) ، الطقب بسراج الدين و المكنى بأبي حفس .

(۱) قد ذكر حاجي خليفة أنه "شبلي "حيث قال: (وشرحه - أي المفنى - سراج الدين أبو حقى عصرين اسحاق بن أحمد الشبلي الهندى الفزنوى في مجلدين) كشف الظنون: ١٧٤٩/٣ ، وصرح به المولف نفسه حيث قال في مقد شه على الشرح: (أما بعد: فإن -

وصرح به العولف نفسه حيث قال في مقدمته على الشرح : (أما بعد : فإن - أضعف عباد الله و أحوجهم إلى غفرانه عبر بن اسحاق بن أحمد الشبلي الحنفي عالمه الله بلطفه الحلى و الخفي يقول : . . .)

انظر ص ٢ من شرح سراج الدين على المفنى (في قسم التحقيق)

الشبلى (بكسر الشين المعجمة و سكون الها * المنقوطة بواحدة) هذه النسبة الى قرية من قرى أشروشنية يقال لها الشبلية .

(انظَر الأنساب للسمعاني: ٢٨١/٧

و معجم البلدان : ۱۹۲/۱ و ۳۲۲/۳)

غير أن كتب التراجم التي قرأتها لم تذكر أنه رحل إلى هذه البلدة .

(٢) سيأتي بحث نسبته إلى الهند بعد قريب . إن شا الله .

(٣) الغزنوى ـ بغت الغين المعجمة و الزاى الساكنة المعجمة و في آخرها النون المغتوحة ، هذه النسبة إلى غزنة أو غزنين . و كانت قصبة زابلستان الواقعة في طرف خراسان بينها و بين الهند .
فهي اليوم احدى مدائن أفغانستان . خرج منها جماعة من العلماء في كا. في مدائن أفغانستان .

ر الأنساب للسمعانى: ١٤٣/٩: معجم البلدان: ٢١٧٧ و مليماها)

(۱) انظر ترجمته ف : الدررالكامنة : ۲۳۰/۳۰ البدر الطالع للشوكاني : ۱/۵۵ كشف الطنون = ۱/۵۳ الفوائد البهية : ص ۱۲۲ شدرات الذهب ۲/۲۷ بزه_ الخواطر لعبد الحي ،الطبعة الثانية ،بعطبعة مجلس دار المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند ، سنة ۱۳۸۲ه (۲/۲۶ و ما بعدها) النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ، نسخة صورة عن طبعة دار الكتب، النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ، نسخة صورة عن طبعة دار الكتب، الدليل الشافي على المنهل الصافي : ۲/۵۶ و ، معجم المؤلفيين : ۲/۲/۱ الدليل الشافي على المنهل الصافي : ۲/۵۶ و ما - المؤلفيين : ۲/۲/۲ معتاح السمادة لبطاش كبرى زادة : ۲/۲/۱ و ما - بعدها . و المنهل الصافى : ۲/۵ (مخطوط)

ثالثاً: مولده و وفاتـــه.

١ ـ مولــده .

وقد ذكر صاحب شذرات الذهب أنه د أي سراج الدين الهندي دكتب بخطبه : مولدي سنة أربع وسبعمائية . (١) بالهند.

۲ ـ وفاتـــه .

اتفقت كتب التراجم التى قرأتها أنه رحمه الله مات سنة ٣٧٣ هـ (٥)
فى القاهرة (٤) إلا ما ذكره اللكوى أنه مات سنة ٣٩٣ هـ (٥)
و ذكر صاحب نزهة الخواطر عن طاشكوى زادة أنه مات فى الليلة التي مات فيها البها السبكى ، وهى ليلة السابع من شهر رجب سنة ٣٧٣هـ (٦)
و ذكر الشوكانى أنه مات رابع شهر رجب من تلك السنة ،

غير أنه قد جا وفي نسخة مصورة عن المكتبة الأزهرية من شرح سراج الدين المهندى على المفنى وأنه تم مقابلتها في سنة ٩٨٨هـ وقد روجع بعضها على الشارح نفسه ، ما يرجح أنه رحمه الله مات سنة ٩٩٣هـ .

⁽١) انظـر شذرات الذهب : ٢٢٨/٦، نزهة الخواطـر: ٢٣/٢

⁽٢) انظر المنهل الصافى :١٤٠/٦ (مخطروط)

⁽٣) انظـرشدرات الدهـب: ٢٢٨/٦، نزهة الخواطـر: ٩٣/٢، الفتح البين: ١٨٨/٢، تاج التراجم: ١٤٢، الدرر الكاشة: ٣٠٠/٣، البدر الطالع: ٥٠٠/١

⁽٤) انظـر المنهل الصافي : ٦/٠١ (مخطـوط)

ره) انظـر الغوائـد البهية : ١٤٨

⁽٦) انظـر نزهـة الحواطـر : ٩٣/٢، الدرر الكاسـة : ٢٣٠/٣

⁽٢) انظـرالبدرالطالع: ١/٥٠٥

⁽٨) و هيى من النسيخ التي اعتبدت عليها في التحقيق و رمزت لها بحرف (١) .

رابعا: نسبته إلى الهنسد.

قد اتفقت كتب التراحم على نسبته رحمه الله إلى الهند ، حتى اشتهــر عند الأصوليين إطلاقه على " الهندى " مقتصرا عليه بدون ذكر اسمه أو لقبه.

مركز الهند الثقافي وصلتها بالإسلام.

إن الهند من البلاد التي هبت عليها نفحة من نفحات الإسلام في فجر تاريخ الاسلام . وقد أدركتها العناية الالهية في القرن الأول (١) حيث أشرقت أرض الهند بنور الإسلام و أسهم أهلها العرب في الديسن و العلم ، و أخرجت مجموعة كبيرة من العلماء الأفذاذ الذين قدموا لمسه بأقلامهم وعلومهم أفخر نتاج إسلامي وعربي بشتى أنواع مجالات العلموم و الإبداع .

نذكر فيما يلى على سبيل المثال عطائفة من أعلام الهند من الأعسمة المعققيين في اللغة الذين لهم منة على الناطقين بالضاد و المشتغليسين بعلوم الدين و اللغة في أنحاء المعمورة :

١ . الشيخ حسن بن محمد الصغاني صاحب العباب الزاخر (م ١٥٠)

⁽١) انظر مقدمة نزهمة الخواطر : ١/ص: ٢

⁽٢)و هو الشيخ الامام الكبير رضي الدين أبو الغضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن على العدوى العمرى الصغانى (بغتح الصاد المهملة و تخفيف الفين المعجمة) ويقال : الصغانى نسبة الى صاغان معرب " جاغان " قرية بمسرو .

ولد بمدينة لا هيور في خامس عشير من صفير سنة سبع و خمسين و خمسائة في أيام خمسرو ملك بن خمسرو شاه الفزنوي .

وكان شيخيا صالحا صبوتا عن فضول الكلام ، فقيها محدثا لفويا ذا مشاركة تامة في العلوم ، سمع الحديث بعكة المكرمة وعدن و الهند من شيوخ كثيرة . و أدرك الكبار و جمع و صنف و وثق و ضعف و سارت بتصانيفه الركبان ، و خليم لعلمه علما الزمان .

انظسر مقدمة نزهمة الخواطسر على ط ، و نزهة الخواطس : ١٣٧/١ و ما بعدها ، و كشف الظنمون : ١٢٢/٢ .

۲. الشیخ محمد بن طاهـر الفتنی (ماتسنة ۲۸۹هـ)
 ۲. السید مرتضی الزبیدی صاحب تاج العروس (مات سند ۲۰۵هـ)

(١)و هنو الشيخ الإمام العالم الكبينر المحدث اللفنوى العلامة مجد الدين محمد ابن طاهنزين على الحنفي الفتني الكجراتي صاحب مجمع بحار الأنوار فني غريب الحديث الذي سارت بنصنفات، الرفاق و اعترف بفضله علما الآفاق.

ولد سنية ٣ ٩ ٩هد بفتن من بلاد كعرات ، ونشأ بها ، واشتفيل بالعليم على استاذ الرمان وبرع في فنيون عديدة ، ورحيل إلى الحرمين الشريفين سنية ٤ ٩ ٩ هـ فحج وزار وأقام بها مدة ، ثم رجع إلى الهند وقصيير همته على التدريس والتصنيف.

له مصنفات جليلة متعدة أشهرها كتابه مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل و لطائف الأخبار " و منها تذكرة الموضوعات "

توفی سننة ۱۸۶هـ.

انظـر مقدمة نزهـة الخواطرس: طونزهة الخواطر: ٢٩٨/٤ وما يعدها.

(٢)و هو الشيخ الإمام العالم المحدث مرتضى بن محمد بن قادرى بن ضياء الله الحسيني الواسطى العلكراسى ، نزيل مصر و دفينها المشهور بالزبيدى و هو صاحب تاج العروس ، شرح القاموس .

ولد بمحروسة "بلكرام "سنة ه ١١٥هـ ثم ذهب إلى مصر سنة ١٦٥ه. و و أشهــر مصنفاتـه تاج العروس شرح القاموس في عشــر مجلدات كبار ، و اشتهر أمره في حياتـه جــوا ، فاستكتب منه ملك الروم نسخة و سلطــان د الفود نسخة و ملك العرب نسخة .

> وللمترجم تآليف غير هذا الشرح تزيد على مائة كتاب . (انظمر نزهة الخواطبر : ٢٠/٧) و ما بعدها _)

خامسا: رحلته إلى الحرمين ثم إلى القاهرة .

سافر إلى الحرمين وأدى فريضة الحج بعد أن أخذ العلوم من المشائسخ (()) الكبار في مولده . (()

ولم تذكر كتب التراجم تاريخ قدومه إلى مكة المكرمة .
وفي مكة المكرمة سمع عوارف المعارف من الشيخ خضر شيخ رباط السدرة .
وحدث بمه عن القطب القسطلانيي (٣) عن مؤلفه .

سفره إلى القاهرة.

قال الشوكانى : "إنه قدم القاهرة قبل الأربعيس . (؟) و فى القاهرة أخذ العلم من المشائخ فى عصره و تولى العنصب فى الحكومة و التدريس ، كما ستتناول هذه الدراسة فيما بعد ،إن شا الله . و عاش فى القاهرة إلى أن توفى سنة سهم ها تقدم .

(۱) انظر نزهة الخواطر : ۲/۲۶ و ما بعدها ، شذرات الذهب : ۲۲۲/۲، مفتاح السمادة : ۱۸۹/۲ .

(٢) بعد تتبع كتب التراجم لم أعثر على تاريخ حياته من أثر. و الله أعلم .

من تآليفه الإفصاح عن المعجم من الفامض و المبهم في أسانيد الحديث ، و غده .

أَنْظُر تُرجَعْتُهُ فَي ؛ الأُعْسَلام ؛ ٣٣٣٥، و فوات الوفيات لمحمد بن شاكر ابن أحمد الكتبي : ٣١٠/٣ و ما بعدها ، تحقيق د /حسان عباس.

(٤) البدر الطالع: ١/٥٥، قال صاحب نزهة الخواطر (٩٣/٢) انه: "سافر الى القاهرة قديما سنة أربعين ." و ذكر صاجب شذرات الذهب (٢٢٧/٦) انه " قدم القاهيرة نحوسنة أربعين ."

⁽٣) هو محمد بن أحمد بن على القيسي الشاطبي ، أبو بكر ، قطب الدين التوزرى القسطلاني ، عالم بالحديث و رجاله . أصله من توزر بأفريقية ، من بلاد قسطيلية ، و مولده بمصر سنة ١٢هـ، و نشأ بمكة . و توفى سنة ٢٨هـ، و نشأ بمكة . و توفى سنة ٢٨هـ، القاهـرة .

سادسا ؛ أخلاقه و زهده .

قال ابن تغرى : (وكان _ أى سراج الدين الهندى _ ريض الخلق ، بشوشا متواضعا مجتهدا فى قضا حوائج من يقصده ، كثير النفع لهـــم ، و يبالغ فى المكافآت على الخدم . وقدم غير واحد من الفقها ، فصاروا رؤسا ، بتقديمه اياهم من بعده . ولعلو همته قدم من كان يكتب على مبيضة الفزل لخدمته له حتى استنابه فى الحكم . فقال منه شمس الدين محمد بن عبــد الرحمن بن الصائمة الحنفى رحمه الله وعفا عنه :

ولما رأينا كاتب المكن قاضيا × علمنا بأن الدهبر عاد الى ورا • . فقلت لصحبى ليس هذا تعجبا × وهل يجلب الهندى شيئا سوى الخير (^()) ذكر بطاش كبرى زادة أنه رحمه الله كان يتعصب للصوفية الموحدة . (^(7)

و كان رحمه الله دمت الأخلاق طلق العبارة . و كان واسع العلم كثير الأقدام و المهابة .

⁽١) المنهل الصافى :٦/لوحدة رقام ١١١ (مخطوط)

⁽۲) مغتاح السعادة : ۱۸۹/۲ مغتاح السعادة : ۲۲۲/۲۳

⁽٣) انظر الدرر الكامنة : ٢٣٠/٣، البدر الطالع: ١/٥٥

⁽٤) انظير مغتاح السعادة: ١٨٩/٣ - ١٩٠٠ ٠

سابعيا: الحالة السياسينة في عصبره.

تقدم أن المؤلف قد ولد بالهند سنة ، به . ثم هاجر إلى مصر قبل سنة ، به ها كا دكنا فيصا مر (۱) . فقد جا عقب قبرن من أجلك القرون التي مرت بالاسلام و العسلمين ببفداد دار الخلافة . و ذلك بدخول التتبر إليها كما تقدم ، (۲) و انتها و دولة بني العباس منها . و جا القرن الثامن الهجري الذي عاش فيه الشارح ، و دولة الماليك البحرية لم تزل تتولى شئون الديار الصرية (٨) ه = ٤٨٧ه) . و كان عصر الناصر محمد بن قلاوون (٩٠٠ه = ١) هذه الدولة ، و بدأت عصور دولة الماليك البحرية ، إذ فيه توطدت دعائم هذه الدولة ، و بدأت

و امتد هذا المصر فترة طويلة بلفت ثمانية و أربعين عاسا.

أساليب الحكم و الإدارة في الاستقرار.

ولم يكن نشاط الناصر مقصورا على الحروب و الفزوات و العناية بأمر الحكوسة ، بل اتجهه إلى مختلف نواحي الحضارة العادية الغنية ، فازد هرت الغنسون حتى عد المؤرخدون عصره أزهبي عصور الفن في دولة الماليك و في تاريسخ مصر الإسلامية بعاسة .

ولما كان الناصر قلاوون رجلا متدينا يخاف الله تعالى ، فإننا نجد أن ذلك النشاط صهغ بصبغة دينية والتى ما زال بعضها قائما يشهد له بالبرو التقوى ، كما يشهد لعصره بالبراعة في الفنون و العمارة .

وانتهى عهد السلطان الناصر محمد بوفاته سنة ٢٦٨ه ، واستقرعلى عرش مصر بعد موته أولاده و أحفاده ، يتعاقبون عليه واحدا بعد الآخر (من سنة ٢٦٨هـ () و هذه المدة هي التي عاش فيها سراج _ . ٢٧هـ () و هذه المدة هي التي عاش فيها سراج _ . ٢٠٧٠ عر _ ٢٩٨٠ عر . ٢٠٧٠ عر . ٢٠٨٠ عرب . ٢٠٨٠ عر . ٢٠٨٠ عرب . ٢٠

و تعتبر هذه المدة مدة الحروب و الاضطراب كما وصغه الأستاذ على إبراهيم حسن حيث قال (ويتعيز عهد هم بصفير سن السلطان و قصر مدة حكميه لسهولة خلعة على يد أمراء مصر، ولظهور نفوذ الأتابكة ظهورا واضحا. واشتد تنافس الأمراء على النغوذ وجعلهم السلطان العوبة في أيديهمم، يعزلونه أو يبقونه على العرش حسب مشيئتهم. ولذلك ضعفت السلطة العملوكية _

^{((} ع) انظر ما تقدم ص : ٣٢ . (٢) انظر ما تقدم ص : ١٢ و ما بعدها .

^() انظر : مصرفی العصور الوسطی لعلی ابراهیم حسن ص: ۱۹ و ما مددها بعدها بتصرف . (الطبعة الخاسة : ۱۹ ۹ مطبعة السعادة مصر) المصدر نفسه ص: ۲۲۷ و ما بعدها .

بعد وفاة السلطان الناصر و اضطربت أحوالها و كثرت الغتن و القلاقل في جسع أرجائها .)

ثم جا ور أحفاد قلاوون ، فقد وصف الأستاذ إبراهيم حسن بقوله : (و كانت حالة مصرفي عهد أحفاد الناصر لا تختلف عما كانت عليه في عهدد أولاد ، من الضعف و الاضطراب و انتشا ر الفوضيي . و اشتد ضعف مصرر في أيام سلطنية أحفاد الناصر حتى انتهى الأمر بسقوط دولة المماليك البحرية)

هكذا كانت الحالة السياسية في العترة التي عاش فيها سراج الدين الهندي .
فلا بد من أن يتأشر الشارج بهذه الحالة السيئة . و قد أشارالي ذلك فسي
مقدمة شرحه حيث قال (فلما تكرر السوال و زاد ، و كادوا أن ينحرفوا عما همم
عليه من الوداد ، فلم أر من التسمح بملتسهم بدا ، حتى يكونوا لنا ودا ،
فشرحته مع شفل القلب بمكابدة الزمان و مها جمرة الأوطمان)

سكانية مكانته السياسية في الدولـــة.

مهما كانت الأحوال السياسية في عصره ، فقد كان له حظ سياسي في الحكوسة ، و له دور مهم في ذلك .

وقد تولى في مصرقضا العسكر رفيقا لقاضى العسكر الشافعي ، وهو أول من مد ولي ذلك من السادة الحنفية .

و ناب عن قاضى القضاة جمال الدين عبد الله التركباني عدة سنين ، إلى أن الم تعيينية قاضى القضاة جمال الدين التركباني سنة تسع و ستين و سبعمائة .

⁽۱) المصدرنفســه ص ۲۲۳

⁽٢) المصدر تفسيم ص: ٢٢٥

⁽٣) انظر ص: ٨ من شرح سراج الدين على أصول الفقه للخبازى (قسم التحقيق)

⁽٤) راجع: المنهل الصافى (مخطوط) ٦ /اللوحة رقم ، ١٤ ، اليدر الطالسع: ٢٣٠/٥ ، الدرر الكامنية :٣٠/٣ .

ثامنا : الحالة العلمية في عصر الشارح.

تقدم أن المؤرخ محمد الخضرى بك اعتبر الفترة الواقعة من سقوط بغداد على يد التتر الى الآن دورا تاريخيا واحدا في تاريخ التشريع الإسلاميييييييي وخصها ب" الدور السادس " وهو عصر التقليد المحض.

وأما بالنسبة للقرن الثامن الذي عاشر فيه سراج الدين الهندى فقد - وصفه الشيخ المراغى في الفتح المبين بقوله: (وإذا كانت حركة التأليسيف و التدريس وبنا المدارس العلمية قد نشطت في هذا القرن نشاطا طحوظيا بحكم المنافسية بين الأسرا والحكام ، فإن شمس الاجتهاد قد احتجبت . نعم ، قد ظهر بعض المجتهدين من العلما الكابن تيمية المتوفى سنة ٢٨هـ

و هو يتعتم بصغاء فهني و روح مغطورة على حب المعرفسة حسسى ليروى أنه أفتسى و ابتدأ التدريس و هو في العشرين من عسره . و قد اشتهسر بالذكاء و الحافظة القسوية .

و من أهم ما يتصف به الإسام في فكره تحكيم العقبل استنادا بالدين بالحجمة القبوية و الجرأة للحنق ما سبسبله العديد سسن المشاكبل في أكتسر مراحل حياته ، و أشار عليه السلطسان الحاكمة و تعرض للسجن أكسر من صرة و هو بنري ، لانسبه يأبي إلا أن يقاوم التحدي المضليل ، ولا يتراجمه من مستقد اتبه لحساب التهاون في أسر من أسور الدين . (انظر ترجمته بالتفصيل في كتاب : الامام ابن تيمية ، تأليف عبد السلام حافظ ، الطبعة الأولى سنة ٩ ٨ ٢ (ه ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر)

⁽۱) انظر ما تقدم ص: ۱۵

⁽۲) وهو الإمام تقي الدين أبو العباس ابن تيعيدة ، و اسمه أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد بن الخضر بن على بن عبد الله _ الحراني الحنبلي . ولد سنة ۲۲۱ه الموافقة لسنة ۳۲۲ م بعد ينة حران الوقعة فيما بين النهرين _شمالي العراق _ ، و كانت قاعدة قبيلسسة بني مضر ، و قد فتحها العرب بقيادة القائد عياض سنة ۲۲ه، وهي شهيرة برجال العلم و الفلسفة ، و كانت في الزمان القديسم أحد مراكسز الثقافة اليونانية .

وغيره سن أطلقوا لعقولهم حريمة التفكيمو و القول بما يودى إليمه المتهاد هم في النصوص ، غير أن هولا ، تعرضوا لعمن شديدة)

⁽۱) ج ۱ ص: ۹۹ و ما بعد هـا .

المصنفات الأصولية في عصره .

و بين أيدينا من المؤلفات الأصولية المطبوعة و المخطوطة في هذا القرن ، و هي عدد وافسر يعطينا صورة واضحة عن حركة التأليف و التغكير في هذا العصر. و هذه المؤلفات تحمل طابع شيلاتها في القرن السابع كما قالم الشيسيخ المراغسي . (١)

وقد كترت الشروح في هذا القرن ، وهذا نتيجة كترة الاختصار في القرن السابيع .

و فيما يلى بعض المصنفات الأصولية التي ألفت في القرن الذي عاش في مدر المندى :

- ر كشف الأسـرار لعلاء الدين البخاري الفقيه الحنفي المتوفى سنة . γ γ ه. و هو من أعظم الشروح و أكثرها فائدة ، أبان فيه دقائق أصول البزدوي. و سيأتي أن هذا الكتاب يعتبر أهم المصادر التي اعتمد عليها سراج الدين المهندي في شرحه على المفنى.
- γ. التلويح للإمام سعد الدين التغتازاني (٤) الفقية الشافعي المتوفى سنية (٩)
 γ γ γ ، و هو شرح على شرح التوضيح على التنقيح لصدر الشريعــــــة (٥)
 الحنفي المتوفى سنية γ γ γ ه .
- ۳. شرح جمال الدين الاسنوى ، الفقيه الشافعى المتوفى سنة γγκه، و المسعى نهاية السول في شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للقاضي البيضاوى.

⁽١) انظر الفتح المبين : ١٠٠/٣

⁽ ۲) تقد مت ترجمته ص : ۲٤

⁽٣)انظـر ترجمتـه ص: ٥ في قسم التحقيــق .

^(}) تقدمت ترجمته ص : ٠٠

⁽ ه) انظر ترجمته ص : ٩٣٣ قسم التحقيق .

⁽٦) تقدمت ترجمته عن : ٢١

٢٠ كتاب "الموافقات في أصول الشريعة لأبنى إسحاق الشاطبي الفقيه المالكي المتوفي سنة ، ٩٠ .

هذه المولفات الأصولية التى تتوافر بين أيدينا اليوم تعطينا صورة واضحة عن ميزات التأليف في هذه الفترة التى عاش فيها الشارح سراج الدين الهندى . و تقدم أن قلنا أنه قد كثرت الشروح في هذا المصر نتيجة كثرة المتون و المختصرات في القرن السابق و في هذا القرن .

فهذه الشروح كانت توضح معانى المتون و تفصح عن مبانيها و تحصير أدلتها بما يرد عليها من مناقشة و أجوبة عنها و تقسرر القواعد الأصوليسة بتطبيق الفروع عليها و تحسرر محمل النزاع بين العلما و فيها .

⁽۱) و هنو أبو اسحاق ابراهيم بن موسى الفرناطي الشهينر بالشاطبيني ، الملاسة المؤلف المحقق النظار الأصولي المفسر الفقية اللفيوي المحدث الورع الزاهد .

أخسه عن ابن الفخيار الألبيسرى وأبسى عبد الله البلنس وغيرهم. له مصنفات نفيسة : منها كتاب الاعتصام في الحوادث والبدع ، و كتاب الموافقات .

ولم يعرف تاريخ سيلاده . وتوفى رحمه الله سنة . ٩ ٧هـ . انظـر : الفتح المبيس : ٢/ ٢٠٢ - ٢٠٥ ، إلأعلام : ١/٥/١ .

تاسما : ثقافت، وعلمه.

مكانته الملمية

تقدم أن ذكرنا أن الشارعين قاضيا للعسكر وقاضى القضاة في الديسار المصريسة ، و هذا المنصب العظيم أكبر شاهد لنا على ما تعتم من العلم و ثقة الناس به و اعترافهم بفضله و علمه .

يقول ابن تفرى : (و كان اماما عالما بارعا فى الفقه و الأصلين ، و لــه اليد الطولى فى النحمو و علمي الممانى و البيان و غيرهم ، و ناب فى الحكمم بالقاهمرة ، و تصدى للافتا و التدريس سنين و تولى عدة وظائف دينية .)

و قال في مكان آخر (فباشر القضاء بحرف وافرة و كلمة نافذة وحسدت سيرته ، و كان عارفا بالأحكام متقنا للأصول و الفروع ، أفنى عمره في الاشتفسال و التصنيف .)

هذه الوظائمة أكمر دليل لنا على فضلم وعلمه .

۲. أساتذتيه.

وقد تتلمذ رحمه الله لكار العلماء في عصيره ، سواء كان بالهند أو بالقاهرة ، منهيم :

آ. الأمام وجيه الدين الرازى الدهلوى (١٤) و هو الامام الكبير في دهلي بالهند.

⁽١) المنهل الصافى : ١/لوحة . ١٤ (مخطوط)

⁽٢) المصدرنفسية.

⁽٣) انظر الدرر الكامنة ٢٣٠/٣٠

^(؟) وهو مولانا وجيه الدين الرازى الدهلوى ، الشيخ الامام الكبير العلاسة وجيه الدين الرازي ، أحد الأثمة بدهلى ، تفقه على الشيخ أبي القاسم التنوجي ، و تفقه التنوجي على حميد الدين الضرير و تفقه حميد الدين على على على على على على على على على شمس الأثمة الكردى .

و تغقم عليه سراج الدين أبو حفى عمر بن اسحاق الفزنوى .

⁽ نزهمة الخواطر : ١٧٢/٢)

- (١) أحد الفقهاء المبرزين في الفقسه سراج الدين الثقفي الدهلوي و الأصول و العربية.
 - ركين الدين البدايوني ٠ ٤
- و فكر صاحب تاج التراجم أنه سمع بمكة المكرمة على الشيخ خضـــر (٣) ں ، شيخ رباط السدرة .

طلابــــه .

لم تذكر كتب التراجم الذين تتلمذوا عليه الاما ذكره العسقلاني في الدرر الكامنة حيث قال (سمع منه الصدر الشهيد الياسوفي (٥) وغيره) و تقدم أن ذكرنا أنه قد اشتغل في سنة ٧٧٦ه بتدريس التغسير في الجاسم الطولوني ، ولذلك لا بدأن يكون طلابه أكشر ما ذكره العسقلاني .

(نزهـــة الخواطــر : ٢/٢)

و هو الشيخ الامام الحالم الكبيسر ركن الدين البدايونس ، أحسس الفقها المبرزين في الفقه و الأصول و العربية ، تفقه على الشيخ ابن القاسم التنوجي وتفقه التنوجي على حميد الدين الضرير والضرير على الكردى و الكردى على صاحب الهداية .

و تفقيه سراج الدين أبو حفى عمر بن اسحاق بن أحمد الفزنوي .

(المصدرالسابق : ٣/٣)

- (٣) بعد تتبع كتب التراجم لم أعشر من أثر لترجمته ، و الله أعلم .
 - (٤) انظمر تآج التراجم ص : ١٤٢ (٥) يعد تتبع كتب التراجم لم أجد أثرا لترجعته و الله أعلم .
 - - (٦) انظر الدرر الكامنية : ٢٣٠/٣

و هو الشيخ الا مام العلاسة سراج الدين الثقفي الدهلوي ، أحسب الغقها المبرزين في الفقم و الأصول و العربية ، تغقم على الشيخ أبن القاسم التنوجي وتفقه التنوجيي على حميد الدين الضريبير و الضريسر على الكرد ي و الكردي على صاحب الهداية . و تغقمه عليه سراج الدين أبو هفي عسربن اسحاق بن أحسب

٢ آثاره العلمية .

كان رحمه الله عالما فاضلا بارعا له مصنفات في مختلف الملوم ،

سہا :

- T. شرح المغنى فى أصول الغقه للخبازى ، و هو الشرح الذى نقدم الجزء
 الأول منه للقراء بعناية الله .
- ب. شرح الهداية على طريقة الجدل ، وسماه التوشيح ، في ستة أجزاً ، و قال العسقلاني إنه مطول لم يكمل . (٢)
- ج. شرح التائية في التصوف للشيخ أبي حفص عسر بن على ابن الفارض الحموى (٣)
- د. شرح الجامع الكبير في الفروع للامام المجتهد أبي عبد الله محمد بــــن (٥) المتوفى سنة ١٨٧هـ، ولم يكمله.
- ه. شرح كتاب الزيادات في فروع الحنفية لمحمد بن الحسن الشيباني ولم يكله.
 - و. كتاب " الفرة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة . (٢)
 - ز. زيدة الأحكام في اختلاف مذاهب الأثمة الأربعة الأعلام .
 - ج. "الشامل"، قال حاجي خليفة : و هو فروع مجردة ". "

هذه هي آثاره العلمية التي ذكرتها كتب التراجم ، ولا يكاد يعرف من ـ الشروة العلمية المذكورة التي خلفها الشيخ سراج الهندى الا كتاب شرح المفنى للخبازى الذي نقدمه للقراء باذن الله . أما بقيتها فليس في فهارس المكتبات أية إشارة اليه ، ولعل الأيام تكشف عن مكان وجود ها إن شاء الله تعالى .

⁽⁾ انظر كشف الظنون: ۲۰۳۳/۲ (۲) الدرر الكامنة: ۲۳۰/۳

 ⁽٣) كشف الظنون : ٢٦٥/١٠
 وابن الفارض هو أبو حفص و أبو القاسم عمر بن أبى الحسن على بن المرشد
 ابن على الحموى الأصل ، المصرى المولد و الدار و الوفاة ، المعروف بابن
 الفارض. أشعر المتصوفين ، يلقب بسلطان العاشقين ، ولد سنة ٢٧٥هـ
 و مات سنة ٢٣٢هـ ، و د فن في سفح المقطم .

⁽ وفيات الأعيان : ٣/ ١٥٤ الأعلام : ه / ه ه)

⁽٤) انظر ترجمته ص: ١٠٣ قسم التحقيق. (٥) كشف الظنون :١٠/١٥

⁽٦) انظير المصدر نفسيه : ٩٢٢/٢

⁽٧) ذكره اللكتوى في الغواعد البهية ص: ١٢٢

⁽٨) كشف الظنون ٢٠/٥١٠١

البحث القالسة دراسة عن متن "المفنى في أصول الفقه للخبسازي .

اولا ۽ تمہيست .

لما كان موضوع بحثنا تحقيق شرح سراج الدين الهندى على المغنسى في أصول الفقسه للخبازى ، فان هذا يدعونا الى الكلام عن المغنى في أصبول الفقسه .

ولما كان _ أى المغنى في أصول الفقم _ قد تم تحقیقه ، و هو مطبوع و متداول بين أيدينها ، فنقتصر دراستنا عنه في الأصور التالية :

- ٠, نسخ الكتاب التي اعتمدت عليها .
 - ٠٠ دمية الكتاب الى المؤلف .
 - ٠٠ شروح الكتاب .
 - ٤. خطة الكتاب.
 - ه. أعلوب المصنف في التأليف.
 - ٠٦. منهج المؤلف في الكتاب.

و ذلك كمدخل لدراستنا عن شرح سراج الدين الهندى عليه . و الله الموقعين إ

ثانيا: نسخ الكتساب،

اعتمدت على ثلاث نسخ من كتاب المفنى كانت صور المحفوظة بمكتبة مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، بجامعية أم القسيري ، بمكة المكرسة ، و هي :

را نسخة المكتبة الأزهريسة برقسم ١٥٧٠ ، وتحترقهم ١٣٠ بمكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجلمعة أم القسري ، و رمزت لها به (ج) . و تقع في ٨٥ ورقة و مسطرطها (١٧) سطرا . و هي نسخة كاطبة مضبوطة بالشكل ضبطا تاما ، كتبت بخط نسخسي جميل . و تم نسخها في ٨٨ رمضان سنبة (٨٠٠١) للناسخ محمد ابن عبد الله الطحاوي ، حيث جا في الصفحة الأخيرة من النسخة المذكورة ما يلبي : " و وافق الفراغ من نسخه يوم الجمعة ، الثامن و العشريسين من شهسر رمضان المعظم قد ره سنة ثمانمائة بد مثق المحروسة بعركن القيمازيسة على يد أضعف خلق الله و أحق حبهم إلى رحمة رسسه

وعليها حواش إلى الورقدة رقم ، فقط . وفيها آثار مياه في بعسف الصفحات .

و مففرته محمد بن عبد الله العصرى الطحاوى . "

و كان موضوع بحثى فى التحقيق من الورقة الأولى إلى الورقة الرابعة و الأربعيون منها ، و ذلك حتى نهاية و فصل فى المعارضية ، ، و هو الجزء الأول من شرح سراج الدين عليه .

به نسخة مصورة عن المكتبة الأزهرية ، وهي نسخة مزدوجة من متنسن "المفنى " و " شرح سراج الدين المهندى عليه ".
 وهي نسخة جيدة كتبت بخط معتاد مقرو ، و مجموع أوراقها (٩٤٢)
 ورقة ، و هو الجز الأول من شرح سراج الدين المهندى عليه ،
 ومسطرتها (٢٥١) سطرا. ورمزت لها براأ) .

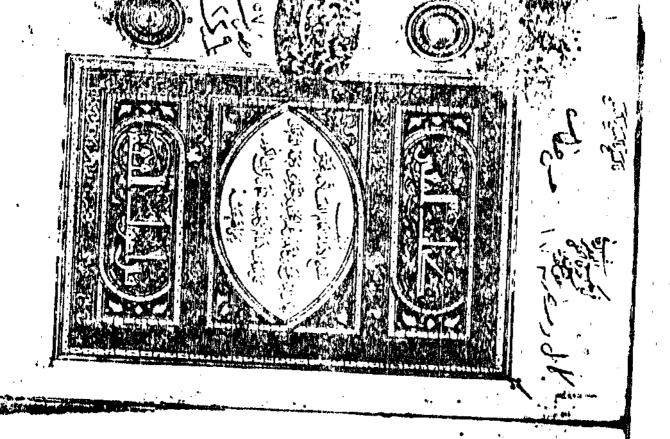
و الناسخ مجهول، و في اللوحة الآخيرة أنه تم نسخها في ٢٨ من رمضان العبارك سنة ٣٨هـ .

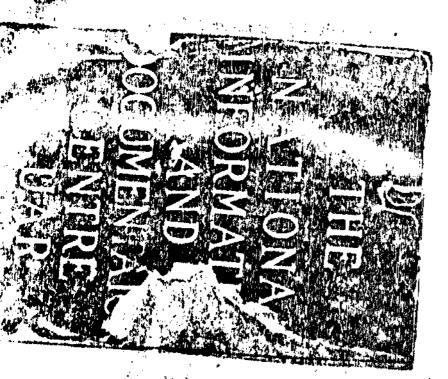
هذه النسخية محفوظية بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القيري

به نسخة مصدورة عن مكتبة شستيربتي ، و هي نسخة مزد وجة أيضا من متن " العفني " و " شرح سراج الدين الهندى " عليه .
 كتبت بخط معتاد واضح ، و مجموع أوراقها (٢٩٠) ورقة ، و هـو الجزاء الأول من الشرح .

و مسطرتها (۲۳) سطـرا ،ورمزت لها به (ب) . و هي نسخست جيدة ، قد تم نسخها يوم الخميس ه (من رمضان سنة ٢٨٤هـ على يد بولاق بن عبد اللـه .

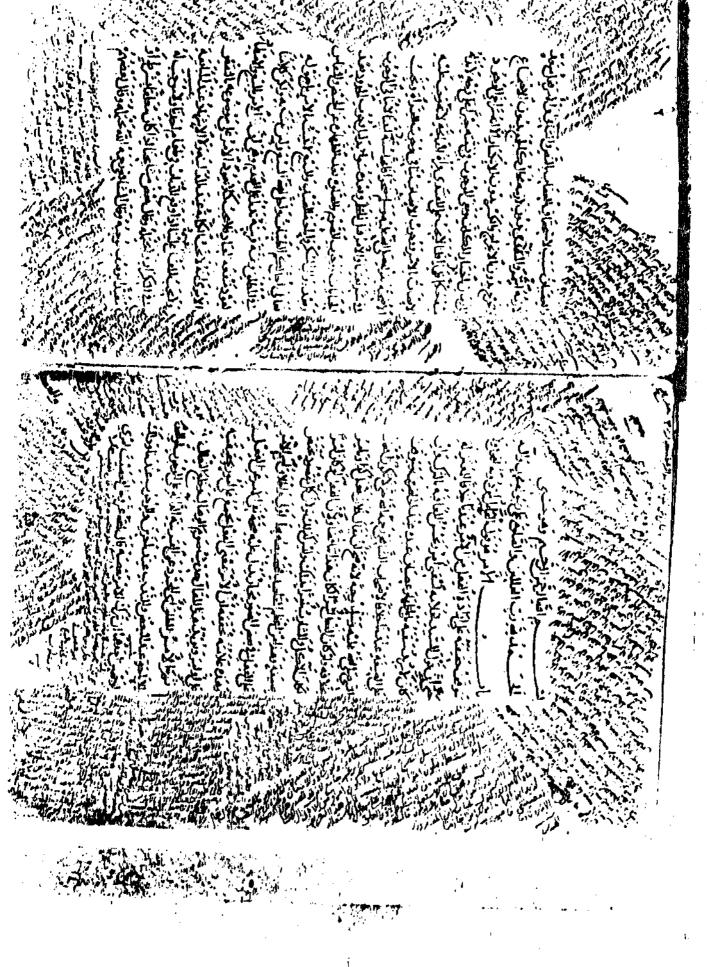
وهى نسخة كاملة ، محفوظة بمكتبة مركز البحث العلمي و احياً التراث الاسلامي ، تحست رقسم : ١٤٧





المراد المال المال المراد المال المال

اللوحـــة الأولــى من تمخـــة (ج)



اللومية الثانيية من نسخية (ج)

ثالثا: نسبة الكتاب الى المؤلسف.

قد اتفقت كتب التراجيم التي أشيرت إليها في ترجمية المؤليف على نسبية هنذا الكتاب إلى عسر الخبازى . كما قد صيرح شارحيه سراج الديين الهندى في مقدمة شيير حيه عليه (۱) بنسبية هذا الكتاب الى مؤلفيه (عسر الخبازى).

⁽١) انظــرص ، من شرح سراج الدين على المفنى (قسم التحقيق ،)

رابعيا : شروح الكتاب .

قد سلك المؤلف في هذا الكتاب أسلوب الاختصار و الإيجاز ما دعا العلماء إلى الاهتمام بشرحه .

وقد قام بهذه المهمة كثيرة من العلماء الأصولية . وفيما يلسي أذكر منهم :

١٠ الحنف نفسم (عمر الخيازى)

٠٠ أبو منصر بن أحمد بن المؤيد القاآني الخوارزمي ٠

و أوليه: " الحمد لله الذي تجلى على بعض عباده الصالحين عن الشرك الخفسي باسمه الواسع العليم ..."

٣٠٠ الشيخ علاء الدين على بن منصور الحنفي المقدسي .

. علا الدين على بن عسر الأسود .

(۱) انظـر ما تقدم ص : ۲٦

(>) و هو منصور بن أحمد بن يزيد ، المكنى بأبى محمد الخوارزمى ، الفقيمة الحنفى الأصولي . أصلمه من خوارزم ، و تلقى الفقه و الأصول علمما . أكابر رجالهما حتى نبغ و ذاع أمره ، فأخذ عنه الناس و اشتفل بالافتاء و التدريس و التصنيف .

و من مصنفاته شرح على المفنى للخبازى . وتوفى سنة ه٧٧هـ .

(الفتح المبين : ١٩١/٢)

(٢) وُ انظــر كشف الظنــون ٢٠ ١٧٤٩ .

(ع) انظر كشف الظنون ٢٠ ١٧٤٩ .

و هو على بن منصور علا الدين المقدسي الحنفي ، المتوفى سنة : ٢٤٠هـ.

صنف شرح المفنى في أصول الفقه للخبازى .

(هدية العارفين : ٥/٩/٩، كشف الظنون : ١٧٤٩/٢)

(٥) و هو على بن عسر الأسود علا الدين الرومي الحنفى المتوفى سنسة : ١٠ ٨ه فى بلد أرنيق ، له من التصانيف : شرح أبضاع المعانى ، شرح المفنى للخبازى فى الأصول ، العناية فى شرح وقاية الراوية لبرهان الشريفة فى الغروع .

(هدية العارفيس: ١٧٤٩/٥) كشف الظنون: ١٧٤٩/٠)

- ه . جمال الدين معمود بن أحمد القونوى ، ابن السراج الدمشقى فلى فلى ثلاثة مجلدات ، وسماء المنتهلي .
- ۲۰ شهاب الدین ، أبو العباس أحمد بن ابراهیم ، قاضی عسكر دمشسیق (۲)
 العینتایی (۲)
- γ۰ محمد بن أحمد التركماني الحنفي . (۳) وسماه الكاشف في شرح المفنى
 و هو في مجلدين .
- (۱) وهو محمد بن أحمد بن سعدود بن عبد الرحمن ، أبدو الثناء ، جمال الدين القونوى ، كان عالما فاضلا له مشاركة في العلوم المعقلية . أخذ عن أبيم أبي العباس أحمد عن جلال الدين الخبازى . و درس و أفتدى و ولى قضاء دمشق . و عنف المنشهى شرح للمغنى في الأصول وغيره. و مات سنة ٧٧٧هد بدمشق .

(الغوائد البهية ص : ١٦١، كشف الظنون : ١٧٤٩/٢)

(۲) وهو أحمد بن ابراهيم بن أيوب ، شهاب الدين العينتابي ، قاضيي المسكير بدخيي ، و درس بعدة مدارس بدخيي ، و شرح المفنى و مجمع البحريين في ست مجلدات ،

و مات في المحرم سنة . ٦ ٧ه .

(انظر تاج التراجم ص: ١١ ، الطبقات السنية في طبقات الحنفيسة ص: ٢٩٧ ، كشف الظنون: ١٧٤٩/٢)

(۳) و هو محمد بن أحمد بن عثمان بن ابراهيم بن مصطفى المارديني التركماني ، الحنفي ، مؤرخ ، فقيم ، أصولي ، أفشى و درس و قتل بطرابلس في سنة نيف و خسين و سبعمائة ،

من آثاره ؛ الجنان في مختصر وفيات الأعيان لابن خلكان ، وكشف الكاشف الذهني في شرح المفنى للخبازى في الأصول في مجلدين ، و الوتسر .

(معجم المؤلفيس: ٢٨٨/٨، كشف الظنون: ١٧٤٩/٢)

ر () ر . شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الزمردي المعروف بابن الصائمة الحنفي .

و. الشيخ سراج الدين أبو حفى عسربن اسحاق بن أحمد الشبلى الهندى
 الفزنوى في مجلدين ، الذي نقدم الجزاء الأول منه بمناية الله و توفيقه.

(١) انظر كشف الظنون : ١٧٤٩/٢ و ما بعد هما .

و هو محمد بن عبد الرحمن بن على بن الحسن شمس الدين الزمردى ، المعروف بابن الصائغ الحنفسى . تولى قضاء العسكـر و افتاء دار العـد ل و درس بالجامع الطولونسى بعصــر .

ولد سنة . ١ ٧ه و توفي سنة ٢ ٧ ٧ه .

من تصانيف أحكام الراى في أحكام الآي ، اختراع الفهوم لا جتماع العلوم وغيرهما .

⁽ هدية العارفيين : ١٦٨/٦٠) ولد ردك فرم أنه شد المفد كما ذ

ولم يذكر فيه أنه شرح المفنى كما ذكسره صاحب كشف الطنسون (٢/٩٤٩/٢)

خاسا : خطة الكتاب .

كتاب المفنى فى أصول الققده محقق و مطبوع متد اول بين أيدينا .
و يمكن أن نقف على موضوعاته الرئيسية و التعرف عليها على مباحثه التعصيلية .
و لا يختلف الكتاب فى جملته شكلا و مضونا عن المؤلفات الأصولية للأحناف
التى سبقته . غير أنه قد بدأ بباب الأسر تبعا لشمس الأئمة السرخسى .
و لم يعلل المصنف لهذا تشيا مع طريقته فى التأليف و هو الإيجاز ،كما علله
السرخسى . غير أن الشارج سراج الدين لما شرحه يقول معللا لذليك:
(إنما قدم مباحث الأسرعلى سائسر الساحث ، لكونه أهم ، لأن معظم التنظيم ، أن الإيسان
التنظيم ، ثبت بالأسر، أو لأن ما ثبت بالأسر و هو أشرف ، أذ الايسسان
و المبادات ثابتان به . و الشرف من أسباب التقديم . . .)

و فيما يلى نسرد الموضوعات الرئيسية ، لإعطاء صورة عامة شاملة عن مباحث الكتاب .

و قد جاء ت الموضوعات الرئيسية على النحو التالسي:

باب الأسر ، باب النهى ، باب معرفة وجوه النظم ، باب وجوه استعمال النظم ، باب وجوه استعمال النظم ، باب معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم ، باب الحجج الشرعيدة ، باب ما تختص به السنن . (إلى هنا انتهى موضوع تحقيقى ، و هو الحسسز الأول من شرح سراج الدين عليه .)

ثم تكلم عن : باب البيان ، باب الاجماع ، باب القياس ، باب في الأسور المعترضة على الأهلية ، باب حروف المعاني .

و تضمنت هذه الأبواب فصولا احتوت على الساحث الأصولية .

⁽١) انظـر ص: ١٠٠٠ من قسيم التحقيق .

سادسا: أسلوب المصنف في التأليف.

وقد تأثير المصنف في التأليف بطابع العصير الذي عاش فيم ، و هو عصير الدي عاش فيم ، و هو عصير الايجاز و الاختصار ، كما ذكرنا فيما تقدم .

لقد بالسغ الخبازى رحمه الله في إيجاز العبارة ، مما يجعل الكتاب في أسمى الحاجمة إلى الشرح .

لقد عبر سراج الدين الهندى عن هذه الحقيقة في مقدمت على الشرح حيث قال : (. . . لكنه لما اقتصر فيه كل الاقتصار روما للتخفيف و الاختصار ، كان مفتقرا الى الشرح و البيان و التبيان لقد طال الحاحم على في لم أن أشرح لمه شرحا يكثف لطائفه من أسرار معانيه على المناظرين و يجلو محاسن غوانيه للمناظرين على وحه لا يفضى إلى الإطناب و لا يخل بشي من لطائف الكتاب)

⁽١) . ص: ٦ من قسم التحقيق .

سابعا ؛ منهج المؤلف في الكتاب .

تقدم أن ذكرنا أن المصنف قد سلك أسلوب الإيجاز و الاختصار في التأليف. و تمشيا لهذه الحالمة عرض المصنف فيه الموضوعات و المباحث الأصولية على أنها قواعد مقررة . إلا في بعض المسائل التي فيها خلاف بين سلغه أو بيسسن المحنفية و الشافعي ، فيشيسر إلى هذا الخلاف بدون تحليل .

و لا ينسى في غالب الأحوال أن يذكر أدلة الخصم .

وبالاضافة إلى ذلك فإن منهج الخبارى في الكتاب واضح يمكن إحماله في النقط التالية :

- ١ كثرة الاستشهاد بالسائل و الفروع من فتاوى أئمة الأحناف المتقد سيسين .
 و هذا الجانب يشير إلى طبيعة المؤلفات الأصولية عند الأحناف.
- ٢ . خص الحنف الإمام محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله المعتمامية
 في المقارنية ، وليس هو الوحيد في هذا الجانب ، بل شأنيه في هــــــــذا شأن سابقيه من الحنفية ، و هم قد اعتبروا الإمام الشافعي المخالف الأول لمذهبهم .
- ٣ . و في المقارنية يعرض المؤلف مذهب المخالفيين مع قاعدتهم ثم في غالبيب الحال يعرض نتيجية فقهية لتلك القاعدة مع ذكر الدليل .

وعلى سبيل السال:

⁽١) انظير ترجمته ص: ٣٤ في قسم التحقيق.

⁽٢) النساء: ٢٥

إلا اذا كانت حاملا ، لأنها تعلقت بالحمل بالنص (٢) و الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة ، لأن حرمة الربيدة بوصف أنها من نسائنا في قوله تعالى (و ربائبكر المساهرة ، لأن حروركم (٣) (٤) اللاتبي في حجوركم . ٠ ٠ ٠)

و هكذا في غالب الأحوال يتعرض المؤلف لمذهب المخالف مع استخراج ثمرة فقهيمة منه و ذكر دليلم ، ثم ذكر المذهب الراجح عند ، .

فمثلا في هذا الموضوع يقول:

(و انا نقول: أقصى درجات الوصف اد إكان مؤسرا ـ أن يكون علم للحكسم ، ولا أنسر للملمة في النغى بلاخلاف . . .)

إنه سلك مسلك صاحب الهداية في أنه يعرض الخلاف بين علما الحنفية بعضه مسمم
 مع بعض و يذكر أدلة كل فريق ه و يوخر أدلة القول الراجح ليكون ردا على
 القول العرجوح .

فعثلا عند الحديث عن الخلاف بين أبى حنيفة وصاحبيه في مسألة هل يجسب حد الزنا باللواطة ، يقول المصنف :

(ثم أبو يوسف و محمد رحمهما الله أوجبا حد الزنا باللواطة ، لما أن الزنا قضا الشهوة بسغح الما و في محل محرم مشتهي . . . و جواب أبي حنيفة رحمه الله أن المعتبر في باب المعقبات صفة الكمال في السبب ، لما في النقصان من شبهة العدم ، فيورث الشبهة . . . فأما تضييع الما و فقاصر ، لأنه قد يحل بالمسزل ، و لا يفسد الفراش .)

هـ تفاديه عن التكرار بقدر الوسع .

فعثلا عند الحديث عن النهي ، قال : (النهى ضد الأسر ، و الاختلاف في أن _ النهي يوجب التكرار كالأسر لا يتأتى ههنا ، لأنه يستفرق العسر ، فلا يتصور فيه التكرار . و من قال بالإباحة شمة لا يقول بالإباحة ههنا ، كيلا يصير حكمهما واحدا فانه بعيد عن الحقائق . و من قال بوجوب الائتمار شم يقول بوجوب الانتهاء هنا ، و هو مذهب أصحابنا رحمهم الله ، لأن الانتهاء مأمور به في قول . . و مانها كسم عنده فانته و و مانها كسم عنده فانته و الله .)

⁽١) أي : النفقة .

⁽۲) وهو قوله تمالی (وان کن أولات حمل فأنفقوا علیهن حتی یضعن حملهن) عصورة الطلاق: ٦ (٣) النساء : ٢٣

و الأسر للوجدوب كما سبسق.

و لأن ارتكاب المنهى عنب معصية بدليل إطلاق إسم المعصية على قربان

الشجرة في قصة آدم عليه السلام.

و لأن النهي متعسد ، لازسه " انتهسى " . و تعاسم في الأسسر مسر سرة .)

^{== (}٤) ص: ٨٠٨ قسم التحقيق وما بعدها .

⁽ه) ص: ١٦٩ من قسم التحقيق ،

⁽٦) ص: ٢٧٨ من قسم التحقيق .

⁽٧) سورة الخشــر: ٧

⁽١) أول باب النهى عن: ٢٧٨ من قسم التحقيق .

المحسف الرايسيسع دراسة عن شرح سراج الدين الهندي طي المفنى للخبازي.

أولا ؛ نســـخ الكتاب و وصفها .

قد توافرت لدى ثلاث نسخ من كتاب شرح سراج الدين الهندى على المغنى لجلال الدين الخبازى ، وهي محفوظة صورها في مكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بعكة المكرسة .

وهــي :

۱ نسخة مصورة عن المكتبة الأزهريسة . وهى نسخة مكتوبة معتن المغنى ، (())
 وقد تقدم أن تكلف عنها في المبحث الثالث في الدراسة عن نسخ المغنى ، وتتكبون من ٩ ٤ ٢ لوحة ، وفيها تصحيحات و ملاحظات في هاشها .
 و جاء في اللوجة الأخيرة منها ما يلى :

"بلغ المقابلة بقدر الوسيع و الطاق من نسخة قوبلت على نسخة المصنيف، و بعضها قرأت على المصنيف، على أيدى العبديين الضعيفيين الفقيرييين الى الله تعالى مالكه موسى الرومى و أحمد بن أحمد في شهر رمضيان في ليلة السابع و العشريين ، سنة احدى و ثمانين و سبعمائة ."

وهى نسخة كالمنة ، غير أن الخطفى بعض المواضع غير مقروا و أشرت اليمه في موضعه ، و فيها كلام غير ستقيم ، و غير مرتب فيما بين اللوحد رقم ١٢٠ و ١٢٢ .

و رغم أن فيها تصحيحات ، لكن لم تزل فيها من الخا

و رمزت لهذه النسخسة بحسرف (أ).

⁽١) أنظـرص: ٤٤ من هذا البحث.

٢ ـ نسخة مصورة عن مكتبة شستر بيتي .

وهي أيضا نسخة مكتوبة مع متن المغنى ، كما تقدم أن ذكرناها في العبحث السابق .

وهى مكونة من ٢٩٠ لوحة ، وهى نسخة كاملة ، خالية مــــن المواشى والتصحيحات .

وقد جاء في آخر الصفحة منها:

وقد وقع الغراغ من تنهيق النصف الأول من شرح المغنى حامسدا لله وصليا على نبيه وصحبه الطيبين وعلى ملائكة السماوات والأرض على اليه الضعيف المحتو المحتاج الى رحمة ربه اللطيف بولاد بن عبد الله ، يوم الخميس ، الخامس عشر من رمضان المبارك مسن شهور سنة) وثمانين وسبعمائة ، والحمد لله على ذلك ،) ورمزت لها بحرف (ب)

٣ - نسخة مصورة عن مكتبة برنستن ، تحت رقم ٣٦٤٦ ومجمعوع أوراقها (١٠١) ورقة ، ومسطرتها (٢٧) سطرا ، وكتبست بخط د قيق واضح .

تاريخ النسخ مجهول .

والناسخ : أحمد وهبي .

وهي نسخة واضحة وجيدة ، كتبت عليها في الصفحة الأولى :

" الى مولانا يوسف ، ليرسله الى جناب الأفندي "

وهي نسخة ناقصة حيث ينتهي بجزئ من باب وجوه استعمال النظم،

كما أشرنا اليه في موضعه ورمزت لهذه النسخة بحرف (ف) .

وهي محفوظة بمركز البحث العلمي رقم: ١٥٢ بجامعة أم القرى .

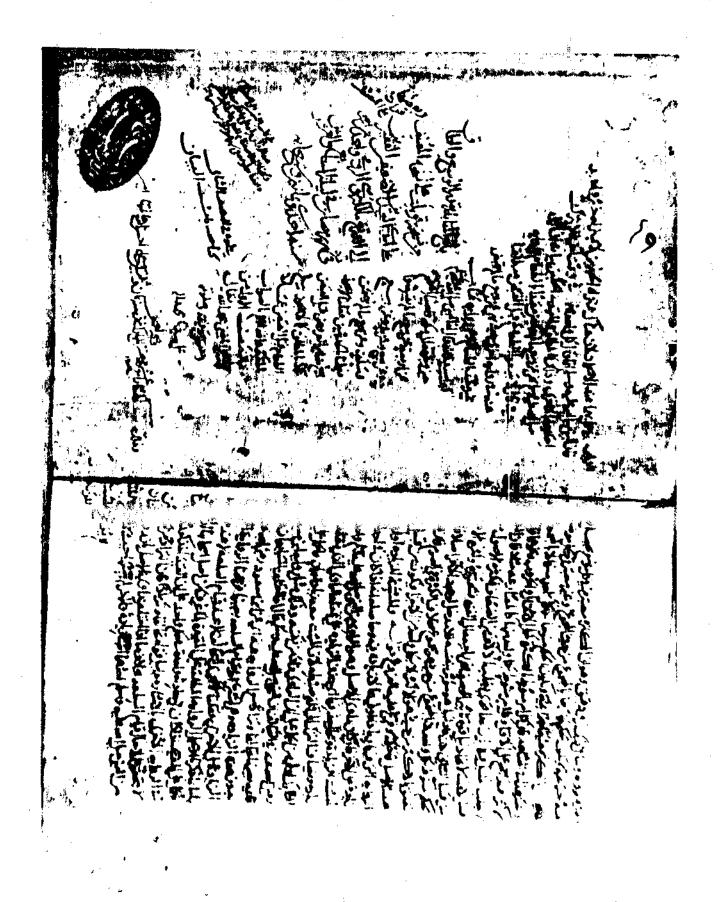
⁽١) أنظر ص: ٤٥ من هذا البحث.

21 المعمالحنارق

P.11.

63> ~

(١) قضمة نبه قهيمة (١)







اللوحسة الأولى من نسخُّة (ف)

ثانيا: عنسوان الكتسساب

ليسلبذا الكتاب اسم معين ، وذلك الأن المصنف نفسه لم يخصص له اسما معينا ، حيث صرح بذلك وعلله بما قاله في مقدمته في الشرح كسا يلى :

" ولما كانت الشروح لا تدرك إلا بالمتون ، لم أفرد له اسما ". (١) وكذ لك لم تذكر كتب التراجم التي أشرنا إليها سابقا اسما خاصا له .

وقد جا • في الصفحة الأولى من النسخة المصورة من جامعة برستين " شـــرح المفنى في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى للسراج الهندي".

كما جا * في الصفحة الأولى من النسخة النصورة من شستر بتي " الجز * الأول من شرح المغنى لسراج الدين الهندي من علم الأصول " .

وجاء في أول لوحة من النسخة المصورة من مكتبة الأزهر:

" شرح السراج الهندي على المفنى في علم الأصول " .

وعلى هذا يكون اسمه :

شــرح

سراج الدين عمر بن اسحاق الشبلي الفرنوى الهندى لكتحاب العنى في أصول الفقدده الملال الدين الخباري

⁽١) انظــرص: قسم التعقيق .

عالثا وانسية الكتابإلى المؤلسف

اتفقت كتب التراجم التى أشرت إليها فى ترجمة المؤلف على أن سراج الدين الهندى قد شرح كتاب المغنى فى أصول الفقه للخبازى . ولا شك أن الشرح الموسى إليه هو هذا الكتاب الذى نقدمه ، ويدل على ذلك أن النسخ التى توافرت لدى قد أجمعت على نسبته الى السراج الهندى ، على أن اكبر دليل على ذلك ما جاء فى مقدمة الشارح وهو قوله : (أما بعد : فإن أضعف عباد الله وأحوجهم الى غفرانه عمر بن إسحاق بن أحمد الشبلسي المنفى عامله الله بلطفه الجلى والخفى يقول : إن العقول معاقل المعارف (۱)

⁽١) شرح سراج الدين الهندي ص: ٢ قسم التحقيق.

رابعا: المكانة العلمية للكتـــاب

يعتبر هذا الكتاب من الكتب المهمة في هذا الميدان في أصول الأحناف . ومكانته العلمية مرتبطة بالمكانة العلمية للمغنى للخبازي .

وقد ذكر في مقدمته " أن كتاب المغنى من مؤلفات الشيخ الاسام والحبر الهمام جلال الدين الشهير بالخبازى ، تغمده الله تعالى بالرضوان، وأسكته أعلى غرف الجنان ، اختص من بينها ببزايا لا مزيد عليها فانهمتو على المقاصد الكلية الأصولية ، منطو على الشواهد الجزئية الغروعية مرشد إلى أغراض الطلاب موصل إلى ملخص قواعد أصول الغقه لأولى الألباب، شامل لخلاصة أصول شمس الأئمة وزيدة أصول فخر الاسلام

واضافة الى ذلك فقد كفتنا كثرة شروح هذا الكتاب الك والتعـــب في فهنه .

ويعتبر شرح سراج الدين الهندى من أهم الشروح بالنسبة للمفسيني ولم يحل محله غيره ، وأشار الى ذلك ما ذكر الشارح في المقدمة : (قسد طال الحاحهم على في أن أشرح له شرحا يكشف لطائفه عن أسرار معانيسه على الناظرين ، ويجلو محاسن غوانيه للمناظرين ، على وجه لايفضى السبي الاطناب ولا يخل بشيء من لطائف الكتاب .

فاعتذرت لهم بشيئين

الأول أن هذا الكتاب له حواش ، فهى فى المقصود كافية ويتحصيل المطلوب وافية .

والثانى : بكلال الذهن وقلة البضاعة وقصور الباع فى البضاعة ،علما مسنى بأنى لست من فرسان هذا الميدان ولا الى تحصيل مرامهم بدان .

⁽١) انظر ترجمته ص: ه من قسم التحقيق

⁽٢) انظر ترجمته ص: ه من قسم التحقيق

⁽٣) عن: ه من شرح سراج الدين الهندى . (قسم التحقيق)

فقالوا: إن هذا الكتاب مهرة لم تركب ودرة لم تثقب وكنز مخفى وسرّ مطوى ، إذ وجوه أبكار مخدرات معانيه (لم تزل) بعد في القنساع، (١) وما يقدر أحد بذلك اليسير من الحواشي على افتراع)

ما نقلناه من كلام الشارح مما يدل على أهمية هذا الشرح بالنسبة لكتاب المغنى للخبارى .

واضافة الى ذلك أن هذا الشرح ليس مجرد حكاية أقسسوال السابقين ، وايراد الاعتراض طيها والجواب عنها ، ولكنه له تعقبات على كلام صاحب المتن وله آراء وترجيحات سوف نتصرض لها في الدراسسة بتقديم نماذج منها .

ولهذه المكانة العلمية التي نالها هذا الشرح ، اتخذه بعيض الأصوليين مرجعا من مراجعهم في التأليف .

(٢) فهذا ابن نجيم من فحول الحنفية في الأصول والفقه ، والذي عاش

⁽١) ص ه وما يعدها من شرح سراج الدين الهندي.

 ⁽٢) وهو زين الدين بن أبراهيم بن محمد بن محمد المشهور بابن نجيم الحنفى ، أخذ عن العلامة قاسم بن قطلوبغما والبرهان الكركى والأمينبن عبد العال وشرف الدين البلقيني وشهاب الدين الشلبي وأجازوه بالإفتاء والتدريس،

وكان عالما ضليما فقيها محققا وأصوليا مدققا تشهد كتبه بعلو كمبه

له من المؤلفات: الأشباء والنظائر في الفقه والبحر الرائق شرح كدر الدعائق والرسائل الزينية في المسائل الحنفية المعروف بفتاوي ابن نجيم أو الفتاوي الزينية ، وله في الأصول شرح السنار ولب الأصول وهروسو مختصر لتحرير الأصول لابن الهمام ، وله تعليق على الهداية وحاشيدة على جمع الفصولين .

⁽ الفتح المبين جـ ٣ ص ٧٨) .

في القرن العاشر ، قد اعتبد عليه كثيرا في تصنيف كتابه : فتح الففيار شرح منار الأنوار ، أخذا أو نقدا .

وأذكر مثالا لذلك؛ فعندما تكلم ابن نجيم عن اختلاف العلماء في السببب هل هو موجب للحكم أو مؤثر له أو هو أمارة وعلامة له ، وفي آخر مبحشه استشهد بكلام سراج الدين الهندى على أن هذا الخلاف لفظى ، وفيسسا يلى عبارته :

(قال المحقق الهندى في شرح المغنى : والذى ظهرلى أنه لا خسلاف في الحقيقة ، لأن جميع الناس معترفون بأن الموجب في الحقيقة هو اللسب تعالى لا غير ، لا يخالف فيه أحد ، ولا خلاف لأحد أيضا في أن هسده الأسباب معرفات لحكم الله تعالى لا موجبات بذواتها ، ولا خلاف إلا فسي اللفظ ، انتهى)

ومثال آخر لذلك عندما علق ابن نجيم على كلام المنار ، حيث قـــال النسغى في تعريف الأمر :

(هو قول القائل لفيره على سبيل الاستعلاء افعل " ويختص مراده بصيفة
 لازمة حتى لا يكون الفعل موجبا خلافا لبعض أصحاب الشا فعى رحمه الله ،
 للمنع عن الوصال وخلع النعال) (۲)

قال ابن نجم (وقد جعل كلا من هذين _أى المنع عن الوصال وخليسا النعال ـ دليلا على أن الفعل ليس بموجب ، وليس كذلك ، فان الدليسل الجزئى لا يصح أن يثبت القاعدة الكلية مع أن الهندى تعقب من تعسك بهما بأن هذا الدليل مشترك الالزام بأن يقال : لو ليسم يكن موجبا للاتباع لما اتبعت الصحابة ، وفهم الاتباع دليل لهم وانكساره

 ⁽۱) انظر فتح الفغار جـ ۲ ص ۷۱ ، وشرح سراج الدین الهندی علی المغنی ص ۳۲۳ (قسم التحقیق)

⁽٢) انظير منار الأنوار بشرح فتح الفقار: ٩/١٠

عليه الصلاة والسلام لم يكن للمتابعة ، بل لأن صوم الوصال كان مخصوصا به ، وكذا في خلع النعال كان مخصوصا به ، لاخبار جبريل عليه الصلاة والسلام ، وكيف يجوز الانكار على نفس الاتهاع وقد أمرنا به).

هذا ما نقلنا عما اعتبد عليه ابن نجيم ، وهو دليل على أهمية هـــذا الكتاب عند الأصوليين .

⁽١) فتح الغفار ٢٩/١، وشرح سراج الدين ص : ٤١ (قسم التحقيق)

خامسا: موضوعات الكتاب الرئيسية.

(1)
 تقدم أن ذكرنا الموضوعات الرئيسية لكتاب المغنى لجلال الدين الخبارى.
 و بطبيعة الحال لا يخرج شرح سراج الدين الهندى عليم عن هذه الموضوعات.

(١) انظير ص: ٥٠ من هذا التسم .

سادسا: أسلوب الكتسساب

تعيزت عبارة سراج الدين الهندى في الشرح بالسهولة .

فأسلوبه أسلوب على ، خال عن المصطلحات المنطقية ..

ولسهولة عبارته جائت الأفكار والمعانى فيه واضحة كل الوضيوح كوضوح كتاب أصول شمس الأئمة السرخسى رحمه الله .

كما تميزت طريقته في عرض المذاهب والأراء وتصويرها بالاستيفاءوالوضوح وجودة المناقشة .

ومع ذلك كان حرّاً إلى الحد الذي يجعله يخالف مذهب عامــــة الحنفية في بعض الأحوال ، كما سنوضح ذلك في موضعه ــإن شاء الله .

وبالإضافة إلى ذلك كان ترتيبه للآراء التي ترد في المسألة الواحدة في الغالب منطقيا ، حيث كان يعرض وجهات النظر المختلفيية ويناقشها واحدة تلو الأخرى ، ثم بعد ذلك في بعض الأحيان يبيين ما يختاره ويدعمه بالأدلة .

(٢)
وكذلك أن كان الخلاف فيها لفظيا لا يترتب عليه شي ينبه على ذلك .
وسنسجل العزايا لهذا الكتاب في موضعها فيما يأتي أن شا الله تعالى .

⁽١) انظر آرا الشارح و ترجيحاته ص: ٧٥ من هذا القسم .

⁽٣) انظر ص : ٩٦ من هذا القسم .

سابعا: سنهج الشارح في الشرح

لم يتعرض الشارح في مقامته على الشرح لمنهجه فيه .

ولكن بعد تتبع ما سلكه في هذا الكتاب يبدولي أن الشارح سراج الدين قد سلك فيه منهجا واضحا .

ويتجلى ذلك في النقط التالية :

أولا: في طريقته في الشرح على المفنى:

- التزامه في كل مسألة أن يبدأ بنقل المتن للمفنى مستقلا عــن
 الشرح .
 - ٢ يبدأ الشارح في الشرح بقوله: أقول

ولم يعيز في النسخ الثلاث يين المتن والشرح خلال الشــرح ، حتى اذا أردنا أن نتعرف المتن وحده يلزمنا أن نرجع إلى المتن الــذى وضعه مستقلا عن الشرح .

وفي هذه الحال قد يراعي بعض أصل المتن كما هو ، ويتصرف في البعض الآخر ويغيره بأسلوبه .

ومثال ذلك ما يليى :

 (1)

أضداد كثيرة ، لا ستحالة الجمع بين الأضداد إثباتا لا تركا) .

قال الشارح:

(قال المصنف " من قال بأن الأمر بالشيء نهى عن ضده مطلقا " أى سواء كان له ضد واحد أو أضداد .. لا يقول بأن النهى عن الشيء أمر بجميد وأضداد ، إن كان له أضداد كثيرة ، وذلك .. لا ستحالة الجمع بين الأضداد إثباتا .. فيستحيل أن يكون مأمورا بجميع الأضداد إذ فيه تكليف ما ليسس في الوسع بخلاف الجمع بين الأضداد تركا ، فانه غير مستحيل ، فيمكن أن يكون منهيا عن الأضداد ، وأما إذا كان له ضد واحد يمكن القول به (٢٠)

٣ ـ قال الخبازى:

(فائدة هذا الأصل أن التحريم لما لم يكن مقصودا بالأمر كان الاشتفـــال بضده مكروها ولا يكون مفسدا ما لم يكن مفوتا حتى لو قعد ثم قام في الصلاة لم تفسد صلاته ولكنه يكره)

قال الشارح:

(لما فرع من تقرير الأصل أراد أن يذكر ما ينسحب عليه من الغروع ، فقال :
" فائدة هذا الأصل ، وهو أن الأمر بالشيء يقتضي كراهة ضد ه على ما اختاره
فخر الإسلام .. أن التحريم لما لم يكن مقصود ا بالأمر ... لأنه لم يوضع له بل إنما
يثبت بطريق الضمن والا قتصاء، كان الاشتفال بضد المأمور به مكروها ، لا ...
حراما ... ولا يكون مفسد ا ... للمأمور به .. ما لم يكن .. الاشتفال بالضد ... بفوتا للمأمور
به فحينئذ يحرم ... لأن تغويت المأمور به حرام .

⁽ ۱و۲) ص ۲۸۵ من شرح سراج الدين الهندى . (قسم التحقيق) (٣) ص ۲۹۶ من شرح سراج الدين الهندى (قسم التحقيق)

فصار الحاصل أنه إذا وجد شرائط التناقض بين الضدين فوجوب أحد هما يوجب حرمة الآخر وحرمة أحد هما يوجب وجوب الآخر لأنه لما لم يقصد الضد لا يعتبر الا من حيث التفويت ، فإن لم يفوت يكون فعله مكروها ، فإن مشابهة المنهى عنه يوجب الكراهة ، فعلى هذا أن المصلى إذا قعد ثم كام فحص الصلاة لم تفسد صلاته بنفس القعود ، لأنه لم يفت به ما هو الواجب وهصو القيام إلى الركمة الثانية بعد السجدة الثانية ، لأنه يمكنه الإتيان بص بعده ، ولكنه يكره القعود بعد الفراغ من السجدة الثانية لاستلزامه تأخير الواجب ، ولا يكون مفسدا إلا إذا فات القيام أصلا)

۳ التزام الشارح بعرض التعريف وتوضيح المصطلحات الموجودة في المغنى .
 هذا ما لاحظته على طريقته في الشرح على متن المفنى .

وسيكون الحديث فيما يلي عن طريقته في معالجة الموضوع في الشرح ...

ثانيا: طريقت، في معالجة الموضوع في الشرح.

- ۱ عالیا یهدا بیقریو السالی ووجوه تقسیمها ثم إذا کان هناك أی اعتراض تعرض له والجواب علیه .
- ب اهتمامه بالمقارنة بين أرا فقها الحنفية و أرا غيرهم ، و خصوصا أرا الا مام الشا فعى رحمه الله ، وفي بعض الأحوال مع بيان شرة الاختلاف الفقهية في ذلك (٢)
 - ۳ الشيء الذي لا ينساه الشارح الاستدلال لكل رأى وبيان وجهة نظر
 صاحبه ، ثم في بعض الأحوال يوضح موقفه شخصيا من كل ذلك ،

⁽١) شرح سراج الدين الهندى ص ٥٥٥ (قسم التحقيق)

⁽٢) أنظر مثلاص: ٩٠٨ وما بعدها في قسم التعقيق

إما تأييدا أو نقضا ، أو يحاول أن يوفق بين الآرا؟ .

على سبيل المثال عندما تكلم عن الأصل : " أن الأمر يدل على المصلف و لفاة ، وهو جنس لا يحتمل العدد لكونه فردا ، فكذا كل اسم فاعل دل على المصدر لا يحتمل العدد لكونه فردا

مثاله: قوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما "فالسارق اسم فاعل دل على المصدر، وهو لا يحتمل العدد حتى لا يجوز أن يسراد بآية السرقة الا الأيمان، لأن كل السرقات ليس بمراد إجماعا، فصلسار الواحد مرادا، وبالسرقة الواحدة لا تقطع إلا يد واحدة.

وقد تعين اليمين بالإجماع ، أو بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه فاقطعسوا أيمانهما .

فالقول بقطع اليسرى بهذه الآية كما قاله الشافعي في المرة الثالثة مردود"، " (٢) وقد تعقبه سراج الدين الهندى حيث قال : (وفيه بحث :

أما أولا: فلأن الشافعي إنما أثبت قطع اليسرى بقوله صلى الله عليه وسلم: " فإن عاد فاقطعوا ، الحديث لا بهذا النص ، كما قلنا بقطع الرجل بهذا الحديث .

وأما ثانيا فلأنه يقتضى أنه لا يحد الزانى فى عمره إلا مرة وان زنى ألف مرة ، لأن جميع أفراد الزنا الموجودة فى العمر ليس بمراد من آية الزنى ، والا لتوقف الحد عليه ، فيراد بها الزنا الواحد وبالزنى الواحد لا يحد الا ممرة واحدة ، فلوزنى ثم حدّ ثم زنى ينبغى أن لا يحد ، وكذا فى الثالث والرابع، وهلم جرا .

فإن قيل: الزنا علة للحد ، فيتكرر المعلول بتكرر العلة .

قلنا: السرقة أيضا علة للقطع فيتكرر بتكررها.

فإن قيل : العلة انا تعمل في محلها ، والمحل في الحد باق ما دام حيا ، وهو البدن .

و انظر أصول البزدوى : ١٣١/١، و فتح الففار : ٣٩/١

^{(()} انظير ترجمته ص ١٠٠ من قسم التحقييق

⁽٢) ص: ٩٩ من قسم التحقيق ،

بخلاف القطع ، فإن محله اليمين بقراءة ابن مسعود ، فيفوت بغوات محله ، فلا يقطع في المرة الثانية بهذه الآية بل بدليل آخر .

قلت: مع هذا التحرير ما اندفع أصل السؤال ، وهو عدم جواز إرادة (١) (١) القدر المتخلل لا غير)

بهذا المثال تظهر الأمانة العلمية في شخصية المصنف في نسبة الدليل إلى صاحبه ، ونعرف مدى حرية شخصيته إلى الحد الذي يخالف مذهبه .

ومثال آخر عندما عرض الأراء ثم حاول أن يوفق بين القولين حتى يكون الاختلاف للخطاء (٢) (٢) (٣) لا خطاء الفظيا ، وذلك عندما تكلم عن الخلاف بين شمس الأثمة السرخسى والقاضى أبي زيد وبين فخر الإسلام البزدوى ، في مسألة إطلاق الأداء على القضاء وبالمكس، فتعرض الشارح أولا لهذا الخلاف حيث قال :

(فقال شمس الأثمة والقاضى أبو زيد ؛ قد يستعمل القضاء في الأداء مجمازا لما فيه من إسقاط الواجب ، ويستعمل الأداء في القضاء مجازا لما فيه مسمن التسليم ، فجمل كل واحد منهما مجازا عن الآخر .

وهذا يدل على أن الإطلاق في كليهما مجازى .

وقال فخر الإسلام: القضاء يطلق على الأداء.

قال تعالى : " فإذا قضيت الصلاة " أى أديت وفرغ منها . لأن البراد منها الجمعة وأنها لا تقضى وأما استعمال الأداء في القضاء فليسس (ه) بمطلق بل هو مقيد بقرينة . وهذا يدل على أن هذا الإطلاق مجازى . . .)

⁽١) ص ١٠١ - ١٠٠ من شرح سراج اله ين الهندى في قسم التحقيق

⁽٢) انظر ترجسته ص: ١١١ في قسم التحقيق

⁽٣) انظر ترجمته ص: ٥ في قسم التحقيق

⁽٤) انظر ترجمته ص: ه في قسم التحقيق

⁽ه) شرح سراج الدين الهندى ص ١٧٨ وما بعدها . (قسم التحقيق)

ثم قال الشارح بعد عرض الرأيين وأدلة كل من الغريقين : (ووجـــه التوفيق بينهما أن البردوى نظر الى معناهما اللغوى ، فوجد معنى القضاء شاملا لتسليم العين والمثل فجعله حقيقة فيهما ، ووجد معنى الأداء خاصا في تسليم العين ، فجعله مجازا في غيره ،

وهما نظرا إلى العرف والشرع ، فوجد كل واحد منهما خاصا يمعنى ، (١) فجملاه مجازا في غير ما اختص كل واحد به) .

ع ـ التزامه بالموضوع . فإذ إ جاء الموضوع الذى يناسب بحثه في مكان آخر تركم ويشير إلى الموضع الطبيعى لبحثه ، ففى صغة الحسن والقبح ، لم يقف إلا قليلا عند الحديث عن اختلاف العلماء في أن الحسن من موجبات الأمر أو من مد لمولاته ، وأشار إليه بعبارته التالية :

(المقام الثاني أن الحسن من موجبات الأمر أو من مدلولاته ، فعندنا هو من مدلولاته ، وعند الأشعرية من موجباته .

وهو بناءً على أن الحسن والقبح في الأفعال هل يعلم بالعقل أم بالشرع . فعند هم لاحظ كر للعقل في ذلك ، وإنما يعرف بالأمر والنهي .

وعند المعتزلة الاعتبار فيها مطلقا للعقل.

وعندنا لما كان للعقل حظ في معرفة بعض المشروعات ، كالإيمان وأصلل العبادات ، كان الأمر دليلا أو معرفا لما ثبت حسنه في العقل ، موجبا لما لم يعرف به كحسن مقادير العبادات وهيئاتها ، كذا في الميزان .

وسألة الحسن والقبح كلامية عظيمة تحقيقها قد عرف في الكلام ، ولترجيع (١٠) إلى حل الكتاب ، فنقول)

ه ـ تفاديه التكرار قدر الوسع ، ويشير على القارئ بالرجوع إلى الموضع الذي سبق له بحثه .

فغی بیان : أن النهی متعد ، ولازمه انتهی یقال : نهیته فانتهی ،

⁽١) شرح سراج الدين الهندي ص ١٨٠٠

⁽٢) شرح سراج الدين الهندي ص ٢٣٩ وما بعدها .

ثم قال الشارح:

(قال المصنف " وتنامه _ أي تنام البحث في هذا _ قد مرّ من الأمر مرة " فلا نعيده .

وقد ذكرنا ما عليمن الإيراد . فإنه كما يقال :

نهيته ، فانتهى ، يمكن أن يقال : نهيته فعصى ، فلا يكون الانتهاء الله ، وقد سبق التحقيق فيه ، فلا نعيده) .

٦ كثرة الاستشهاد بالمسائل والغروع من فتاوى أئمة المنفية المتقدمين المتى أضافها الشارح إلى الشرح . وهذا الجانب هو طبيعة المصنفات الأصوليمة عند هم ، كما استشهد كثيرا بالآيات الكريمة والأحاديث النبوية والأبيات .

γ ـ مع ذلك كله ، له استدراكات وتعقبات ، وآراء وترجيحات ، كما ستتناول هذه الدراسة باعطاء بعض نماذج لذلك في موضعه إن شاء الله .

⁽١) أنظِر ص: ٢٨٤ من شرح سيراج الدين .

ثامنا: حمادر سراج الدين الهندى التي اعتمد عليها في هذا الشرح .

من خلال دراستى للكتاب تبين لى أنه استمد معلوماته بعد الكتاب و السنسة من المراجع التاليدة :

٠١. كشف الأسيرار لعبد العزيز البخاري .

يعتبر كتاب شرح كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى على أصول فخر الاسلام البردوى (٢) المصدر الأول الذي اعتمد عليه سراج الدين الهندى في همنذا الشرح .

و فى الحقيقة إذا قرآنا هذا الشرح و قرآنا كشف الأسمرار نستطيع أن نقسول إن الشارح سراج الدين الهندى قد تأشر به طريقة و منها جما ، كما تأشمسر بم مضمونما فى أغلب المسائمل مع إجراء بعض الزياد ات و التعديلات .

رغم ذلك كلم ، لا أقدول إن سراج الدين الهندى مقلد أعمى لعبد العزيسين البخارى في هذا الشرح ، الأند بعد تتبع هذا الشرح يبدولى في كثير سلسن العواضيع ما يدل على حريته إلى الحد الذي يجعله متعقبا و معترضا على كلام عبد العزيز البخارى ، مما يدل على سعبة اطلاعه و موفور علمه .

٢- عُلَا مِنَةُ الْتَحْقَيْقُ لَعِيدُ الْعَزِيرُ الْبَحَارِي شَرِحَ كُمَّا بِ الْمُنْعَنِ لِلْإِهْرِيلَ مِنْ وَكُمَّا بِ الْمُنْعَنِ لِلْإِهْرِيلَ مِنْ وَلَا اللَّهِ فَي وَلَا اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَي اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَي اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَي أَلَّهُ فَي مِنْ اللَّهِ فَي أَلَّا اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهُ فَي مِنْ اللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَي مِنْ اللَّهِ فَي مُنْ مِنْ اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهِ فَي اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهِ فَاللَّهِ فَي مُنْ اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهِ فَاللَّهِ فَيْ اللَّهِ فَاللَّهِ مُنْ اللَّهِ فَي مُنْ اللَّهُ اللَّهِ فَاللَّهُ الللّ

ولما كان كتاب كشف الأسبرار لعبد العزيز البخارى قد اعتمد عليه كثيرا في همذا الشرح ، ويعتبر المصدر الأول له ، فقد اعتبر كتاب أصول السرخسي على جانب كبير من الأهمية فيما اعتمد عليه سراج الدين الهندى في هذا الشرح .

وكما كانت كثرة اقتباسه من كشف الأسرار بدون الإشارة إلى ذلك ، كذلك الحال في اقتباسه من أصول السرخسي . وسيبدو ذلك من خلال قراء تك هذا السلمرو أصول السرخسي .

ع. ميزان الأصول للسمرقندي . (١)

⁽١) تقدمت ترجمته ص: ٢٤

⁽ ٢) انظر ترجمته ص: ٥ من قسم التحقيق .

⁽٢) انظر ترجمته ص: ٥ من قسم التحقيق .

⁽٤) انظر ترجمته ص ١٨٢ من قسم التحقيق . ومخطوط ميزان الأصول للسمرقندى قد حققه د /عبد الملك عبد الرحمن السعدى ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة ، و توجهد نسخة منه بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مكة المكرمة .

ه . تقويم الأدلة للدبوسي . (١)

ه . الأسسرار (٢) للديوسي .

۷ . بديم النظام الجامع بين البزدوي و الإحكام لابن الساعاتي .

۸. التنقيح و التوضيح لصدر الشريعة الأصفر.

ي . أصول فخر الإسلام البزدوى .

، ه . الاحكام في أصول الاحكام للآمدى . (٥)

و ١ . مختصر ابس الحاجب .

١٦٠ و استفاد أيضًا من الستصغى للفزالي (٢) و أصول الجصاص.

رو ، شرح قطب الدين الشيرازي على مختصر ابن الحاجب.

ع. ١ . الجامع الصفير و كتاب الزياد ات و الميسبوط لمحمد بن الحسن الشيباني. .

م ١ . الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ،

يدر المبسوط لشمس الأثمة السرخسي .

(١)انظر ترجمته ص ١١١ قسم التحقيق . الكتاب المومى اليه لم يزل مخطوطا توجد نسخة منه مكبرة في مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(٢) و هو ما زأل مخطوطا توجد نسخة منه في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكنة المكرمة . رقم ١٧١

(٣) انظر ترجمته ص ١٦ قسم التحقيق. و الكتاب المذكور ما زال مخطوطا في مركز البحث الملعى بجامعة أم القرن بمكة المكرمة .

(٤) انظر ترجمته ص ٩٣٣ قسم التحقيق ٠٠

(ه) انظر ترجمته ص ١٩ قسم التحقيق.

(١) انظر ترجمته ص: ١٠٠٠ قسم التحقيق .

(٧) انظر ترجمته ص: ٢٨٧ قسم التحقيق .

(٨) انظر ترجمته ص: ٧٨٨ قسم التحقيق .

الكتاب المد كور ما زال مخطوطا توجد نسخة منه مصورة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

> (٩)انظر ترجمته ص: ١٨ قسم التحقيق. الكتاب المذكور لم أهتد الى مكان فيه نسخة منه . و الله أعلم .

(١٠) انظر ترجمته ص: ١٠٣ قسم التحقيق. و الكتب المذكورة لم أستطع الحصول عليها.

١٧ . كتاب فتاوى قاضى خان .
 ١٨ . الهداية للعرفينانسى .

به ربح التيسير في التفسيسر (٣) الأبي حفص عسر بن محمد النسفي المتوفسي

سنة ٣٧هه . فكر الكشاف للزمخشرى .

(١) و الكتاب الموسى إليه مطبوع سع العُتاوي الهنديدة .

⁽٢) انظر ترجمته ص: ١٣٢ قسم التحقيق.

⁽٣) الكتاب المذكسور ما زال مخطوطا توجد نسخة منه بمركز البحث العلمي بجامعسة أم القرى بمكة المكرسة . تحت رقم ٥٥٥

⁽٤) انظير ترجيته ص: ٦٣٧ قسم التحقيق .

تاسعا : أراءالشارح وترجيحات

برزت شخصية سراج الدين الهندى العلمية وتجلت لنا من خلال آرائه وترجيحاته وتعقباته على صاحب المتن والأخريان مثل عبد العزيز الهخارى ، في هذا الشرح مما يدل على عقلية ناضجة ومستوى رفيع ومعلومات واسعة في هذا الفن .

فسراج الدين الهندى وإن برع في إبدا وأيه في كثير من السائل وصحح كثيرا من التعاريف والحدود ، فإننى لا أستطيع أن أضعه في قائسة والمربوري والاجتهاد ، كما هو الحال في أبي منصور الماتردى واللهبوس وابن أبان والجصاص من الحنفية وامام الحرمين والغزائي من الشافعية وغيرهم، بل أستطيع أن أقول إنه من أهل الترجيح في هذا العلم . وكما أن للله ترجيحات جيدة وسليمة في الكتاب ، فإنه إلى جانب ذلك له استدراكات فليم بعض السائل ، تدل على دقته في التعبير .

منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ،

١ است راكه على عبد العزيز البخارى في كشف الأسرار عند كلامه عن التخصيص حيث لم يقيد التعريف بقوله " لغظي " وقال في تعريف :
 (قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقترن) .

ثم قال عبد العزيز البخارى إنه هو (الحد الصحيح على مذهبنا) فقد خالفه الشارح في ذلك كما خالف جمهور الحنفية حيث قال فـــى تعريفه :

(والحد الصحيح للتخصيص على مذهبنا أن يقال : هو قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل لفظى مقترن) .

⁽۱) كشف الأسرار: ٣٠٦/١ وأنظر التحرير لابن الهام (٢٧١/١) حيث عبر بعبارة أخرى عن هـــذا المعنى ونسبه الى الأكثر .

⁽٢) كشف الأسرار ٣٠٦/١

⁽٣) ص ٨٣٥ من قسم التحقيق .

ويترتب على قيد "لفظى "فى تعريف سراج الدين ، خروج التخصيص بالمقل والحس عن مسمى التخصيص عند سراج الدين ، وقال فى ذلك :
(واحترز بقوله " لفظى " عن المقلى ، كقوله تعالى " خالق كلل شى " فإن الله مخصوص عنه وعن الحسي) .

وقد خالف سراج الدين عامة الصنفية في ذلك ، فقد قالوا بجـــواز التخصيص بالعقل وسموه تخصيصا .

وقد نسب ابن الهمام القول بعدم جوازه إلى الشذوذ . وقد نسب ابن الهمام القول بعدم جوازه إلى الشذوذ . وكذلك خالف عامة الحنفية في عدم جواز التخصيص بالحس حيث صرح بجوازه صدر الشريعة في التوضيح حيث قال : وأما الحبس نحبو (وأوتيت من كل شيء)

٢ - اختلف أهل الأصول في العام المخصوص هل هو حجة أم لا ٢ (٢)
 ١٥ (٥)
 ١٤) (٥)
 ١٤) (٥)
 ١٤) (٥)
 ١٤) (١٥) (١٤) (١٤) أو مجهولا أو مجهولا أو مجهولا أو مجهولا أخص الخصوص إذا كان معلوما .

وعند بعضهم إن كان المخصوص مجهولا فكما قالم الكرخس لا يبقى المام حجة وسقط الاحتجاج به ، وان كان معلوما يبقى حجة فيما وراءه كما كان قطعيا .

وقال آخرون إن كان المخصص مجهولا سقط بنفسه كأنه لم يرد ، ويقى العام كما كان قبله وان كان معلوما بقى العام فيما ورا المخصصوص

⁽١) ص ٥٨٥ - ٨٦٥ من قسم الشمقيق

⁽٢) أنظر التحرير مع التيسير (٢/٢/١) وص ٥٨٥ من الرسالة

⁽٣) التوضيح ١/٦٤ وص ٨٦٥ من الرسالة .

^(}) انظر ترجعته ص : ١٠٣ قسم التحقيق (ه) انظر ترجعته ص٨٨٥ قسم التحقيق .

⁽٦) انظر ترجمته ص ٨٨٥ قسم التحقيق (٧) انظر ترجمته ص ٨٨٥ قسم التحقيق .

قطعیا کما کان ، لأن المخصص كالناسخ لانه كلام مستقل حتى لو تأخسسر كان ناسخا .

فإذا كان مجهولا يسقط بنفسه ، ولا تتعدى جهالته إلى صدر الكلام ، لأن المجهول لا يصلح معارضا للمعلوم كالناسخ المجهول إذا طرأ على ظاهره لم يثبت به النسخ بل يسقط بنفسه فيبقى العام كما كان ، لعدم احتمال الناسخ التعليل (١)

وقال سراج الدين بعد أن ذكر هذا الكلام :

(فالحاصل أن الغريق الثانى اعتبروه بالاستثناء فقط ، والغريق الثالبيت بالناسخ فقط والحق أن له شبها بهما ، فلا يجوز إهدار أحد الشبهين ، بل يعمل بهما كما سيأتى) (٢)

وبعد ذلك ذكر المذهب المختار عند الحنفية حيث قال:

(قوله: وعندنا يبقى حجة بعد التخصيص، لكن لا يبقى قطعيا كما كان قبله، بل يصير ظنيا، لأن دليل الخصوص يشبه الناسخ بصيفته، من حيث إن كلل واحد واحد منهما كلام مستقل بنفسه، ويشبه الاستثناء بحكمه من حيث إن كل واحد منهما يبين أن المراد إثبات الحكم فيما وراءه.

فإذا ثبت أن له شبها بهما فلم يجز إلحاقه ، أى : إلحاق المخصص بأحدهما بعينه إبطال الشبه الآخر ، بعينه إبطال الشبه الآخر ، بل يجب العمل بكلا الشبهيين).

٣ - عند الحديث عن ألفاظ العام فعنها سا يكون عاما من حيث المعنى د ون الصيفة ،
 مثل كلمة "من " وهى مختصة بأولى المعول فى الوضع ، كاختصاص ما " بفيير
 أولى العقول .

⁽١) انظرص: ٨٧٥ - ٩٠ من الرسالة ملخصا

⁽٢) انظر ص ٩٠ من الرسالة .

⁽٣) انظرص: ٩٠ - ٩١ من الرسالة .

()

وقد يستعمل كل واحد شهما مكان الآخر مجازا

وذكر الشارح الأدلة التي عدل على عموم كلمة "من " و " ما ".

ثم قال في شأن كلمة " ما " :

(والتحقيق في كلمة "ما" أنها لذوات ما لا يمقل ولصفات من يمقل ، وكذلك يقول في جواب" ما في الدار ؟ ، فرس أو حمار أو متاع ، وفي جواب : ما زيد ؟ عالم أو طبيب) .

٤ - ان الألف واللام لغير العهد إذا دخلا في اسم سواء كان ذلك الاسم مفسسردا أو جمعا يصرفه للجنس ، يعنى : يصير ذلك الجمع مجازا عن الجنس ويبطسل معنى الجمعية ، وكذا ذلك المغرد يصير للجنس لأنهما : أي الألف والسلام آلة للتعريف .

(٥) (٤) وذكر الشبلى أنه إلى هذا القول مال القاضى أبو زيد وأبو على النصوى وأبو هاشم، وهو اختيار فخر الاسلام .

ثم قال الشبلي نقلا عن صاحب الكشف :

(وندهب جمهور الأصوليين وعامة مشائخنا وعامة أهل اللغة إلى أن الألف والسلام إذا دخلا على الجمع أو المغرد لغير العبهد موجبه الاستغراق ، لا أنه يصير للجنس ويقع على الأدنى ، لإ جماعهم على أن قوله تعالى (والسارق والسارقة) و (الزانية والزانى) يدلان باستغراقهما على وجوب الحد على كل زان وزانية وكل سارق وسارقة ، وكذا أريد من قوله تعالى (إن الانسان لغى خسر) الاستغراق، حتى قال أهل السنة بأجمعهم إن الألف واللام فى قوله تعالى (الحمد لله) للاستغراق ، فكان القول بأنه يقع على الأدنى ولا يصرف إلى الأعلى الا بدليسل مخالفا للإجماع وفى الجملة لم يتضح لى حقيقة معنى كلام فخر الاسلام ،

⁽١) انظرص: ٦١٢ من الرسالة.

⁽٢) انظر ص: ٦١٤ من الرسالة .

⁽٣) انظر ترجمته ص ١١١ قسم التحقيق . (٤) انظر ترجمته ص ٦٦ قسم التحقيق .

⁽ه) انظر ترجمته صه ٦٢

⁽٦) انظر ترجمته ص و قسم التحقيق . انظر ص ٦٢٣ - ٦٢٦ قسم التحقيق .

(١) • فلذ لك اخترت قول الجمهور)

قال السراج الهندى معلقا على صاحب الكشف:

(هذا ما قاله ـ أي عبد العزيز البخاري ـ وفيه بحث :

أما أولا ؛ فلأن دعواه بأن ما ذكره فخر الإسلام مخالف للإجماع فإنه منسوع ، وكيف يصبح دعوى الإجماع مع مخالفة بعض العلماء من أهل الأصول واللفة .

وفخر الإسلام لا ينكر الاستفراق عند قيام الدليل فلا يرد عليه ما ذكر من الدلائل، فان الدليل قد قام على إرادة الاستفراق فيما ذكر ، ولا يلزم منه إرادة الاستفراق في جميع المواضع .

فُفخر الإسلام إنما يصرفه إلى الجنس إذا لم يكن هناك دليل العهد والاستفراق، (٢) فلا منافاة بين ما ذكره الجمهور وبين ما اختاره فخر الاسلام .)

ه .. عند الحديث عن الخبر ، فهو إما أن يكون متصلا إلى النبى (ص) أو منقطعا ، والمنقطع اما أن يكون منقطعا صورة أو منقطعا معنى .

ثم ذكر السراج الهندى أن المنقطع معنى على نوعين :

أحدهما منقطع لنقصان في الراوى بغوات شرط من شرائطه من العد الة والإسلام والضبط والعقل ، وثانيهما منقطع بمعارضة دليل أقوى منه ، فيسقط به المرجوح ، وهو على أربعة أقسام .

بمنقطع بمخالفة الكتاب فإنه مرد ود به إذ الكتاب ثابت يقينا ، القسم الأول هو الانقطاع بمخالفة الكتاب فإنه مرد ود به إذ الكتاب ثابت يقينا ، وفي اتصال خبر الواحد بالنبي صلى الله عليه و سلم شبهة فيرد بما هو يقين . ثم تعرض لمثال ذلك بقوله (فان حديث "القضاء بشاهد و ينبين مخالف لقوله .

⁽١) ص ٦٢٧ من قسم التحقيق وأنظر كشف الأسرار ٦٤/٢.

⁽٢) أنظر ص ٦٢٧ من قسم التحقيق .

⁽٣) انظرص:١٠٣١ بتصرف.

ان اللم _X

تعالى: "واستشهدوا شهيدين من رجالكم " x أمر بالاستشهاد وهو مجمل فيما يرجع إلى عدد الشهود ثم فسره برجلين أو برجل وامرأتين ، فيقتضمى اقتصاره على المذكور ، لأن المجمل إذا فسر كان ذلك بيانا لجميع ما تناولم اللفظ فمن جمل الشاهد الواحد مع اليمين حجة فقد زاد على الكتاب بخبر الواحد ، وهو جار مجرى النسخ ، فلا يجوز ، فيصير الحديث منقطعما بمخالفته .

ولأنه تعالى قال (ذلك أدنى أن لا ترتابوا) فقد نص على أن أدنى سما ينتغى به الريبة ، ينتغى به الريبة ، فلا كان الشاهد مع اليمين حجة لزم منه انتفاء كون المنصوص أدنى فيكون مخالفا له ضرورة .)(١)

وقد اعترض سراج الدين على ذلك وناقشه حيث قال:

(هذا تقرير ما في الكتاب مع زيادات :

وفيه بحث :

أما أولا فلا نسلم أن قوله " فاستشهد وا " مجمل ، ولئن سلمنا أنه مجمل فبيان المجمل بخبر الواحد جائز .

وأما ثانيا: فلا نسلم الاقتصار في العدكور لعدم ما يوجب المصرفيه ، بــل هو ساكت عما عداه ، وقد دل الدليل على جواز القضاء بشاهد ويمين ، فوجب القول به .

ولئن سلمنا القصر على ما هو مذكور في النص فهو ثابت بمغهوم الشرط، وهو ليسس بحجة عندكم . وان كان حجة عند الخصم، لكن إذا لم يعارضه دليل آخسسر منطوق به .

واسم الاشارة في قوله (ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا)

^{. (}۱) انظرص: ۲۰۳۶ من قسم التحقيق .

راجع إلى أن (أن تكتبوه) في قوله تعالى (ولا تسأسوا أن تكتبوه صفيرا أو كبيرا إلى أجله) .

والأدنى بمعنى "الأقرب" لا بمعنى "الأقل" أى : ذلكم الكتب أقسط أى أعدل عند الله وأقوم للشهادة على أدائها ، وأدنى أن لا ترتابوا أى أقرب إلى انتفا الريبة ، كذا فى الكشاف ، ولا يجوز صرف الإشارة إلى قسوله : (فأن لم يكونا رجلين فرجل وامرأة) وجعل الأدنى بمعنى الأقل ، لأن قوله " أقسط عند الله وأقوم للشهادة "لا يناسبه). ()

فنحن نراه هنا قد انتصر لرأى المداهب الأخرى مخالفا مذهبه .

٦- عند الكلام عن الأمر هل يقتضى الغور أو التراخى ، فالصحيح من مذهبب المطلقة أنه لا يوجب الأداء على الغور ولا على التراخى ، وإنما الأمر المطلق لمطلق الطلب في أصل الوضع ، والغور والتراخي بالقرائن .

وتعرض الشارح لما استدل به الخبازى لهذا الرأى حيث قال :

(واستدل المصنف بأنه يصح أن يقال : افعل الساعة أو بعد الساعة أو بعد الساعة أو بعد يوم ، فلو كان الأمر للغور لكان هذا الكلام متناقضا اذا قيد بقوله "افعل" بعد ساعة أو بعد يوم ، لأن افعل على ذلك التقدير يقتضى الغور وهـــو قوله في الساعة الأولى ، فتقييده بقوله " بعد يوم أو بعد ساعة يناقضه أو كان هذا الكلام تكرار إذا قيد بقوله "افعل "الساعة ، لأن مقتضى الأمر حينئـــذ الغور ، فتقييده بقوله "الساعة "تكرار .)

ثم قال سراج الدين الهندى معلقا على ذلك :

(هذا ما قاله المصنف :

وفيه بحث ، وهو أن يقال: ان الأمر يدل على الفور ظاهرا لا نصا ، فيكون

⁽١) انظر: ص: ١٠٣٤ وما بعدها . من قسم التحقيق .

⁽٢) انظر: ص: ١٠٦ من قسم التحقيق.

قوله: افعل بعد اليوم تصريحا بغير الظاهر، ومثله لا يكون تناقضا، ألا ترى أن الأمر موجبه الوجوب، فلو قيد بقوله "افعل نديا أو إباحة لا يكون تناقضا ،بل يكون قرينة صارفة عن موجبة، ونظائره كثيرة لا تحصى (1)

فنحن ترأه هنا قد خالف المصنف ومن معه .

γ عند الحديث عن وجوه الاستدلال الغاسدة عند الحنفية قال الشارح:

(وسنها ما قاله الشافعي إن الحكم متى علق بشرط أو أضيف إلى مسعى بوصف خاص أوجب ذلك التعليق بالشرط والاضافة الى المسعى بالوصف الخاص نفسى الحكم عند عدم ذلك الشرط أو عدم ذلك الوصف) •

وتعرض سراج الدين لأدلة هذا المذهب وساقشتها ثم قال :

(وأجاب صاحب التنقيح عما ذكروا "أن التعليق بالشرط موجب الانتفياء عند عدمه ، لأن عدم الشرط يستلزم عدم المشروط " بقوله : والشرط يقيال لأمر خارج يتوقف على الشيء ولا يترتب ، كالوضوء شرط لصحته الصلاة ، وقيد يقال للمعلق بالشرط .

والشرط بالمعنى الأول يقتضى انتفاء المشروط بانتغائه .

وأما الشرط بالمعنى الثانى فإنه لا دلالة لانتفائه على انتفاء المشروط فإن المشروط يمكن أن يوجد بدون الشرط ، نحوان دخلت الدار فأنبت طالق ، فعند انتفاء الدخول يمكن أن يقع الطلاق بسبب آخر) .

وقال سراج الدين بعد أن نقل هذا الكلام :

(وفيه بحث ، قان الواقع بسبب آخر غير المعلق بالشرط ، والمعلق به لا يمكن وجود ، به ونه والكلام فيه .

(١) انظرص: ١٠٧ من قسم التحقيق

(1)

(٣) انظر ص: ٩٠٨ من قسم التحقيسق

والأولى أن يقال: انه معدوم قبل الشرط بالعدم الأصلى ، لا يعدم الشرط فانه لا تأثير له في الإعدام) .

٨ ... عند الحديث عن المقتضى والمحذوف قال :

(واعلم أن تحقيق الغرق بين المحذوف والمقتضى كما اختاره شمس الأنسسة وفخر الاسلام ومن تابعهما وتحرير حدهما مشكل ، وكذا يشكل جعلهما سن قبيل واحد كما اختاره أبوزيد ومن تابعه ، فانه برد على كلام كلتا الطائفتين إشكال لا مخلص عنه الا بتغيير الاصطلاح عند كل فريق .

أما ورود الإشكال على الغرق فهو أن الغرق بأن المحذ وف مفير للكلام والنسبة عند التصريح به والمقتض مقرر لهما غير صحيح ، فانه قد لا يتفير الكلام في المحذ وف بعد التصريح به أيضا ، كما في قوله تعالى (فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) فانه لا ينتظم هذا الكلام إلا بحذف شي لظهوره ، إذا التقدير : فضرب فانشق الحجر ، فانفجرت ونظائره في القرآن كثيرة ، ولا يمكن حمل هذه الأشياء على الاقتضاء عندهم ، لأنها ليست بأمور شرعية ، وشرط المقتضى عندهم أن يكون شرعيا ، فيكون من قبيل المحذوف فلا يتحقسق بهذه العلامة بينهما فرق .

وطى عكسه قد يتغير الكلام بالمقتضى عند التصريح به كما فى قوله تعالى : اعتق عبد ك عنى " يتغير بالتصريح بالمقتضى وهو البيع ، لأنه لم يبق العبد على تقدير ثبوت البيع ملكا للاغر حيئذ ، كأنه قال : اعتق عبدى عنى ، وهذا تغيير ، فلا يصلح أيضا فارقا بينهما .

ولو أجابوا بأن العلامة الفارقة بينهما لزوم التقرير عند التصريح به في جانبب المقتض وعدم لزومه في جانب المحدوف ، فإنه قد لا يتقرر في المحدوف كما في قوله تعالى " واسأل القرية " لكان ضعيفا ، لأنه قد لا يتقرر في المقتضيين أيضا ، كما ذكرنا في قوله "اعتق عبدك عنى " فلم يوجد لزوم التقرر فيه أيضا

⁽١) انظر ص ١٩٦٩ من الشرح في قسم التحقيق .

فاستويسا .

ولأنه إذا وجد كلام يحتاج فيه إلى الإضمار ، ولا يتغير الكلام بالتصريح لا يعرف في هذه الصورة بأنه من أى القبيلين هو ، فلم يحصل الفرق بينهما في جميع الصور باللزوم وعدمه . . . ،

والفرق الصحيح هو الفرق بالعموم في المحذوف وعدم العموم في المقتضى ، أو الفرق بأن المقتضى شرطه أن يكون تابعا للمقتضى ثابتا بشروطه لا بشروط نفسه ، ولهذا لا يثبت بالاقتضاء ما لا يصلح تبعا حتى لو قال لعبد له اعتق هذا العبد عن كفارة يعينك لا يصح ، ولا يعتق العبد باقتضاء الأسر بالتكفير بالمال ، لأن أهلية الاعتماق أصل لسائر التصرفات ، فلا يصلح تبعا لسائر فروعها ثم قال : فالتعريف الصحيح للمقتضى أن يقال : أنه ما ثبت تبعا شرطا لصحة المذكور شرعا أو عقلا لا لفة غير قابل للعموم "(ا) وقال : (والتعريف الذي ذكره المصنف تابعا لفخر الإسلام ناقص يسرد عليه النقوض المذكورة) ،

ثم ذكر الاشكال الذي ورد على طريقة القائلين بعدم الغرق بينهما وقال:

(وأما بيان ورود الإشكال على طريقة من لم يغرق بينهما بأن علماءنا اتغقوا على أن المقتضى لا عموم له ، والمحذوف له عموم بالإجماع ، فلا يمكن جعلها من قبيل واحد ، ولهذا السبب سلك المتأخرون طريقة أخرى لأنهم رأوا أن العموم متحقق في بعض أفراد هذا النوع مثل طلقى نفسك ، وان خرجت أو أكلت أو شربت ، ففرقوا بين ما يقبل العموم فسموه محذوفا وبين ما لا يقبله فسموه مقتضى ، ووضعوا علامات يتميز بها المحذوف عن المقتضى ، ويلزمهمم

⁽١) انظر ص ٧٧٨و ما بعد هاقسم التمقيق

⁽٢) انظر ص ٨٨٠ قسم التحقيق.

إطلاق قولهم بأن المقتضى لا عموم له . وحد المقتضى عند هم " جعل غسير المذكور كالمذكور لتصحيح المذكور " وهو يشمل المحذوف أيضا " ، والتحقيق فيه أن حد المقتضى إن كان امرا اصطلاحيا فلا مشاحبة فيسسى الاصطلاح ، فإن لكل طائفة أن يصطلحوا بما شاءوا ، وإن كان غير اصطلاحي فلابد لمن يرجح مذهبه أن يقيم الدليل).

٩ .. عنه الحديث عما تقرر عنه الحنفية أن موجب العام قبل التخصيص قطعــى ، إذا كان قطعى الثبوت، وسقط احتمال خصوصه لكونه غير ناشيء عن دليل، قلم يجز تخصيصه بالقياس وخبير الواحد ، لأنهما ظنيان .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (ومن دخله كان آمنا) عام لم يلحقه منهم ابن خطل أمر بقتله حين وجده متعلقا بأستار الكعبة ، وبقوله عليه السلام: " الحرم لا يعيذ عاصيا ولا فارا بدم".

ولهذا لوالتجأ مباح الدم بردة أوزنا أو قطع طريق أو قصاص إلى الحسرم لا يقتل فيه ولا يؤذى بضرب ليخرج ، ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يجالـــس حتى يضطر إلى الخروج ، فيقتل خارج الحرم ،

واختلف أصحاب الشافعي في ذلك فقال بعضهم لا يصير آمنا بدخول البيت، ولكته لا يقتل فيه كيلا يؤدى الى تلويثه بل يخرج منه ويقتل .

وقال بعضهم يصير آمنا بالدخول فيه دون الحرم .

ثم قال سراج الدين :

(والصحيح أن صفة الأمن يعم البيت والحرم لقوله تعالى : (أو لم يروا انا جعلنا حرما آننا)

 ⁽۱) انظر ص ۸۸۰ وما بعد ها قسم التحقیق
 (۲) سورة آل عمران : ۹۷

⁽٣) انظر ص ٢٥ و ما بعدها قسم التعقيق المخصا .

⁽٤) العنكبوت: ٦٧

بلد () وقوله تعالى إخبارا عن إبراهيم (رب اجعل هذا البطد آمنا) ولهذا يثبت الأمن للصيد بدخول الحرم ، فلا معنى للفصل بين البيست والحرم (٢)

هذه نعاذج لبعض أراء الشارح وترجيحاته في الشرح ، والله أعلم ،

⁽١) البقرة: ١٢٦

⁽٢) ص: ٦٦، ص الرسالة . قسم التحقيق .

عاشرا : ميزات الكتاب والمآخذ عليه

" مــيزات الكتـــاب "

ليس هذا الكتاب بدعا في هذا العلم ، بل هو مسبوق بكتب أخرى في أصول مذهب الحنفي وغيره .

كما أنه قد جاءت التصنيفات في هذا العلم تترى بعده .

وبما أن كل كتاب منها لابد له من امتيازات ، فهذا الكتاب الذي نقد مه له الامتيازات ، سا يجعله يحل مقام الاهتمام عند بعض الأصوليين .

ولا أقول ران هذه الامتيازات خاصة به ، بل ربعا احتواها غــــيره من الكتب وربعا انفرد هو ببعضها .

على سبيل المثال فيما يلى أذكر بعضا منها : _

- ١ تعيزت عبارة سراج الدين الهندى في الشرح بالسهولة ، ولسهولية
 عبارته جاءت الأفكار والمعانى فيه واضحة كل الوضوح .
 - ٢ أسلوبه أسلوب علمي ، خال من المصطلحات المنطقية .
- تان طريقته في عرض المذاهب والأراء وتصويرها تميزت بالاستيفاء والوضوح
 وجود ة المناقشة .
- كان ترتيبه للآراء التى ترد في المسألة الواحدة في الغالب منطقيا ،
 حيث كان يعرض وجهات النظر المختلفة ويناقشها واحدة تلو الأخسرى ،
 ثم بعد ذلك في بعض الأحيان يبين ما يختاره ويدعمه بالأدلة .
 وكذلك أن كان الخلاف فيها لفظيا لا يترتب عليه شيء ينسبه الىذلك .
- ه أن هذا الشرح قد توسع فيه الشارج بذكر الأراء والاجتهاد ات الفقهية .
 - γ انه من كتب الأصول التي تقرن الرأى بالدليل .
 γ أنه جسم مؤلفه في التأليف بين التأليف بالأصول والتأليف في المسائل .
 الفرعية الفقهية . وهذا جهد مشكور ، إذ أنه يربط الأصول بالفروع

- ويوضح القواعد الأصولية بشكل عملى .
- ٨ وميم كل ذلك كانت شخصيته متميزة لا يسلم بكل ما ينقل ، بل كان ينتقد ويوجه ويرجح كما تبين ذلك فيما تقدم في أرائه وترجيحاته .
- ٩ ـ يمتاز ببراعة الاستهلال فإنه في بعض الأحوال عند ذكر الباب يوجيز
 ما سيبينه من مسائل وأبحاث فيعطى للقارى وكرة موجزة عن الموضوع
 قبل قراءته .
- . ١ كثرة الاستشهاد بالحديث . وهذا أمر ملحوظ في كل موضوعـات الكتاب ، وهذا لا شك سا يزيد من قيمته ،

فهذه جملة من امتيازات الكتاب ذكرناها على سبيل المثال ، وهناك أمور أخرى لا يتسع المقام لاستقصائها ، يعرفها القارى الملسم بهذا الفن ،

هذه هي ميزات الكتاب ، ويأتي دور الحديث عن المآخذ عليه ،

" المآخية على المصنف في الشيرج "

واذا كان المصنف قد قدم لنا هذا الشرح الذي ذكرنا طرفا من ميزاته ، فهو لا يخلو من بعض المآخذ التي منها : ...

إلى قائله ، بل عبر عنه بصيفة التمريض: بقيل ، أو: قال بعضهم . ونسبة القول إلى صاحبه مهمة جدا على الباحث ، لكى يسهل للقراء الرجوع إلى كتب القائلين به .
 وعلى سبيل المثال:

عند الحديث عن الاستدلال بالوجوه الفاسدة قال:

(منها _ أىمن الاستدلال بالوجوه الفاسدة _ ما قال بعضهم ان (١) العام يختص بسببه _ أى: يقتصر عليه ولا يتعدى عنه)

وحرر المسألة ، وذكر تقسيمه إلى أربعة ، فقد قال : (وحاصله أن \ (م) لا يخلو الم أن يكون وارد ا جزاء لسبب منقول أو جوابا بسسسؤال سائل .

والجواب إما أن يكون مستقلا أو غير مستقل ، والمستقل إما أن يكون زائدا على قدر الجواب أو لا يكون زائدا . فهذه أربعة أقسام) (٢)

ثم ذكر هذه الأقسام مع الأمثلة :

ولما جاء في القسم الرابع قال : (والرابع ما خرج مخرج الجهواب وهو مستقل ، ولكنه زائد اعلى قدر المواب بأن قال في المسألها المذكورة :

⁽١) ص ٩٥٩ من قسم التحقيق .

⁽٢) ص٩٥٩ من قسم التحقيق ،

ان اغتسلت الليلة بزيادة الليلة .

وأن تغديت اليوم بزيادة اليوم.

فهذا القسم الرابع هو موضع الخلاف .

فعندنا وهو مذهب عليه العلما العبرة بعموم اللغظ لا يخصوص السبب سوا كان السبب سؤال مسائل أو وقوع حادثة . فاذا نزل نص عام في عهد النبي صلى الله عليه السلام في حادثة وقعت لواحد يتناول صاحبها وغيره لعمومه ، ولا يختص بصاحب الحادثة .

وقال مالك والشافعي يختص بسببه ، وأريد باللفظ العام الواحد مجازا وانعا يثبت الحكم في غيره بنص آخر أو بالقياس .

ثم قال الشارح: (وقال بعضهم إن كان السبب سؤال سائل يختص به ، وان كان وقوع حادثة لا يختص . . .) .

وهذا على سبيل السال ، وكثير من المواضع مثل ذلك ستجده عليى هذا الكتاب .

٢ - فى اقتباس كلام الأصوليين الذى اعتمد عليه المصنف لم يشر إليه فسي بعض الأحوال ، كما أنه لم يراع الدقة فى نسبة القول إلى صاحب ، وأحيانا يغلط فى ذلك .

على سبيل المثال:

آ. عند الحديث عن وجه حصر أنسام القرآن في أربعة وهي:
الأول في وجوه النظم صيفية ولفة . و الثاني في وجوه البيان به ،
و الثالث في وجوه استعماله ،و الرابع في وجوه الاستدلال به .
ثم قال الشارح : (قال العامة : و بعد هذه الأقسام قسم خاسي يشمل الكل ،
و هو أربعة أيضا : معرفة مواضعها و ترتيبها و معانيها و أحكامها ،
فبلغت الأقسام ثمانية .) (٢)

⁽١) ص ٩٦١ و ما بعدها من قسم التحقيق .

⁽٢) ص ٩٦٣ من قسم التحقيق .

⁽٣)انظرص: ٩٤٤ من قسم التحقيق .

(۱) ثم جاء الاعتراض من عبد العزيز البخارى على هذا التقسيم، وأجاب عنه سراج الدين ثم قال في آخر جوابه:

(فغى الحقيقة هورد القسمة الاعتبارات والمعوارض اللاحقة لنظم العرآن الدال على معناه ، والاعتبارات اللاحقة له أمركلى ، فيكون هذا من قبيل تقسيم الكلى إلى الجزئيات ، ولما كانت الاعتبارات من عوارض نظم القرآن بالنسبة إلى معناه جعلت أقساما له لتعلقها به ، والا فالقرآن شي واحد في الحقيقة ، كما قسمناه إلى كونه أمرا ونهيا واستفهاما وخبرا وغير ذلك بحسب متعلقاته (٢)

ثم قال سراج الدين:

(ولهذا ذكر صاحب الكشف في قوله : " وانعا تعرف أحكام الشرع بمعرفة أقسامها بقوله : اعلم أن العراد من الأقسام التقسيمات دون حقيقة الأقسام ، إذ ليس للقرآن قسم يشتمل على الخاص والعام ،

والمشترك والمؤول وقدم آخر يشتمل على الظاهر والنص والمغسر والمحكم.
وقدم آخر سواهما يشتمل على الحقيقة والمجاز ، بل جميع القرآن ينقسم الى
الخاص والعام والمشترك باعتبار ، ثم جميعه ينقسم الى الظاهر والنسس
والمفسر والمحكم وما يقابلها باعتبار آخر ، كالحروف تنقسم إلى مجهورة
ومهموسة بحهة ، ثم الى رخوة وشد يدة بجهة آخرى ، ثم الى مستعلية
ومنخفضة ثم الى مطبقة ومنفتحة على ما عرف) .

هذا ما قاله الشارح ، فقد نسب العبارة السابقة الى كشف الأسرار . ولم أجد هذا الكلام في كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى ، لكن جاء مثله في حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص : ٦٠

⁽١) ص ٤٤٦ من قسم التحقيق

⁽٢) انظرص ٢٥٤

⁽٣) انظر ص ٥٦؟ من الرسالة في قسم التحقيق

ب من عام لفظى عنو أبي الشرح أن لفظ " الشيء " من عام لفظى عنو أبي ريد أله بوس . (١)

والمذكور في كتابه: تقويم الأدلة انه من "عام معنوى ".

فقك نسب الى القاضى أبي زيد شيئا غير ما قاله .

٣ - وأما بالنسبة للخطأ اللفوى فنجد خطأفى بعض المواضع من الشارح
 تبعا لصاحب المغنى . لم يجعل الفاء جوابا ل " أما "
 على سبيل المثال :

" قلنا: أما الأول استدلالا بغوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل لمه ".

ثم جا الشارح في ص: ١٣٥ وص ٢٥٥ وتبع في هذا الخطـــاً صاحب المتن ولم يصلحه .

والصحيح أن يقول: وأما القطع فاستدلالا ".

" وأما الأول فاستد لالا بقوله عليه السلام . . . "

وهناك أكثر من موضع نجد فيه مثل هذا الخطأ .

ىمد :

فهذه أهم مزاياه والمآخذ التي تؤخذ عليه ، والكمال لله وحده ، وجل من لا ينسى وأقدم اعتذارى للشيخ الجليل ، وأدعوله بالمفغرة والرحمة جزاه الله خير الجزاء وأسبغ عليه رحمته جزاء ما قدم لنا من هذا العمل الجليل .

×××

⁽۱) انظرص: ٦٦٥ قسم التحقيق . (۲) انظر تحقيه بهامشص: ٦٦٥ قسم التحقيق . (۲) قسم التحقيق . (۳) قسم التحقيق .

منهجي في التحقيق .

يتلخص عملى في تحقيق هذا الكتاب في الأسور التالية :

- ۱۰ عرض نص الكتاب مصححا مقوما مقابلا على النسخ الأربع المخطوطة و الإشارة فسى الهوامن إلى فروق النسخ . و قد كان أكبر همى تقديم النص و تصحيحه حتسى يخرج أقرب ما يكون إلى الصورة التى أرادها المؤلف . علما بأننى لم أعتمد علمى واحدة من النسخ كأصل ، و إن كنت نسخت على النسخة ذات رمز (أ) ، بسسل أثبت في الصلب ما تأكدت من صحته و ما وصلت إليه تحرياتي بعد مراجعة كتب المذهب مخطوطة أو مطبوعة ، لإثبات الصواب.
 - كتابة النص على مقتضى القواعد الإملائية الحديثة .
- وضعت الزيادة الواردة في نسخة دون نسخة في الصلب بين قوسين و أشرت إلى ذلك في الحاشية إذا كان النص سحتاجا إليها، و إلا وضعتها في الحاشيسة سع الإشارة إليها.
- وقد اقتضى سياق الكلام في بعض المواضع من الكتاب إضافة كلمة أو عبارة لا يتم المعنى إلا بها ، فأضفتها و وضعتها بين قوسين مربعين _____ تسييلها لها عن نص الكتاب مع الإشارة في الهامش إلى أنها قد أضيفت لا قتضاء المقلم و دواعى الحاجة .
- تكون نسخة (۱) حافلة بالحواشى ، و كذا وجدت فى نسخة (ب) و (ف) فى
 بعض المواضع منهما ، كما وجدت بحواشى نسخة (ج) خاصة فى اللوحات البثلاث
 الأولمى ، فاخترت منها ما يعين على فهم الكتاب أو ما فيه زيادة فائدة و أثبتها
 فى الحواشى ، و تركت غير ذلك .
 - ٠٦. زدت بعض العناوين لبعض المسائل أو المواضع ، و وضعت ذلك بين قوسيسين مربعين : ______.
- ٧٠ وضعت في الهائش رقم آخر كل لوحة من كل نسخة اعتمد عليها ، و ذلك ليسهل
 على القارى الرجوع إليها عند الحاجة .
 - ٨. أوضحت للقارئ في الهامش سابق المسألة و لاحقها إذا ما عبر الشارح بقوله.
 " كما ذكرنا " " كما سر " كما سبق " أو بقوله " كما سيأتي أو كما سنذكر . "
 - ه. تخريج الآيات القرآنية .

- ٠١٠ حاولت بقدر الوسع تخريج الأحاديث النبوسة و الآثار و الشواهد الشعرية .
- ١١٠ ترجمت للأعلام الوارد ذكرها في صلب الكتاب بحيث يترجم للعلم عند ذكره أول سرة .
 - ١٢٠ خرجت في هامش هذا التحقيق النصوص التي نقلها الشارح عن غيره من أصولها المطبوعة أو المخطوطة ، فإن تعذر ذلك عزوتها إلى المراجع المعتمدة ، و هذا الأخير قليل .
- ۱۳ حاولت الإشارة بقد الوسع عند كل مسألة أو قضية أو بحث من بحوث الكتاب إلى المراجع التي استفاد منها الشارح و المراجع التي فيها تفصيل تلك المسائل مع بيان أجزائها و أرقام صفحاتها.
 - ١١٠ قمت بشرح الكلمات الفامضة من الناحية اللفوية أو الاصطلاحية .
 - ه ١٠ شرحت بعض العبارات أو الكلمات التي لا تخلو من غموض أو زدت شرحا لزيادة إيضاحها معتمدا على كتب المذهب .
- 11. وفي المسألة التي فيها أراء أو مذاهب متعددة سواء كانت في المسائل الفقهية أو الأصولية ، أقوم بتعداد تلك الآراء أو المذاهب في الهامش بشكل موجدز مع إحالة القارن؛ إلى الكتب المتوسعة في ذلك .
- ۱۷ فی بعض الأحـوال التی ذكر المصنف فیها الأراء أو المذاهب بصیغة التعریف بأن یقول: قیل أو قال بعضهم أو قبال بعض العلماء أو بعض أهل الحدیث و ما إلى ذلك ، حاولت بقدر الاستطاعة أن أتحرى من هو القائل، و بعــــد الاستقصاء إذا لم أجده أشرت إلى المرجع الذي يوجد فيه مثل هذا الكلام.
 - ٠١٨ عزوت الفروع الفقهية المذكورة في الكتاب إلى كتب الفقيه المعتمدة .
 - ١٩. وضعت فهارس عامة تتضمن ما يلى :
 - T _ فهرس الآيات القرآنية .
 - ب .. فهرس الأحاديث النبوية .
 - ج _ فهرس الأعلام .
 - · س فهرس المراجسيع .
 - هـ م فهرس الموضوعـــات .

و بالله التوفيق و عليه الاعتماد.

اللسم الثانميين النمسس تحقيقسما وتعليقمما .

سسسرج سراج الديسن عمر بن استماق الفيلس الفزنوى الهندى

لگتسساب ++ المغنى في أصول الفقع للخيسسازي .

** : حاء في اللوحة الثانية قبل التسمية من نسخة أ : " شرح المغنسي لسراج الدين الهندي ."

بسم الله الرحسن الرحيسم.

(ربّ تتم بالخيـــر)

الحمد لله الذي نبور قلبوب العلما عنور هدايته ، و شرح صدورهم بونسبور عنايته ، و صرح صدورهم بونسبور عنايته ، و جعل سرائرهم (كنوز الحقائق) ، وصيّر ضمائرهم خزائسس رموز الدقائق ، و خصّهم من بين الآنسام بجلائل النعم ، و يسّر عليهم كشف د قائق المشكلات ، و وقّقهم لبسط حقائق المفضلات .

و الصلاة على من اصطفاهم الله لتكميل الخلائق من المرسلين ، خصوصا على سيد الأصفيا و خاتم النبيين ، محمد الذي بعثه الله (٦) الى كافة الورى ، و وعد له مقاما محمود ايوم العرض و الجزاء . و على آله و أصحابه (٨) أعسسلام الحسق و أنجسم الهدى ، ما اخضسر نجسم (٩) في الفيسسراء ،

⁽١) لم يرد ما بين القوسين في نسخة أوف ، والمثبت من نسخة ب.

⁽٢) في نسخة ف: "صدرهم "والعثبت من أوب ، وهو الأصبح .

 ⁽٣) وفور جمع وفر . جا عنى القاموس: "الوفر من العال و المتاع الكتيمير
 الواسع . وقيل : هو العام من كل شي ع . و الجمع وفور . وقد وفر العال و النبات و الشي عنفسه وفرا و وفورا و وفرة ."

⁽ لسان العرب: ٥/ ٢٨٧ ، طبعة دار صادر بيروت، سنة : ١٣٨٨ه)

⁽٤) في بوف: "معادن كنوز العقائسي " ، و العثيت من نسخة ١ .

⁽ه) المعضلات: الشدائد، وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: أعضل بي أهل الكوفة ما يرضون بأمير المؤمنين ولا يرضاهم أمير.
قال الأموى في قوله: "أعضل بني "هو من العضال، وهو الأمر الشديد الذي يقوم به صاحبه، أي: ضاقت عليّ الحيل في أمرهم وصعبت عليّ مداراتهم، يقال: قد أعضل الأسر فهو معضل."

⁽ النصدر السابق :۱۱/۲۵۶)

⁽٦) في بوف بدون اثبات لفظ الجلالة ، والثبت من أو هو الصحيح .

γ) الورى : الخليق ، تقول العرب: ما أدرى أى الورى هو ، أى : أيّ البخلق هو؟ . انظر المصدر نفسه : ٥٠/١٥ .

⁽٨) في ف: "صحبه " والمثبت من أوب والمعنى واحذ.

⁽٩) و المراد هنا النجم من النبات ،قال في لمان العرب(٥٦٨/١٢): "النجم من النبات كل ما نبت على وجه الأرض و نجم على غير ساق و تسطح فلم ينهض."

و اطلبع نجسم في الخضراء .

أما بعسد : فإن أضعف عساد الله و أحوجهم إلى غفرانه عمر بن اسحاق ابسن أحسد الشبلي الحنفي يقول : ابسن أحسد الشبلي الحنفي ، عاطه الله بلطفه الجلي و الخفي يقول : إن العقول (٦) و القلسوب (٦) و القلسوب (٦) و القلسوب (٦)

===

المديد المن منظور في لسان العرب (٥/٥) عدة معان للغيسرا ، المنان العرب (١٠) منها الأرض لغبرة لونها أولما فيها من الفيار . وفي حديث أبي هريرة :
بين رجمل في خازة غيسرا ، ".

و الغيسراء بهندا المعشي هو البراد هنا.

(۱) يقول ابن منظور في المحدر نفسه (۲۰/۱۲ه): "النجم في الأصل استم لكل واحد من كواكب السماء ، و هو بالتربا أخسى، فاذا أطلق فإنما يراد بسه هستى ."

(٢) جَاءُفي الصحاح: "الخضيراء: السماء."

انظر: الصحباح لاسماعيل بن حماد الجوهبري: ٦٤٢/٢ ، تحقيب ق عبيد الففيور عطيار ، الطبعية الثانية ، دار العلم للملايين بيبروت، عبام ٩٩٣٩هـ ٩٩٩٩م .

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٧ من قسم الدراسية .

(؟) العقول: فعول من عقل فهوعاقل وعقول من قوم عقبلاً.
والعقل: التبيت في الأسور، والعقل القلب والقلب العقبل .
وسمي العقل عقلا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهاليك .
أي: يحبسه، وقيل: العقل هو التعييز الذي به يتعيز الانسان من سائر الحيوان .

و العقبول: فعبول منه للمالغية .

انظير: لسيان العيرب: ١١١/٨٥٥ - ٥٥١ .

(٥) المعاقبل جسم المعقبل . جا في القاموس: عقبله وعقبله وتعقله واعتقله واعتقله : الحصين والطجأ . واعتقله : ١٦٨ - ١٦٨ ، طبعة دار انظير : معجم متن اللغة لأحمد رضا : ١٦٧/٤ - ١٦٨ ، طبعة دار مكتبة الحياة ، بيروت ، سنة ١٣٧٩هـ.

و راجع: البستان للشيخ عبد الله البستاني اللبناني: ١٦٢٦/٢، و طبعة المطبعة الأميركية بيروت ، ٩٣٠م.

(٦) القلوب جمع القلب ، و هو مضفة من الفواد معلقة بالنباط .

وقد يعبسر بالقلب عن العقسل . قال الغراء في قولت تعالى : ان في ذلك لذكسرى لمن كان لمه قلسب ." (سورة ق : ٣٧) أي : عقسسل . قال الفسراء : و جائسز في العربيسة أن تقول : ما لمك قلسب وما قلبك معلك ، تقول : ما عقلك معلك وأيسن ذهسب قليسك ، أي : عقلسك . (لسان العرب : (٦٨٧/)

() القوالب جمع القالب ، جاء في القاموس : القَالِبُ و الْقَالَبُ : الشيسي - _

و الأنهان السليمة مداليع الحقائق ، و النفوس الزكية من المعارف في المعدائيين .

الحدائيين ...
و اننى منذ عفي عفيت تعالمي ، و طمعت عزائميين ، و طمعت أن و صليح للوعي فهمي ، و ضرب في عداد الطالبيين سهمي ، علمت أن و اللي المين ما يتنافس في المين المين من أمنافها تمين المين من أمنافها تمين العقول تجتني ، و من أقسامها ذخائي العقول تجتني ، و من أقسامها ذخائي العقائييل (١) تقتنيي ...

⁼⁼ يفرغ فيم الجواهر يكون مثالا لما يصاغ منهسا و فتح لامه أكثر. ج : قوالب في الكل .

انظر معجم متن اللفية : ٢٨/٢ مادة : ق ل ب .

⁽۱) فى ف : "الحقائس "والشبت من أ ، وفى ب : "حدائق "وجا ً _ التعليق بهامشه : "أى : فى حدائق من المعارف."

⁽٢) في أوب: "سذ "والشبت من ف.

⁽٣) في ف: "علقت" والمثبت من أوب.

^(؟) التماثم واحدتها تعيمة . و هي خزرات كان الأعراب يعلقونهسا على أولاد هم ينفون بها النفس و الجين بزعمهم عابط الاسملام هذه العادة .

⁽ انظر لسان العرب: ۲۹/۱۲ - ۲۰)

⁽٥) في ف: "طحت" والشبت من أوب.

⁽٦) في أ: "أعلا "والصواب ما أثبتناه من بوف.

 ⁽٧)
 في بوف: "النفس" والشبت من أو هو الأصح .

^() المعائل جمع العقيلة . العقيلة من النسا : الكريمة المخدرة ، وعقيلة القوم سيد هم ، وعقيلة كل شي اكرمه . و في حديدت على رصي الله عنه : المختص بعقائل كرامته . جمع عقيلة . و هي في الأصل المرأة الكريمة النفيسة . ثم استعمل في الكريمة من كل شي من الذوات و المعاني . " (المصدر نفسه : ١ / ١٣))

وصهبح السعبادة من مشارقها طالبع ، وروح السيبادة من مفاتحها ساطبع، فلسم أرض لنفسسي غيبر أنواع العلسوم مطلبسا ، و لا غيبر (معارف) الزكيسة مكسباً ، حتى حبّب إلسيّ مهاجرة الأصدقياً و الإخبوان ، و منابسنة المساصسة والتفسرة عسن الأوطان ، و مواظيسة الأسفسار لا قتباس العلسوم مسين المشائع الكسار.

وكان أتم العلوم فاشدة وأعمها عافسدة علوم الشريعية ، إذ بها ينتظم الصلاح للعبياد ، ويفتنم الفيلاح فيي البعياد .

و قد أطبقت العلماء على أن شرف النفوس الإنسانية بتكيلها في قوتها العلمية غيسر معكن إلا بامتشال الشمرائع السمعية و الاقتداء بالأوامسر الإلهيمة .

ولما كانت الأحكام متلقاة من الخطاب الالهي ، ستفادة من الأمر النبسوى ، و كانت ضروب الخطاب متكسرة العبارات ، منهاينية في الدلالات ، وجيب أن يتوضيع لكيفينة أنبواع الأدلسة قانبون يرجسع الينبه ويمسول علينه . و ذلسك هنو الغين الموسيوم بأصبول الغقيم.

وقد صنف فيه العلماء الأنسة الأعسلام) و (أجلسة) أهل الإسلام كتبساء

⁽١) لتم شرد في ف ، وفي ١ " معتارف" والتثبيت من بوهو الصحيح . -

المنابعة مآخوذ من النهف . بمعنى طرحمك الشبي من يعدك ، أمامك أو ورا اك .

نبذت الشبيء أنبيذ ونبيذا اذا ألقيته من يبدك .

انظر: لسبَّان العبرب: ١١/٣٠ .

⁽٣) الشريعة في كلام العبرب: مشرعة الماء. وهي مورد الشارسة التي يشرعها الناس ، فيشربون منها و يستقون .

الشريعية والشيراع والمسرعية: المواضع التي ينحدر إلى الساء منها. قال اللينت: ويهنا سمى ما شيرع اللبه للعيناد شيريعية من الصنيوم .. و الصلاة و الحرج و النكاح وغيسره .

و الشريعة : موضع على شاطي البحر تشرع فيد الدواب. و الشريعة و الشرعة : ما سبن الله تعالى من الدين و أمريه ، كالصوم و الصلاة و الحرج و الزكاة و سائد أعسال البر . مشتق من شاطى ع البحسر عن كبراء .

و منده قولت تعالى : " شم جعلنداك على شريعة من الأمر . " " انظير: التصدر السيابق: ١٧٥/٨، وهذا المعنى الآخير هو المرادبكلام× في فُ : " بتكلمها " والصحيح ما أثبتناه من أ وب. x الشارح • (E)

في ف: " الأنسر النبسوي " والمثبت من أوب. (o) '

في أ " أئمة الأعلام " و المثبت من بوف و هو الصحيح . (T)

لم شرد في ف و المثبت من أ و ب . (Y)

شريفة، و زيدا (۱) لطيفة ، غير أن كتاب المفنى من مؤلفات الشيخ الإسلام (۲) و (۲) الحبر الهمام حلال الدين الشهير بالخبازى (۳) ، تفعده الله تعالى بالرضوان ، و أسكنه أعلى غرف الجنان ، اختص من بينها بعزايا لا مزيد عليها ، فإنه محتبو على المقاصد الكلية الأصولية ، منطسو على الشواهد الجزئية الفروعية ، مرشد إلى أغراض الطلاب، موصل الى ملخبص قواعد (٥) أصول الفقه لأولى الألباب، شامل لخلاصة أصول شمى الأئمة (١) و زيدة أصول (٢) فخير الإسلام .

⁽۱) في نسخة أ "زبدا " كما هو المثبت . قال في لسان العرب (۱۹۲/۳) : الزبد : زبد السمن قبل أن يسلا ، و القطعة منه زبدة ، و هـــو ما خلص من اللبن اذا مخت . و زبد اللبن : رغوت . قال أبن سيدة : الزبد بالضم خلاصة اللبن ، و احدت زبدة . "

وفي نسخمة بوف: " زيرا ".

و من معانى الزيمر : الكتابية . زيمر الكتاب يزيمره زيمرا : كتبـــه .

و الزبسر : الكتاب ، و الجمع : زيسور ، مثل قدر و قدور .

و الرسور: الكتاب المرسور، والحميع: رسر،

انظسر المصدر نفسه: ١٥/٤ .

⁽٢) لم يرد حرف العطف في بوف ، و المثبت من نسخة ٦.

⁽٣) انظر ترجمته ص : ٦ من قسيم الدراسية .

⁽٤) لم يرد في ف و المثبت من نسخة أ و ب .

⁽ه) عبارة ب: "قواعد أصول فقم أولى الألباب. و في ف: "قواعد أصول الفقه أولى الألباب. و المثبت من نسخة أ

⁽٦) وهو محمد بن أحمد بن أبى سهل ، المعروف بشمس الأعمة السرخسى . الفقيم الحنفى الأصولى . و كنيتم أبوبكر . و كان السرخسى اماسا من أعمة الحنفية ، حجة ثبتا ، متكلما ، محدثا ، مناظرا ، أصوليا حجتهمدا . و من مصنفاته المبسوط و شرح السير الكبير و أصول السرخسى . و توفى سنة : ٢٨٤ (الفتح البين : ١/ ٢٦٤)

 ⁽٧) ساقط من أ ، و في ف " أصل " و المثبت من ب .

^() و هو على بن محمد بن الحسين ، الفقيه الأصولى ، يكنى بأبى الحسن ، و يلقب بغخر الاسلام ، ولك سنة ، .) هو توفى سنة ٢ ٨ ٤ه. و من مؤلفاته كنز الوصول الى معرفة الأصول المعروف بأصول البزدوى (المصدر نفسه : ١ / ٢٦١)

فلذلسك شساع و ذاع فيما بين الأنام ، حتى أقبلوا على تحقيق معانيه باحثين عن أسراره و مبانيه . لكنه لما اقتصر فيه كل الاقتصار روما (٢) للتخفيسف و الاختصار كان مفتقرا الى الشرح و البيان و التوضيح و التبيان .

و المحصليون لشففهم (٣) الكتباب ، وحسين ظنهم بأنى قد صرفت طيرف من الزميان الى تتبيع نصبوص أصول الفقية و تفهم فصوصية و استكثباف أسرارة و التعميق فيي أغوارة .

قد طال إلحاحهم علي في أن أسرح له شرحا يكشف (لطائفه عن) أسرار معانيه على العناظريت ، على وجه معانيه على العناظريت ، على وجه معانيه على العناظريت ، على وجه معانيه على العناظريم

(1) في أ "كل للاقتصار" ، والمختار عندي هو الشيت من ب وف.

(٢) أي : طلبسا .

رُسُ الشَّفَاف: غلاف القلب، وهو جلدة دونه كالحجاب وسويد اوَّه، وشففه السَّفَا وشففا : وصل إلى شفاف قلبه . الحب يشفَّفه شفَّغا وشفَّفا : وصل إلى شفاف قلبه . (لسان العرب : ٩/ ١٧٩)

(٤) فسى ف : " فسى هسذا " و العثبت من أ و ب .

- (ه) الفصوص جمسع الفص ، الفص بمعنى الأصل و الحقيقة ، و بمعنى المفصل ، قال في لسان العرب (٦٦/٧): " فق الأسر : أصله و حقيقته ، و فسق الشبي "حقيقته و كسه ، و الكنه : جوهبر الشبي " . و فسق الأسر : مفصله ، قال أبو زيد : الفصوص : المفاصل في العظام كلها الا الأصابه . "
- (٦) الأغلوار جمسع غلور ، غلور كلل شلي : تعلم ، يقال : فللان بعيد الغلور ،

وفى الحديث: انبه سميع ناسيا يذكيرون القدر ، فقال: انكيم قييد أخنذ شيم في شعبيان بعيدى الفور.

غور كل شبي " : عنف و بعده ، أي : يبعد أن تدركوا حقيقة علمه كالما الفاشر لا يُقدُر عليه . " (نفس المصدر : ٣٤-٣٣/٥)

(٧) آخر اللوحية رقم ٧ من نسخية ب.

(٨) لسم يرد ما بين القوسين في بوف ،و المثبت من أ .
 اللطائف جسع اللطيف . و اللطيف من الكلام ما غمض معناء و خفي .
 و اللطيسف من الأجرام و الكلام ما لا خفاء فيد .
 المصدر السماسق : ٣١٦/٩ .

(٩) آخر اللوحة رقم ٢ من نسخة 1.

(١٠) الفوانس جسم الفانية .

وهبي من النساء الشابة المتزوجة . قال ابن السكيت : الغواني الشواب اللواتي يعجبن الرجال ويعجبهن الشبان . قال ابن شعيل : كل اسرأة غانيسة .وجمعها الغوانسي . انظير : المصدر السيابق: ١٥/ ١٥٨)

لا يغضى إلى الإطناب ، ولا يخل بشي اسن لطائف الكتاب.

فاعتد رت لهمم بشيئين :

الأول (أن) هذا الكتاب لم حواش ، فهمي في المقصود كافية ، ويتحصيمل

الصناعة (٢) المُصماعة والثاني بكلال (٣) الذهبن ، وقلمة البضاعة ، وقصور الباع في البنشاعسة، علما شي بأني لسبت من فرسان هذا البيدان، ولا لي (في) تحصيمل

مرامهتم يندان .

فقالوا إن هذا الكتاب مهسرة لم تركب دو درة الم تثقب ، و كنز مخفسي ، وسير مطوى . اذ وجوه أبكار مخدرات معانيه [لم تنزل أبعد في القناع.

(١) فيي ف: "لا يقتضي الاطنباب" والعثبت من أوب.

(۲) في أوب بيأن والشياسن في .

(٣) جا منى العاموس: الكسال :العميس ، وقد كلُّ يكبِّل كلالا وكلالسة . وَ الكُلِّ ؛ المُعَيِّل والثِّيقِيل ، الذُّكِّر والأنشى في ذليك سوا . و ربعا جمع على الكلول في الرجال و النساء . كل يكل كلولا . و رجــل كــل : ثقيــل لا خيــر فيــه .

أبين الأعرابي ، الكيل المنسم ، والكيل الثقيل الروح من النياس، و الكيل: اليتيم ، و الكيل : الوكييل

و كسلّ الرجسل اذاً تعسب ، وكسلّ اذا توكسل ، الكسلّ (بالفتح)الثقيل سن كل ما يتكلف . (لسبان العبرب: ١١/١١٥ ه

(٤) البساع والبسوع والبسوع: مسافية ما بيين الكفين اذا بسطتهما ، والجمع: آبسواء .

انظير: النصيدر السابيق: ٢١/٨

(ه) فسي أم من والشبت من بوف.

(٦) المهسر: ولند الغيرس ،أول ما ينتبج من الخيل و الحمر الأهلية وغيرها. و الجميع القليم أمهار . و الأنشى مهمرة .

انظر: المصدر السابق: ٥/٥/٠

أقول: و المهرة التي لم تركب تكون جموها ، يريدون بها صعوبة فسهم الكتاب حيث لــم يسبــق شــرحــه .

الدرّة : اللوّلوفة العظيمة . قال ابن دريسد : هو ما عظم من اللولو . والجمع درّ و درّات و درر.

انظر: الصدرنفسية: ٢٨٢/٤

(٨) فيي أ " يخفي " والمثيست سن ب و ف ،

الخدر ستريمية للجارية في ناحية البيت شم صار كل ما واراك من بيست و تحسوه خندراً . و الجمع خدور واخدار و أخاد ير جمع الجمع . و جارية مخدرة إذا ألزمت الخيدر.

انظر: المصدر السابق: ٢٣٠/٤

و ما يقدر أحد بذلك اليسير من الحواشي على افتراع .

و أما شرحه فبالنسبة إليك يسيسر . فالتقاعد منه ليس إلا تقصيسر.

فلما تكرر السوال و زاد ، و كادوا أن ينحسرفوا عساهم عليه من الوداد ،

فلما أر من التسمسح بطنسهم يدا ، حشى يكونوا لنسا ودّا ،

فشرحته مسعشفسل القلسب بمكابسدة (٤) الزسان و مهاجرة

الأوطيسان .

فجساً بحسب للبه تعليى كما يرتفينه الأوداء ، وإن سخطه من في قليسه من الحسب من الحسب من الحسب الماء .

ولما كانت الشيرول لا تدرك إلا بالشيون ليم أفيرد ليم اسميا .

⁼⁼ ويريد المصنف أن عبارة المفنى لم يكشف عنها النقاب، وقد طلب منه تلاميذ ، أن يكشف لهم عنها .

⁽١٠) لـم تذكر النسخ الشلاث ما بين القوسيسين المربعيسن ، فأثبتسه لأن العبارة لا تستقيم الا يسه ، و اللسه أعليم .

⁽١١) القناع و المقنعدة ما تتقنع بده السرأة من شوب تغطى بده رأسها . و القناع أوسم من المقنعدة .

انظير: لسان العرب: ۲۰۰/۸

⁽۱) جا افسى القاسوس: "افتسرع البكسر: افتضتهسا، والفسرعة دمها، وقيسل لما فتسراع الأنم أول جماعهما، وهذا أول صيمد فرعمه: أى: أرق دمسم."

انظير المصدر السابسق: ٢٥٠/٨.

⁽٢) السود الله سن السود . السود : الحسب ، وعن أسى زيد : وُدِدْتُ السَّيُّ أُودُ : وهو سن الأمنية .

قال الجوهسرى : تقلول : وَدِدْتُ لِلوَتَعْمِلُ ذَلِيكَ وَوَدُنْتُ لِلوَانِكَ تَعْمِلُ ذَلِيكَ وَوَدُنْتُ لِلوَانِكَ تَعْمِلُ ذَلِيكَ وَوَدَاداً : أَى : تَعْمِلِتَ . قال المن سينده : ودّ الشيئ ودّا وودّا وودّا وودَاد ووداد وودُاداً ووداد وودُاداً ووداد وودُاداً ووداد وودُاداً ووداد وودُاداً ووداد وودُاداً ووداداً وودُاداً ووداداً وودُاداً ووداداً وودُاداً ووداداً وودُاداً ووداداً وداداً وداداًا وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداًا وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداًا وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداً وداداًا

المصيدرالسابيق: ٣/٣٥١ - ١٥١٠

⁽٣) فسي أثم السميح م والمشيب من بوف.

⁽ع) المكابعة مآخبود من الكعد ، معناه الشعدة والمشقة .
وفس التنزيمل : لقعد خلقنا الانسان في كبعد ."
ويقال : في كبعد ، أي : أنه خليق يعالم ويكابعد أسر الدنيا
وأسر الآخسرة .. وقيل في شدة و مشعق .
قال أبو منصور : ومكابدة الأسر : معاناة مشقته ، وكابدت الأسر اذا قاسيت
شعدته ."

الصدرنفسية: ۲۷٦/۳.

و المرجمو مسن كان لمه الإنصاف بسجيته، و العمدول عمن الاعتساف طريقته، أنه (٢) إذا عشرطين سبهو أن يصلحنه الداء لحيق الإخبوة في الإسلام و ادخارا للعثوبية في دار السيلام.

و إنسى (٥) للخطايسا لمفتسرت و بالقصبور و العجسز لمعتسرف ، فإن تجد عيبسسا رات) فسلة الخللا . وجلل سن لا عيب فيده وعبلا .

وها أنا أشرع (٧) في شرح الكتاب ، متوكبلا على العزيبز الوهستاب ، و طبههم الصواب . فإنه المرجمع و إليه المهاب .

⁽٥) فسى أ" بسا " والصحيح ما أثبتنا ومن بوف. (٥) الأودّا ومسع الوديد . يقال : ودُلُكُ وُودِيدُكُ ، كما تقبول : حبسك وحبيك . قال الجوهسرى : الوديد والجمع أودٌ ، شل قسدح وأتّدُ . وهما يتوادان ، وهم أودّا . "

انظيرٌ: العصيدرنفسية: ٣/٣٥٠.

فسي أ ج و لما كان الشروح " و العثبت من ب وف .

في بوف " لا تذكر الا بالإضافة إلى المتون " ، و المثبت من أ .

السجية: الطبيعة والخلق. و في الحديث: كان خلقه سجية ، أي : طبيعة من غير تكلف . انظير النصدر السابسق

لم ترد في ف والعثبت من أوب.

فسي أ ﴿ "أَن يُصلُّم * والشبت من بوف ،وهو الصحيح .

في ف: " لشوسة " والشبت من أوب.

⁽ه) في بوف : " فانسي " والشبت من أ .

⁽٦) في أ: "فشد " و المتبت من بوف ، وهو الصحيح ،

 ⁽γ) في أ: وها أشرع والشبت من بوف.

⁽٨) فيي ف: "المرجيو" والشبيت من أوب.

ب بسسم اللب الرجمين الرجيس . و هيو جسيستي .

الحمد للنم رب العالميسين ٠ و الصبلاة على رسولتم معمد و آليم ٠ .

+ . . . + : من نسخة ج فقط .

قال رحمه الله: ((

سات الأمييي<u>ـــــ</u>

هنو قبول القائسيل لمنسن دونمسه " افعنسسيل " اقـــول :

إنما قدم ماحث الأمسر على سائسر الماحث ، لكونسه (٢) اهسم ، لأن معظسم التكاليف ثبت بالأسر ، أو لأن ما ثبت بالأسر (هنو) " أشسرف ، إذ الإيمان و العبادات ثابشان بنه ، و الشرف من أسباب التقديم .

أو لأن الوجوب (٥) أسبق من سائر الأحكام ، إذ أول تكليف يتوجه إلى السبي المكلف إما التكليف بوجلوب النظر أو التكليف بمعرضة الله تعالى على حسلسب الاختلاف (۲) الذي عرف في أصول الدين . فيكون ما ثبت به الوجوب و هو الأسسر اقدم.

أو لأن الأسر (أول) مرتبة ظهر لتعلق الكلام الأزلى ، إذ البوجيبودات كله وجدت بخط " كسين " عليسي ما هيسو المختار .

(١) هذا متن المغنى من أوبوج وف .

في ب : " لكونهما " فيعود الضير إلى الماحث ، و العثبت من أوف ، فيعود الضبير الى " الأسر" وهو الأصح . لم ترد في بو المثبت من أوف وهو الأصح .

⁽ع) فني ف عُنَّ الأشرف " والمثبت من أ و ب .

⁽٥) الوجوب هو أثر الإيجاب في الأفعال ، و هو أحد الأحكام التكليفية .

⁽٦) في ف : " موجده " و المثبت من أ و ب .

انظَر ؛ الشامل في أصول الدين لإمام الحرمين عص : ١١٨ و ما بعدهـــا ، تحقيق د على سامي النشار (الناشر : المعارف بالاسكندرية ، ٩ ٦ ٩ ١ هـ)

⁽٨) لم ترد في أوالمثبت من بوف.

و هو اختيار فخر الاسلام البزدوي (أصول البزدوي ، ١٩٣١) يقول صدر الشريعة: " ذهب الشيخ الامام أبو منصور الماتريدي رحمه الله والى أن هذا مجازعن سرعة الإيجاد ، المراد التمثيل لا حقيقة القول. و فاهب فخير الإسلام رحمه الله تعالى إلى أن حقيقة الكلام مرادة ، بأن س أجسرى الله تعالى سنته في تكوين الأشياء أن يكونها بهده الكلمية ، لكن المراد هو الكلام النفسي السنزه عن الحروف و الأصوات." (التوضيح على التنقيح ، ١٥٣:١) .

و هسو (على) (1) صيفة الأسر ، فيكون مقدسا على سائر التعلقات.

و الأسرقسم من أقسام الكلام ، سوا كان نفسيا ، و هو المعنى القائم بالنفسي ، أو لفظيا ، و هو العبارة (٢) الدالة على ذلك المعنى بالوضيع. (٣) و الكلام النفسي القديم وإن كان واحدا لا تعدد (٥) فيه ، إلا أن لم تعلقات مختلفة بحسب المتعلقات ، (٦) على ما عرف في الكلام (٢) إن الأسريتعلق بالمعدوم . فيحسب تلك التعلقات يحصل الأسر و النهى و الخبر و الاستخبار (إلى) غيسر فيحسب تلك التعلقات يحصل الأسر و النهى و الخبر و الاستخبار (إلى) غيسبر ذلسبك .

(١) لم ترد في أو العثبت من بوف و هو الصحيح.

(٢) في ف : "للعبارة " والشيء من أوبوهو الصحيح .

(٣) الوضع يقال بالاشتراك على جعل اللفظ دليلا على المعنى ، كتسمية الولسد زيدا و هذا هو الوضع اللفوى ، و على غلبة استعمال اللفظ فى المعنى حتى يصير أشهر فيه من غيره ، و هذا هو وضع المنقولات الثلاشة: الشرعسى كالصلاة و العرفى العام نحو الدابة ، و العرف الخاص نحو الجوهر و العرض عند المتكمين . " (تنقيح الغصول للقرافى ص: ٢)

(٤) من هنا الى قولم " قولمه تعالى ؛ اعطوا ما شئتم " ص : ١٦ من هــــذا الكتابغيـر مقرو " في نسخة ب ، و المثبت من أ و ف .

(ه) في أن " لا تعدوا " والصحيح ما أثبتناه من بوف .

(٦) في ف : " المعلولات " و المثبت من أ .

(٧) يقول الشيخ الشربيني رحمه الله : " إن التكثر بحسب التعلقات و الإضافات لا يوجب التكثر بحسب الذات ، إذ هذه الإضافات عارضة لم غير د أخلة فـــى هويته . " (تقرير الشربيني على المحلى على جمع الجوامع ٢ : ٩ ٧ ، الناشر دار الفكر بيروت ، مع حاشية البناني .)

(٨) المعدوم لا يكون شيئها إن كان متنعها اتفاقها ، و كذا إن كان معكها عند الأشاعرة ، و أما عند المعتزلة فالمعدوم الممكن وجوده يكون شيئها ، و كذا عند بعض الحنفية القائليسن بذلك .

راجع: نهاية السول ٣:٤، المنخول: ٣٩، كشف الأسوار ١١٢:١. و معنى كون الأمر متعلقا بالمعدوم "انه اذا وجد بشروط التكليف يكون مأمورا بذلك الأسر النفسي الأزلى ، لا تعلقا تنجيزيا بأن يكون حالة عدمه مأمورا. " (شرح المحلى على جمع الجوامع ٢:٧٧ و ما بعدها .)

ر سرح العصد على جمع الجوامع ٢٠٠١ و ما بعدها .)
و قد صرح العضد على مختصر ابن الحاجب(٢٠٠١) بأن المعدوم مكلف ،
و استدل بأنه لولم يتعلق التكيف بالمعدوم لم يكن التكليف أزليا و اللازم باطل.
أما الملازمة فلأن من حقيقة التكليف التعلق ، إذ لاتتحقق حقيقة التكليف إلا به.
فأذا كان التعلق حادثا كان التكليف حادثا . و أما بطلان اللازم فلأن كلاسه
أزلي لامتناع قيام الحوادث بذاته ، و منه أمر و نهي و خبر و غيرها ، و الأسر
و النهى تكليسف ."

و المسهى تسبيع . إشراد بالمعدوم ني المشرح المسكاف به لاالمسكان فه داعي للحريث عن تنكين المعدوم التقليق التيزي ولما كان البحث في الشيء سبوقا بتصنوره (١) قدم المصنف ما يغيند ذليك، و هنو حند الأسر .

> و احترز بقوله : " قسول القائسيل " من الفعسل و الإشسارة . عن قد له

و بقوله : " لمن دونسه " × لمن هدو أطلى منده ، " فانده دعدا ، أو _ مسان (٣) مسان ، أو _ مسان . أو _ مسان . أو _ مسان (٣)

و بقوله: " افعـــل " من قبول مفترض الطاعـة : أوجبــت عليك كــذا ، أو أطلـــب منيك كذا ، فإن هذا كلــه لا يسمــى أمــرا .

و هذا الحد مزيف من وجوه :

الأول: أنه غير مطرد ، () لصدقه على غير الأسر (،) كالتهديد ، نعو قوله تعالى (واذا قوله تعالى (واذا قوله تعالى (واذا حلاته فاصطادوا) () و الإرشاد () و (الاعتبان) () و غير ذلك مسن الصيف الستعملة في غير الأمر .

(٩) لم ترد في أ ، والعثبت من بوف وهو الصحيح

راجع: ضوابط المعرفة لعبد الرحمن حبنكة الميداني ص: ١، و تحرير القواعد المنطقِية لِقطب الدين محمد الرازي ص: ٧.

(٢) عبارة فعد: و بقول لمن دون عن قول اللهمن هنو أعلى منه و المثبت من الوب، دو هو آخسر اللوحة رقسم ٢ من نسخة ف .

(٣) فعي ف : " لمن يساويه " والعثبت من أوب .

(٤) الأطراد أحد شروط التمريف ، و هو التلازم في النبوت ، أي : متسسى وجد المعرف وجد المعرف . (انظر الرسالة الشمسية لنجم الدين ص: ٢٩)

(٥) فيكسون غيسر مانسع ، لدخسول شيء من أغيسار المعرف .

(٦) سيورة فصليت: ٠٤٠

(٧) سورة المائسندة: ٢.

(٨) قوله : " و الإرشاد و الامتنان ، أما الإرشاد فمثل قوله تعالى : و استشهدوا شهيدين من رجالكم " (البقرة : ٢٨٢) . و سيأتى الفرق بينه و بين الندب ص : ١٤٢٠ ان شاء الله .

وأما الامتنان فعثل قولم تعالى : (كلوا معا رزقكم الله) الأنعام: ١٤٢٠ سيأتى الفرق بينه وبين الإباحة بهامش رقم ٥ص ؟ وإن شاء الله تعالى . وانظر شرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني ، ١: ٣٧٣-٣٧٣٠.

(٩) لم ترد في نسخة أ ، و المثبت من بُوف .

⁽۱) التصور حصول صورة الشي وفي المقل أو ادراك أي مفرد من مفردات الأشياء و المعاني ، و التصديق هو إدراك النسبة بين مفردين فأكثر ، سوا و كــانت النسبة مؤجهة أو سالهة .

و الثاني أنه غيسر منعكس ، (١) لانه قد تصدر (هذه الصيغة) من الأطسى والى الأدنى على سبيل التضرع و الخشوع ، و الله يكون أسرا ، و من الأدني إلىسسى الأطسى على سبيل الاستعلام ويكون أمسرا ، (٤) ولهذا ينسب (٩) إلسسسي سبو الأدب، فلا بعد (ع) من قيد (وشو قوله لغيره على سبيل الاستعبيلاء، كسا) في سائسر الكبيب. (٨) و الحيق أن الاستعلاء شرط دون العلسو (في الوجسود الأسر بدونية .

(١) أي : غير جامع ، فالانعكاس أحد شروط التعريف ، و هو التلازم في الانتفاء، أى متى انتفى المعرف انتفى المعرف ، (شرح الرسالة الشمسية ١٠٠٠)

(٢) في ف: "هذه الصيغ " والمثبت من أ وب.

(٢) يَوْلَمُ إِنْ صَدُوره مِن الأعلى الى الأدنى على سبيل التضرع لا يكون أمرا يجعل التعريف غيسر مانع ءفيرد على الاطراد دون الانعكاس " .

(١٤) أي : فيكون غير جاسع ، لعدم تناول المصرف كل واحد من أفراد المعرف .

(٥) أي القائل من الأدنى نحو الأعلسي على سبيل الاستعلام. (كذا في هامش أ) (٦٠) آخــر اللوحة رقم ٣ من ب .

(٧) لم يود ما بين القوسين في أ و المثبت من ب وف .

(水) جاً فت في ب: " لا لمن دونه " بعد قولت : (سافسر الكسب)

قال ابن السكيت : قلا الشي وعلوا فهر على و لسان العرب (١٨٢/١) قلت؛ وأما الاستعلا فالسين و التا والي تأن للطلب، أي : أن يطلب ب الإنسان العلبوويعد نفسه عاليها.

وقال ابن نجيم: "الفرق بين الاستعلاد والعلو أن الاستعلاء هيئة الآسسر من رفع صوت و اظهار غلظة ، و العلو الايتفاع . وعلا الرجل اذا ارتفع قدره استعلَّا ، أي علا ." (فتح الغفار ، (٢٧)

و اختلف الأصوليون في اشتراط العلو و الاستعلاد في الاسسر.

و اشترط أكثر العنفية الاستعلاء دون العلو، والى هذا ذهب الأمدى من الشافعية و ابن الحاجب و أبو الحسين البصرى . وعلى هذا يكون من قال لغيره " افعل " على سبيل التضرع و التذلل لا يقال انه يأمره و ان كسان أعلى رتبة من المقول له . و من قال لغيره " افعل " على سبيل الاستعبلاً • عليه لا على سبيل التذلل له يقال انه يأمره ، و أن كان أدنى رتبة منه .

ولهذا يصغون من هذا سبيله بالجهل و الحمق. و فاهب أبو اسحاق الشيرازي و السبعاني إلى اشتراط العلو دون

و العدهب الثالث عدم اشتراطهما معا ، و بده قال صاحب جمع الجوامع لوقسوع الأمر بدونهما . وقيل يشترطان ، و اطلاق الأمر دونهما مجازي .

انظر تفاصيل ذلك في : تيسير التحرير ١: ٣٣٨، فتح الغفار: ١ / ٣٦، الاحكام للآمدى ٢ / ١٤٠ الطبعة الأولى سنة ١٢٨٧هـ، المعتمد: ١ / ٩ ؟ ، جمع الجوامع بحاشية البناني ٣٦٩:١، ١ الفكر بيروت، مختصر ابن الحاجب، ٣٦٩:٢ == كقوله تعالى حكاية عن فرعبون قال لقومه (فما ذا تأسرون) .
و كقول ابن المنذر (٢) ليزيد بن المهلسب : "أمرتك أمرا جازسا فعصيتني ، فأصبحت (٤)

الثالثسة (أنه) (٥) لا بد من قيد آخسر و هو ما يقوم مقام "افعسل "اليندرج الأسر من غيسر العربيسة و سائر صيبع الأسر .

الرابع أن هذا الحد مناسب لقول المعتزلة ، الأنهم لما أنكروا الكلام النفسسي ، لرابع أن هذا الحد مناسب لقول المعتزلة ، الأسر عبارة عن قول القائل إلى الخرو، الرابهم أن يحدوا بالكلام اللفظى ، فقالوا : الأسر عبارة عن قول القائل إلى الخرو،

= = الطبعة الأولى ، سنة ٢١٦ه المطبعة الكبرى الأسيرية ، مصر.

(١) من آية ١١٠ ، سورة الأعراف، و العراد هنا ورود الأمر ممن ليس له العلمو، لأنه لا علمو لقوم فرعون عليم، (كذا جاء في هامش أ)

(۲) و هو حضين بن العنذربن الحارث بن وطنة الذهلي الشيباني ، تابعيي من سادات ربيعية و شجعانهم و من ذوى الرأى ، كان صاحب راية عليي بن أبي طالب يوم صغين .

ولد سنسة ١٨هـ، و توفي سنسة ٩٧هـ.

انظر الأعلام للزركلي : ٢ / ٢٣ ٢ ، الطبعة الخاسنة ، ٩٨٠ ١م، دار العسملم للملايين ، بيروت .

(٣) هو يزيد بن المهلب بن أبى صغيرة الأزدى ، أبو خالد ، وليد سنة ٣٥هـ، أمير من القادة الشجعان الأجيود ، ولي خراسيان بعد وفاة أبييه ، (عام ٨٣هـ) .

و ولى خراسان و تغلب على البصرة ، و كان من عاقبة أسره أن نابذ بنى أسية الخلافة ، فقتل بعد حروب كثيرة مشهورة .

وتوفى سنية ١٠١ه. (الصدرالسابق ١٨٩/٨)

(٤) في أ "وأصبحت" والمثبت من بوف.

(ه) لم ترد في ف ، والمثبت من أوب .

(٦) هم أصحاب واصل بن عطاء الذي اعتزل عن أستاذ ، بالقول منه بالمنزلة بيسن المنزلتين ، فسمي هو و أصحابه معتزلة ، و يسمون أصحاب العدل و التوحيد و يلقبون بالقدرية ، و يقولون بخلق القرآن و أن أصل المعرفة و شكر النعمة واجبة قبل ورود الشرع، و غير ذلك.

(انظر تفاصيل فالك في الطل و النحل للشهرستاني ، ١/ ٣٠٣٠ و ما بعدها تحقيق محمد سيد كيلاني .)

(Y) فهبت المعتزلة الى أن كلام الله تعالى صفة فعل مخلوق ، و قالوا إن الله عن غز و جل كلم عوسى بكلام أحدثه في الشجرة ، و أنهم تتفقون على نفى كلام النفس، صائرون إلى أن الكلام هو العبارات في خبط طويل ، لسنا له الآن . راجع: الفصل في الطل و الأهوا و النحل لا بن حزم ، ٣ / ٤-٥ ، و الهرهان ===

أما عندنا فالأسرفي المقيقة هو المعنى القائم في النفس . فيكون قوله : "افعال" عمارة عن الأسد لا حقيقة الأسد .

عبارة عن الأسر لا حقيقة الأسر .

(٢) الجواب عن الوجه الأول (٣) أن الأسر مجاز في الأشياء التي ذكرت. و الحسد للحقيقة . فقوله : " افعسل " عند الإطلاق لا يتناولها ، فيخرج عسن حسد الأسر .

ويمكن أن يناقس مانسه لا شك في صدق هذا الحد على هذه الأشياء العد كسورة . والسوال لم يسرد إلا من تلك العيثية .

و السوال الثانسي شكل لا انفصال عند إلا بالقيد المذكر. (٢) و الثالث يمكن أن يجاب عند بأن قولد : " افعال " ذكر على سبيل التشيل دون التقييد (بده) .

(كذا في شيرج العضد على مختصر ابن الحاجب: ٢٦/٢ يتصيرف .) وانظير: الستصفي : ١٦٢/٢ ، تيسيير التحريسر: ٣٧٨/١ .

(۱) سيستأتى تحقيسق آراء الأصولييسن في تعريسُف الأمرص: ۲۰ (في الهامش) ران شساء اللبه .

(٢) لسم يسرد في أروب ، والشبيت من ف .

(٣) عبارة ف "عن الأول" و المثبت من أو ب (آخر اللوحة رقم ٣ من نسخة أ)

(٤) في ف " لقولسه " و الشبت من أ و ب .

(ه) أى : لا يتناولها مقيقة وإن تناولها مجازا .

(٦) وهوانسه غيسر متعكسس.

(Y) وهمو قيمه : "علم سبيمل الاستعمال" " ، حيث لم يذكر (Y) هذا القيمد لا يكون جامعها .

(A) أى : انسهليسسسراده هذه الصيفسة على الخصيوص، بسل المسراد حسن : " افعسل " ما دل على طلب فعل، ليشمسل سائسر صيف الأحسر.

(٩) ساقسط من ف ، والمثبست من أ وب.

⁼⁼ لامام الحرسين: ٢٠٠/١ ، تحقيق د . عبد العظيم الديب .

⁽٨) تعريف الأسربالصيفة هو المشهور عند المعتزلة كما ذكره الأصوليون .
و قد عرف أبو الحسين البصرى المعتزلي في المعتمد (٥٦/١) بأنه :
قبول يقتضي استدعا الفعيل بنفسه لا علي جهة التذليل ."
فإن المعتزلية لما أنكروا الكلام النفسي ، وكان الطلب نبوعا منيه لم يمكهم أن يحسدوه . فتارة حبدوه باعتبار اللفظ فقالوا : هو قبول القائيل لمن دونه أفعيل . وتارة باقتبران صفة الإرادة ، فقالوا : الأسير صيفة الفعيل بإرادة شلات ، وتارة جعليوا الأسير نفسين صفية الأرادة .

و السوال الرابسع أورده صاحب البديسع (١) و الكشف (٢) و ابن الحاجسسب، و ورايد المعاجسسب، و رعسوا أنه لا انفصال عند .

و يمكن أن يجاب (عنده) بأن بحدث الأصولي ليس في الكلام النفسي ، و انسا يبحث عنده المتكلم .

قولهم انه مناسب لقول المعتزلة قلنا: سلمناه من الحيثية التي ذكرتمم، فأسا من حيث أن الأسر من قبيل الخاص، وهو من أقسام القرآن، وهو عبارة عن النظم و المعنى، و بحث الأصولي ليس إلا فيد،

فهذه الحيثية يليق بالفقها و الأصوليين منا ، الأنهم يثبتون الأحكام بنظيم القرآن المتلبو دون النفسي .

ولما ورد السوال(الأول) حد بعضهم الأسربقول، "صيفة افعىلل مجردة عن القرائدين الصارفة على الأسربق لكنه ورد عليه تعريف الشي المنفسه حيث أخذ الأمر في حد الأسر. (٢)

كان إمام عصره فى العلوم الشرعية ، وقد كان شمس الدين الأصفها المسلمي الشاقعيي يفضله على ابن الحاجب ، وحسبك بهذه الشهادة الصادرة من شارح المحصول .

و من مصنفات بديع النظام الجامعيين البردوى و الاحكام ، و كتاب مجمسيع البحرين في الفقه . (فتح البين : ٢/ ٩٤)

(٢) انظر كشف الأسرار: ١٠١/١ و تقدمت ترجمة مؤلفه ص: ٢٤ قسم الدراسة .

(٣) انظر مختصر ابن الحاجب: ٢٨/٢.
 و ابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس ، و يلقب بجمال الدين (٤)م
 و يكنى بأبى عمر و شم رته ابن الحاجب، كان أبوه حاجبا للأمير عز الديسن

يوسك الملاحى . ولغ سنة ، γه ه و توفى سنة ٢٤٦هـ كان اماما فاضلا (٥)م، و فقيها أصوليا ، و من مصنفاته مختصر ابن الحاجب ، (الفتح السين : ٢٥/٦) ، و ذكر ابن الحاجب هذا التعريف في مختصره : ٢٨/٢٠ .

(γ) لا يَجُوزُ أَن يكونَ المعرفُ نَفْسَ المعرف ، لُوجُوبُ أَن يكُونَ المعرف معلوما قبسل المعرف، و الشي الا يعلم قبل نفسه، فتعين أن يكون غير المعرف.
(انظر : شرح الرسالية الشمسية ص: ٧٨٠)

⁽۱) راجسع: بديسع النظمام لابسن الساعاتسى ، لوحسة رقم ، و ، مخطسوط رقسم ۹۷ ، بمركز البحث العلمسى ، بجامعسة أم القرى ، بمكة المكرسة. صاحب البديسع هو أحسد بسن على بسن تعلسب مظفسر الديسن ، المعروف بابسن الساعاتسى الحنفسى مذهبسا ، ولد ببغداد و اشتغسل بالعلسسم مجمدا مجتهدا حتسى بلسغ رتبسة الكمال .

وإن أسقط قواسه: " عن الأسر " لزم الفساد من وجهيسن ، لأنه يبقسى افعسل مجسودة عن القرائس ، فلم يطسود حينشذ ، لصدقه علسسى التهديسة وغيسره ، ولسم ينعكس لخروج الأسر المقتسين بالقريشة عنه ، هذا ما أورده صاحب البديسع و ابن الحاجسب . (٢) ويمكسن إصلاح هذا إلحد بحيث يند فسع عنه ما قبالا بأن يسوَّخذ بسدل ويمكسن إصلاح هذا إلحد بحيث يند فسع عنه ما قبالا بأن يسوَّخذ بسدل قواسه " (مجردة يعن الأسر) " " "مجردة يمن الوجوب ، فيقال : الأسر صيخة افعسل مجردة عن القرائس الصارفة عن الوجوب ، فلا يدور. ولسا (٤) ورد السوَّال الراسع (٥) حد ابن الحاجب الأسر في مختصره بأسه : اقتضا وعسل غيسر كف على جهة الاستعلا " (١) إنا قال " اقتضا وعسل غيسر كف على جهة الاستعلا " (١) الفلس من الطلسب الأسسو (٧) بالحقيقية هو ذلسك الاقتضا " . و اللغظ دال عليه . وإنسا قال : " غيسر كسف " احترازا عسن النهسى ، لأن مقتضاه كسسف النفس عن الغمسل ، لا الفعسل ، لا الفعسل .

⁽۱) يعنى : يصيسر حدد الأسر " صيفة مجردة "، فيلزم تجردها عن كسل شي عسل " افعيل الأسر ، فلا يصدق على مشل " افعيل كذا وجدوبيا " .

كذا ذكره سعد الدين التغتازاني في تعليقه على قول العضدفي تعليقه... على التعريف المذكور، (حاشية السعد على العضد: ٧٨/٢)

⁽٢) راجع بديم النظام لابن الساعاتي ، لوحة رقم ه و و مختصر ابن الحاجب: ٢ / ٢٨٠٠

⁽٣) ما بين القوسين لم تذكره نسخة أ ، و المثبت من ب و ف .

⁽٤) فسى فِ : " فلما " و المثبت من أ و ب .

⁽ه) وهوأن التعريف مناسب لقول المعتزلسة .

⁽٦) انظر هذا التعريف في مختصر ابن الحاجب : ٢٠ ٢٠ .
وقال العضد في تعليقه على كلام ابن الحاجب : " أقـــول : ذكــر
للأمـر حدودا :

فعنها صحيح و منها مزيف . فالصحيح عنده أنه اقتضا ، فعل غير كف على جهدة الاستعلام . "

⁽Y) قوله : " الأسر " ساقط من أ ، و المثبت من بوف .

قال صاحب البديع: هذا الحديرد على طبرده قبولك: لا تكفعن كسنذا، و لا تتركب ، فإنه يصدق طيهما إنهما اقتضا افعل غير كف على سبيل الاستعملا ، مع أنهما ليسا بأمرين بل هما نهيان .

ويرد على عكسه قولسك : اترك كذا ، (أو كف عن كذا) ، فهما أمران مع أنهسا ليسنا غيمر كف ، بل هما لا قتضاء فعمل هو كف .

هذا الإيراد أورد، قطب الدين الشيرازي في شرح مختصر ابن الحاجب (٤٠) و أجاب عنه بأن المراد فعل غير كف لا يكون قند اشتنق منه اللفظ الدال عليسي الاقتضاء، وذلك بأن لا يكون كفيا ، نحو ؛ اضرب . أو كان كفا لكن قد اشتىق منه الصيفة ، نحو ؛ كسف ، فلا يرد كون لا تكف أسرا لما ذكرنا .

هذا ما ذكره ، وهوليس ببين . (٥) والأولى أن يقال : إن حد أبن الحاجب حد الأسر باعتبار المعنى القائم بالنفس . ولهذا تعرض للاقتضاء دون القول . فاقتضاء فعل غير كف على سبيل الاستعسسلاء أسر، سواء كان في صيفة سماها أهل العربية أمرا أو نهيا، إذ الاعتبار للمعنسي دون الصيفة.

⁽١) انظر بديع النظام لابن الساعاتي ، لوحة رقم ٩٦ (مخطوط) حيث قال: و ابن الحاجب : اقتضاء فعلل غير كفعلى جهدة الاستعبلاء ءويرد مسل : السرك وكسف ، فانهمسا أسران ، وهما اقتضا المعسل هسو كسف ، ولا تكسف ولا تترك ، فانهمسا اقتضا ، فعسل غيسر كف و هما نهيان . "

⁽٢) ما بين القوسيس لي يرد في أ ، و المثبت من بو ف. (٢) و هو معمود بين سنعود بين مطلب الفارسي الشيرازي ، الطقيب بقطب الدين ، الفقيب الشافعي ، الملامية الأصولي ، النحسيوى البلاغييي ، المحيدة الغياسوف ، الحكيم المفسير، المنطقسسي الصوفسسي .

وليست رحميه الليه سنسة ١٣٤ه .

و من تصانیفسیسیه : شرح مختصیسیر ایسین الحاجسیب؟ وشبسرح السكاكسسي فسي البلاغسسة وشرح الكليات لابن سينا فيى الحكمية وشرح الاشراق للسهروردي .

⁽و شرحه المومى اليه في الشرح مخطوط لم استطع الحصول عليه .) و توفی سنده ۲۰۰۰ می تبریز و دفن بهسسا .

⁽ الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ٢ / ١٠٩ - ١ ()

تقدمت ترجمته من ١٦: من هذا البحث

انظر ما تقدم ص: ١٧ من هذا البحث .

⁽¹⁾ في ف " الصيع " والمثبت من أوب.

و قولم عليه الصلاة و السلام : (دعى الصلاة أيام أقسرائسك) . • ولهذا قالسوا : الحائش منهية عن الصلاة في أيام حيضها .

ويكون أوله : " لا تكف و لا تترك أسرا ، وإن كانا أنى صيغة النهسى . لأنهما بمعنى افعمل ، ولا اعتبار للصيفة على هذا ، لأنهم حمد ، باعتبار المعنى . وهذا هو تحقيق هذا البحث .

وقال صاحب البديع فيم : " و اختار صاحب الإحكام في حدد أن الأمر "طلب الفعل على جهمة الاستعملاء " (٨)

ولسم يتعسرض لتزييف كأنب صحيب (عنده ءو) ليس كذلك ، إذ يبود عليسيه الإشارة إلى فعل ، فإنه يصدق عليها أنها طلب فعل على سبيل الاستعلاء، وليست بأسر.

⁽١) في أ " وأن كان " والمشهت من بوف .

⁽٢) من سورة الجمعية : آية ٩ .

⁽٣) هذا الحديث رواه البخارى فى صحيحه ضمن حديث عائشة رضي الله عنها أن فاطمة بنست أبي حبيش سألت النبي صلى الله عليه و سلم فقالت إنى استحاض فى لا أطهمر ، أفأدع الصلاة ، قال ؛ لا ، إن ذلك عسرق ، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التى كست تحيضين فيها ثم اغتسلسنى وصلى ."

صحیت البخاری: ۸۲/۱،

⁽٤) فسي ف " فيكون " والمثبت من أوب.

⁽ه) فعي أ" وأن كان " والشبت من ب و ف.

⁽٦) انظر بديع النظام لابن الساعاتي ،اللوحة رقم ٩٦ (مخطوط .)

⁽ Y) و هو على بن على محمد بن سالم ، الفقيه الشافعي الأصولي الملقب بسيف الدين الآمدى المتوفى سنة ٢٣٦هـ .

و من مؤلفاته : الإحكام في أصبول الأحكمام ، و منتهي السيول و فايسة السرام في علم الكلم ، وأبكار الأفكار في الكلام و دقائق ... الحقائق في الحكمة .

وتبلغ صنفات، نحو العشسريين حنف كلها في غاية الإتفان. انظر الفتح السيسن في طبقات الأصوليين: ٢/٢ه، (١): الإصلام: ﴿﴿ اللهِ عَلَامُ اللهِ عَلَامُ اللهِ عَلَامُ اللهِ عَلَامُ اللهِ عَلَامُ اللهُ عَلَامُ اللهُ عَلَامُ اللهُ عَلَامُ اللهُ عَلَامُ اللهُ عَلَامُ اللهُ عَلَامُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَامُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ع

- ٢. الاحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي (١)
 - ٣. مختصـر منتهى السـول و الأسـل لابن الحاجـب (٢٠هـ-٦٤٦هـ) يقول المؤلف في مقدمته:

(الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين ، أما بعد : فإنسى لما رأيت قصور الهم عن الإكثار وميلها إلى الا يجاز و الاختصار ، صنفت مختصرا في أصول الفقه ، ثم اختصرته على وجه بديع ، وسبيل منيع ، لا يصد اللبيب عن تعلمه صاد ، ولا يسرد إلا ريب عن تفهمه راد ، و الله تعالى أسأل أن ينفعه و هو حسبسى و نعم الوكيل)

هذا الكتاب كما يدل عليه اسمه مختصر كل الاختصار.

وعليه شروح:

منها شرح القاضي عفد العلمة و الدين . النائم (١) النائم (١) وعلى هذا الشرح عليم الدين المدهما للتغتازاني (٥) والأخرى للجرجاني . وهما لم يكملا ، والثمالة عائم الهرين .

(١) انظر ترجمته ص ٩ و في قسم التحقيق .
و انظر الاحكام في أصول الأحكام للآمدى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧هـ
الناشر/مؤسسة النور ، الرياض .

(٢) انظر ترجمته عن : ٦ ، في قسم التحقيق . و انظمر مختصر ابن الحاجب، طبعة سنة ٣ ٩ ٦ ،هم الناشر/مكتبة الكلية الأزهرية .

(٣) انظر المصدر نفسه ١/٥.

(ع) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الففار بن أحمد الا يجى الطقب بعضد الطة و الدين ، الشافعي الأصولي المتكلم الأديب، لم يعرف تاريخ ميلاده ، و توفي سند ٢٥ ه.

و من أشهر مؤلفاته شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول و المواقف في أصول الدين . (الفتح المبين : ١٦٦/٢)

(ه) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التعتازاني الملقب بسعد الدين الشافعي الأصولي ، المفسر المتكلم المحدث البلاغي الأديب . ولد سنة ٢ ٢ ٧هد و توفي سنة ١ ٩ ٧هد و من مصنفاته التلويح في كشف حقائش التنقيح و حاشيته على العضد .

(الفتح المبين : ٢٠٦/٢)

و انظر الدر الكامنة لأبن حجر ١١٩/٥: وفيه أنه مات في صفر سنة ٩٢هـ.

(٦) انظر ترجمته ص: ٨٨٥ من قسم التحقيق .

و تعريف الأسر بالصيغة جسري عليم ابسن قداسة من الحنابلسة حيث عرفه بأنه " استدعها الفعهل بالقهول على وجهه الاستعهلا " انظر: روضة الناظر وجنة المناظر ، لموفق الدين ، ابن قد است ص: ٨٨ ، الطبعة الرابعة ، العطبعة السلغيسة ، سنة ٣٩٧ه. .

ثانيها: تعريفه بالمعنى النفسى .

فيعرفونك بأنك : " اقتضبًا و فعبل غيسر كنف علسي جهسة الاستعلا وحتما". كما عرفيه صاحب التحريير: (٣٣٧/١) .

و قند نسب عبد العزيز البخاري هذا الكلام التي بعض المتأخرين . أنظر كشف الأسرار (١٠١/١)

كما نسب ما حب فتح الفغار (٢٦/١) الني المتكلمين .

فأرادوا بالاقتضاء مآيقوم بالنفس من الطلب ، لأن الأسر بالحقيقة هو ذلك الاقتضاء . والصيفة سميت بسه مجازا . فالأمر بهذا المعنى هو معنسسى

وأالأحناف وإن ذكروا هذا التعريف في كتبهم ، مثل الكمال ابن الهمام ، وكذلك صاحب السلم ، ولكنهم صرحوا بأن الأليق بالبحث الأصولسسي هو تعريف بالصيفة.

فالكتال أبن الهمام بعد أن ذكر التعريف المذكور قال: " و الأليق بالأصول تعريف الصيغيبي ، لأن يحث علم الأصبول عن الأدلية السمعيية و هيي الألغساظ. *

(التحرير : ٢٧/١ ، منع التيسيسبر.)

و تعريف الأمر بالمعنى النفسى جبرى عليه الأصوليسن من الشاف عيسة ، مشل الإمام الفيزالين ، فإنه إن عرفه بالقيول المقتضيي طاعة المأسيور بغمل المأمورية ". (المستصغى : ١/١١) ولكنه فسنر معنى القول هنا بما يقوم بالنفس من اقتضماء الطاعمة . وهو الذي يكسون النطبق عبسارة عنه و دليلا عليه ." (العصدر السابق : ١٢/١) ،

وكذلك الأمدى بعد مناقشته الطويلة على تعريف الأسربالصيغة والإرادة عرفه بأنه: "طلب الفعل على جهة الاستعلاء."

انظر الإحكام: ١٤٠/٢ ، كما تقدم ذكر هذا التعريف في الشرح ص: ١٩٠٠ و فسير معنى الطلب هنا بما عدا الصيفة و الإرادة .

ثم رأينا ابن الحاجب من فحول المالكية حد الأمر بالاقتضاء، (انظر ما تقدم ص : ١٧ ء من تعريف الأمر عند ابن الحاجب .)

وبعدد دراسة هذين السلكين يبدولنا أن من نظير إلىي الأمر من حيث إنه حكم الله عزوجل ، عبروا بنه بالكلام النفس، فالأسريمية المعنسي هوالإيجساب،

ومنين تظير إلني الأسرمين حيبك إنبه دليبل الحكيم عبسروا عنسيته بالصيفية أو اللغسط . فاللفظ دليل علسي المعنى القائم بالنفسيس، و الليم أعلمه .

قال رحمه اللمسه:

و لا تتوقف حقيقته على إرادة الغمل من الآسر عندنا خلافا للمعتزلية ، حتى أن قول السيد لغلاسه : اسقنى أسر وتحسين المعاتبة بالترك ، و ان كان لا يريد سقيه ، بيل إظهار عصيان عبده عند الحاضريين .) (١) أقسول : لا تتوقف حقيقة الأسر على إرادة الآسر فعيل العامور بيم من المكلسيف، بيل يجوز أن يكون مامورا بيم (ولا يكون مرادا) (٢) عندنا أخلافا للمعتزلة حيث قالوا : الإرادة شرط لصحة الأسر (٥) ولا يجوز أن يأسر الله تعالى بشيء ولا يريد وجوده ، فإنه أسر فرعون بالإيمان (و(٢) أراد بنه ، لكمه لسوء اختياره ليم يأت بيم .

لنا لوكان الأسر بالشي و متو قفا على الارادة لوقعت المأمورات كلها . و لنا وجد كفرولا عصيان ، و اللازم باطل و الطزوم كذلتك .

بيان الملازمة أن المراد لا يتخلمف عن إرادة الله تعالى ، إز الإرادة صفسة (٩) مخصصة لحدوث الفعل في وقت دون وقست .

فمعنى تعلق الإرادة (بالشيء) (١٠) تخصصه بحال حدوشه .

⁽۱) هذا المتن للمفنى من أوبوج. وفيى نسخة ف "قال: التتوقف حقيقته الى قبوله عنيد الحاضيريين ". هكذا لم تنقل نسخة ف كتن المغنيي بكاليه في معظيم المواضيع من هذا الكتاب.

⁽٣) قولمه "من المكلف " ساقط من ب و المثبت من أ و ف .

 ⁽٣) ما بين القوسين ساقط من أو الشبت من بوف.

^(؟) أى : عند أهل السنة و الجماعة . فانه قول قال بنه الحنابلة و الشافعية و المالكية و الحنفيسة .

راجع: الإحكام للآسدى: ١٣٩/٢، الستصفى: ١٥/١٥ وما بعدهما، مختصر ابن الحاجب: ٢٨/٢، روضة الناظر: ٩٩ ، المختصر فى أصول الفقه لابن اللحام: ٩٩ تحقيق د. مظهر بقا ، مسلم الثبوت لابن عبد الشكور ١/٢٦، الطبعة الأميرية سنة ٢٣٦ه.

⁽ه) راجع المعتمد لأبى الحسين البصرى (٣/١ه) ، فقد جعل الارادة من شمروط الأسر ، حيث قال : * فيثبت أنه إنما كان طلبا و أمرا لإرادته . *

⁽٦) آخر اللوحة رقم ع من نسخة أ .

⁽٧) ساقط من ف والمثبت من أ و ب.

فإذا لم يوجب الشي الم يتخصص بحال حدوثه . ﴿ وَاذَا لَمْ يَتَخْصُصُ بِحَالَ حَدُوتُهُ لَمُ يَتَخْصُصُ بِحَالَ حَدُوتُهُ لَمْ يَتَخْصُ بِحَالَ حَدُوتُهُ لَمْ تَتَعَلَّمُ الْإِرَادَةَ بِهِ عَلَيْمُ أَنِهُ ﴾ ﴿ إِذَا وَجَدَ الْأَرَادَةَ وَجَدَ السِّي * ءَوَ إِذَا _ لَهُ تَوْجِبُدُ السِّي * . لَمْ تَوْجِبُدُ السِّي * .

وعلى تقديد كون الأمدر متوقفا على الارادة يلدزم أن يكون كل مأمور به مدرادا موجدودا .

وبيان انتفاء اللازم ظاهر ، لأن الله تعالى أمر الكفار الذين ماتبوا على كفرهسم بالإيمان . و كذا أمر العصاة بالطاعات ولم يقع منتهم الإيمان و الطاعات . و فينه بحث : فإن ارادة الله تعالى الفعل من غير العبد غير ارادته من العبد . فالأولسى هني المخصصة للحدوث ("") أما الثانية فسلا . فإنه أراد أن يقسسع منسه الفعسل باختياره .

(شرح أصول الخسسة لقاضى القضاة عبد الجبار ص: ٦٦)، تحقيــــق د . عبد الكريم عثمان ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤هـ، الناشر: مكتبة وهبــة، محـــ .)

و نغهم من هذا النص التغريق بين إرادة الله تعالى من فعل نغسه ، فيستلزم الوقوع ، و كذلك إرادته تعالى من فعل العبد على طريق الإكراء ، و بيسسن إرادته تعالى من فعل العبد على طريق الاختيار من غير أن يعود نفعه أو ضرره إليه ، فهذا النوع من الإرادة لا يستلوم الوقوع ، و بنا على هذا لا يلزمهسم هذا الاستدلال ، و سيأتى إشارة الشارح إلى هذا الجواب ،

إما أن يكون من فعل نفسه أو من فعل غيره . فإن كان من فعل نفسه ثم لم يقع دل ذلك على عجزه وضعفه الأنسن حق القادر على الشي وذا خلب داعيه إليه أن يقع لا محالة ، حتى إن لم يقع دل على أنه غير قادر عليه . وإن كان ما يريده من فعل غيره ، فإما أن يريده على طريق الإكراء و الحمل ، أو على طريق الاختيار . فإن أراده على طريق الإكراء ثم لم يقع دل على عجزه عن السبب الذي يوصله إلى الحمل و الإكراء . فأما إذا أراده على طريسسق الاختيار من دون أن يعود نفعه أو ضرره اليه ثم لم يقع لم يدل على عجزه و نقصه ، لأن العرجع بالعجز زوال القدرة ، وليس يجب إذا لم يقع أمر من الأمور هسسن الفاعل المختار أن يدل على عجزه . "

 ⁽ ٩) آخر اللوحة رقم ٣ من نسخة ف .

⁽١٠)ساقطة من أ و السنيتِ من ب و ف.

⁽١) ما بين القوسين من أوف، وفي ب: "يتعلق الارادة "، وهو سهو مسمن الناسخ .

⁽٢) في أ " كل المأموريه " و العثبت من ب و ف ، و هو الأصبح .

⁽٣) أَى : هذا النوع من الإرادة لا يتخلف البراد منها ، وإذا وجدت الإرادة يجب أن يوجد المراد .

⁽ ٤) أي فلا تكون مخصصة للحدوث ، فلا يستلزم وجود الإرادة وجود العراد . =====

فالوهم نشأ من اشتراك المعل.

ويمكن أن يقال: لما وقع الطرف الآخر ظهر أنه هو العراد للتعتوث بإرادة الله تعالى . فلا يكون العاصور بده عرادا . (٣) و إلا يلزم أن يكون الشمي وعدمه مرادين ، و هو يسلزم الجمع بين النقيضيسن . وعدمه مرادين ، و هو يسلزم الجمع بين النقيضيسن . وعند التحقيق هذه السالية ترجمع الى (مسالية) خليق الافعال المسالية .

وعند التحقيق هذه السالبة ترجم الى (مسألة) هم خلق الانعمال . وعند التحقيق هذه السالبة ترجم الى (مسألة) على الأنعمال وقوعمال وقوعمال وقوعمال وقوعمال وقوعمال وقوعمال فيلزم التكليف بالمحال .

== فالخلاف نشأ من اختلافهم في تفسير الارادة .

(١) أى: اشتراك معل الارادة بين أن يكون فعلا من غير العبد وبين أن يكون فعلا من العبد .

وفي نسخة ب و ف" اشتراك اللَّفظ" و المثيت من أ .

(٢) آخير اللوحية رقم ه من نسخة ب

(٣) جا منى هامش ب: " لأن الإرادة ليست بمؤثرة فى الوجمود ، و المؤثر هـو الإيجاد ، لأنها الإيجاد ، لأنها من أسباب الإيجاد فلا تأثير لها فى الوجود ، "

(٤) في بوف: " وهو مستلزم ٠٠٠، والعثبت من ١٠

(٥) لسم ترد في ب والمثبت من أوف.

(٦) فسي أ: تعلسق " والمثبت من بوف.

(Y) أى: إن الاختلاف في اشتراط الإرادة وعدم اشتراطها في الأمريرجع إلى الاختلاف في خلق الأفعال . وقالت العتزلة إن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم و أنهم المحدثون لها .

انظر : شرح أصول الخسنة : ٣٢٣ .

(٨) ساقط من ب والشبت من أو ف.

رُهِ) وللمعتزلة أدلة أخسرى ذكرها أبو الحسين البصرى في المعتبد . (١/١٥) و ما بعدها .)

و اختلَّغوا في التكليف بالمُعال لذَ الله ، كالجمع بين الضدين ، وبالمعال عادة كالطيران في الهواء .

و ذهب أكثر الأصوليين إلى امتناع التكليف بها . و إلى ذلك ذهب ابــــن الحاجب من العالكية و الغزالي من الشافعية . وهو رأى الحنفية ، الا أنهم قالوا في التكليف بالمحال عادة انه يجوز عقلا و معتنبع شبرعــــا . ======= قلنا: تعلق الإرادة بعدم إيمانهم لا يستلزم رفع الإحكان الذاتى ، و لا يخرجه إلى الاحتناع بالذات ، و إن أخرجه إلى الاحتناع بالفيسر . و شرط التكليف الإحكسسان (١)

فإن قالوا: إذا تعلق علمه تعالى بعدم إيمانهم لا يوجد الإيمان (منهمسسس) ولا يلزم انقلاب علمه جهلة و هو محال . فما الفائدة في طلب الفعل منهمسسس . ولا يلزم انقلاب علمه جهلة و هو محال . فما الفائدة في طلب الفعل منهمسسس . قلنا : لا يلزم من الإمكان (الوقسوع) ، و لا يلزم من إرادة الفعل و تعلق علمه يعدمه وجوده و امتناعه . و فائدته الابتلاء و الاختبار و إظهار الرفية في الامتثال على أن أفعال الله تعالى لا تعلم للله أبالفوائمة و الأغراض لاستغنائه عنها .

== قال جمهور الأشاعرة بالجـواز مطلقــا . نام الآرام السامة المتاكات الما

و ذهب الآسدي إلى امتناع التكليف بالمحال لذاته و جوازه في المحسال باعتبار غيره .

انظر تفصيل دلك وأدلة كل منهم في : سلم الثبوت : ١٩٣/١ ، إرشاد الفعول : ٩ ، المستصفى : ٨٦/١ و ما بعدها ، الاحكام للآسسدي ١/ ١٣٤ ، جمع الجوامع : ٢٠٢٠ - ٢٠٠٧ ، شرح الكوكب المنير ١/٥٨١ ، الوصول الى علم الأصول لابن برهان : ١/٢/١ ، تحقيق د ، عبد الحميد على أبو زنيد .

ولم أجد تفصيل هذا هذا التوضوع في المعتمد لأبي الحسين البصري . و إنها وجدنا من خلال بحثه بعض التواضع ما يدل على أن التكليف بما لا يطاق مستحيل عنده .

انظر: المعتمد : ١/ ١٠٤ ، ١٦٥ ، ١٣٤ ، ١٣٤ ، ١١٤ ،

ر () فعي أثر امكان الذاتي " والصحيح ما أثبتناه من ب و ف .

(٢) لسم ترد فني أ والمثبَّت من ب وف .

(٣) فيي بوف : " فلا فائدة في طلب الغمل منهم " والعثبت من أ .

(٤) ساقطة من ف والمثبت من أوب.

(ه) عبارة أن ولا يلزم من إرادة الفعل و تعلق علمه بعدم وجوده استناع دلسك العامورية ."

وقى قد ير و لا يلزم من إرادة عدم الفعل و تعلق علمه بعدم وحوده و استناعه." و الصحيح ما أثبتناه من ب.

(٦) أي : لا تعلل بالغوائد و الأغراض العائدة إليه تعالى لاستغنائه عنها .
و أما أنها معللة بالغوائد و الأغراض العائدة إلى العباد تفضلا منه على عباده ،
فقد صرح به صاحب مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت (٢٦٠/١) حيث قال :
(إن الأحكام الشرعية) ،أى تعلقاتها (معللة بمصالح العباد)و الشارع
إنما حكم بها على ما اقتضته مصالح العباد (تفضلا منه على عباده .")
و قال صاحب فواتح الرحموت (٢٦١/١) : "و تحقيقه أنه سبحانه و تعالىيى
لما كان حكيما لا بد لأفعاله و أحكامه غايات تترتب عليها ."

ثم ذكر الصنف رحمه الله بأن الأسرقد يوجد بدون الارادة في الهشاهسيد . . فإن السيد إذا ضرب عده و أنكر عليه السلطان ذلك واعتذر (إليه (٢٠) السيسسد بأنه لا يطيع أسرى ، و أراد إظهار ذلك العذر للسلطان ولمن حضر عنده ، فأسسر عبده بالفعل ، فإنه حينئذ لا يريد من العبد الفعل ، (بسل (٣٠) ليظهسسر للسلطان تعرده ، فإن العاقل لا يريد إهلاك نفسه . ()

و عارضت المعتزلة بأن هذا وارد عليكم أيضا ، لأن الأمر عند كم طلب الغمل ، و العاقل لا يطلب هلاك نغست . (٥)

قال ابسن الحاجسب فسبى مختصره : هذا السوَّال لازم ، فاعتسرف .

⁼⁼ وأما البيضاوى من الشافعية فقد قال إن " إيجاب الشرع لا يستدعى فائدة ". (المنهاج بشرح الابهاج : ١٠٨٧/١)

يقول تقى الدين السبكى في تعليقه على هذا الكلام: "وهو جواب صحيد ، ماش على اللائق بأصول المتكلمين ، فإنهم لا يجوزون تعليل أفعال الله تعالمي ، وهو الحق ، لأن من فعل فعلا لغرض كان حصوله بالنسبة إليه أولى سوا ً كان ذلك الغرض عائد إليه أم إلى الفير. وإذا كان كذلك يكون ناقصافي نفسه مستكملا في غيره ، تعالى الله عن ذلك . وأما قول المصنف في القياس تبعيل لمسلاما ، دل الاستقرا على أن الله شرع الأحكام لمصالح العباد تفضيل واستحدانيا فهو من كلام الفقها وإطلاقهم ، والصواب ما ذكره ههنا . "

و قال صاحب الكوكب العنير في هذا الموضوع (٢١٣/١): " و فعله تعالمسى و تقدس لا لعلة و لا لحكمة في قول اختاره الكثير من أصحابنا و بعض العالكية و الشافعية ، و قاله الظاهرية و الأشعرية و الجهمية .

و القول الثانى أنها لعلة وحكمة ، اختاره الطبونسى و الشيبخ تقبسى الدين و ابن القيم و ابن قاضى الجبل ، وحكاه عن إجماع السلف ، وهو مذهب الشيعية و المعتزلية .

انظممر تفصيسمل هذا الموضوع في المراجع السابقة وغاية المرام للآمدي ص: ٢٢٤ تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، الفاهرة ، ٢٩١هـ.

شرح الأصبول الخسية : ٢٠٩-٢٠٩ .

 ⁽۱) في بوف "الشاهد " والعثبت من أ .
 (۲) ساقط من أ و العثبت من بوف .

⁽٣) ساقط من بوف و المثبت من 1 .

^(؟) وقد رد أبو الحسيس البصرى هذا الاعتراض حيث قال: إنا لانسلم أنه طالب شه الفعل في نفسه ، وإنما يقال إنه موهم للفسلام أنسب طالب منه الفعمل و آمسر لسه به ."

انظـر المعتصد : ١/٥٥٠

⁽٥) راجىسع التحريب رلابن الهمام: ٢٤١/١ ٠

⁽٦) فسي ف " فأعسرف" والمثبت من أ و ب .

يأنسه وارد .

و الحنق أنسه ليس بوارد ، لأن الطلب (وحده) لا يستلزم عقابسه ، بسل الطلب مسعده استشال العبد يستلزم خلاصه ، فيكون المجموع طلبوسا . و العاقل قد يحصّل أحد جزئي مطلبوبه ، و يتوقع لحصول الجزء الأخر . فالسيد يطلب منه الفعل ، ويتوقع منه عدم الاحتثال . وحينكذ لا يكون مريدا للامتشال ، و يكدون طالبا للمأمور بسه و آسرا .

⁽ مختصر أبن المأجيب: (٢٨/)

وقال سعد الدين التغتازاني : وقد يجاب بأنا لا نسلم أن العاقل لا يطلب ما يستلزم هلاكم بل قد يطلب لفرض اذا علم أن طلب لا يغضى إلى وقوعه المستلزم للهلك .

فإن قيل : فيجيبي أصله في الإرادة ، وحاصله كما أن إرادة الطيروم إرادة اللازسة فكالسك طلبه ، وكما أن المطلسوب يحتمل عدم الوقسوع فكالسك المسراد.

قلنا: نعب ،لكن يجوز من العاقل طلب هلاكمه إذا علم أنه لا يقم ، ولا تجهوز إرادته أصلل ."

حاشيسة سعد الدين على العضيد : ٧٩/١.

⁽٢) سِاقطُ من بوف والمثبت من أ .

⁽٣) أي : الطلسب وعدم الامتشال .

قال رحمه اللسم :

« ويتوقف على الصيغة عندنا ، خبلافها لأصحاب الشافعي رحمه الله ، حشيي لا تكون أفعال النبي صلى الله عليه وسلم موجية ، لأنه يصبح أن يقال : فلان يفعل كذا ويأسر بخلاف. ولوكان الفعيل أسرا لكان هذا تناقضـــــا. ولأن الغمل لنوكان أمرا لكان الآكيل و الشارب آميزين ابداليك ، وليس كذليك . و لأن كل مقصود يختص بصيغة . وهذا من أعظم المقاصد ، فتخصيصه بهاأولي. و إطلاق اسم الأسرعلى الفعل في بعض الصور مجماز، يدل عليه صحة نفي الأسمر عسن الفعسل ، وهذه علامته.

يحققه أن الأسر بمعنى الفعل يجسع على أسور ، و بحقيقته على أواسر . و يوقي أن الأسر بمعنى أواسر . و يويد هذا العقال حديث صوم الوصال (٣) و خلع النعال (٤) . »

اعلم أن الأصولييم التعقم التعقم الما علم الما

(۱) فـى ج " صبح " والشبت من ب .
 (۲) فـى ج " أمــرا" والشبت من ب .

و هو من حديث أبى هريرة رضي الله عنده أنه قال : نهدى رسول الله صلى اللسه عليه و سلسم عسن الوصال ، فقال رجل من المسلميس : فإنسك يارسول الله تواصل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وأيكم مثلبي ، إنبي أبيست يطمشي ريسي و يسقينسي 🔹

رواه سلسم قي باب النهي عن الوصال في الصوم (٢٧٤/٢) تحقيق محمد ضوًّا، عبد الباقي . الناشر: دار احيا التراث العربي ، بيروت .

و هو ما رواه أبو د اود من حديث أبيي سعيد الخدري قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه أذ خلع تعليه فوضعهما عن يساره . فلسا رآى ذلك القوم ألقوا نعالهم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليهم وسلسم قال : ما حملكم على إلقاء نعالكم ؟ . قالوا : رأيناك ألقيت نعليسك فألقينا نعالنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن جبريسل صلى الله عليه و سلم أتاني فأخبرني أن فيما قـذرا . *

سنن أبي داود : ١ / ٢٦ ٤-٢٦ ، باب الصلاة في النعل / كتاب الصلاة .

هذا البُّتن للمفني من بوج . ولم يثبته أوف .

راجع : تيسير التحرير : ١/ ٣٣٤ ، سلم الثبوت : ٣٦٧/١ ، أصــول ـ السرخسين : ١١/١، فتح الغفار : ٢٧/١ و ما بعدها ، مختصر ابيسيين الحاجب: ٢٥/٢ ، الأحكـام للأمــدى: ١٣٠/٢ ، جمع الجوامع مـــع شرح المحلى عليه : ٣٦٦/١ ، ارشاد الفحول : ٩١ ، نهآية السول : ج ٢ ص: ٧ ، شرح تنقيح الفصول: ١٣٦ ، المعتمد : ١ / ٥) ، المختصمر في أصول الفقه لابن اللحام: ٩٧ ، شرح الكوكب النبير: ٣/١ ، المحصول للرازى: ١/٩ من القسم الثانسي .

أن الأسر (١) بطريت الحقيقة على اللفظ المخصوص .) (٣) و اختلفوا في جهنة الإطبلاق علني غيره من المعانيي .

(۱) لا يعنى بالأسر هنا جسساه كما هو البتعارف في الإغبار عن الألفاظ أن يلغظ بها ، و المراد حسمياتها ، بل المراد : لفظة الأسر المنتظلم من أم ر ، كما يقال : زيد مبتدأ ، و ضرب فعل ماض ، و" فلمرف حرف حبر ، فالمراد بيه الاسم دون السمى ، انظر : مختصر ابن الحاجب : ۲۱/۲ ، شرح الكوكب المنيسر: ۲/۵ ، نهايدة السول : ۲/۲، مسلم التبوت : ۲۱۲/۱ ، جمع الجوامع بشسرح المحلمي عليه : ۲۱۲/۱ ،

شم هذا اللغظ ـ أم ر ـ يطلق على وجبوه . فقد يطلق ويراد بـ القبول المخصوص المعبر عند بصيفـة " افعبل " ، ويطلـق أيضـا ويراد بـ الفعـل ، نحو قولـه تعالى : (و ما أسر فرعـون برشيـد) سورة هود : ٩٨ . ويطلق ويراد بـ الشـي ، نحو قولنـا : تحـرك هذا الجسـم لأمـر، أي : لشـي .

و يطلسق و يراد به الصفه ، كلول الشاعر : لأمر ما يسود من يسمسود . أى: لصفة عظيمة من الصفات . هذا عجمز بهمت من الموافسر لأنسمسس ابسن مدركسة الخشعمسي .

وصدره : عزمستعلسی إقامسة ذی صبحاح .

انظير دليك فيى: الخصائيس لابن جنسي: ٣٢/٣ ، تحقيق محمد على النجيار ، الناشر: دار الهدى للطباعية و النشير، بييروت . و شرح أبيسات سيبويسيه للسيرفسي : ٢٩٠/١ ، تحقيق د . محمد على

سلطان ، مطبعة الحجاز، دشتق، سنة : ١٣٩٦هـ .

ويطلق ويراد بده الشأن ، نحو قولنا : أسر فلان مستقيم ، أى : شأنه . انظر: نهاية السول ٢/٢ و ما بعدها . و انظر: نهاية السول ٢/٢ و ما بعدها . و اذا تجرد هذا اللغظ عن القرائم ، كقول القائمل : أسر فلان ، أو هذا أمر ، فأيّ معنمى من المعانمى يراد بده ٢ . هل يطلق على كل من المعانمي المند كمورة على سبيل المعقيقة أو حقيقة في بعضها و مجاز في البعض .

محل الاتفاق _ كما ذكره الشارح _ أنه حقيقة في القول المخصوص المعبير عنه بصيغة " افعهل " . وإنما الخلاف في استعماله في غير القول المخصوص من المعانى المذكورة ، كما سيأتي تغصيل الأقوال في الشرح .

(٢) ما بيسن القوسيس ساقط من في ، و المثبت من أوب.

(٣) تقدم تحقيق وجوه استعمال الأسسر قبل قليل .

و انظر هذه السالية بالتفصير في : تنقير الفصول للقرافي : ١٣٦ وما بعدها ، نهايية السول ليلاسنون : ١٨/٨ وما بعدها ، نهايية السمي بمغتصر التحرير وما بعدها ، شمرح الكوكب المنيير السمي بمغتصر التحرير لابين النجار : ١/٣ وما بعدها ،

فعد هبنا و مدهب اكتسر الأصوليين أن الاطلاق على غيره بطريق المجاز، و دهب بعض المعارة المجازة و دهب بعض أصحاب الشافعي أنب مشترك بين القبول و الفعمل بالاشتراك اللغيظي (٦)

(۱) انظر: تيسيسر التحريسر: ٣٣٤/١ ، أصول السرخسى: ١١/١ ، سلم الثبوت ٣٦٧/١ ، فتح الففار: ٣٨/١ ، التلويسع: ١٥٠/١، كشف الأسرار: ١٠١/٠ .

(٢) منهم البيضاوى من الشافعيسة حيث قال: " . . . فليسس حقيقة في غيسره . " (٢) المنهاج: ٢/١)

وبد قال ابن السبكى من الشافعية أيضا و ابن الحاجب من المالكيبة ، و ابن النجار من الحنابلة .

انظر: جمع الجوامع بشرح المعلى عليه: ٣٦٦/١، مختصر ابن الحاجب ٢٥٦/١، المختصر في أصول الغقم لابن اللحام: ٩٧، شرح الكوكب المنير ١/٥٠٠٠

وكُذلك الشوكاني قد نسب هذا القول الى الجمهور.

انظر : ارشاد الفحول : ٩١ .

و هو المختار عند الامام الرازى حيث قال في المحصول: " و المختار أنــــه حقيقــة في القول المخصوص فقـط . "

(المحصول : ٩/١ ، من القسيم الشانسي .

(٣) سيسأتس محث المجساز في موضعسه ض: ٧٢٤ إن شا اللسه.

(؟) فسى ف " بعض أصحابنا والشافعسى " والمثبت من أوب.

(ه) و هسم ابن سريسج و الاصطخرى و ابن أبسى هريسرة و ابسن خيسران من أصحاب الشافعي .

انظر الإحكام للآسدى (١/٥/١) حيث ذكر ذلك الآمدى أثناء تعرضه لأدلتهم على أن فعلم صلى الله عليه وسلم وذا ظهر فيه قصد القرسة معمول على الوجوب في حقده و في حقنا .

كما نسب البيضاوي و الشوكاني هذا القول إلى بعض الفقها . .

انظر: المنهاج مع نهاية السول: ٢/٥، وأرشاد الفحول: ٩١. ومَا أَمْوناً ومن أدلتهم أن الأمر أطلق على الفعل أيضا كما في قولم تعالى: ومَا أَمُوناً إِلا واحسدة (١ لَهُمَر : ٥٠) أَى : فعلنا . والأصل في الإطلاق: المحقيقة .

انظر أدلة أخرى و مناقشتها في نهاية السول: ٨/٢ ، مختصر المن الحاجب ٢/٢ ، إرشاد الفحول: ٩٦/٢ ، أصول السرخسسي : ١٢/١ ، المحصول: ١٢/١ من القسم الثانسي .

وقال سعد الدين في هذا الرأى : ولا يخفى أنه إنما يستقيم عند مسن_

و قال Tخــرون (۱) بالاشتراك المعنوى و هو التوطــو (۲) بأن يكون للقدر (۳) المشترك بينهــا .

و قال أبو الحسين (؟) انه مشترك بين القول المخصوص و الشي و الصفية و الشأن و الطريق .

== يقول بعموم المشترك ، ليكون قولنا : كل أمر شاملا للقول و الفعل." (التلويح على التوضيح : ١٥٠/١)

(٦) سيأتي مبحث المشترك في موضعه ص: ٦٦٠

(١) منهم الآمدى من الشافعية حيث قال : " فالمختار إنما هو كون اسم الأمر متواطئنا في القول المخصوص و الفعل . "

(الأحجا : ١٨٨١)

و ذلك دفعا للاشتراك و المعاز.

وقال التفتازاني: "وهوقول حادث مخالف للإجماع فلم يلتفت إليه." (التلويح: ١٥٠/١)

(٢) العتواطئ هو اللفظ العوضوع لمعنى كلي مستوى في محالمه ."
 كذا عرفه القرافي في شرح تنقيح الفصول ص: ٣٠ ، الطبعة الأولسي ،
 سنة : ٣٩٣ هـ، مطبعة الطباعة الفنية المتحدة .

يقول الاسنوى: "إن الكلبي إن استوى معناه في أفراده فهو المتواطى "، كالإنسان ، فإن كل فرد من الأفراد لا يزيد على الآخر في الحيوانيه و الناطقية ، وسمي متواطئه لأنه متوافق ، يقال : تواطأ فهها و فلان ، أي : اتفقها ."

(نهاية السول: ١/٥٨١)

(٣) في أ: "القدر المشترك " والمثبت من بوف.

(؟) و هو محمد بن على الطيب البصرى ، و كنيت أب الحسين ، أحد أعدة المعتزلة ، الأصولى المتكلم ، المتوفى سندة : ٣٦ هـ و من مولفات المعتسد في الأصول ، اعتمد عليه فخر الرازى في تأليف المحصول .

انظر الفتح المبين في طبقات الأء وليين : (٢٣٧)

(ه) راجيع المعتمد: ١/٥٥ حيث قال فيه: وأنا أنهب إلى أن قول القائسل: "أسر " مشترك بين الشيء و المفة و بين جملة الشأن و الطرائق و بيسن القول الدفصوص."

و ذكر البناني الفرق بين الشأن و الصفة و الشيء أن الشأن معنى رفيسع يقول بالذات ، و الشيء هو النوجود . فالصفة أعلم من الشأن و الشيء أعلم مطلقاً منهما .

انظــر حاشية البناني على المخلى على جمع الجوامع: ٢٦٢/١.

و الحق ما قلناه ، لأنه يسبق إلى الفهم القول المخصوص عند إطلاق (١١) الأمـــر. فلو كان مشتركا بين المعنيين أو المعاني لما تبادر أحدهما إلى الفهم لاستواء (٢⁾ الكل بالنسبة الى اللفظ.

و أيضا إذا ثبت أنه حقيقة في القول المخصوص وجب أن يكون مجازا في غيره ، و أيضا إذا ثبت أنه حقيقة في القول المخصوص وجب أن يكون مجازا في غيره ، رلما ثبت أن اللفظ إذا داربين الاشتراك و المجاز فالمجاز أولى . و أما بطلان كونمه متواطئها فلأنه لو كان متواطئها لكان مسماه أعم من كل واحمد منهما . ولوكان كذلك لهم يدل على شي عنهما ، إذ العام لا دلالة له على الخاص. (٦) لكن اللازم باطل ، لدلالته عند الإطلاق على القول المخصوص. قال النصنف رحمه الله بناء على هذا الاختلاف : " لا تكون أفعال النبي صلى الله عليه و سلم موجبة " عندنا خلافا لهم . (٨)

و الذي ذكره المصنف يرد عليه (٩) أن النبي صلى الله عليه و سلم إذا فعل فعلل و واظب عليه من غير تركه مرة يكون واجبا ، مع أنه لم توجد فيه صيفة الأمر. اللهم إلا أن يقال: المواطّبة زاعدة على نفس الفعل ، و النزاع ليس الا فيه .

انظر الأمثلة لكل منها في تنقيح الفصول : ١٢٦ و ما بعدها ، المعتمد : ١/٥٤ ، نهاية السيول : ٨/٢

في ف: " عند الإطلاق " والمثبت من أوب ، وهو الصواب.

في أ: " لاستعلاء " والصحيح ما أثبتناه من بو ف.

⁽٣) تحسر اللوحدة رقع ٦ من نسخة ب ٠

قد تقرر عند الأصوليين أن اللفظ إذا داربين الاشتراك و المجاز فالمجاز أولسى حيث قال الاسنوى: " المجاز أولى من الاشتراك لوجهين : أحدهما أن المجاز أكتر من الاشتراك بالاستقراء ، حتى بالغابن جنى وقال: أكشر اللفات مجاز، والكثرة تفيد الظن في محل الشك. و الثانيي أن فيه إعمالا للفظ داعها ، لأنه إن كان معه قرينة تدل علمي إرادة المجاز أعطننا فيم ، و إلا أعطننا في الحقيقة ، بخلاف المشترك، فانعه لا بد في إعماله من القرينية . " (نهايية السول: ٢٩٢/١) ويمكن أن يقال أيضا لأن الاشتراك يحتاج إلى تعدد في الوضع بخلاف المجاز.

⁽٤) في ب: وف : " منها " و المثبت من أ وهو الصواب.

ره) في بوف: " منها " و المثبت من أ و هو الصواب. منه (٦) أي : على انفراده ، أي : لوكان متواطئا لم يفهم القول المخصوص الصي انفراده، لأن الأعم لا يدل على الأخص ، كما لا يفهم من الحيوان الإنسان خاصة.

و استدل الآمدي على أنه متواطى عبأن مسمى اسم الأمر إنما هو الشأن و الصغة وكل ما صدق عليه ذلك ، فانه يسمى أمرا حقيقة.

⁽٨) سيأتي أقوال العلماء فيه. (٩) في أ "لا يرد عليه" والصواب ما أثبتناه من بوف

⁽١٠) أي ان محل النزاع هو نفس الفعل المجرد عن أمر زائد عليه من المواظبة.

فإذا واظب النبى صلى الله عليه وسلم (على شيء) ، فالمواظبة (من غير تركسه) (٢) (٣) تدل على تأكده ، وتأكده يدل على أسر مقدر ، و إلا لتسرك سرة تعليما للعباد . وتحرير موضع الخلاف أن يقال : إذا نقل إلينا فعلل من أفعال النبي صلى اللسه عليه وسلسم (التي ليست) بسمه و ، مشمل النزلات ، ولا طبع مثل الأكل و الشرب ، ولا هي من خصائصه مثل وجوب التهجمد و الضحى ، ولابيان لمجمل ، مثل المسح على الناصية ، هل يسعنا أن نقول فيه أسر النبي صلى الله عليه وسلم بكنذا ، و هل يجسب علينا اتباعد في ذلسك أم لا .

⁽ ۱) لم ترد في أو ب و المثبت من ف .

⁽٣) لم ترد في ب والشبت من أوف.

⁽٣) عبارة ف: " . . . تدل على تأكيده و تأكيده . . . " و المثبت من أ و ب .

⁽٤) آخـر اللوحة رقم ه من نسخة أ.

مُ ﴾ لم ترد في أو المثبت من ب و ف . و هو الصحيح .

⁽٦) في أ : " الذلات " والصحيح ما أثبتناه من ب و ف.

⁽٧) انظسر تحريب رمعيل النسزاع في : كشف الأسرار : ١٠٢/١ ، شرح تنقيح الفصيول : ٢٨٨ ،

وانظير الإحكام للآميد ى حيث قبال: " اختليف الأصوليسون في أفعال النبي صلى الله عليه وسليم هبل هبي دليل الشيرع مثيل ذليك الفعيل بالنسبية إلينا أم لا .

وقبل النظير في الحجج لا بيد من تلخييس محيل النيزاع ، فنقسول :

أما ما كان من الأفعمال الجبليسة ، كالقيسام والقعسود و الأكسل والشمرب ونحسوه فلا نسزاع فسى كونسه على الإباحسة بالنسبسسة إليسه و إلى أمتسه .

و أما ما سيون ذليك منا ثبيت كونية من خواصة التي لا يشار كينة فيها أحيد ، فيلا يدل ذليك على التشريك بيننيا وبينية فيه إجماعا ، و ذليك كاختصاصية بوجسوب الضحي و الأضحيي و الوتسر و التهجسية بالليسيل و المشاورة و التخييسر لنسائسة .

و كاختصاصم بإباحمة الوصال فسى الصموم

فَإِما أَن يُظْهِرُ فَيَهُ قَصِدَ القَرْمَةُ أُولَمَ يَظْهِرُ ، فَإِن ظُهِرُ فَيَهُ قَصِدَ القَرْبَةَ فقد اختلفوا فيه إلى أَن قال : وأما مالم يظهر فيه قصد القريمة فقد اختلفوا أيضا فيه على نحو اختلافهم فيما ظهر فيه قصد القربة . "

⁽ الإحكام في أصول الأحكام: ١٧٣/١ وما بعدها .) وانظر: شرح الكوكب المنير: ١٨٤/٦، وستأتي أقوال العلماء في ذلك .

و انظر : شرح النونب العبير : ١٨٤/٦ ، وسناني اقوال القلما في ذلك . (٨) فسي أ: " الاتبساع " والمثبت من ب و ف.

فعند الماليك في إحدى الروايتين عند وبعض أصحاب الشافعي يصح إطلاق الأمر عليد الشافعي يصح إطلاق الأمر عليد بطريق الحقيقية ، ويجب علينا الاتباع فيسده) وعندنا لا . واستدل الحنف رحمه الله لعطلوب من وجوه ثلاثية :

الأول بلسزوم التناقض في قولنا ؛ فلان يفعل كذا ويأسر بخلاف. . (٩) وعليي تقدير كون الفعل أسرا ، و التناقض محال ، وكل تقدير يستلزم المحال ، فهيو محال .

(١) في ف : " فين " والشيت بن أو ب.

ولد سنة ٩٩هـ ءو توفي سنة ٩٧٩هـ .

(الأعسلام :ه/٢٥٧)

(٣) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي ، أبوعبد الله ، أحمد الأعمة الأربعة عند أهل السنمة . و إليمه نسبة الشافعية كافحة ، ولد في غزة (فلسطين) ، وحمل منها إلمسمي مكمة المكرمة و هو ابن سنتين ، و زار بفد اد مرتين و قصد مصر فتوفي بها ، و كان الشافعي أشعر الناس و آدبهم و أعرفهم بالفقه و القرا آت . له تصانيف كثيرة : أشهرها كتاب الأم في الفقه و السند في الحديث ، و الرسالة في أصول الفقه .

ولد سنة . ه ۱ هـ و توفـــى سنة ٢٠٠ هـ .

(الأعسلام: ١/٢٦) .

(٤) انظر هامش رقم ه ص ٣٠٠ من هذا الكتاب.

(ه) انظر تنفيح الفصول (ص: ٢٦٨) حيث ذكر القرافي أنه محمول على الوجوب عند الامام مالك فيعااذا ظهر فيه قصد القربة .
و إلى ذلك ذهب بعض الشافعية ،كابن سريج و الاصطخرى و ابن أبي هريرة و ابن خيران كما ذكره الآسدى في الإحكام : (١٧٤/١) .
و أما ما لم يظهر فيه قصد القربة فقد ذكر الآمدى أن الاختلاف واقع أيضا فيه على نحو اختلافهم فيما ظهر فيه قصد القربة . غير أنه قال : " إن القول بالوجوب و الندب فيه أبعد مما ظهر فيه قصد القربة . "

انظـر المدر نفسيه ، ١٧٤/١) .

⁽٢) وهو مالك بن أنسس بن مالك الأصبحى الحميرى ، أبوعبد الله ، إمام دار الهجسرة وأحد الأئسة الأربعبة عند أهل السنة . وإليه تنسب المالكية . مولده ووفاته في المدينة ،كان صلبا في دينه ، بعيدا عن الأمراء والبطوك . ووجبه إليبه الرشيبد العباسي ليأتيه فيحدشه ، فقال : العلم يبوتي ، فقصد الرشيد منزله ، واستند إلى الجدار . فقال مالك : يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم ، فجلس بين يدينه ، فحدثه . وسأله العنصور أن يضبع كتابا للناس يحملهم على العمل بسه فصنف الموطبة . وله كتاب في الوصط و كتاب في البسائل وغيرها .

والثاني لوكان الأسرحقيقة في الغمل لاطرد في كل فعسل ، إذ الإطراد من غير مانع من أمارات الحقيقة () ولكنه لسم يطرد ، إذ لا يقال للآكل و الشارب آسران () فوجب أن لا يكون حقيقة (فيه) . والثالث (أن) كل مقصود من مقاصد الفعل كالماضي و الحال و الاستقبال مختص المعين وضعت لها ، و العراد بالأسر من أعظم المقاصد ، لحصول الابتلاء (به) . فاختصاصه بالعبارة أحق من غيره ، فإذا ثبت أصل الموضوع كان حقيقة (لسه) . ولا يكون حقيقة في غيره ، و إلا يلزم الاشتراك ، و هو خلاف الأصيل .

هذا تقريسر ما فسى الكساب.

قولسه " فيسمه " لسم يرد في أو ف و المثبت من ب.

(٦) ما بين القوسين ساقط من أو المثبت من ب و ف.

(γ) ذهب أكثر الحنفية إلى أنه محمول على الإباحية .

انظر: سلم الثيوت بشرح فواتح الرحموت: ١٨١/١.

() التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب و السلب بحيث يقتضى لذا تده صدق إحداهما و كذب الأخرى ، كتولنا زيد إنسان و زيد ليس بإنسان ، فإنهما مختلفان بالإيجاب و السلب اختلافا يقتضى لذاتم أن تكون الأولى صادقة و الأخسرى كاذبية .

انظر : شرح الرسالة الشمسية ص ١١٩٠

(٩) انظر هذا الدليل في أصول السرخسى : ١٢/١ .

(١) هذا عند القائلين بأن إطراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته مسن أمارات الحقيقة ، لانتفاء التعبير الحقيقي في غير طك الجزئيات . وعلى هذا الغول يكون عدم الإطراد الذي هو من علامات المجاز منعكس ،

١/ ٣٢٤ ، مع تقرير الشيخ الشربيني ، تيسير التحرير : ٢٩/٢ .

(٢) انظر هذا الدليل في أصول السرخسي : ١٢/١، إرشاد الفحول : ٩١ .

(٣) ساقط من بِ و الشبت مت أ و ف .

رُع) ساقط من أو العثبت من ب و .ف.

(ه) في ب: "مختصمة " والعثبت من أوف.

(٦) سأقط من ب و ف ، والمثبت من أ .

(٧) ساقط من بو ف و الشبت من أ .

⁼⁼ وفي السائلة أقوال أخرى . انظر تفصيل ذلك فسى : نهاية السول ١٩٨/٢، المحصول : ١/٥٤٩ من القسم الثانسي ، سلسم الشبوت : ١/١/١ ، شرح الكوكب المنير : ١٨٨/٢ و ما بعدها .

ولكن في الوجه الأول بحث ، لأن لنوم التناقض سنوع ، إذ شرطه اتحاد الموضوع و المعمول وغيرهما من شرائط التناقض ، ولم ينوجه ، على تقدير كونه مشتركا ، اذ يجوز أن ينفى أحد معنيي المشترك و يثبت الآخه من غير تناقض . ولهذا يجوز أن يقال : المشترى في السماء بمعنى الكوكب ، والمشترى ليه في السماء بمعنى قابل البيسع ، ولا تناقض (لعدم اتحاد الموضوع) (٢) فكذا يصح أن يقال : فلان يفعل كذا ، والمراد به الفعل الحقيقي ، ويأمر بخلافه ، المراد بهذا الأمر القول المخصوص المنافض (لعدم أتحاد المعمول) فوله : " وإطلاق اسم الأسر على الفعل " إشا رة إلى جواب الخصم عن دليله . قان الخصم " استدل بقوله تعالى : (و ما أسر فرعون برشيه) (٢) أي : فعله . اذ الفعل يوصف بالرشد و عدمه دون القهول . (٢)

⁽۱) يوضح ذلك أن القضيتين المختلفتين بالإيجاب و السلب إما مخصوصتان أو ـ محصورتان :

فان كانتا مخصوصتين فالتناقض لا يتحقق بينهما الا بعد تحقق ثمان وحدات : الأولى وحدة الموضوع ، اذ لو اختلف الموضوع فيهما لم تتناقضا لجواز صدقهما معما ، كلولنا زيمد قائم وعمرو ليس بقائم .

الثانية وحدة المحمول ، فانه لا تناقض عند اختلاف المحمول ، كقولنا زيد قائم ، و زيد ليس بضاحك .

الثالثة وحدة الشرط ، الرابعة وحدة الكل و الجزئ ، الخامسة وحدة الزسسان ، السادسة وحدة التوسيان ، السادسة وحدة الثامنة وحدة الغمل . السادسة وحدة الأشافة و الثامنة وحدة القوة و الغمل . انظر الأمثلة لكل منها في شرح الرسالة الشمسية للقزوينسي ص١٢٠٠ .

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من أ و المثبت من ب و ف .

٣) آخسر اللوحة رقم ؟ من في.

⁽ ٤) ما بين القوسين ساقط من أ و المثبت من ب و 🐞 .

⁽ه) وهو من قبال بالاشتبراك اللفظيي .

و انظمر : كشف الأسسرار : ١٠٣/١ .

⁽٦) سورة هود من أيسة رقم ٩٧٠

⁽٧) انظــر: نهايــة السيول على النهـاج لللاسنـوى: ٨/٢، فتــ الففـارعلى منار الأنـوار: ٢٨/١، أصـول السرخسى: ١١/١، كشـف الأسـرار لعــلا الديـن عبـد العزيــيز البخـارى: ١٠٣/١،

و استدلوا أيضا بقوله تعالى : " و أمرهم شورى بينهم " (المنتوري) أى : فعلهم، و قوله تعالى : " وتنازعته فى الأسر " (آل بحران الله) أى : فيما تقدمون عليه من الفعل ، و قوله عز اسمه اخبارا : " أتعجبيسن من أسر الله ، " (هو ر ، كان أى : صنعه ، فأطلق لفظ الأمر فى هذه الأيات على الفعل ، و الأصل فى الإطلاق الحقيقة . و قال صاحب كشف الأسرار بعد ذكر هذا الاستدلال .

و الأصل في الإطلاق المقيقة. (فلسو) لم يكن (الغمسل) أمرا لما أطلق عليسه.

فأجاب عند بأن إطلاق الأسرطى الفعل فى بعض الصور مجاز (٢) ، بدليل صحة نفى الأسر عند ، لجواز أن يقال : ما أسر ، ولكن فعدل أ أو فعل كذا ولم يأسر بد . وصحة النفى من أمارات المجاز، إذ الحقيقة لا يجوز نفيها . لا يقال للسبع ليس بأسد ، و يجوز نفيه عن الشجاع (من الرجدال)

حاشية الغنسرى على التلويسع: ٦/٩٤ طبعة سنسة ١٣٢٢ه.

^{=== :} فهذا هو المشهور من وجه التسك في هذا المقام . " (كشف الأسرار : ١١٠٣/١) و انظر أصول السرخسي : ١١/١ .

⁽١) فَنِي أَ : " وَلَسُو " وَالْمِثْبِتُ مِنْ بُو فَيْ.

⁽٢) لم ترد هذه الزيادة في ف والمثبت من أوب.

⁽٢) في ب و ف : " مجازي " و العثبت من أ .

قال سعد الديس التغتازاني : " ثم أجاب _ أي : صدر الشريعة _ عن احتجاج الخصر بأن تسبية الفعل أمرا كما في قوله تعالى (وما أمر فرعون برشيد) و غيره من الأيات من قبيل المجاز باعتبار إطلاق اسم السبب على السبب بنسا على أن الفعل يجب بالأسر و يثبت به م فيكون من آثاره . و قد يقال شب الداعي إلى الفعل بالأمر ، فسمي الفعل أمرا تسبية للمفعول بالمصدر . " (التلويح : ٢ / ٨ ٤ - ٩) ، مطبوع مع حاشية الفنري عليه ، سنة ٢٢٦ (هـ) و قال الفنرى في حاشيته على التلويح : " رد عليه بأن المراد من أمر فرعون و وقال الفنرى في حاشيته على التلويح : " رد عليه بأن المراد من أمر فرعون في فعلم ، و أسره كيف يكون سببا لمفعله ، و إنما يكون لفعه غيره ، فحينئذ لم يحسن بنا المجاز عليه . و جوابه أن هذا مبني على ما ن هب إليه كثير من لبيانيين من أنه يكني في المجاز لعلاقة السببية إطلاق السبب على جنسس السبب ، كما إذا قلت ؛ رعينا الفيث و أر دت مطلق النبات و إن لم يحصه بالمطر. و بعض البيانيين اشترط خصوصية السبب ، و لهذا أشار إلسي توجيه آخر بقوله " شبه الداعي إلى الفعل و الأسر يفضى إلى الفعهل . " لأن كه لا

 ⁽٤) فى أ: " فعل كذا ..." والمثبت من ب وف.

⁽٥) فيي ميه و في : "من علامات " و السبت من أ .

يوضح ذلك أن هناك أمورا يعرف بها المجاز، و يتميز عندها عن الحقيقة ، ذكرها الشوكتانى فى ارشاد الفحول (ص: ٢٥) منها أن يسبق المعنى إلى إفهام أهل اللغة عند سماع اللفظ بدون قرينة فيعلم بذلك أنه حقيقة فيه فأن كان لا يفهم منه المعنى الا بالقرينة فهو المجاز، و منها صحة النفسي للمعنى المجازى وعدم صحته للمعنى الحقيقى في نفس الأمر، فاذا علم معنى اللفظ المحقيقى و المجازى ولم يعلم أيهما المراد أسكن أن يعلم بصحة نفسى المعنى الحقيقى أن المراد هو المعنى المجازى و بعدم صحته هو المعنى المعنى المحقيقى أن المراد هو المعنى المجازى و بعدم صحته هو المعنى

كما أطلق (عليى (() الشيأن ^(۲)فيى قوليه تعالى : (و ما أمرُنا إلا واحسيدة كلمينج بالبصير) (۲) .

أو أريب بالأسر في قولت تجالى : (وما أسر فرعبون) : قولت ،بدليبل قولت تعالى : (فاتبعبوا أسر فرعبون) . (أو المراد بنه شأن فرعون) أو المراد بنه شأن فرعون) أو المراد فعلت ، لكن لا لخصوص كونت فعبلا بل لمعوم كونت شبأنيا . (1) وحقيق النصنف كون الفعل مجازا بعلامة أخبرى للمجاز ، وهو أن اختيلاف الجمعيسن من علامات (٨)

=== الحقيقـــى .

انظر تغصيل ذلك في إرشاد العمول ص: ٢٥٠

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب وف و الشبت من أ .

(١) في ف : " عليه " والشبت من ب و أ . .

() هذا تصوير للإطلاق السّجازى للأمر . أى : كما أطلق الأمر على الشأن بطريق السّجاز بهذه الآية ، و كذلك إطلاقه على الفعل . وقد استدل المخالف بنفس الآية بأن المراد بالأسرفيها هو الفعل على سبيل الحقيقة . و ناقشه الشوكاني حيث قال : " و أما قوله تعالى : " و المراد إلا واحدة " ، ولما لا يجوز إجراؤه على الظاهر و يكون معناه أن من شأنه سبحانه أنسه إذا أراد شيئا وقد كلمح البصسر . "

(ارشاد الغمول : (٩)

(٣) سورة القمر : ٥٠٠

ر) سورة هود : ۹γ و هو توله تعلى : . . . فاتبعوا أسر فرعون ، و ما أسر فرعون بر ما أسر فرعون بر سيبد . *

(٥). ما بين القوسين ساقط من ب و المثبت من أ و ف .

(٦) أى : مجازا ، و هو أولى من الاشتراك . و وجه المجاز أن الشأن أعم مسسن
 القسول و الفعل . فالتعبير عنه بالقول من بابإطلاق اسم الخاص و إرادة العسمام ."

كذا ذكره الإسنسوى : (نهايسة السبول : ١٨/٢)

(γ) آخـــر اللوحــة رقم γ من ب٠

٨) فسى ب و ف : عسلامة والشبت من أ .
 وقد ذكر الشوكاني أمورا من علاميات المجياز ، منها : أن تختلف صيفة الجميع عليى عليم عليى صيفية مخالفية لصيفية

جمعــــه لسمــــى آخــر هــو فيــه حقيقـــة .

انظــر: إرشاد الفحــول: ٢٥٠

و انظر جمع الجوامع مع المحلى (١/ ٢٢٤ مع تقرير الشربيني) حيث قال : إن الأمر بمعنى الغمل مجازا يجمع على أمور بخلافه بمعني القول حقيقة . "

قال الشربيني: " اختلاف الجمع يدل على أن اللفظ ليس ستواطئا في المعنيين ،-

بيانيه أن اللغظ اذا كان لنه جميع باعتبار المفهوم الحقسيقسي ، و قد جمع باعتبسار مدلول آخسر جمعها على خسلاف جمسع المغيقة كان ذلك اللفظ (مجسازا) بالنسبسة إلى المدلول الأخسر كالأسسر ، فإن جمعسه با عتبار مفهوسه الحقيقسسي و هو القول المخصوص على أوامسر ، و قد جمسع باعتبار مفهوسه المجازى و هو الغعل علمي أسور . ولا عكس لهذه العلامة ، إذ العلامة لا تنعكس . فإن اتحاد الجمع باعتبار مفهومه الحقيقي و المجازي لا يدل على نفي المجاز . فإنه يقال : است (٥) للشجعان كما يقال للضرافسم.

قيل إن اختلاف الجمع قد يجوز أن يكون لمعنيي الشترك (٦) . ولهذا جمسع العود بمعنى الخشب على عيدان ، وبمعنى واللهوعلى أعواد ، وهو مشترك بينهما . فليكن الأمر كذلسك . (٩) × آلة

و هسوط اهر ، وقد علم كونسه حقيقة في أحسد المعنيين اتفاقا ، فلولسم يكن مجازا في الآخــرلزم الاشتراك ، و هو خلاف الأصــل ."

⁽ تقرير الشربيني على جمع الجوامسع : ١/ ٣٢٤ .)

في ب وف : " مفهومه الحقيقي " و الشبت من أ .

سأقط من أ والثبت من ب و ف.

فيي أ : " مغهــوم " والعثبت من ب و ف.

انظـر: تيسيـر التحرير: ١/ ٢٣٦ ، سلـم الثبوت: ١ / ٢٦٨ ، و قد اعترض ابن عبد الشكور على هذا الاستدلال حيث قال: " أقسمول ولك أن تعارض بأنيه لولا الاشتراك ليم يختليف الجمرو قيد اختلف . " (سلم الثبوت : ١ / ٣٦٨)

فالقائلون بلاشتراك استدلوا أيضا بهذا الاستدلال حكاء عنهم أبو الحسيسين البصري في المعتمد (٤٨/١) حيث قال : " و منها قولهم قد خولف بيسسن جمسع الأسر أذ اأفادالقول وبين جمعه أفي أفاد الفعل . فقيل في الأول أواسر ، وفي الثانسي : "أسور " . فدل على أنسم حقيقة فيهما . " شم اعترض على أصل هذا الاستدلال وقال: " قد حكى عن أهل اللغة أن الأسر لا يجسس الواسر ، لا في القول و لا في الفعيل ، و أن أوامرجمع آسرة ، وأيضا فان أمسر وأسور يقسع كل واحسد منهما موقسع الآخران استعمل فسيي الغمل على ما ذكروه، وليس أحدهما جمعها للآخهر إلى أن قال: وعلى أن آختلاف جمعيمهما ليس بأن يدل على أنسه حقيقة فيهما بأولس مسن أن يدل على أنه مجاز في أحدهما وحقيقة في الأخسر." أي: أسسي ، بضم الهمزة وسكون السيس .

في أ : " لعمنى العشترك، و العثبت من ب و ف. في أ : "أعياد " و العثبت من ب وزف.

فسيُّ أ : " فيكون " و المثبت من بُ و ف .

⁽٩٦) انظر المعتمد : ١/٨٤ . وما تقدم قبل قليل بهامش رقم ؟ .

ويمكن أن يجاب عند أن الأعداد و العيدان جسعاً عود مطلقا من غير تخصيص . بقيي هنا بحث ، و هو أن أسرا على صيغة فَعنل ، و هو لا يجسع على فواعل ألبت. لأن فواعدل في الثلاثسي إما جمع فاعدل اسما ككواهدل (جسم كاهدل (٣) ، وإسا جسم فاعلدة اسما وصفحة ككواتب وضوارب . (٤)

اللهم إلا أن يجعلُ أواسر جسم أسرة (٥) ، كأن صيغة فعسل جعلت آسرة فيارًا اللهم إلا أن يجعلُ آمرة فيارًا الهالعَهَ ، كما جسم نهدى نواهسى بهذا التأويسل ،

شم أيد المصنف رحمه الله ما قالمه بحديث صوم الوصال (() و خلع النعال . بيانه أن النهبي صلى الله عليه و سلم لما واصل (صومه) و واصل أصحابه موافقة له له و اقتداء بمه أنكبر عليهم الموافقة فقال : إنبي لست كأحد كم إنبي أبيت عند عند ربسي يطعمني و يستينسي . (())

ولما خلع نعليه في الصلاة خلع الناس نعالهم ، فقال منكرا عليهم بعد فراغه مسنن الصلاة " ما لكم خلعتم نعالم " . (١١)

فلمو كان الفعل موجها وأسرا لصار كأنه أسر بالوصال و خلع النعال ثم أنكر عليه مسمى

الله بن مالك . تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى : ١٨٦٥/٤ ، حيث قال : " و فاعمل و فواعمل في صفة الإناث كعائض و حوائض ،

وطالق وطوالق .

⁽١) في أ : " جسع عود " و المثبت من ب و ف .

⁽٢) في ب: "من تخصصت " وهو خطّاً ، والصحيح ما أثبتناه من أ وف.

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من أو المثبت من ب و ف.

 ⁽٤) أى: ككواتب جمع كاتبة و ضوارب جمع ضاربة .
 راجع: شرح الكافية الشافية ، تأليف جمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبيد

و فاعبل و فواعبل في صفات ذكبور ما لا يعقبل ، كتجم طالبع و نجوم طوالبع، و جبل شامخ و جبال شوامخ . . . و إنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقبل على فواعل كقارس و فوارس . . . و فواعل أيضا مطرد في جمع فاعلة مطلقا ، كشوارب و فواطم و نسواس في جمع ضاربة و فاطمة و ناصية . "

⁽ ه) انظر ما تقدم من كلام أبي الحسين بهامش رقم ع ص: ٣٩.

⁽٦) فيي أ : "كما جعل "والمثبت من ب و ف .

⁽٧) تقدم تخريج الحديث ص: ٢٨.

⁽٨) تقدم تخريج الحديث ص. ٢٨٠.

⁽٩) لم ترد في ب و ف و العثبت من أ . (آخبر اللوحة رقم ٦ من أ)

⁽ ۱) في رواية سلم: وأيكم مثلي ءاني أبيت يطعمني ربي ويسقيني . " كما تقدم تخريجه ص: ۲۸ .

⁽١١)و في رواية أبي داود: " ما حملكم على إلقاء نعالكم ٢٠ . " كما تقدم ص: ٢٨ .

و هــوباطـــل . (١) هــذا تحريــر ما قالــــه .

و فيسه بحث الأن الإنكسار ما كان للمتابعسة من حيث هسي هسي .

ولهذا علم الإنكمار بأسر زائمه على المتابعة ، وهو أن هذا الغمل مخصوص بسي ، لأنبي أبيت عند ربي يطعمني و يسقيني . وأنتم لمتم علي فسى هذا الغمل . ولسو كان الإنكار لأجمل نفن الاتباع لكان يقول : " لا تتبعونسسي ." وأيضا علل الإنكار في خلع النعال بأن جبريل عليه السلام قد أخبرني بأن في (احدى) نمليك قذرا فاخلعهما .

فالإنكار وقع لأسر زائسة على الاتباع . وكيف يجوز الإنكار على نفس الاتباع ، وقسد أسرنا بالاتباع والتأسى بسم بقوله تعالى : (فاتبعسونسي) ، وبقوله تعالى : (وما آتاكسس (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنسة .) ، وبقوله تعالى : (وما آتاكسسم الرسول فخذوه .) . وفعلسه مما أتسى بسم .

و أيضا هذا الدليل مشترك الالزام ،بأن يقال : لولم يكن الفعل موجبا للاتباع لمسا فهمت الصحابة الاتباع ،ولما تبعوه وفلما تبعوه (٢) درّ على أنهم فهموا الاتباع ، و فهمهم حجمة .

⁽۱) راجع: أصول السرخسي: ۱۳/۱، مشكاة الأنوار: ۲۹/۱، أصول البزدوى: ۱۰٥/۱، غير أن البزدوى لم يجعل كلامن هذين الدليلين دليلا على أن الغمل ليـــس بحوجب، و انعا ذكر هما بيانا لمعارضة دليل الخصم من السنة ،و هـــو قوله عليه السلام: "صلوا كما رأيتموني أصلي "، و استدلوا بمه على أن الغمـل موجب، فرده البزدوى بهذين الدليلين .

وقد رد صاحب فتح الففار هذين الدليلين بأن الدليل الجزئي لا يصلح أن يثبت القاعدة الكلية . (انظر فتح الففار : ٢٩/١)

أى : إن عدم اتباعهم للبعض لا يصح أن تبنى عليه قاعدة كلية ، و هي أن الغمل ليس بموجب .

⁽٢) ساقط من بوف والمثبت من أ.

⁽٣) في أ : " في أمر زائد " و المثبت من بوف .

⁽٤) آل عمران من أيمة رقم ٣١ .

ه) الأحسزاب من أيدة ٢١ .

⁽٦) الحشير من أيية رقم ٧٠

⁽٧) عبارة ف: "ولما تابعوه ، فلما تابعوه . . . " وقوله ; " فلما تبعوه " ساقط من أ . . . و المثبست من نسخة ب .

 ⁽٨) لم يرد ذلك في آخر قسم السنة من هذا الكتاب في النسخ التي اعتمدنا عليها.
 في التحفيق . والله أعلم .

قال رحمه اللــــه:

((شم الأسر العطليق ، أن المجبرة عن القرينية الدالية على الوجبوب أو العيدم، للإباحة عند المبعش ، وللندب عنيد آخرين ، وللوجوب عنيد نييا . و ذلك لوجهيسين :

العدهما أن ترك الأسر معصيمة ، قال اللم عسرُ و جسل ؛ (أ فعصيت المسسري) و العصيان سبب لاستحقاق العقاب بالنص .

و الثاني أن الأسر فعيل متعد ، لازمه " اقتصر " ،و الشعدى بدون لازمه محيال ، (١٥) وكالجمع بدون الإنجاع والجرح بدون الانجاراح والكسير بدون الانكسيسار) إلا أنه تراخي الوجنود إلى زمان اختيار العكف. (فبقني) الوجنسوب في د متنه جبيرا ، على وجنه لا بند لنه منه حكسا .

(فلهذا) (٥) قلنا لا يجسب على (٦) المقتدى قراءة الفاتحية ، لأنه وجب عليه الانصات بالأسر ، و وجوب الانصات ينافي وجوب القراءة .

و تجميد الأضعيدة بقولمه صلى الله عليه و سلم " ضحوا فإنها سنة أبيكم " " و كونسه سنسة أبينسا (لا ينافسي) الوجسوب في شريعتنسا .))

لا خلاف بيس الأصوليين في أن صيفة الأمير تستعمسل في خسبة عشير م

⁽١) في ب: " والعدم " والبثيت من ج .

⁽۲) سورة طـــه: ۹۳.

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من ب و المثبت من ج .

⁽٤) في ج: "ويقي " والعثبت من ب.

⁽ه) في ب: ولهذا والعثبت من ج (٦) آهر المرح رق ٨ صرف مع (٧) تم البعث عنه ملم أجده مهذا اللفظ

[﴿] حِرْدٍ ابن ماجه في باب ثواب الأضعية من حديث زيد بن أرقه بلفظ : قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يا رسول الله ، ما هذه الأضاحى ، قال: سنية أبيكم ابراهيسم " الحديست ، بدون ذكر قوله " ضحّواً ، »

⁽سنسن ابس ماجسم ، في الأضاحسي ، باب ثواب الأضعية : ٢/٥١٠٥) (٨) ساقط من بو المثبت من ج .

⁽٩) هذا العتن للمغنسي من ب و ج ، ولم يثبتـــه أ و ف .

⁽١٠) بعد أن فرغ المصنف من الكلام في لفظ الأمر المنتظم من أمر شرع في الكلام عن _ مسمى الأسرو هوصيغة افعل وغيرها من صيفه.

```
معللا (۱)
الأول: الوجهوب، (أقسم الصلاة،) (٢)
(٣)
الثانى: الندب، (فكاتبوهه) (٤)
الثانى الارشاد، (فاستشهدوا)
```

(۱) انظر المعانى التى ترك لها صيفة الأسر في : كشف الأسسرار: ١٠٧١، المتحضيح : ١٠٢/١، فواتح الرحموت : ٢/٢١، الإحكام للآمدى: ٢/٢١، المنخول: ١٩٢١، المستصفى : ١٩٢١، المحصول: ١/٧١٥، ٢٠ من مسرح الكوكب المنير : ١٧/١، العدة لأبى يعلى الحنيلي : ١/١١ و ما بعدها، تحقيق د . أحمد بن على سير المباركي ، الطبعة الأولى : . . . ١٥ موسسة الرسالة ، بيروت.

وقد أوصل بعضهم كابن السبكي هذه المعاني الى ٢٦ معنى ، منها ما د ذكره الشارح في الشرح ، و منها ما يلبي :

ـ الاذن ، كتولك لمن طرق الباب " الخيل "

ـ ارادة الاستثال ، كقولك لآخر عند العطش" اسقني ما " "

به الخبر ، كعديث البخارى : اذا لم تستح فاصنع ما شئت ، أى : صنعت . (الحديث رواه البخارى : ١٨/٤)

- الإنعام بمعنى تذكير النعمة ، نحو قوله تعالى (كلوا من طيبات ما رزقناكم) سورة البقرة : ٧٥

_ التفويض، نحو قوله تعالى (فاقض ما أنت قاض) سورة طه : ٢٢

_ التعجيب، كتوله تعالى (انظر كيف ضربوا لك الأشال) سورة الاسراء : ٤٨

- التكذيب ، كقوله تعالى (قل فأسوا بالتوراة فاتلوها أن كنتم صادقين) (سورة آل عمران : ٩٣ .

- المشورة ، كتولم تعالى (انظروا الى ثمره اذا أثمر) الأنعام : ٩٩ انظر جمع الجوامع بشرح المحلى : ٢ / ٣٧٢ ، وغاية الأصول : ٢٤ .

(٢) الاستراء : ٧٨٠

(٣) في ف اثبات واو العطف في بداية كل من الأعداد الى آخرها ، ولم تثبتها نخسة أوب .

(۶) النور: ۲۳، فانه للندب عند الجمهسور.
انظـر شرح الكوكب المنير: ۱۸/۳، كشف الأسـرار: ۱۰۲/، الاحكـام
للآمدى: ۲/۲۶، المستصفى: ۱۷/۱۶، جمع الجوامع: ۱۲۲۸،
و هو اختيار القرطبى (تفسير القرطبى: ۲۲/، ۲۶، الناشر: الكاتب العربى
للطباعة و النشر، القاهرة: ۱۳۸۷هـ)

و قال بعضهم انه أمر للوجوب ، و هو قول عكرمة و عطاء و مشروق و عمرو بن دينار و الضحاك و جماعة أهل الظاهر. و هو ما اختاره الطبرى.

(انظر تفسير القرطبى : ۲۱/٥۶۲، (تفسير الطبرى : ۱۸/۹۹، الطبعة الثانية النائية من النساء: ۱۵ مندة : ۱۳۹۲هـ،)

و الغرق بينه وبين الندب أن الندب لثواب الآخرة و الإرشاد لمنافع الدنيا غيسر مشتمل على شواب الآخرة . (()) التحسرة . (و (ا) الرابسع : الإباحة ، (و (ا) حللتم فاصطاد و ()))

الخاس: التأديب ، كل ما يليك " (") وهو أخص من الندب، فإن كل تأديب مندوب تأديب. (؟)

ون من عاديب معاوب ، وعيس من معاوب عاديب. السادس : الاستنان ، (كلوا ما رزقكم الله)

السابع : الإكسرام مر الدخلوها بسلام آمنيس) (٢)

الثامن والتهديد ، (اعطوا ما شئتسم) (٦)

(۱) انظر: شرح المحلى على جمع الجوامع: ٣٧٢/١، كشف الأسرار: ١٠٧/١، نهاية السول: ١٥/٢، وقال الشيخ البناني: " وقد يقترن بالارشاد نية احتثال العرشد بفعسمل ما أرشد اليه، فتجتمع فيه المصلحتان."

ر حاشية البناني على جمع الجوامع: ٢٧٢/١)

المائدة: ٢ . (وهي ساقطة من بوف وما أثبتناه من أ)
 وانظر تفسير القرطبي : ٦/١) .

(۲) و هو آخر حديث معروف أخرجه البخارى و مسلم عن ععربن أبي سلمة ، و هسو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال : أكلت يوما مع رسول اللسمه صلى الله عليه و سلم طعاما ، فجعلت آكل من نواحى الصحفسة ، فقال لسسى رسول الله صلى الله عليه و سلم : كمل مما يليسك ، "

ر صحيح البخارى : ٨٨/٣ بأب الأطعمة اصحيح مسلم بشرح النووى : ١٣/

(٤) و التأديب هو لتهذيب الأخلاق و إصلاح العادات بخلاف الندب ، فإنه لثواب الآخسرة . (كذا ذكره البناني في حاشيته على جمع الجوامع: ٢٧٣/١) و ربما يستجلب التأديب ثواب الآخرة أيضا ، و هو لا ينافي مقصودية التهذيب، و لهذا أدرجه بعضهم في الندب، منهم الهيضاوي .

أنظر : مسلم الثبوت : ٢/٢/١، العنهاج بشرح النووى: ١٣/٢ ، ساهـــج

المقول: ١٣/٢٠

(٥) الفرق بينه وبين الاباحة أن الاباحة هي الاذن المجرد ، و الاستنان أن يقترن بينه وبين الاباحة أن الاباحة هي الاذن المجرد ، و الاستنان أن يقترن بينه ذكر احتياجنا اليه أو عدم قدرتنا عليه كالتعرض في هذه الأية (كلوا ما رزقكم الله) الى أن الله هو الذي رزقه ." (كلا ذكره الاستوى . (نهايسة السول: ١٦/٢، و انظر شرح المحلى مع حاشية البناني : ١٦/٣٠١) (١٠) الأنعام ، من أيسة ٢٠) .

(٦) الحجر : ٦) . أي : فالسلام و الأمن قرينة على كون الصيفة للإكرام .

(كلدا ذكره الشيخ البناني في حاشيته على جمع الجوامع: (١/٣٢٣)

(٨) أى : التخويف مطلقاً . وذلك فيما إذا استعملت صيفة الأمر في مقام عدم الرضا بالمأمور. و معنى الإطلاق أنه سوا ً كان بمصاحبة مبين أو مجمل . فالأول =====

ويقرب منه الإنذار: (قل تستعموا) ((ا) و الفرق بينهما أن الإنذار يجب أن يكون مقرونا بانوعيد ، و التهديد لا (يجب) فيه ذلك. التاسيع : التسخيسير ، (كونسيوا قسيردة) ويقرب منه التعجيسين ، قال تعاليى : (كونسوا حجسارة) و الفرق بينه و بيس التسخير أن التسخير نوع من التكوير . (٦٠) فإذ ا قيل كونسوا قردة معناه : انقلبسوا إليهسا ، والتعجيز إلزامهم بالانقلاب ليظهر عجزهم لا لينقلبــوا الله الحجارة .

و العاشر : التعجيز ، (فأتسوا بسسورة من مثلبه) (^) و مثل بعضهم (للتعجيسز) (١١٠) بقوله تعالى (كونسوا حجارة) الأولسى ما ذكسر . لأن التعجيز أن يصيسره عاجزا عن الإثبان بشي عمكن عسسن غيره . وكونوا حجارة إلزامهم بالانقلاب [السي] (١١) الحجسارة .

و هي تتضمن التحريم و الكراهمة . (المحلي على جمع الجوامع : ٢٧٢/١) (٩) فصلت : أيـة . ٤ .

(١) سورة ابراهيم ، من أيــة ٣٠٠

فسي ف: " يُتبست " والمثبت من أوب. وهو الصحيح .

انظر شرح المحلي على جمع الجوامع: ٣٧٣/١. قال الشيخ الشربيني : " التهديد أعم من الإنذار ، لأن الإنذار إبلاغ مسسع التخويف ، و في الصماح هو تخويف مع دعوة . و وجه العموم على الأول أنه قد يكون التهديد من عند نفسه . وعلى الثاني أن الدعوة لا تلزم التهديد . وعلى كل لا يخالف الشارع، إذ استيازه بما ذكر لا ينافي استيازه بـفــــره . * (حاشية الشربيني على جمع الجوامع: ١ (٣٧٣)

(٤) البقرة : ٦٥ ، وانظر تفسير القرطبي : ٣/١ ؛ ٠

(ق) الإسسارا ١٠٠٠ انظر تفسير القرطبسي : ١٠ / ٢٧٤ حيث قال : " أي : قبل لهم يامحمد "كونسوا " على جهة التعجيز " حجارة أو حديدا في الشدة و القوة . "

(-) وقد فرق الاسنون بين التسخير و التكوين "بأن التكوين سرعة الوجود عن العدم وليس فيم انتقال من حالة إلى حالة ، و التسخير هو الانتقال الى حالــــة معتهنة ءاذ التسخير لفة هو الذلة و الامتهان في العمل . *

(نهايسة السول: ١٦/٢)

كُما فرق بينهما أيضًا صاحبُ الكُوكِ المنير حيث قال: و المراد بالتسخير هنا السخرية بالمخاطب بسعالا بمعنى التكوين كما قال بعضهم . " (٢٥/٣)

في بُ: لا ينقلبوا " والصَّحيح ما أَثبتناه من أو ف.

البقرة : ٣٣ . (A)

(4) منهم الفـــزالـي . (المنخول ص: ١٣٣ .)

⁼⁼⁼ فالأول كأن يقول السيد لعبده : دم على عصيانك فالعصا أمامك . و الثانسي مثل قوله تمالى : " اعطوا ما شئته . " (سورة فصلت: ٠٠) أى: فسترون سا ما هوأمامكم . (انظر نزهـــة المشتاق : ٦٢)

الحادى عشر : الإهانة ، (ذق فَانسك أنت العزيز الكريم) الثانى عشر : التسوية ، (فاصبروا أولا تصبيروا .) و أرعل الثالث عشير : الدعيا ، (فاغفيرلنا دُنوينيا) الثالث عشير : الدعيا ، (فاغفيرلنا دُنوينيا) الرابع عشير : التعنيى ، كفول اميرى القييس :

الا أيهما الليمل الطويمل الا انجلممير (٥)

الخاس عشر : كمال القدرة ، و هو التكويس و الإيجاد : (كسن فيكسون،) و ذكر بعضهم (٢) قسما آخر و هو الاحتقار ، كقول م تعالى : (ألقوا ما أنتسسم وذكريعضهم "قسما احتراراً (٨) الما الإهتانية . الما الإهتانية . المحوب

و اتفقوا (٩) أيضا على أنها مجاز في غير الوجوب و النسدب و الإباحسمة

هــوصدربيت من الطويسل لا مسرى القيسس . وعجسزه : بصبيح وما الاصباح منك بأمسل .

(انظر : ديوان أمرى القيس ص: ٩ ؟ ، د ار صادر بيروت ، ١٣٨٥هـ معجم الشواهد العربية : ١/ ٢٠٤ ، تأليف عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ.)

النحسل ، من أية رقم . ؟ . (1)

منهم صدر الشريعمة في التوضيح (١٥٢/١) (Y)

> الشعيبراء : ٣ ٤ . (人)

في ف: "التعجيز" والثبت من أوب. (Y-)

الاسراء : ٠٥ (11)

عبارة النسيخ الثلاثية: "بانقلاب الحجارة "، ولم يرد فيها ما بيسن (<) قوسیسس مربعیس ، و أنا أثبتسه لأننسي أرى أن الكلام لا يستقيم الا بسه ، و اللسم أعلسم .

الدخان : ٢٩ . (1)

الطــور: ١٦٠. (T)

آل عسران : ١٦ (T)

و هو امرو القيس بن حجر بن عمرو الكندى ، و هو من أهل نجد من الطبقة (C)الأولى . وهذ والديار التي وصفها في شعرها كلها بني أسد . قال لبيند بن ربيعة : أشعر الناس ذو القروح ، يعنى أسرأ القيسسسس. لقد سبق إلى أشياء ابتدعها و استحسنها العرب و اتبعه عليها الشعـــراء. (الشعبروالشعرا الابن قتيبة : ٢/١ه ٠)

انظر : نهاية السول : ١٨/٢ و ما بعدها ،كشف الأسرار : ١٠٧/١ ، (9) المحصول: ١/ق ٦/ ٦٦، أصول السرخسي: ١/٤/١ ، مسلم الثبوت: ٢٧٣/١ وقد حكى ابن السبكي الخلاف أيضا في الارشاد حيث قال : " و قيل هــــى مشترك بين الخسة الأول ،أى : الوجوب و الندب و الإباحة و التهديسد

و التهديد (۱) من المحتملات التي ذكرنا . (۲) لكن اختلفوا في الأربعة المذكورة : (۵) و جماعة من متكلمي المعتزلة ، فذهب أصحابنا (۱) و جمهمسور الشا فعيسة

== والإرشاد." (جمع الجوامع بشرح المصلى عليه: ٣٧٦/١) كما حكى الاسنوى الخلاف في التعجيز و التكوين . انظر التمهيد : ص ٢٤

و كذلك الغزالى بعد أن ذكر الوجوه الخسمة عشر (وهى التى ذكرها الشبلى) قال: "قال قوم: هو مشترك بين هذه الوجوه الخسسة عشر كلفظ العيسسين والقرام. " (المستصفى: ١/١١)

وعلى هذا يكون قولم في الشرح: واتفقوا أيضا على أنها مجاز ... الخ ليس على ما ينبغني .

(۱) و معنى التهديد يتضمن التحريم و الكراهـة كما صرح به المحلى على جمع الجوامع: ٢/٢/١ و انظر نهاية السول : ١٩/٢)

(٢) انظر نهاية السول : ٢/ ٥٠ - ١٨ ، حين ذكر الاسنوى فيه وجوه العلاقــة بين العجاز و الحقيقة في كل من المحتملات المذكرة .

(٣) راجع مرآة الأصول : ٩/٢ه، التلويسج : ١٠٨/١، كشف الأسرار: ١٠٨/١، التحريسر : ١/ق ٢ / ٢١، المحصول : ١/ق ٢ / ٢١، نتح الغفار : ١/٣، المحصول : ١/ق ٢ / ٢١، نتايسة السول: ١٨/٢،

(٤) انظرتيسير التحرير: ١/١) ، أصول السرخسى: ١١٤/١، كشف الأسرار: ١٠٩/١، فتح الفعار: ٣١/١، صلم الثبوت: ٣٢٣/١،

(ه) انظر المحصول: (/ق ۲/ ۲۶، التبصرة ص: ۲۲، ۲۷، اللصع مع نزهة المشتاق للشيرازى: ص ۲۶ الناشر المكتبة العلمية بعكة المشرفة، ۱۳۷۰ه، غايسة الوصول شرح لب الأصول ص: ۲۷، نهاية السول: ۱۹/۲، جمع الجوامع: بشرح المحلى: ۲۲۵/۱،

و هو الأصح عند الآمدى و قال إنه مدهب الشافعى . (الإحكام: ١٤٣/٢) و هو أيضا رأى ابن الحاجب: ١٠/٣) و هو أيضا رأى ابن الحاجب من العالكية . (مختصر ابن الحاجب: ١٠/٢) و هو مروى عن مالك رحمه الله .

انظـر تنقيـح الفصـول: ١٣٧)

وبه قال ابن قدامة من الحنابلة .

انظر روضة الناظر ص: ١٠٠٠ و انظر أيضا الكوكب المنير : ٣٩/٣ .

(٦) منهم أبدو الحسين البصرى : (المعتمد : ١/٧٥)

إلى أنها حقيقة في الوجوب ، إذا كانت مجردة عن القرائن الصارفية عند ، مجاز فيما سواه . (٢)
و ذهب (٣) بعض فقها و أهل السنية (٤) و جماعة أخرى من المعتزلية (٥) إلى أنها حقيقة في الندب ، مجاز فيما سواه . (٢)
و ذهب طائفية (٢) الى أنها حقيقة للطلب المشترك بين الوجوب و الندب و هو ترجيح الفعل على الترك ، فيكون من الاشتراك المعنوى . (٨)
قال بعضهم (٩) . مشترك بينهما باشتراك لفظي . (١٠)

(۱) قال صاحب فتح الفغار: "هو الواجب اللغوى لا الفقهى ، فيعم الواجبب الا الفقهى ، فيعم الواجب الا القطمي و الظنسى ، لأن من أفراد الأسر ما ثبت بخبر الواحد و هو ظنسي ". (فتح الففسار: ۲۱/۱)

(٢) أى: تقصر الصيفة على ذلك المراد وهو الوجوب ، بحيث لا يفهم منها الندب و الإباحة وغيرهما من المحتملات عند تجردها عن القرينة . الندب المرآة : ١٦١/١ .

(٤) راجع التلويسع (١/ ه () حيث قال : "وقال أبو هاشم و جماعة مسن الفقها "و عامة المعتزلة و هو أحد قولني الشافعي إنه للندب لأنه لطلب الفعل ، فلا به من رجعان جانبه على جانب الترك ، و أدناه الندب ، لاستوا " الطرفين في الإباحة وكن المنع عن الترك أسرا زائدا على الرجعان . " و راجع المنهاج مع نهاية السول (١٨/٢) حيث نسب هذا القول إلى أبى هاشم ، و التمهيد لسلاسنوى : س ٧٣ حيث نسب هذا القول الى الشافعي . و نزهة المشتاق (٦٧) حيث نسبه إلى الشافعي و جماعة من الفقهـــــا القول أبى هاشم .

(٥) انظر روايدة عنهم في التلويد (١/ ١٥) حيث نسب هذا القول إلى أبي هاسم الجهائدي المعتزلي (الستوفي سنة ٢٦هه) و إلى جماعة سيد المعتزلية (وانظر: نزهة المشتاق: ص ٢٦٠) وقد نسب أبو الحسين هذا القول إلى قوم وذكر أن أبا هاشم قيال: إنها تقتضى الإرادة (المعتسيد: ٢/١٥)

(٦٠)و ذلك لأنسه العتيمة من قسمي الطلب ، وأدني درجات المطلوب أن يكون مندوسها " (نزهة المشتاق : س ٦٧ ،)

(∨)هذا القول منقول عن أبى منصور الماتردى و عزى إلى مشائخ سعرقند .
 راجع تيسير التحرير : (/ () ٣) جمع الجوامع : (/ ٣٤) .

(۸) انظر معنى الاشتراك المعنوى و هو التواطؤ بهامش رقم ٨ ص ٣٠ - ٣٠ .

(٩) وقد حكى الشوكاني أن هذا القول مروى عن الشافعي (ارشاد الفعول: ٩٤) وانظر تيسيد التحريد : ٣٤١/١ .

وقد نقله الأمدى عن الشيعة في منتهبي السول ص: ع من القسم الشاني . كما ذكر في الإحكام (٢/٤٥) انقلا عنهم أنه مشترك بين الوجوب و الندب والإرشاد .

(١٠) سيأتي محت الاشتراك اللفظي عن : ٦٦٠

____ و قيل التشترك بين الوجوب و الندب و الإباحة بماشتراك لفظـــي. وقيل : للإذن المشترك بين هذه الثلاثة ، فيكون مشتركا بالاشتراك المعنوى ـ قالت الشيعسة مشترك بين الأربعسة وهي الوجوب و الندب و الإباحسة و التهديد. هذا تحريس أقسوال الأصولييسن فيسه . و قد ذكسر المصنف وجهين (٦) لإثبات مطلوب. (٧) الأول (٨) أن ترك الأمر معصية بدليل قوله تعالى (أفعصيت أمرى) (٩) (سمسى) تارك الأسر عاصيا ، فيكون ترك المأمور به عصيانا ، (١١) و العصيان سبب لا ستخقاق العقاب بالنص، و هو قوله تعالى (و من يعص الله و رسوله فإن له نار جهنم) و استحقاق العقاب لا يكون إلا بترك الواجب.

(١) ذكر هذا القول ابن السكي (جمع الجوامع : ٣٧٦/١) و زكريا الأنصارى في غايمة الأصمول: ٦٧.

> (٢) وهو محكمي عن المرتضى من الشيعمة . انظــرتيسيـر التحريــر: ٢/١، ٣٤٠.

(٣) آخر اللوحة رقسم ٧ من أ .

(٤) راجع تيسيسر التخريسر: ١/٢٤٣٠ و هذا القول منقبول أيضاعن الأشعبري في بعض الروايات و ابن شريب حكاه الشيخ الرهاوى في حاشيته على شرح ابن ملك على المنار (١٢٠) طبعة دارسعادت ، سنة ه١٣١ه.

(ه) هناك أقسوال أخسرى ذكرها الاسنوى في التمهيد (ص: ٧٣ و ما بعد ها) و نهاية السول : ٢٠/٢ .

وقد اختار الفزالي القول بالتوقيف.

انظـر الستصفى : ٢٣/١٤

و قال الآمدي إنه _ أي التوقيف _ مذهب الأشعيري و من تبعيه من أصحابه كالقاضي أبي بكرو الفزالي وغيرهما .

شم قال: وهمو الأصلح ." (٦) في ف: "الوجهيسن "والمثبت من أوب.

(٧) في ب: " الإثبات " والصحيح ما أثبتناه من أوف.

(٨) آخير اللوحية رقم ه من نسخية ف .

(٩) سورة طه: ٩٣

(١٠) ساقط من بو المثبت من أوني.

(١١) انظر نفس هذا الدليل في التلويح : ١/٥٥١، مختصر ابن الحاجب : ٦/ ٠ ٨ ، نهاية السول : ٢٨/٢ ، المحصول : ١/ق٢/ ١٩ (١٢) سورة الجن : ٢٣، وبقية الآية : (خالدين فيها أبدا) و يمكن أن يناقش هذا الاستدلال بوجوه:

أما الأول فبأن يقال: لو كان العصيان عبارة عن ترك المأمور به لزم التكرار في قوله تعالى (٢) و انتفاء اللازم ظاهر. (لا يعصون الله ما أمر هم و يقعلون ما يؤمرون)

بيان وجه اللزوم أن معنى قوله تعالى (لا يعصون الله) أنهم لا يتركون ما يوسرون به ، أى يفعلونه ، فيكون قوله (و يفعلون ما يوسرون) تكرارا .

و يمكن أن يجاب بأنا لا نسلم لزوم التكرار، إذ المراد بقوله (لا يعصون الله) الماضى أو الحال ، و بقوله (و يفعلون) الاستقبال.

و "أما ثانيا فبأن يقال: المراد بالعصيان المذكور في الآية (٦) الكفر. و يودل عليه قوله تعالى (خالدين فيها أبدا (٨) فإن الخلود مخصوص بالكفار، فحينئذ لا تدل الأيمة على أن كل من هو تارك الأسر (٩) يكون عاصيا، بل يلزم أن يكون البعض (١١)

ويمكن أن يجــابعنـه بأن المـراد بالخلمود المكمث الطويل ، وهو لا يعتنع ـ

(١) في بوف: "في هذا الاستدلال " والمثبت من أ

(۲) سـورة التحريــم: ٢

(٣) إذ المعنى حينتاذ : لا يتركنون المأمور بــ ، أي : يفعلونه و يفعلون ما يؤمرين . "

كذا ذكره البدخشيي في مناهج العقول : ٢٥/٢ .

و انظر حاشية الفنري على التلويــح : ٦١/٢، المحصول : ١/ق٢/٢، ٠

(؟) فالمعنى: لا يعصون ما أمرهم بده فى الماضي و يفعلون ما يؤمرون بده فى الستقبل ، فلا تكرار . (كذا ذكره الفنرى فى شرحه على التلويح: ٢/ فى الستقبل ، و انظر نفس الجرواب فى المحصول : ١/ق٢/٥٩ .

عبارة الشبلى تتفق مع عبارة البيضاوى في التعبير عن الجواب عن ذلك الإيراد حيث جعل معني الآية : لا يعصون الله ما أسربه للماضيي أو الحال و يفعلون ما يومرون للاستقبال .

انظر: السهاج بشرح المحروب : ۲۹/۱

و اعترض طيه الاسنوى حيث قال : فينبغلى أن يقول له أي البيضاوى له الجلواب : قلنا الأول ماضو الثانلي حال أو ستقبل ، لأن الثانلي مضارع ، و هو يصلح للحال و الاستقبال و الأول يصلح لكونه ماضيا . *

(نهايسة السيول: ٢٩/٢، وانظر المحصول: ١/ق٦/٥٥)

(٥) ساقط من ف و المثبت من أوب.

(٦) تقدمت الأية وهي قوله تعالى (و من يعص الله و رسوله فإن له نار جهنم
 خالدين فيها أبدا) سورة الجن : ٢٣

بالنسبة إلى تارك الأسر ، فاندفسه ما ذكسرتسم ، النسبة إلى تارك الأسر ، فاندفسه ما ذكسرتسم ، فإن قيل : قولسه " أبسدا " بعد ذكر الخلود نص على ما ذكسرنا ، قلنسا : التأبيسد قد يستعمسل ويراد بسه المدة الطويلسة ، كما في قوله تعالى (و لسن يتنسسوه أبسسدا) ((7) و الكفار قد يتمنون الموت فسى جهنم ، كما قال تمالسي حكايسة عنهم : (ونادوا يا مالسك ليقسض طينسا ربسك .) (7) .

=== الله على من هنوتارك الأستر . (٧) المن الأستر . المحصنول : ١/ق٢/٤٠ .

(٨) سورة الجــن ، من أيــة ٢٣ .

(٩) فسي ف: " تأرك للأمسر " والمثبت من أ و ب.

(١٠) وهمم الكفسار.

(١١) أنظر هذا الاعتراض في : نهاية السول : ٢٩/٣ ، المحصول : ١/ق٢/٢٩ .

(١٢) أى: لا الدائم ،كما يقال: حبس فخلد، كذا في مناهج العقول: ٢٥/٢. وقال الاسنوى: وجوابت أن الخلود لفة هو المكث الطويل ، سواء كان دائما أوغير دائم ،أى : يكون حقيقة في القدر المشترك حذرا من الاشتراك و المجاز، ويدل على ما قلناه قولهم: "خلد الله ملك الأميسر."

انظر : نهاية السول : ٢٩/٢ . وراجع : المحصول : ١/ق٢/٢ .

(۱) راجع نهاية السول : ۲۹/۲ ، و مناهج العقول : ۲۰/۲ ،
و قال الرازى بعد أن ذكر هذا الجواب: و اعلم أن هذا الدليل قد يكرر على
وجه آخر فيقال : إنها قلنا إن تارك المأمور به عاص ، لأن بنا الفظيية العصيان على الامتناع ، ولذلك سميت العصا عصا ، لأنه يعتنع بها ،
و تسمى الجماعة عصا ، يقال : شققت عصا المسلمين ، أى : جماعته للأنها تعتنع بكثرتها . و هذا كلم ستعص على الحفظ ، أى : معتنع .
هذا الحطب ستعص على الكسر . فثبت أن العصيان عبارة عن الامتناع عصا يقتضيه الشي . و إذا كان لفظ افعل مقتضيا للفعل كان عدم الإتيان به و الامتناع منه عصيانا لا معالية ."

المحصمول: ١/ق١/٩٨٠

وانظــر: العصباح المنيـر: ٦٢/٢٠

شم أثبت الرازى أن الإنسان إنسا يكون عاصيا لللأسر وللآسر اذا ــ أتدم على ما يحظيره الآسير وينسع منه . وأن الله ليو أوجب علينا فمسلا فلهم نغمله لكنا عصاة .

فالعاصي للقيول مقيدم علي مغالفتيه وتسرك موافقته بالإقسدام علي ساينه منه الآمير .

فثبيت أن ترك المأمور بيه يحظيره الآمر ويعني منسه . و هندا هيو معنى الوجيوب ."

انظـــر: المحصــول للــرازى: ١/ق٢/٩٩ بالتصــرف.

(٢) البقسرة : ٩٥، وفي نسخة ف : ولا يتعنوه أبدا " (الجعفسة : ٧)

(٣) الزخرف: ٧٧، و انظر هذا الاعتراض و الجواب في مناهج العقول : ٢٥/٣٠

ولكن بقى عليه شبي ، و هو أن ذكر الأبد حينشذ بعد ذكر الخلود تكسرار ، إذ المكن الطويل قد استغيد من ذكر الخلبود ، بخلاف ما استشهد به ، فإن ذكر الأبد فيد مجرد عن ذكر الخلبود ، فلا يكنون تكنرارا ،

وإن لا تسراله بسند فيسم مجسود عن لا تسر الحلسود ، قلا ينسون تنسرارا . فيمكسن حملسه على المكت الطويسل ، إلا أن يقال إن قيسد الخلسود (٢) بالأبسسد لا يوجسب التكسرار ، لأنسم يجسوز أن يراد بها مكت أكتسر مما إذا كان أحدهما بعدون الآخسر، و المكت قابل للزيادة و النقصان .

وأما ثالثا فسلأن الكلام في الأسر المجرد عن القرينة ، وفيما أن كبرت من الدليسل مقارن بقرينية تدل على الوجيوب و هو ذكسر العصيان .

و أما رابعا فسلأن الأيسة لا شدل على أن جميع (٦) الأواسر (للوجوب، لأن الأمر) المذكور فيها مطلق، و المطلق لا يقتضى (٨) العموم بالنسبة إلى أفراد الأسر.

 ⁽۱) فــى بوف : ما استشهد فيه " والمثبت من أ .
 و ما استشهد بــه هو قوله تعالى : و لن يتمنوه أبدا " كما تقدم .

 ⁽ ۲) قد تكرر خطأ الناسخ لنسخة ب في كتابة الخلود بـ " الخلوة " . و الصحيح ما أثبتناه من أ و ف .

٣) فسى قوله تعالى : (خالدين فيها أبسدا . ")

⁽٤) فعي أ: " فسأ " والصحيح ما أثبتناه من ب و ف .

⁽ o) قد تعرض ابن الهمام لعثل هذا الاعتراض ولم يذكر الجواب عنه . انظمر : التحرير مع التيسيمر : ٢٤٢/١ .

⁽٦) فيي ف: " جمسيع " و المثبت من أ و ب و هو الصحيح .

⁽γ) ساقط من ب والمثبت من أ و ف .

^() جا افى هامش أما يلي : " بلسى يقتضى ، لأنسه لم يعيسن الأمر الفلانى ، فصدى على كل ما يصدن عليه أمسره . "

وقسد ذكير ابين الحاجب هنذا الاعتبراغ على مثيل هيدا الاستندلال ، و هنو قولت تعالى : (فليحبذر الذيبين يخالفيون عبين أميره) سيورة النور : ٦٣ ، فاعتبرض عليه أنبه مطلبق فسللا يبدل على أن أفسراك الأسبر للوجبوب ، وأجناب عنه ابين الحاجب بأنبه عنام ،

وقال القياضي العضيد: " والجيواب لا تسليم أنسه مطليق ،بل عنام ، والمستدر إذا أضيف كنان عناما ."

ولسم يرض سعد الديس التغتازانسي بهسندا الجسواب حيث قسال: قولسه: " لا نسلسم أنسه مطلسق " ليسس على ما ينبغي إلى أن قال: " على أن الإطلاق كاف في المطلوب، وهو كون الأسر المطلبق للوجوب خاصة ، إذ لو كانت حقيقية لفيسره أيضيا لسم يترتب السذم و الوعيد و التهدديد على مخالفية مطلقية الأسر."

انظـــر: مختصــر ابـن الحــاجـب مــعشــرح العضــه عليــه وحاشيــة السعـــد: ٨٠/٦.

الوجه الثاني أن الأسر فعل متعد لازسه ائتمر ، فإنه (يقال أمرته فائتسر الوجه الثاني أن الأسر فعل متعد لازسه ائتمر ، فإنه (يقتفى أن لا يتحقق الأسر بدون الائتسار الأن المتعدى بدون لازمه محال ، كما لا يتحقق الكسر بدون الانكسار .

إلا أن وجود المأمور به لو اتصل بالأسر لسقط الاختيار () من المأمور ١٠٠٠ وليه ضرب من الاختيار نفيا للجبر ، ولاستحقاق الثواب بالإقدام علي الائتمار مختيار () والمقاب بتركه كذليك .

فتراخسى وجبود المأموريسة إلى حيس اختيسار المكلسف تفاديسا عن الجبسس .
فيقى الوجبوب المفضلي إلى الوجبود فلى ذاسة المكلسف جبسرا ، إذ نفسسس الوجبوب جبسري .

⁽١) تقمدم الوجمه الأول ص ٩٠.

⁽٢) انظير هذا الاستدلال في : أصول البزدون مع كشف الأسيرار : ١١٧/١٠

 ⁽٣)
 أى : فاحتسل .

⁽ع) ما بيس القوسيس ساقسط من ب و المبست من أوف.

ه) فسى ف: " فلهــذا " والشبــت من أو ب.

٦) فيي ف: "فان " والشبت من أوب.

⁽٧) فيني ف: " ولا يتعقبق" والشبت من أوب.

^() أى : إن الاعتسار لوجعل لازم الأسركما هو مقتضى الأصل حتى يثبت الاعتسار بنفس الأسر لسقط الاختيار من المسأمور أصلا . وصار طحقا بالجسادات ، وفيه نسزوع الس مذهب الجبسسر، فلذ لك نقل الشرع حكم الوجود وهو كونه لازما للأمر عنسه السي الوجوب ، لكونه مغضيا إلى الوجود نظرا إلى العقسل و الديانة. فصار الوجوب لازما للأمر بعد ما كان الوجود لازما له ."

كنّدا دكسره عبد العزيز البخارى في كشف الأسسرار: ١١٢/١ . ثم قال في نفس العصدر: "فاجتمع ههنا ما يوجب الوجدود عقيدب الأسروما يوجب التراخيي ، لأن اعتبار جانب الأسريوجب الوجدود عقيده ، واعتبار كدون المسأسور مخاطبيا مكلفا يوجب التراخي الي حيد إيجاده ، فاعتبارنا المعنييسن .

وأثبتنا بالأمسر آكسد ما يكسون من وجسوه الطلسب و هو الوجوب خلفسا عسن الوجسود ، و قلنسا بتراخسي حقيقسة الوجسود السسي اختيساره ."

⁽ ه) فسی آ: " مختسار " والعثبست سن ب و ف . (، ۱) فسی ف : " فیتراخسی " و العثبت من آ و ب .

⁽١١) فسي ف : " فسي ب: " اذا " والمثبت من أوف.

وإنما الاختيار للأداء حكما للأسر قضاء لحق اللفظ بالقدر المكن .
وأورد صاحب الكشف فيه على هذا الوجه سبوالا بأن قال : لا يستقيم (أن يكون)
الا تتصار لا زمنا ، لأنبه إن أراد اللازم اللفيوى فهو ليس كذليك ، لأنبه متعبد ،
يقال : ا تتصر زيد عسرا .

وإن أراد بده اللازم الحقيقى الذى ينتفى الملزوم بانتفائد ، فالا كتمار ليسس كذلسك أيضا ، لأن الأسر يتحقق بدون الا ئتسار ، لكوند متحققا فسى حق الكفسار بدون الا ئتسار شهم ، ولهذا يضح (أن يقال) : أسرته فلم يأتسر . كما يقال أمرته فائتسسر والا يصبح كسرته فلم ينكسسر .

و الجواب عن الثاني و هو أن الا تتمار لا زم الأسر في الأصل لما ذكرنا أن العصود (١٢) من الثاني و هو أن الا تتمار لا زم الأسر الا نكسار ، إلا أنه لولسم يجعبل منه حصول الفعل ، كما أن الفرض من الكسير الانكسار ، إلا أنه لولسم يجعبل كذلك لسقط الاختيبار من المأسبور، و هو مذهب الجبسر . (١٥) فنقل الشرع من الوجود إلى الوجبوب لكونسه مغضيا إليسه .

⁽١) في ف: " اقتضاء " والشبيت من أوب.

⁽٢) فسى ف: "بقدر الممكن " والمثبت من أو ب.

⁽٢) راجع كشف الأسرار: ١١٧/١، التي قوله : . . . لكونه مغضيا اليه .

⁽٦) ساقط من ف والمشهب من أو ب.

⁽ه) فيي ب: " والائتسار " والمثبت من أوف.

⁽٦) أي: بعدون الامتشال.

⁽٨) فسي ب و ف : "صبح " والشبت من أ .

⁽٩) ساقط من ب والشبت من أوف.

⁽ أ) أي: صاحب الكسشف ، (كشف الأسرار : ١١٧/١)

⁽١١)أن: مطاوعـــا . كذا في الكشف: ١١٧/١ . ..

⁽١٢)و هسسو قولسسه : أن أراد به اللازم الحقيقي . . الخ .

⁽١٢) آخسر الوهبية رقيم ١٠ من نسخة ب.

هـذا ما قالـه . وفيــهبحـــث :

أما أولا فلأنسب (^()أراد باللازم معنسى ثالثنا ، و هو العطاوع الذى يحصسنل عقيسب فعسل تتعبد أشرا لفعسل فاعلسه ، فيكن شأشرا (^(٢) و منفعسللا . و اللازم الذى في مقابلة التعبدى ^(٣) أعلم من أن يكنون أثرا لفعل متعبد الولايم الذى في مقابلة المتعبدى ، أولسم يكسن ، فإن نحبو قام و قعبد لازم بالعمنى الذى في مقابلة المتعبدى ، وليس بلازم بعننى العطاوع ، لأنبه ليسس بأشر لفيعل متعبد .

و مراد العنف لا يحصل ، وتقريب لا يظهر إلا بعدنى البطاوع ، لا بكوند. (٥) . فيكون الترديد في مثل هذا قبيحا عند أهل النظر .

وأما ثانيا : فعلى تقدير تسليم أن المراد اللزوم اللغوى ، جوابه بأن المراد به أنه لازم بالنسبة إلى ما هو متعهد إلى مفعولين غير مفيد للمطلوب الأنه لا يدل على أن الأسر للوجهوب الأن كهون الأسر متعديها إلى واحمد ، وغير متعهد إلى اثنين ، لا مساس له بالدعوى ، فلا يفيد شيئها .

وأما ثالثما فالأنب ذكر في الجواب الثانبي أن المقصود من الأسر حصول الفعل. قلنما : لا نسلم أن العراد منب حصول الفعل خصوصما على مذهبنما على مسا تقسرو في صدر الكتماب أن الأسر لا يتوقف على إرادة الفعل من المأسمور. (٧) فيجوز أن لا يكون مرادا و لا يحصل الائتمار ، و لا يكون المقصود من الأمر حصول الفعل ، بل يكون المقصود هو الابتلاء و الاختبار .

تيسير التحرير: ١ / ٣٤٣ ، سلم الثبوت: ١ / ٣٧٣ و ما بعدها ، التبصرة فسي ــ

. _ _ _ _ _

⁼⁼⁼ (١٤) الجبريسة تد نفوا اختيار المهد أصلا . (كشف الأسرار: (١١٧/١)

⁽ ٥) إنتهى كلام صاحب كشف الأسرار (١١٧/١) بتفيير يسير في الأسلوب.

⁽١) أي : البصنيف.

ر ۲) فسى ف: " مـوّشـرا " والمثبت من أو ب.

⁽٢) آخر الوحدة رقم ٨ من نسخة ١ .

⁽٤) مثل كسرت الزجاج فانكسر ، فالانكسار أثر لفعل متعد و هو كسير. فهو اللازم يعنى المطاوع .

⁽ه) أى : لا بكون السلازم أعسم من أن يكسون أشرا لفعسل متعسد ، و هسو السلازم بمعنسى المطسماوع ، أو لسم يكسن أشرا لذلسك .

⁽٦) فسي بوف: "قلنما " والمثبت من أ.

⁽٧) انظر ص ٢٢ من هذا الكتاب.

⁽٨) في أوب: فجوز والشيت من ف.

^() ولهم أداسة أخسرى ، انظسر ذاسك فسى : التلويسي على التوضيسي : ١/ ١٥٧ ، مختصسر أبسن الحاجب معشس التلويسي على التوضيسي : ١/ ٢١/ ، مختصسر أبسن الحاجب معشس الله التلويسية المول : ٢٦/ ٢٠ - ٢٨ .

قولت : " فلمسد أ قلنا لا يجب على المقتدى قراءة الفاتحة "، أى و لأجل أن الأمسر للوجوب قلنا كدا .

وهذا على عادة أصحابنا ، فإنهم يثبتون أصلا أولا ، شم يستخرجون منه الفروع اللاعقمة بمده (و يبنونها) عليه

أما بيان وجده البنداء فلأن الإنصات وجبعلى المقتدى بالندس ، و هو قولده تعالدى : (و إذا قدرى القدرآن فاستمعدوا لده و أنصدوا .) () فان أكثر أهل التفسيد () () على أن الخطاب للمقتديد ن . فيجبعليهم الاستماع و الإنصات الأمسر للوجدوب . و وجوب الإنصات ينافعى وجوب القدراء (الأند مخدل بهدا . و هذا الدليل يصلح لعدم وجدوب القراء () في الصلاة الجهرية دون د السريدة ، الأند الا استماع فيها ، و الإنصات إنما هدو الأجلدده . (())

وقد دكر الفخر الرازى سيقيمة عشير دليلا لهذا الراي . انظير ذليك فيي المحصيسول: ١/ق٦/٩٠ و ما بعد هيا

(١) فعي أوب: "ولهَّـذَا " والعثبت من ف وهو العوافق لنسخة ج .

(٣) في أوف "ويثبتونها" والصَّعيح ما أثبتناه من ب.

(٤) فسى أ: "عليها" والصحيح ما أثبتناه من ب و ف.

(ه) عبارة أ : " أما وجــه بيان " و العثبت من ب و ف .

(٦) الأعسراف: ٢٠٤

(٧) منهم الطبيسري .

انظــر تعسيــر الطبـــرى : ٩/ ١٦٢ - ١٦٦ .

وقد حكمي أقوال المفسريسن فمي المشراد من الأيسة :

وقال بضهب إن ذلك حال كون المصلى في الصلاة خلف إمام يأتم بده، وهو يسمع قداء الإصام ، عليه أن يسمع لقداء تسم

وقال الأخرون عنسى بذلك الإنصبات في الصلاة وفي الخطبة .

و قال الآخرون بسل عنسى بهذه الأيسة الأمسر بالإنصات للإمام في الخطبسة إذا قسراً القسراً القسران فسي خطبته .

و بعد أن حكمى هذه الأقدوال و أدلسة كل منهم قال : و أولسى الأقسدوال في ذلك بالصواب قول من قال : أمروا باستماع القرآن في الصلاة إذا قدراً الإمام، وكان من خلف من يأتسم بسه يسمعه وفي الخطيسة . و إنما قلنا ذلك أولسى بالصواب لصحة الخبسر عنده صلى الله عليه و سلم انه قال : اذا قسسراً الإسام فأنصتسوا ." (المرجسسع نفسسه)

(٨) فَنَى فَ: " الإنصات" والشبت من أوب.

⁼⁼ اصول الفقه ص: ۱۸ ، اصول السرخسي : ۱۸/۱ ، تنقيح الفصول : ص ۱۲۷ ، العدد : ۲۲۸/۱ ، تنقيح الفصول : و ۲۲۸ ، العدد : ۲۲۸/۱ ، تنقيح الفصول : و قد د کر الفخر الرازی سقمة عشر دليلا لهذا الرأی .

⁽٢) انظرس ٢٦ من هذا الكتاب ،وراجع: الهداية مع شرح فتح القدير عليه ١/ ٢٩٢ و ما بعدها ، وبدائع الصنائسية : ١/ ٣٢٥ ،

^{(ُ}هِ) انظَرهذا الأستدلال في الهداية معشرح فتح القدير: ٢٩٨/١.

ولا يعكن أن يقال: لما تهت عدم الوجروب في الجهريسة يتهت في السريسة لعسدم القائل الما تهت عدم الوجروب في المسدم القائل بالفصيل عديث أوجسب في السريسة دون الجهريسة .

. . .)ما بين القوسيــن سـاقط من أ والمثبت من ب و ف .

(11) لقد رد ابن الهمام هذا الكلام حيث قال: "والانصات لا يخص الجهري الله الأنسه عدم الكلام ، لكن قبل انه السكوت للاستماع لا مطلقا . و حاصل لا الاستدلال بالأيه أن المطلوب أصران : الاستماع و السكوت فيعمل بكل منهما . والأول يخص الجهرية و الثانسي لا ، فيجرى على اطلاقه ، فيجب السكوت عند القرامة مطلقها . " (فتح القدير شرح الهداية : ٢٩٨/١)

م تطناهم المتبادر من "أنصنوا "هو السكوت من أجل الاستباع ، و الا فلما يسكت فسي السياه السرية ما ورد من الأحاديث بالقراءة .

(١) في بوف إلى شبت والنشت من أ (١) تقدمت ترجمته ص ٢٤ من هذا البحث.

(٣) الحاصل أن العلما عد اختلفوا في ذلك على أبعة مذاهب :
 المذهب الأول لا يقرأ المأموم مع الإمام أصلى ، أن سوا عنى الجهرية أو في السرية . و إلى ذلك ذهب الحنفية كما في الشرح .

انظر: الهدايسة مع فتح القدير: ٢٩٤/١ ، بدائع الصنائع: ٢٥٥/١ .
المذهب الثانى أن العاموم يقسر أمن الا مام فيما أسسر فيسه و لا يقسرا معسس فيما جهسر بسه . و بسه قال مالك رضي اللسه عنسه . و من أدلته ما روى عن أبسي هريرة أن رسول اللسه سلى الله عليه و سلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقرائة فقال : هل قرأ سعي منظم أخسد آنفها ، فقال رجسل نعسم يا رسول اللسمه ، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم انبى أقول مالى أنازع القرآن ، فانتهى الناس عن القرائة فيما جهسر رسول الله صلى الله عليه و سلم ."

(الحديث رواه أبو د اود فيي سائنه : ١٩٠/١)

و راجعهد ايسة النجتهدد : ١٣٢/١ .

المذهب الثالث وهو مذهب الشافعي أنه يقرأ فيما أسرفيه الإمهام. وأما فيما جهر فيه ففيه قولان :

وفى القول الجديد يقسراً ، و استدل بما روى عن عبادة بن الصامت قال : صلبى بنا رسول الله سلى الله عليه و سلم فتقلب عليه و القسسرائة، فلما انصرف قال : إنسي لأراكهم تقسراون خلف إمامكم ، قلنا و الله الحسل يارسول الله نفعه هذا ، قال : لا تغمله وا إلا يام الكتاب ، فإنه لا صلاة لعمن لهم يقسرا بهسا ." رواه الترمذي في سننه (١٩٢/١ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، طبعة المدنى : ١٩٣٨ه ، و أبود اود في سننه من ١٨٢/١ و ما بعدها على الولى سنة ١٣٧١ه .)

راجـــع المجنوع شرح المهذب للإمام النووى: ٣٢١/٣ ، الناشر: دار الفكر. و قال في القديم أن المأموم لا يقرآن الامام فيما جهر فيه . و استدل بنفـــس حديث أبي هريرة الذي استدل بنه مالك كما سبق في المذهب الثاني .

انظسر المجموع: ٣٢١/٣.

قول : " و تجب الأضحية " معطوف على قول : " لا يجب على المقتدى " ، عطف مبت على منفس . فيكون فرعا آخر على الأصل المذكر و . وطف مبت على منفس . فيكون فرعا آخر على الأصل المذكر على أن الأسر للوجووب قلنا : الأضحية واجب . . (٢) لأنه علي السلام أمريها بقول : " ضحوا " ، و الآسر للوجوب . (٢)

" العد هب الرابسع و هو مد هب أحمد بن حنيل أن المأموم اذا كان يسمع قر"ة الامام لم تجب عليه القرائة و لا تستحب ، لقوله تعالى : " و اذا قسسرى القرآن فاستمعسوا له و أنصتوا لعلكم ترجمون . " (الأعراف : ٢٠٢) فالاستماع مخل بالقراوة.

وأما فيما لا يجهر فيه الإمام فتستحب فيه القوائة لقوله صلى الله عليه وسلم "اذا أسررت بقرائتى فاقرؤوا معلى وإذا جهرت بقرائتى فلا يقرأن معلى أحسد . " (رواه الدارقطني و قال : تفرد به زكريا الوقار ، و همو منكر الحديث متروك . سنن الدارقطنى تحقيق عبد الله هاشم: ٢٣٣/١) ولأن عسموم الأخبار يقتضى القرائة فيى حق كل مصل فخصصوها بأدلة هي مختصة بحالة الجهرر، و فيما عداه يبقيى على العموم، و تخصيمي حالة الجهر بامتناع الناس من القرائة فيهما يدل على أنهم كانوا يقرئون فيى غيرها . " (انظر المغنى لا بن قدامة : ٢/١٠) و ما بعدها . الناشر مكتبة الغاهرة ، ٢٩٩٠ه .)

ولسبهم أدلسة أخسسرى ءانظسر ذلك في المصدر نفسه.

(١) وهو قوله: "على المقتدى "

(Y)

أى واجبة على مقيم موسسر خلافا لأبسى يوسف و محمد و قالا أنها سنة مؤكدة. و سا استدل به القائلون بوجوبها ما رواه ابن ماجة عن أبسى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من كان له سعة و لم يضح قلا يقربن مصلانا " (سنن ابن ماجه ، كتاب الأضاحي باب الأضاحي واجبة أم لا ، : ٢/ ٤ / ٢ ، ٢ متعيق محمد عبد الباقي ، طبعة مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه .) و جه الاستدلال انه لما نهى عن قربان المصلى دل على أنه ترك واجبا . ، كأنه يقول : لا فائدة في الصلاة سعترك هذا الواجب .

انظر : سبل السلام : ١٩٠٤ ، ١٩٠١م ، ١ ٢٨١٦/٦ ، الهداية مسم شرح فتح القدير : ٢٧/٨ و ما بعدها .

خلاف اللجمهور و منهم الأثمة مالك و الشافعي و أحمد رحمهم الله على أن الأضعية سنسة .

و من أدلتهم قولم صلى الله عليه و سلم : " اذا رأيتم هلال ذى الحجة و أراد أحدكم أن يضحى فليسمك عن شعره و أظفاره . "

(رواه سلم في كتاب الأضاحي باب نهى من دخل عليه عشر ذى الحجة و هو مريد التضعية أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئا ، ١٥٦٥/٣ ، تحقيدي محمد فواد عبد الباقي ،دار احياء التراث العربي، ،بيروت ،)

 قولسه: "وكونسه سنة أبينا إلى آخره جواب عما يقال: يحمل هذا الأسرعلى عدم الوجوب لوجود القرينة الدالة عليسه فإن آخر الحديث دل عليه الأنسسه عليه السلام سماه سنة ، وهو تنصيص عليسه فيحمل الأسرعليسه والأمر إنما يقتضى الوجوب إذا كان مجردا عن القرينة الصارفة عسن الوجسوب .

تقرير الجواب أن يقال: كونسه سنسة أبينا ابراهيم عليه السلام لا ينافى الوجسوب فسى شريعتنا ، لأنسه يجسوز أن يكون الشي سنة فى شريعة و واجبا فى شريعسة أخسسرى سن غيسر منافاة . فإنسه لما جاز أن يكون الشي عنير مشروع فى شريعة و مشروعها فى أخسرى فهسنذا أولسسى . (٣)

⁼⁼ لقال: فلا يعسس من شعره حتى يضحى ."

(انظر المجموع: ٨٠٠/٣ ، و نيسل الأوطار: ٢٠٠/٥)

و قال ابن حسن : " و لا يصبح عن أحد من الصحابة أنها واجبسة ،

و صبح أنها غير واجبة عن الجمهور . (نيل الأوطار: ١٩٨/٥)

و لكل من الغريقين أدلة أخرى ، انظر تفصيل ذلك و مناقشتها فليم المجموع شرح المهذب: ٨/٠٠٣ و ما بعدها ، نيل الأوطار د/٠٠٠ ،

فتح القديسر ٨/٥٢٤ ، و ما بعدها ، أسهل المدارك شرح ارشسساد فتح القديسر ٨/٥٢٤ ، و ما بعدها ، أسهل المدارك شرح ارشساد السالك في فقه الا مام مالك: ٢/٨٣ و ما بعدها ، بدايسة المجتهسد المالك في فقه الا مام الله: ٢/٨٣ و ما بعدها ، بدايسة المجتهسد و ما بعدها ، المفنسسي لا بسن قداسة: ١/٣٥ و ما بعدها ، النفسر المحمد بسن المعاعسل الكحلانسي : ١/٩٨ و ما بعدها . الناشر : دار الفكر .

⁽٢) فيي أ: "وانه "والمثبيت من بوف.

قال رحمه الله :

((والأسرقبل العظيروبعده سيواه ، بدليل وجوب العدود يعسيد الجنايبات ، ووجوب الصوم والصلاة بعد الطهارة عن الحيض والنفياس وبعيب زوال السكر ، وإباحية الصييد والبيل (٢) ليم تثبت بالأسر ، بل بقوليب تعالى : (أحيل لكم الطبيبات (٣) ، (وأحيل الله البيلع) . ولئن ثبت بيه ، ولكن كلامنا في العطلق ، وثمة قرينية تدل على العدم ، وهي أن الأسربالبيع والاصطياد ، (لعود منغمته إلى العباد ع) (٥) ، فلا يجيب كيلا يعود الأسرعلى موضوعه بالنقيض .

الا تسرى أنه لا تجب الكتابة عند المداينية و لا الإشهاد عند المبايعية، ولا تحب المقاد عند المبايعية، ولا تجب العقب (٨) ولا يجب العقب المقبل علينا إذا وقسع الديناب في طعبام أحبدنا .)) القبير (٩) القبير (٩)

ذهب أصحابنيا وجمهر الأصولييسين إليبي أن موجبيب

⁽١) عبارة أوب: " والأسربعد الحظروقيليم " والعثبت من ج .

⁽٢) عبارة أوب: "واباحة البيع والصيد " والمثبت من ج .

⁽٣) المائدة: من أية م.

⁽٤) البقرة: ٢٧٥٠

⁽ a) في جميع النسخ : "لعود منفعة العباد " وأرى أن الصحيح : لعبيود منفعته عنيدى ، و الله أعلم بالصواب ،

⁽٦) فيسي ج: * أَلا يسرى * والعثبت من أوب،

⁽٧) أي: الغمسس.

⁽٨) هذا العتن للمغنى من أوبوج ولم يثبته ف .

⁽٩) آخسر اللوحسة رقم ١١ من ب ،

⁽۱۰) أى : بعض الحنفية ، منهم فخر الاسلام البزدوى فى أصوله (۱۰/۱) ، و السرخسى فى أصولت (۱۹۰/۱) و صاحب المنار (المناربشرح فتح الفغار (السرخسى فى أصولت (۱۹/۱) و صاحب الشريعة فى التوضيح : (۱۹/۱) خلافا لابن الهمسام وصاحب سلم الثبوت من الحنفية كما يأتسى تحقيق رأيهما .

⁽۱۱) وبه قال فخر الدين الرازى من الشافعية (المحصول: ١/ق٢/٥٥١) ،
و تبعه البيضاوى حيث قال: "الأمر بعد التحريم للوجوب" (المنهاج مسع
نهاية السول (٢/٣٤) وإلى ذلك ذهب أبو اسحاق الشيرازى (التبصيرة
ص ٣٨ واللمع بشرح نزهة المشتاق ص: ٦٩)

وهذا القول منقول عن القاضى أبى بكر الباقلانى (نهاية السول: ٢ / ٣٥) وهو مذهب الباجى من المالكية و متقدمى أصحاب بالك رضي الله عنه كمساحكسى عنهم القرافسى (تنقيح الفصول: ١٣٩).

و بسم قال أبن اللحام الحنبلي (المختصر في أصول الفقه ص: ١٠٠) ====

و هو قول أبني الحسين البصري (المعتمد : ١ / ٨٢) . هــدا ،وقد نقل الشارح هذا عـن جمهور الأصوليين ، وسبقه إلـــيى ذلك أبويعلى العنبلي في العدة (القسم الأول : ٢٥٦) ، إلا أن الآمدي وسعد الدين نقلا عن أكثر الفقها ؛ القول بالاباحة . (انظر : الإحكام : ١٧٨/٢ ، التلويس على التوضيس : ١١٦٥١) أي : حقيقة . (1) هذه السألة مغرعة على ثبوت أن صيفة افغيل عند الإطلاق للوجوب. تقدم أن بعض الأصوليين على أن الأسر المجرد عن القرينة يدل على الوجوب. شم اختلفوا هل مجي الأمر بعد العظر قرينة صارفة عن الوجوب أم لا . انظر الستصفى : ١ / ٣٥) ، و التبصرة : ص ٣٨ . و كذا ذكره امام الحرمين و نصبه: " ما ثبت فيمه الحظر ثم ورد فيه صيفسة الأسر ، فهل يكون الحظر السابق قرينة في صرف الصيفة عن قضية الإيجاب على رأى من يراه ." (البرهان : ٢٦٣/١) . و " من قال إن موجب التوقف أو الندب أو الإباحة قبل الحظر فكذلك يقول بعسد، " (كذا دكره الأزميري في حاشيته على المرآة (٦٣/٢) محل النزاع غير محرر عند الشارح: وقال في ألكشف : " إن الغمل إن كان ساحا في أصله ثم ورد حظر معلسق بغايسة أو بشرط أو لعلة عرضت ، فالأمر الوارد بعد زوال ما على الحظر به يغيد الإباحية عند جمهور أهل العلم ، كقوليه تعالى (وإذا حللتيسم فاصطاروا. المائدة: ٢ .) لأن الصيد كان حلالا على الإطلاق ثم حسرم بسبب الإحرام ، فكان قولت تعالى : " فاصطاد وا " راعلاميا بان سيسيب التحريم قد ارتفسع وعاد الأسر إلى أصلسه . وإن كان الحظر واردا ابتداء غيسر معلل بعاسة عارضة والاسعلق بشرط والاغاية فالأسرالوارد بمسده هينو المختلبف فيستم" (كشينف الأسترار: (١٢٠/١) و الذي ظهر منه أن محمل النزاع في الأسر الوارد غير المعلق بغايمه أو شمرط و لا معلل بعلمة . و يخالفه ما في مسلم الثبوت و فتح الففار و التحرير من أن النزاع في الأمر العتصل بالنهي اخبارا نحو قوله عليه السلام : " نهيتكم عن زيارة القبــــور فزروهـــا ." (رواه سلم : ١٥/٣) وفي الأمر المعلق بزوال سيسب الحظر نحو قوله تعالى: " وإذا حللتم فاصطادوا. (المائدة: ٢) انظر : مسلم الثبوت : ٣٢٩/١ ، فتح الفقار : ٣٢ ، تيسير التحريــــر والذي ظهر منه أن محل النزاع ليس في الأسر المطلق ، كما صرح به صاحب فتح الغفار وقال: " لا يكون ممل النزاع في الأسر المطلسق. "

(فتسم الفقسار: ۳۲/۱) و أطلقه كثير من الأصوليين في كتبهم ولم يفصلوه ، ويكون هذا الاطسلاق منهسم يشمل محل النزاع الذي قاله عبد العزيز البخاري و محل النزاع الذي ذكره ابن الهمام و من تبعه ، (راجع حاشية الأزميري: ١٧٤/)

و فسب طائفة من أصحباب الشافعيي إلى أن موجهه قبل العظر الوجيوب وب وبعده الإباحيية .

و هنو منقبول عن الإسام الشنافعي ، ورجعته الآسندي . راجع: الإحكسام: ١٧٨/٢ ، التبصيرة : ٣٨ ، نزهة الستاق : ٧٠ . و بسه قال زكريا الأنصاري من ستأخرى الشافعية (غاية الوصول : م ٢) . و هذا القول مروى عن أبسى منصور الماتردي (تيسير التحرير : ١/٥٣٣ و انظر حاشية الأزميري : ١٧٣/١ .) وبسه قال ابنن الحاجسب (مختصير ابن الحاجسب : ١/ ٩١) وأبو يعلى العنبلي و العدة ، القسم الأول ص ٢٥٦) و انظر شرح الكوكسب السير : ١٧٨/٢ ، و روضة الناظر : ص ١٠٢ ، وبقيسة الأراء لم يذكرهما الشمارج ، وهمي كما يلمي : ن هسب إمام الحرميس إلى التوقسف وعبدم الجسزم بشسي من الوجسوب و الإباحــة . وأستدل بأن الأدلسة متعارضة بعضها يثبت الوجوب وبعضها يتبست الإباحية . ولا مرجيب لواحيد منهما على الآخير . وترجيسي بلا مرجم باطمل ، فوجب التوقف . انظر البيرهان : ١/ ٢٧٤ ، وهذا نصبه : " والرأى عنسدى الوتسف فسي هذه الصيفسة ، فلا يمكن القضاء على مطلقها . وقد تقدم الحظيسسر لا بالإيجاب ولا بالإباحسة . فلئن كانت الصيفة في الإطلاق موضوعة للاقتضاء فهي مع الحظر المتقدم مشكلية ، فيتعين الوقف إلي البيان . " و انظر جمع الجوامسع : ٣٧٨/١، وأصول الغقم لمحمد أبي النو زهير: ١٥٠/٢ و حكى صدر الشريعة القول بالندب ءنحو قوله تعالى : " و ابتفوا من فضل الله " (سورة الجمعة : ١٠) أي : اطلبوا الرزق . انظر : التوضيح على التنقيح : ٢/ ٦٢ و مناقشته في التلويح و حاشية الغنرى عليسه (٦٢/٢ و ما بعدهـا . و انظر : كشــف الأســرار : ١٢١/١ - ١٢٢ . و اختار بعضهم منهم ابن الهمام من الحنفيسة : أن الأسر بعد الحظر يفسسر على ضوء حال المأسور بسه قبل ورود النهى عنسه ، فإن كان مباحسا قبل ذلك فهو الأن أيضا للإباحدة، كتولسه تعالى ": " و إذا كملتم فاصطادوا " (المائدة : ٢) ، أما إن كَان قبل الحظر واجبا فهو الآن أيضا للوجـــوب، كقولسه عليه الصلاة و السلام: " فاذا أقبلت حيضتك فدعسى الصلاة ، وإذا أدبسرت فاغسسلى عنك الدم شم صلسى . " (متغق عليه ،سبل السسلام: (١٣/١) لأن الصلاة كانت واجبة شم حرست بالحيض . انظـر: التحريــر مع التيسيــر: ٣٤٦/١. و رجعه المجهد في السيودة (ص: ١٩) .

وقال القاضي المضيد بعدأن ذكرهذا الرأى : وهيوغير بعييد. "

انظر شرح العضد على ابن الحاجب : ٩١/٢ .

و احتجمه المتعالى : (وإذا حللتم فاصطادوا) لأن الميسد واحتجموا بقوله : وإذا حللتم كان حلالا على الإطلاق ، شم حسرم بالإحسرام . فكان قوله : وإذا حللتم فاصطادوا " إعسلاما بأن سبب التحريسم المارض قد ارتفع و عاد الأمر إلسى أصله . (١٤)

ولهذا كشر استعمال الأمرليلاباحة بعد العظر، كقوله تعالى : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا) .

=== و مال إليسه صاحب سلم الثبوت . (سلم الثبوت بشرح فواتح الرهموت : ١/ ٢٢٩

واستدل صاحب المذهب بأن الاستقراء يدل على ذلك ، ولا نجد مثالا واحدا يشهد عن هذه القاعدة .

انظر: التحرير مع التيسير: ٣٤٦/١، و مباحث الكتاب و السنسسة للد كتور محمد سعيد رمضان البوطيي: ص ٨١ و ما بعدها و انظر فواتيح الرحموت: ٣٢٩/١،

و أما الغزالس فيذهب إلى التغصيل حيث قال: "والمختار أنه ينظمه والمؤالس كقوله تعالى: فإن كان حظر السابق عارضا لعلمة وعلقت صيفة افعمل بزوالم كقوله تعالى: فأنه الملتم فاصطادوا "فعرف الاستعمال يدل على أنه لرفع الذم فقط حتسى يرجمه حكمه إلى ما قبله .

أما اذا لم ترد الصيغة افعسل ، لكن قال : فاذا حللتم فأنتم مأسورون بالاصطياد فهذا يحتمل الوجوب و الندب و لا يحتمل الإباحة ، لأنه عرف في هذه الصورة . و قوله أمرتكم بكسذا يضاهي قوله افعل في جسع المواضع إلا في هذه الصورة و ما يقرب منها . " (المستصفى : ١/٥٣) .) أي : القائلون بأنه للإباحسة .

- (۱) ای : القائلون با: (۲) المائسدة :۲.
- (٣) لقولت تعالى : " لا تقتلوا الصيد و أنتم حسرم " (سورة المائدة : ٩٥)
 - (٤) أي : أصل الاصطياد ماح .
- (ه) فسى ف زيادة: "بعسد "بعسد قولسه: بعسد العظسر، وهو خطاً ، و الصحيسح كما هو الشهست من أوب.
 - (٦) في ب: " بقوله " والعثيث أوف.
 - (٧) سيسورة الجمعية : ١٠

فإن البيم بعد النداء كان معظوراً ثم أبيح بعد الفراغ من الجميعة لقول. : " فانتشسروا ، و ابتفسوا * (١)

و كذلك إتيان الحائسش كان معظورا (٢) شم أبيح بعد الطهسر لقولم تعالى : (فواد ا تطهيرن فأتوهين) ، و الحميل على الأعبم الأغلب أوليي . ولنما أن المقتضى للوجوب قائدم ، و هو الصيفية الدالية على الوجوب ، و لسم تتفاوت صيفسة الأمسر بعد الحظسر و قبلسه فلا يتفاوت حكمسه .

و هو قولت تعالى : " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض و ابتفوا من فضل ()الله و أذ كرواالله كثيرا لعلكم تغلجينين . (الجمعة ١٠٠) انظر هذه المسألية في : غايدة الوصول شرح لب الأصول : ص ه و ، روضة الناظير: ص ١٠٣ ، العدة لأبيني يعليني : ١٥٦/ ومابعدها، مختصير ابن الحاجيب ٢/ ٩١-٩٩

و انظير مناقشت، فيني : أصول البزدوي : ١٢١/١ ، أصول السرخسيي ١٩/١ ، و فتح الفقار : ٢٩/١ ، تيسير التحرير : ٣٤٦/١ المحصول : ١/ق٢/٩٥١ ، المعتمد : ١/ ٨٤ ، نزهة البشتاق : ٧٠ ، التبصرة ص . ٤٠ و بعد تتبع استدلالهم بهذه الآيات في كتبهم يبدولسي أنهم لا يستدلسون بالعشال الجزئسسي ، أي أحاد الأيسة بل بالاستقراء ، و ذكروا الأية مشالاً لكثرة استعمالا تىم فيسم

وقد قال صاحب التحرير: " إن صيفة الأسربعد الحظر ، أي المنسسع في لسان الشرع للإباحة ، علم هذا باستقرا استعمالاتم ، أي الشرع لهسا . فوجسب الحمسل ،أي حملها عليسه ."

التحريــر مع التيسيــر : ١/٥/١ .

بهذا يندفسع ما أورده عليسه سمد الديسين أن الاستدلال بالمثال الجسزئي لا يثبت القاعدة الكليدة . . " (التلويد : ١٥٦/١)

و انظــر : حاشيـة الأرسيـري على المرآة : ١٧٣/١.

لقواسم تعالى : " فلا تقربوهن حتى يطهرن . " (البقرة : ٢٢٢) (7)

البقسرة : ٢٢٢ ، (آخر اللوحة رقم به من أ) (T)

انظر هذا الدليل في المراجع السابقة و مناقشته في : فتح الفغار : ٢٣/١، (E) تيسير التحرير: ١/٦٤٦ ، نزهة البشتاق ص: ٧٠ ، التبصيرة ص: ٠٠ . ولهم أدلة أخسري ، شها العرف ، فإن السيد لوقال لعبد ، لا تأكل هذا الطعام ثم قال: كلم ، أو قال لا جنهي ادخيل دارى وكل سين شارى التنصيى ذلك رفع العظر دون الإيجاب. ولذلك لا يحسن الليموم و التوبيخ على تركد .

انظر : روضة الناظمر لا بن قدامة : ١٠٣ ، العدة من القسم الأول : ٢٥٧

وبعد ذلك ظهرلنا أن القائلين بالإباحة يرون أن مجي الحظر قبل الأسر قريسة صارفسة عن الوجسوب، فيحمل على الأصل و هو الإباحسة.

والما كان أصل الأسر للوجنوب لنم يصلح العارض معارضنا لننه . كيسف ؟ ! ، و قسد ورد الأسر بعد العظسر للوجسوب كثيسرا كقولسه تعالسي : (فاذا انسلخ الأشميهر الحمرم فاقتلوا المشركين) (٢) و كالأمر بقتل شخص محمرم القتسل (بالإسسلام) (٣) أوعقب الذسمة أذا ارتكب ما يوجب قتلم من السردة و الحمير الحمان . (٦) و قطع الطريس ، (٦) و الزنا مع الاحصان .

(٥) فِسى ب: " فلا يتغاوت كلسة" والصحيح ما أثبتناه من أوف

(١) أي أن انهم لا يرون أن مجسى الحظر قبل صيفة الأسر قرينة صارفية الأمركا كسان للوجوب إلى غيره ، ولذلك يجب أن يبقى مقتضى صيفة الأمركا كسان قبسل الحظسر .

انظر : نهايسة السول : ٢/ ٢٥ ، نزهة المشتاق : . ٧ ، المحصول : ١/ق٢ / ١٥٩ ، المعتمد : ١/٦١ ، مناهج العقول : ٣٤/٢ ، التبصرة ٣٨ ، أصول البزدوى: ١٢١/١ مع كشف الأسرار.

(٢) سورة التوسية أيسة : ه

ذكر بعضه سم منهم الشيرازي هذه الأيسة كمعارض لدليل المخالف ، و هسو إذا كان قولتُ تعالَي : " و إذا حللتيم فاصطادوا " (العائدة : ٢) للاباحة ويعارضه قولت تعالى : " فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا النشركين. " (التوبة : ه) فيتعارض العرفان فيبقى الأسر للأصل و هو للإيجاب . انظر : التبصرة ص: ٣٨ .

وراجيع: المحصول: ١/ق ٢/٩٥١، نهاية السول: ٣٥/٢، ، مناهسج العقول : ٣٤/٢ . و انظر مناقشته في روضة الناظر: ١٠٣ .

(٣) ساقط من ف والمثبت من أوب.

لقوليه صلى الله عليه و سليم : " من بعدل دينه فاقتلب و " رواه البخــــــارى في الجهــــــاد . (صحيـــح البجــارى : ٢٥/٤ ، طبعتة مصطفى البسابي الحلبسسي وأولاده ، مصدر . وقال ابن قدامة : " و أجمع أهل العلم على وجنوب قتل المرتبد . و رى ذلك ـ

عين أبسي بكبر وعسر وعثمان وعلسي ومعساذ وأبسي موسسي وايسسن عبساس وخالسه وغيرهسم ولسم ينكسر دلسك فكان إجماعها ." (المفنيى : ٢/٩) و انظيسر بدايسة المجتهسسة : ٢٠/٧) .

(٥) فسي سِلُوف : " و الحسراب " و المثب من علي وط

لقولينه تعالمين : " إنا جيزا الذين يجاربينون الليه و رسوليه و يسعون فسبى الأرض فسسادا أن يقتلسموا أو يصلبسوا أو تقطسم أيديهسم و أرجله مسن خسلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خسزى فسمى الدنيسا ولهم في الأخسرة عداب عظيمه ". (سورة المائدة : ٣٣)

ما شرع حقب النب " غيب مقسره في نسخية أ ، و العثبت من بو ف .

(٧) وذلك لما روى عن أبى هريرة أنه قال : أتنى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله ،انسسى

و كالأسر بالحدود بسبب الجنايات ، كالقطع بالسرقة (۱) و الجلد بالقذف و الشرب و زنا غير المحصد بعد أن كان إيذ اؤه محظورا . (۵) و كالأسر بالصلاة و الصوم للتحصيف و النفساء بعد زوال العسدر . (٦) و ان كان محظوريت قبلت . و كالأسر بالصلاة بعد زوال السكر و ان قبان الصلاة محظوريت قبلت بقولت تعالى : (الم لا تقيهوا الصلاة و أنتم سكارى) (٢) و إلى ما ذكرنا أشار الصنف رحسه الليم بقولية : " بدليل وجوب الحسدود بعد الجناييات . " (٨)

(١) لقولت تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعتوا أيديهما جنزا بما كسبت الكلا من الله ، والله عزيت حكيت من (العائدة ، ٢٨٠)

(٢) لقولت تعالى : "والديس يرمون المحصنات شم لم يأتسوا بأربعة شهدا المعالم فاجلدوهم ثمانيس جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبسدا ، والئك هسم الفاسقون . " (النسسور : ؟)

(۲) لقول ملى الله عليه وسلم : " إذا شربوا الخسر فاجلدوه من شربوا ثمان شربوا ثمان شربوا فاجلدوهم شم أن شربوا فاقتلب وهم من الأربالقتل في الأربالقتل في الأربالقتل في الدعمان الدعمان واه أبود اود في سننه (١٢٢/٤) تحقيق عمزت عبيد الدعمان دار الحديث للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت .

(؟) لقوله تعالى : "الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . " (صورة النور : ٢)

وُقَالَ القرطب سي : " هذا حد الزانس الحر البالغ البكر ، و كذلك الزانية البالغسة البكر الحسرة . " (تفسير القرطب ، ١٥٩/١٢)

(ه) انظـرهذا الاستدلال في كشف الأسرار: ١٢١/١ ، نزهة المشتاق: . γ مرآة الأصــول: ١٣٢/١ بحاشية الأزميري .

(٦) لقولت عليه السلام: " فاذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة و اذا أدبرت فاغسلسى عنك الدم شم صلسى ." متفق عليه.
 (بلوغ العرام بشرح سبل السلام : (٦٣/)

⁼⁼ زنيت ، فأعرض عند ، فتنتى تلقا وجهد فقال لد : يا رسول الله
انسى زنيت ، فأعرض عند ، حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات . فلما
شهد على نفسه أربع شهدادات ،دعاه رسول الله صلى الله عليه و سلم
فقال : أبك جنون ، قال : لا ، قال : فهل أحصنت ، قال نعد ...
فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " اذ هبوا فارجسوه . "
رواه سلم في الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنسي .
انظر صحيح سلم : ١٣١٨/٣ ، تحقيق حمد فواد عبد الباقي ، دار احيدا التراث العربيي ، بيروت .

قولمه: "وإباحية البيسع "إشارة إلى جواب الخصيم.

بيانسيه أن إباحية البيسع لم تثبت بالأسر الذي ذكرت ؛ "بل بقوليه تعاليبي :

(وأحيل الليه البيسع) "وكذا إباحية الصيد لم تثبت لما ذكرت سن الأسر بيل بقوليه تعاليبي : "(وأحيل ليكيم الطبيبات.) (؟)

ثم تنازل الصنيف معيد بعد المنع لضعف ما ذهب إليب ، وسلم لحصول مطلوبه على تقدير التسليم أيضيا ، فقال "ولئن ثبت أي (و) (ه) لئين ثبيبت إباحية البيسع والصيد بتأويل جوازهما بسيه أي : بما ذكرت من الدليل (١) للكين كلامنيا في العطليق "أي الأسر المجيرد عن القرائسين . وفيها ذكرت قرينسة دالية علي عدم الوجوب ، وهو أن الاصطياد والبيع وأمث المهاد معوقيا شرعت حقوقيا للعباد (٢) لمود المنفعة إليهم . فلو وجبت عليهم لصارت حقوقيا عليهم ، لأنبهم يأثنون و يعاقبسون على الترك حينئذ ، فيمود الأمر على موضوع بالنقية في الترك حينئذ ، فيمود الأمر على موضوع بالنقية .

⁽٧) سورة النساء ، ٣٤.

و أما الأمر بالصلاة بعد زرال السكر فهو مقتضى الأمر الموجب للصلاة قبل السكر، و السكر مانع ، و لما زال المانع عاد المكلف تحت مقتضى الأيسة ، و الله أعلم .

⁽٨) انظر هذا الاستدلال في كشف الأسرار: ١٢١/١.

⁽١) تقدم استدلال القائلين بأنه للإباحة بأن البيخ بعد الندا على معظورا شهر أبيح بمد الغراغ من الجمعة لقولت تعالى : " فانتشروا في الأرض و ابتغلب والمن فضل الله "(الجمعة : ١٠) ص: ٦٣ ، فإن العراد بالابتفا البيسع و التجارة . كما ذكره صاحب المسمرآة (١٧٤/١)

⁽١) البقرة ٥٠)

⁽٣) تقدم استدلالهم بأن الصيد كان حلالا على الإطلاق ثم حرم بالإحرام ، فكان قولت تعالى : " فإذا حللتم فاصطادوا "(العائدة : ٢) إعلاما بأن السبب التحريب العارض قد ارتفسع وعاد الأسر إلى أصلت ، انظر ص: ٦٣ من هذا الكتاب ،

⁽٤) المائسدة: ٥٠ انظر هذا الاعتراض في مرآة الأصول: ١٧٤/١.

⁽ه) ساقط من أوب والمثبت من ف.

⁽٦) انظرص ٦٣ من هذا الكتاب.

 ⁽ Y) تنقسم متعلقات الأحكام إلى قسيس :
 الأول حق الله تعالى ، و هو ما يتعلق به النفع العام ، فلا يختص بسسه
 أحسد ، و ينسب إلى الله تعالى تعظيمها ، ولتشريف ما عظم خطره و قسوى

واشتشهد المصنف رحمه الله لما ذكره من المعنى "بقوله : " ألا ترى أنه لا تجب الكتابة عند المداينسة (٢) ولا يجب الإشهاد عند المبايعسة ولا تجب الكتابة عند المبايعسة ولا يجب العمام أحدنا . " ، مع أن الأسر قد ورد في كل منها ، كقوله تمالى : (إذا تداينته بديهن إلى أجل مسمسسي فاكتهموه .)

و كذا ورد الأسربالاشهاد عند المبايعية ، كقوليه تعالى : (و أشهيدوا إذا _ تبايعتييم .) . .

تغمرة الزندا لما يتعلمون الغاس كافة ، كعرة الزندا لما يتعلمون بها من عموم النغم من سلامة الإنسان و صيانة الغرش و ارتفاع السيف بين العشائر بسبب التنازع بين الزنداة .

الثاني حمق العباد ، وهو ما يتعلق بمه مصلحة خاصة كعرمة مال الفير ، لما يتعلق بها من صيانة مالمه ، وكضمان المتلفات و ملك المبيع و ما شاكمال ذلك من الحقوق ،

راجع: كشف الأسرار: ١٣٥/٤، أصول الفقه لمحمد الخضرى بك: ٢٩، علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص: ٢١٠ و ما بعد هما .

⁽١) وهوأن ما شرع حقاً لنسا لا يصير حقا علينا لئلا يعود الأمر على موضوعه بالنقض.

⁽٣) أى عند الجمهور كما حكى عنهم القرطبسى وقالوا ان حكم الكتابة عند المداينة ندب الى حفظ الأموال و ازالة الريب ، فيكون قولسه تعالى : "فاكتبسوه " (البقرة ٢٨٢) للندب ، وبسه قال الجصاص خلافسا لبعضهم منهم ابن جريح من أنسه واجسب بهذه الأيسة لئلا يقع فيه نسيان أوجحود ، فيكون قولسه تعالى "فاكتبوه "للوجوب .

انظر ذلك و تفصیله فی تفسیر القرطبی : ۳۸۳/۳ ، أحكام القرآن للجساس ٢/٣ ، تفسیر الطبری : ٢/٦ .

 ⁽٣) هذا رأى الجمهور سهم الشعبى و الحسن كما حكاه القرطبى و قال إنه قول مالك و الشافعي و أصحاب الرأى . و زعم ابن العربي أن هذا قول الكافسة ،
 وقال : وهو الصحيح ."

راجع تغسير القرطبى : ٢/٣٠ ، ٢٠٥٩ ، أحكام القرآن لابن العربى : ٢٥٩/١ و نقل القرطبى عن أبى موسى الأشعرى و ابن عبر و الضحاك و سعيد بسبب السيب القول بأن قولت تعالى : " و أشهدوا اذا تبايعتم . " (البقرة ٢٨٣) للوجلوب ، و قال القرطبى : " و من أشدهم فى ذلك عطا " قال : أشهد اذا بعت و اذا اشتريت بدرهم أو نصفه درهم أو ثلث درهم أو أقل من ذلك ، فإن بعت و اذا اشتريت بدرهم أو نصفه درهم أو ثلث درهم أو أقل من ذلك ، فإن بالله تعالى يقول : " و أشهدوا إذا تبايعتم . " (تغسير القرطبى : ٣/٣٠)

و كذا ورد الأسربالعقبل لقولسه صلى الله عليه و سلم : " إذا وقسع الذباب فيسبى طعبام أحبدكم فاعقلبوه . " (١)

و إنها حمل الأسر في هذه المواضع على عدم الوجموب لأنمه ورد لإرشاد نا إلى ما هو الأنفسع ، فلا يصير حقما علينما بعد ما شرع حقما لنمما .

⁽٤) أي : الانفسساس.

⁽ه) البقسرة: ٢٨٢٠

⁽٦) البقىسرة : ٢٨٢٠

⁽۱) هذا الحديث أخرجه أحسد بهذا اللغظ عن أبسى سعيد الخسددي. انظر: سنحد أحمد بن حنبل: ۲۶/۶۲ عدار الطباعة و النشر، بيروت. و أخرجه البخاري في باب الطبعي أبسى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: "اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فليغسه كله شيط ليطرحه ، فإن في أحسد جناجيه شفساء و في الآخرداء." وعن أبسى هريسرة أيضا في باب بدء الخلق بلغظ قريسب نسه. صحيح البخاري باب الطب: ۲/۱۲۱ ، وفي باب بدء الخلق: ۲/۳۲ ه. تحقيق سحد أبي الغضل ابراهيم ، مطبعة الفجالة الجديدة، ۲۲۲ ه. كما أخرجه أبو داود و النسائي و ابن ماجة و الداري بألغاظ متقاربة من لغظ البخسياري .

انظــــر :

⁽ سنسن أبسى داود بشسيره عسون المعبسود ، تحقيسق عبسد الرحمسن محسد عثمسان : ١٢٤/١٠ .

سنسين النسسائى (ابسن عبد الرحمن أحسد بن شعيسب) ، الناشسير : المكبسة التجاريسية .

سنسن الدارسي (أبسو محمسد عبد اللسمة بن عبد الرحمسن بسن فضيل الدارسي) مطبعسة الاعتسدال بدعشسق ، عبر ١٩٤/٢ .

سنت أبست ماجسة (الحافسظ ابسن عبست اللسب محسد البست ماجست البست محسد البست ماجست محست محست محست ماجست ماجست البتوفسي سنة ١٢٧٥ هـ) تحقيست محسب فسوًا رعبت الباقسي ، سنسة : ١٣٢٧هـ ، : ١١٥٩/٢ م

قال رحمنه الليه:

((ولا موجبب لله في التكرارولا يحتطبه ، وقال بعض مشافخنها إذا كان معلقها بشرط أو مقيدا بوصف يوجبه ، وقال الشافعيين يحتطبه ، وقال الشافعيين يحتطبه وقال بعضهم يوجبه ، لأن صيفة الأسر (۱) اختصرت لمعناها من طلب المصدر الذي هو اسم جنس لذلك الفعيل ، وانه عام لجنسه ، فوجبب العميل بعمومه اعتبارا بالنهسي ، دليله تكرار القيران في الصلاة ، وكنذا سيوال الأقيرع ،

وقال الشافعي رحمه الله هيو كذليك ، لكن المصدر ههنها نكرة فيهي موضيع الإثبيات فتخص على احتمال العسيوم . الا ترى انه يصبح اقتران العبيد د به علي التفسيدي .

ولنا أن الأسربالصيفة المشتقبة من المصدر طلب تحقيق المصدر لا غيسر . و أنسه اسم فسرد فلا يحتمل العدد ، غيسر أن الغرد يتنوع الى حقيقسسى ، و هسو أن الغرد يتنوع الى حقيقسسى ، و اعتبارى ، و هسو تمام الجنسس ، لأنسه فسرد اعتباراً) بالنسيسة إلى سائر الأجنساس ، فأما ما بينهما فعدد محسنى فلا يتناولسسه

أستم المقسردي

بیانسه فی قولسه لها: طلقی نفسسك ، أو لأجنهی : طلقها ، ینصرف إلسسی الثلاث عند بعضهم . و تصح نیة العثنی و الثلاث عند الشافعی رحمه الله ، و عندنا ینصرف إلی الأدنسی علی احتمال الأعلسی ، و لا یحتمل ما بینهما ، لأنه عدد معض ، إلا أن تكون العرأة أسة ، لأن ذلك كل طلاقها .

ولبوقال لعبيده: تزوج ونبوى مرة بعد أخبرى لا يصبح.

ولسونوى ثنتيس يصسح ، لأن ذلك كل نكاحسه .

ولسوقال اشتسسر (٥) . وكدا التوكيل بالنكام .

⁽¹⁾ آخر اللوحة رقم ١٢ من ب.

⁽۲) هو الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سغیان بن مجاشع ، صحابی ، و كان من الموافق قلوب م ، و كان من سید قومه ، و انما لقب بالأقرع لقرع كان برأسه . (تهذیب التاریخ لابن عداكر: ۸۲/۳ مطبعة روضة الشام ، سنة ۱۳۳۱هـ) سیأتی تخریج الحدیث بی: ۷۷ .

 ⁽٣)
 في ج : ألا يرى " والمثبت من أوب .

⁽٤) في ب: فرد اعتباري " و المثبت من أ و ج

⁽ ه) في ج : " اشترى " و الصخيح ما أثبتنا من أ و ب .

ولوقال: إن دخلت امرأتى الدار فطلقها ،أو طلقها وهي داخلة ، فدخلت فطلقها وهي داخلة ، فدخلت فطلقها على أن تعليق فطلقها ثم دخلت لم يكن له أن يطلقها بالأسر السابق ، دل على أن تعليق الأسرو تقييد ه لا يوجب التكرار . ١١)

اقــــول :

ولا موجب له أى : الأسر (٢) فى التكرار ولا يحتمله ،أى ولا يحتمل الأسر التكرّار. ولا موجب له أى الأسر التكرّار. ومعنى التكرار فعله مرة بعد أخرى . (١) اختلف الأصوليون فى إفادة الأسر التكرار . (٥)

⁽١) هذا النتن للمفني من أوب وج ولم يثبته ف.

⁽ ٢) أي : الصيفة ، و هي افعــل و ما يقوم مقامــه .

⁽٣) سيأتى تحقيقه بعدد قليسل .

⁽٤) انظـر: فواتـح الرحمـوت: (٣٨٠/١)

و قال صاحب القواطسع: "إن معنى التكرار أن يفعسل فعسلا و بعد فراغه منسه يعسود إليسه." (قواطسع الأدلسة ، لوحسة رقسم ٢٠٠) و ذكر صاحب الكشف معنى العموم و التكرار حيث قال: "قيل في الفسسرق بين العموم و التكرار إن العموم هو أن يوجب اللفظ ما يحتطه من الأفعال مسرة واحدة، لأن العموم هو الشمول ، وأدناه أن تكون الأفعال ثلاثمة ، و التكرار أن يوجب فعلا شم آخسر فصاعسدا . وأدناه أن يكون في فعلين. . . . شم قال : و الظاهر أن العراد منهما الدوام ، وأنهما شراد فان ههنا ، لأن العموم لا يتصور في الفعل المأمور به إلا بطريق التكرار ، ولهذا لم يوجد في سائر الكتب الا لفظة الدوام أو التكرار ." (كشف الأسرار : ١٢٢/١) نعسم ، و قد صرح أحيانا بعضهم بلفظتي العموم و التكرار معا ، كما فسسى التلويسح (١٨٧١) .

وقال السعيد بعيد أن ذكير معنى العنوم و التكرار: "فيتلازمان فيسي مثل : "صلوا وصوموا" لاحتناع إيقاع الأفراد في زمان . ويفترقان في مثل : "طلقي نفسيك "لجواز أن يصدى العنوم دون التكرار . وعامة أواسير الشرع مما يستلزم فيه العنوم التكرار ، فلذا يفتصر في تحرير البحث عليسي ذكر التكرار ، وقد يذكر العنوم أيضا نظرا إلى تفاير المفهومين ."

⁽ التلويسسيج : (/ ١٥٩) / تول (٥) هذه السالسة أيضيا مغرصة عن / القائلين بأن الأسر للوجوب ، فاختلفوا هيل ، يوجب التكرار أم لا .

يوجب التكرار أم لا . لا خلاف فسى أن الأسر العيسد بقرينسة العموم أو الخصوص و العرة يفيد ذلك ، و إنما الخلاف في الأسر العطلق .

انظر: التلويسة: ١٥٩/١؛ مسرآة الأصول: ١٨٥/١ بحاشية الأزبيري. هندا ، وقد اقتصر الشارج هنا على التعرض لا ختلاف العلما وفي صيغة الأسر هل يوجب التكرار أم لا ، ولسم يتعرض لا ختلاف العلما وفي أنها هل وضعت سـ

فقيل إنه يوجب التكرار المستوعب جميع العمر بشرط الإمكان ، إلا إذا قام دليل (٢) (٢) بخلافه ، وهو محكى عن المزنسي ، ومختار لأبسى اسحاق الأسفرينسي . وقيل إنسه لا يوجب التكرار ولكن يحتطب ، وهو مروى عن الشافعي رحمه الله (٣)

== للمرة الواحزة التى لا بد منها لتحقيق المأمور بده أم هذه المرة الواحدة مدن ضروريات تحقيق المأمور بده ، وليست من مدلول الصيفة . سأذكر هذا الخلاف أثناء تحقيق هذه السالة بالقدر الذي يسمح له هدذا المكان ، رغم أن الغزالي قال ؛ إن السرة الواحدة معلومة و حصول براءة الذمة بمجردها مختلف فيسده . (المستصفى ؛ ٢/٣)

(۱) هو اسماعیل بن یحیسی بن اسماعیل بن عمر بن اسحاق العزنی المکنی بأبسی
ابراهیم . ولد بعصر سنة ه ۱۷ه، تتلمذ للشافعی و لا زسمه حتی کان أخص
تلامید . کان عالما زاهدا ورعا أشد الورع . وقد قال الشافعی فی حقه .
العزنسی ناصر مذهبسی .*

و من مؤلفاته الجامع الكبير ، الجامع الصفير . وقد اختصر كتاب الأم للشافعي ،

وهو مطبوع بهامش الآم ، وتوقسى سنة ٢٦٥ه . (الفتح السين ١٠٦/١) . وهو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفر اينسى الفقيه الشافعنسي

۲) وهو ابراهیم بن محمد بن ابراهیم بن مهران الاسفر اینسی العقیه الشافعیسی
الأصولی المکنی بأبسی اسحاق الطقب برکن الدین ، و لم یعرف تاریخ میلاد ،
و توفیی سنة : ۱۸ ۶ هـ .

و من مولفات، : الجامع في أصول الدين و الرد على الطحدين في علسسم الكلام ، وله رسالة في أصول الفقه . (الفتح المبين : ٢٢٨/١) انظر نقلا منهما في قواطع الأدلة ، مخطوط ، لوحة رقم ٢١، فواتح الرحموت : بشرح مسلم الثبوت ١/٠٨، كشف الأسرار : ١٢٣/١، أصول السرخسي :

بسرح مستم النبوت ۱۰٫۱۱ سف الاسرار : ۱۲۳/۱ ، اصول السرحسي ۲۰/۱ ، بديع النظام ، مخطوط لموحة رقم .۱۰ .

و هو رأى عبد القادر البقدادي من أصحاب الحديث كما حكاء صاحب كشيف الأسرار: ١٢٣/١ .

وقد قال أبو اسحاق في اللمع: " وإن كان مطلقا ففيه وجهان من أصحابها من قال: يجب تكواره على حسب الطاقهة. "

(اللعه بشرح نزهة العشتاق ص: ٢٢)

و انظر : البّرهان : ١/فقرة ١٣٩ ، نهّاية السول : ٣٧/٣ ، الإحكام للأمدى ، ٢/ه ١٥ ٠

وبه قال الإمام مالك كما قاله ابن القصار . (تنقيخ الفصول : ١٣١) وهو قول للإمام أحمد رضى الله عنه . وعنه رواية أخرى أنه لا يقتضى تكرارا الا بقرينة . (انظر شرح الكوكب المنير : ٣/٤٤) وتبعه أبويعلى الحنبلسي ، كما نصطيه في العبدة (١٠٤١) ، وانظر روضة الناظر : ٣٠٠ . وقال الشوكاني : "إنما قيدوه بالإمكان لتخرج أوقات ضروريات الإنسان . = = = =

== انظر إرشاد الغمول : ص ٩٧ .

وعلى هذا القول أن الأسر يوجب التكرار حقيقة ، بمعنى أن صيغة الأسر موضوعة للتكرار ، فلا تنصرف إلى المرة إلا بقرينة ، بمعنى أن المأمور لا يخسرج عن عهدة الأسر إلا بفعل المأمور بسه ما يمكنه استيعابسه زمان المسر .

(٣) هكذا قد نسب الحنفية هذا القول إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه . (انظر كشف الأسرار : ١٣٢/١، تيسير التحرير : ٣٥٠/١، أصول السرخسي : ١/٠٥٠ فتح الففار : ١٠٩/١٠ .

وقد فسرسعد الدين هذا المذهب في التلويح حيث قال: " الثاني وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وهو أنه لا يوجب العموم و التكرار و لكسسسن يحتطه ، بمعني أنسه لطلب الفعل مطلقا ، سواء كان مرة أو تكرارا . " (التلويسسح : ١/١٥٩١) و انظر : فتح الفغار ٢/٢١ ، مرآة الأصبول :

(التلويـــــح : ١/٩٥١) وانظر : فتح الفقار ٢/٢٧ ، مراة الاصــول : ١/٨٨/ ٠

نعسم ، وقد أشار الشيخ الشربينى فى تقريره على شرح المحلى و البنانسى على جمع السجوام الى أن الشافعى رحمه الله يرى أن الأسر لطلب الماهيسة لا لتكرار و لا مسرة ، و فيما يلى نص جمع الجوامع بشرح المحلى مع حاشيسة البنانى و تقرير الشربينى ، قال ابن السبكي بشرح المحلى : "الأمسر لى افعسل له لطلب الماهية لا لتكرار و لا مسرة ، و المرة ضروريسة ، اذ لا توجد الماهية بأقل منها فيحمل عليها ، وقيل المرة بدلسوله ، ويحمل على التكرار على القوليسن بقرينة .

قال البنانى: قوله: ويحمل على التكرار على القولين بقرينة "أى يحسسل على التكرار حقيقة بالنسبة للأول و مجازا بالنسبة للثاني ."
و قال الشربينى: "قول الشارح: "ويحمل على التكرار" أما الأول فظاهر، لأن الوحدة ليست بدلولية، وأما الثاني فمعني التكرار فيه كما في بعيض حواشي التلويسح أن تلاحظ الأفراد ضمن المجموع و هو واحد اعتبارى يحتمله اللفظ، فتصح نيته بدلالية القرينة، . . ثم قال: والأول مذهب الشافعي و الثاني مذهب عامة الحنفية . " (جمع الجوامع بشرح المحلى مع حاشيسسية البناني و تقرير الشربيني: ١ / ٣٨٠)

وعلى هذا تتلاقسى رواية الحنفية مع مارواء الشربيني الشافعي عن الاسسام الشافعسي رضي الله عنه من أن الأسر لمطلق الطلب ، غير أن الشربيني هنا لم يصرح باحتماله أو عدم احتماله للتكرار ، كما صرح به الحنفية عنه بالاحتمال . و الى القول بأن الأمر لطلب الماهية مطلقا فهب أكثر الشافعية كما صرح بسبه تاج الدين السبكي في رفع الحاجب، مخطوط لوحة رقم ٧٧، وهذا نصب "و انما يفيد طلب الماهية من غير اشعار بالوحدة و الكثرة ، ثم لا يمكن ادخال الماهية في الوجود بأقل من مرة وضعت ضرورة ، . . . ثم قال : " و أراء رأى _ اكتسر أصحابنا ، و ان صرح أحد منهم باقتضاء المرة فهذا مراده . "

وانظرنهايةالسول: ٢/٥٦، جمع الجوامع بشرح العجلي: ٣٨٠/١. و العجصول ١/ق٢/٦٢٠ و الفرق بين الموجب و المحتمل أن الموجب من غير قرينة و المحتمل لا يثبت بدونها.

و قال بعض شائخنا : الأسر المطلق لا يوجب التكرار و لا يحتمله إلا إذا كان معلقا بشرط ، كقوله تعالى : و إن كتم جنبا فاطهروا) (٢) ، أو مقيد ابوصف كقوله تعالى : (الزانية و الزاني فاجلدوا ،) فعينا معينا يوجب التكرار .

والتذهب الصعيـــح عنــدنـا (٥) أنـــه لا يوجـــب التكــرار ولا يحتملـــــه.

=== وإلى هذا دهب ابن الحاجب. (مختصر ابن الحاجب: ٨١/٢)
ثم القائلون بهذا الرأى بعضهم ،كالآمدى و ابن السمعانى ، صرح باحتماله
التكرار ،مثل ما رواء الحنفية عن الشافعي رضي الله عنه .

انظر الاحكام للآمدى : ١٥٥/٢، قواطع الأدلّية علوصة ١٦ (مخطوط) وبعضهم كالرازى وتبعد البيضاوى و الشيرازى و ابن الحاجب لم يصــرح باحتماليه أو عدم احتماليه التكرار عبل يقول انه موضوع للقدر المشترك بين المرة و التكرار ، فبأيهما وقسم حصل الاحتثال .

راجع المحصول: ١/ق٢/٢٦ ، المنهاج: ٢/٥٣ بشرح نهاية السول. اللم بشرح نزهة المشتاق ص ٧٤ ، مختصر ابن الحاجب: ٨٢/٢.

و توقف امام الحرمين في الزائد عن المرة ، لا يثبته و لا ينفيه . و هو المختار عند الغزالي : (انظر البرهان : ١/فقرة ١٤٢ ، المنخول ص: ١١١)

(١) انظر كشف الأسرار: ١٣٣/١ ، فتح الفغار: ٣٧/١.

(٢) وقد نفسى صاحب فتح الفغار أن هذا القول لبعض مشائخهم حيث قال : " واستشكل بأنسه لا أثر للتعليق والتقييد في إثبات ما لا يحتمله اللفظ ، فالصحيح أنسه ليس قول أحد من مشائخنا ، وإنما هو قول من أثبت الاحتمسال ونفسى الوجسسوب ،" (فتح الفغار : ٢٧/١)

نعسم ، وقد نسب صاحب اللمسع هدا القدول إلى بعسسن الشافعيدة حيث قال: يقتضيى الشافعيدة حيث قال: يقتضيى التكسرار كلما تكرر الشرط."

(اللمسمع بشميرج نزهمة الشتساق : ٥٧٠)

وهدد القدول هدو المختسار عند المجدد من المنابلية حيث قال : "قال بعض الحنفية و بعض الشافعية إن كان معلقا بشرط يتكرر اقتضى التكرار و إلا فسلا ، وهو الصحيد عندى ."

(المسسودة : ص ٢٠)

- (٣) المائدة: ٦.
- (٤) النسور : ٢ ·
- (ن) اختلف تعبيرهم عن تغسير هذا المذهب , فأما سعد الدين فقد فسر هـــذا العذهب بقولـه :" ان الأمر لا يحتمل العموم و التكرار ، بل هو للخصوص و ــ المرة ، سوا كان مطلقا مثل ادخل الدار أو معلقا بشرط أو وصف ،مـــل ان دخلت السوق فاشتر اللحم لا يقتضى اشترا اللحم الا اشترا اللحم مـرة واحــدة ، وإنما يستفاد العموم و التكرار من دليل خارجــي ."
 (التلويــــح : ١٩٠/١)

وأما ابن الهمام فقد قال في التحرير إن صيفة الأسر: " موضوعة لمطلق الطلب ...

سواء كان مطلقا أو معلقا بشرط أو مخصصا (1) بوصيف . (٢) احتسج من قال بوجسوب التكسرار بأن صيفة الأسر مختصرة من طلب الفعل لمصدر (٣) ذلك الأسر .

فان: "اضبرب" مختصر من توليك: اطلب منيك فعل الضرب أو افعيل فعلى الضرب أو افعيل فعيل الضرب أو افعيل فعيل الضرب في إفادة المعنيين فعيل الضرب في إفادة المعنيين فعيل المعنيين المعنين المعنين المعنين أو المعنين المعنين المعنين المعنين المعنين المعنين أو المعنين المعن

=== لا بقيد مرة ولا تكرار ولا يحتطبه ، وهو المختار عند الحنفية . . . ثم قال : ان تمام مدلول الصيغة طلب الفعل فقط ، و البرائة بمرة لوهوره . " (التحرير مع التيمير : ١/١٥٣)

وسيأتي في كلام الشارح أنه عند الإطلاق يقع على أقل الجنس و ظاهر كلاسه هذا يلائم ما ذكر في التحرير ، لأن الشارح يقول : بل يقع على أقل الجنس ولسم يقل : بل وضع لأقل الجنس .

وعلى هذا وعلى ما فهم من استدلالهم بهما فيهم صاحب التلويح بالإثبات هذا المذهب يكون مذهب أكثر الحنفية أن الأسر موضوع لمطلق الطلب كسيا في التحرير ، ويقع ذلك الطلب على الأقل المتيقن على احتمال الكل ، ولا يحتمل العدد بينهما كما سيأتم في الشرم .

العدد بينهما كما سيأتسي في الشرح . (آخر اللوحة رقم . (من أ) فسى ف : " مقيدا " و العثبت من أ وب . (آخر اللوحة رقم . (من أ)

(٢) انظر كشف الأسرار: ١٣٣/١، أصول السرخسى: ٢٠/١، فتح الفغار:

٣) في ب: " بعدر ذلك الأسر " والشبت من أوف .

(؟) قال الغنرى فى حاشيته على التلويح (٦٩/٢) : وتحقيقه أن طلب الغمل من الغاعل وضع لمنه عبارتان : مختصرة و مطولسة . فالأول هنو الأسر ، كقولسك : طلسق و أمثالسه . و الثانسي : أطلب منك التطليق . و المختصر و المطول في إفاده أصل المعنى سوا الا مخالسة . "

(ه) وهميوال.

الالسف و اللام اذا دخلت الاسم المغرد إذا لم يتحقق العهد و لا يحتمل ، ففي هذه الحالة مذاهب :

الأول: وهوما فهب إليه الشيرازي و البيضاوي ، ونقله أبو الحسين البصري في المعتمد عن الجيائي ، وهو أنه لاستغراق الجنس و الطبقة .

(راجع: المعتمد: ٣٤٤/٦ ، التبصرة ص: ١١٥ ، المنهاج: ٦٧/٢ ، و نقلم الاسنوى عن ابن برهان ، (نهاية السول: ٦٧/٢) و هو مروى عــن الشافعــــى ، (المصدر نفســه)

الثاني : وهو الذي اختاره أبو الحسين البصري في المعتمد (٢ ٢ ٢ ٢) و قال : إنه مذهب أبي هاشم ، وهو أنه يفيد الجنس دون استغراق..... . و هو أنه يفيد المعرف بلام الجنس لا يغيد و هسو مذهب الفخر الرازي حيث قال : الواحد المعرف بلام الجنس لا يغيد العموم خلافا للجمائي و الفقها و المبرد ، . . . ثم قال : إن الرجل إذا قال : لبست الثوب و شربت الما و لا يتبادر إلى الفهم الاستفراق . " (المحصول ======

فوجس القول بعمومه عند الإمكان كما في سائر ألفهاظ العموم ، و التكرار مين (١) ضرورات العميوم .

و أيضا اعتبر الأسربالنهبي ، فإن النهى فى طلب الكيف من الغمل كالأسر في طلب الغمل . و النهي يوجب التكرار و الدوام ، فكذ لك الأسر، لأنهما اشتركب في طلب في طلب الطلبيس المترار كان أحد الطلبيسن للتكرار كان الثاني كذلب . (\dot{x})

== (انظرالمحصول: ١/ق٢٩٩٥)

الثالث: وهو المختار عند الغزالسي ، وذلك بالتغصيل ، حيث قال : "
و أما النوع الخامس وهو الاسم المغرد اذا دخل عليه الألف و اللام ، فهذا فيه
نظر ، وقد اختلفوا فيه ، و الصحيح التغصيل ، وهو أهم ينقسم الى ما هم
يتميز فيه لفظ الواحد عن الجنس بالها ، كالتعرة و التعر، و البرة و البر، فان
عسسرى عن الها ، فهو للاستفراق ، فقوله : " لا تبيعوا البر بالبر ولا التعر
بالتمسر يعهم كل بهر و تعمير .

و ما لا يتعيز بالها عنقسم الى ما يتشخص و يتعدد ، كالدينار و الرجل ، حتى يقال : دينار واحد و رجل واحد ، و الى ما لا يتشخص واحد منه . كالذهب ، اذ لا يقال : فهب واحد ، فهذا لاستفراق الجنس . و أما الدينار و الرجل فيشبه أن يكون للواحد ، و الألف و اللام فيه للتعريف فقط . و قولهم : الدينار أفضل من الدرهم يعرف بقرينة التسعير ، و يحتمل أن يقال : همو دليل على الاستفراق ، فإنه لوقال : لا يقتل المسلم بالكافر و لا يقتل الرجل بالمرأة فهم ذلك في الجميع . فانه لو قدر حيث لا مناسبة فلا يخلو عن الدلالمة على الجنس ."

(۱) انظر معنى العموم و التكرار ص: ۲۱ من هذا البحث. و انظر هذا الاستدلال نقلا منهم و مناقشته في : قواطع الأدلة (مخطـوط) لوحة رقم ۱۷ ، كشف الأسرار: ۱۲۳/۱ ، التلويــــ : ۱/۹ و ۱ ، حاشية الأرســرى: ۱۸۷/۱ ،

وقد خصص هذا الاستدلال في التلويج لدلالة الأسرعلى العموم فقط. وأسا الاستدلال لدلالته على التكرار فبسؤال الأقسرع.

انظر : التلويح : ١/٩٥١، حاشية الأزميري : ١٨٧/١ .

(٢) أى : حتى لوترك الغمل مرة ثم فعله يكون تاركاللنهي . (انظر : كشف الأسرار : ١/٤/١ ، قواطع الأدلية : لوحة ١ ((مخطوط)

(٣) أَى : قياسا عليه ، و الوامع كُون كل منهما للطلب بالوضع. حتى لو فعل المأمور بسم مرة ثم لم يفعله يكون تاركا للأسر .

(انظر : كشف الأسرار : ١/٤/١، قواطع الأدلة، لوحة رقم ١٦ (مخطوط) مناهج العقول : ٣٨/٢ ، نهاية السول : ٢/٠٤ .)

(٤) سيأتسى الرد على هذا الاستدلال والغرق بين الأمر والنهى بعد قليل.

و أيضًا قد دل على التكرار وجنوب القراعة فنى الركعتين (() أو الثلاث (٢) أو جميع الصلاة (٣)

فلولم يكن الأسر بالقراءة مقتضيا للتكرار لما وجب إلا فسى ركمية واحسدة. وكذا سيوال الأقسيرع (٦) دل علمي التكرار .

بيانسه أن الأقسرع بن حابس سيأل النبي صلى الله عليه و سلم حين قال : قد فرض اللسه عليكم الحسج فحسجوا ، فقال : أكسل عام يا رسول اللسسسه، فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال عليه السلام: لو قلت نعم لوجب و لما استطعت مسم .

== انظر هذا الاستدلال نقلا عنهم و مناقشته في : كشف الأسرار : ١٢٤/١، قواطع الأدلية لوحة رقم ١٦ (مخطوط) ، فواتح الرحموت : ٣٨٢/١ ، أصول السرخسي : ١/٠٠ ، تيسير التحرير : ٣٥٢/١، مناهج العقول ٣٨/٣، نهاية السمسول : ٢٠/٠) .

(۱) كما همو مروى عن أبسى حنيفة ، و هو الصحيح من مذهب الحنفية . انظر: فتح القدير شرح الهداية : ۱ / ۳۹۳ و ما بعدها .

و هم لما قالوا بوجوب القرائ في الركمتين استدلوا بقولم تعالى (فاقمره و ا ما تيسمر من القرآن)

قال صاحب الهداية في وجه الاستدلال أن : "الأسر بالفعل لا يقتضى التكرار، وإنما أوجبنا في الثانية استدلالا بالأوليي ، لأنهما يتشاكلان من كل وجهه. " (الهدايسية : ١/ ٣٩٣)

(٣) وهوقول للإمام مالك، وقال الخرشي إنه ظاهر المذهب، وله قيول آخر وهو وجوب الغاتمية في كل ركمية كما ذهب إليب الشافعيية.

انظر تفصيل ذلك و الأدلسة في : الخرشي على مغتصر سيدى خليل : (١٠٩/١ ، وبدايسة المجتهد : ١٠٩/١ ، الا أن ابن رشد قال فيد أن أشهر الروايات عن مالك القول بوجوب القراءة في كل ركعة ، و قال : وقسد روى عنده أند أن قرأها في الركعتين من الرباعية اجزأتسد .

(٣) كما هو عند الشافعية . انظر : تحفيد المحتاج بشرح العنهاج لابن حجر الهيتي مع حاشيدة

الشروانـــي عليها : ١/ ٣٤ و ما بعد هــا .

- (٤) راجــع: فتح القديسير: ١/٩٣/١ ، الخرشيسى على سيدى خليــيل : ٢٧٠/١ ، تحفة المحتاج: ١/٤٣ و ما بعدهــيا ، بدايــة المجتهد: ١٠٩/١ .
 - (ه) سيساتي رد الشسارح عليى هسدا الاستسدلال ٠

(٦) تقدمـــت ترجتــه ص : ٧٠

() أخرج الامام أحمد في سنده (٢ / ٨ . ٥) عن أبس هريرة قال : خطبنا و قال سرة خطب رسول الله عليه و سلم فقال : أيها الناس أن الله عز وجسسل قد فرض عليكم الحج فحسجوا ، فقال رجل أكل عام يا رسول الله ، فسكست يديديد

فلولم يكن الأسرفى قوله: "حجووا "موجوا للتكرار (1) لما أشكل عليه فقد كان من أهل اللسان . ولولم يكن محتملا لأنكر عليه سواله عما ليرس من محتملات اللغظ . فحيث اشتغل ببيان معني رفع الحرج في الاكتفاء بحرة دلعلى أن موجود التكرار في غيره . (3)

وقال الشافعيي هيو كذليك، أي الأسر مختصر من طلب الفعل بالبصدر ، لكين الثابت بنه هنيا مصدر نكسرة ، لأنبه لا دلالة في صيفة الأسر علي الأليف و اللام (٥) ، و النكرة في الإثبات تخيص الكنها تحتمل العنوم بدليل يقترن (بها) (٢) ، لأنها اسم جنس و هو يقبل العنوم ، ولهذا وصف الثبور بالكثرة في قوليه تعالى : (وادعيوا ثبورا كثيرا) (٨) ، فلو لم يحتمل اللفظ العنوم للسنا صبح وصيف الثبور بالكثرة . (٩)

وبهذا ظهر الفرق بين الأسرو النهي ، لأن المصدر في النهي نكرة في موضع النغي فتعسم ضرورة ، وأما في الأسرفهي في موضع الإثبات فتخسص .

⁼⁼ حتى قالبها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ، ثم قال ذروني ما تركتكم ، فانما هلك من كان قبلكم بكشرة سوالهم و اختلافهم على أنبيائهم ، فاذا أمرتكم فأتوا منه ما استطعتم ، و اذا نهيتكم عن شي فدعيوه ." و أخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس أن الأقرع بن حابس سأل النبي صلى الله

و الحرج ابن عاجه من حديث ابن عباس ان الا فرع بن حابس سأل النبي صلى الله عليه و سلم فقال : عليه و سلم فقال : عليه و سلم فقال : يا رسول الله : الحج في كل سنة أو مرة واحدة ، قال : بسل مرة واحدة ، فمن استطاع فتطوع . " (سنن ابن ماجه : ٩٦٣/٢) حسل اللوحة رقم ٧ من نسخة ف .

⁽١) آخر اللوحة رقم ١٣ من ب.

⁽٢) أى : ولم يبق لسواله معنى ، ولما أشكل عليه علم أن المرة ليست بمقتضاه، في فيلزم أن يكون مقتضاه التكرار، ضرورة اتفاقنا على أن مقتضاه أحدهما .

⁽ انظر كشف الأسرار: ١٠/٥٠، قواطع الأدلة ، لوحة ١٦ (مخطوط) .)

⁽٣) فيى ف: "فلسو . . . "والعثبت من أوب.

ولهم أدلة أخرى ، انظر ذلك و مناقشتها في فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت:

⁽ه) أى : انعا نقدر من المصدر ما يستقل به الكلام و قد استقل بتقدير مصدر منكسر فلا حاجة إلى تقديره بالألف و اللام . (انظر ذلك في قواطع الأدلة لوحة ١٧ و هو من صاحب المذهب) و انظر كشف الأسرار: ١٢٤/١ .

⁽٦) انظر المرجعين السابقين و التلويح : ١٥٩/١.

⁽٧) فسي أوب: "بسبه "والأصبح ما أثبتناه من في .

⁽٨) الغرقان: ١٤، وصدر الأية: لا تدعَّسوا اليسوم ثبورا واحسدا . عدد

و ما يؤيد أنه يحتمل العموم إذا اقترن به ما يقتضى العموم أنه يصح اقتران العدد بيه على سبيل التفسير في قول الرجل لفيهره: طلق اسرأتهي ثنتيه ،ويكون نصبها على التفسير. فلو لا احتمال العموم لكان هذا منافيها (۱) له لا تغسيها ، لأن التفسيه بيه يعتمله اللفظ لا إثبهات (۲) ما ينافيه . (۲) و تسك من قال إنه يتكرر المأمور به بتكرر الشرط و الوصف بقوله تعالى : (الزانيه و الزاني فاجلدوا) (۱) ، فإن هذا الأسريقتضي تكرار الجلد عند تكرار الزنا التي صفية .

ر بقوله تعالى : " و إن كنتم جنها فاطههروا) (ه) ، فإنه يفيد تكرار وجهوب و بقوله تعالى عند تكرار الجنابة التي هي شرط له .

أى: لأن الثبور في الأية نكرة ، فتحتمل العموم ، لأنها لولم تحتمل العموم لما
 وصفت بالكثرة . كذا نقل عنهم في كشف الأسرار : ١٢٤/١ .

 ⁽١٠) نظير النكرة في النغى قوله: مأ رأيت رجيلا ، و نظير النكرة في الإثبات :
 رأييت رجيلا ." (انظر قواطع الأدلة : لوحة ١٢)
 انظر هذا الدليل في المصدر نفسه وفي كشف الأسرار: ١/ ١٢٤ ،أصول
 السرخسي : ١/١١ .

⁽١) فسى بوق : " مباينسا " والثبت من أ .

⁽٢) فسي ف: " لا ثبات " والصحيح ما أثبتناه من أوب.

⁽٣) انظر الاحكام للآمدى (٣/٥٥/١) وهو من صاحب الرأى حيث قال : "والدليل على ذلك أنسه إذا قال له : صل أوصه ، فقد أسره بإيقاع فعل الصلاة والصوم ، وهو مصدر (افعل) ، والمصدر محتمل لسلا ستغراق والعسدد، ولهذا يصبح تفسيره به ، فإنه لوقال لزوجته : أنت طالق ثلاثا وقع بسه لها كان تفسيرا للمصدر وهو الطلاق . "

ولهم أدلة أخرى: منها ما ذكره ابن عبد الشكور في مسلم الثبوت (٢٨١/١) (وهو من صاحب الرأى): " (و) لنا (ثانيا) صبح (افعل مرة أو _ سرات) فيكون افعل عاما في المرة و المرات (و لا دلالية للعام على الخاص) فيلا دلالية على المرة بحسب الوضع ، فيصح إطلاقه على المرات من قبيــل إطلاق المطلق على العقيد . "

⁽٤) سورة النور من أيسةرقم ٢٠

⁽ه) سورة المائـــدة : ٦

⁽٦) انظر هذا الاستدلال نقللا عنهم و مناقشت في : قواطيع الأدلية ، اللوحية رقيم ١٦ (مخطر وط) ، كشيف الأسيرار: ١٣٤/١ ، اللميع بشسرح نزهية المشتياق : ص: ٢٤ ، شيرح العضيد على مختصر ابين الحاجب : ٢٣٨٨ ، حاشية الأزميري على الميرآة : ١٨٩/١ ، فواتيح الرحموت : ٢٨٧/١ ، تيسير التحرير : ٢/٣٥٣ ، أصول السرخسي : ١/١٦ التلويح : ١٥٩/١ .

فثبت أنه لا دلالية لهذا اللغظ على العدد () الاحتسال ، اذ الشيء لا يوجب ضده ولا يحتطبه. ولا (علي) () الاحتسال ، اذ الشيء لا يوجب ضده ولا يحتطبه قوليه : " غير أن الغرد يتنوع اللي آخره " جواب عن سيوًال مقدر . بيانيه (أنسبه) (() إذا ليم يكنن (الغيبرد) () محتملا للعدد كسان ينبغمن أن لا يجوز ارادة كل الجنس ولا نية الثلاث في قوله لامرأته : طلقي نغسك، كما لا يجوز نيبة الثنتيبن () ، لأنبه عدد محسن .

⁽۱) أي: استم فيرد ، (كذا في هامش أ

⁽٣) و كذا قد جوزه فخر الاسلام تقديره معرف . كما قدره شكرا في التحرير . انظمر : ١/٥٥٠ تيسير التحرير : ١/٥٥٠ و فال صاحب فتح الغفار (٣٨/١) : "وجوز فخر الاسلام تقديره معرف . و قال صاحب فتح الغفار (٣٨/١) : "وجوز فخر الاسلام تقديره معرف و تعقب الاكسل بأنبه اذا قدر معرفا أفاد العموم ، و لأنبه لا حاجة إلى تعريف ، لأن الفعل مركب من الزمان ، و المصدر و اللام لمعنى آخر . لكن فخر الاسلام إنما جوزه دفعا لما استدل به الشافعي من احتماله التكرار بجواز تقديره معرف ، فان المعرف للجنس كالمنكسر . "

⁽٣) ساقسط من ف والمثبت من أوب.

⁽٤) أى: على عدد من الأفعال كالضرب، لا يدل على خمس ضربات وعشير ضربات، ولا يحتمل ذلك بل دلالته على مطلق الضرب الذي هو معندى واحد، (كذا في كشيف الأسيرار: ١٢٥/١)

وهذا بعينه يدل على انتفاء التكوار ، لأن التعدد من غير تعاقب و تكوار معسال . فان تكثر الفعل مع وحسدة المعسل و الزمان غيسر معقول .

انظسر : فواتح الرحموت : ١/ ٣٨٤ - ٥ ٣٨٠

⁽ه) ساقمط من ف والمثبت من أوب.

⁽٦) ساقط من ف و المثبت من أ و ب.

⁽٧) ساقط من ف و المثبت من أ و ب .

^() أى ؛ كما لا دلالة لله على العدد من حيث هوهو ، كذلك لا دلالة له عليلى العدد من حيث المجموع ، كالثلاثة في الطلاق ، فانها من حيث هي عدد محسف ليس بموجب ولا بمحتمل للطلاق ، فلا دلالية للمه عليها أصليلا ====

فأجماب بقولسه : " غيسر أن الغسرد (يتنسسوع ".

بيانسه أن الفسرد) (1) على نوعيسن : فسرد حقيقسي ، و هو أدنى الجنس، و هو الواحسد بالشخص ، و فسرد اعتباري ، و هو تمام الجنسي و هو الواحسد بالجنسس . (٢) و هذه الغردية اعتباريسة لا حقيقيسة ، إذ لها أفراد كتيسسرة . و الكثرة تنافسى الوحسدة ، ولكنها باعتبار أن لها وحسدة جنسية يكون فسسرد اعتباريا . ولهذا اذا عددت أجناس التصرفات تقول : التصرفات المعلوكسسة ، النكاح و الطلاق و البيع و الشراء ، كان كل واحد منها واحدا بالجنس مع كثرة أفراد ، . الا ترى أنسه يصسح وصف بالوحسدة ، فيقال : الطلاق جنس واحمد من التصرفات . كما يصح أن يقال : الحيوان جنس واحمد من الأجناس . (٣) فيكون وقوع هذا اللغظ على كل الجنس عند وجود القرينة و هي النية أو غيرها باعتبار أنه فسسرد اعتبسسارا

أما عند الإطلاق فسلا يقع الاعلى الفسرد المقيقسى ، لكونسه سيقنسا بفرديسسه . فأما ما بيين الكل و الأقسل فعند د معيض ليس بفسيرد بوجسته من الوجسوه ، الاحقيقة و لا اعتبارا ، فسلا يتناولسه اسم الفسرد ، و لا يكون معتمسلا للفظ ألبسية . فسلا تعمل فيسه النيسة ، لأن النيسة لتعييسن معتمل اللفظ ، لا لإشات ما لا يعتمله.

⁼⁼⁼ كما لا دلالية لسم على الثنتيسن .

انظــر: حاشـيــة الأزميــري: ١٩١/١

⁽١) ما بين القوسين ساقنط من ف والمثبت من أوب.

⁽٢) كالإنسان و هو فسرد من همو آدمسي ، ولكه ذو أجزاء متعددة ، فصار هذا الاسم العمرد واقعما على الكل بصفة أنمه واحمد . لكسمت الأقسل فسرد حقيقة و حكما من كل وجمه ، فكان أولسي بالاسمسمم العسرد عند إطلاقه ، و الآخسسر محتمسلا . (كذا في كشف الأسرار:

⁽٣) ولا يقدح كونه ذا أجزاء في الخارج في توحده من حيث الجنس الأن ذلك باعتبار المعنى الذهني ، ولا تعدد فيه ، فلما كان فردا من حيث المعنى صحيح أن يكون محتمل اللفظ ، (كذا في المصدر نفسه ، ١٢٦/١)

⁽٤) آخــر اللوحـة رقم ١١ من نسخــة أ .

⁽ه) انظر: كشف الأسرار: ١/٦٦/، أصول السرخسى: ٢/٣/، فتح الغفار: ١/٣٧، انظر: كشف الأسرار: ١/٦٠/، أصول السرخسى: السرخسى: ١/٠٠/، المتعربير: ١/٢٥/، ومعاشية الأزميري: ١/٠٠/،

⁽٦) انظرالمراجع السابقة و سلم الثبوت مع فواتح الرحموت : ١/٥٨٠ .
و الحاصل أن الفرد الحقيقي موجبه و الفرد الاعتباري محتطه و العدد المحض
لا موجبه و لا يحتطه . و موجب اللفظ يثبت باللفظ من غير افتقار إلى النيسة ،
و محتطه لا يثبت إلا بالنية ، و ما لا يحتطه لا يثبت و إن نوى ، لأن النيسة ====

قول : بيانه في قوله لها طلقي نفسك ، يعني فائدة الاختلاف المذكور تبيين (۱) في قول الرجل لا سرأته : طلسقي نفسك (۲) ، أو قوليه لا جنبي طلسق اسرأتي ، لأنه بنا على الأصل المذكور فانه ينصرف التي الثلاث عند من قال بأن موجبه التكرار ، فتطك (۳) أن تطلبق نفسها واحسسدة و اثنتين و ثلاثها (جطسة) (۱) أو على التفارية . كذا ذكره أبو اليسر (۵) و هذا اذا لم ينبو الزوج (شيئها) (۱) أو نسوى تسلاما . فأما اذا نسوى واحدة أو اثنتين فينبغني أن يقتصر على ما نبوى (عندهم) لا نه و أن (أوجسب) (۱) التكرار عندهم ، فقد يتنبع عنه بدليل ، و النية دليمل عليمه .

وعند الشافعي يقيع على الواحدة أن لم ينو الزوج شيئيا أو ندوى وأحدة ، (١١) و أن ندوى ثنتين أو (ثلاثما) فهو على ما نوى ، لأنه نوى محتمل كلاميه.

⁼⁼⁼ لتعيين محتمل اللفظ لا لا ثبات ما لا يحتمله . " (كذا في تيسير التحرير: (701/1) .

و انظر مناقشة الأدلية في المصدر نفسه و في فواتح الرحميوت : ٣٨٦/١ .

⁽١) آخر اللوحة رقم ١٢ من ب.

⁽ ٢) الى : مغوضًا اليها طلاقها أو لأجنبي ؛ طلق امرأتى موكلا اياء في التطليق حيث ينصرف الى الخلائعند القائلين بالتكرار حتى جازلها وله أن تطلسق نفسها ويطلقها واحدة و إثنتين و ثلاثة جلمة . (كذا في هامش أ)

⁽٣) في ف: "فيملك " وفي أ: "فيتملك " والمثبت من ف وهو الصحيح.

⁽٤) ساقط من ف والمثبت من أوب.

⁽ه) وهو معمد بن محمد بن الحسين أو ابن عبد الكريم أبو اليسر، صدر الاسلام البزدوى ، أخو فخر الاسلام البزدوى ، توفس سنة ۹۳ عه ببخارى . و كنبى بأبسى اليسر ليسر تصانيف كما كنبى أخوه فخر الاسلام بأبى العسسسر لأن تصانيفه دقيقة متعسرة الفهم على أكثر الناس . برع أبو اليسر في العلوم فروعا و أصولا و انتهت اليه رئاسة الحنفية بما وراء

ر انظر الغوائد البهيسة : ١٣٤ ، ١٣٥٠ ١٨٨٠ ، ٢٠٥٠ و انظر هذا الكلام نقلاعته في كشيف الأسرار : ١٣٣/ .

⁽ ٦و٧) ساقطيان من ف و المثبتان من أ و ب.

⁽١٨) قبيني أو ټ: "وجيستين " والعثيبت من ف.

⁽۹) انظر: کشف الأسرار: ۱۲۳/۱، التوضيح: ۱/۹ه۱، حاشية الأزميرى: ۱/۹/۱، فتح الفغار: ۲/۱،۱۱۰ التحريب : ۱/۱،۵۰۱،

⁽١٠) فيَّى أ: " واحسدة " والصحيح ما أثبتناه من بُ و ف.

⁽۱۱) انظر تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي الشافعي (۱۸/۵) حيث قال: " ولوقال: طلقي نفسك ونوى ثلاثا فقالت: طلقت ونوتهن و أن لم تعلم ======

وعندنا ينصرف إلى الأدنى و هو الواحدة إذا لم ينوشيئا أو نبوى ثنتين على احتمال الأعلى (٢) وهو الثلاث عند نية الزوج ، لأن الثلاث كل جنس الطلاق ، فيكون مـــن محتملات اللفيظ فيتعين بالنية . (٣)

فإن قيل : يشكل على هذا قولم : طلقتك ، فإنه في اقتضا المصدر مشكل فإن قيل : يشكل على هذا قولم : طلقتك ، فإنه في الفيرق ، طلقتي ، فهلا صحت فيه نية الثلاث بعين ما ذكرته ، و من أين وقع الفيرق .

" نيته كما هو ظاهر بأن وقع ذلك منها اتفاقا خلافا لتقييد شارح له بقوله عقب و نوتسهن بأن علمت نيته الثلاث " فثلاث " لأن اللفظ يحتمل العدد ، و قد نوياه . و إلا ينوياه ذلك أصلا أو نبواه أحدهما فواحدة تقع لا أكثر في الأصح ، لأن صريح الطلاق كتاية في العدد فاحتاج لنيته منهما . فعم فيما إذا لم ينو واحد منهما لا خلاف و كذا اذا نوت هي فقط . ولسو نوت فيما إذا نوى ثلاثها واحدة أو ثنتين وقع ما توته اتفاقا ، لأنه بعسم المأذون فيه ."

(١) أي: ينصرف أيضا إلى الواحدة ، لأن نية العدد لغت لعدم احتمال اللفظ للسنة .

(٢) و هو فرد اعتبارى الذى هو مجموع من حيث هو مجموع ، فإنه جنس واحد مسن الأجناس ، فيحتمل لكونه كمال مسمى الطلاق بالنسبة للمرأة الحرة .

(٣) انظر الدر المختار بحاشية ابن عابدين : ٣٣١/٣، الطبعة الثانية ،مطبعة صطغى البابي الحلبي ٢٨٨ه.

هذا ،و قد اعترضابن الهمام على تغريم هذه السالة على اختلاف العلما في أن الأمر هل يقتضى التكرار أولا حيث قال: "(ولا يخفى أن التغرع) في المذكورات بزعمهم (تعدد الأفراد)للطلاق وعدم تعددها (وليس التكرار) تعددها للفعل (ولا ملزومه) أى التكرار (للتعدد) أى: لتحقق التعبدد بحسب الأفرارد (والفعل واحدفى) إيقاع (التطليق) دفعة واحدة (ثنتين) تارة (وثلاثا) أخرى ، فإن فيه تعدد الطلاق مع عدم تكرر فعل التطليق (فهو) أى :تعدد الأفراد (لأزم للتكراراعم) منه لتحققه بدون التكرار أيضا (فلا يلزم من ثبوت التعدد ثبوته) أى التكرار ، لأن وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص، (ولا من انتفاء التكرار انتفاؤه) أى التعدد ، لأن انتفاء الأخص لا يستلبزم انتفاء الأخص التعدد وعد به ونظائرها غير منية على ألمذ كور لتحققها بدون الخلاف في كون الأمر للتكرار و نظائرها غير منية على ألمذ كور لتحققها بدون الخلاف في كون الأمر للتكرار أولا ، بل هي سألة (مبتدأة) ، " (التحرير مع التيسير: ١/٥٥٣)

(٤) أي: أن العاضيَّ و الأمر سيان في تضمن المصدر العَفرد. (انظر سلم الثبوت : ٢٨٦/١)

(ه) أى : فكما أنه يجوز إرادة الواحد الاعتبارى فى الأمر فكذا فى الماضى ، فيلزم صحة نية الثلاث فى طلقت كما صحت في طلقتي . " (كذا أورد ، صاحب فواتح الرحموت (٣٨٦/١) ولم يجب عنده ، وقال : " و الفرق مشكل ، و المرجو من الله تعالى أن يأتنى بالفتدح . "

و أنظ عاشي ما الأزمي على مراة الأصول:

ج: ١ ص: ١٩٠٠

قلنا : لأنه إخبار ، وهو لا يقتضى وجنود المخبسر (بنيه) ليهسيع . فإن الخبسر وإن كان كذبنا فهنو خبسر و لا أشراسه أيضا في إيجاد ، الأن المخبسر بنيه (٢) لا يصير موجنود ا بالإخبسار في الزمان الماضي ، ولكن يقتضى وجود المخبر بنيه ليكون صحيحنافي الجلسة بأن يكون صدقنا ، فكان ثابتنا ضرورة صدقنه ، و هني ترتفني بالوحندة ، اذ المقتضى لا عنوم لنيه لكونسه ضرورينا ، فير أن الشرع جعلنه إنشنا ، فاقتضى ما (كان) تقتضيه الإخبسار و (هنو) الواحندة

فأما قولمه : طلقسى فأسمر ، ولمه أثسر في إيجاد المأسوريم على ما بينما ، فصار مذكورا . (٦) وكان حكما أصليما ، فصار مذكورا . (٦) صحت فيه نية الثلاث .

كذا (ذكره) (۱۰) في مختصر التقويريم .

قوله: "ولا يحتمل ما بينهما" أي : بين القليل و الكل و هو الثنتان ، الأنه عدد محسف، فلا يحتمل ما بينهما " أي : بين القليل و الكل و هو الثنتان ، السقني ، و نوى محسف، فلا يحتمل بوجد (فتلفونيت) (١٢) ، كنا إذا قال : اسقني ، و نوى بسيم الطلاق .

⁽١) ساقط من ب والمثبت من أوف.

⁽٢) فيي أوف: "العخبرلية "والعثبت من ب وهو الصحيح.

⁽٣) أي: المخبريسة ، كذا في هامش ب . .

⁽٤) ساقط من ق و العثبت من أ و ب .

⁽ه) ساقط من ت والمثبت من أوب.

⁽٦) أي : لا على سبيل الاقتضاء كما في الماضي .

⁽٧) أي: وكان تعميم اللغظ الى كمال مسماه د اخلا على المذكور، لا من قبيل عموم المقتضى .

⁽٨) في ف: "ولهذا" والعثبت من أوب.

⁽٩) قال ابن الهمام في فتح القدير (٢٧/٣): " إنما صح إرادة الثلاث لأن قولم طلقي نفسك معناء افعلي فعل التطليق ، فهو مذكور لفة ، لأنم جزء معنى اللفظ، فصح نية العموم ."

⁽١٠) ساقط من أو ب و النبت من ف.

إلا أن تكون المرأة أسة ، فعينئذ تصح نية الثنتين ، لا باعتبار أنه عدد بيل باعتبار أنه جنس طلاقها ، إذ لا مزيد (للطلاق) في حقهاعلى ثنتين . فصار الثنتان في حقها من طريق الجنس واحدا (٢) كالثلاث في حق الحسسرة . فيكون من محتملات اللفظ أيضمسيا . (٣)

ولهذا لوقال لعبد، تسزوج ونسوى مرة بعد أخرى لا يصبح ، لأنه عدد محسف، ولهذا لوقال لعبد لا يطك التروج وليونسوى ثنتيس يصبح ، لأن دلسك كل نكاح العبد ، إذ العبد لا يطك التروج بأكتر من ثنتيسن .

و كذا لوقال: اشترلي عبدا لا يتناول التكرار، ولا الشراء أكثر (٦) مست واحد. (٢) لأن كل الجنس ليس بعراد، إذ الظاهر أنه لا يوكل أحدا بشراء جميع العباد (٨) في الدنيا لعدم الإمكان، فيراد بنه شراء عبد واحد، لتيقنه، فصنار مرادا، فلا يتناول الإذن بشراء غيسره.

و كذا التوكيل بالنكاح بأن قال: زوجني اسرأة ، لا يطك إلا كلكي تزويج أمرأة واحدة. (١٠) ولسونوى الموكل الأربسع ينبغنى أن يجوز على قياس ما ذكرنا، واحدة. (١٢) ولم بنس النكاح في حقم، ولكسي ما ظفرت بالنقل. (١٢)

⁽ ١٢) في ب : " فيلفوا نيته " وفي ف : " فتلفوا نيته " و الصحيح ما أثبتناه من أ .

⁽١) فِسَى أُ وَبِ : "الطَّلَاقِ " وَفَى فَ: "للطَّلَاقِ " وَهُو الصَّحَيْحَ كَمَا هُو النَّبْتِ .

⁽٢) أي: اعتبارياء وهو كمال مسمى الطلاق بالنسبة للأمسة .

⁽٣) را جسع حاشيسة ابن عابدين على الدر المختار: ٣٣١/٣٣١الطبعة الثانيسة، سنة ٣٣١٦ه، الناشر: مطبعة مصطفى البابسي الحلبسى، مصلسر، وفتح القدير شرح الهدايسسة: ٣٧/٣٠).

^()) فسى أ : " تسزوج " بدون إثبات أل و الأصبح هو الشبت من بوف .

⁽ه) راجسع فتسح الغفسار: ۳۲/۱

⁽٦) فَسَى بَاوَفَ : ﴿ بِالْكُسْسِرِ * وَالْمَثْبَ مِنْ أَ .

⁽٧) انظبير أصول السرخسييي : ٢٣/١ .

⁽٨) في ب: "جسع العبد" وفي ف: "كل العبيد" والشبت من أ.

⁽٩) في ب: تزوج * والشيت من أورف .

⁽١٠) آخـر اللوحـة رقــم ٨ من نسخـة ف ٠ (راجع بدائع الصنائع: ٣ (٩١/٧)

⁽ ١١) في أ : " لأن " والعثبت من بوف و هو الصحيح .

⁽١٢)راجسع فتح الففار: (٣٧/)

هذا كليه (١) بنا على أن الأسر لا يقتضى التكسرار.

قوله ؛ ولوقال ؛ إن دخلت الرأتي الدار فطلقها أوطلقها وهي داخلة ،. فد خلت امرأته الدار فطلقها شم دخلت مرة أخسري لم يكن للوكيل أن يطلقها ثانيا بالإذن السابق، وإن كان الأمر معلقا بالشرط و الثاني مقيدا بالوصـــف. · ^(٢) و هذا إلزام للقاطين بأنه يقتضى التكرار اذا كان معلقا بالشرط أو مقيدا بالوصف، لأنه له كان ما ذكروا صحيحها لكان ينبغي أن يطلقها عند تكرار الدخيه ول ، ولكسبه ليس لمه ذلكء فدل على أن تعليق الأسبر بالشرط و تقييد و بالوصف لا يوجب التكرار .

وأما الجوابعن استدلالهم بالنص فهدوأن الصغات والشروط التي تكررت الأوامسر المتعلقية بهما إن كانت علية فهي موجبة للتكرار (٣) اتفاقيا (٤) لتكرر المعليول عند تكرار العليية ، الالأجل الصيفة لما بينا . و لا لأجمل الشرط ، لأن الشرط لا تأثير لممه (٦) فمن وجود المشروط ، إذ لا يلزم من وجوده وجسوده . ولا لمجموع الأسرين ، لأنا نقطع بأن (سبن) (٢) قسال لعبده : إذا دخلت السوق فاشترلسي كذا ، فهذا لا يقتضي أن يجب عليه الشراء كلما دخسل السوق ، بل يكون متمثلا بالمسرة . فلو كان المجموع موجها للتكرار لوجـــــــــ في الصورة العد كورة ، لوجسود الأمرين و هو الشرط و الأمسيو.

⁽١) فسي ف: "كل هــذا " والعثبت من أوب.

راجع: كشب الأسسوار: ١٢٨/١. وانظير نسم المفنى ص: ٧٠ و نظيره ما قاله صاحب حسلم الثبوت (٣٨٦/١): " ولنا ثانيا إن دخلبت السوق فأشتر كذا لا يتكرر ، وإلا كان ككما ، فلا يفهم منه التكرار ، فإنه أجمسوعلى أنسه ليس كسكلمسا . "

⁽٣) آخـر اللومــة رقم ١٥ من نسخة ب.

⁽٤) انظــر: التحــرير:١/٢٥٣٠

أى لضرورة تكسرر المعلول بتكررهما لامتناع التخلف . انظىر: سيلم الثبوت بشير فواتي الرحموت: ٣٨٦/١، تسير التحرير: ٣٨٦/١، تسير التحرير: ٣٨٦/١، مسرآة الأصول: ١٨٩/١.

⁽٦) فيني ف: " لينه تأثيب سرفني " والشبيت من أوب وهو الصحيح . وهو آخسر اللوحة رقسم ١٢ من تسخة أ . (٧) فسى ب: "مسسا" والشبت من أوف وهو الصحيح .

⁽٨) راجع كشف الأسرار: ١٢٨/١٠ بهذا ظهر الفرق بين العلة و الشرط . وقال في التَّبصرة : " بل بينهسما فرق ظاهم ، وهو أن العلمة دلالمة تقتضى الحكم، فتكرر الحكم بتكررها ، و الشرط ليس بد لا لمة على الحكم ، ألا ترن أنمه لا يقتضيه و إنما للمصحَّح لـــه، =

قال رحست الليم:

((و من قال بأن ذلك يوجب التكرار استدل بالأوامسر الواردة في العبادات . و نحن لا نسلم أن ذلك باقتضاء الأسسر، بل بتكرر السبسب .

و تكرار القراءة في الصلاة اما بالأثر أو بدلالية النص . دل طيعه اقتصار وجنوب القراءة على الشفع الأول .

و أما سوَّال الأقسيرع (١) فعشترك الدلالية .

و لأنه وجهد بعض العبادات متكررا عند تكرر السبب، فأشكل عليه سببه عطيسي الن التكرار لو ثبت بالأسه لما أضافه النبي صلى الله عليه و سلم إلى قوله فسسى قوله . " لو قلت في كل عام لوجهب " .

و اقتران العدد بالأمسريكون تغييسرا كالشسرط و الاستثنسا^ء.))

أقـــول :

، ر مسمون ، و مسمون ، و مسمون ، و مسمون المسلم و المسمون المسلم و المسمون و المسمون و المسمون و المسمون و المسمون و الزكساة . (٦)

و أجهاب المصنف عن ذله في يقوله : " و نهجن لا نسلم أن ذله " أى التكرار في العباد ات وجب بنفس الأمسر ، و الا لوجه التكرار في الحج ، لكونه المأمورا به ،

⁼⁼ فدل على الفرق بينهما ." (التبصرة ص : ٨٦ ·) و انظر : المحصول : ١/ق ١٨٠/٣ ، مناهج العقول : ٣/٣ ، مختصر أبين الحاجب : ٣/٣ بشرح العضد عليه .

وبهذا أيضا بطل تشبيههم الشرط بالعلة حتى يلزم تكررالهشروط بتكرر الشرط .
نعم: وقد فرق الغزالى بين العلة العقلية و الشرعية فى جوابه عن هذا الشبه
حيث قال : "قلنا : العلة إن كانت عقلية فهى موجبة لذاتها ولا يعقل وجود
ذاتها دون المعلول ، و أن كانت شرعية فلسنا نسلم تكرر الحكم بمجرد إضافسة
الحكم إلى العلة ما لم تقترن به قرينة أخرى و هو التعبد بالقياس ، و معنسى
التعبد بالقياس الأسر باتباع العلة ، و كأن الشرع يقول : الحكم يثبت بهسا ،
فاتبعسوها . " (الستصفسى : ٢/٨)

⁽١) تقدمت ترجمته ص: ٧٠ من هذه الرسالة .

⁽٣) هذا حتن المفنسي من أوبوج ولم يثبته ف . 🧓

⁽٣) النساء : ٢٦٠ (٤) البقــرة ِ : ١٨٥٠

⁽ه) فسي ب: " قسال " بالإفراد ، والشبت من أوف.

بــل تكرر العبادات التكـــررة إنمــا ثبت بأسبابهــــا ^(١)لا بالأوامــــ و هذا لأن كل صلاة تتكرر بتكرر وقتها الذي جعل سبيسا (٣) و كذا الصوم يتكرر (بتكسرر) وقتم الذي جعل سببا لمه ، وهو شهمسر رمضان ۽ لائن تکرار السبيب سيتلزم لتکرار السبيييب . (و) قوله : " وتكرار القراءة فسى الصلاة " إشارة الى جواب من استدل بتكرر القراءة في الصلاة على أن موجب الأسر التكرار. تقرير الجواب أن يقال: لا نسلم أن تكرار القراءة ثبت بالنص بسل إنما ثبت بالأثسر ، و هو (ما)روى عن على رضي الله عنه عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال: " القراءة فسي الأولييسين قسراءة في الأخرييسن • . (٩)

أو ثبت التكرار في الصلاة بدلالية النيص لا بالأسير . وبيت التكرار في الصلاة بدلالية النيص لا بالأسير . وجيم بيان دلالية النص أن الركعة الثانية تشاكل (١١) (الركعية) الأولسي مسن كل وجــــه .

⁽٦) انظر هذا الاستدلال في مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت: ١/١/١، مختصر ابن الحاجب: ٢/٢ معشرح العضد عليه .

فِسَى بِ: " كُونْسِه " بدون إَنْبَاتَ اللهم ، و الأصبح ما أثبتناه من أ و ف .

أى : وإن سلمنا أن التكرار فيه بنفس الأسر فإنه معارض بالحج ، فإنه مأسسور غير متكرر بل إنما وجب في العمر مرة واحسدة . انظر النصدرين السابقين.

أوغيرها كالسنة و الإجماع . و نحن لا نمنع التكرار من خارج . انظر : حاشية السعد على العضد : ٢ / ٢ ٨ ، سلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت:

⁽٢) انظر النصدرين السابقين وأصول السرخسي : ٢٢/١ .

سيأتي محت السبب في فصل في أسباب الشرائع أن شاء الله .

في بَ : "لنسا " والشبت من أوف وهو الصحيح .

ساقط من ف و الشبت من أ و ب.

انظر: شرح الكوكب المنير: ١/٥٤٤، شرح تنقيح الفصول: ٨١، جمع الجوامع بحاشية البناني: ١/ ٤٥ ، المستصفى: ١/ ٩٣ ، ارشاد الفحول: ٦.

⁽γ) ساقط من ف والمثبت من أ و ب.

⁽٨) من أو ب ولم يثبته ف.

بهذا الحديث استدل الامام أكبل الدين لاثبات هذا الرأى في شرح العنايسة على الهدايسة (﴿ / ٩٩ ﴾ .

غير أننى لم أجمه بعد هذا اللفظ في كتب الحديث .

نعم: وقد أخرج ابن شيبسية في حنف (١/ ٣٧٢) عن على كرم الله وجهه =

فأما الأخسريان فتغارقانهمسا فسى حتى السقوط (بالسفسر) (٢) وصفة القسراءة وقسدرها ، فلا يلحقان بهمسسا . (٣)

" دل طيسه "أى: علسى أن موجسب التكرار بالأثسر (أنا) أو بالدلالة ، "اقتصسار وجسسوب القراءة على الشفع الأول ."

و وجسه الدلالسة أن وجنوب التكرار لو كان بمقتضى الأسر لكان ينبغى أن يجب في الرحمات كلها . فلما اقتصر الوجوب على الشغم الأول دل على أنه لم يجب بالأمر ، بل بما ذكرنا (٦) من الدليل .

قولت : "و أما سبوال الأقسرع فعشترك الدلالسة " ، هذا أيضا إشا رة إلى الجواب عما استدل (٢)

بيانه أنهم قالوا لولم يكن صيفة الأمر في قوله عليه السلام: "حجسوا " موجهسسا للتكوار لما أشكل المتكار لما أشكل المتكوار لما أشكل على الأقسرع لا يصلح دليلا لأحسد من الغريقين ، لأنسه كما يصلسم دليلا لأحسد من الغريقين ، لأنسه كما يصلسم دليلا لأحدهما يصلح للآخسر، فيكون مشترك الدلالسة . (١٠١)

⁼⁼ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : يقسراً فسى الأوليسن ويسبسح فسى الأخرييسن ."

⁽١٠) فسي ب: " يشاكل " والصحيح ما أثبتناه من أوف.

⁽ ۱۱)سـن أوف ولّم يثبته ب.

⁽١) فسي بوف: " فيفارقانهما " والصحيح ما أثبتناه من أ .

⁽٢) فسي ف: "في السفر" والنتبت من أو ب.

⁽٣) انظر: الهداية بشرح فتح القدير: ٢/ ٣٩٣ وما بعدها ، بدائع الصنائسيع (٣) العناية على الهداية : ٣٩٣/١ .

 ⁽٤) في أو ب : " بالأثراء " و الصحيح ما أثبتناه من ف .

⁽ه) أى كما هو الصحيح من مذهب الحنفية ، وعند الشافعية وجوبها فـــــى الركمات كلها وعند مالك وجوبها في الثلاث .

وتقدم تحقيق ذلبك ص: γγ من هذا البحث. (٦) في ب: " بعدا ذكر " والعثبت من أوف.

⁽٧) في ف : " الى جواب مَا استُدل بــه " و السّبت من أ و ب.

⁽٨) تقدم هذا الاستدلال ص: ٧٧ وما بعدها.

⁽ ٩) تقدمت ترجعت ص : ، ، ٧ من هذه الرسالسية ،

⁽ ١٠) و يصلح أيضا دليلا للقائلين بالتوقف لا شتراكه بين المرة و التكرار .

انظر سلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت : ٢٨٤/١ .

ولم يرض بعض الأصوليين بهذا الحواب ، منهم عبد العزيز البخارى حيث قال:
"ولا يعارض بأنه لو كان موجبه التكرار لما أشكل عليه أيضا ، كما لو قال: حجوا كل عام " لانسه قد عرف أن موجب الأمر التكرار، ولكنه قد علم من قواعد الدين أن الحرج فيه منفسى ، وفي حطه على موجبه حرج عظيم، فأشكل عليسه: =====

فلا يحصل بنه غيرض كل واحت منهما و هو إلزام خصصت .

و لأنب إنما أشكل على الأقسرع لأحسل أنب وجند بعض العبادات المتعلقسيسة بأسبابهما ، كالصلاة و الصوم متكررا عند تكرر أسبابها .

وقد رأى الحج متعلقها بالوقت الذى هو متكرر لكونه شرطها و بالبيت الذى هو سيبه سبه في الحقيقية ، في الدفع سبه في الحقيقية ، في أن الأسر في اللغة يقتضي التكرار . (٣)

و الدليل عليه أن التكرار لو ثبست (ع) بالأسرلما أضاف النبي صلى الله عليه و سلم التكرار الى قولسه في قولسه على ذلسك التكرار الى قولسه في قولسه على ذلسك التقديسير كان يجب التكرار بالأسر ، قال النبي صلى الله عليه و سلم (شيئسسا) أو لسم يقسل .

قوله : " و اقتران العدد بالأسريكون تغييرا كالشرط و الاستثنسيا " هذا أيضا جواب عن استدلال الشافعي حيث قال : اقتران العدد بالأمرعلى سبيل التفسير دليل على أن الأسريحتمل العموم . (٦)

بيانه أن يقال: (Y) لا نسلم أن اقتران العدد بالأسرعلى سبيل التغسير، حتسبى يكون بيانا لما يحتطبه ، بل اقتران المدد به على سبيل التغييسر .

لأن مقتضي الأسر وقوعمه على الفرد الحقيقى عند الإطلاق. فتقييده بالعدد يخرجه عن موضوعهم الأصلمي ، فكان تفييرا . كما أن الشرط و الاستثناء كل واحد منهما يغير ما اقترن بمسمه .

عدد فلذلك سيال . ألا تسرى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عرف وجده إشكاله كيف أشار في قوله : " ولو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم " إلى انتفا التكوار لضرورة لزوم الحرج ، و إلا كان موجبه التكوار . " (كشف الأسرار : ١٢٥/١)

و انظر : التلويح : ١/٩٥١، مرآة الأصول : ١٨٧/١ .

⁽١) في ف: "سببه في المقيقة " والعثبت من أوب.

 ⁽٢) غير مقـــرو في أو المشت من بو ف.

⁽٣) بهذا أجاب سعد الدين في التلويسيج (١/٩٥١) و ابن الهمام في التحرير: (١/٥٥٦) و الأزميسري في حاشيته على المرآة (١٨٨/١)

⁽٤) آخسر اللوحة رقم ١٦ من ب.

⁽ه) من بوف ولم يثبته أ .

⁽٦) تقدم هذا الاستدلال ص: ٩٩ من هذه الرسالة .

⁽γ) في ب: "بيان أن يقال . . . " و الصحيح ما أثبتناه من أوف.

⁽٨) انظَر: كشف الأسرار: ١٢٦/١، فتح الفقار: ٣٧/١، فواتح الرحموت ٣٨٦/١، بيان التفيير هو ما بسيّن بــه معنى الكلام مع تفيير، كالتعليق بالشرط، فإن الشرط ــ

ولهذا قالموا: (١) اذا اقترن (٢) ذكر العدد بالصيغة في الإيقاع يكون الوقسوع بلغظ العدد لا بأصل الصيغة ، حتى لو قال لا مرأت، طلقتك ثلاثا أو قسال واحدة فماتت قبل ذكر الواحدة أو الثلاث للم يقسع شمي (٣) فتعين أن عبل هذا الاقتران في التفيير لا في التفيير، لأن التفييريكون مقسريا لا مغيسرا .

⁼⁼ غيره من إيجاب المعلق في الحال إلى وجلوده ، و الاستثنا ، فإنه غيّر موجلب الكلام ، إذ لو لا ، لشمل الكل . "

⁽ إنظر ذُلك في : فتح الففار : ١٣٠/١، كشف الأسرار : ٢١٢/٣)

وأما بيان التفسير فهوبيان ما فيه خفاء من المشترك و المجمل و نحوهمها .

⁽ كشف الأسرار: ١٠٢/٣)

فبيان التفيير يقع على الحقيقة التي لا تحتمل غيره ، فغيره الى معنى آخــر. وأما بيان التفسير يقع على اللفظ المحتمل لمعان ، كالاشتراك و الاجمال .

و المصنف ألحق اقتران المدد بالأسرببيان التغييسسر.

⁽١) راجع الهدايسة بشرح فتح القديسير: ٣٥٦/٣.

⁽٢) في ب: " أقسرن " والصحيح ما أثبتناه من أوف.

⁽٣) وقال جلال الدين الخوارزسى الكرلاني في الكاية على الهداية (٣٩٢/٣):
"الطلاق متسى قسرن بالعسدد فالوقسوع يكسون بالعسدد ، لأن الموقسسع هسو العدد ثسم قال : ولهذا لسو ماتت العرأة بعد قولسه : طالق قبسل قولسه : ثلاثسسا ، لا يقسم شهسي ، وهنذا لأن الكسل كلمة واحسدة فسى الحكسسم . "

وانظـــر الهدايــة بشــر فتح القديــر : ٣٥٩/٣ . وقال ابن نجيــرا أيضـا

لعسدم دلالتسبق الصيفسة عليسه ، لأنهسا لعطلسق الطلب و المسلسق الطلب و المسلسرة ضروريسية ."

⁽ فتصبح الففسمار شمين منسار الأنسوار: ٢/١١)

قال رحمه الليسية :

((وكذا سائر أسما الأجناس إذا كان فسردا حقيقسة (۱) وحكما ، كتولسه: لا أشرب مساء أو الحام ، أو لا أكبل طعاما (أو الطعام) (۲) ، أو لا أتزوج النسساء ، أو لا أشتسرى العبيسد أو الثيساب ، يقسع على الأقسل على احتمال الكل ، ولا يحتمسل ما بينهمسسا ،))

اتـــول : .

أشار بقوله : "وكهذا "إلى ما سبق من أن العصدر اسم جنس يقسع على الفسرد الحقيقسي مسع احتسال الكهل (يعنسي) سائر أحكهام الأجنهاس شهل حكم ما ذكهرنا : "إذا كان فهردا حقيقهة أو حكمها .

أسا حقيقسة فهسي كسن حليف: لا أشسربما او المسا ، سوا كان معرفا أو سلكسرا . (لأنسه) لا ينافس حقيقة الفرديسة (١٨) ، فإنه يقع على الأقسل لتيقنسه ، ويحتمل الكل ، حسى يقع على قطرة عند الإطملاق .

و لنو ننوى جميع المياه يصدق لا يحنث أصلى الأنده محتمل كلاسم ، لأنه فرد من حيث إنه جنس، لكنه عدد من وجده ، فلم يتناوله الفرد إلا بالنية . (١٠)

⁽١) آخسسر اللوحسة رقم ١٣ من نسخسة أ .

⁽٢) هذه الزيادة من نسخة ج .

⁽٣) هذا متن المغنسي من ب و ج ، ولم يثبته أو ف ،

⁽٤) اسم الجنس هـو ما وضمع للماهيمة من حيث همي ، أى : من غير أن تعيمان في الخارج أو الذهمين ، كأسمه اسم للسبم ، أى : للماهية . انظمر : شرح الكوكميا المنير : (/٢٤١ ، تنقيم الغصمول : ٣٣ ، شرح المحلمي على جمع الجوامع : (/٢٤١ .

⁽ه) هذه الزيادة من بوف.

⁽٦) أى: مشمل المصدر التابست بالأمسر سمائر أسما الأجنساس فمسمى وقوعم على الأقل و احتماله للكل دون المدد . (كشف الأسرار: ١٢٨/١) وانظر أصول السرخسسى : ٢٤/١،

القول بعدم الاحتيال في سائر أسما الأجناس ليم يرض عليه الكال ابه الهمام حيث قال: " فقيد يبعيد نفي الاحتيال أي التعدد دلشيوت الفسرق لفية بيين أسما الأجنياس المعانيي و يعض أسما الأجناس الأعيان الغيام ألكثير قيام ، كالأعيان المتماثلية الاجزاء كالما و العسل ، ويقال للقيام الكثير قيام ، كالأعيان المتماثلية الأجزاء كالما و العسل . فإذا صدق الطلاق على طلقتين كيف لا يحتمليه أي الطلاق هذا العدد دلكم ما الحنفية استعروا على ما سمعت من عدم الاحتمال في الكلداي كل أسماء الأجناس المعانيي و الأعيان . " (التحرير مع التيسير: في الكلداي)

⁽٧) سن ٻو فولم يثبته ٩.

ثم اختلف المشائسة فيما إذا نسوى الكبل أنسه يصدق قضا و ديانسسة ، (فقال شمس الأئسسة () ; قالسوا إطلاق الجواب دليل على أنسه يصدق قضا و ديانسة) () إن كان اليمين بطلاق أو نحوه ، لأنسه حقيقة كلاسه . وقال أبو القاسم الصغار () إنسه لا يصدق قضا ، وإليسه يشير كلام فخر الإسلام ، لأنسبه خلاف الظاهر ، إذ الإنسان (إنما يمنع نفسه باليمين عما يقدر عليسه ، وشرب كل النياء ليس فسى وسعسه) ، وفيسه تخفيف أيضسا . () وفيسه تخفيف أيضسا . () () المنسن على مقيقسة () () المنسن الا بالنية) () ، فصار كأنسه نسوى المجسسان . () المجسسان . ()

ولا يذهب وهمك كما ذهب إليه وهم بعضهم ، أنه ينبغى أن لا ينعقد (١٢ أليمين عند إرادة الكل ، لكونه غير متصبور ، فصار كقوله : " لأشربس الما الذي في الكوز ولا ما وفيسته ، فإنسب لا ينعقب العبدم تصببور شبرب الما المعبدوم،

^() انظر أقوال العلماء فيما اذا دخلت الألف و اللام على المفرد في هامش رقم ه ص: ه γ من هذه الرسالة .

⁽٩) فعي ب: لكونه "و العثبت من أوف.

^{(.} ١) أنظر أصول السرخسي : ١/٦٦، كشـف الأسرار : ١٢٨/١ .

⁽١) تقدمت ترجمته ص: ه من هذه الرسالة .

⁽٢) ما بين القوسين من بوف و ساقط من أ .

⁽٤) وهو أبو القاسم الصغار البلخسى ، الفقيسة المحسدت ، تفقده علسي أبسى جعفسر الهندوانسي ، وسمع منه الحديث .

روي عنب أبدو علي الحسيب بين الحسن بين صديب بين الفتسب

سات: سنسة ٢٦٨ه، وهموابس ٧٨ سنسة.

انظسسر: الطبقات السنيسسة فسى تراجسم الحنفيسة لتقسي الديسن التيسسى المتوفسي سنسة: ٥٠٠١ه، جراص ١٥٤٥، تحقيق عبسه الفتساح محمسد الحسلو."

⁽ه) انظر تُقلاً عنهما في البحر الرائق: ١/٥٥٥ ، كشب الحقائب : ٢٦٥/١، وتقدمت ترجمة فخر الإسلام ص هذه الرسالية .

⁽٦) ما بين القوسين غير مقروع في أو المثبت من بوف.

⁽٧) انظر خلاف العلماء فيد في المرجعين السابقين وبدائع الصنائع: ٢/٢١٠.

⁽ ٨) - ساقط من ف و المثبت من أ و ب

^() ويراد به الواحد الاعتباري و هو كمال السمى .

⁽١٠) غير مقسرو فسي أو العثبت من بوف.

لأن شيرط البير في سيألية الكنوز شيرب المناء ، و هنوغيير متصور . و أما (٢) شيرط البير في هذه السيائيل فعندم شيرب جمين المينياء وعدم الكنوج يجمين النسياء وعدم شيراء جميني العبينية وهنو متصنور فافترقينا .

فأسا ليونيوى قدرا من الأقدار المتخللية (بيسن (^{٣)} القليل و الكثير، كما ليونيوى كيوزا أو كوزيسن لا تعميل نيتيه، لخليوسا نيواه عن صغيبة الغيرديسة حقيقيسة أو حكمسا، شليه: لا آكسيل طعاميا (³⁾

^{== (11)} بهذا استدل أبو القاسم الصغار كما روى عنم في البحر الرائيق: ١٥٥٥، ٥٠٥. (١٢) آخسر اللوحة رقم ٩٠٠٠ نسخمة ف.

⁽١) اختلف علما والعنفية فيما بينهم في اشتراط تصور البرلانعقاد اليمين. ذهب أبو حنيفة و محمد إلى أنه يشترط تصور البرلانعقاد اليمين المطلقية عن الوقيت ولبقاء اليمين المقيدة بالوقيت.

وعند أبسى يوسف لا يشترط دلسك .

و فسرعوا على هذا الخلاف سألمة من قال إن لم أشرب الما الذي في هسندا الكوز اليوم فامرأته طالسق و ليس في الكوز اليوم فامرأته طالسق و ليس في الكوز ما ، أو كان فيه ما ، فأهريس قبل الليل ، لم يحنث عند أبسي حنيفة و محمد ، لأن اليمين إنما تنعقد للبسر، فلا بسد من تصور البسر ليمكن إيجابسه.

وعند أبسي يوسف يحنث بنا اعلَى أصلم المذكور .

انظر تغصيل الكلام في الهدايسة بشرح فتح القدير: ١٣/٤ ، وبدائسسع الطرتغصيل ١٥٨٩ .

٢) فسن ب: " فأسا " والشبت من أوف.

⁽٣) فيي ب: " سين " والشيت من أوف.

⁽٢) هذا ما فهم من كلام صاحب العفني ، و هو أن سائر أسما الأجناس مثل المصدر الثابت بالأسر في وقوعه على الأقسل و احتماله للكل دون العدد . و قد قال بعض الحنفية بوقوعه على القدر المتخلل بين الأدنى و الكل ديانية في مثل : ان لبست ثوبسا أو أكلست طعاسا أو شربت شرابا ، و قال : عنيت شيئا دون شي فإنه يديسن فيما بينه و بين الله لا في القضا . و قال ابن الهمام في استدلاله على ذليك : " لأنه ذكر اللغظ العمام القابسل للتخصيص فصحت نيته . و هذا لأنه نكرة في سياق الشرط، فتعم لمالها الى كونها في سياق النفي بسبب أن الشرط الشبت في اليمين يكون الحلف على نفيه ، فكأنه قال : لا ألبس ثوبها إلا أنه خلاف الظاهر ، فلا يقبله القاضي منه ."

(فتسح القديه مسر شمير الهدايه العديه ،)

و انظـــر أيضـا : بدائــع الصنائــع فـنى شرتيـب الشرائع للكاسـانـي : ١٢١٨/٤ .

(و) (الم الفرد حكما فهو كمن حلف: لا أتزوج النسباء ، أو لا أشتبرى العبيب أو لا أشتبرى الثيباب، فإنب يقبع على الأقسل (٢) على احتمال الكلحتى يعنث بشراء عبد واحد و ثوب واحد و تزوج امرأة (واحدة) (٣) وهذا لأن الجمع إذا دخيل عليه الألب و اللام و لا يحتمل التعريف بمعنى العهد لعدم المعهود حمل على الجنس ، و يبطل معنى الجمعية ، لأنا لو أبقيناه جمعيا لغي معنى التعريف الستفاد بالألب و اللام، اذ ليسس هنا جميع معهبود ينصرف اللام الذي . فإذا جعلناه للجنس كان فيده رعايدة الأمريسن ، أما التعريف فلأنب يعسرف هذا الجنس ، فيكون اللام لتعريب فالجنس .

و أما الجمعية فلأن كل جنسيتضمن معنى الجمعيسة ، " فكان العمل بهما أولسى مين إهدار أحدهمسا . (٦)

و يؤيب هذا قول متمالى : (لا يحمل لك النساء من بعد) ، فإن عدم المل لا يختص بالجمع ، بل متعلق بالغرد فصاعدا .

هيذا ما قاليسوه . ``

وفيه بحسب ، وهو أنه لوصع ماذكروا من أن الجنس لا يصح إطلاقه على القدر المتخلل بين الأقهل و الجميع لما صح الاستثناء و التخصيص من اسم الجنس المحلى بالأله و اللام و لا من الجمع المعرف و اللازم باطهل فالطزوم مثله . (١٠) بيان الملازمة أنه لو استثنى من اسم الجنس فسرد أو أفسراد (٩) لم يكن يستغرق جميعه بل بقي تحته أكتبر الأفراد أو أقلها فوق واحمه ، للزم منه أرادة القدد المتخلل ، أذ الكل ليس بعراد للاستثناء و لا الفرد الحقيقي ، أذ ا فرضنا أن الباقي تحته أكتبر من واحمه .

يهذا طهر الفرق بين الجمع العارى عن الألبف و اللام و الجمع المحلى بالألبف و اللام . ففي الأول يفهم ثبوت الحكم المتعلق بــه لكل جماعة جماعة من أفراد ، ===



⁽١) ساقط من ب والمثبت من أوف.

⁽٢) انظر: كشف الأسترار: ١٣٠/١٠

 ⁽٣) ساقط من أ و المثبت من بوف .
 (٤) آخر اللوحة رقم ١٧ من ب .

⁽ه) في ب: " معنى الجمع " والشبت من أوف.

انظر أصول البزدوى (٢/٤) في باب ألفاظ العموم حيث قال: " وقد يصير هذا النوع ـ أى الجمع ـ مجازا عن الجنس اذا دخلمه لام المعرفة، لأن لام المعرفة للعبهد ولا عهد في أقسام المجموع، فجعل للجنس ليستقيم تعريفه، وفيه معنى الجمع ، فكان فيه عمل بالوصفين ، ولو عمل على حقيقته بطلل حكم اللام أصل ، فصل الجنسس أولسسي ."

و هذا التمريف بعينــه يجــرى فــى التخصيـــص .

أما بيان بطلان الللازم فظاهـر ، لقولـه تعالـى : (إِن الانسـان لفـى خسر الا الذيـن أسـوا) (1) و قولـه تعالى : (فسجد الملّئكة كلهم أجمعــــون ، الا إبليــس) (٢) .

و قولت عليه السلام: " اقتلوا المشركين حتى يعطوا الجزيسة . " " اقتلوا المشركين حتى يعطوا الجزيسة . " (") فإن الباقى بعد تخصيص أهل الذمة القدر المتخلل (بين الأقسل و الكسل) و كذا قولسه تعالسى : (و أُحسَلُ الله البيسع و حَرَّمُ الرَّبُوا) . الماقى بعد تخصيص الربا تحت البيع ما بين الأقل و الكسل . و هذا كثير لا يحتاج

(و) (() ايضا اتفق المقلاء على جواز قول القائل: جائسي القوم الا زيسدا و يلزم منسه أيضا أن لا يطلق جنس من الأجناس إلا على الفرد المقيقسي أو علسسى كل الجنس و هو بعيد ، لأن النحاة أطبقوا على أن المصدر يصلح للقليل و الكثيسر،

مثالبه ؛ إذا حلف لا يتزوج نسبا ، فتزوج ثنيين لا يحنث في يعينيه ولو تزوج ثلاث يحنيث ، لأن الثلاثة متيقن ، فينصرف اليبين إليه ، ولي نسوى أكسر من الثلاث صحت نيشه ، حتى لو تزوج ثلاث لا يحنث في يبينه ، لأن هذه اللغظة تتناول ما زاد على الثلاث كما يتناول الثلاث إلا أن ملقه كان ينصرف إلى الثلاث لأنه أقبل . فاذا نبوى الأكسر فقد نسبوى محتمل كلامه ، فصحت نيشه . بخلاف المحلّي بأل ، فيقع على الأقل على احتمال الكل ، لأنه صار كالجنس ، كما في المثال الذي ذكره الشارح . انظر تفصيل الكلام في : كشف الأسرار : (/ ٣٠) ، و في باب الغاظ المسوم : ٢ / ٤ ، و تيسير التحرير : (/ ٢) و في مباحث العموم .

⁽٧) الأحزاب: ٥٠٠

⁽٨) انظر أصول البردوي : ١/٤ مع كمشف الأسرار :

⁽٩) في أوب: "فردا أو أفرادا "والثبت من ف،

⁽ ١٠) فعي بوف : " لكن لم يستفرق " و العثبت من أ .

رُ ﴿ رُ ﴾ انظر ما تقدم من قول أبن الهمام في هذا المقام في هامش رقم ؟ ص ٩٠٠٠

⁽١) العصر: ٢٠ (٢) المجسر: ٣٠-٣١٠

⁽٣) هكذا جا في نسخة أ ، غير أنني لم أحد بعد هذا اللغظ في كتب الحديث .
وعبارة بوف : " و قولمه تعالى " بدل : " قوله عليه السلام .
قلت: لم تكن الآية القرآنية بهذا اللغظ . لعل مراد ، قولمه تعالى : (و قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله و لا باليوم الآخير و لا يحرون ما حرم الله و رسول .
و لا يدينون بين المدين من الذين أوتوا الكتب حتى يعطوا الجزية عسن يسبد
و هم صنعسرون .) سورة التوسة : ٢٩ . و الله أعلم . =====

بدون تقييدهم على الفردالحقيقي أو الكل ، بل أطلقوا ذلسك . (()) ولهذا قالوا : المصدر لا يثنى و لا يجمع لصلاحيت للقليل و الكثير ، فلا يحتاج إلى تثنيته و جمعى . (٢)

= = (ع) ما بين القوسين مسن أ ولم يثبته بوف .

(ه) البقرة : ٢٧٥٠

(٦) آخــر اللوحة رقم ١٤ من نسخة أ .

(γ) من أوف ،

(١) انظر في هذا المقام ماجاء في : النحو الوافسي ، تأليف عباس حسن (٣/ ٢١) حيث قال : " المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على المعنى المجمود ، فبلا علاقسة لسم في الفالسب بزمآن و لا مكان و لا تأنيث و لا تذكير و لا علمس ولا عدد ولا هيئة ولا شي • آخــرغير ذلك المعنى المجرد . * ثم أن القول بأن النصدر يصلح للقليل و الكثير كما قالمه الشارح قد اعترض عليه إِمَام الحرمين في البرهان وقال: " وهذا زلل وذهول عن مدرك الحسيق و سالك العربيسة . . . ثم قال : " و القول البين فيه أن النصدر لا يصلسسح للجمسع و لا يتهيساً بسم . . . فإن النصدر على رأى الكوفيين مرتب على الفعل فرع ليه و هو أصل الغمل على رأى البصريين ، و الغمل يتغرع عنسه. و قد يستحيــــل تخيل الجمع في الفعل ، فالنصدر في هذا النعني حال محل الفعيل ، وإن كان اسماً ولم يوضع النصيدر إلا لتأكيب الفعيل ، فأسا أن يكون للإشعبار بواحب أو بجمسع أو بالتهيب للإصلاح لهمسسا فسلل ثمَّ قال : فحاصل القول في ذلك انه لا مناسبة بين المصهدر وبين الجمع لا من جهمة الوضع ولا من جهة التهيو و الصلاح . " (البرهان : ١/ فقدرة رقم ٢٣٧ ، تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب. الطبعة الثانية ، . . و رهـ الناشر: قار الأنصار ، القاهرة .) وعلى هذا يكون النصدر مجرد الفعيل لا غيسر.

(>) يوضعه ما قاله جلال الدين السيوطي في همع الهوامع في شرح جمسه الجوامسي (: ٣/٣) و ما بعدها .) حيث قال : " المصدر نوعان :

وقسد سنسح بخاطسرى هذا الإشكسال .

و يمكن أن يجناب (عند) (١) بأن الاستثناء والتخصيص من بيان التغيير، و كلامنا ليس فيد.

⁽١) مسن نسخة أ ولم يثبته بوف .

⁽٢) عبارة ف : " وكلامنا ليس الا فيــه " والصحيح ما أثبتناه من أ و ب. و جاء فــى هاصمن ف بعد هذا الكلام مايلـــي :

و التحقيسق انها دكرتم من الاستثناء و التخصيص يدل على أن الستثنيي منه و المخصوص منه عهام ، فإن التخصيص قصير العمام على بعض أفراده، و الاستثناء إخسراج ما لهولاء لدخسهل ، و ههو معيسار العموم متعرض للأفسراد . فإنه عبارة عما يتناول أفسرادا متغقه الحدود . و كلامنا في الجنس ، فإنه غير متعرض للأفسراد بل للحقيقة التي يصح انطباقها على الأفسراد ، فتكون الألف و اللام لا ستغراق الجنس دون الجنسس، و لا يكون هذا من قبيل وقسوع الجنس على أفراده على القدر المتخلهل بيسس الفسسرد الحقيقسي و الاعتبسسارى ، بسهل يكسون من قبيه وقسوع العبسسارى ، بسهل يكسون من قبيه وقسوع العسام على يعسن أفساده ، وهسو جائسز وقسوع المسام على يعسن أفساده ، وهسو جائسز إذا وجسد التخصيسي و الاستثناء ."

قال رحمه الليه:

((وعلسى هنذا كل اسم فاعبل دل على المصندر لغيشة ، مثل قولسه تعالبي : (السارق والسارقية) (() لم يحتمل العدد حتبي لا يجبوز أن يبراد به إلا الأيمان ، لأن كل السرقات غير سراد إجماعها ، فصار الواحد سيرادا ، وبالسرقة الواحدة لا تقطيع إلا يدواحدة .))

وعلسى هسدًا ، أي : علسي ما قلنسا أن الأسسريسدل علسي المصدر لغمة ،وهو جنس لا يحتمل المدد لكونده فيردا ، فكهذا كهمسل اسماره) (٥) (فناعمسمسل دل على المصدر (٤) لا يحتمل المدد لكونده فيردا) وقيد اسم الفاعسل بكونسه دالا علسي المصيدر احترازعن اسيم الفاعسل إذا جعسل علماء كالحارث و القاسيم ، فإنسه لا يبدل عليي المصدر ، مثالب قولت تعالى : (و السارق و السارقة) (فالسارق) اسم فاعبل دل على المصدر ، و هبولا يحتمل المدد حتى لا يجبوز أن يبراد بأيبة السرقية (إلا) (٩) الأيمان ، لأن كل السرقات ليس بمسراد راجماعها . ((١٠)

المائسدة : ٣٨ . (1)

في ج: " بالاجماع " و العثبت من ب. (7)

هذا متمن المفنسي من بوج ولم يثبته أوف. (7)

انظــرشرح الكافيــة لابسن مالــك: (٢٥٤/٢) حيث قال: " ولا شك في (E) أن الفعسل يتضمن المصدر و الوقست ، فثبتت فرعيتسم و أصليمة المصدر لأنسم دل على بمسض ما يدل عليه الغمسل ثم قال: وبنفسس ما ثبتست فرعيدة الفعسل ثبتت فرعيدة أسما الفاعليس وأسمسا المفموليسيسن

فان ضاربا مثلا يتضمن المصدروزيادة الدلالمة على ذات الفاعلل

و مضروب يتضمن المصلدر و زيادة علسي ذات المتوقَّسع بسم الضلبرب . -فهما شتقسان من الضسرب.

ما بيسن القوسيسن ساقط من أ و المثبت من بوف. (0)

المائدة : ٣٨٠ (1)

ساقط من أو ب و المثبت من ف. (Y)

و قبد بنبي صاحب التوضيح هذه السألية على أن مصدر الأسر _أى : (**A**) فاقطعها ، لا يحتمل العدد ، لا على أن مصدر اسم الفاعل - أي : المسارق ـ لا يحتمل المعدد . وقال السَّعــد في التلويـــ : "وانسا عدل ـ أي صدر الشريعة _عن تقريد القدوم ، لأن اسم الفاعدل كالسارق متسلا عبام ، وعملومله يقتضلي عملوم المصلدر، ضرورة التناع ==

فصار الواحيد مرادا . (() و بالسرقية الواحيدة لا تقطيع إلا يد واحيدة . (٣) و قيد تعيين اليسين بالإجمياع (٢) أو بقراءة ابن سيعود رضي الليه عنيه: (فاقطعيوا أيمانهما) () .

فالقبول بقطبع اليسبيرى بهنده الأيسة كما قالب الشبافعي في المبرة الثالثة مبردود . (٦)

و فیسه بحست:

أسا أولا: فبلأن الشافيعي إنميا أثبيت قطع اليسرى بقوله صلى الله طيه وسلم:

عد فيام الواحد الحقيقي بالمجموع ، . . . ثم أجاب عند : "أن المراد بالوحدة وحددة المدر بالنسبة التي كل فرد من أفراد السارق مشلا . "

(التوضيد و التلويد : ١٩٢/١) و انظر حاشية الأزميدي : ١٩٢/١)

(٩) ساقط من أوب والشيت من ف.

(١٠) انظــرحاشيــة الأزسيــرى: ١٩٣/١.

(۱) فمعنى الآيسة حينئذ : "الذى سرق والتى سرقت سرقة واحدة يقطع كبل منهما يسد واحدة . "(كذا في التلويسج : ١٩٠/١، وحاشية الأزميرى : ١٩٣/١، وحاشية الأزميري

(۲) وهوما استدل به ابن قدامة في المفني (۱۲۱/۹) و ابن حجسر في المنهاج : (۱/۹) و صاحب مفني المحتاج فيسه : (۱۲۷/۶) و الخرسي على مختصر سيدي خليل : (۲/۸)

(٣) وهوعبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، وينتهى سبه الى مدركية ابسن البياس ، وهوهدلي من أجلاء الصحابة و من السابقين السيسى الاستلام ، ولم يعرف تاريخ ميلاده .

كان رضي الله خادماً أميناً لرسول الله صلى الله عليه و سلم و رفيقا مخلصا للمده في حلسه و ترحاله و غزواته . يدخل عليه في أي وقت شاء . روى عن النبي صلى الله عليه و سلم كثيرا من الأحاديث و توفى : سنة ٣٣هـ بالمدينة . (الفتح المبيدة : ١٩/١)

(٤) وبها استدل أبن الهمام في فتح القديسر (ه/٩٥٣) و الكاساني في بدائع الصنائع: (٩/٤/٩) . وهي ما استدل بها ابن قدامة في المغنسسي: (١٢١/٩) و انظر سبل السلام: (٤/٧٢).

وقد اختلف في العمل بالقراءة الشاذة . فنقل إمام الحرمين عن ظاهر مذهب الشافعيي انه لا يجوز العمل بها (البرهان ٦٦٦/١) .

وقال بعضهم منهم ابن السبكي يجوز العمل بها بمنزلة خبر الآحاد . (جمع الجوامسع بشرح المحلي : ١/ ٢٣١) وبعة قال الحنفية (تيسير التحرير:

٩/٣) و راجع الاتقان في علوم القرآن للسيدوطي : (١٠٩/١)

(ه) في أ : " في الثانية " وأرى أن الصحيح ما أثبتناه من بو ف.

(٦) راجع: حاشية الأزميري: ١/١٩٤، فتح الفغار: ٣٩/١، أصول البزدوي:

وأما ثانيا فسلأنب يقتضى أنبه لا يحبد الزانبي في عبره إلا سبرة و إن زني ألب في سبرة ، لأن جميد أفسراد الزنبي الموجدودة فني العمسر ليسس بمسراد (سن آيسة الزنسي) (٣) و الا لتوقسف (٤) الحسد عليمه ، فيسراد بمهما الزنسي الواحسد ، و بالزنسي الواحسد لا يحسد الا مسرة واحسدة ، فلوزني شمحة

(۱) أخسرج الدارقطنسى عن أبسى هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال :
اذا سرق السارق فاقطعوا يده فإن عاد فاقطعوا رجله، فإن عاد فاقطعوا
يسده فإن عاد فاقطعوا رجلسسه ، (سنن الدارقطني بالتعليق المفنسسي :
٣ (١٨١)٠

ولم أجد استدلال الامام الشافعي بهذا الحديث. وقد استدل في الأم بما روى عن عبد الرحمن بن القاسم عي أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطيه اليد و الرجل قدم على أبسي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن ظلمية فكان يصلى من الليل ، فيقول أبو بكر و أبيك ما ليلك بليل سارق ، شهم انهم افتقد واحليا لأسما بنت عمين اسرأة أبسى بكر ، فجعل الرجل يطوف معهم و يقول : اللهم عليك بمن أهل هذا البيت الصالح ، فوجدوا الحلى عند صائع زعم أن الأقطع جا ابده فاعترف بده الأقطع أو شهد عليه ، فأمر بحد أبو بكر فقطميت يبده اليسيري ، و قال أبو بكر : و الله بيه المختلف في فيهذا بيده أبيني من مفصل الكف شهمت بالنار ، فإذا سرق السارق أولا قطعت يبده اليمني من مفصل الكف شهمت بالنار ، فإذا سرق الثائية قطعت رجله اليمني من مفصل الكف شهمت بالنار ، فإذا سرق الزابعة قطعت رجله اليمني من مفصل الكف شهمت بالنار ، فإذا سرق الزابعة قطعت رجله اليمني من المفصل شهمت بالنار ، فإذا سرق الخاسة حبس و عزر . " (الأم : ٢ / ٥٠٠)

و انظر المجموع: ٩ / ٦٣ ، نهاية المحتاج: ٢٦/٧) .

(٢) ظاهر هذا الكلام أن الحنفية استدلوا بهذا الحديث لقطع الرجل اليسرى

في السرقة الثانية ، و كذلك ما قاله ابن نجيم في البحر الرائق (٥/٦٦)

حيث قال : (قوله : و رجله اليسرى إن عاد لقوله عليه السلام: فان عاد فاقطه وا ، و عليه إجماع العسلمين)

و انظر تبيين الحقائــق للزيلعـــى: ١/٥٢٠.

وإذا أراد به نفس الحديث الذي استدل به الشافعي على زم الشارح على المنارح على المنارح على الله المناء مناء مع رأيهم ، فإن معنى الحديث يقتضى قطع الأربع، وهم لا يقولون بهم .

لعله يريد به ما رواه أبو حنيفة عن عبرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علسي قال: إذا سرق السارق قطعت يده اليمنى فإن عاد قطعت رجله اليسرى ، فان عاد ضمنته السجين حتى يحدث خيبر، إني أستحيى من الله أن أدعيه

ثم زنسى ينبغى أن لا يحد ، و كذا فى الثالث و الرابع ، و هلم جرا .

فإن قبل : الزنى علمة للحد ، فيتكرر (١) المعلمول بتكرر العلمة .

قلنما : السرقة أيضا علمه للقطمع ، فيتكرر (٢) بتكررها .

فإن قبل : العلمة إنما تعمل فى معلمها ، و المعل فى العبد باق (٣)

مادام حيما و هو البدن ، بخلاف القطمع ، فإن معلمه اليمين بقرا أة ابن معمود ، فيضوت بغوات (٤)

معمود ، فيضوت بغوات (٤)

معلم بدليمل آخمر . (٥)

قلبت: ومنعهذا التحريب ما اندفيع أصبل السبوال ، وهنوعندم جنواز إرادة القندر التخليل ، (و) إنمنا ظهير من هذا دليبل إرادة القنيدر التخليل لا غيبر .

⁼⁼⁼ ليست لده ياكمل بها ويستنجى بها و رجل يشي عليها." (سننن الدارقطني بالتعليق المغنيي : ١٠٣/٣)

⁽٣) سن بوفولم يثبته أ.

⁽٤) في ب: " و إلا يتوقف " و الشيت من أو ف .

⁽١) فسي أ: "فيكسرر" وفيي ف: "فتكسرر" والمثبت من ب.

⁽٢) فسي أوب: "فتكرر" والمثبت من ف.

⁽٣) آخــر اللوحة رقم ١٨ من نسخة ب.

⁽٤) في ب: "لِفُوات" و الشَّبْت من أو ف.

⁽ه) قد افترض الأزميسرى الجواب عن هذا الاعتسراض شم ردّه حيست قال:

"فالجسواب: لا نسلسم أن محلسه اليمنسى ، بل هو أول السألسة،
بسل اليمد مطلقها ، . . . شم قال: و الحسق أن كنون اليمنسى محلا
للسمه ثابست بالإحساع القولسي و الفعلسي . و منعه مكابسرة . "
انظهسر: حاشيسة الأزميسسرى علسسى مسرآة
الأصسول: ١٩٤/١ .

⁽٦) من أوب وللسم يثبته ف .

قال رحمه الليم:

((شم الأسر العطليق عن الوقية ، كالأسر بالزكاة و العشر ((1) و المعشر و الكارات ((٢) و قضاء رمضيان ، لا يوجيب الأداء علي الفور في الصحيح من مذهب المحابنيا ((٦) خلافيا للشافعيي و أبي الحسن الكرخيي ، لأنه صح أن يقيال : افعيل الساعية أوبعد ساعية أوبعد ينوم ، وليوكان للفيور لكان هذا تناقضا أو تكيرارا ، و هذا لا ينقلب ، لأنها لا نقيد ، بزميان ،

و الخلاف في الحيج ابتدائسي لما ذكرنا. فمحمد رحمه الله الحقيم بالقضاء، و أبو يوسيف (٦) فرق (بينهمها) أن أشهسر الحج من السنة الأولى سلمت عن العزاجيم (إ ٩) عن العزاجيم (إلى القابيل) (٨)

أقـــول :

اختلف الأصوليون في الأسر المطلبق عن الوقيسة ، و هيو الذي لم يتعلق أدا المأسور بسه بوقيت بعينسه ، بحيث يلزم من فواتيه فوات الأدا الله ، كالأمر بالزكاة و العشر (و الخيسراج) و الكارات و قضا الرمضان أنه على الغوري أو عليسي التراخيي .

⁽۱) جائت زيادة : " صدقمة الغطر " فسى هذا المكسسان في مُري م كري م (۱) ولسم يثبتهمسا نسخمة أونسخمسة ب قال ابن نجيم : " الظاهر تقييدها بيومسه . " (انظر فتح الفغار : ١٥/١)

⁽٢) آخسر الوحسة رقم ٣ من نسخة ج .

⁽٣) في أوب: "من مذهبنا "والشبت من ج.

^(؟) وهوعبيد الله بن الحسن بن دلال بن دلهم ، المكني : بأبي الحسين الكرخيي ، وليد سنة ٢٦٠ بكن جهدا ، ثم انتقل إلى العراق . و كان رجلا صبورا على العسر ، صواما ، قواسا ، ورعا زاهدا . و انتهت اليد رئاسة الحنفية في عصره .

ولسه في الأصول رسالة مطبوعة . وتوفي رحمه الله سنة . ٢٩هـ.

⁽ الفتح المبين : ١٨٦/١)

⁽ه) وهو محمد بن الحسن الشيباني ، الغقيه ، الأصولي ، ويكبي بأبي عبد الله.
ولد بوسط بالعراق سنة ٢٠١ه. و اشتهر بالتبحر في الغقه و الأصول .
تولى قضاء الرقة من قبل هرون الرشيد ، ثم أعفاه منه ، فقدم بفداد و لا زم
الرشيد و كان معه أينما ذهب، فلما خرج الرشيد إلى الرى بخراسان اصطحب
محمدا . وقد مات رحمه الله في هذه الرحلة ، سنة ٢٨٨ه.
(انظر المصدر السابق : ٢/٢/١)

 ⁽٦) و هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصارى ، و يكنى بأبى يوسف و يلقب بالقاضى ،
 و قاضى القضاء. ولد بالكوفة سنة ١٦٣هـ. كان فقيها من الطراز الأول ، فقد خالف أستاذ ، أبا حنيفة في كثير من المواضع.

فالصحيح من مذهبنا (1) أند لا يوجب الأداء على الغدور و لا على التراخيسي . و إنسا الأسير المطلب فلمطلق الطلب فلى أصل الوضيع و الفدور و التراخيسسي . بالقرائيين . (٣)

وإنما قال في الصحيح احترازا عسا ذهب إليه بعض أصحابنا ، منهم الشيخ أبــو منصور (٤) و الكرخــي من أنــه علــي الغــور .

== ومن سؤلفاته : كتاب الخراج و هو مطبوع .

توفسيي رحميه الليه سنية ١٨٢ه و هيدويليي القضاء.

(انظر المصدر نفسيه : ١٠٨/١)

(٧) ساقط من أو بوالمثبت من ج

(٨) - ساقط من أو ب والعثيث من ج ﴿

(٩) هذا متن المفنى من أو بوج .

(١٠٠) ساقط من أو ب والمثبت من ف .

(١) أي: أكثر الحنفية.

راجـــع : تيسير التحرير : ٣٥٦/١ فواتح الرحموت شرح سلم الثبوت :

وعبارة البزدوى : " وأما الأسير المطلق عن الوقت فعلى التراخيسي . " (انظر أصول البزدوى : ١ / ٢٥٤)

وكذا عبارة السرخسي و النسفسي . (أصول السرخي : ٢٦/١، المنار بشرح فتح الغفار : ٢٦/١)

وقد فسرعبد العزيز البخارى قولهم : "على التراخى "حيث قال : "ومعنى قولنا على التراخى أنه يجب تأخيمسره قولنا على التراخى أنه يجب تأخيمسره عند حتى لبو أتنى بنه فيه لا يعتد بنه ، لأن هذا ليس مذهبا الأحد . " (كشف الأسنوار : ١/٤٥٤/)

وعلى هذا و من خلال استدلالهم لهذا الرأى يبدولنا أن مرادهم أن الأمر المطلبق لمطلق الطلب. وأما الغور و التراخى فخارجان عن دلالة الصيفة ، و هو لا يقتضى الغور و يجوز التراخى كما هو فى تفسير عبد العزيز البخارى . وإلى أن الأمر المطلق لمطلق الطلب لا على الغو و لا على التراخى فهبيعض الشافعية منهم الفخر الرازى (المحصول ١/ق٢/٣) و تبعه البيضاوى فى المنهاج (٢/٤٤) و هو المختار عند الآمدى (الاحكام ١/٥٥٢) .

وقال أبو اسحاق انه قول أكثر الشافعية. (التبصرة: ٢٥)

و هو الراجح عند المالكية كما اختاره ابن الحاجب، (مختصر ابن الحاجب: ٢ / ٢٢٠) و إلى دُلك دُهب أبو الحسين البصري . (المعتمد : ١٣٤/١) و قيمه به : " إلا إذا خشمي الفوات إن أخسم عنده ."

(٢) سيأتي بعد قليل معنى قولهم على الفور .

(٣) أى : أنه يتحقق الاستال بالأداء في أى جيز عينه من أوقات الإمكان في وسيره انظر أصول السرخسي : (٢٧/)

و همو مذهب الشافعين في وكل من قال بالتكسرار . ^(۲) و معنى قولهـــم على الفــور أنــه يجـب عليــه التعجيل (٣) في أول أوقـــات الإحكسان ﴿ ﴿ ٤ ﴾

و هو محمد بن محمد بن محملود ، كثيته أبو منصور الماتردي ، و كان امام المتكلمين وكان قسوى الحجمة مغمسا في الخصوصة . ولم تاليمف: منهما : سأخمذ الشرائممع فسي الأصمول ، وفي الكلام كتاب التوحيمه ، و كتاب المقالات و غيسرها.

ولسم يعرف تاريخ ميلاده و تونسي سنة ٣٣٣ه. .

(الغتم المبين : ١٨٢/١)

تقد مت ترجمته ص: ٣٤ من هذه الرسالة.

و في نسبة هذا القول إلى الشافعي رحمه الله نظيير . إذ المعروف فيسبى كتسب أصول الشافعيسة نسبسة القسبول بأن الأمسر البطلق لمطلبق الطلبيب إليبه . كما صرح بنه إمام الحرمين حيث قال: " و ذهب ذ اهبون إلى أن الصيفة المطلقة لا تقتضي الغور، و إنما مقتضاها الامتثال ، مقدما أو مؤخسرا ، و هذا ينسب إلى الشافعي رحمه الله و أصحاب ، و هناو الأليسنق بتفريعاته فني الفقيم ، و أن لهم يصرح في مجموعاتسه فسى الأصـــول . (البرهان : ١/فقرة رقم ١٤٣).

و انظر نهاية السول: ٧/٣ ، اللمع بشرح نزهة المشتاق: ٧٨ و المنخول:

ولكن نقل أبو اسحاق أله مذهب الصيرافي و القاضي أبي حامد المروزي مسن الشافعيية . (انظر اللمع بشرح نزهة المشتاق ص : ٧٨ ، و التبصرة : ٢ ه) وإلى أن الأسريفيد الفور ذهب أحمد وأصحابه حيث قال ابن النجار و الأسريفيد الفور ، سوا قيل إن الأسريقتض التكرار أو لا ، عند أحمد وأصحابه. " (شرح الكوكب العنير: ٣٨/٣) وقال ابن قدامة إنه ظاهر مذهب العنابلية . (روضة الناظر: ١٠٥) وانظر المسودة ص: ٢٤.

وقد نقل عن أحمد القول بأنسم للتراخسي . (المختصر في أصول الفقم

+والبدار. لابسن اللحام: ١٠١) هذا ظَاهر ، لأن من ضرورة استغراق الأوقات بالامتثال الغورو انظر البرهان ٢/١٥٠١)

(T)و فسى المسالمة أقوال أخسرى : منها القول بأنسه مشترك بين الغور و التراخي ، و قيل إنه يوجب الغور أو العزم على الإتيان به في ثاني حال. انظر تيسير التحرير: ١/ ٩ ٥ ٣ ، إرشاد الفحول: ١٠٠٠ نهاية السول:

٧/٢) ، شرح المحلي على جمع الجوامع: ١ / ٣٨١٠

و ذهب بعضهم إلى التوقف ، و هنو المختار عند إمام الحرمين في البرهنان ، (١/فقرة رقم ١٤٣) والفزالسي في المنخول ١١٣٠٠

في ف : " أنه يجب على التعجيل " والمثبت من أ و ب ، (T)

> السطر كشيف الأسيرار: ١/١٥٠٠ (E)

واستدلوا بقوله تعالى : (ما منعدك ألا تسجيد إذ أمرتيك) (1) ذم إبليسس (٢) على تبرك السجود عقيب الأسر . ولولم يكن الأسير مقتضيها للغسور لكان لإبليس أن يجيب : إنها منعنى عن المبادرة كون الأسر لا يقتضى الغيور ، فعلمي أن أسجيد متى شئيت ، فها كان للدَم وجرب . وجب قولنسا أن الغور و التراخسي وصغان للصدر المطلوب بالأسر ، ولا دلالة للموصوف و هو المصدر على الصغية و هو الفيور أو التراخسي . ولأن الأسر حقيقة في طلب الغمل لا غير . فتى أتبي بالغمل أي زمان كأن المعدما أو موخرا كان آتيا بعدلوله . فيكون متشلا . اللهم إلا إذا وجدت فينه قرينة الغيور أو (التراخسي) . فثبوت أحدهما بالقرينية دون مقتضي فينه قرينة الغيور أو (التراخسي) . فثبوت أحدهما بالقرينية دون مقتضي الأسسر . وأيضا كلامنا في المطلب عن القرينة . (٢) واستدل المصنف بأنه يصح أن يقال : افعال الساعة أو بعد ساعة أو بعد على يسوم ، فلو كان الأسر للغور لكان هذا الكلام متناقضا إذا قيد بقوله افعال بعد ساعة أو بعد يوم . لأن افعال على ذلك التقديس يقتضي الغيور، و هو (فعله ما الساعة) * ، فتقييد و بقوله بعد يوم أو بعد ساعة يناقضه . .

(٨) فسيأ و ب: " و هي " و الصحيح له أثبتناه ف ...

⁽١) الأعسراف: ٦٢

⁽٢) آخــر اللوحة رقم ١٠ من نسخة ف.

⁽٣) راجسع: نهايسة السول : ٢/٢٤ ، ارشاد الفحول : ١٠٠ ، التحرير مسع التيسير : ٢/٨٥ ، سلم الثبوت بشرح فواتح الرحبوت : ٢٨٩/١ ، حاشيسة الأزميسرى : ٢/٩١ ، المحصول : ٢/٥ ٢/٥ ٢ ، ١٩٣/٢ . وليم أدلسة أخرى لإثبات هذا الرأى ، منها ما ذكره ابن قداسة فى روضة الناظر(ص ٢٠٠١) حيث قال : " ولنا أدلسة أحدها قولسه تعالى : وسارعوا إلى مضغرة من ربكم ، فاستبقوا الخيرات "أسر بالمسارعة وأسره يقتضى الوجسوب. الثانسي أن مقتضاه عند أهل اللسان الغور ، فإن السيد لسو قال لعبسد اسقنسى ، فأخسر حسسن لوصه و توبيخسه و ذمسه و لو اعتذر عن تأديبه على ذلك بأنه خالف أسرى و عصائمي لكان عذره مقبولا . " و انظر أيضا : أصول السرخسي : ٢١/١ ، كشف الأسرار: ٢١ ، ٢٥٠ ، مناهب العقول : ٢١/٥ ، المعتمسد : ٢١/١ ، كشف الأسرار: ٢١ ، ٢٥٠ ، مناهب العقول : ٢١/٥ ، المعتمسد : ٢١/٢ ،

⁽٤) وقد انغرد الشارح بهذا الاستدلال ولم أجده في كتب الأصول بين يبدى .

⁽ه) آخـر اللوحة رقم ه ١ من نسخة ١ .

⁽٦) غيمر مقمرو فمني ف والعثبت من أوب.

⁽٧) راجيع هذا الاستدلال في التحرير: ٢/٢٥٦، فتح الففار: ٦٦/١، أصول السرخسي: ٢٧/١، كشف الأسيرار: ٢/٤٥١، مناهج المقول: ٢/٥٤، المحصول: ١/٥٤١، ١٨٥٠، المحصول: ١/٥٢،

أوكان هذا الكلام تكرارا إذا قيد بقوله : (افعيل الماعة ، (الأن مقتضى) الأسعدة ، (الأن مقتضى) الأسسرحينية الفيور، فتقييد ، بقوليه : الساعية تكيرار . (٣) هذا ما قاليه النصنيف .

و فيه بحست ، و هه وأن يقال : إن الأسريدل على الغور ظاهه الانصا ، فيكون قوله : افعه اليوم تصريحا بغير الظاهر ، و علم (لا يكون (٦) تناقضا ، ألا تهرى أن الأسهر موجب الوجوب ، فلو قيد بقوله : افعه نديها أو إباحة لا يكون تناقضا بل يكون (قرينه (٢) صارفة عن موجبه ، و نظائره كثيرة لا تحصيه .

فكذا قوله افعهل بعد يوم تكون قرينة صارفة عن ظاهه من م

وكذا (قوله) العمل الساعة، لا يكون تكرارا بل يكون مخرجا للفظ من المظهور إلى التنصيم.

و فاعد تسب حسم مادة إرادة (غير) المنصوص، أو يكون بيان تقرير ((1) مثل : (البين اثنين) ((11) وهنوللتأكيد في الحقيقة ، والتأكيد ليس بتكرار . لانسه يغيد معنى زاعدا على السوكد ، على أن كلاننا في الأسبر العطلق عن الوقنية ، وهذا مقيد بالساعة أوبعدها ، فلا يكون الدليل مطابقا للمدلول .

 ⁽١) غير مقرو¹ في ف و المثبت من أ و ب .

⁽٢) في ف : " لا مقتضى " والصحيح ما أثبتناه من أ و ب.

⁽٣) انظر هذا الاستدلال في : مرآة الأصول بحاشية الأزميري : ١٩٦/١ ، مناهج العقول : ٢/٥٦، ارشاد الفجول: ١٠٠ ، المحصول: ١٩٦/١ ، ١

⁽٤) فحسى ف: "بأن يقال " والشبت من أو ب.

⁽ه) أي: يكون قوله: "بعد اليوم" بيان تغيير، اذ هو يغير ظاهر موجبب الأسبر من الغور الى تأخره بعد اليروم. (انظر مرآة الأصول: ١٩٦/١)

⁽٦) غير مقرو في ف و الثبت من أ و ب.

 ⁽ Y) غير مقرو ً في ف و الشبت من أ و ب .

⁽٨) في أ : " غير موجيده " و الصحيح ما أثبتناه من ب و ف .

⁽٩) هذه الزيادة من أوب.

⁽١٠) في ف: "إرادة المنصوص" بدون اثبات كلمة "غير" والصحيح ما أثبتناه من أوب.

⁽۱۱) بيان تغرير هسو أن يكون مقررا لما اقتضاء الظاهر قاطعا لاحتمال غيره، كقولت تعالى : " فسجد الملئكية كلهم أجمعون" (الحجر: ٣٠) فإن الملئكة يحتمل أن يكون العراد بعضهم ، فبقولته " قولهم " قزر معنى العنوم فيه حتى صار لا يحتمل التخصيص. "(انظر أصول البزدوي بشرح كشف الأسرار: ١٠٦/٣)

⁽ ١٢) لَعَلَ مراده الأية ١٥ من سورة النمل ، و تمام الأية (و قال الله لا تتخذُوا إلهين اثنين ، إنما هو إله واحد ، فإياى فارهبون)

وقال المصنصف: "هذا الدليل لا يمكن قلبه بأن يقال : لوكان الأمسسر للتراخصي لكان قولنسا : افعسل (٢) (بعد يوم تكرارا ، وقولنسا : افعسل الساعسة تناقضا . وإنعا لا يمكن قلبه ، لأنسا لانقيسد الأسر بزمان ، بسسل نقول إن مقتضى الأسر طلب الفعل مطلقا من غير تقييد بزمان بعينه . (٣) وإن كان لا بعد من زمسان لكونه من ضرورة وقوع الفعل المأسور به ، ولكن يكفى مطلق الزمسان ، و همو محتمل للفسور و التراخسي عند الإطلاق ، فلا يثبت أحدهما إلا بقرينسسة زائسدة .

فلا يكبون التقييد بالساعدة تكرارا ، و التقييد ببعد يوم تناقضا ، بل يكون التقييد بأحدهما قريندة معيندة لما كان يحتملده من الفرو و التراخسي) (٤) و الجواب عن الأيدة أبأن يقال ؛ ما ذكرتم ليس بمحل النزاع ، لأن الندزاع في الأسر العلمة عن القريندة ، و الفورية في الآيدة ستفادة من القريندة ، و هدي فآ التعقيب في قولده تعالى ؛ (فإذ السويت و نفخت فيده من روحدي فقعدوا لده ساجديدن) (٦)

⁽١) انظر نص المفنسى ص: ١٠٣ من هذا الرسالية .

⁽٢) آخسر اللوحة رقم ١٩ من نسخة ب.

⁽٣) انظرص ١٠٤ من هذه الرسالة (هامسش)

^(؟) ما بين القوسين غير مقروم في نسخة ب و المثبت من أ و ف . و انظر الاعتراض و الجواب في حاشية الأزميري : ١٩٧/ .

⁽ه) تقدم استدلال القائلين بأنه يقتضى الفنور بقولنه تعالى: ما منعنيك الا تسجيد الدامرتك " (الأعراف ١١) انظر ص١٠٦ من هذه الرساليدة .

⁽٦) سورة الحجسسر: ٢٩. ×هذا

وقد رد سلا خسيروعلي المحواب حيث قال: أقبول: قد منع المحققون دلالية الغاء الجزائية على التعقيب للقطيع بأن لا دلالية لقوليية على التعقيب للقطيع بأن لا دلالية لقوليية على المسلاة من يسوم الجمعية فاسعيوا "تعاليي : إذا نسودى للصيلاة من يسوم الجمعية فاسعيوا "(سورة الجمعة : ٩) على أنه يجب السعي عقيب النداء بلا تسراخ ."
(انظر مسرآة الأصيول : ١٩٥/١)

شم وجله بتوجيبين : أحدهما توجه الذم إليه يجوز أن يكون لظهور دليلل فيلم عيث خالف جمهور المعتثلين بالأسر المتناول له ولهم .

و الثانى أن الأمر بالسجود يجوز أن يكون موقتا بوقست معيسن ، و هو وقت نفخ الروح فى آدم ، فذم إبليس على ترك الاستثال لبلاً مر فى ذلك الوقست المعين ، (العصد رنفست بتصرف ،)

و انظر: التحرير: ١/٨٥٦، إرشاد الفحول: ١٠١/١ المحصول: ١/ق ٢٠١/٢

قولسه: "والخسلاف فسى الحسم ابتسدا ئسي "،هذا جواب سسوًال يسرد علسى قولسه: إن الأسر لا يقتضلى الفورو لا التراخسي (المستفاد من قولسه: "لا نقيسده بزمسان " ، فإن معناه ليس بمقيسد بالفسور و لا بالتراخسي ببل لمطلق الطلسسب) (١١)

بيانه أن يقال: كيف يصبح ما ذكرت ، وقد قال أبو يوسيف إن أشهر منهيئة منهيئة الله الأول منهيئة الله الله الله الله الله التأخير بشرط أن لا يغوته في العسر. وهذا يدل على أنه قائسل بالتراخيين .

فأجـاب الصنف بأن الخلاف بينهما في الحج ليس سأله الغور و التراخي ، كما قال الكرخيي و جماعة من شائخنيا ، بأن الخلاف بينهما منيي على (أن (^{Y)} الأسر العطليق عن الوقيت للفور عند أبني يوسف و للتراخيي عند محميد ، بيل الخلاف بينهما ابتدائيي . فحميد رحم الله ألحق الحجيج بقضاء رمضان ، فإنه مؤقيت بالعمير، و وقيت أدائيه الأييام دون اللياليي ، كما أن الحج وقته أشهره دون باقيي السنية ، ثم لا يتعيين وقيت قضاء الموم إلا بتعيين العبد فعيلا ، وكيذا (^{A)} الحجج أو هذا لأن الحج فرض العمير، فكان جميع العمير وقيت أدائيه . و ما من سنة تنضي الا و يتوهم فرض العمير، فكان جميع العمير وقيت أدائيه . و إنما يثبت العميز بعارض المسيوت، فترجمت الحياة لكونهيا (⁽¹⁰⁾ أصيبيلا .

⁽١) ما بين القوسين ساقط من أ و المثبت من بوف.

⁽٢) تقدمت ترجسه ص: ١٠٢ من هذه الرسالة .

⁽٣) راجع الخلاف بينه و بين محمد في : فتح القدير : ٢/ ٢٣٤، بدائم الصنائع الصنائع ١٠٨٠/٣

⁽٤) تقدمت ترجمت ص: ١٠٣ من هذه الرسالية .

⁽ه) انظر نسبة القول إليه و إلى جماعة من الحنفية في : مرآة الأصول: ١٩٥/١، فواتح الرحموت: ٣٨٧/١، مناهـــج العقـول: ٣/١٤)، و انظــــر: أصـول السرخســي حيث نسـب ذلك الى بعـض الحنفيـة (٣٨/١)، و انظر أيضا شرح صدر الشريعـة على مثن الوقايــة لتاج الشريعــة : وانظر أيضا شرح صدر العقائــة .

⁽٦) تقدمت ترجمت من : ١٠٣ من هذه الرسالية .

⁽٧) ساقط من ف و المثبت من أ و ب.

⁽A) فيى ف: " فكسفا " والعثبت من أ و ب.

⁽٩) أي: قياسا. راجعهذا الاستدلال في: مرآة الأصول: ١٩٥/ ======

و يسويد ماقالم (١) محمد رحمه الله أن النبي صلى الله عليه و سلم حج سنة عشر من الهجسرة ، و قد نزلت فريضة الحج سنسة سست منسها (٢) فعلم أن التأخير جسائسز.

وأما أبو يوسسف فقد فرق بين القضاء والحج (١) بأن أشبهر الحج من السنة الأولى سلمت عن العزاحم ، فيكن متيقنما ، إذ في عبود العام القابسل و هو فسسى الحيساة شبك (٥) ، إذ البقاء إلى سنة ليربأرجح من المبوت ، فلا يكون المشكوك مزاحما للمتيقن ، فيتعين للأداء احتياطا . (٦) بخلاف كل يبوم من أيام أدر كسه في حبق قضاء رمضان ، فإنسه يزاحمه اليوم الآتسي ، إذ الموت فسي يبوم فجاة نادر فلسم يتعيسن .

و بخلاف تأخير النبي صلى الله عليه و سلسم فإنه كان لعسدر، و هنو اشتفاله بأمر الحرب و غيسره ، على أن التأخيسر إنها حسرملخوف الفوت، و هو مرتفع في حسق النبي صلى الله عليه و سلم ، فإنه علم بالوحبي أنسه يميش إلى حجة الوداع . .

⁼⁼ وأصول السرخسى : ١/٩٧، أصول اليزدوى: ١/٩٤٠

⁽١٠) فسي ف: " لكونسه " والعثبت من باو ف وهو الأصبح .

⁽١) فسي أ : " ويؤكنه محمد " وفي ف : " ويؤيد ما قال " و المثبت من ب .

⁽٢) قد اختلف في تاريخ فرضية الحج . وفي رواية سنة سست، كما قالسه الشارح .
وفسى روايسة سنة تسمع ، و الذي نزل سنة ست قولسه تعالى : و أتصوا
الحج و العمرة للمه " و قال الزيلعي : وهو أسر باتمام ما شرع فيمه و ليس
فيمه د لالمة على الإيجاب من غير شروع ، و إنما وجب بقولسم تعالى : و للم
على الناس حج البيت الآيسة ، وهسي نزلست سنسة تسمع ."
(راجع تبيين الحقائس ق للزيلمسى : ٣/٣)

وقد رجح ابن القيم القول بأنده فرض سنة تسمع حيث قال: "فان فسرض الحج تأخر إلى سندة تسمع أو عشر فان قيل: فمن أين لكم تأخير نزول فرضده الى التاسعة أو العاشرة ، قيمل: لأن صدر سمورة آل عمران نسزل عام الوفسود و فيده قدم وفد نجران على رسول الله عليه و سلم و صالحهم على أدا الجزية . و الجزية إنما نزلت عام تبوك سندة تسمع ، و فيها نزل صدر سورة آل عران . "راجسمع: زاد المعسماد لابسن قيم : ١٧٥/١ .

وراجسع أيضا: حاشية أحسد الشبطي على تبيين الحقائق 7/٢ ، وتبييان الحقائس : ٣/٢ ، البحسر السرائيق لابين نجيم: ٣/٢ ، ٣٣٣/٢

فعلى هذه الرواية لم يؤخرها النبي صلى الله عليه وسلم ، و هذا هو الذي يصلح لهديسه صلى الله عليه وسلم .

⁽٣) انظر هذا الاستدلال و مناقشته في : فتح القدير مع العناية : ٢/ ٣٢٤ = = = = =

ويبين لهم أسر الحسج الذي هسو من أحسد أركسان الديسين ، ولم يكن علمسم (١)

شم ههنسا بحث: وهسوأن شمس الأنسة وصاحب التقويم و المصنسف ذكروا الكفارات و النذور المطلقة و قضاء رمضان من قبيل الأسر المطلق عمسن الوقست ، و ذكرها فخسر الاسسلام من قبيل المقيسد بسه .

و وجه الجمع بينهما أن شس الأكسة و من وافقه نظروا إلى أن وقت الأداء غير متعين فيها حتى لا يفوت الأداء إلا بغوات العمر، فيكون من قبيل المطلسق عن الوقت . و فخر الإسلام نظر إلى أنها مقدرة بوقت محدود ، فيقدر (٦) صوم الكارات بالشهرين أو ثلاثية أيام ، و يقدر الصوم المنذور بما سمى من المدة و الوقت ، و يقدر القضاء بما فاته من الصوم ، و لا يتأدى الصوم بمطلق الوقت كالزكاة ، بل له وقت معين ، و هو الأيام دون الليالي (٨) و كلا الوجهين حسسن ،

⁼⁼⁼ بدائع الصنائيسع: ١٠٨٠/٢، تبيين الحقائيق: ٣/٣،البحر الرائيق:

⁽٤) انظر: أصول السرخسسي: ٢٩/١.

⁽ه) فسي أوف: " في شبك " والأصح ما أثبتناه من ب.

⁽٦) الاستدلال بالاحتياط بدء تمدك المنفية القائلون بأن الحج على الغور. راجع: فتح القدير: ٢٢٢٦، مع العناية على الهداية، تبيين المقائدة: ٢/٣، البحر الرائق: ٣٢٢/٢.

 ⁽γ) في ب: "تعين" والمثبت من أوهو الصحيح .

⁽۱) وعلى ما قاله الشهارج تمسك ابسن عابديس ، وقال بعيد أن ذكر هذا الوجهة : " فههذا أرقهي فيي التعليم ."
انظمهر حاشيمه ابسن عابديمسن : ۲/

⁽٢) راجع: أصول السرخسي : ٢٦/١، وتقدمت ترجشه ص : ٥ من هذه الرسالسة .

⁽٣) راجع تقويم الأدلمة اللوحمة رقسم ٣٥ (مخطموط) و صاحب التقويم هو عبد الله بن عسر بن عيسى القاضى ، و كنيته أبو زيمسد الدبوسي و كان من أكابر فقها الحنقية ، و هو أول من وضع علم الخلاف و أبرزه السي الوجمدود .

وَ مِن مُولِّفَاتِهُ كَتَابِ تَقْوِيمُ أَصُولُ الْفَقِهُ وَ كَتَابِ الأَسْرَارِ فَى الأَصُولُ وَ الفَرْوعِ . و توفَّى ببخارى سنة ٢٠٤ ولم يعرف تاريخ ميلاده . ورارسم ٢٧ ٩٥ الفتح المبين : ٢٣٦/١ .

⁽٤) تقدمت ترجمته ص: ٥ من هذا البحث. (٥) انظر أصول البردوي: ١٢٤٧/١٠

⁽٦) في ب: "ليقدر" وفي ف: "لتقدير" والمثبت من أوهو الصحيح.

⁽٧) آخر اللوحة رقم ٢٠ من ب . (٨) آخر اللوحة رقم ٢٠ من أ .

⁽٩) انظر كشف الأسرار: ٢٤٩/١.

قال: ((والمقيد بالوقت أنواع: نوع جعل الوقت ظرفا للمؤدى لفضله عند ، و شرطا للأداء لفواته بغوته ، و سببا للوجوب لفساد التعجيل قبله واختلافه باختلاف صفته ، وهو وقت الصلاة . والأصل في هذا النوع أنه لما جمل الوقت ظرفا للمؤدى لم يستقم أن يجعل كل الوقت سببا ، لأن إعمال أحدهما موجب إهمال الآخر من فيتعسند (() اجتماعهما ، فوجب أن يجعل بعضه سببا ، وهو الجزا الأول لسلامته عن المزاحسم . فأن اتصل الأداء به تقررت . والا ينتقل الى الجزا الثاني ، ثم و ثم السسي أن يتضيق الوقت عند زفسر ، والى آخر جزا من أجهزا الوقت عند نسا .

فيعتبس (حال المكف) (٣) في الإسلام و البلوغ و العقل و الجنون و السفر و الإقامة و الطهر و الحيض عند ذلك الجزء و يعتبر صفة ذلك الجزء أيضا في نقصان الواجب و كمالم حتى فسد الفجر بطلوعها لكال سبه ، فلسم يفسم العصر بغروبها لنقصان سبه ،) (١)

أقبول: الأمسر المقيد بالوقية (٥) أنبواع ثلاثية:

⁽١) فيي ج "فتعذر" والشيب من أ و ب .

⁽٢) وهو زفر بن الهذيل بن قيس بن سليهن قيس ، وينتهى إلى إلياس بن النضر ابن نذار بن عدنان ، ويكنى بأبي الهذيل ،

ولد رحمه الله سنة ، ١ ١هـ و توفي سنة ٨ م ١هـ ، أحد الفقه عن أبى حنيف ة ، ثم غلب عليه الرأى . فصار من أئسة الحنفية المجتهدين .

⁽ أنظر الفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي : ١٠٦/١)

⁽٣) في ج " فيعتبر حاله "و الشيئ من أوب .

رَى هذا المتن للمغني من أوبوج ولم يثبته ف.

⁽٥) تقدم الكلام عن الأسر المطلق عنَّ الوقت ص: ١٠٢

⁽٦) هكذا جعل المصنف هذه الأقسام تقسيما لللأمر تبعا للسرخسي في أصوله: ٣٠/١ كما جرى عليه النسفي في المنار (١/٥٦ بشرح فتح الفغار) ، و ملا خسرو فسي المرآة (١/٩٩) . و هو تقسيم الأسر باعتبار القيد .

و بعضهم : منهم البزدوى في اصوله (٢١٣/٦) جعلها تقسيما للمأمور ب. . فالمقسم هنا هو الواجب المقيد بالوقت من حيث زمن الأدام .

كما جرى على ذلك الشافعية و من رأى رأيهم ويضعها هذا الغريق الأخير تحت باحث الحكم ، فيقولون : الواجب مضيق و موسع . فالواجب الموسيع أن يكون وقت اكثر من وقت فعلم ، كأوقات الصلاة . و الواجب المضيق أن يكون وقت مقدرا بقدر الفعل ، كاليوم بالنسبة إلى الصوم .

راجع: تخريج الغروع على الأصول للزنجاني ،تحقيق محمد أديب صالح ، ص: ٣١ و ما بعدها ، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد مع حاشية الجرجاني : ١/١٢، الطبعة الأولى ، ٢ ١٣١ه. ، الإحكام للأمدى : ١/٥٠١، الستصفى : ١٩/١،

(النوع) (١) الأول لم ثلاثة أوصاف : كونم ظرفها للمؤد في ٢) و شرطها لسيلاد المرار ٢)

المدخل إلى مذهب أحمد بن حنيل ص . . ، ، و ذكر فيه نوعا آخر غير الموسسم و المضيق ، و هو أن يكون الوقت أقل من وقت الفعل ، و قال : " فهو معال ، نسعو إيجاب الصلاة أربع ركعات في طرف عين وغيره . " و انظر شرح الكوكب المنير: ٢٦٩/١. (١) الزيادة من أوب. (٢) أي: كون الوقت الذي يقيد بده الأسر طرفا للمودي . الظرف في اصطلاح الحنفية زمان يحيط به ويفضل عليه . كذافي فتح الغفار : ٦٦/١ . و فسره ابن الهمام في التحرير (١ / ١٨٨) بأن يفضل الوقت عن الأدا . . العودى: " الهيئة الحاصلة من الأركان المخصوصة الواقعة في الوقت ." (فتح الفقار : ٦٦/١ ، و انظر حاشية الأرسيري : ٦٩٩/١) (٣) تقدم معنى الشرط و السبب و الغرق بينهما بهامش معنى الشرط و الغرق بينهما بهامش معنى الشرط و الغرق المسلم ال وسيأتي معنى شرطيت للأداء . و اختلف في معنى الأداء : و فسره عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار (٢ / ٢) بأنه : "إخراجهــــا من العدم إلى الوجود . " بعد ما فسر المودى بأنه : " الركعات التي تحصل فىي الوقىنت . • و يكون الضمير في قولمه " إخراجها " يرجع إلى " الركمات ". فعلى هذا التفسير لا يتحد المظروف و هو المؤدى و المشروط و هو الأدام. ورد ابن البهمام في التحرير (١٨٩/١) هذا القول وقال: " إنه غلسبط ". شم فسيريأن الأداء هو المؤدى حيث قال: " إن الفعل الذي هو المفعول في الوقت هو المراد بالأدام، لا أدام الغمل الذي هو فعل الفعل ، لأنه اعتبياري لا وجود ليسم وعلى هذا الأخيريكون الأداء نفس المؤدى. واختاره ابن نجيم في فتح الفضار (٦٧/١) حيث قال: " فالحق أنه _ أي الأداء _ بمعنى النودي ، و أن ذكير الشرطية ستغن عنــه . " وعلى هذا لو اقتصر على الظرفية لعلم أنه شرط للمؤدى بالضرورة ، لأن المعال شروط ، فلا حاجة الى قولهم " و شرط للأد ا • " . النصدر السابق: ٦٧/١: بينسا أختار صاحب سلم الثبوت (١ / ٦٩) التفسير الأول الذي يفرق بين الأداء و لا كن الأزميري الغرض لذكر شرطيته للأداء حيث قال : " إن مقصوده بيان ما بسبه الاشتراك و ما بنه الامتيازيين الصلاة و الصوم . فكونمه ظرف اللمودى هو ما بنم الاحتياز بينهما . وكونسه شرطسا للأدا و سببها للوجوب وهو ما به الاشتهراك ، فلذا ذكره صريحسا . " (حاشية الأزميري : ٢٠٠/١)

وقال صدر الشريعة إن الأداء : "تسليسم عيس الثابست بالأسسر."

(التوضيح على التنقيح : ١٦٠/١)

و سبياً للوجوب (١) و هو وقت الصلاة .

أما كونه ظرفا فلغضل الوقت عن المؤدى . يعنى لو اكتفى المكلف فى الأداء على القدر المغروض ولم يطوّل الأركان يفضل الوقت عن الأداء . ولا نعنى بكونه ظرفا إلا هذا . (ع) (ع) والمعنى بكونه ظرفا إلا هذا . (و) أما كونه شرطا فلغوات الأداء بغوت . إذ المشروط ينتغى بانتغاء شرط . (ه) وأما كونه سببا للوجوب فلفساد تعجيل الأداء قبل الوقت ، لأن السبب لا يجوز تقديمه على السبب (أصلا) .

(و) لا يقال: هذا (۱) لا يصلح دليلا على السببية ، لأن التقديم كما لا يجوز على السبب فكذا لا يجوز على السبب فكذا لا يجوز على الشرط. ولهذا لا تجوز الصلاة قبل الطهـــارة .

(١) أى : سببا لوجوب المؤدى لا لوجوب الأداء ، فإنه ثابت بالخطاب . كذا في المرآة : ٢٠٠١ .

وعلق عليه الأزميرى حيث قال: "فالوجوب سببه الحقيقي هو الإيجاب القديم، وسببه الظاهري هو الوقت . . . و وجوب الأدا "سببه الحقيقي تعلق الخطاب بالمأمور به وسببه الظاهري هو لفظ الأسر الدال على ذلسك سع القدرة بمعنى سلامة الآلات و الأسباب . "

حاشيسة الأزميري: ٢٢٠/١.

(٢) هذا النوع و هو ما كان الوقت أكتسر من فعمل الواجب ، يسمى بالواجمين. الموسمع عند الجمهدور ،

انظر: التحريب : ١٨٨/١، الستصفى : ٢٩/١، تخريب الفروع على الأصبول ص: ٣١ ، مختصر ابن الحاجب بشرح العضد مع حاشية الجرجاني الأصبول ص: ٣١، الإحكام للأمدى : ١٠٥/١، المدخل الى مذ هب أحمد بن حنيل ص: ٠٠٠٠٠

(٣) تقدم قبل تليسل معنسى الظرف فسى اصطلاح الحنفية .

(٤) الزيادة من أوب.

رُه) أَي فيكون دُليك الوقيت شرطيا ، لأن يكون الفعيل أدا الا قضيا اله و الأن الأدا الا يتحقيق بدونيه ، و يختلف باختلافه . وليم يكيون علية له . ولا نسبه معيل ، و المعيل شرط للحيال ."

(كَلَمَا ذَكُرهُ الأُرْسِيرِي فِي حَاشَيتُهُ عَلَى الْمِرْآةُ ؛ ١٩٩١)

(٦) هذه الزيادة من أوب .

(٧) هذه الزيادة من أوب.

(A) أى: لا يقسال إن السيب لا يجسوز تقديمه علي السيب أصللا لا يصلب دليسلا.... لأنا نقول: قد يصح التقديم على الشرط، كتقديم الزكاة قبل المول الذى هو شرط وجنوب الأداء. وقد لا يصح كتقديم الصلاة على الطهارة، وأما التقديم على السبب فلا يصبح أبدا، فحصل الفرق بالفساد مطلقنا وعدمه مطلقنا. وقيل في الجواب عنمه أنمه و ان اشتركا في هذه الصفة ، لكن الفارق قائم ، و هسبو وجود القرينة العرجمة لأحد الجانبين، وهو أن الفساد لعدم السبب ، و ذلك لأن الأداء يتغير و يختلف بتغير الوقت ، و الشروط لا يختلف باختلاف صفة الشمسرط، فتعين أن يكون الفساد لعدم السبب لا لعدم الشمال المداد الشمال المداد الشمال المداد المداد السبب المداد الشمال المداد الشمال المداد الشمال المداد الشمال المداد المداد السبب المداد الشمال المداد المداد الشمال المداد الشمال المداد الشمال المداد المدا

هكذا قيل . ولكن (٤) لا يخفى على الغطين أن (٥) المرجح لا يصليح أن يكسون دليبلا ستقبل ، كما سيأتي تحقيقه إن شاه الليبه تعاليبي . (٦)

(قال) (Y) و ما ذكره يصلح أن يكون دليلا ستقلا على السببية . و إليه أشار السنف بقولسه (X) و اختلاف ماختلاف صغته (X) أي و اختلاف الختلاف صغة الوقت.

⁽١) آخر اللبوحة رقسم ١١ من نسخة ف .

⁽٢) لسم يرض ابن نجيم هذا الجواب حيث قال: وما قيل: يجوز تقديم المشروط على شرطه كالزكاة علمى الحسول غير صحيم ، فإن الحول شرط وجوب الأداء لا شرط الصحة ، ولمم يتقدم علمى الحول . " (فتح الففار: ١٧/١) و انظر: حاشية الأزميسرن: ٢٠٣/١ .

⁽٣) وقال في كتبف الأسرار (٢/٤/١) بعد أن ذكير هذه الإجابية الأخيرة:
قدا كالمتبرك لا يصلب دليلا علي أحيد مفهوسه عينا مين غيير قرينية ، فإذا انضيب إليب قرينية ترجيح أحيد مفهوسه صلبح دليلا عليه ."

وراجسع: حاشية الأزميسرى: ١/٢٠، فتسح الففسار: ١/٢٠،

⁽٤) فسى ب" ولا لكسن " والصحيسح ما أثبتناه من أ وف.

⁽ه) فسى أ " لأن العرجسيح . . " بإثبسات لام الجسر ، و الأفضل حذف اللام كما أثبتناه من بوف .

⁽٦) انظر فصل الترجيح في الجزء الثاني من هذا الكتاب،

وانظــر هــذا الـرد فــى حاشيــة الأزميــرى: ٢٠٣/١.

 ⁽γ) الريسادة من أوب والظساهر أنسه مسن كلام الناسخ .

أ ٨) هسدا دليسل شسان ذكسره المنسسف لسببيسة الوقست للمسلاة .

تقسيدم البدليسيل الأول و هسوفسياد تعجيبيل الأداء قبيل الوقيست ، ص : ١٤ إسبن هيذا الكتباب .

فإن الأدا على الوقت الصحيح كاصل ، و في الوقت الناقي ناقيسي (1) وإن وجد جميع شرائطيه . ولهنذا لا يتأدى بنه ما وجب كاسلا . (٢) و تغييره بتغيير الوقت علاسة كونسه سببا ، إذ الأحكام تابعية للأسبباب قوة وضعفا . ألا ترى أن البيع إذا كان صحيحا كان الطنك أيضا صحيحا . وإذا (٣) كان البيع فاسندا (٤) كان الطنك فاسندا حتى ظهير أشياره في حيل الوط و ثهوت الطنك بنفيس البيع وعدمهمنا (٥) على ما عنوف .

(۱) تقررت أوقسات الصلوات العفروضية في حديث جابير ، و هو حديث طويسل معروف .

انظر ذلسك في نيسل الأوطار: ١٠٩/٥، ، و ذلك لبيان مطلق وقت الصلاة. ثم الحنفيسة يقولسون إن هناك وقتا كاسلا و وقتا ناقصا.

انظر العنايسة على الهسداية : ١٩٧/١،

فأما الوقت الكامل فهو الأوقبات الستحبية . يوضعها ما نصهه العرفيناني في البداية حيث قال : "ويستحب الاسفيار بالفجير و الابيراد بالظهير في الصيف و تقديمه في الشتاء . و تأخيير العصير ماليم تتفييسير الشميس في الشتاء و الصيف . و تعجيب المفيرب و تأخيير العشياء السي ما قيل ثلين الليل ."

(البداية مع الهداية بشرح فتسح القديسر: ٢٠٠/١) وأما الوقست الناقسص فهو الأوقسات المكروهسة . وهي عند طلوع الشمس وعند فياسها فسى الظهيسرة وعنسد غروبهسا .

راجسع: الهدايسة بشرح فتسح القديسر: ٢٠٢١، و العناية: ١٩٧/١. و ما عدا هذين النوعين وقست يصبح فيسه الصلاة بدون كراهسة.

و الظاهر أن مراد المصنف بوقت كامل في هذا الباب يميم ما هو وقت يصح فيه الصلاة بدون كراهمة كسا يميم ما هو وقت كامل بالمعنى المذكور.

(٢) سيأتسى مثالب في كلام الشارح ص : ٢٠ ومن هذا الكتاب . و راجع : مرآة الأصدول : ١/٥ / ٢ بحاشيسة الأزميسرى .

(٣) فسى ف "وان " والشيت سن أوب.

(؟) وقد فرق العنفية بين الفساد والبطلان . فالفاسيد ما كان شروعها بأصله فيسر شروع بوصفيه . والباطل ما ليم يشيرع بأصليه و لا بوصفيه . انظير : التعريفات للجرجانيي : ص ١٣٦، ٣٤، ٥٤١، كشف الأسيرار : التعريفات للجرجانيي : ص ١٣٦، ٣٤، ٥٤١، كشف الأسيرار : ١٨٥٨ و ما بعدها . اصول السرخسيي : ١٩٨٨ و ما بعدها . وأما عند الشافعية فهما بمعنى واحد إلا في بعض الأحوال ، حيث قال الاسنوى في تعليقه على كلام البيضاوى : " يعنيى أن الفساد و البطيلان لفظان شرادفان ، ومعناهما كون الشي المي يستتبعالية . فعلى هذا يكونان بازا الصحة ، أي : مقابلان لها."

(نهايسة السبول على المنهاج :

وراجع: الإبهاج: ٣/١) ، المعلس علس جسن الجواسع: ١٠٥/١ ، المستصفى : ١٠٥/١ ، الإحكام لللهدى : ١٣١/١ .

و الأولى أن يقال: بأن الضير في قوله: "و اختلافه باختلاف صغته " يرجيع إلى الوجوب دون الأداء، يعنى: اختلاف الوجوب (١) باختلاف صفة الوقت يدل على السببية، فإن الوقت إذا كان كاملا يكون نفس الوجوب كاملا، وإذا كسان ناقصا يكون نفس الوجوب ناقصا ،

وإنما قلنا بأن هذا أولى لأن نقصان الأدا الا يقتضى نقصان سبيسه . فإنسيه قد يكون السبب كاملا و يكون المؤدى ناقصا . (كنا لو نذرإنسان) (٢) أن يصوم يوسا (قصام يوم) (٣) النحر أو أيام التشريسق فإنه لا يجوز " لأن الأدا الأدا القصود بيان كون الأدا القصود بيان كون الوقت سببسا لنفس الوجوب ، فيعتبر اختلاف نفس الوجوب (باختلاف) صفية الوقت ، لا اختلاف الأدا المختلاف المتلاف .

أو (٢) لأنب أقرب مذكبور ، فيكنون رجوع الضبيسر إليب أولي .
و معنى كون الوقب السبا للعبادات أنها معرفسات لهما (٩) إذ البوجب في
الحقيقة هنو اللب ، ولكن لما كان تتابيع نعيم اللب تعالى على العباد سببا
لوجوب الشكير و ترادف النعيم إنما يحصل في الأوقبات ، جعلت الأوقبات التبي
هني محمل حدوث النعيم أسبابا للعبادات التي هني شكير النعيم تيسيسيرا ،
إقاضة لهنا مقام النعيم كما أقيم السفير مقام الشقية .

قولت: "و الأصل في هذا النبوع "أي: النبوع الذي هيو ظرف وسبيب و هيو وقت الصلاة ، "أنبيه "الضير للشأن (((())) "لما جعل الوقت ظرفيا للميودي وسبيا للوجوب ليم يستقم أن يكون كل الوقت سببا . يعنى لا يمكن جعيل كل الوقت سببا . يعنى لا يمكن جعيل كل الوقت سببا معنيين وإعاله

⁽٥) في ب" وعدمها " والتبيت من أوف وهو الصحييح .

⁽١) آخر اللوحية رقسم ٢١ من نسخية ب.

⁽ ۲و۳) سن بوف ، وغير مقسرو افسي ا

⁽٤) فمي في " المؤدى" و الصحيح ما أثبتناء من أ و ب .

⁽ه) سن أوب.

⁽٦) في أَنِ أَبْضَفَة " والعثبت من أوب.

⁽٧) سن أوب.

⁽٨) في ف "الأوقسات" والمثبت من أوب.

 ⁽٩) سيأتي في بابأسباب الشرائع من هذا الكتاب بيان أقوال العلما في أن _
 الأسباب همل همي مؤشرة في الإيجماب أم لا (١٠) آخر لوحة ١٧ من أ .
 (١١) قولم " الضميم للشأن " غيمر مقسرو في ف .

يوجب ﴿ إِهِمَالُ الْمَعْنَى الْآخِـرُ ۖ (١)

و قولمه (٢): "حينت "أى : حين إعال أحد المعنيين و رعايت . فإنه لسو روعي معنى السبية) (٣) يلزم منه تأخير الأدا عن الوقت ، لأنهب حينت لا اعتبار للسبب قبل تعامه ، لأن أجزا السبب لا يوزع على أجزا السبب إذ بعض السبب ليس بسبب . فلا يتحقق الوجوب إلا بعد وجود جميع أجزا الوقست ، و ذلك عند خروج الوقس .

ولا يصح الأدا والشرطية ، إذ فيه إبطال معنى الظرفية (والشرطية) ولو روسي معنى الظرفية (والشرطية) ولو روسي معنى الظرفية وأديت الصلاة في الوقت يلزم أمنه تقديم الحكم عليي الظرفية ولكن يوجب إهمال معنى السببية ، إذ يلزم منه تقديم الحكم عليي سببه، (فتعذر اجتماع) (٢)

فإذا لهم يمكن أن يجمل كل الوقت سببها معرعاية معنى الظرفية (ولابه) من رعاية معنى السببية ، وجهب أن يجعهل بعض الوقت سببها و هو الجزُّ الأول

⁽١) إذ الظرفية تقتضى الإحاطة والسببية تقتضي التقدم . راجع : حاشية الأزميسرى : ٢٠٣/١ . وسيأتسى ذلك في الشرح

^(.) في ب" وقواتمه " والصحيح ما أثبتناه من أ وف .

^() ساقطة من ف .

[🥏] غير مقروء فسى ف و العثيت من أ و ب .

^() فعي ف " لسزم " و المثبت من أ و ب .

^() غيسر مقرو ً في ف و المثبت من أ و ب .

⁽ Y) غيسر مقرو في ف و المثبت من أ و ب .

⁽٨) أي: فني محمل واحمد .

⁽٩) غيسر مقرواً في ف و البثيت من أ و ب .

⁽۱۰) وحاصله ما قاله الأزميرى في حاشيته على المرآة (۲۰۳/۱): "لوجعمل كل الوقت سببا كما جعل ظرفها يلزم منه أحد المحذورين إما تأخير الأداء عن وقته أو تقديمه على سببه ، لأنه لا بد فيه من رعاية معنى السببيسة و معنى الظرفية . ولو روعي فيه معنى السببية يلزم منه تأخير الأداء عن الوقمت . وفيه إبطال معنى الظرفية و الشرطية المنصوص عليها بقوله تعالمي : "إن الصلاة كانت على المومنين كتابا موقوتا " (النساء : ١٠٢) ولو روعي معنى الظرفية يلزم منه تقدم الحكم على سببه و هو متنع بدلالة المعلى . وإذا لم يمكن اجتماعهما و قد ثبت الأول لأن الكلام فيما فضل وقته من الأداء ، فانتفى الثانى ، فثبت أن السبب جزء نه ."
قولمسه : " و قد ثبت الأول " أى : أن السبسب جسسن الوقسة .

و قول " فانتفسى الثانسي " أي : لا كلسه ". (انظسر : المصيدرنفسيه .)

لسلاشه عن المزاحم .

وسعهذا التحرير بقي فيه كلام . وهو أنه لا يمكن أن يكون الجزا الذى هـو سبب بعينه ظرفا ، لأن لازم السببية التقدم ، إذ السبب يتقدم على السبب، ولازم الظرفية المقارنة و المعية ، إذ الظرف يقارن المظروف . وبين التقدم والمقارنسة منافساة بالضرورة . فيكنون بين السببية و الظرفية لجزا واحد منافاة ، لأن التنافى بين اللازمين موجب للتنافى بين الملزومين . اللهم إلا أن يجعمل الجزا السبابية (٢) (٢) ، و جميع الوقت ظرفا و المقارن شرطها)

قولت : " فإن اتصل الأدا عسه " أي : بالجز الأول " تقررت " السببية علي المحسود . إذ المقصود من نفس الوجوب تحصيل الأدا .

قولت (°) : " و إلا " أى : و إن لم يتصل الأدا " به " تنتقل " السببية إلى الجز " الذى يليم و هو الجز " الثانى . " شم و شم " أى : إن اتصل الأدا " بالجز " الثانى تقررت السببية عليم ، و الا تنتقل إلى الجز الثالث . و هكذا إلى الرابع و ما بعد ، إلى أن يتضيق الوقت (٦) بحيث يتمكن المكف من الأدا " عنمد زفسسر.

⁽١) إذ المعدوم لا يصلح أن يكون معارضا للموجود . (كذا في المصدر نفسه: ٢١٤/١)

⁽٢) أَى: الجزُّ الذي يقع بعده الشروع متصلا بده ، لأن الأصل في السبب هـــو الاتصال بالسبسب.

⁽كذا في فتح الفقار: ٦٩/١).

وراجع: أصبول البزدوى: ۲۲۶/۱ ، أصبول السرخسى: ۳۳/۱ ، التلويس على التوضيح: ۲۰٦/۱ .

۲۰(/) ساقطے سے سے سوسیع : ۲۰(/)
 ۳) ساقطے سن ف .

⁽٤) وأما في التلويح فالشرط هو الجزا الأول حيث قال: "لا خفا في أن الشسرط هو الجزا الأول حيث قال: "لا خفا في أن الشسرط هو الجزا الأول من الوقست و الظرف هو مطلق الوقت حتى يقيع أدا في أي جزا من أجزا الوقست أوقعه على ما هو الصحيح من المذهب . . . ثم قسال: "وأما السبب فكل الوقت إن خرج الفرض عن وقته على ما سيأتسى .

و إلا فالبعض ، إذ لو كان هو الكل لزم تقدم المسبب على السبب أو وجوب الأداء بعد وقت ، و كلاهما باطبل ."

⁽ التلويح: ٢٠٦/١ ،طبعة دار الكتب العربية الكبرى)

⁽ه) ساقطة بن أ .

⁽٦) هذا لأن السبب إنها يكون متقدما بصغة الاتصال بالبسبب لا بصغة الانغصال بعد المجز الأول ، فكان بعد المجز الأول ، فكان بعد المجز الأول ، فكان الانتقال من ضرورات التقدم . " (كذا ذكر في كشف الأسرار : ٢٢٥/١) و انظر : فتح الفغار : ٢٩/١ .

وهذا ما ذهب إليه عامة الحنفية كما ذكره ابن الهمام في التحرير: ١٨٩/٢. وهذا ما ذهب إليه عامة الحنفية كما ذكره ابن الهمام في التحرير : ١٨٩/٢.

إذ المقصود من نفس الوجوب الأدام. فيلا بند من وقيب يعكن فيه أدام.

فإن لهم يود تعين الجزا الأخيسر الذي يسبع ما بعدده التحريمية عند أكثرهم و إلى ما يسعده فعمل الواجسب عند زفسر .
راجمع: المرجمع السابسق ، و أصول البزدوي بشرح كشف الأسرار: ٢١٩/١، الوسيسمط في أصول الغقده للدكتور وهبة زحيلي : ص ٢٥ و ما بعدها .
و روى عن بعض الحنفيدة القول بأند ليس كل الوقت وقتا للواجسب، بل السبب الجزا الأخيسر . فالفعل الواقع فيما قبل الجزا الأخيسر نفسل يسقط بده الفرض .

شم قال ابن الهمام فسى التحرير (١٩١/٢) بعد حكاية هذا الرأى: " ليسس - شسي " منهمسا - معروفسا عند هسم - أى : أهل العد هبين. " ويريسد بهما الشافعيسة و الحنفيسة .

وقال نظام الدين فسى سلم التبدوت (٢٤/١) : " هذه النسبة غلط."
و أما الجمهبور فقالوا إن أول أجزاء الوقب هبو سبب الإيجباب ،
أى : علاسة توجبه الخطباب . فتني ابتدأ الوقب صبار المكلب في مطالبا بالفعب مخيسرا فسى جميع أجبزاء الوقب .
أو ان الوجبوب يتعلب بأول الوقب وجوبا موسعا متدا من أول الوقب إلى المحيد المناه في منه قبد مناه المعيد المناه الفعبل ، فعينا في يتعين الفعبل .

راجسع: تخريسج الغسروع على الأصبول للزنجاني : ص ٣١ ، مختصب البين الحاجب بشير العضيد و حاشية الجرجاني عليه مختصب المدخيل إلى م ٤٠ ، العصد بن حنيسل ص : ٦٠ ، شيرح الكوكب المنيسر : ٢٩/١ ، التبصيرة : ص ، ٦ تحقيق حسن هيتسو ، الوسيسط في أصبول الغقيه ص : ٢٥ ،

شم اختلفوا: فنهسم من اشتسرط العسزم على الفعسل في ثاني الحال لجواز التأخيسر، وهو ما فهسب إليه أبو بكسر الباقلاني (شسسرح العضد: ١/ ٢٤١/١).

وطيسه الغزالي فسي الستصفي : ٦٩/١ ، و الآسدى في الإحكام : ١٠٥/١ ، وقال : إنسه رأى أصحاب الشافعية .» وعليسه العنابلسة القائلون بذلسك .

ر ميات الكوكب المنيسر: ٣٦٩/١ ، العد حل إلى مذهب أحسب

و ظاهر كلام الجمهور صحة مقارنة أول فعل الواجب أول جزامن الوقست . وأما عند الحنقيدة فلا يصدح ، لوجوب تقدم سهب الوجوب على الأداء . راجدع : مرآة الأصدول : ٢١٧/١ ،

(Y) انظر: أصول السرخسى : ٢ / ٢ ، التحرير مع التيسير : ١٨٩/٢ ، فواتسح الرحموت بشرح سلم الثبوت : ٢ / ٢ ، بدائسع الصنائع : ٢٩٣/١ ، وقال فيسم : " هو اختيار القدوري . "

و إلا يلزم تكليف ما ليس في الوسيم.

و ينتقل عند ما الى آخر جـز عن أجزا الوقت بحيث يتمكن فيــه سن عقد التحريهــة ، فتتعين السببية فيسه . أي : في الجزا الأخيسر ضرورة أنه لم يسق من الأجسسزا - ـ

(١) انظر الدليل لسه في بدائع الصنائع: ١٩٣/١.

و قال الأزميري في الجواب عنه : " حاصله منع لزوم تكليف المحال على قول علمائنا فيه مطلوبا بنفسه من المكلف حتى يأشم فيه بترك الفعل ولا بد فيه مسين الاستطاعة بمعنى سلامة الآلات وصحة الأسباب حقيقة.

و نوع لا يكون فعل الأدا ، فيه مطَّلوبا بنفسه حتى لا يأشم فيه بترك الأداء، بل المطلوب فيسه تسوت خلف و هو القضاء . ويكتفسي فيسه بتصوير تهـــوت الاستطاعة . ولا تشترط حقيقة الاستطاعة . كما في سماله النافيم والمغمى عليسه ، فإن وجوب الأداء بمعنى النوع الأول وإن لسم يوجد فيهما لعدم شرط، و هو حقيقة القدرة ، لكن وجوب الأداء بمعنى النوع الثاني قد تحقق فيهمــــا لوجود شمرطه و همو تصمور القمدرة وإمكانهما بالانتباء والإفاقممه فسي الوقست حتىي وجب القضاء طيهما بنساء على تحقق وجوب الأداء ، بمعنسى النوع الشانسي ولسم يأشما بالتأخيسرمس الوقست لعدم تحقسق وجسوب الأداء بمعنسى النسوع الأول . ففسى ما نحسن فيسه اذا انتقلست السببيسة إلى الجنز البذي يستع ما بعيده التحريمية فقسط و توجيسيه الخطساب فسي ذلسك الجسز التقرر السببيسة فيسه . فالمطلسوب بذلسسك الخطساب فسي ذلسك الجرز هو خلسف الأدام، وهو القضيا الا نفسس الأداء، فلا يلزم تكليف المحسال"."

(حاشيسة الأزميري: ٢١١/١، وانظر: كشف الأسرار: ٢١٨/١)

(٢) آخسر اللوحسة رقسم ٢٢ مسن نسخسة ب. . (٢) الغسسول بالاكتفساء بوقسوع أوله مشل تكييسرة الإحسر ام فسي آخسر الوقست ليكون أداء هو مذهب جميدور المنفية و الراجيح عنيد المنابلية . راجىسىم: فواتىسىم الرحمسوت بشمسرح سلسم الثيسوت: ١٥٥١، المغنسي لابسن قدامة: ٢٧٤/١ ، البحسر الرائسين: ٨٤/٢، الدر المختسار: ١/٦١٠

و هو أصبح قبولين الشافعيني.

(انظر فتح العزيز شرح الوجيدز للرافعي : ١ / ٦٢ ، مطبوع بحاشية المجوع .) وعند زفسر لا يدركها إلا بإدراك كلها كما سيأتي فسي الشرح .

وأما عند الشافعيدة والمالكيدة فلا يدركها بإدراك ما دون ركعدة .

و هذا ظاهر كلام الخرقي سن الحنابلية كما ذكره أبن قداسة ، وهو القسول القديسم لسلإسام الشافعسي .

و من أدلتهم قوله صلى الله عليه وسلم : " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة . " (صحيح البخارى: ٢/٧ه بشرح فتح البارى، صحيح سلم : ٢٣/١ تحقيق محمد فواد عبد الباقي .

وراجسم: شرح الوجيز: ٧٠/٣ ، المغنى لاين قدامة : ٢٧٤/١، =====

ما يحتسل انتقال السببية إليه ، فيعتبر حال المكلف في الإسلام و البلسيوغ و المعقل و البعنون و السفر و الإقامة و الطهر و الحيض عند ذلك الجزء في حسيدوت العروض المذكورة ، حتى (لو) أسلم الكافر أو يلغ الصبي أو أفاق المجنسون أو طهرت الحائض في آخر الجزء تلزمه الصلاة عندنا . (ع) وعند زفسر لا تجسب ما لسم نجمد وقستا يتسمع فيده حقيقة الأداء . (ه)

و إن فات واحد من هذه الأوصاف في ذلك الجزالسم يجبب ، ولذا ان كان مقيما فسى ذلك الجزاوب. فسى ذلك الجزاوبية وجب عليه صلاة المقيم وإن كان مسافرا في سائر الأجزاف. وإن سافر فسى ذلك الجزاوبجبت عليه صلاة المسافسر. (٦)

و يعتبر أيضا صفة ذلك الجزُّ في نقصان الواجب و كالسبه . فإن كان ذلسك الجزُّ صحيحا لم ينسب إلى الشيطان ولسم يوصف بالكراهسون كسا في الفجيسر و جسب عليسه كاسبلا . حتى ليبو اعتسرض الفسياد في الوقت بطلوع الشميس خيلال الفجيسير فسيسد عنسداً ؛

حاشيسة الجرجانس على العضيد : ٢٣٤/١ المحلى على جمع الجواميسع:

⁽¹⁾ راجع حاشيدة الأزميري: (/٢٠٩ .

⁽٢) هذا تفريسع على انتقال السببية إلى الجزا الأخيسر.

⁽٣) لِسم ترد فِسي أ ، والبشت من بوف ،

⁽ع) أي أي أي أو ذلك اما لتحقق نفس الوجوب أو لتحقيق وجوب الأداء بالمعنى الثاني .

⁽ كذا في حاشيسة الأزميرى: ٢١٣/١) وقد تقدم ممنى و جسوب الأدام بالمعنى الثانى في هامش ص: ٢١١ من هذا البحث . (هامش) و انظر أصول السرخسى: ٢١/١ ، كشف الأسرار: ٢٢٢/١، فتح الغفار ٢٠٢/١ ، بدائع الصنائع: ٢٩٣/١ ، فتح القدير: ٢٠٣/١ ، وأما الحائض التي طهرت في آخر الوقت ففيسه عندهم تفصيل .

يوضحه ما قالبه السرخسى فسى البسوط (٢/٥/١): واذا طهرت من الحيض وعليها من الوقت مقدار ما تغتسل فيه فعليها قضا علك الصلاة . وان كسان عليها من الوقت مقدار ما لا تستطيع أن تغتسسل فيه ، فليس عليهسسا قضا علك الصلاة . قال : وهذا اذا كانت أيامها دون العشرة . فأما اذا كانت أيامها عشرة فانقطع الدم وقد مسر عليهسا سن الوقت شسي قليل أو أكتبر فعليها قضا علك الصلاة ."

و راجيع : حاشية ابين عابديين على الدر المختار : ٢٩٧/١ .

⁽ه) انظر: أصول السرخسى : ١/ ٣٤ ، المرآة بحاشية الأزميرى: ٢١٣/١ ، كشف الأسرار : ٢٩٣/١ ، بدائع الصنائع : ٢ ٩٣/١ ، وقال فيده : وهــو اختيار القدورى . "

⁽٦) انظر أصول السرخسى: ١/ ٣٤/١ ، فتح الفقار: ١/ ٧٠ ، بدائع الصنائع: ١ / ٢٩٣ .

(۱) معلق الشافعيين ، الأن ما وجب كاملا لا يتأدى بالناقص كالصوم المنذور البطلق أو صوم التندور البطلق أو صوم التفاء لا يتأدى في أيام النعير و التشريين .

وضى قبوليه: "حتى فسيد الفجير" إشارة التي يقا أصيل الصلاة وإلى نفيي ما روى عن محمد (٢) إن أصل الصلاة تبطل ببطلان جهة الفرضية على ما عرف . (٣) وعن أبي يوسف: " أن الفجير لا يفسيد بطلوع الشمس ، ولكنيه يصبير حتسبي إذا ارتفعت الشمس أتنا صلات. فكأنيه استحسبين ليكون مؤديبا بعض الصلاة في الوقيت . وأدا بعض الوقيت . وأدا بعض الوقيت . وأدا بعض الصلاة في الوقيت أوليي من أدا الكل خارج الوقيت ." كذا في البسوط . (٥) ويؤيسد ما قاليه أبويوسيف قوليه عليه السلام : "وقيت صلاة الصبح من طلوع الفجير ما ليم تطلبيع الشميس . فإذا طلعت فأسياك عن الصلاة فإنها تطلبيع يبين قرنبي الشيطان ." أخرجيه سليم .

=== (٧) انظر: المسوط: ١ /١٥٢ ، حيث قال شمس الأثمة فيه: "لو اطلعت الشمس وهو في خلال الفجر فسدت صلاته عندنا."

(١) راجع: الأم: ٧٤/١، تصحيح محمد زهرى النجار، الناشر دار المعرفة،

بيروت .

واستدل الشافعي وأصحابه لعدم فساده بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من أدرك ركعة من المعصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر . ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ." رواه البخاري و مسلم .

(صحیح البخاری : ۲/۲ ه ،بشرح فتح الباری ، صحیح سلم : ۲{٪۱} تحقیق محمد فوّاد عبد الباقسی .)

راجيع النجوع: ٢/٢) .

وقال السرخسى في الرد على هذا الاستدلال: " وتأويل الحديث أنـــــه لبيان الوجوب بادراك جزامن الوقت قسل أو كسر . " (المسوط: ١٥٢/١)

(٢) تقدمت ترجمت من ١٠٠٠ من هذا البحث .

(٣) راجيع كشيف الأسيبرار : (٣٢٧

(٤) تقدمست ترجشته ص : ١٠٣ من هذه الرسالية

(ه) المسلوط: ١٥٢/١ بتغييسر يسيسر فسى الأسلسوب، وهو آخسر اللوحسة رقسم: ١٢ مسن نسخسة ف.

(٦) فسى ب " يطلسع " و الأصلح ما أثبتناه سن أ وف .

(γ) انظر: صحيت سلسم تحقيق محمد فواد عبد الباقي: ۲γ/۱.
 "قيل: العراد بقرني الشيطان أشه. وقيل: قرنه جانب رأسه. وهذا ظاهر الحديث ، فهو أولى ، ومعناه أنه يدني رأسه إلى الشمس فسي هذا الوقت ليكبون الساجدين له.
 الوقست ليكبون الساجدون للشمس من الكفار في هذا الوقت كالساجدين له. وحينشذ يكون له وشيعته تسلط و تمكن من أن يلبسوا على العملي صلاشه، فكرهت الصلاة في هذا الوقت لهذا المعنى كما كرهت في مأوى الشيطان ."
 كذا ذكره النووى في شرحه على صحيح سلسم (١١٣/٥) .

وإن كان ذلك الجزان ناقصا (١) بأن صار منسوبا إلى الشيطسان كالعصسر وقست الاحمرار وجسب ناقصها ، لأن نقصهان السهب سؤثسر في نقصهان السهب، فيتأدى بصفسة النقصسان ، الأنسه أدى كما ليزم . كما إذا نذر صبوم النحرو أداه

فإذا غرست الشمس في أثناء الصلاة ليم يفسيد العصير ، لأن ما بعد (٣) الفيروب كاسل ، فيتأدى كاملا بالطريق الأولسي . پر منقوض

(الأعسلام : ١/٢٢)

الإمام سلم همو سلم بين الحجماج بين سملم القشيمري النيسبموري أبو الحسين ، حافظ، من أئمة المحدثين . ولد عام ؟ . ٦هـ و توفيي عام :

يعتبسر الوقست ناقصا لما اتصلل بدء مما يستلزم فممل الأركبان فيد التشهيسه بعبادة الكسار . و هذا المعنيّ بنقصان الوقسة. و إلا فالوقة لا نقص فيم نفسم ، بل همو وقست كسائم الأوقسسات . إنما النقص ني الأركسان ؟

⁽ كُذَا في فتح القدير لابن الهمام: ٢٠٣/١ بتصرف.)

⁽٢) أختلف الحنفية فيصن نذرصوم النحسر أو أيام التشريسق . فصبح نذره عند أبى حنيفة وأبسى يوسسف . وقال زفسر لا يصبح نذره . انظر تغصيه الأدلية لكل من الغريقيه في بدائه مع الصنائه عن

وقال فيي البدر المخشيار: " وليوندر صبوم أينيام المنهية أوصوم هذه السنسة صبح مطلقها عليي المختسار . و فرقبوا بيسن النبذر و الشروع فيهسا بأن نفس الشروع معصيدة ونفس الندرطاعة فصبيح . ولكن أفطر الأيام المنهية وجوبها تحاميها عنن المعصية . وقضاها إسقاطهها للواجسب . وإن صامها خسرج عسن العهسدة مع الحرسة . * (الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه : ٢/٢٣٤)

 ⁽٣) آخسر اللوحة رقم ١٨ سن نسخة ١٠ .
 (٤) راجسع كشيف الأسسرار: ٢٢٦/١

بخلاف ما إذا طلعست الشمس أثنسا وصلاة الغجسر كسا تقسدم أقبوال العلساء فيسم ي ١٣٢

ووجه الغبرق بينهما عند القائلين بغسادها بطلبوع الشمسما قالمه شمس الأنسمة السرخسي فسي المسوط (1 / ٢ ه ١) : " و الأصبح عندي فسي الغسرق أن الطلسوع بظهسور حاجسب الشمسس وبسه لا تنتفسى الكراهسة بل تتحقيق ، فكان مفسيدا للفسرض ، والفسروب بآخسره ، وبه تنتفسي الكراهية، فليم يكين مغسيدا للعصير ٥٠

و لم ير الشافعية هذا الغرق ، حيث قال النووي في المجموع (٢/٣) : =

وأتى بجميع الأركان () لكنه تبرك جميع الواجبيات فإنه يخرج به عن العهدة ، وإن تحقق فيه النقصان حتى وجبطيه جبيره بسجيدة السهيوإن تركها ساهيا ، وإن تركها عامدا يكون ناقصا لا يجبير نقصانه بسجيدة . ولهذا قال النيبي صلبى الله عليه وسلم لسلاعرابي الذي خفف و ترك تعديل الأركان: ما نقصت من هذا شيئا فقد نقصت من صلاتك . () فكان ينبغى أن لا يفسد الفجير بطلوع الشمس ، بل غايته أنه يلزم منه النقصان ، و هو لا ينافى الجواز و خيروج العهدة به . وكيف و قد قال النبي عليه السلام : من أدرك ركعة من الفجيير قبيل أن تطلبع الشمير فقد أدركيه . ())

وفي رواية : "إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمسس _

""" "لــو دخـل في الصبح أو العصر أوغيرهما و خرج الوقت و هو فيها لم تبطــل صلاتــه ."

وانظر ما تقدم بهامش رقم: ٢ ص: ٣ ٢ من هـ الكتاب.

(٥) لمسم ترد في ف والمثبت من أوب.

(١) الركس ما يكون فرضا داخل الماهية . فالغرض في الصلاة مثلا ما يشمسل الأركان كالقراءة ، وغيسر الأركسان كالتحريمية ، وهي فرض ليست بركسين . و ترك الغسرض فبي الصلاة مبطل لها .

وأما الواجب فيهسا فشبل تعييس قرائة الفاتحة ، فإنه واجب بمعنى أن الصلاة تجوز بدونه ، و يجبب بتركه ساهيسا سجدتا السهسو . وقد فسرق الحنفيسة بيسن الغسرض و الواجب خلاف للجمهور ، كما سيأتسى تحقيق ذلك فسى موضعه إن شاء الله .

وراجسع: فتسح الفقار: ٦٢/٢، الصبول السرخسسى: ١١٣/١، ، أصبول البزدوى: ١/١،٣، بدائع الصنائع: ١/٣٣١، الدر المختار: ١/٤١، العنايسة على الهدايسة: ١/٩٣١ مسم الكايسة.

(٢) رواه أبود اود بلغيظ قريب منه من حديث أبى هريبرة أن رسبول الله صلى الله عليمه و سلم دخيل السجيد فدخيل رجيل فصلى شيما على وسلم على رسبول الله صلى الله عليمه و سلم فرد رسبول الله صلى الله عليمه و سلم و قال : ارجيع فصيل فإنيك لم تصل . فرجيع الرجيل فصلى كما كان صلى . شيم جا إلى النبي صلى الله عليمه وسلمي و سلم ، فسلم عليمه فقال له رسبول الله صلى الله عليمه وسلميية و و عليك السلام . شم قال : ارجيع فصل فإنك لم تصل ، حتى فعيل ذليبك و عليك السلام . ثم قال : ارجيع فصل فإنك لم تصل ، حتى فعيل ذليبك ثلاث مسرار ، فقال الرجيل : و الذي يعثك بالحيق ما أحسين غيمر هذا فعلمني ، فقال : إذا قست إلى الصلاة فكبر شيم اقرأ ما تيسير من القرآن فعلمني ، فقال : إذا قست إلى الصلاة فكبر شيم اقرأ ما تيسير من القرآن في رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره : فاذا فعلت هذا تمت صلاتك ، وما انتقصت من هذا شيئا فإنها انتقصته من صلاتك ."

فليتم صلاتم . " (١)

قلنا: النقصان علسى نوعيسن: أحدهما ما يرجع إلى نفس المأمور بدء و الثانسي ما يرجم إلى غيسره . و الأول يوجمب الغسماد دون الثانسي .

فالنقصان بترك الواجبات ليسبراجه إلى نغس المأمورية ، الأنه قد أتهي بجميعها أسريسه من الأركبان بإلا أنسه لنم يعميل بما ثبست بأخبار الأحاد) التي لا يزاد بها على الكتاب . (٣) فيمكن به نقصان في الأداء . فيجبر بسجيدة السهيو . فلوكان موجيسا للفسياد لكان يلزم تغيير ما ثبت بالكسياب بما ثبت بخبسر الواحسيد .

و أما النقصان بسبب الوقست فراجسع إلسي نفسس المأمور بسم . فيإنسم أمسر بالصيلاة -فى الوقب الكاسل لقولم تعالى : " إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتاً "...

(٣) تقدم تخریجه بهامشرقم : ١ ص : ٢ >/
 (٤) في ب "يطلسع" و الأصبح ما أثبتناه من أ وف .

هذا من حدیث أبي هریرة رواه البخاری فی صحیحه (۲/۲۷ بشرح فتح الباری) و قال ابن حجر العسقلاني: " و أن المراد بقوله فيه " سجدة " أي: ركعت . و قد رواه الاسماعيليي من طريق حسين بن محمد عن شعبان بلفظ: " منأد رك -ركعة . . . الحديث فدل على أن الاختلاف في الألفاظ وقع من الرواة . " (فتح الباری : ۳۸/۲)

سيأتي سحت خبر الواحد ص: ١٠٢٠ و انه يفيد الظن ص: ١٠٤٠ في باب بيسان ما تختص بــه السنين إن شـاء اللــه .

و قد تقرر عند الحنفية أن خبر الواحد لا يزاد بـ على الكتاب أو السنة المتواترة ، لأن الزيادة على النص نسخ ، فلا يجوز نسخ القطعي بالظني ، خلافا للجمهور. فإن الزيادة على النص إن كانت ستقلة عن المزيد عليه فاما أن تكون من غسيسر جُنسه كَفرض الزكاة بعد الصلاة ، فهذا لا نزاع فيه أنه ليس نسخا . و أما إذا كانت الزيادة من جنس المزيد عليه كزيادة صلاة على الصلوات ، فذ هب بعض الحنفية إلى أنها نسخ ، لأنه يصير الصلاة الوسطى غير وسطى . أما إذا كانت الزيادة غير ستقلة عن المزيد عليه فقد احتدم المزاع فيها مسمع الحنفية ، كزيادة الجزء مثل زيادة التغريب على الجلد أو زيادة شرط كاشتراط الطهارة للطواف.

و اختار ابن برهان من الشافعية أن الزيادة اذا اتحدت مع المزيد عليه كانست نسخا كزيادة ركعة في الصلاة . أما إذا لم تكن متحدة كزيادة التفريسي على الجلد أو الشاهد و اليمين على الشاهدين فليست نسخنا . و به قسسال الغزاليي .

و قد نقل عن الشافعي و المالكية و المنابلة و أبي علي و أبي هاشم الجهائييس أنها ليست نسخا على الإطلاق.

(انظر الوصول الى علم الأصول لابن برهان و التعليق عليه : ٢ / ٣٣، تحقيق ـ

فإذا أدى الصلاة في الأوقات المكروهة فقد أدخل النقصان في نفس المأمسور بمسمه، فبلا يخسرج عني العمسدة .

هذا ما قالوا . ولكن لا يخفى عليك أن الزمان ليسبد اخل في ماهية المأمورية. فالخلل فيه لا يوجب الخلل في ماهية المأمورية .

و الجواب عن الحديث ما ذكسره أبو جعفر الطحاوى $\binom{(\Upsilon)}{i}$ في شرح الآثار $\binom{(\Psi)}{i}$ ان ورود الحديث كان قبل نهيه عليه السلام عن الصلاة في الأوقات المكروهية .

⁼⁼⁼ د . عبد الحميد على أبو زنيد ، الطبعة الأولى ، عام ؟ . } إهـ ، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض .

وراجع: الستصفى: ١٩٧/، كشف الأسرار: ٣٠٥/، أصول السرخسى: ٢/٥/، تعليق الشيخ بخيت المطيعي على نهاية السول: ٢/٥/٥، م تنقيح الفصول ص: ٣١٩، شرح الكوكب المنير: ٣/١/٥، وما بعدها، و في المالية أقوال أخرى ذكرها الشوكاني في إرشاد الفحول: ص ١٩٤، وما بعدها.

 ⁽١) فسى بوف * فتمكسن * و العثبت من أ .

⁽ه) النساء: ١٠٣٠ .

⁽١) راجيع حاشية الأزبيري: ١/٥/١٠

⁽٢) وهو أحمد بن سلامة ، أبو جعفسر الطحاوى ،ولد سنة ٢٩هـ و مات سنة : ٣٢٥ و كان إماما فقيها من الحنفيين ، و من مؤلفات، : معانى الأثار، وبيان مشكل الأثار .

انظر: الجواهر المضيئة: ١ / ٣٧١، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو.

⁽٣) راجع شرح معانى الآثار: (/٣٥١ تحقيق سيد جاد الحق ، الناشر: مطبعة --الأنوار المحمدية ،

و نصبه: " ان نهبي رسبول اللبه صلبي اللبه عليبه و نصب عليب و سلبم عسن الصبلاة عنب غيبروب الشميس ناسبخ لقوليب عليبه الصبلاة و السبلام: من أدرك من العصب ركعية قيبل أن تفسر الشميس فقيد أدرك العصب ."

قال رحمه الليه:

(ولا يلسنم سنالوابندا العصرفي أول الوقت ثم سنّه إلى أن غربت الشس (ولا يلسنم سنّه الله أن غربت الشس (فإنه لا يفسد) ولان الشرع جعل له حق شغل كل الوقت بالأداء و هو العزيمة. و منع الإقبال على هذه العزيمة لا يمكنه الاحتراز عن مثل هذه الجريمة . فعنذ رفسي

و كذا لا يلزم إسلام الكافير وقبت احمرار الشمس شبم ليب يبود حتى احمرت في اليسوم الثاني ، فإنه لا يجوز القضاء فيه مع نقصان السبب، لأن هذا لا يروى ، و يعسسه التسليسم إنما جاز الأداء مع النقصان عند ضعف السبب إذا لم يصر دينا في الذمة. و اشتغاله بالأداء يمنع صيرورته دينيا . الا ترى أن الاعتكاف المنذور يجب أداوه فى رمضان الأول . و بعد ما صار دينا لا يجهوز قضاؤه فى رمضان الثانى . ولا يلزم عليه ما لو تلاها(عند طلوع الشمس) (٣) وسجد عند الزوال ، أو إذا غابت الشمس فإنه يجنوز ، وإن انفصل عن سبيه ، لأنا (نقاصى) عود الواجسسب إلى الكمال بعد انفصاله عن السبب الناقص فيمسا يجسب قريسة مقصودة . و السجدة عند التلاوة لم تجب قريمة مقصودة ، إنما المقصود مجرد ما يصلح تواضعها . و لا يلزم عليمه (أيضا) ما لو شرع فيه في نفل ، فإنه يجوز قضاوه حالة الفسروب بعد ما أفسيده . وانها كان قرية مقصودة لأن باب النفل أوسيع . ولهذا يجوز

أداوه قاعبدا مع القدرة على القيام و راكبا موسيا منع القدرة على النزول . و لأن اللزوم بالشروع لضرورة صدون الدودي عدن البطلان ، فيتقدر بقد (قا، فلا يظهر

أقسول: قسولسه: " لا يلسزم " إشسارة إلسى جسواب إشسكال يسرد على قولسه: " يعتبر صفة ذلك الجنز . . . "

بيانه (انسه) ما وجب بسبب كاميل لا يتأدى ناقصا ، فإذا ابتدا العصير في أول الوقيت وجبب عليمه كاسلا . الأن أول وقيت العصير سبيب صحيد . شم إذا سدّه بإطاله القراءة وسائسر الأركبان إلى أن غربسبت ـ

 ⁽١) لسم ترد في أوب ، والعثبت من ج .
 (٢) فـــى ج " ألا يرى " والعثبت من أوب .

عند الطلسوع
 و السنبت من أ و ب .

⁽٥) لسم ترد في أوب، والسبت من ج ، (٦) آخر اللوحة رقم } من ج ،

⁽γ) هذا المتن للمفني من أوبوج أولهم ترد في ف.

⁽٨) لسم ترد فسي ف ، والمثبت من أ و ب .

الشميس ينبغنى أن يغسب العصير لاعتراض النقصيان من وقبت الاحمرار ، كما يفسد العجير بالطلوم . (١)

فأجاب بقوله: " لأن الشرع جعمل له " ،أى ؛ للعبيد " حق شغل كل الوقيية بالأداء، وهو العزيمة " (٢) في الباب . لأن الله إنما خلق العباد للعبيادة حيث قال تعالى : " وما خلقت الجن و الانس الا ليعبدون . " (٣) .

و (^{2)} لأن الله تعالى مالكا بالحقيقة (^{0)} و نحن عبيده . و الواجب على العطوك خدمة مالكه في جعيسع أوقياته لتوارد نعمه عليناعلى التوالي ، فتكون (^{1)} بعيسا أفعالنيا له . فبالنظر إلى هذا ينهفي لنيا الاشتغال بغدمته في الأوقيات كلهما فضيلا عن أوقات الصلوات . ^(Y) إلا أتبه تعالى مين علينا ^(A) بغضليم بأن جعل لناولا يدة صرف بعض الأوقيات إلى حوالجنيا رخصية و ترفيها . ^(P) و ترفيها . ^(P) فأذا أشفيل العبيد كل الوقيت بالعبادة فقد أتبي بما هو العزيمة . و مسيع الإقبيال على هذه العزيمة ، و هو شغل كل الوقيت بالعبادة ، لا يمكه الاحتراز عن مثل هذه الجريمة ، و هي إيقاع بعض الصلاة في الوقت المكروه . فعذ رفيي ذلك ضرورة أخذه بالعزيمية استحسانيا . و جمل هذا البقد ار من الفساد عفوا لتكيل العزيمية . (۱۱)

قوله: "وكذا لا يلزم إسلام الكافسر" هذا أيضا جواب عن سبوًال مقدر.
بيانه أن الكافر اذا أسلسم وقست احمرار الشمسس وجسب العصبر في ذبته ناقصسا
لنقصان سبيسه، شم إذا لم يصلها في يوسه و قضى في اليوم الثاني وقسسست
الاحمراركان ينبغي أن يجسوز ، لأنسه أدى كما وجسب، ولهذا يجوز عصر يوسسه
وقست الاحمرار، و مع هذا لا يجوز له أن يقضى وقت الاحمرار في اليوم الثاني . (١٢)

⁽۱) أي : مع أنه لا يغسسد .

قال البزدوى بعد أن ذكر هذا الاعتراض: "فانه نص محمد أنه لا يفسد و قد كان الوجوب مضافا الى سبب صحيح ." (أصول البزدوى: ٢٢٦/١) و راجع مرآة الأصول بحاشية الأزميرى: ٢١٨/١.

⁽٢) سيأتي مبحث العزيمة في موضعه ص: ٨٩ ٪ من هذا الكتاب.

⁽٣) الداريسات: ١٥٠

⁽٤) لسم ترد فسي ف ، و المثبت من أ و ب .

⁽م) في ب "الحقيقة " بدون إثبات حرف الجر ، وسياق الكلام يقتضي ماأثبتناه

⁽٦) فَسَى فَ " فيكون " و المثبت من أوف .

⁽γ) فسى ف" الصلاة" بالافراد ۽ والمثبت من أ و ب .

⁽ ٨) آخر اللوحية رقيم ١٩ من نسخة أ .

فأجاب أولا بالمنبع بقولبه : " لأن هذا لا يروى " ، يعنى أنه لا رواية في هذه المسالة عن السلف (٢)

فيحتمل أنه يجبوز ، فلا يرد نقضا ، إذ النقض إنما يرد على تقدير ثبوته ، و أجاب ثانيا على تقدير تسليم هذه الرواية (١) بالغرق بين الأداء و القضاء بقوليه و أيما جاز الأداء مع النقصان عند ضعف السبب ، و هو وقت الاحمرار هنا ، إذا ليم يصر دينا في الذمية . " لأن السبب هو الجزء القاعم و هو ناقسم، فقد أدى كما وجسب، و اشتغاله في الأداء في وقته يمنع صيرورة ذلك الواجب دينا في ذمت. أما اذا ليم يبود في الوقست حتى تحقق الفوات بمضي الوقس صار دينا في ذمت، فيثبت بصغة الكمال ، لأن السببية بعد الفوات تضاف إلى جميع الوقت لا إلى الجسز، الأخيسر ، فلا يتأدى ناقصاً ،

هذا ما قيسل . ولكن فيم بحث . وهو أن السبب لما كان ناقصا في الأصل كان ما ثبت بسم في الذمسة ناقصا أيضا . فبعسد مني الوقت لا يتصف بالكمال . و أيضسا (١) جعل كل الوقت سببا بعد الفوات ، و إن أمكن في حق من كان أهسلا في جميع الوقت ، و لكن لا يمكن في حق من يختلف حالم فيها كالكافر الذي أسلسس

⁽٩) سيأتي مبحث الرخصة في موضعه ص: ٢٨٩ ان شاء اللسه.

⁽١٠)في بوف " ترفها " والعثبت سن أ .

⁽ ١١) راجع أصول المزدوى : ٢ / ٢٢ ، المرآة بحاشية الأزميري : ٢١٨/١ .

⁽ ۱۲)راجع كشف الأسرار: ۲۲۸/۱، مرآة الأصول بحاشية الأزميري: ۲۱۹/۱. أصول السرخسي: ۲/۱۳، فتح الفقار: ۲۰/۱.

⁽١) كأبس حنيفة وأبي يوسف و محمد رحمهم الله . (كشف الأسرار : ١٢٩٩)

⁽۲) يقول البزدوى في أصوله (۲۲۹/۱): " لا يلزم اذا أسلم الكافر في آخسير و تستسي و تست العصر شم لم يبود حتى احمرت الشمس في اليوم الثاني ، و قد نسسسي شم تذكر فأراد أن يبوديها عند احمرار الشمس ، لأن هذا لا يروى ."

⁽٣) يقول عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار (٢٢٩/١): " فيحتمل أن يجوز، قال أبو اليسر في هذا النقام: لا نسلم فانده لا يجوز، بل يجوز بأنده لا رواية ليسندا. "

وسيأتس في الشرح ما اختاره شمس الأقمة السرخسي من أنه لا يجهوز .

⁽٤) قال ابن نجيم في فتح الغفار (٢١/١): " أن هذه الرواية هي الأصحح."

⁽ه) فسى ف * همنا * والشبث من أ و ب.

⁽٦) بهذا تبسك السرخسى في أصوله (٢) ٢) وقال بعد أن ذكر هذا الجواب:
"وهذا هو الانفصال عن الاشكال الذي يقال على هذا ، وهو ما اذا أسلسم
الكافسر بعد ما احمرت الشمس ولسم يصل ، شم أداهما في اليوم الثانسي
بعد ما احمرت الشمس فانسه لا يجسوز ، لأنسه مع شكن النقصان في السببية
إذا مضي الوقت صار الواجب دينا في ذهتمه بصفة الكمال ."

في آخر الوقب، أو الصبي الذي بليم فيد، أو المجنون الذي أفاق فيسد، لعبدم أهليتهم للوجسوب في جمسع الأجسزاء.

شه أكبد المصنف ما ذكبر من الفرق بين الأداء وبيت ما صار دينا في الذمسة. فاستشهد $\binom{(\pi)}{1}$ بسيالية ، فقال ، ألا ترى أن الاعتكاف المنذور أن يعتكف في شهير رمضان يجنوز أداؤه فينه لأنبه أدى كاالتزم.

وبعبيد ما صار دينيا بأن صبام وليم يعتكف فينه لا يجوز قضاء ذلك الاعتكاف فينبي رمضان الثانسي لما عرف . و فيسه خلاف زفسر رحمه اللسه .

قولسه : " و لا يلزم عليه ما لو تلاها إلى آخره " ، هذا رايراد على الجواب السذى تقسرر . وهو أنه إذا صار دينا في الذمة وجب كاملا ، فلا يتأدى ناقصا . بيانيه أنيه إذا تلا آية السجدة عنيد طلوع الشمس وجبب عليه ناقصا لنقصان وقتسه. شم إذا للم يسجد في ذلك الوقت حتى صار دينا في ذمته ويريد أن يقضمني في وقت الغروب ينبغي أن لا يجهوز مثل ما قلته . و مع هذا يجهوز لسبسه ان يسجمه وقست الخميروب ، و ان انفصل عن سبيمه ، أي : و إن فات عن وقشه . و أجاب بالغرق بين القريمة المقصودة وغيرها (٢) بقولمه: * إنا نسدُّعي عسود الواجب إلى الكال بعد انفصال الواجب عن السهب الناقس في الواجبيب الذي يجب تهية مقصودة. " كالصلاة و الصوم.

فأما سجمدة التلاوة فما وجمب قريسة مقصمودة . إنما المقصود منها مجرد ما يصلم تواضعنا ليحصل به مخالفة المشركين الذين استنكفوا عنه و استكروا .

و راجع : فتح الفغار : ١/ ٧١، كشف الأسرار: ٢٢٩/١، مرآة الأصـــول :

فسى ف " بعسد " بدون اثبات الفاء ، وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه مسن نسخة أوب.

عبارة ف من الا يتصف بالكال أيضا و جعل ... و المثبت من أوب.

فى ف" والصيني " والعثبت من أوب. فى ف" والعجنون " والعثبت من أوب.

في ف " و استشهد " و المثبت من أ و ب . (7)

آخسر اللوحة رقسم ١٣ من نسخة ف .

راجع كشف الأسرار: ١ / ٢ ٢٩، فتح القدير: ٢ / ٣، ١٠، المسوط: ٣ / ١٢١. تقدم ترجمة زفسر ص: ٧٠٠ من هذا البحث .

نظيره ما قاله السرخسي في المسوط (١٣٣/٢): " وإن قرأها نصف النهار فسجدها أجزأه علانه أداها كا وجبت طيه ، وإن لم يسجدها حتى تغيرت الشمس عند الغروب ثم أداها تجزئه. وهذا قول أبي يوسف و هو قياس قبول أبسى حَنيفة و محمد رحمهما الله . فأما على قول زفر رحمه الله فلا تجزئه.

و لهذا يتأدى بالركوع فى الصلاة بنية سجدة التلاوة بشرط أن لا يتخلل بين سجدة التلاوة و بين الركوع فى الصلاة وضع للتواضع التلاوة و بين الركوع فى الصلاة وضع للتواضع و القرسة . (٢)

بخلاف الركوع خارج الصلاة ، فإنه لا ينوب عمن سجدة التلاوة ، لأن الركوع خارج الصلاة ليسس بقمرية ، فلا ينوب عما هو قريمة .

(و العراد بكون سجدة التلاوة قرسة) غير مقصودة ، إنها لم تجب قربة بعينه. الابتداء الابتداء الابتداء و الدليل على أنه غير مقصود بنفسه أنه غير مشروع بطريق الاستبداد ، ولهندا لا يلزم بالنذر كما لا يلزم الطهارة بسه .

ولكن يشكل على هذا ما قال صاحب الهدايدة في باب التيم بأنها قربة مقصودة،

⁽γ) المرا بالقربة المقصودة ما شرعت ابتدا و تقربا إلى الله تعالى من غير أن يكسون تبعا لأمر آخر . و المراد بالقربة غير المقصودة ما ليست مقصودة لعينها بل تبعا لأمر آخر .

⁽ راجع : فتح القدير : ١١٦/١، والعناية : ١١٦/١)

⁽١) راجع: بدائع الصنائع: ١٠٠٠، فتح القدير: ١٠/١) .

⁽۲) راجع: المصدرين السابقين و العناية على الهداية: ١١٦/١.
و قال السرخسى في المسوط (٢/٩): "... اذا ركعند موضع السجدة في الاستحسان لا يجزئه الآن سجدة التلاوة نظير سجدة الصلاة ، فكا ان احدى السجدتين في الصلاة لا تنوب عن الأخرى و الركوع لا ينوب عنهما ، فكذل لله ينوب عن سجدة التلاوة . و في القياس يجموز التقارب بين الركسوع لا ينوب عن سجدة التلاوة . و في القياس يجموز التقارب بين الركسوع و المناه و المحود فيما هو المقصود . و كل واحد منهما في الصلاة قسمة . و أخذنا بالقياس لأنسه أقسوى الوجهين . و القياس و الاستحسان في الحقيقة قياسان ، و انها يؤخذ بما يترجح بظهور أثره أو قبوة في جانب صحته . "

⁽٣) وقال في فتح القدير (١/ ٢١): "أنَّ الركوع لم يَعْرَف قريمة في الشرع منفرد! عن الصلاة . فلذا تتأدى بــه السجدة إذا تلا في الصلاة لا خارجها . "

⁽٢) لسم ترد في ب والمثبت من أوف .

⁽٥) فيي ف " لعينيه " والشيت من أوف .

⁽٦) آخر اللوحة ، ٢٠ المن نسخة أ .

⁽٧) وهو على بن أبى بكرين عبد الجليل الفرغاني المرفيناني ، أبو الحسن برهان الديسين ، حسن أكسابر فقهسا الحنفيسة . كان حافظسنا مفسيرا محققسا أدبيسا ، سين المجتهديسين .

من تصانیفه : بدایسة المتسدی و شرحه الهدایسة فسی شسرح البدایسة ، و منتقسی الغسروع ، و الفرائسسن ، وغیسرها .

ولىد سندة ٥٣٠هـ ، وتوفى سندة ٩٣٥هـ ٦٠

⁽ انظر: الأعسلام: ٢٦٦/٤)

حيث قال : " بخلاف سجدة التلاوة ، لأنبها قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة". قوله : " و لا يلزم عليه ما لو شرع فيه في نغل إلى آخهره " ، هذا إيراد علمها الجواب السابق ، و هو الغرق بين القربة المقصودة وغيرها .

بيانسه أنسه يلزم على ما ذكرتسم لو شرع رجل في الوقت المكروه في النغل شم أفسسده ينبغي أن لا يجوز قضاؤه في الوقت الناقص ، لأنسه صار دينا في الذمة و هي قريسسة مقصودة ، ولكنه يجسوز ، فبطل ما ذكرتسم من الفرق .

فأجاب بقولت ؛ لأن باب النغل أوسع ، فيعفى فيه ما لا يجوز في غيره . ولهـــذا يجوز أدا النغل قاعدا مع القدرة على القيام دون الغرض، و يجوز راكبا موميا مع القدرة على النزو ل دون الغرض .

و فيه بحث، لأن النغل بالإفساد بعد الشروع يصير واجبا في الذمة فلم يبق نفلافسي حق القضاء ، فلا يظهر فيه أحكام النفل (٣) ولهذا لا يجوز قضاؤها قاعدا مع القدرة على القيام ، بخلاف حالة الأداء .

ويصلح أن يكون قولمه: "و لأن اللزوم بالشروع الى آخره"، جوابا عن هذه الشبهة.

بيانه أن لزوم الإتمام بالشروع و القضائ بالإفسساد بعد الشروع إنما ثبت لضرورة صون
المؤدّى عن البطلان ، لأن إبطال الأعمال منهي (عنه) لقوله تعالى : "لا تبطلوا
أعمالكم . " (ه) و ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة ، كأكل الميتة للمضطر لا يجوز
الشبع منها ، فلا يظهر في تكامل اللازم، لا في الحال و هو الأدا و ولا في المسآل
و هو القضاء .

⁽١) انظرالهداية : ١١٦/١ بنصــه .

و قال ابن الهمام في الجمع بين من قال إنها قربة مقصودة و من قال إنهيا المحتاج قربة غير مقصودة : "العراد بكونها قربة مقصودة هنا كونها مشروعة ابتداء يعقل فيها معنى العبادة . وأما قولهم في الأصول إنها ليست بقريمة مقصودة فالعراد أنها ليست مقصودة لعينها ، بل لإظهار مخالفة المستنكيين من الكفار بإظهار التواضع و الانقياد للسه سبحانه و تعالى ، ولهذا أديت فسي ضمن الركبوع ."

⁽ فتسح القديسرعلى الهداية : ١١٦/١)

⁽٢) راجىسى بدائىسى الصنائىسى : ٢٤٦/٢ ،

 ⁽٣) قال عبد العزيـــز البخارى في كشف الأسرار (١٢٥/١) : وأما إذا شرع فـــى النفــل ثــم أفســـده فإنما يجــب القضاء الأنــه بالشروع صار ملحقـــا بالواجب لا أنه نفيل كما قـــل الشروع . "

⁽٤) لسم ترد في أو المثبت من بوف.

⁽⁰⁾ weeks (1)

قال رحمه الله:

: ((و من حكمت أن لا ينفى صحة غيسره لكون الوقت ظرف . وصيرورتهما مودّاة بأفعال معلومة بمنافع هي حقم ، فلا يتعدر عليه صرفها الى غير المستحق فيه ، كالخياطة المستحقمة في وقعت (بعينه) لا يتعدر على الخياط خياطة علوب آخسر (فيسه) .

وأن لا يتعين بتعيينه قبولا ، لأنه من ضرورة انقطاع خيار النفل من جزا الى جزا. وذلك لا يتم الا بفعل الأداء ، كالمكفر لا يكون له التعيين قولا ، بل في ضمن الأداء فعسلا ، لأن ولا يسة التعيين قصدا تنزع الى الشركة (٣) في وضمن المشروصات . وأن تعيين النيسة شمرط ، لأن المشروع لما تعدد لا يصمناب بالاطملاق . ولما لزمم التعييمان لم يسقط بفيق (٤) الوقسما ، لأن التوسعمة ولمجتمة فلا يسقط بتقصيم ،) (٥)

أقسول: و سن حكم النسوع الأول ، و هو الذي جعل ظرفا كوقت الصلاة ،أن لا ينفسي صحبة غيره ، أي : لا ينسع صحبة صلاة أخرى ، لكون الوقت ظرفسسا لا معيسارا ، فلا يستغرق بالواجب . وصيرورة الصلاة مود اة بأفعال معلوسة من القيام و الركوع و السجود و غيرها . و هذه الأفعال وجبت في الذسة . و الأداء يحصل بنافع بدنده التي هي حقد . و المنافع مطوكة (ل (Y)) ، فلا يتعذر عليه صرف تلك المنافع الدي أي نسوع شاء ، ستحقا كان و غيره . فلا يتعذر عليه صرف تلك المنافع الدي أي نسوع شاء ، ستحقا كان و غيره . كالخياطة الستحقة في وقست بأن قال : خطيبه اليسوم ، و اليوم يسع فيه خياطة غيره لا يتعذر على الخياط خياطة شوب آخير . (٨)

⁽١) لم ترد في أوب ، والمثبت من ج .

⁽٢) لم ترد في أوب ، والمثبت من ج .

⁽٣) في ب شركسة " بدون اثبات أل ، والشبت من أوج .

⁽٤) في أ " لفيق الوقيت " و الشبت من بوج .

⁽ه) هذا السن للمغنى سن أوبوج.

⁽٦) أى: " لأن الوقت لما لسم يكن معيارا لا يكون مستفرقا بالواجب ، فيسلا ينتغى مشروعية سائر أنواع الصلاة . وهذا لأن الصلاة اسم لأفعال معلوسة من القيام و السجود و القعدة . وهذه الأفعال وجبت في الذمة . و الأداء يحصل بمنافع بدنه فكان الوقت خلفا عنها ، فبقى غيسرها مشروعا فيسه. و السنافع مطوكة لسه يصرفه اللي أى نبوع شها ، (كشف الأسرار : ٢٢٩/١)

 ⁽γ) لسم ترد في ف ، والمثبت من أوب .

 ⁽٨) ولم نظير آخر ذكره عبد العزيز البخاري في نفس المصدر (٢٣١/١) . حيث قال : "كالسرجل عليه ديون وله مال لا ينفي وجوب دين آخر ، ولا قضا "دين آخر عن ذلك المال ، كذا هذا ."

راجمع : أصول السرخسي : ١/ ٥٣ ، حاشية الأزميري : ١ / ٢٢٤.

قولسه: "وأن لا يتعين بتعيينه قولا "، هذا معطوف على قولسه: "أن لا ينغى".

فيكون حكما آخسر للنوع المذكور. أى : من حكسه أيضا أن لا يتعين كون جسزا من الوقست سببا قولا ، بأن قال : عنيت أن يكون هذا الجزاسبا ، فإنسه لا يتعين بقولسه ، و يجوز لسه الأدا " بعسده ، لأن الوقت يتسسع ، و الشسرع جعسل لسه الاختيار في الأدا " يسود ي في أي جسزا أراد ، فلو يتعيس بقولسه لبطل تخيير الشارع ايساه .

و إنما قيد بقولم : " لا يتعين بتعيينه قولا " ، لأنه يتعين فعــــلا . "

و (°) لأنسه ألى : (و) لأن التعيين من ضرورة انقطاع خيار النقل من جسر و السي جسز . و ذلك الانقطاع لا يتسم إلا بفعل الأداء دون القول .

كالمكفر لا يكون لم التعيين قولا ، أى : نظير هذا خصال الكارة الواجهة فى اليبين ، فإن الحانث مخيسر بين الإطعام و الإكساء و العتق . ولوعين شيئا من هممذه الأشياء بالقبول لم يتعين ، بسل إنما يتعين فى ضمن الأداء فعلا ، لأن ولاية التعيين قصمدا تنزع إلى الشركة منع الشارع فى وضع المشروعات و هو لا يجهوز . بخلاف ما له عيمن ضمنها بالأداء . (^)

قولت : "وان تعيين النية شرط"، وهو أيضا معطوف على ما سبق . أى : من حكم النوع المذكور أيضًا تعيين النيسة ، وهو أن يعين فرض الوقت . لأن المشروع لما تعدد في هذا الوقت لا يصاب فرض الوقت بالإطلاق بأن يقول : نويت أن أصلى فحسب. بل يحتاج إلى تعيين الوصف بأن يقول : نويت فرض الظهر مثلاً .

⁽۱) "أوقصدا ، أي : بالقلب بأن نوى أن يكون هذا الجزُّ سبيا ." (كذا في كشف الأسرار : ٢٢٩/١) و انظر : حاشية الأزميري : ٣٢٧/١.

⁽٢) فعي ب" متسمع" والمثبت من أوف .

⁽٣) في ف" فلوتعين " والمثبت من أوب.

⁽٤) أي : بأداء الواجيب .

⁽ه) لسم ترد في ب، والمثبت من أوف.

⁽٦) لسم ترد في ب ءو المنسب من أوف .

⁽٧) في ف" يخيسر "بالمضارع ، والمثبت من أوب.

⁽ ٨) راجع : أصول البزدوى : ٢ ٩ / ٢ ، أصول السرخسى : ١ / ٥ ٣ ، فتح الفغار : ١ / ٢ ٧ ، مرآة الأصدول : ٢ ٢ ٢ ، بحاشية الأزميرى .

⁽٩) راجع: كشف الأسرار: ٢٣٠/١، أصول السرخسي: ٣٦/١، فتح الففار: ١/٢٣٠، و٢٦ البغني: ٣٣٦/١، و٢٢، المجموع: ٣٣٦/١، البغني: ٣٣٦/١، فتح القدير شرح الهداية: ٣٣٣/١،

و ذكر فرض الوقت اليس بشرط عند البعض ، او الأصبح أنه شرط ، لأن فسرض الظهير قد يكون أدا و قد يكون قضا ، فلا يتعين الأدا والا بذكر فرض الوقيين. ولما لنرسه تعيين النية لم يسقط اشتراط التعيين لضيق الوقية ، الأن التوسعة التى تثبت بنا على كونه فرضا أوجبت اشتراط التعيين ، فلا يسقط بتقصيسره . لأن تضييق الوقت من العوارض التي تثبت بتقصيره .

ألا ترى أن احتمال التعدد باق ، حتى لنوقضى فرضا آخر عند ضيق الوقست أو صلبى نفسلا جساز .

⁽١) آخسر الوحسة رقسم ٢٦ من نسخسة أ.

 ⁽٣) اختلف العلمسا و فسى اشتسراط ذكبر فسرض الوقست .
 الأصبح عنب الحنفيسة أنسبه شسرط كسا قالسه الشسارح .

انظر: كشف الأسرار: ٢٣٠/١، حاشية الأزميري ٢٢٥/١.

وعليه أكتسر الشافعية حيث قال النووى في المجموع شيسرح المهذب (٢٧٩/٣): " الأصبح عند الأكثرين اشتراطها ." أي : نية الغرضية .

شم قال: "سوا كانت قضا ام أدا . و من صححه الشيخ أبو حامه و و القاضى أبو الطيب و البغوى . "

و هو الصحيح عند الحنابلـــة .

انظــر المفتّـي لابسن قدامــة : ٣٣٦/١ .

قال بعضهم منهم شميس الأنسة السرخسي و ابن أبي هريرة من الشافعية أنسه لا تشترط نية الغرضية .

وانظير: المجموع: ٣٧٩/٣، المفنيي لا بن قدامية: ٣٣٦/١.

⁽٣) في باوف " بضيق الوقت" - و العثبت من أ .

⁽٤) راجسع: كشف الأسسرار: ٢٣٠/١ فتح القفار: ٢١/١ ، مرآة الأصول: ٢٢٤/١

 ⁽٥) في ب" فلا يسقسط" والمثيت من أوف.

⁽٦) وقد ذكر البزدوى غير ما ذكره الشارح من أحكام هذا النوع وهمو أن التأخير عن الوقت يوجب الغوات لذهاب وقت الأداء ، (أصول البزدوى: ١/٩٢١)

قال رحسه اللسم :

((وأما النوع الثاني فما جعل سببسا لإضافته إليه، ومعيارا لتقدره به بحيث لا يتسبع ألم أفيه غيسره ، كالمعيار الحسمي . فيصاب بمطلق الاسمسلم و مع الخطأ في الوصف ، كالمتوحّد في الدار .

و مع الخطأ في الوصف ، كالمتوهد في الدار .
قال أبو يوسسف (٢) . السافسر إذا تبرك الترخص صار كالمقيم ، فسلا تصبح مند النفسل و فعرض آخسر .

و لأبسى حنيفة أنه غيسر مطالب بالأداء فيسه ، فصار كشعبان . المور لل و لأن المرخص قائسم . واعتبار ما يرجع إلى دينه أو قضاء دينه أو المسلمي ما يرجع إلى دينه أو قضاء دينه المرابع بدنه .

بخلاف العريض في الصحيح ، لأن العرخص هنو العجيز ، و لا عجيز مع الصيوم . (ه) وقال زفسر ; لما تعين اليوم لصوم رمضان لا يشترط عزيمته .

كالخياطة المستحقمة في وقبت بعينه يستفنى عن تعيينه.

لكن الستحق هو الاساك بوصف كونه عبادة ، ولا تحقق لها إلا بالعزيمة . بخلاف الستشهد به ، و بخلاف هبة كل النصاب من الفقير ، لأن البتفيى بها وجهد الله تعالى ، و جاز مجاز الهبة عن الصدقية .)) (٦)

النوع الثاني من أنواع المقيد ما جعل الوقست سببسا لموجوبه و معيارا و شرطا (٢) لأد ائسه كصدوم رمضهان .

⁽١) في بوج: "لا يسيع" والشبيت من أ.

⁽٢) تقدمت ترجمته ص: ١٠٣ من هذه الرسالة .

⁽٣) تقدمت ترجمته ص : ١٠٣ من هذه الرسالية.

⁽٤) تقدمت ترجمته ص: ١١٢ من هذه الرسالسة .

⁽٥) فسي أ: "كصوم رمضان " والمثبت من ب وج.

⁽٦) هذا متن المغنسي من أو بو ح ولم يثبته ف.

⁽Y) يسمى همندا النيسوع واجبيا ضيقيا عند الجمهور . انظيمر ذليمك فسمى :

الستصفى الأبسى حامد الفراليي : ۲۹/۱ ، حاشيك البناني علي جمع الجوامع : ۲۰۱۱ ، نهاية السول : ۲۷/۱ ، ارشاد الفعرول : ص ۲ . المعتبد : ۲۳۶۱ ، التبصرة : ص ۲۰ ، روضة الناظري ت ۱۸ . حاشية الجرجاني علي شير العضيد على مختصر ابن العاجب : ۲۶۱/۱ ، الكوكب المنير : ۲۲۱۹۱ ،

أما كونه سببا فللضافة الصوم إليه ، فيقال : صوم شهر رمضان ، كما أضيفت الصلاة إلى الوقست ، فيقال : صلاة الظهرر .

و الإضافية دليل السببية، لأنها توجيب الاختصاص ، و أقيوى × المسبب من الاختصاص ، و أقيوى و أجيوى وجيوه الاختصاص اختصاص اختصاص المتصاص المتص

وأما كونسم معيارا فلتقدر الصموم بالوقسمت حتمي ازداد بازدياد الوقت ، و انتقسص ـ

(١) حكسى صاحب الكشف أن المتأخب رين من الخنفيدة مثل أبسى زيست البدبوسيي و البيزدوي و السيرخييي و أبيي اليسير اتفقىسوا على أن سببب وجيوب الصيوم الشهر ، لأنه يضاف إليه ويتكسر بتكسره ويصح الأداء بعد دخسول الشهــــرولا يصــح قبلــه. انظـــر كشــف الأســرار: ٣٤١/٢.

وراجسيع أيضيا: المسموط: ٣/٥٥ ، أصول السرخسيي : ١/ ١٠٣ ، أصول البزدوي : ٢٣٠/١ .

واختلف وأبعد دلك في السببية هل هي أيام الشهر أم أياسه ولياليه سواءً في السببيسة . فذهب أبو زيد و البردوي و أبو اليسر الى أن سبب وجدوب الصدوم أيسام شهدر رمضان دون الليالي . انظر كشف الأسرار: ٢٠٥٠/٦، وراجع الكفاية على الهداية: ٢٣٤/٢. و ذهب السرخسي الى أن السبب مطلق شهود الشهسر حتى استسوى فسى السببيسة الأيسام والليسالي حيست قال بسعد أن حكس رأى أبي زيسه المذكسور: " و هذا غلسط عنسدى ، بل السببية للوجسوب الأيام و الليالي سيواء ، فإن الشهير اسم لجزء من الزميان يشتمسل علمي الأيسام و الليألسي ، و انصا جُعله الشرع سببه مسا لإظهار فضياصة هذا الوقت وهذه الفضياحة تابعة لليالسيي وُ الأيسامَ جبيعــا . " (أصول السرخــي : (١٠٤/) و الغريقان يتغقان على اشتراط النية في كل ينوم من أيام رمضان .

راجع: المسوط: ٦٠/٣، بدائع الصنائع: ٢/٥٥٥، الهداية: ٢٣٥/٢. و تظهر ثمرة الاختلاف في الاستسدلال لجيواز النيسة في الليلسة

الأولىمى بعيد غيروب الشميين قبيل أن يصبيح.

وعلى قسول شمس الأنسة يكون جواز ذلك ، لأن ليالى ونهار رمضان سيواء فينى السببيسة حتى يجبوز وقسوع النيسة فيى الليــل .

وأسا عنسد الجمه سور فيكون جسواز ذلسك لأن الليسل جمسل تابمسا لليسوم في حسيق هدا الدكسم ضرورة تعسدر اقتسران النيسة بأول س أجــزاء الصـوم الذي هـو شرط . فأقيمت النية فسى الليل مقام النيـــة المقتسرنة بأول الصموم.

راجع: أصبول السرخسي: ١٠٤/١، كشبف الأسرار: ٣٥٠/٢. (٢) سيأتنى ذلك في فصل في بيان أسباب الشراعين ، إن شاء اللينية ، بانتقاصمه ، ولم يفضل الوقت عن الأداء فيمه ، ولا يسمع فيمه غيره ، فكان معيارا لا ظرفا ، كالمعيار الحسي ما يقاس بم (١) فيمره ، وهنذا الوقت كذلك .

وأما كونسه شرطا للأدا وسلأن الأدا يفوت بغوات و الله أن المصنف لم يذكره لأنسه اكتفى بكونسه موقتا ، إذ المراد بالموقت ما يغوت الأدا بغوت ، وهو معنسى الشرطيسة بعينسه ، بخلاف كونسه سببا أو معيارا ، لأن الوقست قد لا يكون سببا كما في الصوم المنذور المضاف إلى وقست معيسن ، وقد لا يكون معيارا كوقت الصلاة . فلذلك خصهما بالذكسر .

تولسه: "فيصاب بعطلق الاسم "أى: لما ثبت أنه مميار لا يسع فيه غيره ، فكان من ضرورته انتفاء مشروعية غيره ، (الأنسسه) الا يتصور أداء صوميسن في يسوم واحسد ، فيصاب بعطلسق الاسم ، أي يتأدى الواجب عن الصحيسح المقيسم بنيسة مطلسق الصوم من غير تعرض لجهسة الفرض ((1) بأن يقسسول: نويست أن أصوم .

ويصاب أيضا مع الخطأ في الوصف ، أي وصف الواجب ، بأن ندوى صلوم القضا او الندر أو الكارة أو النفل ، خلاف الشافعيي . (٢) كالمتوجد فلي الدار . أي : اشتراط التعيين إنما هو لقطع (٨) المزاحم ، فإذا عدم المزاحمي لم يشترط ، كما أن الواحد في زمان أو مكان ينال باسم جنسه كما ينال باسم ندوعم أو صفته أو علمه ، فإن زيدا لو نودى بيا حيوان أو يا إنسان أو يا رجل وليس في الدار غيره يتعين عليه الجواب .

⁽١) آخـر اللوحة رقم ١٤ من ف.

⁽٢) راجع كشف الأسرار: ٢٣٠/١، أصبول السرخسى: ٣٦/١، التحرير مسع التيسير: ٢٠٧/٢، فتح الففار: ٢٢٢/١، مرآة الأصبول ٢٢٨/١ بحاشية الأربيسيرى .

فسي ب: "بغوتــه" والمثبت من أو ف.

⁽٣) سيأتسى دلك إن شاء الله.

⁽٤) فييي أوف: "انسمه " والمثبت من ب.

⁽٥) آخــر الوحــة رقم ٢٧ من نسخة ب.

⁽٦) هذا بعد اتفاق الكل على اشتراط أصل النية غير ما نسب الى زفر بعدم اشتراطه اياها . (راجع : المبسوط: ٦٠/٣، بدائع الطنائع: ٢/٥٩٩، الهدايـــة بشرح فتح القدير : ٢٣٥/٢)

 ⁽٧) سيأتي تحقيق ذلك ص : ١٤٩ و ما بعدها من هذه الرسالية .

⁽٨) فسى ب: "بقط سمع" والمثبت من أوف.

و كان كما قيدل : يا زيده ، فكذا فيما نحين فيده . (٢)
وعلى هذا الأصل قال أبدو يوسدف و محمد (٣) : المسافر اذا ترك
الترخيص ، بأن تبرك الإفطيار و نبوى الصوم صار كالعقيم ، فيصاب بمطليق الاستم ، و سبع الخطأ في الوصيف ، حتى لو نبوى واجبا آخر ، أو تطوعا أو أطليق النيدة وقدع عن فرض رمضان ، لأن شرع الصوم عام في حق المقيدي

ولهذا ليوصام السافير عن فرض الوقيت يجيزيه .

وقد بينا أن شرعيت لكونه معيارا ينفى شرعية غيرو. فثبت أن غير فسرض الوقيت ليد الترخيص الوقيت ليد الترخيص الوقيت ليد الترخيص كان هيو و العقيم سيواء. فيقسع صوست عن فرض الوقيت بكل حال .

و لأبسى حنيفة أن السافرغير طالب بالأداء في حالة السفر، لأنه مغير بين الأداء فيده و التأخير إلى عددة من أيام أخسر . فصار رمضان في حقب كشعبان . فيصح منه أداء واجب آخسر كما يصح فيرض الوقيت .

و هذا التعليل يقتضى جواز النفل إذا نهوى في رمضان فهي سفهر ، و هو رواية (ه) الحسيس عين أبهي حنيفه .

⁽١) فسى بوف: "كَا لُوقيل " والمثبت من أ .

 ⁽۲) فى ف: "نحن بصدده" والعثبت من أوب.
 راجع: حاشية الأزميرن: ۲۳۱/۱، فتح الفغار: ۲۳/۱، مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت: ۱/۹۲، الهداية: ۲۳۹/۲ بشرح فتح القدير، المسلموط عواتح الرحموت: ۲/۹۲، الهداية: ۲/۹۳، بشرح فتح القدير، المسلموط عواتح المرحموت. ۲/۹۳،

هذا معل الاتفاق بين أبى حنيفة وصاحبيه وسيأتسى الاختلاف بينهم فسى حسق السافسر ، هل هو كالمقيم في هذا الحكم أولا .

⁽٣) تقدمت ترجشهما ص: ١٠٣ من هذه الرسالية .

⁽٤) راجسع: المسوط: ٢١/٣، أصول البزدوى: ٢٣٠/١، أصول السرخسسى . ٣٦٠/١ مرآة الأصسول: ٢٣١/١ بحاشية الأزميسرى .

⁽ه) و هو الحسن بين زياد اللوّلوّى الكيوفي ، أبوعلي : قاض ، فقيه ، من أصحباب أبيى حنيفة ، أحيد عنيه و سميع منيه ، و كان عالميا بعد هبه بالرأى . وليى القضاء بالكوفية سنة ؟ ٩ ١ه ، ثم استمغي . من كتبه : أدب القاضيي ، و : " معاني الإيسان " و " النفقيات" توفيى سنة ؟ ٢٠ هـ (الأعييلام : ٢ / ١٩ ١ ، وانظر هذه الرواية في المسوط (٣ / ٢١) و نصه : " و في رواية الحسن يقرعين .

و انظر هذه الرواية في المبسوط (٢١/٣) و نصه: " و في رواية الحسن يقع عنن النفل ، لأن رمضان في حقه كشعبان في حق غيره . " ـ

وليو أطلق النيسة لا تقععن فرض رمضان الأن رمضان لما صار كشعبان حسى قييل (٢) منائية لا تقععن فرض رمضان النيسة كما في الظهير المضيق ، قييل النيسة كما في الظهير المضيق ، ولأن المطلق يحتمل الفرض و النفل و الوقت يقبلها ، فكان الحمل على النفل السيذي هيو أدنسي لكونسه متيقنا أولبي كما في خارج رمضان .

* و لأن المرخص قائم * إشارة إلى تعليل آخر لأبسي حنيفة.

بيانه أن المرخص (بالإفطار) وهو السفر قائم في حيق السافير . لأن الشرع أثبت ليه الترخص بالافطار تخفيفها عليه عندوجبود السفر الذي هو محل المشاق . ومعنى الترخص أن يدع مشروع الوقت لنفيه "يرجع اليه بالميل الى الأخسيف ولما جاز ليه الترخص بالفطر لأنه أخسف عليه نظيرا إلى منافع بدنه ، فلأن يجوز ليه الترخص بما هيو أخسف عليه وهو صوم قضاء عليه منظيرا الى مصاليح دينه أولي .

و إنما ظنا بأن جواز صوم واجب عليمه يرجع الى منفعة دينمه ، لأنمه لولم يدرك عمدة من أيام أخمر بأن يعوت في السفر لا يكون مواخمذا بفرض الوقمت . ويكمسون مواخذا بذلك الواجب الذي عليمه قضاؤه ، فيكون مترخصا بإسقاط ما في ذ مسمه لكونمه أهمه ، لا تاركما للترخمص كما قالا .

رمه و هذا التعليل يقتضى أنه يجوز بضة واجمسب آخسر عليه ، دون النفسل -

⁽١) انظر: كشف الأسرار: ٢٣٢/١.

⁽٢) آخسر اللبوحية رقم ٢٢ من نسخة أ .

رم) وظاهر هذا التعليل أن المسافر إذا أطلق النية لا تقع عن فرض رمضان بسل حمل على النفل على هذه الرواية .

وقال عبد العزيز البخارى بعد أن ذكر هذه الرواية و الاستدلال: و الصحيح أنده إطلاق النية _ يقع عن فرض الوقت على جعيع الروايات؛ لأن الترخص و ترك العزيمة و هي صوم الوقت لا يثبت بهذه النية؛ لأنه إنما يثبت بنية واجب آخر أو بنية صريح النفل على رواية الحسن. و هذه النية لا تحتمل واجبا آخر؛ غير فرض الوقت؛ لأنه لا يتأدى بمثل هذه النية في غير رحضان؛ فغيه أولسسى، وليست بنية صريح النفل أيضا بل هي تحتمله كما تحتمل فرض الوقت، ولما لم يثبت الترخص التحسق بالعقيم. فإطلاق النية منه ينصرف إلى صدوم الوقست.

⁽ كشيف الأسسرار: ٢٣٢/١)

وعلى هذا يكون محل النزاع بيسن أبنى حنيفة و صاحبيه فيما إذا نون المسافر واجبا آخر أو نعلل و أما إذا أطلق النية فلا تخلاف فيه .

وانظر: بدائع الصنائسيع: ٢/ ٩٩٤.

⁽٤) من أوبولم يثبته ف . (٥) في ب : " النفع" ، و الصحيح ما أثبتناه منأ و ف.

حتى لونوى النفل يقع عن فرض الوقست ، و همو روايسة ابسن سماعة عنه. اذ لا فائسدة فى النفل الا الثمواب و همو في الفرض أكثمر ، فعلى هذه الرواية يقسع عن فرض الوقسست ،

قولت : " بخلاف المريض في الصحيح " ، احترز بدعسا روى أبو الحسسين الكرخي " أن الجواب في المريض و السافير سيوا على قبول أبى حنيفية. و بهذه الروايسة أخيذ شيخ الإسلام خواهرزادة (") فقال المريض الإسلام خواهرزادة . فقال المريض المريضا أو سافيرا فصام بنية واجب آخير ، فعند أبى حنيفة رحمه اللي يصيدر صائفيا عبا نبوى .

و لوصام بنية التطوع فغسى (ظاهر الروايسة أنسه يصير صائعها عسن (٦) رضيان ، و روى الحسس عن أبسى حنيفة أنه يصير عسا نوى ، رضيان ، و روى الحسس عن أبسى حنيفة أنه يصير عسا نوى ، وهرو) (٢) اختيار صاحب الهداية (٨) و القاضى الإمام فخر الديسن ،

⁽۱) و هنو محمد بن سماعية بن عبيد الله بن هيلال التبيمي ، أبو عبيد الله حافظ الحديث ، ثقية ، تجاوز المائة و هو كامل القيوة . و كان يصلى في كل يوم مائتي ركعية ، ولين الغضاء لهارون الرشيد ببغداد ، وهو حنفي صنف كتبا منها أدب القاضى . (الأعلام: ٢٤/٧).

و انظر هذه الرواية في المبسوط : ١٦/٣٠

 ⁽۲) تقدمت ترجمته ص: ۱.۳ من هذه الرسالة .
 و انظر هذه الرواية في كشف الأسرار : ۲۳۲/۱ .

⁽٣) - راجييع العصدر السابق .

و هو محمد بن الحسين بن محمد ، أبو بكر البخارى ، المعروف ببكر خواهرزادة ، فقيمه ، كان شيخ الأحنساف فيما وراء النهر .

له المبسوط و المختصر و التجنيس في الفقه . ولم يعرف تاريخ ميلاده . و توفيدي سنية : ١٨٧٦ه . (الأعسبلام : ٢٣٢/٦)

^()) راجع كشف الأسرار: ١ / ٢٣٢ .

⁽ ه) تقدمت ترجسه من: ١٤٠ من هذه الرسالة .

⁽٦) راجع العصدر نفسه و الهدايسة : ٢٤٠/٦.

 ⁽Υ) ما بين القوسين ساقط من ف و المثبت من أ و ب.

^() صاحب الهداية هو على بن أبى بكربن عبد الجليل الفرغاني البرغيناني ، أبو الحسن برهان الدين ، من أكابر فقها الحنفية ، ولد سنة ، ٥٠ ، و توفيين : سنة ٩٠ ه. .

و من سولفات بداية السندى و شرحه الهداية . (الأعلام : ٢٦٦/٤) و انظر هذا السيرأى في الهدايسة : ٢٤٠/٢ .

⁽ ٩) لعلم بديع بن منصور القاضى فخر الدين القُرْبُني ، إمام فاضل فقيه حنفسى ، انتهت إليه رياسة الفتوى ، تفقه على نجم الأقمسة البخارى . ولم تصانيسف ======

و الإمام ظهير الدين الولوالعسي و القاضي ظهير الدين البخارى و الشيسخ أبو الغضل الكرماني، فقد ذكر في الايضاح: وكان بعش مشائخنا يفصل بينن السافسر و العريض و أنه ليس بصحيح ، و الصحيح أنهما يتساويان ، قال: وقد روى أبو يوسف (٥) من أبسى حنيفة أنه إذا نبوى التطوع يقبع من التطوع . و ما ذكره المصنف هو اختيار شمن الأعمسة السرخسي و فخر الإسلام البنزدوي و من تابعهما . (٨)

قوله : " لأن المرخص" إشا رة الى الفرق بين السفر و المرض .

بيانه أن المرخص ههو العجوز عن الصوم ، لا نفس المرض بالإجماع، إذ المرض تارة ما يضمر بعد الصوم ، نحو الحميات المطبقة و وجمع الرأس و العين و غيرهما . و تارة يكون مما لا يضمر به المصوم كالأسراض الرطوبية و فساد الهضم و غيمر ذلمسك .

و الترخيرإنا يثبت للحاجة الى دفع المشقة و الضرر ، ترفيها و تخفيف المفرد فين البعيد أن يثبت فيعل الا حاجة فيد إلى دفع ضرره . فن البعيد أن يثبت فيعل الا حاجة فيد إلى دفع ضرره . فلذ لك شرط كونده حضيا إلى الحرج ، و لا عجز صع القدرة علي الصروم ، فلا يكون العرض قائم الله أله السفر فإند يوجب المشقة بكل حال ، فتعلق المرخي بنفس السفر ، و أقيم السفر مقام المشقدة لما عرف ، فلا يختلف فيه الحال . المرخي بنفس السفر ، و أقيم السفر مقام المشقدة لما عرف ، فلا يختلف فيه الحال .

⁼⁼⁼ معتبرة ، منها البحسر المحيط الموسسوم بمنيسة الفقها . انظر : الفوائد البهيسة مع الهامش : ص ي م ، الطبعة الأولى : ١٣٢٥هـ .

⁽۱) و هوعبد الرشيد بن أبى حنيفة بن الرزاق ، أبو الفتح ظهير الدين الولوالجي ، بفتح الواو و سكون اللام ثم الواو العفتوحة ثم الألف ثم لام مكسورة ثم حيم ، نسبة إلى ولوالج ، مدينة ببد خشان ، امام فاضل نظار كاسل. ولم الفتاوى ـ المعروفة بالولوالجيسية . ولد سنة ٢٢ > هـ، وتوفى سنة : بعد . > هه. (انظر الحدر نفسيه ص: ٩٢)

⁽٢) و هسو محمد بن أحسد بسن عسر البخارى ، أبسو بكسر ، ظهير الدين ، فقيه حنفيي ، كان المحتسب في بخارى ، و من كتبه : الفتاوى الظهيريسة . (خ)

وليم يعرف تاريب ميلاده، و توفيي سنية ١٩٦ه. (الأعيب سيلام : ٥/٣٢٠)

⁽٣) و هو عبد الرحين بن محمد بن أمير ويه، أبو الفضل الكرمانسي ، فقيه حنفي انتهت إليه رياسة البذهب بخراسهان ، ولسد سنة ٥٢ ه.

و من كتب التجريد في الفقه، و الإيضاح في شرح التجريد (خ).

⁽ الأعسلام: ١٧٢٢٣)

⁽٤) أَى: ذكر أبو الفضَّل في الإيضاح ، غير أنني لم أجــــد هــذا الكـــــاب ـــــ

وقول المصنف: "المرخص هيو المجيز" لين بجيسه ، إذ المرخص كسا يشت بالهجيز عنيد الصبوم يشت بخوف ازدياد المرض ، إذ لا خلاف بين اصحابنا أن من ازداد وجعيه أو حساه بالصبوم بقبول طبيسب حاذق عدل أو بغلبية ظنيه يباح ليه الغطير وران ليم يعجز عين الصبوم . فشيل هذا التسري إذا تحسيل زيادة المرض و صيام عن واجب آخبر لا شبيك أنه يقدم عميا نسوى ، لقيام المرخص ، فلا فرق بينيه و بين السافيير . (١) فعلي هذا لا يستقيم الغرق الذي ذكبره المصنيف .

و التحقيدة أند لا خلاف بيدن المشائدة ، إذ مراد من قال : الجسدواب في المريض المريض و السافدر سدواء ، هذو العريض الذي يزداد مرضده بالصدوم . فإن المرخص قائدم فيده و هذو خدوف ازدياد العرض ، فصار مثل المسافد سدر فدى قيام العرخص و هذو السفدير ، و من قال بالغرق بينهما أراد العريض الذي لحدم يتضدر بالصدوم . (٢)

عدد ولم أهتد إلى مكان فيه نسخة سنه . وانظر هذا الكلام نقلا منه في كشف الأسرار : ٢٣٣/١ .

⁽ه) تقدمت ترجمته ص: ١٠٣ من هذا البحث.

⁽٦) تقدمت ترجمته ص: ٥ من هذا البحث .

⁽٧) تقدمت ترجمته ص و من هذا البحث ،

⁽٨) راجع أصول البيزدون : ٢٣٢/١ البيسوط: ٣٦١/٣٠

⁽٩) فسي ب: " ترفها " والشبت من أوف.

⁽١٠) في ف : " ضير " بدون اثبات الهاء، و الشبت من أوب،

⁽ ١١) انظر: أصول البردوي: ٢٣٢، كشف الأسرار: ٢٣٣/١، البسوط: ٣٠٦١/٠

⁽۱۲)انظـــر: أصــل السرخــى: (۲۷)، حيث قال: " فأسا العريض اذا صام كان صوسه عن صوم رمضان ، وإن نود عن واجب آخسر، أو نود النفـــل، لأن الرخصـة في حبق العريض إنها تثبــت إذا تحــقق عجــزه عن أداء الصوم، وإذا صام فقد انعدم دليل سبب الرخصــة فــى حقــه، فكان هو كالصحيح، وأما الرخصة في حق السافر ، باعتبار سبب ظاهـر قام مقام العذر الباطن وهـــو السفــر، و ذلك لا ينعدم بفعل الصـوم، فيبقى لـه حق الترخـص، وهـــو فــي نيتــه واجبـا آخـــر شرخـــى،

⁽١) انظر نفس الاعتراض في كشيف الأسرار: ٢٣٣/١ .

⁽ ٢) بهذا التأويسل وفيق عبد العزيسز البخسارى بيس الرأييسن .
انظسسر المصدر نفسه: ٢٣٣/١، و التحريسسر: ٢٠٩/٢
و لم يرض ابسن نجيسم عن هذا التوفيسق حيث قال: " و توفيق صاحب الكشف
بين القوليسسن بحمل الفارق على مريض لا يضسسره الصوم فتتعلق الرخصة
بحقيقة العجز و حمل السوى على مريض يضره الصوم فتتعلق بازدياده ليسسس

فظههر أن الاختسلاف لفظهه و كلا الفريقين متفقهان ، على (أن) مطلع المستق الموض ليسمن بمرخسن ، بخسلاف مطلع السفير . فالنصنف نظر إلى عنومها الظاهيري . (٢)

و أسار المن فساد الفرق بقوله : " فالصحيح عندنا (")
و يسوّك ما قلنا قبول شمس الأثمة في البسوط : " فأما المريض إذا نوى واجها

آخر فالصحيح أنب يقسع (صومه عن) رضان ، لأن إباحية (٦)
الفطر له عند العجزعن أداء الصوم ، فأما عند القدرة فهو و الصحيح سواء ، بخلاف السافر (٢)
الكرخي أن الجواب في المريض و السافر سواء على قول أبي حنيفة ، وهيوسهو أو ميول بأن مراده مريض يطيق الصوم و يخاف منه زيادة المسرض .

قولت، "وقال زفسر : لما تعيين اليسوم لصبوم رمضان لا يشترط عزيت. "
يعنسى : قال زفسسر إذا أسسك الصحيح العقيسم في نهار رمضان ولسسم
تحضيره النيسة يخسرج بسه عن العهدة ، ويقسع عن صوم الوقست، لأن الأمر
بالغمسيل متى تعلسق بمصل بعينسه أخذه العيس الستحق . فعلسى
أي وصيف وجسد يقسع عن جهدة المأسور بسه .

كالأسسر بسرد المفصوب و الودائس علما كان متعلقها بمحل بعينه ، فعلى أى وجسم أوقه الفعسل يقسم عن الجهسة المستحقسة عليسه . (١١)

⁼⁼⁼ بتوفيسق ، لأن العربيض الذي لا يضره الصوم خارج عن المحسث،
لأنب صحيب في حيق الصوم . . . ثم قال : فالأصح التسوية بينهما . "
(فتسبح الففسار : (/٢٤/)

⁽١) ساقسط من ف والعثبت من أو ب.

 ⁽٢) أى : عنوم رواية أبسى الحسن عن أبسي حنيفة من غير تأويل ، فأوجبت تعميم الحكم فنى حق كل مريض كعمومه فنى حق العسافير .

⁽٣) أتول: أن النسخ التي بين أيدينا لم أجد فيها إشارة من المنسف الى فساد الفرق . وأنما فيها بيان الفرق . ولعنسل ذليك في نسخية أخيري لم تصيل إلى أيدينيا .

⁽٤) نصمه في المبسوط: فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان ٥٠٠ (٦١/٣)

٥) آخر اللوحة رقم ٢٣ من أ .

⁽٦) آخسر اللوحسة رقم ١٥ من ف.

 ⁽۲) انظر المسوط: ۱۱/۱ • (۸) انظر المصدر نفسه .

⁽٩) تقدمت ترجمته ص: ١١٢ من هذه الرسالية .

(و) كالأسر بالزكساة لسا تعلسق بمعسل معيسن و هسو النصاب، كسان الصيرف إلى الفقيدر واقميا عن الجهدة الستحقيدة، حتى لو وهيب النصاب من الفقيدر من غير نيدة يخرج عن العهدة . وكما لسو استأجسر إنسانسا ليخيسط ثوسا كان الغمل الواقسع فيه من جهسة ما استحسق عليه، ، سيوا وقصيد به التبيرم أو أداء الواجب بالعقيد . قوليه : " ولكين المستحسق " إشارة إلى جواب زفيير . وهو قيول بعوجب العلية . (أَ }) و هيدو أنده يلتزم بأن الشيبي وإذا كان مستحيقا (٥) عليسه متعينسا لا يحتاج إلى التعيين ، لأنسبه تحصيل الحاصيل لكن المستحق فيما نحن فيده ليس هذو الإمساك المطلق ، بل المستحق عليمه الإسساك بوصف كونده عبادة ، لأنسبه بأسور بسبه . ولا تتحقق العبادة إلا بالعزيمة ، و هي نيه القريمة ، إذ الإسماك يتنوع إلى عمادة وعبادة ، فسلا بسد من مرجم لأحدهما و همو النيممة . كيم ، النيمة اختياريمة دون جبريمة ، ولا يحصل ذلك بعدم العزيمه، إذ العدم ليـــس، شــــي، .

[10] انظر روايسة عنسه في : أصول السرخي : ٢٠٨/١، التحرير: ٢٠٨/٢. حاشية الأزميرى: ١/ ٢٣٤ ، كشنف الأسرار: ٢٣٤/١ ، بدائع الصنائع: ٢ / ٩٩٢ ، العناية على الهدايسة : ٢٣٨/٢ .

وراجع: المسوط: ١٠٠١م في باب الفصيب.

(۱) من أوف وساقط من ب.

غير أن السرخسي في المبسوط (٢٠/٣) نقل عن الكرخي أنه ينكر هذه الروايسة عسن زفسسر حيث قال بعد أن ذكسر تلك الروايسة : " وكان أبو الحسن الكرخسي رحمه الله ينكر هذا المذهب لزفسر رحمه الله تعالى ، ويقول: المذهب عنده أن صوم جميع الشهر يتأدى بنية واحدة كما همو قسول مالك رحمه اللسه ، و حجتهما أن صوم شهر في معنى عبادة ، فان سببها واحسد وهوشهود جيزاس الشهرء والشروع فيها في وقيست واحسد و الخروج منهسا كذلسك ، فكان بمنزلة ركمات صلاة واحدة . * انظر الرد على هذا الرأى في نفس المصدر وبدائع الصنائع : ٩٥/٢ .

⁽۱۱)أى : و الجامع بينهما أن كلّا منهما مستحق على الغاعل و متعلق بمعسسل بعينسه . (انظر حاشية الأزسري: ٢٣٤/١)

⁽٢) راجع الهداية : ١٢٦/٢، حيث قال : " و من تصدق بجميع مالــــ لا ينوى الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا ءلأن الواجب جبز منه فكان متعينا فيه ، فلل حاجة إلى التعيين . "

⁽٣) راجع : كشف الأسرار: ١/ ٢٣٤ ، أصول السرخسي : ٢٧٧ ، مرآة الأصول : ١/ ٢٣٤ بحاشية الأزميري .

قولمه : " بخلاف الستشهد بده ، و هي مسألة الخياطة ، و إنما قال : " بخسه " دون : " بهسا " بتأويل : " المذكور" .

(و هــذا أيضــا اشارة الى الفـرق بيـن سألــة الكتاب وبين ما قاس عليــــه (١) زفــــر .)

بيان ذلبك أن الستحسق بعقد الإجازة النافي إن كان أجير وحد ، او الوصد الذي في النوب و هذه الإجازة النافي إن كان أجيرا شتركد الله الوسد الذي في النوب و هذه الخياطة إن كان أجيرا شتركد الله و ذلك لا يتوقد فعلى العزيمة لحصول المقصدود بدونها ، إذ ليدرس هذو بعبادة حتى تفتقدر إلى النيدة .

قولسه: "وبخسلاف هبسة كل النصاب من الفقيسس "هذا أيضا إشارة إلسى الفسرق بين سألسة الكتاب المختلف فيها بيننا وبين زفسر وبين سألة أخسسرى قاس هبسو عليهسا ، حيث قال : العزكسى إذا وهب كل النصاب بدون نية الزكاة للفقيسر سقط عنسه الزكاة ، مع كونها عبادة ، لكون الواجب متعينا فيسه ، فكذا يجوز الصوم بدون النية لكونسه متعينسسا .

بيان الغرق أن الستحق عليه في الزكاة صرف جيزً من المال إلى المحتاج كفاية المريادة الزيادة له من الله تعالى . وقد تحقيق ذلك منع الزكتاة ، لأن المتفي بها ،أى : المطلوب بهية كل النصاب من الفقيسسسر وجسسه الليه تعالى دون العوض _

^(؟) القول بموجب العلمة همو: "التزام السائل ما يلزمه المعلل بتعليلهمه ويا القول بموجب العلم معنى قولهم هو أن يسلم معنى قولهم هو أن يسلم ما اتخذه المستدل حكما لدليله على وجه لا يلزم تسليم الحكم المتنازع فيسمه ." (المنار بشرح فتح الغفار: ١٢٤/٤) وانظر التحرير: ١٢٤/٤) أخسر اللوحة رقم ٢٩ من ب.

⁽٦) راجع: كشف الأسرار: ٢٣٤/١، أصول السرخسى: ٣٧/١، عاشية الأزميسرى: ٢٣٥/١،

قولته: العدم ليس بشتيءَ " تقدم تحقيق ذلك ص: ١١ من هذا البحث . [١] ما بين القوسيتان ساقط من بوف و العثبت من أ .

⁽٢) في أ : " أجير وحددا " و المثبت من ب و ف كما هو في الهداية (٢٩/٨) و قال فيه : " انما سمي أجدير وحدد لأنده لا يمكنده أن يعمل لغيره ، لأن منافعه في المدة صارت ستحقة لده و الأجدر مقابل بالمنافع . " وعبارة المبسوط : " أجيدر الواحد، و فالمعقود عليده هناك منافعده في المدة . (المبسوط : (١٠٤/١)

 ⁽٣) الأجير المشترك: من يستوجب الأجربالعمل ويعمل لغير واحد ، ولهـذا
 يسمــى مشتركـا." (المبسوط : ١٠٣/١) و انظر صـ: ١٠٤ من نفس الجزء ====

من المصروف إليه لغقه له فصارت الهبهة مجازا عن المدقة في هست الفقيه لل المبال الرجوع منه . (٢) (كسا) (٣) أن المدقة على الفنى صارت مجازا عن الهبة ، حتى مله المبك المتصدق الرجوع بدلاله في المحمل و هو المصروف إليه . فكأنه وجدت النيمة دلالمه . وجاز مجاز الهبة عن المحدقة ، لأن كه واحد مهما لتطيك العيمن . فيجعمل كل واحد من المدقة و الهبال مجازا عن الآخر بدلاله من جهة المتكم أو من جهة المحل . و المقيقة قد تتمرك بهمما .

⁼⁼ والكفايدة على الهدايدة (٦١/٨) حيث جاء فيده: "المعقود عليده في المدايدة (٦١/٨) حيث جاء فيده في المديد ف

⁽٤) في أ: " لوجه الله " والنتبت من ب وف وهو الصحيح .

⁽١) فسى ب: " الغقيسره " والصحيح ما أثبتناه من أو ف.

⁽٢) راجيع: أصول السرخسي : ٣٨/١؛ كشف الأسرار : ٢٣٤/١ .

٣) فيي فَ: " لهما " والشبت من أوب وهو الصعيح .

⁽٤) عبارة ف: " كل واحسد منهمسا " و المثبت من أ و ب .

⁽ه) راجع: كشف الأسرار: ١/٢٣٤.

وقال ابسن الهمام في فتح القديير: (١٢٦/٢): والفيق أن دفيع العال للفقير بنفيسه قربة كيف كان ، بخيلاف الاساكانقيم السبي عيادة وعبيادة ، فاحتياج إلى تعيير بالقصيد ، و ادا وقييم أداء الكيل قيربة فيما نحن فيه ليم يحتيج إلى الفيرض ، لأن الفيرض أنيه دفيما لكيل ، و الحاجة إلى تعيين الفيرض الفيرض المارة الميارة . و باداء الكل للسبه تعالىي تحقيق أداء الحيز الداد المارة المارة المارة .

وقال السرخيسي في البسوط (١٠/٣): وفيي سالية هية النصيباب معنيس القصيد و العزيمية حصيل باختيبار المحيد لي المحيد و المحيد المحيد و ا

قال رحمه الله :

((واستدل الشافعيين رحمه الله بتعيين الأصل على الوصف . وهذا فاسد ، لأن الاساك تنبوع بأصليه تعيين بوصفيه . والتعيين هو الذي (يصاب) بالاطلاق دون التنوع . هذا منيا قبول (بموجيب) العلمة لا بسقوط التعيين . وبفساد الماضي لعدم العزيمية على فعاد الباقيي لعدم التجيزي . وترجيح المفسيد للعبادة . لكن العزم عند الأداء والابتداء ساقط لدفيع الحسيرج . ولا يندفي بالتقديم في جنس الصائبيين فيعن يفييق أو يدرك قبيل الصبح أو أقبام أو أفساق عن اغمائيه بعيده .

وفي يوم الشك نيسة الفرض حسرام ونيسة النفسل لفسوعنسدك .

فلما جاز بالمتقد مسة فبالمتأخسرة و انها فوقهسا لا قترانها بالركسن أولى . و الترجيسع بالأصسل أولسى منسه بالوصسف .)) (؟) أقسسول :

استسدل الشافعيي الإشسات ما ذهب إليه، وهو أنه لا (بسد) من نية تعيين الوصف في الصوم الفرض بأن ينوى صوم فرض الوقيت و لا يتأدى بعطليق النيسة و لا بنيسة و اجب آخير ، بتعييسن الأصل على الوصيسف. يعني لما شرطبت النيسة في أصل الصوم شرطت في وصفه كذليك . بيانسه أن الصوم متنوع في أوصافه إلى فرض و نفل ، كما أن أصل الإساك متنوع

إلى عادة و عبادة . و معنى العبادة معتبر في الوصف كما هو معتبر في الأصل ، فإنه مأسور به . و يحصل بنه زيادة الثواب . فكان الوصف بنفسه عبادة كأصل الصوم .

و من المستنع حصول عبسادة لا عن اختيسار من العبسسد .

و كما شرطت العزيمة لأصل الصوم نفيا للجبر و تحصيلا للقربسة و تعيير و تحصيلا للقربسية و تعييرا لهادة ،

⁽١) من ج ولم يثبته ب.

⁽٢) فيي ب: " الموجسب " و المثبت من ج .

⁽٣) آخــر اللوحــة رقــم ه من ج ٠

⁽٤) هذا المتن من بوج.

⁽ه) سن أوبولم يثبته ف .

⁽٦) استدل الشافعية لوجوب تعيين النية في صوم رمضان بالقياس على الصلاة ، حيث يقول الشيرازي: "ولا يصح صوم رمضان الا بتعيين النية و هو أن ينوى النيه صائم من رمضان ، لأنه قربة مضافة الى وقتها فوجب تعيين الوقت فسسى

ولسه: "وهذا فاسه "أى: استدلال الشافعي بتعيين الأصل على تعيين الوصف فاسه "لأنه قياس مع الغارق .
و تعقيد الفرق أن تعيين النيدة (٢) لقطع العزاحم ، و الإساك متنوع بأصلمه إلى عادة وعادة ، فيحتاج لتعيين العبادة إلى النيدة . و الإساك متنوع متعين بحسب وصفه ، لأن المشروع فيسه واحد ، و هو الغرض بلا خلاف ، لقول معيد السلام : "إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا صوم رمضان ." (٢) و المتعين لا يحتاج إلى التعيين . فيصاب بالإطلاق ، دون المتنوع ، فإنه يحتاج (إلى التعيين . وهذا مننا قول بموجب العلدة . لأنها التزمنا ما أوجب العمليل بتعليله ، حيث اشترطنا التعيين . فير أنا جعلناه متعين العبد ، إذ تعيين فير أنا جعلناه متعين العبد . لا يسقوط التعيين (أى : ليس هذا الشرع لا يكون دون تعيين العبد . لا يسقوط التعيين (أى : ليس هذا وقول منا بقول التعيين الأصل ". بقول منسا بسقوط التعيين الأصل ". وهناد الماضي على قوله : " بتعيين الأصل ". أي : استدل الشافعي أيضا لاثبات أن التبيت شرط بغساد الماضي على فساد الباقيي .

وقال شارح العنهاج (٣٩٠/٣): " لأنه عبادة مضافية اليي وقيت فوجيب التعييب كالمكتوبية .)

و انظر الأشباء و النظائر للسيوطيي : ص ١٥٠٠ و أما الشافعيين رحمه الله فيما روى عنه النووى فقد استدل بالحديث الشريف حيث قال في المجموع (٢٩٤/٦) : "قال الشافعيين الشريف حيث قال في المجموع (٢٩٤/١) : "قال الشافعيين و الأصحاب لا يصبح صوم رمضان و لا قضاء و لا كفارة و لا نذر و لا فدية حجج و لا غيسر ذلك من الصيام الواجب الا بتعيين النية لقوله صلي الله عليه وسلم : و انعا لكل اسرى ما نوى "فهذا ظاهر في اشتراط التعييب ، لأن أصل النية فهم اشتراطه من أول الحديث : "انعا الأعمال بالنيات ، و استدل الأصحاب بالقياس الذي ذكره المصنف. "المحديث : انما الأعمال بانيات ، رواء البخارى و سلم . انظر صحيب البخارى : ١/٩ في كتاب بدء الوحيي ، بشرح فتح البارى ، و صحيب البخارى : ١/٩ في كتاب بيد الوحي ، بشرح فتح البارى ، و صحيب سلبم : كتاب الامسارة رقم ه ١٥ (٣/٥/١) تحقيق فواد عبيب

و الى وجوب تعيين النية في صوم رمضان ذهب مالك و رواية عن أحمد .

⁽انظر: بداية المجتهد: ٢٤٨/١؛ المفنى: ١١٢/٣٠)

⁽١) آخــر اللوحــة رقم ٢٤ من أ

بيانسه أنسه لما اشترطت النيسة بتعييس الوصف كما هو مذهبى أو بتعيين الأصل كما هو مذهبكم وجب أن تشترط فس جميسم النهسار، لأن الصوم واجسب عليسه فس حميسم النهسار . وذلك لا يوجد الا بالنيسة . فاذا خسلا أولسه عن النيسة فسد لفقد شرطسه . فاذا فسد أولسسه و أنسه غيسر متجسزى فسد الباقسي ضرورة عدم التجسزى ، و أن وجدت النية فسد أكتسبره .

وهمنا معنى قولسه: "واستدل بغماد الماضى "وهو أول النهار اذا خسط عن النياعي فيه النياقي وان وجدت فيه النياق. قولسه: "وبغماد قولسه: "وبغماد "مجرور بالمطفعلى قولمه: "وبغماد الماضسي "وهو يحتمل أن يكون مقدمة للدليل وفيكون الدليل هو المجموع المركب.

لكسن فيسه بحست ، لأن الدليسل الأول تام ستقسل لاثبات المدعسسى ، فسلا يحتاج الى ضمم هذه المقدمسة اليسه ، فيكون ذكسرها مستدركا . و الأولسى أن يجعمل هذا جوابسا عن ايراد يسرد على ما قالسه الشافعسسى رحمه الله ، و هو أن يقال : ما ذكسرت منقلب عليك ، لأنسه لما صحح الباقسى بوجسود العزيمسة فيسه صمح الكل ضرورة عدم التجسيزى بعين ما ذكسرت . بيان الجواب أن هذا لا ينقلسب ، لأن ترجيسح الفسساد في باب العبادة أولسى ، لأنسه أقسرب السي الاحتياط، اذ فيسه الخروج عن العمدة بيقين ، على أن العسسد سابسين ، فيترجمه أيضا بالسبسسين .

هذا تقریب حسن (۲) فیلی نفسه ، ولکنن یابساه عطفه علی ما قبله، اذ الجواب ینبفسی أن یكون ستقیل بنفسیسه .

⁽٢) آخــر اللوحـة رقم ٢٠ من ب٠

⁽٢) بحثت في كتب الحديث فليم أجيده بعيب ,

⁽٤) من أوبوساقط من ف.

⁽ ه) انظر معنى القول بموجب العلة ص ٢ ٥ ٦ و ما بعدها .

⁽٦) ما بين القوسين من أولم يثبته بوف. وانظر: أصول البزدوي: ١٢٥/١٠.

⁽٧) انظـر المجموع: ٣٠٢/٦.

⁽١) فسى أوب: "وجسد " والشبت من ف .

⁽٢) فسي أوب: " ذكرهمسا " والصحيح ما أثبتناه من ف.

⁽٢) آخـــر اللوحيسة رقسم ١٦ من ف.

ولويجعمل أرا) ولويجعمل أروقوسا ويكون خبسره معذوفسا، ويكون التقديسر: وترجيست المفسسد اللعبادة واجسسب، فترجسع لكان ستقيما، ولكن سياق كلام المنسف يأبساه .

قولمه : " لكن العزم عند الأداء " الى آخسره اشارة الى دليلنسا .

بيانه أن العزم عند الأداء ، أى : استدامة النية حال أداء الصوم في جسيع

و كذليك العزيمية في ابتدا شروع الصوم ، و هو أن ينسوى كما طلب الفجير ساقط أيضيا بالاجماع ، وإذ اعتبار النيسة عليى الوجيه الأول يوقيع المكلف في الحرج ، و ربما لا يكون في الوسيع .

و هذا معنى قولده : "لدفسع الحرج " ، ولهذا لو أغسي عليده ولم يخطر ببالسه الصدوم فس حالسة الأداء بعد ما نسوى فسى أولسه أو نام في حالة الأداء يشأدى صومسه .

فلو كانت الاستدامة على النيسة شرطا لساجاز .

ولهذا يشترط في سائير العبادات كالصلاة قران النية بأولها لا استدامتها من أولها الى آحسرها .

و كسدًا اعتبار النيسة على الوجسة الثاني متعسسر، لأن وقت شروع الصوم مشتبه لا يعسرف إلا بالنجسوم و معرفسة ساعات الليسسل، و هو مع ذلك وقت نسسوم و غفلسة في حق عامسة الخلسق . ثم هذا العجسز جسسور الصوم بالنيسة المتقدمسة مع فضلها عسن ركسن العبادة ، و الاشتفال بأعمال أخسر منافيسة للمسوم من الأكسل و الشرب و الوقاع ، فبالمتأخسرة براى : فبالنية المتأخرة) كما هسو مذهبنا ، و الحال أن النية المتأخسرة فوق النية المتقدمة (في الفضيلة) لا قتران النية المتأخرة بالركن ، و هو حالة الأداء ، اذ الأداء على حد الاخسلام أن تكون النية المتأخرة بالركا ، والسي أن تجسور . (^)

⁽١) فعي ف : " جعل " و المثبت من أ و ب.

٧) فيي ف: "العفسدة "والصحيح ما أثبتناه من أوب.

٣) فسي ب: "فيمرج " والمثبت من أوف.

⁽ع) هكدا جاء الاستدلال المذكور في كتب الحنفية و نسبته الى الشافعي رضي اللهام عنه .

راجع: أصول البزدوى مع كشف الأسرار: ٢٣٧/١ و ما يعدهـــا، أصول السرخسي: ٢٣٩/١ الأصول بحاشية الأزميرى: ٢٣٩/١. غير أننسى لسم أجد هذا الاستدلال فيما لدى من كتب الشافعيــة،

قوله : " و لا يند فسع بالتقديم " ، يحتسمل أن يكون جوابسا عن سوال مقدر، و هـو أن يقال: الحـرج يندفـع بجواز التقديـم ، فإنـه لا حرج فــــى

بيان الجواب أن الحسرج لسم يند فسع بجواز التقديسم فسي جنس الصائبيسسن. بل الحسرج بساق في بعض المكلفيسن ، لأن فيهم أصحاب الأعذ ار، كن أفاق قبيل الصبح عسن الجنسون ، أو بلسخ الصبي في الليل ولم يعلم بوجسوب الصوم عليه إلا في النهار، أو طهرت المسرأة (١) من الحيض، و ما شعرت إلا بعد الصبيح ، أو أقام السافسريعد الصبيح أو أفاق المفسى عليه عين إغمائه بعبد الصبيح .

و فسى يوم الشكك الضرورة لا زمسة فسى حق جميع الناس ، لأن نية الفسرض ، أي ، فسرض الوقست حسرام لقولسه عليه السسلام: " لا يصسام اليسوم الذي يشك فيم إلا تطوعمها " (٢)

"ونيسة النفسل لفسوعنسدك"، وهسو خطاب للشافعسي ، أي : غيسسر معتبسر على قولمك، لعدم تأدى الفرغ بنيسة النفل على مذهبسكُ *

وقد استدل الشافعية لمذهبهم بما روى عن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : " من لم يبيت الصيام من الليل فلا ــ صيام لسه " (رواه الخمسة _ انظر سبل السلام : ٢/٥٥) راجع: المهذب بشرح المجموع: ٢٨٨/٦، شرح الوجيز: ٣٠٢/٦، الأم : ٢/٥٦ ، مغنى المحتاج : ١/٢٢١ . و بوجوب تبييت النية في صوم رمضان قال أحمد و ماليك. و استدل بما استدل به الشافمية.

راجع: المفنى: ١٠٩/٣، بداية المجتهد: ١/٩٥٢، سبل السلام ٢٠٥٠، (٦) من أو بولم يثبته ف. من أو فولم يثبته ب.

آخسر اللوحة رقم ٣١ من ب.

في ب: " أن تجوزه " و الشبت من أ و ف و هو الصحيح . انظر هذا الاستدلال في أصول السرخسني : ١/. ٤ ، حاتمية الأزميري ١/. ٢٠. المبسوط: ٢١/٣، فتح القديسر: ٢٣٨/٢.

⁽١) عبارة ف: "أو طهرت الحائض" و المثبت من أو ب.

⁽٢) آخسر اللوحدة رقبه ٢٥ من أ . (٣) قال الزيلعي بعد أن ذكر هذا اللفظ: قلت : غريب جددا . (نصب الرايسة: ٢/٠٤٤)

لكن هناك أحاديث أخسري يدل على النهي عن صوم يوم الشك ، منهسسسا ما أخرجه الدارمي عن صلة قال كنا عند عمار بن ياسر ، فأتى بشمسماة مصلية، فقال: كلوا ، فتنحى بعض القوم، فقال انى صائم، فقال عمار بن ياسر يه

و انسا التزمه على زعسه لأنه عندنها و أن نبوى النغل يقع عن الفسرس، فسلا يكون لفهوا .

و هذه الضرورة لا ترتفسع إلا بحسواز تأخيسر النيسة .

و يحتمل أن يكون قولمه: "ولا تندفسع" مقدمسة (الدليسل) ، يعنسسى، العجسز الذى ذكسرنا (كا همو داغ الى جواز التقديسم و مرخسس لسسسسه، فكذلسك همو داغ إلى جواز التأخيسر في بعض الصاغبين ، فيجوز التأخيسسر) كا يحسوز التقديسم دفعها للحسرم بالكليسة . (٤)

كما يجسوز التقديب دفعها للحسرج بالكليسة . (؟) وبالراصو قولسه : "و الترجيس والراص منسه بالوصسف " إشارة إلى جواب الشافعي عن قولسه : " و ترجيح العفسد للعبادة ."

وبيان أنسا أقنسا النيبة في أكثر النهار مقام الكل، ورجعنا الكثير على القليل، إذ الكثرة باعتبار ذات مراجع في القلية . والكثرة وإن كانت سلسن الأوصاف كالصحة والفساد ، إلا أن هذه الصغة تثبت للشي باعتبار ازدياد فسي أجسزا وذات . وكانست الكثرة صفة راجعة إلى الذات، بخلاف الصحة والفسماد ، لأنهما من الأوصاف المحضمة التي لا تعلم الها بالوجود .

و كان الترجيح بالصحفة و الفساد كما هنو ترجيسح الشافعسي راجعا إلى الحال. فكان الأول أولسني ، لأن الذات أصنل و الحال تبسعلها .

و سیأتی تحقیق هذا إن شاء الله فی محلم، و هو أنه إذا تعارض ضربا ترجیح فما یرجیع الی الذات أولینی .

^{=== :} مسن صام اليسوم الذي يشبك فيسه فقد عصس أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ." (سنن الدارسي : ٢/٢)

إع المذا تقريع لمذهب الشافعية أن تعيين النياة واجب في صوم رمضان ، فلو نوى واجب الخدر أو تطوعها فلا يصبح .

⁽١) فسى ف و ب : " ألزمـــه " و العثيت من أ .

⁽٢) في بوف: "للدليل" والمثبت من أ.

⁽٣) سن أوف ولم يثبته ب.

⁽٤) راجع: أصول البردوى مع كشف الأسرار: ٢٤٠/١، أصول السرخسى: ١/ ، ٤) راجع: أصول البردوى مع كشف الأسرار: ٢٤/١، فتح القدير: ٢/ .

⁽ ه) في أوب: "راجيح " والمثبت من ف وهو الأصبح .

⁽٦) في ف: " لا تتعلق " والمثبت من أوب.

⁽γ) راجع: كشف الأسرار: ٢ / ٢ ، أصول السرخسي : ١ / ١ ، معاشية الأزميري : ١ / ١ ، معاشية الأزميري : ١ / ١ / ١ ، التوضيح : ١ / ١ / ١ ٠

⁽٨) سيأتس ذلك في باب المسارضة إن شاء الله ١٠ إلروا لأ أي الترجيع

هـذا تقريــر ما فــى المتــن ، وفيـم ماحــث :

الأول: أنسه لا ساواة بيس الحاجسة إلى جواز التقديم وبين الحاجسة إلى جواز التقديم وبين الحاجسة إلى جواز التأخيس ، و الثانية خاصسة في حق البعض في بعض الأوقسات ، و أحكمام الشرع مبنيسة على ما عليم أحوال الجمهور لا على ما يبتلى بسه الأشخاص الجزئيمة علسي سا عصرف ، ولهذا لم نجعمل ما بعد الزوال محملا للنيمة ، و ان كان تتصور فيسه هذه الأعندار ، على أن الجواز لو ثبت باعتبار هذه الجاجمة لثبت في حق من تحقق في حقد الحاجمة مقتصرا لا في حق الكمل ، إذ ما ثبست لحاجمة خاصمة اقتصر على موضعها و لا يتعداه ، كما في جواز التيم ، حتى الحاجمة خاصمة اقتصر على من تحققت الحاجمة فيسى حقمه ، و اعتبر عليم سائر الأعسد ار العوارض ، فإنها لا تتعدى عصن ابتلسي بهما إلى غيمره .

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن يقال: إنما سوينا بينهما باعتبار أصل الماجية لا قدرها (٣) وقد وجدت ، فيفسد التفرقية بينهما بالدوام وعدمه، وكسذا بالخصيوص و العميوم .

و لا يخفى على الغطين ضميف هذا الجيواب.

وبخللف ما إذا وجدت الأعدار بعد الزوال ، لأنه لم يوجد اقترانها بالأكثر ، فيترجح جانسب الغوات .

و ما ذكسر أن بنا الأحكام على ما عسم وغلسب دون ما شهد و ندر فليس بشي . أما أولا فسلأن ذلك فيما كان الخاص في غايسة الندرة . فأما الخاص الذي فسي نفسه فسي حد الكثيرة فلسه العبسرة .

و أن كان غيره أكتبر كمدم الما اعتبر في حسق جواز التيم شرعها ، و أن كنان الوجنود هنو الفالسب. وهمنا الأعذار كثيرة لكثرة جهاتها كما ذكرنا .

⁽١) فيي ف: "هذا ترتيب . . . " والمثبت من أوب.

⁽٢) وذلك فيما أذا بلغ الصبي في الليل ولم يعلم بوجوب الصوم عليه الا فسي النهار وغيره من الأعذار التي سبق ذكرها ص ١٥٣ من هذا البحث .

⁽٣) بهذا أجاب سعد الدين في التلويح (٢١١/١) حيث قال: "انها سوينا في أصل الحاجة لا في قدرها، والخاص في مواضعه كالعام في مواضعه، وضرورة التأخير ليست من النادر الذي لا يبتني عليه الأحكام بل هي كثيرة في نفسها وان كانت قليلة بالاضافة الى ضرورة التقديسم."

⁽ع) في ب: " العميرة " والصحيح ما أثبتناه من أوف.

⁽٥) انظر ما تقدم من كلام سعد الدين بهامش رقم ٣ بهذه الصفحة .

على أن الجهدة لولدم تكن (الا) النسيدان لدخلدت في حدد الكثرة لفليدة النسيدان لدخلدت في حدد الكثرة لفليدة النسيدان ، فكيف وقد كثرت الجهدات على ما بيندا .

و قوله ــم ما تبــت باعتبار الحاجـة القاصـرة لم يتعـد عن موضوعها .

قلنسا: إن وافقتونا في موضع الحاجة فقد خالفته مذهبكم، لأن عندكم عدم الجواز في جميع المواضع، فيكفى هذا للإلزام (٢) ويثبت في الباقي لعدم القائل بالفصل أو بدليل آخر، وإن خالفتم فيها نلزمكم بما ذكرنسا من الدليل. البحث الثاني أند على ما ذكر المصنف من أن النية المتأخرة فوق المتقدمية، لا قترانها بالركسن تقتضى أن تكون النيدة من النهار أفضل وليس كذليك. إذ النيدة من الليل أفضلها لإجماع. قلنا إنما كانت النية من الليل أفضلل لأن فيها المسارعية إلى الأداء والتأهب ليه والأخيذ بالاحتياط لكونها مجمعا لأن فيها المسارعية إلى الأداء والتأهب ليه والأخيذ بالاحتياط لكونها مجمعا عليه المسارعية الله المسارعية أن المتحلق كال الصلاة نفسها بدول المسارد في السعى المسارد الله فيه من السعى المسارد الله فيه من السارعية المسارد الما فيه من السارعية المسارد في المسارد في المسارد في المسارد (٤)

البحث الثالث أنه لا نظير لما اخترته من (٥) جواز التأخيه في الشرع . فأسها التقديم فنظائه في الشرع . فأسها التقديم فنظائه في الأداء وتقديم نيهة الصلاة عليها وتقديم نيهة الزكاة عليها وتقديم نيهة الزكاة عليها وغيرها .

و أيضا الموجود سابقها يمكن بقاؤه و استمراره ولهو حكما. وأما الموجود متأخرا فهلا يمكن استناده إلى ما قبله . (Y)

قلنا : نحن ما جعلنا النية المتأخسرة متقدسة ، ولكن جعلنا الاسماكات الموجودة ـ

⁽١) مسن بوف ولسم يثبته أ.

⁽٢) آخسر اللوحة رقسم ٣٢ من نسخة ب.

⁽٣) فيسي ف: "الالسيزام" والعثبت من ب و ف.

⁽٤) انظر الأسسرار للدبوسي ، باب الصوم ، لوحة غير مرقسة ، مخطوط فسى مركز البحث العلمسي بجامعة أم القسسرى ، مكسة المكرسية ، و نصه : "قلنا انما الغضل لما فيه من المسارعة الى الأدا و التأهب له لا لاكال فسي في الصوم أو للأخذ بالاحتياط كما يقال أن الابتكاريوم الجمعة أولى مسسن السعي بعد الندا ولما فيه من المسارعة لا لتعلق كمال الصلاة نفسسسه و كذلسك المسسادرة السمى سائسسر الصلوات . "

⁽٥) آخــــر اللوحــة رقــم ١٧ مــن نسخــة ف .

⁽٦) آخـــر الليوحية رقيم ٢٦ سين نسخيية أ.

 ⁽Y) فسيسى نسخيسة ب : "الني فيسيا "وهوخطاً ، والصحيح ما أثبتنياه من أوف.

قبل النيئة موقوفة على النيئة . فبعد وجود هما ينقلب صوما شرعيما . و توقيف الشييع أو على ما يوجيد بعيد الشيء) (١١) كثيبير (فين) الحسيات و الشرعيات . فإن الرسي حكمه موقوف علي الإصابية . و تصرفات الغضـــولـــي موقوفـــة على الإجـــازة . و التعليقات موقوفـــة علــــي الشيرط. وكيدا الظهير العودي يسوم الجمعية حكميه موقوف على وجود السعيسى إلى الجمعية وعدمه. وكذا الوقتية العوداة مع تذكر الفائتية حكمهــا موقــوف .

وكان توقيف (٥) الاساكات على وجسود النيسة في الأكتسر طريقا سلوكا ولكن فسى بعض هذه النظائسر اختلاف (٦)، فسلا يمكن الالسزام بسه. وقد أجاب بعض أصحابنا عن قول الشا فعسي : النيسة المعترضة لا تؤثر فسى الماضي بأن قال: انما يلزم هذا على قسول من قال بصحة الصوم بطريق _ الاسناد كا اختساره بعض شائخنا اعتبارا لحكم البيع بشميرط الخيسار، فانه يثبت بطريق الاسناد.

ولكن هذا ليس بصحيسح ، لأن الاسنساد يظهسر أتسره في العوجود لا فسيي المعدوم، فانسه لوكان الخيار للمشترى وحدثست زيادة في مبدة الخيار في يسد البائسع و هلكت شم أجيسز البيع حسس استند حكمه إلى أول المدة لا يظهر أشر الاستناد في ذلك الهالك حتى لا يسقط بمقابلته شي من التمسن.

من بو فولم يثبته أ. (1)

في أوب: "من " والشبت من ف وهو الأصبح. (T)

تصرفات الفضولي هي تصرفات من ليس بوكيل . (العناية : ١٨٨/٦) (T)و هي موقوفة على الإحازة عند الحنفية حيث قال صاحب الهداية : " و من باع ملك غيره بغير أمره فالعالك بالخيار ، إن شا ، أجاز و إن شاء فسخ . " (الهداية : ١٨٨/٦) و هو قول الشافعي في القديم، و قولم في الجديد و هو الصحيح عند الشافعية . أن العقد باط... ل. انظسر : المجموع شرح الهذب : ١٩٥٩ .

و ما استدل به الشيرازي على بطلائه قياسه على الطير في الهوا عبجامع عدم القدرة على تسليمهما . (انظر : المهذب بشرح المجنوع: ٩ / ٩ ٥٠) هذا عند الحنفية سناء على وجوب تقديم الفائتة على الوقتية .

⁽انظـــرالهدايه: ١/١٦٤ وما بمدها.) وعند الشافعية لا يجب عليه تقديم الفائتة على الوقتية بل يستحب الترتيب.

⁽ انظر ذلك و دليله في المهذب بشرح المجموع : ١٨/٣)

في ف : " توقيست " و الصحيح ما أثبتناه من أ و ب.

وهمنا ما تقدم على النيسة قد عدم، فلا يعكن الحكم بصحت بطريق إسناد (١)

البحث الرابع أنتم أقتهم العوجود في الكثير مقام الجميع وهذا لا اعتبار لحده في الشرع . ولهذا له وجدت النية في أكثر الصلاة و الحج دون أولهما لا يعتد بهما . وكذا يلزم عليكم القضاء ، وهذا الدليل جار فيده . قلنا : الصوم ركسن واحد مند ، و النية لتعييله للسمة تعالى . فيترجح بالكسرة جنبة الوجود ، بخلاف الصلاة و الحج (فيشترط) (١٦ قرانها بالكسرة جنبة الوجود ، بخلاف الصلاة و الحج (فيشترط) (١٦ قرانها بالعقد على الدائهما ، و بخلاف القضاء ، لأنه يتوقف على صوم ذلك اليدوم و هدو النفل . (٨)

(٦) وذلك ظاهر كما تقدم.

(٩) فسى ب: "الاسناد" والمثبت من أوف.

(١) في ف: "استناد" والشيء من أوب.

(٢) وقد صرح في التوضيح بأن صحة الصوم بالنية قبل الزوال ليس بطريق الاستناد ،
 بسل أن النية في المتقدم متحققة تقديسرا .

انظر التوضيح: ١ / ٢١٠، و انظر ما تقدم من كلام سعد المدين بهامسش رقم ٧ من هذه الصفحة .

(٣) راجيع التلويس : ١/١١/١٠

(؟) فيني أوب: "وجيد" والشبت من ف.

(ه) أي: فإن القضاء يجب فيه تبييت النية عندكم .

(٦) فسي أوشرط "والمثبت من بوف.

(γ) يقول الأزميرى: "إن الصلاة مختلفة الأجزاء ، فلا تقدر النية المعترضية فيها من أولها ، بخلاف الصوم ، فإنه متحد الأجزاء فيمكن اعتبار النية المعترضة من أوله تقديموا ". (حاشيمة الأزميوي : ٢٤٢/١)

() أي: لأن النفل هو الموضوع الأصلى في غير رمضان ، فلا ينفذ الصوم على غيره . فلم ينفذ النفل هو الموضوع الأصلى في فيره . فلم ذا كانت النية شرطا من أوله ليقسع الإسماك من أوله من محتمل الوقت . (انظر : كشيف الأسرار : ٢٤٨/١)

⁽٧) قال سعد الدين في التلويح (٢). (٢): "وحاصل الجواب أنا لا نجعل النية المتأخرة متقدمة ،بل نجعل النية المعدوسة في الزمان المتقدم المقارنة لبعض أجزاء اليوم متحققة تقديرا كما أن النية المتقدمة التي لا تقارن شيئا من أجزاء اليوم تعتبر مقارنة لها تقديرا. ولا خفاء في أنه لما صح الصوم بالنية المنفصلة عن جميع الأجزاء فلأن يصح بالنية المتصلة بالبعض أولى ، لكن جعل النية بالليل أفضل لما فيه من الاحتياط و المسارعة إلى المتحدد الامتئال ."

^() الاستناد هو أن يثبت الحكم في الزمان المتأخر و يرجع القهقرى حتى يحكم بثبوت في الزمان المتقدم ، كالمغصوب فإنه يملكه الغاصب بأداء الضمان مستندا إلى وقت الغصب (انظر: التوضيح : ١ / ٢١)

قال رحمه الله :

((و من هذا الجنس الصبوم المنذور في وقت بعينه ، يصاب بالإطلاق ، و مسع الخطا في الوصف ، لكنه لبوصام عن كفارة أو عن قضا عليه يقع عسا الخطا في الوصف ، لكن تعيينه يعتبر في إبطال معليمة (حسق) له لا عليه .)) الما العليه .))

و مسن هذا الجنس ، أى : من جنس ما صار الوقت معيارا له كشهر رمضان ، الصوم الشروع فيه المنذ ورفسى وقت بعينه ، أى : وقت معيسن. مثل (أن تقول : لله عليه عليه أن أصوم رجب هذه السنة) أو يوم خيس بعينه . (أب) و احترز به عن النذر المطلق ، مثل أن يقول : لله عليه صوم يوم أو شهر . وإنما صار النذر المعين من هذا الغيل ، لأنه لما انقلب (٥) صوم الوقست و هو النفسل الذي هو المشروع الأصلي في غير رمضان واجب ابالنذر ، السمي يهمق نفسلا لمعدم قبوله وصغيسن متفايريسن . فصار الصوم المشروع في هذا الوقست واحدا من هذا الوجه، و هو أنه لم يحتمل صغية النفلية ، و أن بقسى محتمسلا لصفية النفلة و النفل و النفلة ، و المنذور بالنية المطلقية ، و مع الخطأ في الوصيف ، أى نيسة النفل كصوم رضيان .

⁽١) مسن ج ولم يثبته ب.

⁽٢) هذا متن المفنسي من بوج ولم يتبته أوف.

⁽٣) عبارة ب: "أن يقول: للسم عليه أن يصوم رجب هذه السنه " والمثبت مسن أوف.

⁽٤) وقد جعل ابن الهمام هذا العثال _ أى صوم النذر المعين _قسما ستقلا و هـو أن يكون الوقت معيارا لـه لا سببا لوجوبه ، لأن سبب وجوبه هـو النذر . (التحريسر : ٢١٠/٢) ، كما جرى عليه صاحبب مرآة الأصبول : (٢٢٨/١) و سيأتي إشارة الشارح الى أن الصنف أورد هذا النوع من هذا القسم لكونه معيارا مثله دون كونه سببها ، فإن السبب هـو النذر .

والنصنف أدرج هذا النوع تحت هذا القسم تبعا للبزدوى فيى أصوليه:

وعلي عليه عبد العزيز البخارى وقال: "اعلم أن إيراد هذا القسم فسى هذا النوع مشكل الأن هذا النوع في بيان ما جعل الوقت معيارا له وسببا لوجوبه او فسى هذا القسم الوقست معيار ولكم ليس بسبب إذ السبب فيه النذر، فكان إيراده في القسم الذي يليه أولسى ."

لكت لوصام في هذا عن كفارة أو قضاء عليه يقلع عما ناسوى . لأن تعيينه ، أي: تعييس الناذر يمتبر في إبطال معلية حق له و هلو النفل و لا يعتبر فلي إبطال معلية حق له و هلو النفل و لا يعتبر فلي إبطال معلية حتى عليه و هلو القضاء و الكفارة ، لأن ولا يلة النساذر لا يتجاوز حقله ، إذ التصرف بقدر الولاية . فاعتبر ذلك العارض فيما يرجع والسي حتى صاحب الشرع معدوسا . إذ لو ظهر أثره في ذلك صار العبل مبدلا للشروع ، و ذلك لا يصلح . كن سلم وعليه سجدة السهو ، عريد به قطع الصلاة ، لا تعمل إرادته فيه ، لأنه تبديل للشروع ، فكذا هلية .

لا يقال: التغيير حصل بغعلم، لكن باذن الشارع إياه، من حيث انسب جعل لمه ولا يسة الالزام على نفسمه، لأنسا نقسول: اذنه يقتصر على التصرف فيا همو حمق العبد دون غيره، فلا يتعدى إلى حقمه.
فإن قيل لما لم يتعد إلى حق الشرع بقلي الوقلة محتملا لصوم القضاء و الكارة، فينبغلى أن يشترط التعييمين، ولا يتأدى بمطلق النيمة، وبنيمة النفل، كالظهمر العضيمية.

و قياسة على صوم رمضان فاسهد ، إذ الصحة في رمضهان بمطلق النية من ضرورة التحاد مشروع الوقست، ولم يوجهد في النذر المعيين .

قلنا: صوم القضاء و الكارة من عوارض الوقيت و محتملاتيه ، و أصل المشعروع فيهدد

⁼⁼⁼ یرید بسه القسم الثالث الذی ذکره البزدوی و هو أن یکون الوقت معیارا لا سببسا، مثل الکارات الموقتسة بأوقات غیسر متعینسة و قضا و رمضان و النذر المطلسق .

شم قال عبد العزيز البخارى: "إنما أورده فسى هذا النوع لأن شبهه بصبوم رمضان أقوى من شبهه بصوم الكفارة ، لأن الوقت فيه معيار و شرط للأداء مو فسى القسم الثالث الوقت معيار لا غيسر."

⁽انظمر كشف الأسمرار: ٢٤٧/١)

 ⁽٥) آخير اللوحة رقم ٣٣ من ب٠.

⁽٦) راجع: البحر الرائق: ٢٨٠/٢، حاشية ابن عابدين: ٣٧٧/٢ ، التحرير: ٢١٠/٢ ، الحرير:

⁽۱) بهذا ظهر الغرق بين هذا وبين صوم رمضان ، وقال ابن نجيم في البحر الرائق (۲/۲) ان المنذور المعين لا يصح بنية واجب آخر بل يقسم عما نوى ، بخلاف رمضان ."

⁽٢) راجع: كشف الأسرار: ٢/٧١، فتح الفقار: ١ (٥٧).

⁽٣) أي: الى حق صاحب الشرع . (انظر: فتح القدير: ٢٣٩/٢)

⁽٤) تقديص: ١٣٦ أن تعيين النية في صلاة الفرض شرط و لا يسقط بضيق الوقت.

صوم النف ل الذي صرر واجبا بالنذر و هو واحد ، فينصرف مطلب و النيسة و نيسة النف ل إليسه ، بخلاف الظهر المضيق ، فإن تعييسن الوقيت للوا حسب حصيل بالمارض و هو التقصير في الأداء إلى زمن الفيسق . فجعال عدما في حق سقوط اشتراط التعييسن . وإنا أورد هذا النوع في هذا القسم لكونه معيارا مثله دون كونه سبباء فإن السبب هو الندر . (٣)

⁽¹⁾ آخر اللوحسة رقم ٢٧ من أ .

 ⁽۲) انظـرهده الماقشـة فـى فتح القدير شرح الهداية: ۲۳۹/۲.
 وقد تقدم عند الجمهور وجوب تميين الوصـف فــى صــوم رخان .
 انظـرص: ۲۶۹ و ما بعدها من هذه الرسالــة .

⁽٣) انظيرهاميشرقم ٤ ص ١٥٩ من هذه الرساليية .

(۱) قال رحمه اللــــه

((النبوم الثاليث المشكيل كوقيت الحسيج ، الأنسية معيسار من حيث أن أشهر الحسج لا تفضيل عنده، ظيرف من حيث أن العمير قيد يفضيل عنده . و الأن الواجيب موسيع إن أدرك وقتا آخير كذليك، مضيق إن لم يف عمره بذليك. و ذلك مشكل.

و من حكمه صحة أدائه في العمير متى اتفيق و الاثبه بتغويته، وعنبيد محمسد يسعب التأخيس بشرط أن لا يغونسه فسي عمره . وقال أبسو يوسيف يتعين عليه الأداء فسي العام الأول احتيساطها . وظهر ذلك في حسق المأشم لا غيرر، حتى بقسى النفسل مشروعها عندنها، وجهوازه عنسمه الاطـــلاق مع صحبة النفيل (٢) لمعنسي فيي الميودي، و هيو أن الظاهر أنه لا يقصد النفل ، وعليه حجمة الإسلام، فبطهل بالتصريح مند بخسلافده . كن أطلسق الشعسن في البيع ينصرف إلى نقد البسلسد لمعنسى في النبودي، و هيوتيسير اصابتيه. وبطل عنيد التصريح بفييره، بخــــلاف شهــر رضــان ، لأن التعبيــن ثـــة لـعنـــى فــى النودى ، فيستوى (٣) الإطــــلاق والتعييــن منـــه.

أقـــول :

أن وقته متوسمه أو متضيمي كوقهم الحميم (١٠)

وبيان الإشكسال من وجهيسن :

أحدد هسا أنه يشبه المعيار من حيث إنه لا يتصور في سنسمة واحدة إلا أداء (حجمة واحدة) . وإن أشهر الحج لا تغضل عند لفيدره ، فصدار كوقدت الصدوم ، ويشبده الظدرف من حيث إن المعر قد يفضل عند ، و همو فدرض العمد ، إذ همو عبادة يتأدى بأركسان معلوسية وأفعال مخصوصية ؛ ولا يستغرق الأداء جميع الوقيت . فصيار من هذا الوجيم كوقست الصلاة، فأشكسل أميره أهيو معيسار أم ظهيرف.

من هنا إلى قولمه : فصار مشكلا توسمه وتضيقه " غير مقرو في أ . ()

فسى ج: "التنفسل" والمثبت من ب. (7)

هذا متن المفنى من بوج ولم يثبته ف . (Υ)

وأما عند الشافعية فان الحج يجب وجوبا موسعا كما سيأتى ان شاء الله. (()

في ف: " حجة واحمدا " و الصحيح ما أثبتناه مين ب. (a)

هذا ما قيل في بيان إشكاله.

ولكن بهدف الا يصير مشكلا ، بل غايته أنه يصير ذا حظ من الطرفين ، لسنه شبهة بالمعينار و شبهة بالطنوف .

و ثانيهما أن الحج فرض العمر، فعلى اعتبار أنه إن عاش سنين يكون موسعا، و كان أشهر الحج (فدى) (1) كل عام صالحا للأداء بمنزلسة أجهزاء الوقت في الصلاة . وعلى اعتبار أنه لم يعش إلى السنة الثانيسة (و الثالثية) (7) كان أشهر الحجم من العام الأول متعينا لأدائسه، لا يسعده تأخيره ، فيكون مضيقا ، فصار مشكلا توسعه و تضيقه . (7) هذان الوجهان (أشهار) إليهما في الكتاب .

قول : " و سن حكسه " أى : من حكم هذا النوع و هو المشكل المورد (٥) صحدة أدائك في العمر متى اتفق ، يعنى (كل عام) صالح لأدائك حتى ليو أخرعن العام الأول و أداء في عام آخر كان مؤديسا لا قاضيسا .

وكذا من حكمه الاشهم بتفويت الحج في عمره . وهذا بلا خلاف . وإنما الخلاف في أن الحج واجب على التوسع أو على التضيق .

فقال محمد: وجوبه بطريق التوسع، ولا يتعين العام الأول لللاداء، فيسعمه التأخير، بشرط أن لا يفوتمه في عمره إلا إذا غلب على ظنه أنه إذا أخر يغمون.

 ⁽¹⁾ آخــر الوحـــة رقـــم ٢٣ من ب .

⁽٧) انظر: كشف الأسرار: ٢٤٨/١، أصرول السرخسيين: ٢٢٨/١ ، التحريبيين: ٢١٠/٢ ، فتصبح الفغار: ٢٥/١ .

⁽١) فسنى ب: "مسن "والشست من ف.

⁽٢) مسن ف ولسم يثبتسسه ب.

⁽٣) راجـــع العراجـع السابقــــة .

⁽٤) قسي ب: "شسار" والمشبت من أوف.

⁽ه) في ف: " فسي كل عسمام " والشبعت من أوب.

⁽٦) انظرص: ١٠٩ من هذه الرسالسة .

و الى القول بأن وجموب الحج بطريق التوسع في هب الشافعية .
و همو الظاهم عند عند المتأخري مسمن المالكيمة .
كما قالمه ابمان رشميد .

انظر دلك و أدلتهم بالتغصيل في : المجموع: ١٠٢/٧ ، بداية المحتاج : ٣٧٠/٢ .

و ذكر في إشارات الأسرار () في آخر كبلام معمد : أما إذا مات قبل أن يحمد فان كان الموت فجاة لم يلحقه اشم ، وإن كان بعد ظهور أمارات يشهد قلبسه بأنده لو أخر يفوت لم يحل لده التأخيسر . و يصير خيفا عليمه لقيام الدليسل . فأن العمل بدليل القلب واجمب عند عدم دليل فوقه . وقال أبو يوسف وجموسه بطريسق التفييق ، و يتعين عليه الأداء في العام الأول احتياطاً ، فملا يسعمه التأخيسر .

فان قلت: لما ثبت أن وقتم مضيق عند أبهى يوسمف و موسمع عند محممه وال الاشكال.

قلبت : انعا حكم أبو يوسف رحمه الله بالتضيف للاحتياط ، حتسي لا يسودى إلى تفويست العبادة ، لا من حيث إنه انقطع جهة التوسعة بالكلية .

ولهذا لو أدرك العام الثاني جاز أداوه فيه و لا يصير قضاء.

و انها قال محمد بالتوسيع نظرا إلى ظاهير الحيال . وهو أن الأصل فييين الحياة البقاء ، و لهذا ليو مات قبل إدراك العام الثانيي كان العام الأول متعينا ليلادا عند فثبت أن الإشكال باق ليم يزل بما قبالا .

⁽۱) لعل مراده اشارات الأسرار لسلامام ركن الدين أبى الغضل عبد الرحمين ابسن محمد الكرمسانى الحنفي ، المتوفي سنسية شهدلات و اربعيسن و خصميائية .

انظـر كشـف الظنون لشهاب الديـن الحسينى المرعشى النجفــي، منشورات مكتبة المتنـى ، بغداد ، ج ١ ص ٩٦ .

غيبر أننى لمم أستطيع الوصول الى مكان فيمه نسخة منه. و انظير هذا الكلام نقلا منه في كشيف الأسرار: ٢ ٩ / ١ ٢

⁽٢) تقدمت ترجمته ص: ١٠٣ من هذا البحث .

⁽٣) وأما عند الشافعية فاذا أخره و مات فالصحيب عندهم يمروت عاصيا حيث قال النووى: " إنما عصى لتفريطه بالتأخير إلى الموت، وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة. "(المجموع: ١٠٨/٧)

⁽٤) انظر كشف الأسرار: ٢٤٩١ .

⁽٥) آخر اللوحة رقم ١٨ من نسخة ف .

⁽٦) كذا ذكره صاحب كشف الأسرار فيه : ٢٥٠/١ . و الى القول بأنه على القور ذهب المنابلية و بعض المالكية .

انظر المفنى : ٢٣٢/٣، بداية المجتهد : ٢٧٤٠/٠ . (٧) انظر: صفى و ما بعدها من هذه الرسالية .

⁽٨) انظر: التلويح : ٢١٢/١ وما بعدها.

قولسه: وظهسر دلسك "أى: ظهر أثسر الاختلاف المذكور في حق المأثم، لا غيسر، أي لا في حق صيرورتسه قضسا السو أخسر حتسى لمو أتسى بالحسسج فسى العام الثانسي و الثالست كان أدا ا بالا تفساق.

شم اعلم أنه يأشم عند أبى يوسف إذا لم يسود في العام الأول ، لكسب إذا أداه فى عسره يرتفسع الاشم ، وعند محسد لا يأشم بالتأخير إلا إذا لمم يبود فى عسره ، فحيثت يأشم . في عليه الصدر الشهيد فى مختلفه . فإن قيل ، فعلى هذا يرتفع فائدة الخلاف ، لأنه إذا لم يسود فى السنة (الأولى) فسلا يخلسو إسا أن يسود فى عسره ، فإن أدى لا يكون آثمسا عند الموت إجماعا . قلنا : إذا لم يود فى السنة الأولى تبطل عدالته عند أبى يوسف حتى يترتب عليسه ...

(۱) راجع كشف الأسعرار: ۲/۹/۱، وقال في البحر الرائق (۲/۳۳)

:" و ثعرة الخلاف تظهر فيما أذا أخره فعلى الصحيح يأثم ، ويصير فاسقا مردود الشهادة . وعلى قول محمد لا . وينبغى أن لا يصير فاسقا من أول سنة على المذهب الصحيح . بل لا بعد أن يتوالى عليه سنون . . . ثم قال : " و اذا حج في آخر عمره ارتفع الاثما اتفاقا ."
و راجع تبيين الحقائدة : ۳/۳ .

(۲) و هو عصر بسن عبد العزيسة بسن عصر بن مازه ، أبو محسد ، برهان الأعسة حسام الدين ، المعروف بالصدر الشهيد ، من أكابسر الحنفيسة .

من أهل خراسسان ، المولود سنة ۲۸ هدو توفي سنة ۲۹ هد بسمرقند و دفيين في بخارى .

وليه : الجاميع في الفقيه ، و الفتاوى الكبرى وعبدة البفتى و الستفتى و السنفتى و السنفتى و السنفير و الواقعات الحسامية ، و شرح أدب القاضى للخصاف ، شرح الجاميع الصفير وليه الواقعات و المنتقى .

ولم الله كلير كتب التراجم التي قرأتها أن له مصنف اسمه: " المختلف" كما ذكره الشارح .

راجع : الأعلام : ه/ ١ه ، الفتح المبين : ٢/٥ ٣

و الغوائد البهيدة ص: ١٣٢ ، و الجواهير المضيئة : ١٩١/١ .

⁽٣) آخـــر اللوحـة رقــم ٢٨ من أ .

⁽٤) ساقيط من ف و المبست من أ و ب.

⁽ه) انظير ما تقدم بهامش رقم ١ من هذه الصفحة .

و راجــــع :

البعبر الرائية لابس نجيسم: ٣٣٣/٢، تبييسن

⁽٦) تقدمت ترجمتم ص: ١٠٣٠

أحكمام الفسماق فسي الشهادة والقضماء وغيرهمما .

فقيد نسم في أكتسر الفتاوى أن الذي أخسر الفرض من غيسر عذر تبطيل عدالته عنسده.

و كذا لا يظهر أشر التعييس في حيق النفيل حتى لونوى النفيل من عليه عليه عليه حجه الإسلام وقع عن النفل لا عن الفرض عند نا . و هيو معنى قول المصنف: "حتى يبقى النفل مشروعها عندنها "لا ن هذا الوقت في نفسه قابل للنفيل كما هيو قابيل للفيرض. ولهذا صبح النفل بهد أداء حجه الإسسيلام بالاتفاق ، الا أنها حكنها بتعيينه في حقه ضرورة التحرز عن الفوات . فلا يظهر هذا التعيين في حق العنع عن صحة النفل .

وقال الشافعي : تلفيونيسة النفيل ويقسع من الفرض أثر والعقاب ستحق عليه على وترك الفرض و اختيار النفل مع أن الثواب في الفرض أكثر و العقاب ستحق عليه على تركيه بعد التمكن من الأداء من السفيه ، و السفيسه عندى يستحق الحجسسر فيي أمير الدين صيانة لدينه أوليسي . فعلى أمير الدين صيانة لدينه أوليسي . فجعل نية النفل منه لفسوا تحقيقا لعصني الحجسر ويبقى أصيل النيسة . وبسه يتأدى فسرض الحج بالاجماع .

⁽۱) يوضحه أن تعيين العام الأول كما هو مذهب أبي يوسف إنما ثبت هنسا بعارض خوف الفوت، لا انه أمير أصلبي ، فيظهر أثر التعيين في حرمة التأخير و حصول الاثم به لا في انتفاء شرعية النفل . بخلاف تعين رمضا ن للفرض ، فإنه أمر أصلبي ثبت بتعيين الشارع، فيظهر أثره في انتفاء النفل و حصول الاشهم جميعها ."

انظر هذا الكلام في كشف الأسرار: ١/١٥٦، التلويع: ٢١٣/١. (٢) انظــــر هذه المسألـــة فـــي :

فتسبح القديسسر شسرح الهدايسسة : ٣٤٣/٢ .

⁽٣) يقسول الإسام الشافقسي رحمسه اللسه: " فإن أهل بالحسج ولسم يكسن حسج حجسة الإسلام ينسوي أن يكسون عسن غيسره أن يكسون عسن غيسره أو أحسسرم فقال: احرامسي كاحسرام فسلان لرجسل غائسب عنسه ، فكسان فسلان مهللا بالحسمة كلان مهلا وأجرأ عنسه صن حجسة الاسلام ."

انظـــر: الأم (١٢٦/٢) الناشر: دار المعرفة ،بيروت . وانظـر أدلتــه في المصدر نفســـه .

و الجواب أن الحج عبدادة ، و أنها لا تتأدى إلا عن اختيدار، فلدو حج عن النفل و جعل حجده واقعدا عن الغرض من غير اختيدار ، مع أن نية النفل في الإعراض عن الفرض أبلغ من ترك أصل النيدة لكان مؤديا للفرض من غير اختيدار، فكردان القول بدء باطرد لا . (١)

هذا ما قيل . و فيسه بحث ، لأنه يمكن أن يقال من جهدة الشافه ... هذا بعينه وارد عليكم في جواز صوم رمضان بنيدة النفسل . أفإنكم ما جملتم نيدة النفل معرضها عن الغرض ، و جوزته الغرض من غير اختياره . فكما انكم جملتم نيدة النفل نيدة للغرض ، فكذا جمله الشافهي . و الفرق بكونه معيدارا وغيدر معيدار (لا ينسد فدع) (بده) () محدد السوال ، و هدو جواز الغرض من غيدر اختيار لده بنيدة النفسدل . و كدل جواب لكم في هذه (الصدورة) فهو جواب الشافعي بعينده . قولسه : " و جدوازه عند الإطلاق " هذا جواب عن سؤال مقدر . و يمكن تقرير السؤال من وجهيدين :

الأول أنه قد ذكر المصنف أن هذا التعيين ظهر في حق المأثم لا غيب مر ، كما إذا ضاق عليه وقست الصلة .

فقال: لو كان التعيين ضروريا منحصرا في حق العام كما في تلك الصورة لما عند الإطلاق كما لم يجرز في الصورة المذكورة.

و الثانسى أن يقال: لما لم يظهر (أشر) التعييسن في حسق النفل ،حتى بقى النفل متى بقى النفل متى بقى النفل مشروع الوقت متعددا، فينبغى أن يشترط تعيين النيسة. ولا يتأدى بعطلسق النيسة كالصلاة في آخسر الوقت، هذا الوجه أكثر مناسبسسة لتقريسر الجواب.

فأجاب المصنف بقولم : " و جوازه ، أى جواز فرغ الحج عند الإطلاق مع صحة النفل لمعنى في الرُّورِّي (لا في المؤدَّى) . و هو أن الظاهر أنه لا يقصد النفسسل __

⁽١) انظر حاشية الأزميري: ١/٨١٦-٩، ٢١، التوضيح: ٢١٣/١.

⁽٢) تقدم ذلك ص : ٩ ٦٠ من صحة صوم رمضان بإطلاق النية مع الخطأ في الوصف.

⁽٣) في أوف: "لا يدفع "والمثبت من ب.

⁽٤) من أو بوساقط من ب.

⁽٥) في ف: "الصور" والمثبت من أوب.

⁽٦) من فوساقط من أوب.

⁽γ) من أوف وساقط من ب.

وعليم حجمة الاسملام، لأن الظاهر من حال المعلم الذى عليم حجمه الإسملام أنم لا يتكلم المشاق الكثيرة و المتاعب الشديمة، ثم يحمج النفسل، فصار الفرض شعينما بدلالم الحال ، فاستغنى عن التعيين صريحما . فانصرف مطلمق النيمة إلى الفرض .

كما إذا اشترى شيئا بدراهم مطلقة يقسع على غالب نقد البلسد بدلالسسة التعييس من المشتسرى ، و همو تيسسر (إصابيسه) ، و المطلق قد يقيسسد بدلالسة الحال ، بخلاف ما إذا صرح بالنفل اندفع به ما تعين بدلالسة الحال ، ان الصريح فوق الدلالسة . و هو معنى قول المصنف: " فيطلل " أى بطل مسا ثبست بظاهر الحال بالتصريح . بخلاف منه ،أى من المؤدى كما ذكرنا فسى الثمن عنمد الإطلاق ينصرف إلى نقد البلد . و يبطل بالتصريح (بذكر) نقسد بلسد آخر . بخلاف شهر رمضان ، فإنه لا يبطل بالتصريح منه بخلاقه ، نقسد بلسد آخر ، بخلاف شهر رمضان ، فإنه لا يبطل بالتصريح منه بخلاقه ، لأن التعيين شمة ، أى في صوم رمضان لمعنى في المؤدى (بغت الدال ،) فإنه متعيس شرعا لا مزاحم له بوجه ، فيتأدى بجميسه النيسات . هذا تقريس ما في الكتاب .

و لكسه يشكّل عليه سأله فيق الوقست ، فإنه اذا لم يبق من الوقت إلا قسدر ما يسسع فيسه فرض الوقست ، ففي هذه الصورة يشترط نيه التعيين ، و لا يتأدى بعطلق النيه مع وجهود الدلالسة من جهة المؤدّى ، فإن السلم لا يشتغل بتفويت

الفرض بأداء النفسل.

 ⁽۱) فـــى ب: "اضافتـــه" والصحيح ما أثبتناه من أوف.

⁽٢) فسي ف: "عند ذكسر" والمثبت من أوب.

⁽٣) يقول عبد الفزيز البخارى: "لا نسلسم أن جوازه في هذه الحالة باعتبسار أن تعييسن النيسة ساقسط ، بعل همو شعرط، لكنسسه لا يحتاج إلى ذكوره بالقلب أو باللسان حالسة الإحسرام ، لأن الظاهسر أن المسلسم لا يتكلسف لحميج النفسل وعليسه حجمة الإسسلام، فصار الفعرض تعينا بدلالسة الحسال، فاستفنسي عسن التعييسين و انصيرف مطلبق النيسة إليسه، فإذا سمسين على شيئسا آخسير نصبها اندفسيع بسه ما تعييسين بالحسال ."

⁽ كشيف الأسيسرار: ٣٥٣/١ .

قال رحمه الله : ﴿

فصل في حكم الواجب بالأمسر.

و هـــونوعــان :

أداء ، و هيوتسليم عين الواجسيب بسببيه التي مستحقيه .

و قضياء ، و هيو تسليم مثلمه .

وقد يطلبق أحدهمسا على الأخسر.

و أنه يجب بالسبب الذي يجهب به الأداء خلاف اللعراقييسبن، د الله الله المكتب الم ورد بــه الشــرع) (۲) فــى الصوم و الصلاة ، فيتعــدى إلى ما لا نص فيــه . و فيما إذا نسلة رأن يعتكسف شهر رخضان فصام ولم يعتكسف، إنا لم يجسسسر قضساؤه فسى رمضان الثانسي لأسه لما انفصل المنذور عن صوم الوقسست عساد (ستتبعيا) (٣) صوصه التابيع ، فإيجاب التابيع لبقاء السبوع أوليي من إبطال المتبوع، لانعدام التبيع، (كما إذا نسذر) (١٤) بالمستسلاة و هيو متطهيد شم انتقض وضواء قبل أداء المنذ وريجيب عليده وضوء آخيدر، (لا) لأن القضاء وجنب بسبب Tخسسر .)) أقسسول

الواجب ليه تقسيمات باعتبارات.

(Y) فباعتبار نفسه ينقسه العي معيسن ومخيسسر و باعتبار وقته اللي موسع و مضيق ، و إلى أداء و قضاء .

و مراد المصنف هذا البحيث عن هذيبن النوعيسين .

فسي أ: " لأنه " و المثبت من بوف . و هو آخر اللوحة رقم ٢٩ من أ . (-1)

عبارة ج: " أمر معقول بنه ورد الشرع " و المثبت من أ و ب (Y)

فــــــى أ : " متتبعا " والشبت من ج و ب. (4)

 ⁽ه) من أوج ولم يثبته ب . فسي ج ۽ "کنن نذر" والمثبت من أ و ب. (()

هذا من المفنى من أوبوج ولم يثبته ف. (7)

الواجب المعين هو ما طلبه الشارع بعينه من غير تخيير بينه و بين غيـــره (Y)كالصلاة و الصيام و رد المفصوب و نحو ذلك من الواجب التي لا تبرأ ذمة المكلف الا بأدائها كما عينها الشارع. و الواجب المخير أو العبهم هو ما طلبه الشارع عبهما ضمن أمور معينسسة =

فالأداء تسليم عين الواجب بسببسه (إلى ستحقه) . الباء للسببيسة ، و همي شعلقة بالواجب ، لا بالتسليسم على ما زعم

كأحمل خصال الكلمارات ، و الخيسار للمكملف فسي تخصيسم واحسد بالفعسل، وتبسرا ذبت بأداء ما فعلسه. (الوسيسط في أصول الغقد الاسلامي : ١٥ بتصرف.) وُ انظَــر أيضاً: سلـم الثبـوت بشرح فواتح الرحمــوت : ١٦٦/١، تيسيمسر التحريمسر: ٢١١/٢ ، أصبول الفقم الأبسى زهرة : ٣٣، حاشيسة الحرجاني على العضيد : ١/ ٢٣٤ ، الستصفيين :

١ / ١٧ ، شرح الكوكب المنيسر : ١ / ٣٧٩ ٠

الواجب العينسي هسو الذي يوجسه فيه الطلب اللازم إلسي كبل واحسب من المكلفيسن بمينسه بحيس اذا تركسه أشم و استحق الذم، ككسل الفسرائض التبي بأشم تاركها من صلاة و زكاة و وفاء بالعقسس و اعطاء كل ذي حلق حقيه . " (أصول الفقه لأبي زهرة : ٣٥) و الغرض الكائسي هو الفسرض اللذي يكنون المطلسوب فيسه تحقسسي الغعبيل من الجماعة ، فإذا وقسيع الفعل من البعيض سقيط الاثم عيين الباقيسن ولا يستحسق أحد نسا ، وان لم يقم بم أحد أسم الجميسيع، كالجهساد فسي سبيسل اللسم و الأمسر بالحروف و النهي عين المنكرو الصلاة على الميست ...

(انظير النصدر نفسيسه ٠)

وانظمر نهايمة السول : ١/٩٣، شرح الكوكميب : ٣٧٤/١، تحقيسق محمد زحيلسي ، حاشية الجرجاني على العضد : ١/ ٢٣٤ . تقدم تقسيم الأمسر المقيد إلى كون الوقت ظرفا للمؤدى ص: ١١٣٠٠ فبالنسبة للواجب يسمى واحبا موسعا كا يسمى ذلك الوقيي ظرفسا . (انظر : سلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت : ١٩٩١) ورالى كون الوقت معيارا للمسؤدى : (انظر ص ١٣٧ من هذا البحث) فبالنسبية للواجب يسمى واجبها مضيقها . (انظر النصدر نفسه : ٦٩/١) و إلى كون الوقت مشكلابين أن يكون ظرفا للمؤدى أو معيارا . (ص ١٦٣ من هذه الرسالية) فيسمي واجبا ذا شبهين . (المصدر نفسه: ١ / ٧٢)

كما تقدم أيضمنا ص ١١٢ أن الجمهور قسموا الواجب الى الموسع و المضيق ، و أدخل أكثرهم الواجب ذا الشبهين عند الحنفية في الواجب التوسع .

انطيرص ١٦٣ من هذه الرسالييه.

من نسخة ف ولم يثبته أوب. بهضدًا التعريب فَ عرفه مسسس الأنسسة السرخسيني ف اصولــــه : ۱/۱،

وسياتسى تعريفسه عند فخر الإسلام البردوي في الشمرح.

و ما ذكره المصنصف في تعريف الأداء أولى مما ذكره صاحب البزدوي ، فإنه قال : الأداء تسليم نفسس الواجم، بالأمسر . (٢)

و فيه تحميل ، إذ إضافة الواجب إلى الأسير بطريق التوسيع ، لأن الوجوب بالسبب بالأمر أضياف بالسبب بالأمر أضياف الوجوب الرحم (٣)

أويقال: الواجب بالأسرغيس الواجب بالسبب، إذ الواجب بالأسر فعل الصلة ورايتاء ربسم العشسر الذي بم يحصل فراغ الدسة شلا، و هسو مكس التسليم .

فأما الوصف الشاغل للذمة فحاصل بالسبب لا بالأمسر.

فعلى هذا يكون بإضافة الواجب إلى الأسرفي تعريف البردوي (بطريقة) الحقيقيية (٥)

و كأن صاحب البزدوى محتسرز بقولسه الواجب بالأمير عن الواجب بالسبب. فإنه لا يمكن تسليمه لكونه وصفا في الذمة ، فاندفع به ما ورد على البزدوى ، وأيضا اندفع بهما قيل كيف يمكن تسليم عين الواجب و هو وصف فى الذمسة لا يقبل التصمرف من العبسد .

ولهذا قيل ؛ الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانهـــا .

⁼⁼⁼ (٢) أى : الواجب بسبب الوجوب، فالمراد بعين الواجب هنا نفس الوجـــوب الشاغـــل للذحــة ، لأنــه هــو الواجــب الثابــت بالسبــب .

⁽١) لأن ما ذكسره المصنصف لا يحتاج الى التأويسل كمايحتاج اليسم تعريف البزدوى كما يأتسسى .

⁽٢) أصمرول للبزدوى : ١٣٤/١ ·

⁽٣) انظر كشف الأسرار: ١٣٤/١.

⁽٤) فسى ف: "بطريسق " والنثبت من أوب، وهو آخر اللوحة رقم ١٩ من نسخسسة ف.

⁽ه) راجع كشف الأسرار: ١٣٤/١.

⁽٦) فيي ب: " احتسرز" والمثبت من أوف.

 ⁽γ) هذا الإيراد وارد على أن العراد بنفس الواجب بالأمر في عبارة البيزدوي
هو نفس الوجوب الشاغل للذمة، وعلى هذا وارد أيضا على تعريف العصنف،
و قد ذكر عبد العزيز البخاري هذا الإيراد في كشف الأسرار: ١/٤٣٠،
فالشارح يجيب عنه بطريقتين :

الأولى بقوله : أو يقال الخ كما تقدم ، فيكون المراد بنفس الواجب بالأمر في التعريف هو فعل الصلاة مثلا ، فيمكن التسليم ، فلا يرد عليه هذا الإيساراد .

بيان الدفسع أنسه لما أشغسل (١) الشرع ذمسة المكلسف بالواجسب عثم أمسر بتغريفهسسا أخذ ما يحصسل بسه فراغ الذمسة حكم ذلك الواجب كأنه عينسسه، ولا يكسون تكليفسا بما ليسر في وسعسسه (٣)

و احترز بقوله : " تسليم عين الواجب " عن القضا " ، فإنه تسليم مثله . و احترز بقوله : " إلى مستحقه ، كتسليم و احترز بقوله : " إلى مستحقه ، كتسليم الدين إلى الأجنبي ، فإنه لا يسمى أدا .

وقد ذكر عبد العزيز البخارى هذين الجوابين عن ذلك الإيراد في كشف الأسرار: ١٣٤/١.

(١) فسي ب: "أشتفل " والمثبت من أوف.

(٢) في ب: "الواجب" بدون اثبات الباء، والمثبت من أوف.

(٣) راجع: كشف الأسرار: ١٣٤/١، حاشية المحامدى على المرآة: ١٩٧/١، حاشية الرهاوى على شرح المنار: ١٥٢٠

(٤) انظر شرح ابن مك على المنار (ص م م م) ، حين ذكر أن هذا القيد ، محب جاء من صاحب المنتخب، وقال إنه لا احتياج إلى هذا القيد ، شهر قال : " لأن معنى التسليم تحصيل السلامة و همور ادا ما وجسب إنها يكون ادا سلمه إلى ستحقه . "

وهذا التعريف على قول من خصص الأسر بالوجوب، وأما على قول مسن جعلب حقيقة في الندب، فالأداء تسليب ما طلب من العمل بعينه ." فيد خسل فيه النفسل . (انظر شرح ابن ملك على المنار : ١٥٠) وقد عرف صدر الشريعة بأنه : " تسليم عين الثابت بالأسر " وقلنا و عسرت القضاء بأنه : " تسليب مشل الواجسب " ثم قال : وقلنا في الأول : الثابت به ليشمل النفسل . (التوضيح : ١٦٠/١) وقال في التلويت (١٦٠/١) : " الثابت بالأمر دون الواجب به وقال في التلويت (١٦١/١) : " الثابت بالأمر دون الواجب به ليم أداء النوافل ، فاعتبر في القضاء الوجوب ، لأنه جنبي على كسون المسروك مضمونا ، و النفل لا يضمن بالترك . وأما اذا شرع فيسسه و أفسسده فقسية صسار بالشسسروع واجبسسا ، فيقضيه صسار بالشسسروع واجبسسا .

وانظــــر: حاشيــة ابـن عابـدين علــي البدر المختـار: ٦٣/٢.

ولم يعتبر التغييب بالوقب في التعريب ليمسم أداء الركوات و الأمانات و المنذ ورات و الكهارات .

انظــر: التلويـــح: ١٦١/١٠

⁼⁼ الثانيسة : وإن قدرنا أن العراد بنفس الواجب بالأسسر في التعريف وصف فيى الذهبة ، فيمكن أيضا أن يجاب عن ذلك الإيراد بقوله فيما سعد : بيان الدفسيع . . . الخ .

وتسرك المصنف قيدا يتم به التعريف (١) ، وهو قوله : "غير مسيوق بأداء مختصل."

و إنسا يحتاج ألى هذا القيد ، ليخرج الإعدادة عن حدد الأدا .

اللهم إلا أن يريد بقوله : " الواجب بسببسه " الوقد " (") دون الأسر كما هذو المذكور في البردوي ، (فإنه يصلح أن يكون احترازا) (؟) عن الإعادة ، فإنها : " تسليم عيس ما وجب لخليل في المؤدى . " لا تسليم ما وجب بالوقية ، الموقية المناف ، الموقية المناف ، في لا يحتاج إلى قيد آخير ، ولكنه ليس بمناسب لترجمة الصنف ، فإنه قال : " فصيل في حكم الواجب بالأسير . "

وأسا القضاء فه وعبارة عن تسليم مثل الواجب بسببه من عنده و هدو حقسمه .

هكذا ذكره شس الأعسة وصاحب التقويم (١) رحمها الله .
فالحد الذي ذكره الصندف للقضاء و هدو قوله : تسليم مثله تناقص .
إذ لا بد من قيد قوله : من عنده و هو حقه تا إذ لولم يكن من عند المأسور و هدو حقد لا يكون قضاء ، و ان كان مثلا للواجب ، فإن مدن صدف دراهيم الفير إلى ديد لا يكون قضاء ، و للمالك أن يستردها مدن (٢)

⁽١) عبارة أوب: " قيدا به يتم التعريف " والعثبت من ف .

⁽٢) فيسي ف: "احتاج" والمثبت من أو ب.

 ⁽٣) أى الواجب بسيب الوقت ، و هو نفس الوجوب الشاغل للذ سة .

⁽٤) سن بوف، غيستر مقروقي نسخة ١.

⁽ه) تقدمت ترجسه من هذه الرساليه . وعبارة شمس الأنسية في أصوليه : "اسقاط الواجيب بعثيل من عنيد المأسور هيو حقييه . "

⁽ أصبول السرخسسي : ١/١٤)

⁽٦) وتقدمت ترجعة صاحب التقويم ص: ١١١ من هذه الرسالية .
و راجيع تقويدم الأدلية ، اللوحية رقم ٢٤ (مخطوط) و نصيبه :
و القضياء اسيم لمثل ذلك العميل من عند المطلوب منيه ."
و ذلك بعد أن عرف الأداء بأنيه : اسم لفعل تسليم ما طلب من العمل
بعينيه ."

ولم يقيد بده داى بقولده : من عنده و هو حقه د البزدوى و مدن تبعده فى تعريفه حيث قال فى تعريفه : "تشليم مثل الواجديب بالأسدر ." (أصدول البزدوى : ٢/١٣) و انظر مثل هذا التعريف فى التوضيح : ٢/١،١ ، و المنار بشرح فتح الففار : ١/١).

وكنذا لوصيرف العصير إلى الظهير أوظهير اليوم إلى ظهير الأسين ، بأن نسوى أن يكون هنذا الظهير قضيا عن الفائست لا يصبح ، لكونسية ليسن من عنده و هنو حقيمه ، (و أن) كانست المعائلية بينيه وبين الفائست العائلية بين الظهر و الفائست ، لكونها ثابتية بين الظهر و العصر و العصر ذاتيا لا وصفيا وبين الظهر و النفل ذاتيا لا وصفياً .)

و التعریف الذی ذکره الحنف لسلادا و یشسل و تسلیم عین الواجسسب السذی همو موقست کالصسلاة و الصوم فی وقتها و تسلیم عیمن الواجسب الذی هموغیسر موقست کادا و الزکاة و الحسج .

و قال معققو الشافعية (٣) : غير العوقيت لا يوصيف بالأداء و القضياء ،

[&]quot; قال الأزميسرى بعد أن ذكر هذا الكلام: " كذا قالوا و فيه بحسبت، لأنبا لا نسلم أن ذلك لا يكون قضاً بل هو قضاً لدينسه الا أنه ينفسخ بالاسترداد، ولهذا لا ينفسخ في حق اليعين فيعن حلف ليقضين دين فلان اليوم فقضاه ثم استحق ينفسخ القضاء دون البسر."

(حاشيسة الأزميسرى: ١/١٥٢)

⁽¹⁾ في أوف: "لكسن" والشيت من ب.

⁽۲) يوضح ذلك أن العبد لا يحق لمه أن يتصرف فيما ليس لمه حق فيه مثل صرف العصر الى الظهر أو الظهر اليوم إلى ظهر الأس، لأن ذلك ليس من عنده و هو حقمه ، و انها يحق لمه أن يتصرف فيما لمه حق فيه و همو النغل ، و لما كان النفل حقا لمه أن يفعل في أي وقت كان لمسه أن يصرفه الى قضاء الفائت و إن كانت المماثلة بين النفل و الفائت ليسمت بمستوى المماثلة بين الظهر و الظهر و العصمر .

⁽٣) لا نزاع في أن إطلاق الأداء والقضاء بحسب اللفة على الإتيان بالموقتات وغيرها مثل أداء الزكاة و الأمانية وقضاء المعقوق وقضاء الحج و الإتيان ثانيا بعد فساد الأول و نحو ذلك . (كذا ذكره سعد الدين فيي التلويد : ١٦٠/١) .

وأسا في اصطلح الفقهاء فعنسد الجمهسور تختصان بالعبسادات السوقتاة ، ولا يتصلور الأداء الا فيسل يتصور فيسله القضادات السوقة .

وقسال الاسنسوى سن الشافعيسة فسى نهاية السول: ٦٧/١: "
ان العبسادة امسا أن يكسون لهسا وقست معيسن ، أى مفبسوط
بنفسسه محسدود الطرفيسين أم لا ، فان لسم يكسن لها وقست
معين فلا توصف بالأداء و لا بالقضاء ."

و راجع: حاشية الشربيني على المحلى و جمع الجوامع: ١٠٨/١، م شرح العضد ٢٣٢/١؛ الكوكب المنير: ١/ ٣٦٣، الأشباء و النظائيسير للسيوطي : ٣٩٥٠

لأن الأداء عندها الإتيان بالعاملورية في وقته المعين غير سبوق بأداء مختل ، (۱) و القضاء الإتيان بالعاملورية بمند وقته المعين ، (۲) و الإعادة الإتيان بالعاملورية في وقته سبوقنا بأداء مختل . (۳) فغير الموقسات عندهم لا يوصيف بالأداء (ولا بالقضاء ولا بالإعادة) .

(۱) هكذا جاء قيد التعريف بقوله: "غير مسبوق بأداء مختل " في المنهاج للبيضاوى: ۱/ ۲۶ ، حيث قال: " أن وقعت في وقتها المعين ولللله تسبق بأداء مختل فأداء ."

وراجع: نهاية السول: ٦٧/١، التمهيد ص: ٥، وراجع: ٢٣٢/١؛ المختصر و انظر في تعريف أيضا: حختصر ابن الحاجب: ٢٣٢/١، المختصر

فى أصول الفقه لابن اللحام: ص ٩٥، تنقيح الفصول ص: ٧٧، وضية الناظر: ٣١٠٨/١، الكوكب العنير: ٣٦٣/١، جمع الجواسع: ١٠٨/١،

الستصفىي : ١١٥/١٠

(٣) بمعنى هذا التعريف قال الفزالي في المستصفى حيث جا عنه : "وان أدى بعد خروج وقته المضيق أو الموسع المقدر سمى قضا . "

(الستصفىي : ١/٩٥)

وأنا ابن السبكى فى جمع الجوامع (1 / 1) فقد عرفه بأنه: "فعل كسل وقيل بعض ما خرج وقت أدائسه استدراكا لما سبق لله مقتض للفعل مطلقا." قولسه : وقيل " بإشارة الى قول بعضهم أن فعل أقل من ركعة قبل خروج الوقت و الباقى بعده يعتبسر قضاء العدم تحقق الشرط و هو كون ما فسى الوقت ركمسة .

انظر: حاشيسة الشربيني على جمع الجوامع: ١١٠/١ و قولسه: لما سبسق لسه مقتص للفعل " يشمل الواجبات و المندو بات، و قال المحلى في تفسير ذلك: "أي لأن يفعل وجوبسا أو ندبسا ، فإن الصلاة المندوبسة تقضى في الأطسمسر."

(شرح المحلّى على جمع الجوامع: ١١١/١)

(٣) كذا جاء قيد التعريف بقوله : "سبوقا بأداء مختل " في جمع الجوامع: (١١٧/١) و مختصر ابن الحاجب(٢/٢١) و المختصر في أصول الفقه ص: ٩٥، المنهاج للبيضاوي : ١/٤٨.

و قيل إنه "ما فعل في وقت الأداء ثانيا لعذر . " ذكره ابن الحاجب في مختصره : ٢ ٢ ٢ ١ و جمع الجوامع: ١١٨/١.

و قال المحلى في شرحه على جمع الجوامع: "و قيل لعذر "، من خلل في فعلمه أولا ." (شرح المحلى ١١٨/١. المعلم ١١٨/١. تظهر شرة الغرق بين التعريفين في الصلاة المكررة في جماعة بعد الانفراد من غير خلل ، معادة على التعريف الثاني لحصول فضيلة الجماعة دون الأول لا نتفاء الخلل .

انظر المصدر نفست.

و الصحيب ما ذكر أصحابنا رضي الله عنهم أن الأداء غير مختص بالموقت، لأن فعل غير الموقدت يسمى أداء شرعا وعرفسا .

قال الله تعالى : (إن الله يأمركم أن تودوا الأمانات إلى أهلهما أ.) الآيمة نزلست فى تسليم مفتاح الكعبسة (٢) و هو غير مؤقست . و قال عليم السلام : "أدوا عن كل حسر وعبد تصف صاع من بسر ." (٤) و هو غير موقست .

ويقال: أدى زكاة مالمه بعد سنيس وأدى طعام الكارة . وإنما لم يذكر المصنعف الإعادة في تقسيم الواجم، الأنسها إن كانت واجبسة ، بأن وقسم الفعل الأول فاسدا بشرك ركن فهي داخلة في الأداء أو في القضاء، لأن المدا بشرك ركن فهي داخلة في الأداء أو في القضاء، لأن المدا بشرك ركن فهي داخلة في الأداء أو في القضاء، لأن المدا بشرك ركن فهي داخلة في الأداء أو في القضاء، لأن

الفعل الأول لما فمد أخذ حكم العدم شرعاء فيكون بالاعتبار للثاني الاعتبار للثاني

(١) النساء (١)

(٢) و هو این تجریح و غیره ، و روایة أخرى من على بن أبي طالب و زید بن أسلم:

ان هذا خطاب لولاة المسلمین خاصة ، فهی للنبی صلی الله علیه و سلسم
و امرأته ثمتناول من بعدهم . (راجع تفسیر القرطبی : ٥ / ٥ ٥ و ما مدهها .)

وقال صاحب كشف الأسرار (١٣٥/١): قد دخل في هذا الأمر أدا الفرائض التي هي أمانة الله تعالى التي حطها الإنسان وحفظ الحواس التي هي ودائسع الله. ثم الواجب في ذمة المعبد بمنزلة عين مودعة عنده. فإذا يماده في وقته مراعيا حقه بأقصى الإمكان كان أدا ابمنزلة تسليم عين الوديعة. واذا قصر في رعايته كان بمنزلة الخيانة في الأمانة فكان قضاء. إذ الخيانة في الأمانة يوجب الضمان ، وأداء الضمان قضاء حقيقة لا أداء."

(٣) آخــر اللوحة رقم ٣٠٠ من أ .

(ع) انظسر تخريجه في نصب الرايسة : ٢/٦، ع، وقد أطال المخرج الكلام عليسه من وجوه .

وانظر ما بعندى هذا الحديث فسى سنسن أبسى داود:
(٢٢٠/٢، فس كتاب الزكساة ، تعليق عسزت عبيد الدعساس:
" صاع مسن بسرأوقسح على كل اثنيس صغيسر أو كبيسسر مسر أو عبسد ذكسر أو أنثسى . أما غنيسكم فيزكيسه اللهم ، وأما فقيركسم فيسرد الله عليه أكتسر مسن أعطى ." وقال العمليق : فسى هذا حجسة لمذهب من أجساز نصف صاع من البسر لكل واحسمه فسى صدقسة الفطسر .

(ه) أى : فيكون أداء إن وقصع في الوقصت و قضصاء إن وقصع على الوقصت و قضصاء إن وقصع على الوقصت و قضصاء إن وقصع على

(كُذَا فين كشيف الأستبرار: ١٣٦/١)

وإن لم تكن واجبة بأن وقع الفعل الأول ناقصا لا فاسعدا ، لا تكون داخلية في هذا القسم ، لأن هذا لتقسيم الواجببالأسر، وهي إما ليست بواجبة أو واجبية ، لكما ليست بستقلة ، بل هي بعزلة العابسرة للأوليسي ، بعزلية الجبسر بسجدة السمسو، ولمهذا وقسم الأول من الواجب دون الثانيي .

وهذا بناءعلى أن المكلف إذا أتسى بالمأمور بسه على وجسه الكراهسة أو الحرسة يخرج عن المهدة على القول الأصبح كالحاج إذا طاف محدثا ، لكن يجب عليسه الجابسر إما الدم أو الإعادة .

بقى ههنا بحث . وهمو أنه إذا انعقد سبب وجوب الشيء و تأخمر وجوب أدائه لمانسع ، سواء كان قادرا على الإتيان به كالصوم في حق المريض و المسافر، و غيمسر قادر عليمه ، راما شرعماكالصوم للحائض أو عقلا كالصلاة للنائم و المفعى عليمه هل يوصمف فعلمه بعد الوقت بالقضاء أم لا . (٣)

(١) أى: بأن ترك مثلا في الصلاة شيئا يجب بترك سجدة السهو . (١) انظـر كشف الأسرار : ١٣٦/١)

(٢) راجعالمصدرنفسسسه،

(٢) راجع المصدر للسلطة .
و ذكر في التيسير الخلاف في الإعادة هل هي أداء أو قضاء أو غيرهسا .
و قال : "و كلام المصنف ظاهر في الثالث لجعلها مقابلا للأولين .
و لما نقل عنه من أن الفرض هو الأول فلا يكون الثاني فعل الواجسب فسى
الوقست . " (تيسير التحريسر : ١٩٩/٢) .
و انظسر أيضسا حاشية ابن عابدين : ١٤/٢ .

و انطــر ايصــا خاشيه ابن عابدين : ١٤/٢ . و ظاهر كلام ابن السبكي و ابن الحاجب على تفسير العضد أن الإعادة قسم من الأداء عميث قال المحلى : " ظاهر كلام المحلى أن الإعادة قسم من الأداء و هــو كما قال مصطلح الأكثرين . " (المحلى على جمع الجوامع :

• 114/1

وقال العضد: "ان الاعادة قسم من الأداء في مصطلح القوم وأن وقسسع في عبارات بعض المتأخرين خلافه م." (شرح العضد: (٣٣/١) غير أن سعد الدين قال: "ظاهر كلام المتقدمين و المتأخرين انهها أقسام متباينة ، وأن ما فعل ثانيا في وقت الأداء ليس بأداء ولا قضهاء، ولم نطلع على ما يوافق كلام الشارح صريحها."

ر حاشية السعد على العضيد : (٢٣٣/)

وزاد الشافعية قسما رابعا وهو التعجيل . وذلك فيما أجاز الشارع فبه أداء الواجب قبل وقتم مثل إخراج زكاة الفطر قبل انتهاء رمضان .

راجع: نهاية السول: ٦٧/١، الأشباه و النظائير: ٢٩٥٠ . (٣) قد تعرض لهدا الخيلاف صاحب كشيف الأسيرارفه (١٢٦/١)

فقال بعض أصحا ب الحديث أنه يسمى قضا عجازا ، وهو فى الحقيقة فرض ستدا ، لأن القضا الحقيقى مبني على وجوب الأدا ، وهو ساقط عن (هولا ،) ابالا تغاق . وقال عامة الفقها ، من أصحابنه وأصحاب الشافعي رحمهم الله أنه قضا على حقيقه القضاء ما فعل بعد وقت الأدا استدراكا لمصلحة ما انعقد بسبب وجوبه ، وقد القتل في حق هو لا .

و الدليل عليه أنه يجب عليهم نية القضاء بالإجماع، ولوكان فرضها متهداً لعسا وجب عليهم نيهة القضاء.

هذا بالاتفاق . لكن اختلفوا في جهة الإطلق : (٦) فقال شمس الأعسنة و القاضي أبو زيد قد يستعمل القضاء في الأداء مجازا لما فيه من إسقاط الواجيب . ويستعمل الأداء في القضاء مجازا لما فيه من التسليم ، فجعل كل واحد شهرا مجازا عن الآخير . وهذا يدل على أن الإطلاق في (كليهميا) مجازى .

⁽١) فيني أوف: "هيذا" والشيت من ب.

⁽٢) راجع كشف الأسرار: ١٣٢/١ -

روالى هذا دهسب الغزالسي من الشافعيسة حيث قسال: "
الثانية أن لا يجسب الأداء كالصيام في حق الحائسف، فإنسه حسرام، فإذا صامت بعد الطهسر فتسميتسه قضما مجماز محسف، وحقيقته أنه فرض مبتدأ، لكن لمما تجسدد هذا الفسرض بسبب حالسة عرضست من ايجساب الأداء حتمى فات لفوات ايجاب مسي قضماء."

⁽ الستصفى : ۱/۹۶/)

⁽٣) راجمع كشيف الأسمرار: ١٣٦/١، جمسع الجوامسع بشمسرح المحلمي : ١١٢/١ ، نهايسة السمول : ١٨/١ ، مناهممسيج العقول : ١/٥/١ ،

وانظر أنضا شرح العضد: ٢٣٣/١.

⁽٤) انظرهذا الاستدلال في كشف الأسسرار: ١٣٧/١ .

⁽٥) تقديت ترجيسه ص: ٥ من هذا البحث، (٦) تقديت ترجيه ص: ١١١٠ ،

⁽ Y) في أ: "في كلاهما " و الصحيح ما أثبتناه من بوف.

 $^{(\}chi')$ انظر أصول السرخسى : (χ') ، ، ، خطوط تقويم الأدلة اللوحة رقم (χ') .

وقال فغير الاسبلام: القضاء يطلق علمى الأداء. (١) قال الله تعالمى: "فإذا قضيت الصلاة . "(٢) أى: أديت و فيرخ منهما . لأن المراد منهما الجمعمة وأنهما لا تقضمي .

وقال تعالى : (فإذ اقضيته مناسككه) ،أى : اديته أمور الحهج . ولأن القضاء لفظ متسمع عام ، يجوز إطلاقه على تسليم عين الواجه . و مثله ، الأن معناء الإسقاط و الإتمام و الإحكام .

وهذه المعانى موجودة فى تسليم عين الواجيب (كما هى موجودة) فيسى تسليب مثلب . فيجوز إطلاقه على الأداء وغيره بطريسق المقيقة لعموم معناه كإطلاق الحيوان على الإنسان و الفرس و الأسد وغيرها إلا أنه لما اختص بتسليم المثل عرفا أو شرعا كان فى غيره مجازا . فكان إطلاقه على الأداء حقيقة لفويسة مجازا عرفيا أو شرعيا أو شرعيا . و أما استعمال الأداء فى القضاء فليس بمطلق بدل هو مقيد بقرينة .

وهندا يندل على أن هذا الإطناق مجنازي.

وهذا كما يقال: أدى ما عليه من الديسن ؛ فبقرينية قوله: من الديسس، ، يفهم منه القضا ، الأن أدا عقيقة الدين محال بعد تصرفه فيسه ، إذ الديون تقضى بأشالها.

و كما لوقال: نويت أن أودى ظهر الأس ، فبقرينة الأسيفهم منه القضاء. وإنما قلنا إنه يشترط التقييد، لأن معنى الأداء مختص بتسليم عين الواجب ، إذ هو في اللغة ينبى عن شدة الرعاية و الاستقصاء في الخروج عما لزمريد.

⁽١) أي حقيقة .وانظر كشف الأسرار: ١٣٧/١)

⁽٢) الجمعية ، ١٠ وقال القرطبي في معنى الآية : " اذا فرغتم من الصلاة فانتشروا في الأرض للتجارة و التصرف في حوائجكم . " (تفسير القرطبي : ٨ / ١٨)

 ⁽٣) البقرة: ٢٠٠٠. وقضيتم هنا بمعنى : " أديتم و فرغتم " كما في تفسيللم
 القرطبلي : ٢١/٢٠٠

^(؛) فسي أوفّ : "كما هو موجود " و المثبت من ب.

⁽٥) كذا ذكره عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار بتصليم (١٣٢/١)

⁽٦) عبارة ب: "لأداء ما عليه من الدين " و المثبت من أوف.

⁽٧) الذي جاء في القاموس: أدى دينه تأدية : أي قضاء، و الاسم الأداء. و يقال: تأديت إلى فلان من حقم إذا أديته و قضيته ."
انظر: الصحاح: ٢٦/٦٦، السان العرب: ١/٦٦، تاج العروس: ١٠/٠٠
١٢، معجم متن اللغة : ١/٥٥١،

و ذلك بتسليم عين الواجب لا بتسليم مثلب . فلا يمكن إطلاقه على تسليم مثله إلا مجلزا . ولهذا يحتاج إلى التقييد بقرينة .

فأما القضاء فإحكام الشبيء نفسه ، و ذلك موجود في تسليم المثل و العين. فيطلبق عليهما بطريق الحقيقسة ، فلا يحتاج إلى التقييد بالقرينة (() وجسه التوفيق بينهما أن صاحب البزدوى نظير إلى معناهما اللفيوى ، فوجد معنى القضاء شاملا لتسليم العين و المشيل ، فجعله مجازا في غيره . ووجد معنى الأداء خاصا في تسليم العين ، فجعله مجازا في غيره . وهما نظرا إلى (العيرف و الشيرع) (()) ، فوجدا كل واحد مهما خاصا بمعنى ، فجعلاه مجازا (في غير ما اختص كل واحد بهما (ثم حاصل ما ذكرنا) (()) أن إطلاق لفظ الأداء على معنى القضاء (كوليه : نويت أن أ ودى ظهر الأمن) () ، وعكسه كوله : نويت أن أقضي الظهر (الوقتية جائيز) () .

فأما صحة الأدا بنية القضاء ، كنية من نبوى أداء ظهمهم

اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت بساق ، و كنيسة الأسيسسر الذى اشتبه عليه رمضان ، فتحرى شهرا فصاسه بنية الأداء ، فوقسع صوسه بعد رمضان ، وعكسه كنية من نبوى قضاء الظهر على أن الوقت قد خرج ، و هبولم يخرج بعسد ، و كنية الأسير الذى صام رمضان بنية القضاء على ظلسن أنه قد مضمى ، فليس منيسا على هذا الأصلل كما ذهب واليه البعض ، الأنهان العض ، القلب ولم يذكر باللسان شيئا فلا يشكل ،

⁽١) انظر كشف الأسرار: ١٣٨/١٠

⁽٢) آخــر اللوحــة رقم ٣٨ من ب٠

⁽٣) في أوف: "بينهما "والشبت من ب.

⁽٤) آخر اللوحة رقم ٢٠ سن ف٠

⁽ه) سن بوف وبياض في الم

⁽٦) في ف: "باعتبار ما اختص كل واحد به " و المثبت من بو قوله : كسل واحد به " ساقط من أ .

انظر كشف الأسرار: ١٣٨/١، حاشية الأزميرى: ١٣٥٦، وانظر كشف الأسرار: ١٣٥٦،

⁽٧) من ف ولم يثبته أو ب . (٨) من ب وف ولم يثبته أ .

⁽٩) من بوف ولم يثبته أ.

⁽١٠) جوابه قوله ؛ فليهس مبنيا على هذا الأصل ...

⁽¹¹⁾ منهم صاحب المنار (1/1) بشرح فتح الففار) . في في و" بعض الأصحاب" و المثبت من أوب .

لأن كلامنا في إطلاق اللفظ على معنى ولم يوحد همنا لفظ.

و إن ضم إليه الذكر باللسان فكدلك ، لأنه أريد بكل لفظ حقيقته حينشند ، وليس كلانها فيه .

و أسسا جوازه فباعتبسار أنه أتنى بأصل النيسة ، ولكسم أخطاً فسى الظسن ، و الخطاً في الظسن ، و الخطاً في مثلب معفسوعلى ما عسرف في موضعاً .

ر هكندا ذكروه) ، ولك الاختيار بنظرك .

قولت : " إنسه " أى القضا " يجسب بالسبسب الذى يجب بذلك السبب الأداء. اعلم أن مشائخنا اختلفوا في أن القضاء يجسب بنص مقصود جديد ، أو بالسبب الذى يجسب بسه الأداء . (٢)

و العراد بالسبيب : " الأمير " لا : " الوقيت " ، الأن وجوب الأداء يضاف الى الأمير (لا الوقيت) . "

وإن شئست أبهمت الأسركما أبهمه المصنف ، سواء كان ذلك السبب نصا أوغيسره .

و قيل معنى قولهم : " بنص مقصود " أي بسبب ابتدائي غير سبب الأرام ! "

⁽۱) كذا ذكره عبد العزيز في كشف الأسرار: ١٢٨/١. وراجع: فتح الففسار: ١/١٥ وما بعدها، حاشية الأزميري: ٢٥٣/١

⁽٢) من بولم يثبته أو ف.

⁽٣) لَهَذَهُ السَّالَةُ صورتان : الصورة الأولى الأسر المقيد ، كما اذا قال : افعل في هذا الوقت فلم يفعل حتى مضي ، فالأسر الأول هل يقتضي يوالما المعال في المعدد لك أم لا .

هذه الصورة هي التي سيتناولها المصنف بالبيان .

الصورة الثانية الأمر المطلق من زمان معين ، فإذا لم يغمل المكلف ذلك فسى أول أوقات الإمكان فهل يجب فعله فيما بعد أو يحتاج إلى دليل . وقد حكى الشوكائي الخلاف في هذه الصورة حيث قال : " فمن لم يقسل بالفسور يقول إن ذلك الأسر المطلبق يقتضي الفعل مطلقا فلا يضرج المكلف عن العهدة إلا بفعلسه ، و من قال بالفور قال إنه يقتضسني الفعل بعد أول أوقات الإمكان . . . و من القائلين بالفور من يقسول إنه لا يقتضيسه ، بل لا بعد فسى ذلك من دليل زائسد . "

⁽ إرشاد الفحول : ١٠٦)

⁽٤) مسن أولم يثبته بوف.

وقال (1) القاضى الإمام أبوزيد (٢) وشمس الأثمة و فخر الإسلام (٤) وقال (1) القاضى الإمام أبوزيد وشمس الأثمة و فخر الإسلام ومن تابعهم (٥) بأن وجدوب القضاء لا يتوقد على أمر جديد، وإنسا يجبب بالأمر الأول و وإليد ذهب أصحاب الشافعي و الحنابلة وعامة أصحاب الحديد .

وعامه اصحاب الحديدة . وقال العراقيون من أصحابنا (٨) وصيدر الإستسلام وصياحب العيزان لا يجب بالأسر الأول بل بأمر آخر جديد .

⁽a) أى: فقلت: بجب القضاء بالسبب الذي يجب به الأداء.

⁽٦) انظر كشف الأسسرار: ١١٣٨/١

⁽¹⁾ في ب: " فقال " و النتيت من أو ف.

⁽٢) راجع التقويسم ، الوحدة رقم ٢٤ (مخطوط مصور بركم المكتبة ه ١٢)

⁽٣) راجع أصول السرخسي : ١/١٠ .

^()) راجسع أصول البردوي : ١٣٨/١٠

⁽ه) راجع: التوضيح: ١٦٢/١، مرآة الأصول: ٢٥٣/١، التحرير: ٢/٥) . ٢٠، سلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت: ١/٩٨، فتح الففار ١/٢) .

⁽٦) هذا عند بعض الشافعية كما حكاء الشيرازى. (التبصره: ٦٢) والمعروف عند الشافعية أنه لا يجب القضاء الا بأسر ثان كما سيأتى تحقيقه.

⁽γ) راجع العدة في أصول الفقد الأبي يعلى: القسم الأول: ص ٣٩٣، و γ وضعة الناظير ص ٢٠٩، شرح الكوكب المنير: ٣/٠٥٠

^() انظر نقلا عنهم في: أصول السرخسي: ١/٥٤، التحرير: ٢٠٠٠، ، كشف الأسرار: ١٣٩/١.

⁽٩) انظر كشف الأسرار: ١٣٩/١ حيث نسب هذا الرأى اليه.

و هو محمد بن محمد بن الحسين أو ابن عبد الكريم ، أبو اليسر، صدر الاسلام، أخو فخر أد سلام ، ولد سنة ٢٦ ؟هـ، و كنى بأبى اليسر ليسر تصانيفه. برع في الملوم فروعا و أصولا . توفى سنة ٩٣ ؟هـ

⁽تاج الرَّاجم، و ، الفوائد البهية: ١٠٥٠١، ١٨٨ الناشر/ مكتبة ندوة المعارف (الهند))

⁽۱۰) و هو محمد بن أحمد بن أبي أحمد ، أبو بكر علا الدين السمرقندى ، فقيه من م كبار الحنفية ، أقام في حلب ، و اشتهر بكتابه "تحفة الفقها ، وله كتب أخرى منها الأصول . (المتوفى سنة . ، ه ه) الأعلام : ه / ٣١٧ . قلت: أن صاحب الميزان لم يوضح رأيه بصراحة ، بيد أنه أخر أدلة القائليين بأنه يحتاج الى أمر جديد ، فهم الشارح أن هذا التأخير دليل على الترجيح عند السمرقندى ، كما هو سلك السراج الهندى .

⁽ انظر ميزان الأصول: ص ١) ، مخطوط)

و الاختلاف فيما يحبب بمثل معقول (أ) (فأسا (٢) القضاء بمثل غير معشول) (٤) فلا يمكن وايجاب إلا ينس جديد بالاتفاق . (٥)

واحتج من قال بأنسه يجب بأسسر مبتد أيان الواجب بالأسسر الأول العبادة ، ولا مدخسل (السرأى) في مصرفتها م، وإنما تعرف بالنص .

فإذا (٢) كان الأسر مقيدا بوقست كان بالسامور بدء عبادة مقيدا (٨)، فلا يكون الفعل في وقست آخر عبادة بدلك الأسر (لعبدم) دخوله تحت الأسر الأول ، كالأسر بأدا الجمعدة ، لما كان مقيدا بيوم الجمعد لا يتناول هدا الأسر ما عبدا الجمعدة بحكم الصيفة .

وإذا لمم يتناوله الأسرفيحتاج إلى أصر آخسر . (ولا يعتنع) أن _ يكسون الفعل صلحة في وقست دور فيسره . ولهذا كانت الصلوات (مخصوصة) بأوقسات . والصوم كذلسك ، فلا يعرف لها مثل إلا بالنص .

و شرط الضمان المماثلة، ولا مدخل للرآى في معرفة مقادير العبادات و هيئاتها . فلا يمكن إثبات المماثلة فيها بالرأى و كف يمكن ذلك، و الأداء مشتمل على الفعسل و احداز فضيلة الوقت، و لهذا لم يجز قبل الوقت، و قعد فات فضيلة الوقت ، بحيست لا يمكن تداركسسه .

أما صاحب السلم فيقول: " (ثم هذا الخلاف في القضاء بمثل معقول فقط كما صرح به البعض) وهو المجتبى صاحب الكثف وهو بعيد و أو) الخلاف في القضاء (مطلقاً) بمثل معتبر لكان أو بغيره (كما هو الظاهر) من كلام الأنسة . " (سام الثمر بمنفس المسترب المدرون على المدرون المدرون

الآئسة . " (سلم الثبوت سع فواتح الرحبوت : ١٩/١)

ملنا عد ما ذكره صاحب سلم الثبوت بعرضية ، إذ لا يدل " صم رمضان " على الناه عد الدين عجز عن الصوم ، و جزم بده في التحرير بشرح التيسير٢٠١/٢٠٠ .

(۱) من أوب .
 (۲) في ف : "واذا " والمثبت من أوب .

⁽۱) القضاء يمثل معقول أن تدرك معتقدها بالعقل ، كفضاء الصوم بالعموم و الصلاة بالصلاة في حقوق العباد. بالصلاة في حقوق الله و كالمثل في المثلى في حقوق العباد. و أما القضاء يمثل غير معقول فهو القضاء يمثل غير مدرك بالعقل لا أن العقل ينفيه، و ذلك كالفدية للصوم في حقوق الله و كضمان النفس و الأطراف بالمال في حقوق العباد. كما سيأتي تفصيل ذلك في موضعه ص : ٢٠٦ من هذا البحث. (٢) فسى ف : " أما " و الشبت من أو ب.

⁽٣) انظر ما تقدم قبل قليل هامش رقيم ١٠

⁽١) ساقط من بوالمثبت من أو ف, ر

⁽ه) هكذا ذكره بالاتفاق تبعاً لما ذكره عبد المزيز البخارى في كشف الأسرار:

قال عليسه السبلام: " سن فاتسه صبوم يوم رمضان ليم يقضه صيام الدهر كلسيه ." (١)

فكيف يكون الفعسل بعد الوقست شلا للفعسل في الوقست.

و لما لمم يكسن رايجابسه بالأمسر الأول توقسف علسي أمسر آخسر ضرورة.

و حاصصل كلامهم أن إقامة الفعمل في الوقسة إنما عرفسة قربة شرعسا بخسلاف القيماس، فلا يمكنسا إقامة شل همذا الفعمل في وقسة آخر (٢) مقامه بالقياس عند الفوات عبسل لا بعد من أصر آخر يعرف بدء أن القضاء ما تسل لما فسات .

ولهذا لا يجوز إقامة ركعتين مقام الجمعة عند الفوات بالقياس لعدم ورود النسص بذليبك .

و كذا تكبيرات التشريب لما عرفت قريسة في تلك الأيام شرعبا بخلاف القياس ، لا يمكنها أن نقيم التكبيرات في غيمر تلك الأيام مقامها عند الفوات . و احتج من قال إنساء يجمب بالأسر الأول ، بأن الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم و الصلاة . فقال تعالى : (فعدة من أيام أخر) (ك) و قال عليمه الصلاة و السلام : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذليك وقتهما . " (ن)

(٩) سن أوف وساقط من ب

(١٠) فعي أوف: "ولا يسمع" والمثبت من ب.

(١١) في أ: " المخصوصة " والصحيح ما أثبتناه من بوف.

(۱) روى البخارى و الترمذى و أبود اود هذا الحديث بألفاظ متقاربة ، و لفسط البخارى : " من أفطر يوما من رمضان من غير علة و لا مرض لم يقضه صيام الدهر و إن صامه . "

راجع: صحیح البخاری بشرح فتح الباری: ۲۳/۵ ،صحیح الترمدی: ۷۳/۳، سنن أبی داود: ۷۸۸۹، (۲) آخیر اللوحیة رقم ۲۹ من نسخة ب.

(٣) ذكر هذا الاستدلال في كشف الأسرار: ١/٩٩١، ونسب الى أبي اليسر، أحد أصحاب المذهب، و انظر: التلويج: ١/٦٢١، أصول السرخسي ١/٥٥، حيث نسب ذلك الى العراقيين .

ولهم أدلة أخرى ذكرها الرازي في المحصول (١ /ق ٢ / ٢٠) و ما بعدها)

(٤) فعي بوف: "بأنسه " والمثبت من أ . (٤) سورة البقرة : ١٨٥ - ١٨٥٠

(ه) روى النسائى و الترمذي عن أبي قتادة قال بُذكروا للنبي صلى الله عليه و المعلق الله عليه و سلم نومهم عن الصلاة فقال إنه ليس في النوم تغريط ، انما التغريط في اليقظة ==

و ما ورد فيه النص معقول المعنى ، (فوجسب) إلحاق غيسر المنصوى به. بيانه أن الأداء قد صار ستحقا عليه بالأسسر ، فلا يسقط إلا بالأداء أو ياسقاط من له الحق أو بالعجسز ، ولسم يوجسه شبي منها ، فبقي كما كان . أما عدم الأداء فظاهسر ، و كذا عدم إسقاط من له الحق ، دل عليه النصوص الموجبة للقضاء . فلو كان ساقطا لما طلب . فوجوب القضاء دل على أن الواجب لم يكنن سقط بخروج الوقت. و أن هذا النص طلب لتغريخ الذمنة عند ذلك الواجب بالمشل ، ولهذا سمى قضاء .

ولووجب ابتداء لما صع تسبيت المه حقيقة . (٣)

و بسه خرج الجواب عما يقال: لما وجب القضاء في الصلوات و الصوم بنص آخـــر دل على أن وجـوب القضاء بأمـر جديــد . إذ لو لا ه لما عرف وجـوب القضاء ، فكيف يستقيم قولك القضاء يجـب بالأمـر الذي يجب بــه الأداء . (°)

و أما عدم العجز فسلاسه قادر على مثل الواجب . و إنما عجز عن استدراك شرف الوقست، فلا يسقط بسقوطه أصل العبادة . كمن أتلف مثليا و عجز عن تسليم المثل (صدورة) يجب عليه القيمة التي هي مثله معنى ، و لا يسقط بعجزه عسن الصورة .

و هذا لأن نفس الوقت همنا ليس بعقصود ، لأن معنى العبادة في كون الفعل عملا على خلاف هموى النفس، و في كونه تعظيما لله تعالى و ثنا عليه. و هممنا الا يختلف باختلاف الأوقمات .

ولما كان الوقت تبعا غير مقصود لم يجزأن يسقط بسقوطه ما هو المقصود الكلسى و هدوأصل العبادة .

⁼⁼⁼ فإذا نسبي أحدكم صلاة أونام عنها فليصلها اذا ذكرها ." (سنن النسائي : ٢٩٤/١ ، سنن الترمذي: ٢٥٩/١)

⁽١) فسى ف: " فرضى " والصحيح ما أثبتناه من أوب.

⁽٢) أي : قياسها . (راجع كشف الأسرار: ١٤٠/١)

⁽٣) انظر هذا الاستدلال في : كشف الأسرار : ١٤٠/١، أصول السرخسي : 1/١٤٠/١ مرآة الأصول : ١/١٥٢ و ما بعدها .

^(؟) أى: وبالنص الموجب للقضاء عرفنا أن الواجب لم يكن سقط بخروج الوقت و إن هذا النص طلب لتغريخ الذمة عن ذلك الواجب بالمثل ، بذلك يخسرج الحواب عما يقال: . . النخ .

⁽٥) انظر هذا الاعتراض في كشف الأسرار: ١٤١/١، مرآة الأصول: ١٠٨/١٠

⁽٦) فعي ب: "ضرورة" والمثبت من أو في .

⁽Y) وقال في الكشف (١٤٠/١): وكأن هذا كن أمريان يتصدق بدرهم ==

وبع خرج الجواب عما يقال إن القدرة غيس باقيمة بعد فوات الوقت، لأن الأسر مقيد بع بحيث له قدم الأداء لا يصبح .

فيكون الواجب فعسلا موصوفها بصفة ، و الواجب بصفة لا يبقى بدون تلك الصغة ، كالواجب بالقدرة الميسرة .

قلنا: هذا إذا كان الوصف مقصودا. و همنا ليس بمقصود لما بينا. (٢) وإلى ما ذكرنا أشار المصنف بقولت: "لأن بقاء ما قدر عليه المكلف و هسو أصل العبادة و سقوط ما عجز عند و هو شرف الوقت أسر معقول " لما ذكرنا. و حاصلت يرجع إلى منع ما قالته (الفريق الأول) (١) بأنه غير معقول .

و قد خرج الجواب عن الجمعة و تكبيرات التشريق أيضا (٥) لأن سقوطها للعجيز، لأن إقامة الخطبة مقام ركعتين غير مشروع للعبد في غير ذلك الوقيت .

و كذا الجهر بالتكبير دبر الصلوات غير مشروع للعبد في غير أيام التشريق.

ولما ثبت أن النص الذي ورد بوجوب القضاء في الصوم و الصلاة معقول المعني تعدى الحكم و هو وجوب القضاء إلى ما لا نص فيه و هي الواجبات بالنذر المقيد من الصلوات و الصيام و غيرهما. (٦)

⁼⁼⁼ من ماليه بانيد اليمنى فشلت يده اليمنى يجب أن يتصدق باليسرى ، الأن الفرض بيه يحصل ، فكذا همنيا . "

⁽٨) آخسر اللبوحسة رقم ٣٢ من ١.

⁽۱) أى كالواجب بالقدرة الميسرة لا تبقى بعد فوات تلك القدرة لغوات وصفه و هو اليسم . (كذا في كشف الأسرار : ۱۶۰/۱)

⁽٢) انظر المدر نفسه.

⁽٣) فيي ف: "كما ذكرنا " والمثبت سن أوب.

^(؟) هكذا في جميع النسخ ، لعل مراده : "الفيريق الثانبي " القائلين بأن القضاء يجب بأمر جديبيد .

⁽٥) تقدم استدلال القائلين بأن القضاء بأمر جديد بأن الجمعة لما كان مقيدا بيوم الجمعة لا يتناول هذا الأسر ما عدا الجمعة بحكم الصيفة، و كذا تكبيرات التشريق . (انظر ص ١٨٤ من هذه الرسالة .)

⁽¹⁾ راجع بدائع الصنائع (٢/٩٤/١) فيما إذا نذر صوم رجب حيث قال: "ولو أفطر رجب كلم قضى في شهر أخر لأنه فوت الواجب عن وقتم ، فصار دينسا عليم ، والديس مقضمي على لسمان رسول اللمه صلى الله عليه وسلم ، ولهذا و جب قضاء رمضان إذا فات عن وقته ، ولأن الوجوب عند النذر بإيجاب اللمه عرشأنم ، فيعتبر بالإيجاب المبتدأ . و ما أوجبه اللمه تعالى علمه عباده ابته داء لا يسقم عنه إلا بالأداء أو بالقضاء ، كذا همه الم

و انظـر أيضـــا مـرآة الأصــول : ٢٥٢/١.

و هذا الكلام يشير إلى (أن) ثمرة الاختلاف تظهر فيما ذكر من المنذورات المتعينة ، فعند العامنة يجب قضاؤها بالقياس على المنصوص عليه لكونه معقول المعنى . (٢)

وعند الفريق (الأول) (٣) لا يجب لعدم ورود نص مقصود فيه ، و كون المنصبوص غيب معقول المعندي .

ولكن ذكسر السواليسسر انه إذا نذرصوم (همذا) الشهر اوندر ولكن ذكسر ابسواليسسر اليوم انه إذا نذرصوم (همذا) الشهر اوندر أن يصلى في همذا (١١) اليوم أربع ركمات، فعضى اليوم و الشهر ولم يسمف، و فالقضاء) (٩) واجب بالإجماع. ولكن على قول العامة بالسبب الأول ، وهمو النمذر (١٢) وعلى (قسول) (١١) الغريسق الأول (١٢) بسبب آخسسر مقصود غيسر النذر و همو التغويت، لأن التفويت عندهم بمنزلسة نص مقصمسود.

فعلسى هذا إذا فات لا بالتغويت بأن مرض في الشهر العندور صومه أو أغمى عليه في اليوم العندور فيه بالصلاة يجسب أن لا يقضى عندهم لعدم التغويت الذي هسو بعنزلسة النص المقصود عندهم . فيظهسر ثعرة الاختلاف .

ولكن ما ذكسر شمس الأقسمة ان وجوب القضاء بدليل آخسر و هو تقويت الواجب عن الوقست على وجه معذور فيه أو غير معذور يشير إلى أن القوات بمنزلة التقويست عندهم في إيجاب القضاء. فحينئذ لا يظهر فائدة الاختلاف ، وإنما تظهسسسر فسى التخسريج .

⁽١) من ف ولم يثبته أو ب.

⁽٢) انظرالصدرنفسـه.

⁽٣) هكذا في جميع النسخ ، لعل مراده : "الفريق الثاني " القائلين بأن القضاء يجب بأمر جديد .

⁽ع) انظر هذا الرأى نقلا عنهم في كشف الأسرار: ١٢١/١)

⁽٥) انظر المصدر نفسيه : ١٤١/١ و ما بعد هسيا .

٦) تقد سبت ترجمتنده ص: ١٨٥ من هذه الرسالية .

٧) سياقط من ف و المثبت من أ و ب.

⁽٨) آخــر اللوحة رقم ٢٦ من ف . (٩) ساقط من ب و السبت من أ و ف .

⁽١٠) آخسر اللوحة رقم ٢٠ من ب٠

⁽١١) مِن نسخـة بولم يثبتـه أوف.

⁽١٢) أي القاطين بأنه بأمر جديد ، وهم الغريق الثاني في كلام الشارح .

⁽ ۱۳)راجع أصول السرخسي : ۲/۱۱ .

^{() ()} و الماصل أن لهم ثلاث روايات كما حكاها عنهم الأزميري حيث قال: "إن لهم ==

و قول العامة أشبه بسائل أصحابنا. فإنهم قالنوا من فاتته علاة فنى السغر قضاها في الحضر ركمتين، ولنو فاتته في الحضير قضاها في السفر أرمينا.

و من فاتتم صلاة الليل مع الإمام قضاهما في النهار جمهمرا ، ولو فاتتم صلاة النهار قضاهما بالليل سمرا .

و فسى اعتبار حالسة وجسوب الأداء دون وجوب القضاء دليل على أنسه يجب بالسبب السابسيق .

=== إحداها أنه لا يجب القضاء في غير الصوم و الصلاة لعدم النص ، و النص الوارد فيهما على خلاف القياس على زعمهم ، فلا يتجاوز مورده .
و الثانية أنه يجب القضاء بالتفويت أيضا بناء على أن التفويت بعنزلة نسس مقصود عندهم ، فكأنه إذا فوته فقد التزم المنذ ور ثانيا .
و الثالثة أنه يجب القضاء بالفوات أيضا ، فلا فرق على هذه الروايسة بين الفريقين في إيجاب القضاء على كل من فاته الواجب إلا في التخريج .
بأن خرج الفرقة الثانية بطريق القياس ، بخلاف الفرقة الأولى ، فإنهم لا يقولون بالقياس ، بل يوجبون بالفوات . "

(١) هذا الكلام بالتغصيل:

راجع بدائع الصنائع حيث قال : " و أما بيان كيفية قضا الهذاء الصلحوات فالأصل أن كل صلاة ثبت وجوبها في الوقت و فاتت عن وقتها أنه يعتبر في كيفية قضائها وقت الوجوب و تقضى على الصغة التي فاتت عن وقتها الأن قضاءها بعد سابقية الوجوب و الفوت يكون تسليم مثل الواجب الفائت ، فلا بعد و أن يكون على صغة الفائت لتكون مثله ، الا لعذر و ضرورة ، لأن أصل الأدا السيسة بسقط بعذر ، فسلان يسقط وصفه لعذر أولسي .

ولأن كل صلاة فاتت عن وقتها من غير تقدير وجوب الأداء لعدر مانع من الوجوب شمر زال العدر يعتبر في قضائها الحال ، و هي حال القضاء لا وقسست الوجسوب ، لأن الوجوب لم يثبت فيقضى على الصغة التي هو عليها للحال ، لأن الفائت ليس الصل ، بل أقيم مقام صغة الأصل خلفا عند للضرورة . وقد قدر على الأصل به فيراعي صغة الأصل لا صفحة الأصل لا صفحة الأصل المقصدود بالبدل ، فيراعي صغة الأصل لا صفحة الفائست ، كن فاتشده صلوات بالتيمم أنده يقضيها بطهارة الماء إذا كان قادرا على الماء .

وعلى هذا يخرج المسافر إذا كان عليه فوائت في الإقامة أنه يقضيها أربعا ، لأنها وجبت في الوقت كذلك و فاتته كذلك . فيراعي وقت الوجوب لا نها القضاء . و كذا المقيم إذا كان عليه فوائت السفر يقضيها ركعتين لأنها فاتته بعد وجوبها كذلك . . . ثم قال إو الصحيح أنه إذا كان عليه فوائت المرضى يقضيها على اعتبار حال الصحة لا على اعتبار حال الفحة لا على اعتبار حال الفوات ، حتى لو قضاها كما فاتته لا يجهوز .

فإن قيل ؛ قد ذكرتم أن القضاء إنما يجب إذا كان قادرا على العثل ، و إلا يسقط، فينسفى أن لا يجهسر الإمام في صلاة الليل إذا قضاهما بالنهار، لأن الجهمسر فسى نافلمة النهار غيسر مشروع .

و كذا ينبغى أن لا يلزمه قضاء المفرب لعدم مشروعية نافلة على هيئة المفرب. قلنا إنما اشترط لصحة القضاء كون (النفلل) أشروعها من غير نظر إلى الكيفية والكيية ، فإنه يجب قضاء الظهر مع أن النفل ليس بمشروع على صفته ركعتان بقيرها.

و كذا لا يجوز التسليم على رأس الركمتين في قضا * الظهر و يجوز في النفل ، فعلسم أن المعتبر ما قلنا . (٣)

قولت : "وفيما إذا نذر إلى آخسره "جواب عما يقال : لو كان القضا واجبا بالسبب الأول لكان ينبغى أن يبطل فيما إذا نذر أن يمتك شهر رمضان ، فصام ولم الله ولكان ينبغى أن يبطل فيما إذا نذر أن يمتك شهر رمضان ، فصام ولم يعتكف كما قال أبو يوسسف ، وهو أيضا روايسة الحسن عن أبسسي منيفة ، لأن السبسب الأول وهو النذر لا أشر لمه في إيجاب الصوم لكون الصوم مضاف إلى رمضان ، ولا يمكن إيجاب القضا المسمر ، لأنه لا اعتكاف إلا بالصوم .

⁼⁼⁼ فإن فاتته الصلاة بالإيماء فقضاها في حال الصحة بالايماء لم تجهز ، لأن الإيماء ليس بصلاة حقيقة ، لانعدام أركان الصلاة فيه . وإنما أقيه مقام الصلاة خلفا عنها لضرورة العجزعلى تقدير الأداء بالإيماء . فإذا لم يسوّد بالإيماء ولم يقم مقامها ، فبقى الأصل واجبها عليه ، فيموّد يه كما وجهبه . " (بدائم الصنائع: ٢/ ٢٣٢ و ما بعدها) و راجه البحر الرائق : ٢/ ٢ ٨ ، و كشيف الأسمرار : ١٤٢/١ .

⁽١) أى ءولدك لا تكون صلاة نافلة النهار مثلا لصلاة الليل. هذا الكلام بناء على أن وجوب القضاء على استطاعة العبد لصرف ماله وهو النافلسسة إلى ما عليه وهمو القضاء . (وانظر كشف الأسرار: ١٤٣/١)

⁽٢) فيى ف: " الفعيل " والصعيح ما أثبتناه من أوب.

⁽٣) انظر المصدر نفسه: ٢/١١ وقال بعد ذكر ذلك: "وأجيب أيضا في جنس هذه المسائل بأن الشرع لما أمره بالقضاء على هذه المهيئة والصفحة عرفنها أن له نفسلا يصلح للصرف إلى ما عليه . ولكن يظهر ذلك فسى ضمن فعل القضاء لا مطلقا . كما أن له أن يمين أحد الأشياء الثلاثمة في كفارة اليمين ضرورة التخيير، ولكن يثبت ذلك في ضمن الفعل لا أن يعينه بالقول ابتداء .

وكماً أن لسلاب أن يتطسك جاريسة الابسين ولكسن فسسى ضمين الفعسل لا أن يتطكم سيا ابتسلداء . و نظائره كثيرة . " () تقدمت ترجمت ص : ١٤٠ من هذه الرسالية .

و لا يمكن إيجاب الصوم لعدم الموجب فيبطل . فلما ليم يبطل دل على ... أنه وجب يسبب آخسر .

و يمكن تقريسر السؤال بوجه آخسر ، و همو أنسه لو كان القضاء واجبها بما وجهب به الأداء لجهاز قضاؤه فعى رمضان الثانسى ، كما قال زفسر. لأن الثانسى مثل الأول فى الشرف و فى كون الصوم ستحقها عليه و صحة أداء الاعتكاف به و مع هذا لهم يجهز . فعرفنا أن وجهوب القضاء غير خاف إلى السبب الأول . و هذان (الوجهان) () يصلحان دليلا للفريق الثانسي . (ه)

تقرير الجواب أن (٦) الاعتكاف الواجسب من حيث هنو يقتضى صوصا ، للاعتكاف أشر فنى إيجابنة (٢) ، لأن الصوم (شرطسنة) ، و الشرط تابنغ للمشروط فنى الوجنوب و السقوط ، إذ ما لا يتوسل إلى الواجب إلا بنه و هو شرط شرعبي مقد ور علينه يجنب كوجوبه تبعنا لنه ، غينر أننه امتنع وجنوب الصوم قصدا وجنوب هذا الاعتكاف بعارض على شرف الزوال و هو شرف الوقت. و اتصاليب بوقت شريف لا يقبل إيجاب الصوم من جهة العبد لكوننه لا يقبل وصغين .

⁽۱) يوضح ذلك أن من نذر بالاعتكاف بأن يقول : للسه على أن اعتكف شهر رمضان فصامه ولم يعتكف ،لزسه أن يقضى الاعتكاف متتابعا بصوم مبتدا عند الفريقين . و لا شي عليه في إحدى الروايتين عن أبي يوسف و زفسر، لانسه التزم اعتكافا بصوم لا أثر للاعتكاف في وجوبه ، فيزيد على ما التزسسه فوجسب أن يبطل .

وجه الظاهر على مذهب القائلين بأن القضاء بأمر جديد هو أن القضاء إنما يجب بالتفويت ابتداء الا بالدليل الذي تعلق به الأصل . . . و أسا الفريق الثاني فإنهم يقولون الواجب بالنذر بمنزلة الواجب بالأمر، و ذلك مضمون بالقضاء ، فكذلك هذا ، و إذا وجب صار من ضرورته إيجاب الفضل ، لأن تحمل الفضل أحق من إبطال الأصل .

⁽ انظر كشف الأسرار: ١/٤٤ بتصرف)

⁽٢) انظر الصدر نفيه.

⁽٣) أى: فعرفنا أنه إنها لم يجز لأن وجوب القضاء بدليل آخر، و هو تغويت الواجب في الوقت عند مضيه على وجه مقدور فيه. و هذا السبب يوجب الاعتكاف دينا في ذ مته، فيلتحق باعتكاف يجب بالنذر مطلقا عن الوقت، فلا يتأدى فسلمي رمضان. "(كذا في أصول السرخسي (٢/١) في تقرير ذلك السؤال.)

⁽٤) فيي ف: "وجهان " والمثبت من أو ب.

⁽ ٥) و هم القائلون بأن القضاء يجب بأمر جديسه .

ج) آخر اللوحة رقم ٣٣ من نسخة أ .

 ⁽γ) عبارة ف: " ايجاب الصوم " و العثبت من أ و ب.

⁽٨) في أوف : "شرط "والمثبت من ب. .

^() المراد بالصوم هنا صوم رمضان الذي نذر فيه الاعتكاف.

و ما ثبت بشرف الوقت و هدو زيادة فضيلة لهذا الاعتكاف قد فات بفوات الوقت أصلا ، لأنه لا يتمكن من اكتساب مثلمة إلا بإدراك العام القابل ، و هو مشكوك ، لاستواء الحياة و العمات في هذه العدة ، فلا تثبت (به) القدرة . في فني الاعتكاف مضونا في الذحة بإطلاق ما يوحب الاعتكاف و هو النذر السابق . ولما صار النذر بالاعتكاف مطلقا بزوال العارض وجب به الصوم العقصود لعود شرط ، إلى الكال الأصلي ، و هدو أنه يجب بصوم مقصود ، فلم يتأد في رمضان الثانيين . كما لو كان النذر مطلقيا ابتداء .

وإلى هذا المعنى أشار الصنف بقوله: "لأنه الضير للشأن الما انفصل العنذ وراء هو الاعتكاف عن صوم الوقت و هو صوم رمضان عاد أى الاعتكاف استتبعا صوصه التابيع." لكونه شرطا (الله)، و هو تابع للمشروط. و في قوله :" لما انفصل عن صوم الوقت "إشارة رالي أنه لولم ينفصل بأن فات الصوم ، والاعتكاف في قضاء هسسدا الصوم ، والاعتكاف في قضاء هسسدا الصوم لبقاء اتصال الاعتكاف لصوم الشهر حكا من عالمه شمس الأعمة في أصوله الله يقال : لما صار النذر السابق كالمطلق بعد زوال العارض حتى وجب به الصوم المقصود له أن لا يتأدى بصوم القضاء ، لأنها نقول : امتناع وجوب الصوم فهدا الاعتكاف يجوز أن يكون باعتبار اتصاله عوم رمضان .

فإن زال شرف الوقت لم يزل الاتصال لبقاء الخلف ، فيجوز لبقاء إحدى العلتيس. ولل شرف الوقت لم يزل الاتصال لبقاء الخلف ، فيجوز لبقاء إحدى العلتيس. توليه : " فإيجاب التابيع " يحتمل أن يكون جوابيا عما قاليه أبو يوسيف ، كما قررنا في السوال من الوجيه الأول . (٨)

تقريسره أن إيجاب التابع هو الصوم لكونسه شرطسا لبقاء النتبوع و هو الاعتكساف لكونسه مشروطسا أولسى من إبطال المتبوع (إذ إبطال المتبوع لأجل إبطال التبسع عكس المعقول و نقض الأصول .

وإيجاب التابع لبقاء المتبوع) أمر شائع في المشروعسسات .

⁽١٠) العارض هو رمضان (كذا في هامش أ .)

⁽١) سن أوبولم يثبته ف . (٢) انظر كشف الأسمرار: ١٥٥/١ .

⁽٣) فيي ف : " الرمضان الثاني ، و الصحيح ما أثبتناه من أ و ب.

⁽٤) ساقط من بوالمثبت من أو ف .

⁽ه) في بوف : والاحتكساف والعبد من أر فالاعتمامى

⁽٦) أصول السرخسي : ٤٧/١ . والمشبث صرب وفي

فصار وزان سالتنا كسن ند ربالصلاة و هو تطهر ، ثم انتقن وضواه قبل أدا المنذور ، فإند لا يبطل الصلاة المنذورة ، بل يجبعليه أن يتوضأ و يصلى . فإن قبل على وزان سألة الاعتكاف لو نذر أن يصلى وقت الظهر مثلا ركعتين و هو متطهر ، فانتقض وضوف فتم لم يصل المنذور حتى دخل وقت العصر ، فتوضأ للعصر كان ينبغى أن لا يجوز قضاؤها بهذا الوضوء ، كما لا يجوز قضاؤه في رمضان الثانيي .

قلنا: الوضو مهما وجب وجبب لغيسره . فكان شرطا معضا ، ولهذا لا يجبب بالنذر أصلا .

فكان الوضوع للمنذور و لواجب آخير سواء في حصول المقصود . إذ الشروط المحضة يراعني وجود هينادي بأي طهارة كانت. فأما الصوم فتارة يجب لعينه و طورا لفيرو .

و ما وجب لعينه لا ينوب عن غيسره ، فافترقيا .

قوله : " لا لأن القضاء وجب بسبب آخر " تصريح للمقصود) و تقريد و للمقصود) الثاندي للجسواب . (يعنى) عدم جواز الاعتكاف في (رمضان) الثاندي لما ذكرنسامن الدلائسل ، لا لأن القضاء وجب بسبب باخر ، كما زعتسم.

⁽٧) راجع كشف الأســرار: ١٤٦/١، أصول السرخسي: ١٧/١.

⁽٨) راجيع ص: ١٨٩ من هيده الرسالية .

⁽٩) لم ترد هذه الزيادة إلا في أو ف.

⁽١) فسى ف: "معنسى " والعثبت من أوب.

⁽٢) فسبى ب: " الرمضان " والمثبت من أوف.

⁽٣) نشيسر هنا أن هذا الخسلاف منحسسر عنسد الحنفيسة بينهسسم ، لأنسهسسم اشترطسوا المسسوم للعتكاف، ولسسم يشترطسه للسمة غيسرهسم .

قال رحمه الله :

((شم الأداء شلاشية أنسواع يد :

أدا محض كسامل ، وقاصمير ، وما يشهمه القضماء.

فالمحسن الكامسل ما يسوُّديسه الانسسان بوصفسه الذي شرع ، كأداء المكتوسة بالجماعسة .

فأما فعيل المنفسرد والبسبوق فيما سُبِسقُ فأداء فيسه قصبور .

و فعل اللاحسق بعد فراغ الإمام أدا عشبه القضا القوات ما التزمه بالتحريمية ، و هو الأدا عم الإمام .

ولهذا قلنا إذا وجد من السافسر اللاحق خلف سافر (آخسر) ما يوجسب مصرف مصرف إكمال صلاته من دخول مضرة للوضو أو نيسة إقاسته ، إن كان قبل فراغ الإمام أتسسم ، وبعد فراغسه لا ، لأنسه قاض بعد الفراغ .

و المغَيِّر يعمل في الأداء لا في القضاء ، بخلاف المسبوق و اللاحق المتكلم لم يود أداء .))

أقـــول :

لما فرغ من بيان نفس الأداء و القضاء وبيان سببهما شرع في تقسيمها تكيلا للبيان .

شم قدم تقسيم الأدا على تقسيم القضا الكون الأدا الصيلا ، فيكون تقسيم مقدما . فقال : ثم الأدا على ثلاثمة أنواع ، أدا المحض كامل و قاصر و ما يشبه القضا . تفالاً دا المحض ـ أي الخالص الذي ليس معه شائبه القضا ، فبقوله : المحض أخرج الأدا الذي يشبه القضا . وبقوله : "الكامل " أخرج الأدا الناقسس ـ وهسو ما يسوديه (٥)

⁽١) لم ترد هذه الزيادة فيما عدا نسخة ج .

⁽٢) آخسر اللوصة رقم ٦ مِن نسخة ج .

⁽٣) هذا متن المفنى من أوبوج.

⁽٤) آخمر اللوحمة رقم ٣٤ من أ

⁽ه) انظر تعریف الأداء المعنى الكامسل فى أصدول البزدوى : ١٤٧/١، محيث قال : "و المعنى ما يؤديده الإنسان بوصف على ما شدرع ." كما عرفده صدر الشريعدة بأنده أن يدودى بالوصف الدى شرع ." (التدوضيد : ١٦٦/١)

وقد جاء ذلك المعنى وبالتفصيل في تعريف مثلا خسروله حيث قال: "و هنو ـ أي الأداء المعشى الكامل ـ أن يؤدى مستجمعا لجميع الأوصناف ==

كأداء الصلاة المكتوبسة بالجماعسة ، (() لأن هذه صلاة (() توفسر عليها حقها مسن الأركان و الواجبسات و السنس و الآداب ، فيكون أداء كاسلا ، اذ الأداء ينبسى عن الاستقفاء و شدة الرعايسة و فيها ذلك . و هذا الكمال في الصلاة التي شرعت بالجماعة كالمكتوبات (() و الوتسر في رمضان و التراويسي . ((٥)

=== المشروعة، واجبات كانت أو سننا مؤكدة . " (مرآة الأصول: ٢٦١/١) هذه التعاريف و إن كانت مختلف العبارات و لكن تدل على معنى واحد ، و هو أن يوديه الإنسان مستجمعا لجميع الأوصاف المشروعية . شم ذكر منلا خسرو قولا آخير الذي يشير إلى أن الأدا الكامل ما استجمع فيه الواجبات ، حيث قال : " قيل : التحقيق أن كل أدا المحض ترك فيه شي الواجبات فهو قاصر و إلا فهو كامل . " (المصدر نفسه: ١/ ٢٦١) و على هذا القول تكون صلاة المتفرد كاملة على مذهب من قال بأن الجماعة ليست بواجبة .

وإنما تكون قاصرة على قول من قال إنها من الواجبات .

و التحقيق أن الحنفية لهم قولان في حكم الجماعة :

وأما في الهداية (١ / ٩٩٨) فقد صرح بأن الجماعة سنة مؤكدة.

وقال في العناية في تعليقة على الهدآية (٢٩٩/١): "أي : تشبيم الواجب في القوة . "

و أما في بدائع الصنائع (١ / ٢ ؟) فتكون الجماعة واجبة حيث قال : " قال عامة مشائخنا إنها واجبة ."

سوا ً كانت الجماعة واجبة أو سنة مؤكدة فصلاة المنفرد تكون قاصرة حسبب التعريف الذي ذكره منلا خسرو ، كما تقدم .

(١) أى : أن تؤدى كلها بالجماعة ، وإلا إن أدى بعضها بالانفراد ، فان كان بعضها الأول كما في السبوق فهو قاصر، وإن كان بعضها الآخــــر فهو أداء يشبه القضاء ،كما سيأتسى في الشرح ، (٢) آخر اللوحة ٢٤ من ب

(٣) تقدم اختلاف الحنفية فيما بينهم في حكم الجماعة بين الواجب و السنة المؤكدة.

(٤) وأما الوترفى رمضان فالجماعة فيه أفضي لل كما قاله صاحب العنايم، فيه (العنايمة على الهداية : (/٩٠٤).

وإلى هذا ذهب الشافعيسة ، (انظر المجموع : ١٥/٤) .

و هُناك رواية أخرى لعلماء الحنفية أن الوتر في البيت بدون جماعة أفضل . انظر ذلك في العناية (١/٩٠١)

وعلى هذا القول الأخير لا يتصف أداء الوتر في رمضان بالجماعة بالكمال، إذ الكمال . كما تقدم مسبني على الأفضلية .

(ه) وأما التراويح فالجماعة فيها أفضل ءو قال السرخسي : " الجماعة أحب وأفضل

فأما فيما لم يشرع فيها الجماعة مثل عامة النوافل و الوتسر في غير رمضان فالجماعسة فيها صفحة قصور ، كالأصبع الزائسدة .

وأما الأداء القاصر فهو كفعل المنفرد ، أي الذي صلى وحده في الوقت .

و فعل السبسوق فيما سبسق . فإن فعلهما أداء فيه قصور لعدم وصف المرغوب فيه شرعاء وهو الجماعسة .

قان الصلاة بالجماعة تفضل على صلاة المنفرد بسبع و عشرين درجة كما نطق به الحديث. ألا ترى أن الجهر ساقط وجوبه عن المنفرد (٣) ، و الجهر صفة كمال في الصللة التي تجهر بالقراءة ، بدليل وجوب سجدة السهو بتركه ، فكان سقوط وجوبه دليل القصور.

(فتح القديبيير: ١٩/١) و إلى أن الجماعة غير مستحبية في الوتير في غير رمضان في المستحبب الشافعييية . حيث قال النووى في المجموع: (١٥/٥) وأما فيي غير رمضان فالمشهور أنه لا يستحبب فيه الجماعية . "

٢) وهو ما روى عن عبد الله بن عسر رضي الله عنهما أن رسول الله عبد ملى الله عليه و سلم قال : صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفيذ بسبسع

وعشرين درجة . (متغق عليه . سبل السلام: ١٨/٢) (٣) يوضح ذلك أن الجهر بالقراءة للإمام من واجبات الصلاة في موضعه سسما ، و هي في الفجر وفي الركعتين الأوليين من المفرب و العشاء.

و أذا تركيم الإمام تلزيم سجدة السهو .

(انظر ذلك في الهدايسة: ١/٠٤٤)

وأما المنفرد فمخير بين أن يجهر وبين أن يخافت . وقال في الهدايـة: (٢٨٣/١): "وإن كان منفردا فهو مخير إن شاء جهر وأسمع نفســـه، لأنـه إمام في حق نفسه. وإن شاء خافت لأنـه ليس خلفه من يسمعـــه. والأفضـل هـو الجهر ليكون الأداء على هيئة الجماعـة."

⁼⁼⁼ وهو المشمور عن عامة العلما وهدو الأصدح و الأوشق ." و انظر أيضا بدائع الصنائع: ٢٢٦/٢.

⁽۱) قال ابسن الهمسام في فتح القديسر في تعليقه على الهدايسة (۱) و ۱): " لأنسه - أي الوتسر - نفل من وجه ، و الجماعة فيه ." النفل في غير رمضا ن مكروهمة ، فالاحتيساط تركهسا فيه ." و قال صاحب الهدايسة (۱/ ۹ ، ۶): " و لا يصلى الوتسر بجماعة في غيسر شهر رمضان ، عليه إجماع السلميسسن ." غيسر أن ابن الهمام قال : " و في بعض الحواشي قال بعضهم لو صلاها بجماعة في غير رمضان له ذلك ، و عدم الجماعة فيهسا في غيسسر رمضان له غيسر شروع ، بل باعتبار أنه يستحب تأخيرها إلى وقست تتعذر فيه الجماعة . " فإن صح هذا قسد عن نقل الإجماع."

و المسبوق و إن أدرك بعض صلاته مع الجماعة ،لكنه منفرد (في أداء ما سبق) لأن (٢) الاقتداء لم يتحقق فيما فرغ الإمام من أدائهه، ولكن فعله في القصور دون فعل المنفسرد . (٣)

فإن قيل: قد جعل الشارع المسبوق قاضيا بقوله : " و ما فاتكم فاقضوا ؟) فكيسف يستقيم جعلمه مؤديسها .

قلنا : قد بينا أن استعمال إحدى العبابرتين مكان الأخرى جائسز . وإنما سمسى السبوق قاضيا مجازا لما في فعلمه من إسقاط الواجمب أو باعتبار حال الإسمام . (٥)

وأما الأداء الذي يشبه القضاء فهو كعمل اللاحق ، وهو الذي أدرك أول الصلاة مع الإمام ثم فاته الباقسي ، بأن نام خلف الإمام ثم انتبه بعد فراغه أو أحمدت خلفه م انتبه بعد فراغه أو أحمدت خلفه ، فانصمرف (٦) للوضموء (٢) ، لأن فعله أداء حقيقة باعتبار بقسما الوقت ، لكنه يشبه القضاء باعتبار فوات ما التزمه من الأداء بالتحريمسة مع الإممام --

⁼⁼⁼ وذهب الشافعية إلى استحباب الجهر للامام بالقرائة في المواضع المذكورة .
و كذا يسن للمنفرد الجهر فيها حيث جائفي المهذب: ويستحب للامام
ان يجهر بالقرائة في الصبح و الأولييسن من المغرب و الأولييسسن
من العشائ . و الدليل عليه نقل الخلف عن السلف ."
و قال النووى : وأمها المنفرد فيسن له الجهر عندنا و عند الجمهور،"
انظهر المهذب مع شرح المجموع عليه : ٣٨٩/٣٠

⁽١) فسى ب: " في أدَّاء تسبوق " وِ الشبت من أو ف.

⁽٢) فيي ف : " اذ " والمثبت من أو ب.

⁽٣) وذلك لوجهين كما ذكره عبد العزينز البخارى فى الكشف: ١٤٢/١ .
احدهما أن صفة الجماعة موجودة ههنا فى البعض بخلاف المنفرد .
و الثانى أنه و إن كان منفردا فيما سبق به حتى لزمه القراءة و سجود
السهولوسها فيه ، لكنه عقد فيه باعتبار التحريمة ، لأنه أدركها
مع الإمام ، و هي شيء واحهد ، ولهذا لا يصح اقتداء الفير بسه،
فكان الذي صلى بغير إمام منفردا في الكل أداء و تحريمة ، و السبسوق
منفردا في البعض أداء لا تحريمة ، فكان قصوره دون الأول بدرجتين ."

⁽٤) أخرجه عبد الرازق من حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما أدركتم فصلوا و ما فاتكم فاقضوا ."
(المصنيف : ٢٨٢/٢)

⁽ ٥) أقول: إن جعل فعل المسبوق من أفراد القاصر إذا بنى على عدم إدراكم أفضلية الجماعة كما هو الظاهر من كلام الشارح فليس على ما ينبغى الأن - المسبوق الذي أدرك ركعة مع الإمام فقد أدرك فضل الجماعة . ==

و إنما جعل فعلمه أداء يشبه القضاء ولم يعكمس، لأنسه باعتبار أصل الفعملل وانما جعل فعلمه والعملية الفعملية والوصيف تبليم .

ولهذا ،أى ولأجل أن فيه شبهة القضاء قلنها : لا يتفير فرض اللاحسق بعد فراغ الإمام بالمفيسر مع بقاء الوقست . حتى له واقتدى سافسر بمسافر في الوقت فسبقه الحدث ، أو نام حتى فرغ الإمام ثم وجهد من المقتدى ما يوجسسب إكمال صلاته بأن دخل مصره للوضوء و الوقست باق ، أو نهوى الإقامسة في موضعها لا يتفيسر فرضه إلى الأربسع عند نها (٥) خلافا لزفسر . لأنه قاض بعد الفراغ ، أى بعد فراغ الإمام حكما فصار بمنزلة القاضى حقيقة بعد الوقست ، فلا يهوشر في فعله نها إلا قامة ، إذ المفير إنما يعمل في الأداء لكونه محلا للتفيير دون القضاء ، لأنه قد تقسر . (١)

ولقائسل أن يقول: همو مود حقيقه وقاض شبهة . فباعتبار كونه مؤديسا يقتضي تفير فرضه إلى الأربسع. وباعتبار شبهة القضا الايقتضي ، فلسم رجحتم الشبهة على الحقيقة . وكان ينبغى أن يكون الأسر بخلاف احتياطها لأسر العبادة ، وظهور ترجيح الحقيقة على الشبسه .

بخلاف ما إذا وجد المفيدر منه قبل فراغ الإمام ، حيث يتفير فرضه ، فيصير (Y) أربعا ، لأن شبه القضاء في فعلم إنما يثبت باعتبار فراغ الإمام ، ولم يوجمه .

حیث قال صاحب العنایة (۱۸/۱۶): "من أدرك ركعة من الصلاة الرباعیة
 ولم یدرك الثلاث لم یصل تلك الصلاة بجماعة باتفاق بین أصحابنا ، و أدرك
 فضل الجماعة ، أى صار محرزا لثواب صلاة صلیت بالجماعة بالا تفاق أیضا بینهم . "
 و انظر كنز الدقائق : ۲/۲٪ بشرح البحر الرائق .

⁽٦) في ف: ثم انصرف " و المثبت من أو ب.

و أما عند الشافعية ففيه قولان ،و في الجديد تبطل صلاته،و في القديم لا ــ تبطل صلاتــه .

أنظر ذلك و أدلتهم في المهذب بشرح المجموع: ٢٤/٥.

وإلى بطلان الصلاة بسبق الحدث ذهب المالكية و الحنابلة .

انظر: الشرح الصفير: ١٤٢/١، المفنى لابن قدامة: ١٥٧٥،

⁽١) ولعزيد من التحقيق انظـرفتح الفغار: ١/٤٤٠

⁽٢) في ب: "وانما يصح " والصحيح ما أثبتناه من أوف.

⁽٣) من أوف ولم يثبته ب.

و بخلاف السبوق حيث يتفيسر فرضه بالمفيسر في قضاءً ما سبسق ، و إن فرغ الإمام عن صلاتسسه ، لأنسبه منفرد مسوَّد فيسسه ، وليس في فعلسه شبه القضاء ، حيث لم يلتزم الأَّداء مع الإمام فيما سبسسق .

و بخلاف اللاحق المتكلم لعود ه أداء ، أى : لعود قضائه معنى أداء حقيقة ، (٢) الصلاة بالكلم . يعنى لما تكلم زال شبهة القضاء بالخروج عن التحريمة المشتركة ، و الوقت باق ، فيتغير فرضه بالمفيدر. (٣)

⁼⁼⁼ (٤) راجع: كشف الأسرار: ٢/٢٦، أصول ااسرخسى: ١/٨٦، التلويح: ١٦٦/١، مرآة الآصول: ١/٤٢٦، فتح الفغار: ١/٤٤.

⁽ه) راجع البحر الرائدق: ١٤٢/٢ .

⁽٦) قال سعد الدين في التلويح (١٦٦/١): "القضاء لا يتفير ، لأنه سنيي على الأصل، وهو لا يتفير في نفسه لانقضائيه ، والخلف لا يفارق الأصل. "

⁽Y) راجع كشف الأسرار (١٤٨/١) حيث قال: "وكذا مأى يصلى أربعها بعد وجود المفيدر ما اللاحق اذا تكلم أولم يغرغ إمامه ."

⁽۱) راجع البحر الرائسق (۱۲/۲) حيث قال: "و شمل ما إذا نواهسا في خلال الصلاة في الوقت ، فإنه يتم ، سواء كان في أولها أو وسطها أو فيسي آخيرها ، وسيدواء كيان منفسسردا أو مقتديسا أو مدركسيا أو مسبوقيا ."

⁽٢) فــــى ب: " بفســـــاد ." والشبــــت مـن نسخــة أوف .

⁽٣) راجـــع: كشـــف الأســرار شـرح أصــول البــزدوى: ١٤٨/١، و حاشيـــة الأزميــرى علــين مــراة الأصـــول: ٢٦٥/١،

قال رحسة اللسسة:

((و سن حقوق العباد تسليب البيسع و المفصوب أداء كامسل حقيقسسة. و كذا تسليم السلّم فيسه و بدلّ الصسرف حكسنا لتعذر استبدالهمسا شرعسا .

و تسليمهمسا زيفسا أداء قاصسر . و كذا تسليم المبيع و المفصوب ، إذا كان بالديسن و المنايسة مشفولا .

فلوجبود أصل الأدا وهلك قبل الدفع إلى ولى الجنايسة يبرأ الفاصب. ولغوات وصفيه يرجع عليه بالقيمة لو دفيع (إلى ولي الجنايسة) (٢) ولغوات وصفيه يرجع عليه بالقيمة لو دفيع (إلى ولي الجنايسة) وإذا أمهر عبد الفيهر ثم اشتراه ، كان تسليمه الدا يشبه القضاء. وكذا لو تزوجها على أبيها فاستورق ، فلم يقض بالقيمة حتى ملكه الزوج بسبب كان تسليمه أدا ، لأنه المسمى بالقضاء من حيث إن تبدل الملك يوجب تبدل العين حكسا . فلهذا لا يكون (لهم) منعها إياء ولا لها أن تعتبع (عسن) القبول ، ولا يعتبق عليها حتى يتسلم ، و تنفذ تصرفاته دونها .

ولو قضى القاضي (لها) القيمة ثم طكه الزوج لا يعود إليه حقهما .))

أقــــول :

هذه الأقسمام الثلاثمة التي ذكرنها في الأداء ، كما يتحقق (في حقوق الله تمالي يتحقق) (٨) في حقوق العباد .

فأما الأداء الكامل المحض في حقوق العباد فهو كتسليم البائع المبيع الى المشترى ، و تسليم الغاصب المغصوب الى المغصوب منه على الوصف الذى ورد عليه البيع و الغصب، لأنسه أدى ما عليه أصللا و وصفا . فكان بمنزله الصلاة بالجماعة في حقوق _ الله تعالى ، و هو أداء كاسل حقيقة .

⁽١) آخر اللوحة رقم ٣٤ من ب٠

⁽٢) ساقط من أو العثبت من بوج.

⁽٣) آخر اللوحدة رقم ٣٥ من أ .

⁽٤) سن ج و ب ٠

⁽ه) في أوب: "مسن "والشبت من ج.

⁽٦) سن نسخسة ج٠

 ⁽٧) هذا متن المغنى من أو بوج .

 ⁽X) سن أوف .

وأسا تسليم السلكم فيده وتسليم بدل الصرف ، فأدا كاسل حكسا لا حقيقة. لأن ما وجب في الدسة غير معين لا يمكن تسليم عينده حقيقة . ولكن الشرع أعطى للمقبوض في الصرف و السلم حكم عين الحق ، اذ لولم يكن كذلك لصار استبدالا ببدل الصرف و رأس مال السلم (أو) السلم فيده قبل (القبض، وأسده لا يجسوز ، وكان من قبيل) الأدا والمحض وكرلم يجعل من الأدا والقاصر، لا يجسوز ، وكان من قبيل) الأدا المحض وكرلم يجعل من الأدا القاصر، وأسد أدى ما عليده أصلا ووصفا ، فكان أدا كاسلا . (أع) وأما الأدا القاصر وأما الأدا القاصر أمنى حقوق العباد ، فهو كتسليمهما ، أي تسليم بدل الصرف و السلم فيده زيفا ، وإنما يكون أدا لوجود أصل الواجب ، اذ الزيوف مدن جنس الدراهم .

ولهذا لو تجوز بها في الصرف و السلم يجوز ، مع أن الاستبدال فيهما لا يجوز قبل القيض، وإنما يكن قاصرا لفوات الوصف الرغوب فيسه و هو الجودة . ومن قبيل الأداء القاصر تسليم البيع أو المفصوب شفولا بالدين ، بأن استهلك العبد البيع أو المفصوب في يد البائع أو الفاصب مالا مفصوسا لانسسان، فانسه يتعلق الضمان برقبتيهما ، بخلاف ما إذا أقسر بالديسن ، فإنه لا يكبون فانسه يتعلق الضمان برقبتيهما ، بخلاف ما إذا أقسر بالديسن ، فإنه لا يكبون مشفولا بالدين ، لأنه لا يظهر في حق المولسي ، وإنما يطالب به بعد العتق . وكذا تسليمهما مشفولا بالجنايسة ، بأن جنسي البيع في يد البائس أو المفصوب في يد الفاصب . وإنما يكن أداء لوجود أصل الأداء ، لأنه رد عين ما باغ أو غصب، ولكسه قاصر ، لأنه أداء على غير الوصف الذي وجسب أداؤه و هسو السلامة عن كل عهدة .

فلوجود أصل الأداء قلنا: لو هلك العبد في يد المشترى أو المفصوب منه قبيل الدفع إلى ولى الجناية أو البيع في الدين يبرأ الفاصيب. و لفوات وصف الأداء و هو الكال للقصور فيه بشغل ذمته بالدين أو بالجنايسة يرجم عليه بالقيمة .

ثم قال: وأما الاستبدال بالسلم فيه بجنس آخر فلا يجوز أيضا ،لكن بناء على أصل آخر . . . وهو أن السلم فيه مبيع منقول و بيع المبيع المنقول قبل

⁽١) فسى ف: " و " والمثبت من أ و ب.

"لسودفسع" أى : لودفع المشترى أو المفصوب منه العبد إلى ولسى الجناية أو قتل العبسد بذلك السبسب أو بيسع فلى الديسن يرجع المالك على الغاصب بالقيمسة بلا خلاف .

ولوسلم العبيع مشفولا بالجناية فهلك في ذلك الوجه يرجع بكل الثمن عند أبى حنيفة . وعندهما يرجع بالنقصان ، بأن قوم حرام الدم و حلاله ، فيرجم بتفاوت ما بين القيمتين . (٢)

وأما الأدا الذي يشبع القضاء في حقوق العباد فهو كماإذا أمهر عبد الغير،

وكذا لسوتزوج امرأة على أبيها ، فاستحق الأب ، فلم يقضى لها بالقيمة حتسب ملك الزوج أباها بحبب من الأسباب من شراء أو هبسة أو ميراث أو نحوها كان تسليم أداء شبيها بالقضاء.

أما كونسه أداء ، فلأنسه تسليم عين ما وجبعليه بالتسمية . أما صحة التسمية مسن أبيها فظاهرة الأنسه ملكسه حينئسذ بزعمسه . (٣)

و أما صحة التسمية في عبد الفير فبالا جماع، حتى وجب عليه قيمة السعب عند العجز عن الا والأداء لا مهر المثل. فلو كانت التسمية باطلسة لوجسب (ك) مهر المثل. وملك الغير لا يمنع صحة التسميسة. (٥)

⁼⁼⁼ القبض لا يجوز . "

وراجع أيضا: السبسوط: ١٤٩/١٢؛ ١٤٩٠، فتح القدير: ٦/ ٢٣٠٠.

⁽٣) من بوف ولم يثبته أ.

⁽٤) راجع: كشف الأسرار: (/١٦٠، حاشية الأزميرى: (/٢٦٢، التلويح: ١/ ١٦٨ •

⁽٥) فسى ف: " فأما الأداء القاصر . . . " و المثبت من أوب.

⁽٦) قال الزبيدى فى تاج العروس (٦/٣٧٦): "زافست الدراهم زيوفسا، و زيوفسة بضمهمسا : صميارت مردودة لفش فيها.

و في المحكسم: زاد الدرهم يزيف: ردّ . "

⁽١) راجع كشف الأسرار: ١/٦٠/١

⁽٢) في ب: "من القيمة " والصحيح ما أثبتناه من أوف. انظـــر أيضـــــا: كشــف الأسرار: ١٦٠/١.

 ⁽۲) وقد أشار إلى صحة التسمية من أبيها السرخسى في البسوطفى سألية أخرى حيث قال: وإن تزوجها على أبيها وقيمته ألف درهم على أن ردت عليه أمة قيمتها ألفان جاز ذلك ." (البسوط: ٥/٨٨)

وأما كونه شبيها بالقضاء فمن حيث إن تبدل الملك يوجب تبدل العين حكما ، فكان هذا (غير) مما وجب تسليمه بالعقد حكما. والدليل عليم أن عائشة وضي الله عنها قالت : دخل النبي صلى اللممه عليه وسلم و البرمة تفور بلحم فقرب اليه خبيز و إدام من أدم البيست ، فقال عليه السلام: ألهم أربرمه فيها لحمه . ٢ .

قالوا بلسي يا رسول اللسم ، ولكن ذلك لحم تصدق بسم على بريسرة ، و أنسب لا تأكل الصدقية ، قال عليه السلام : هيوعليها صدقة ولنا هديه . فجعل تبدل المك باختلاف السبب بمنزله اختلاف العين ، و إن كانت العين واحدة. لا يقال : كيف يصح هذا ، و الصدقة لا تحل لبني هاشم و مواليهم ، لأنا نقول : رانها مولاة لعائشة رضي الله عنها . وهي من بنى تيم لا من بنى هاشم . مع كون ذلك التصدق تطوعا ، بدليل كونه لحما (غير (١) أيام الأضعيدة ، و حرته مختصة بالنبي عليه الصلاة و السلام .

آخــر اللوهـــة رقم }} من ب .

و نظير ذلك ما قاله في المسوط (٥/٨٦): " لوقال أتزوجك على هذه الدارعلى أن أشتريها فأسلمها إليك كان لها أن تأخذ وبذلك ، لأر___ شرط لها ذلك ، و الوفاء بالشرط واجب. فإن عجز عن ذلك فعليه قيمة الدار لها، وإن طلقها قبل الدخول فلها نصف القيمة ، لأن التسمية صحيحة ، فإن السمى مال ، وإن كان الزوج عاجزا عن تسليمه وقت العقد ، لأن القدرة على تسليم الصداق لا تشترط لصحة التسميسة ... "

فسي أوب: "أنه" والشبت من في (٢) في ف: "عين" والمثبت من أوب. (1)

⁽ T)

آخر اللوحة رقم ٢٣ من نسخة ف . و هي أم المومنين عائشة بنت أبى بكر بن عثما ن بن عامر بن عمرو بن كعسب بن سَعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لولى التيمي القرشي ، ولدت سنة وقه . أفقه نساء المسلمين و أعلمهن بالدين و الأدب. و توفيت سنة ٥٨ هـ .

راجع: الأعلام: ٢٤٠/٣، الفتح المبين: ٢٠/١، . و همي بريرة مولاة عائشة أم المؤسيس ، وكانست مولاة لبعض بنسسي هـــلال ، وقيــل كانـــــت مولاة الأبـــى أحســد ابــــن جحســش. و قيمه ل كانها مولاة أنهاس مهن الأنصيهار، فكاتبوهها شم باعواهما من عائشة فأعتقها . (أسد الفابة: ٣٩/٧)

هذا الحديث أخرجه أحمد في سنده (١٧٨/٦) و النسائي في سننه: ٥/ ١٣٢٠ و بلفظ قريب منه أخرجه البخاري في صحيحه (٣٢٩/١١ بشرح فتح الباری)

انظر حاشية الأزميري: ٢٦٦/١. (Y)

فسي ف : " مسن " والصميح ما أثبتناه من أ و ب. (A)

و دليل آخسر أنه تصدق أبو طلحة (١) بحديقة على أسه ثم ماتست ، (فورثهسا) (٢) ، فسأل ذلك عن النبي عليه السلام فقال : إن الله قبل منك صدقتك ثم رد عليك حديقتك.

ولأن بتبدل (٥) الوصف يتغير حكم العين حسا و شرعا كالخمسر اذا تخسطات تغير حكم العين حسا و شرعا كالخمسر اذا تخسطات تغير حكمها الطبيعي من الحرارة إلى البرودة و من إلاسكار إلى عدمه ، وحكمها الشرعي من الحرمة إلى الحسل .

وقد تغير بتبدل المك حل التصرف الثابت للبائع الى الحرصة بالبيع وحرمته الثابتة للمشترى قبل الشراء إلى الحل (٦) بالشراء. فيجوز أن يجمل العين باعتبار تبدل الملك بمنزلة شي ٢٠ خر حكما.

⁽۱) و هـوزيد بن سهـل بن الأسود النجارى الأنصارى صحابي ، من الشجعان الرساة المعدودين في الجاهلينة و الاسـلام . مولسده في المدينة سنة ٣٦ ق. ولما ظهر الاسلام كان من كبار أنصاره ، فشهد العقبة وبدرا و أحدا و الخندق و سائر النشاهـــد .

و توفسى في المدينة سنة ٢٦هـ. (الأعلام: ٨/٣) (٢) آخسر اللوحة : ٣٦٠ من نسخت أ

⁽٣) في ب: " فورثتها " والصميح ما أثبتناه من أوف.

^() أخرج الطحساوى عن عسر وبسن شعيب عن أبيه عن جده أن رجسلا أتى رسسول الله صلى الله عليه وسله فقال : يارسول الله سه : انى أعطيت أسي حديقة و انها ماتت ولم تترك وارتسا غيرى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وجبست صدقتك و رجعت اليك حديقتك . "

⁽ معانسي الآثار للطحاوي: ٢٠/٤ ،) الناشيسير: دار الكسيب العلميسة ، بيروت .

⁽ه) في ف: "تبدل " و المثبت من أ و ب.

⁽٦) جائت الزيادة: "فيصير عتق الأب "في نسخة في في هذا المكان .

⁽٧) راجع كشف الأسرار: ١٦٤/١، والتوضيح ١٦٩/١ مع التلويسح .

x للمراكّة

وإنما قيد بقولسه: "فاستحق" أى الأب ، "فلم يقض بالقيمة برّ الأنه إذا لسم يستحق عتق الأب، لأن المهر يملك بنفس العقد كالبضع، فيصير ملكا للمرأة. ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه. وكان لا يجب على الرجل شي عيره . فإذا استحق بقضاء بطل ملكها فلم يعتق عليها.

فيجب على الزوج قيمته ، لأنه سمى مالا ، وعجز عن تسليمه فتجب قيمته .

قوله: ولهذا "أى: ولكون أبيها عين المسمى في العقد حقيقة، قلنا: لا يكون للزوج منع المرأة إياه، أى العبد الذى هو أبوها ، لأنه عين حقها ، فيجبسر الرجل على التسليم لو امتنع عنه بعد طلب المرأة . ولا يكون للمرأة الامتناع عن القبول . فلو أراد أن يدفعه اليها فأبت عن القبول تجبر المرأة عليه أيضا ، لكونه أدا المسلل استحقست عليه بالتسميمة في العقدد . (٣)

ولكونه غير السمى حكما (ع) قلنا : انه لا يعتق عليها قبل التسليم اليها ، لأنه لما كان طحقا بالعثل كان طكا للزوج قبل التسليم و القضاء، فلا يعتق عليها حتى يتسلم ، أى يقبض ، و تنفذ تصرفات الزوج ، لأنسها صادفت طك نفسه ، دون تصرفات المرأة ، لأنها صادفت طك الفير .

و كذا لكونسه غير السمى حكما (٥) قلنا: إذا قضى القاضى بقيمته للمرأة ثم ملكه الزوج لا يعود حقها إليه، أى إلى العين، ولا يجبر الزوج على التسليم ولا المرأة علسى القبول ، لأن الحق (٦)

⁽١) في أ: "عليم " والشبت من بوف و هو الصواب .

⁽٢) انظر تحقيق قالك في المسلوط : ١٨٨/٣٠

⁽٣) هذا تغريع على كونه أداء.

انظـــر حاشية الأزميري: ١٦٦/١؛ التلويح: ١٦٩/١.

⁽٤) أي: فيشبه القضاء، وما بعده تغريع عن كونه شبيها بالقضاء.

انظر: التلويح: ١٦٩/١٠

⁽ ه) أي و يتفرع ثانيا عن كونه شبيها بالقضاء أنه اذا قضى القاضي . . . الخ

⁽٦) أي حسق المسرأة .

⁽Y) انظـــر التلويــح على التوضيــح : ١٦٩/١ .

قسال رحميه الليه:

((و القضياء أيضيا ثلاثية أسواء:

بمثل معقول كما ذكرنسا ، وانسه من حقوق العباد كامسل ، كالمثل فسمى المثلسي ، و قاصر كالقيمة في القيميو المثلبي المنقطع.

ولا يصار إلى القاصر إلا عند تعذر الكاسل.

و لهذا قلنا : موجب قتل العمد هيو القود عينها .

وقال في القطع ثم القتل عمد ا: للولسي فعلهما ، لأنه مثل الأول صورة و معنسي ، فلا يعنم من استيفاء حقم كُنْ لا .

و المتلف ادا لم يكن لمه تقوم وجب أن لا يكون مضموسا ، فلا يضمن قاتل الزوجة و الطلاق و واطئها للزوج ، و لا قاتل القاتل لولسى القتيسل ، و لا شهود العفو و الطلاق بعد الدخول (اذا رجعوا) () ، لأن طك (الزوج) () غير متقوم ، انسسا المتقوم للمطوك لا للملك الوارد عليه ، حتى صح ابطاله بفير ولسى و شهود . و لا يلزم الشهادة بالطلاق قبل الدخول ، لأن ذلك لم تجب قيمة للبضع حيست لم يجب المهسر كامسلا . و لكن السمى لا يستحق تسليمه عند مقوط تسليم البضع لا بصنيم منه .

فلسا أوجب وا تسليم النصف مع فوات تسليم البضع كان قصرا ليده عن ذليك المسال ، فأشبع الفصيم .

(و) كذا لا تضمين المنافسيع بالأعيسان ، لانتفاء المماثلسية بينهما ، و فيى العقدود جعلست مسلا للحاجسية .

⁽١) الزيادة مسن ج٠

⁽٢) فسي ج: "انصرما" والشبت من أوب.

⁽٣) فسي ج: "اختصما "والشبت من أوب.

⁽٤) في نسخية أ: "شهيود العقبود " والشبيت من نسية

⁽ه) الزيدادة مدن ج

⁽٦) فـــى نسخـــــة ج : "النكـــــاح " و الميــــت مــن أوب.

⁽٧) فسسى ب: " بالقساء بدل الواو ، و المتبست من أوف .

وكونها بنيسة على التراضى دون جبر (()القاضى .
وظلمه لا يهدرحقه ، وبالتضيين يهدر (حقه)
وطلمه حق (العاليك) (") يؤخسر ، لأن عدمه للعجزلا لعدم الحق ،
بعنزلة شتيمة لا عقوبة فيها في الدنيا . والتأخير أهون من الإهدار))
أقسيول :

لما فرغ من بيان أفسام الأداء شرع في بيان أقسام القضاء ، فقال : القضاء ثلاثة أنواع أيضا كالأداء .

الأول (قضاء) (٥) بعثل معقول ، أى مدرك معاثلتهما بالعقل كما ذكرنا . (٦) و هو قضاء الصوم بالصوم و الصلاة بالصلاة ، (٢) في حقوق الله .

وانه: أى القضاء فى حقوق العباد (كامل) كالمثل فى المثلي اذا غصب مثليا ، كالمثل فى المثلي اذا غصب مثليا ، كالمكيل و الموزون و العددى المتقارب ، فاستهلكه فضمان مركامل معقول . أما كونم قضاء (فلكونم) اسقاط الواجب بمثل من عنده . محم بالمثل قصاء أما كونم مثل معقول فلأنا ندرك المماثلة بين الفائت و مثله .

و أما كونم كاملا فلأنم مثلم صورة و معنسى .

⁽١) آخسر اللوحة رقم ٥٤ من ب٠

⁽٢) سن بولم يثبته أوف.

⁽٣) فسي أ: "الطك " والعثبت من بوج .

⁽٤) هذا متن المفنى من أوبوج.

⁽ه) ساقط من ب والمثبت من أوفّ.

⁽٦) أقول: لم يسبق هذا للشارح. انظر ذلك بهامش رقم ١ ص ١٨٣ من هذه الرسالة.

 ⁽γ) قال ابن نجيم: "ان كون القضاء شدلا انما يتجه على أنده بأمر جديد.
 وأسا على الصحيح فهدو عين الواجدب لا مثلده . فتعيدن أن تكون هذه العبارة مبنيدة على القول الضعيف أو يكون ذلك مجازا ."

⁽ فتح الغفسار : ١٦٨/١)

⁽٨) ساقط من ف والعبيت من أوب.

قال صاحب التلويح (١٧٠/١): "قيل يجرى مثل هذا التقسيم في حقوق الله تعالى أيضا كقضاء الفائتة بالجماعة ، فإنه كامل و بالانفراد قاصمسر. و رد بأن الثابت في الذمة هو أصل الصلاة لا وصف الجماعة ، فالقضاء بجماعة أو منفردا إتيان بالمثل الكامل ، إلا أن الأول أكمل."

⁽٩) فسي بوف: "فلأنسه " والمثبت من أ .

⁽١٠) راجع كشف الأسرار: ١٦٨/١، التوصيح : ١٧٠/١، مرآة الأصول: ٢٦٦/١ من فتح الغفار: ١/٠٥، التحرير: ٢/٤٠٦، أصول السرخسي: ١/٥٥،

وضمانه بالقيمة في القيمي ، أي الذي لا مثل له ، كالحيوانات و الثيماب و العدديات المتفاوتة . أو المثلمي المنقطع ، أي ضمانه بالقيمة في ي المثلمي الذي انقطع عن أيمدي الناس ، بأن لا يوجمد في الأسواق قضما . قاصمه .

أما كونسه قضاء فظساهسر، وأسا كونسه قاصرا فلغوات الصورة وبقاء العلاقي. والأول سابق (٢) لكونسه مشلا لسم صورة و معنسى ، و الضمان الما وجسب تحقيقا للجيسرلا فسوت الفاصسب على المفصوب منسه من الصورة و المعنسى. فالجيسر التام أن يتداركم بأداء بعثل من عنده صورة و معنسى ، كالحنطة (للحنطة) حتى يقوم مقام الغائت من كل وجسه ، وكان سابقا على المثل معنى لا صورة و هو القيعسة .

و تحقيق هذا أن الواجب الأصلسى هسو المشسل. (٥) قال تعالسسى: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليسه بمثل ما اعتدى عليكم). (٦) وقد ثبت أن هذه الأموال أمثال متساويسسة.

قال عليه السلام: "الحنطة بالحنطة ، مثل بعثسل . "(٢) فيجب رد المثل لا القيمة ، إذ المقصود هسو الجبسر ، وذلك في المثل أتسم ، لأن فيسم مراعاة الجنس والماليسة ، وفي القيمة مراعاة الماليسة فقط ، فكسسان إيجاب المثل أمثل وأعدل ، إلا إذا تعذر ذلك بالانقطاع عن أيدى الناس ، فحينئذ يصار إلى المثل القاصر وهو القيمة (لضرورة صيانة إهدار حقمه، وهذا بالاتفاق .

⁽١) راجع: التوضيد : ١٧٠/١، فتح الفقار : ١/١٥، مرآة الأصول: ٢٦٦١،

⁽٢) أى الضمان بالمثل يقدم على الضمان بالقيمة ، فلا يصار إلى القيمة إلا عند تعذر المثل ، كما لا يصار إلى المثل إلا عند تعدر دفع المين . المثل ، كما لا يصار إلى المثل إلا عند تعدر دفع المين . راجع: المصادر السابقة و أصول السرخسي : ١/٥٥، و أصول البزدوى : ١/ ٨

⁽٢) آخسر اللوحسة رقم ٢٧ من أ .

⁽١) ساقط من بو المثبت من أوف.

⁽ه) راجسع الهدايسة : ۲/۸، و أصول البزدوى: ۱/۲۱، و أصول السرخسى : ۱/هه ،بدائع الصنائع: ۱/۲۱).

⁽٦) البقرة: ١٩٤٠

⁽٧) رواه ابن ماجه في سننه ، و ذلك آخر ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : الغضة بالغضة و الذهب بالذهب و الشعير بالشعير و المنطة بالحنطة مسلا بعشل ." (سنن ابن ماجه: ٢/٨٥٧) و رواه سلم بلغظ قريب منه عن أبي هريرة (صحيح سلم: ٣/١١١)

وأسا فيما لا مثل لـم (١) فيجسب فيسم المثل معنسى و هو القيمسة ،) عند تعذر العيسان عند الجمهور .

وقال أهسل العدينسة يضن (بعظها) (مسن) جنسها معدلا وقال أهسل العدينسة يضن (بعظها) والمسلمة والمعنى من كل وجسه والمعنى من كل وجسه أما صورة فظاهم ، وأما معنى فسلانهما عسد لا قيمة ، فكان أولسى من القيمسة التى تفوت فيهما العمائلسة صورة .

و يسويده ما روى أن عائشة رضي الله عنها كسرت قصعة لصفية ، فردت عليها قصعة سلها فاستحسن ذلك النبي صلى الله عليه و سلم .

و ما روى أن أعرابيا أتى عثمان و قال أن بنى عنك عدوا على ابلسى فقطعوا ... ألبانها و أكلسوا فضلانها الحديست «الى أن قال أبن مسعود (٩٠) رضى الله عنه أرى أن يعطى ثنسه أبلا مثل أبلسه و فضلانا مثل فضلانا مثل فضلانسسه --

⁽٨) وقال في الهداية و ٢٤٦/٨): "فان لم يقدر على مثله فعليه قيمته ." وراجع: العناية: ٢/٨٦٤٢، بدائع الصنائع: ١/٢٤٦١، المجموع: ١٢/ ٢٣٢، المفنى لابن قدامة: ١٧٨/٥٠

⁽١) قال في العنايسة (٢٤٨/٨): "وتحقيقه أن معناه الشيء الذي لا يضمن بمثله من جنسه، لأن الذي لا مثل لسه على الحقيقة هو الله تعالى . و ذلك كالعدديات المتفاوتسة مثل الدواب و الثياب . "

⁽٢) ما بين القوسين من أوب.

⁽٣) راجسع بدائع الصنائع: ٩/ ٢٦ ؟ ؟ ، المجموع: ١٢ / ٢٣٤ ، المفنى لا يسبن قدامسة : ٥ / ١٧٧ ٠

⁽٤) فسي ف: " مثلها " بدون إثبات حرف الجــر ، و العثبت من أ وب .

⁽٥) ساقط من بوالشبت من أوف.

⁽٦) انظــرنقلا عنهم في حاشية الأربيــرى: ٢٩٧/١. وقد نسبــه النووى الى عبيد الله بن الحسن العنبرى (المجموع: ١١/

 ⁽γ) أخرج أحمد نحوه عن عائشة رضى الله عنها قالت: ما رأيت صانعة طعسام مثل صغيبة أهدت الى النبى صلى الله عليه و سلم ، فما ملكت نفسي أن كسرته فقلت يا رسول الله ما كفارته فقال: اناء كاناء و طعام كطعام."
 (مسند أحمد بن حنبل: ١٤٨/٦)

⁽ A) و هي صفية بنت حيى بن أخطب من الخزرج من أزواج النبى صلى الله عليه و سلم ، توفيت في المدينة سنة : . ه ه (الأعلام : ٢٠٦/٣)

⁽۹) تعدّ من شرحت من ۱۰۰۰

فسرضي بدء عثمسان رضي اللسه عنده .

و تسك الجمهور بقولسه عليه السلام: " من أعتق شقصسا له في عبسه قسوم عليه نصيب شريكه أن كان موسسرا . " (٢)

و هذا تنصيص على اعتبار القيمسة فيما لا مثل لسم ، أذ لم يقسل (٣) : يضمن مثلم نصف عبسد آخسر . (٤)

و أما حديث عائشة فتأويلسه أن الرد كان على سبيل المرواة و مكارم الأخلاق ، لا علمي طريق الضمان .

فقد كانت القصعتان للنبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن القصعة كانت مسين العدديات المتقارسة .

و أما حديث عثمان فقد كان على الصلح تبرعه لدون القضاء بالضمان ، لأن المتلِسف لم يكن عثمهان ، و الإنسان غير مؤاخه بجناية بنى عسم، الا أنه تبرع قطما لمادة الفساد . (٥)

قولسه: "وكسدا" أى ولكون المثل الكامل سابقا على القاصير قلنا: إن موجب القتل العمد هو القود عينا ، لا يعدل عنه إلى المال إلا صلعا، وهو أحسسه قولسى الشافعسى رحمه الله (٦) ، لأن القود مثل لسه صورة ومعنى ، بخسسلاف المال، إذ لا يعقل المائلسة بين المال و النفى، فلا يكون شروعا بطريق المشسل عند احتمال القود .

لم أجد هذا الأثر فيما قرأت من كتب الحديث و الأثسار .
 و اللم أعلم .

٢) أخرج ابخارى عن النبي (ص) بلفظ: من أعتق عبدا بين اثنين ، فإن كان موسرا
 قوم عليه ثم يعتق .*

⁽٣) في ب: أذ لم يرده " والمثبت من أوب .

⁽٤) راجع بدائع الصنائع ١٢٦/٥ ، تكلة السجموع : ١٤/ ٢٣٥/

⁽٥) راجع كشف الأسرار : ١٦٩/١ ، المبسوط : ٣/١١ه

⁽٦) هذا مخالف لما روى عن الشافعى . قال فى القديم : موجب العمد القود عينا ، و الدية بدل عنم . و فى الجديد أحد الشيئين . (تكلة المحوع ١٤٧٤/) و الغرق بين الرواية عن الشافعي و بين ما ذكره الشارح عنم واضح . لأن قول الشافعي لا يشترط رضا الجاني بالدية . وكذلك لا تسقط بفوات الجانييي كما عليم الحنفية . فيتود به على كلام الشارح .

⁽٧) راجع الهداية بشرح فتح القدير : ١٤٠/٩ حيث قال : هو واجها عينا وليس للولى أخذ الديدة الا برضا القاتل ."

(وفى قول آخر للشافعي رحمه الله موجبه أحد الأسرين: القول (1) أو الديسة . و الخيار فى التعييس إلى الولسى . (٢) لقوله عليه الصلة و السلام: " من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا و ان أحبسوا أخذوا الديسة . (٣)

ولنسا قولسه تعالى: (كتب عليكم القصاص فسى القتلسى) . و قوله تعالى: × ؟ و قوله تعالى: × ؟ و قولسه الفتل العسسسد و قولسه عليه الفتل العسسسد القسود ، أى موجب القتل العسسسد القسود ، أى القساص . (٧)

ولقول ابن عباس: " العمد قرود لا مال فيد. . " (١/)

و تأویل ماروی الشافعیی رحمه الله أهم كان برضا القاتسل أو هو خبر واحسید. فلا یزاد بسم (۹۰)علمی الكتساب.

قولـــه : " و قال أبــو حنيفـــة " و هو معطوف على قولـــه " قلنـــا " .

أى: ولكون المثل الكامل سابقها على القاصر قال أبو حنيفة: لوغصب المثلب ثم انصرم، أى انقطع عن أيدى الناس يعتبسر قيمت يوم الخصوسة، لأن المثل القاصر وهو القيمة لم تشرع مع احتمال الأصل، أذ هو الواجسب في الذهبة.

(و) انعاً يتحول الى القيدة للعجدز ، و هو موهوم الوجدود ، بأن يصبر اللي أوانده .

و انعا ينقطع الاحتمال و يتحقق الياس بالخصومة عند القاضي ، فيعتبر قيمته (١٢) الخصومـــة . (١٢) الخصومـــة . (١٢)

× (و كتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس .)

⁽١) ساقط من بوالمثبت من أوف.

⁽٢) راجع المجموع: ١١/ ٢٧٤، مختصر المزنى: ٢٣٧، الأم: ١١/ ٦٠٠ و الى هذا فرهب الحنابلة و رواية عن مالك رضي الله عنه .

انظر: المفنى: ٢٦٨/٨، بداية المجتهد: ٣٦٧/٠٠.

⁽٣) رواه الشافعي في الأم : ١١/٦ يلفظ قريب منه •

⁽٤) البقرة : ١٧٨٠ (٥) المائسدة : ٥٥٠

⁽٦) رواء الدارقطني في سننه (/ ٩٤) في الحدود و الديات، بالتعليق المفنى عليه عليه عليه عليه عليه عليه الله هاشم المدني.

وانظمر نصب الرايسة: ٢٢٧/٤٠

⁽٧) انظر المبسوط: ٢٦/٢٦، بدائع الصنائع: ١ (١٣٤)، الهداية ٩ (١١٠)

⁽٨) راجع البسوط: ٢٦/٢٦ ٠

⁽٩) آخر اللوحمة رقم ٢ } من ب .

⁽۱/) أراجع البصدر تقسيسيه .

قولت : "وقال أبوحنيفة ، أيضا لكون المثل الكامل سابقا فيمن قطيسي يعد رجيل ، أي عسدا ثم قتلت عسدا أيضا ، لولتي القتيل فعله سا (أيضا) ، وهو أن يجسم بين القطيع والقتيل ، لأن الجسسم بين بينهما مثل لت صورة و معنى . والقتل وحده مثيل (معنى) (٢) فيلا يضم الولي من استيفا ، حقيه كاميلا .

و يجوز لسه الاقتصار على القتل بعنزلسة استيفا "بعض الحسق و اسقاط الباقى .
و العمالية على وجبوه ، لأنسه لا يخلسو إما أن يكون بعسد البسر " من القطسم
أو قبلسه . و إما أن يكون القطسع و القتل من واحسد أو من شخصيسن ،
و إما أن يكونسا خطأيسن أو عمديسن أو أحد همسا عمدا والأخسر خطسا .
فإن كان القتل بعسم البسر " فهمسا جنايتان على كل حال بالا تفاق .
و كذا إن كان قبل البسر " ، إلا أنه (مسن) في منتف المنسر.

وكذا إن كان قبل البرام من ذلك الشخص، ولكن أحدهما كان عبدا و الآخـــر خطأ. همجمسين

⁽ ١١)ساقط من بو المثبت من أوف .

⁽١٢)فسى ف : "عند " والمشبت من أو ب.

⁽١٢)هذا خلاف لصاحبيه: أبو يوسف و سعمد .

نهب أبويوسف إلى أن المثل لما انقطع فقد التحق بما لا مثل له في وجهوب اعتبار القيمة. و الخلف إنما يجب بالسبب الذي يجب به الأصل ، و ذلك الفصب فيعتبر قيمته يوم الفصب.

و أما محمد رحمه الله فيقول: أصل الفصب أوجب المثل خلفا عن رد العين ، وصار ذلك دينا في ذمته . فلا يوجب القيمة أيضا ، لأن السبب الواحد لا يوجب ضمانيسن . ولكن المصير إلى القيمة للعجز عن أدا المتسلسل. وذلك بالانقطاع عن أيدى الناس . فيعتبر قيمته بآخريوم كان موجسود افيسه ، فانقطه . "

راجع المبسوط: ١٠/١، ، كشف الأسرار: ١/١/١، أصول السرخسى: ١/ ٢٥، أصول السرخسى: ١/ ٢٥، البحر الرائق: ٥/٢٢٠٠

⁽١) حسن ف ولم يثبته أ و ب.

⁽٢) ساقظ من ب و المثبت من أو ف.

⁽٢) آخر اللوحسة رقم ٢٨ من أ .

⁽٤) راجسع: حاشيسة ابن عابديسن: ١١/٦ه٠

⁽ه) الزيادة من ب

⁽٦) وقال ابن عابدين: "وان لم يتخلل بــر، ، فلوكان أحدهما عمدا والآخر خطــه ، اعتبــركل على حــدة ، ففي الخطــه الديــة ، وفي العــد القــود ."

انظـــر: حاشيـة ابـن عابـديـن: ١/٦١٥٠

وان كان خطأيس من شخص واحمد ، والقتل قبل البرا ، فهما جنايسة واحدة بالا تغاق . (۱) وان كانسا عمد يسمن والقتل قبسل البسر ، فهما جنايتسان عند أبسى حنيفة . وجنايسة واحمدة عند صاحبيم . (۲) فتبيسن (۳) بما ذكرنسا أن قوله : " في القطمع " مقيد بالعمسد . و (أن) قوله : " في القطمع " مقيد بالعمسد . قوله : " و الفتل عسد " مقيد بأن يكون قبسل البسر . قوله : " و المتلف اذا لم يكن لمه تقسوم " كالمنافع ، لا يكون حضونا ، لا ن ضمان العدوان مقدر بالمثل لما ذكرنسا من النسس . و المثسل نوعسان : كامل و قاصر و لا ثالث لهمسا .

فسى حقوق اللسم . فكذا في حقوق المباد .

⁽١) راجيم المدر نفسيه .

⁽٢) راجمع حاشيسة ابن عابديسن : ١٦١/٦ .

⁽٣) فسى ف: "فتعيسن " والمثبت من أوب .

⁽٤) مسن بوف ولم يثبتِسه ١.

⁽ه) تقسر عنسد العنفيسة أن المنافسع لا تكون مضمونسا ؛ حيث قال السرخسى في البسوط : " وعندنا لا يتحقق الا بيسد مغوتسة ليد المالك ، و ذلك لا يتحقق في المنافسع ، لأنهسا لا تبقيى وقتيسن ، فلا يتصور كونهسا في يسد المالك ثم انتقالها الى يد الفاصب حتسى تكون يسده مغوتة ليسد المالك. فلهسذا لا تضمسن المنافسيع بالفصيب عندنا . " (البسسوط : ٢٨/١١)

وراجسيع شرح أبين طك على المنار: ١٨٦، أصول البردوى: ١٧١/١، المنايسة على الهدايسة: ٢/١/١، ٣٩٤/٧.

وأما الشافعيسة فيقولسون أن المنافسع مضمونسة . حيث جا فسي نهايسة المحتاج (١٢٠/٥): " و تضمن منفعسة الدار و العبد و نحوهسا من كل منفعسة يستأجسسر عليها بالتفويست بالاستعمال و الفسوات ، و هو ضياع المنفعة من غيسر انتفاع كاغلاق الدار في يسسد عاديسة ، لأن السنافسع متقوسة ، فضمنت بالفعب كالأعيان ."

و الى أن المنافع مضموسة ذهب الحنابلية و المالكيسة .

راجع: المغنى: ٥/٥٦، و الشرح الكبيسر لأحسد الدردير٣/٥٥. ثم ظاهر كلام الصنف أن الخلاف في غصب السنافع بناء على المثل الكامل هو السابسة . غير أن ابن لمك قال : " أن الخلاف في غصب المنافسية ليس بناء على الاختلاف في زوائد ليس بناء على أن المثل الكامل هو السابق ، بل بناء على الاختلاف في زوائد المفصوب ، فانها لا تضمن على الفاصب عندنا خلافا لمه ، لما أن الفصب عندنا أزالة اليد المحقة و اثبات اليد المبطلة . وعنده اثبات اليد المبطلة فقط، فتكون الزوائد مضمونة عنده لتحقق الفصب فيها ، وغير مضمونة عندنا لعدم تحققه فيها . " (حاشية ابن لمكوعلى المنار : ١٨٦)

فانسمه لوغصب زوجة إنسان أو ولمده فهلك عنده لا يجسب الضمان للعجز. و لعلمائنسا في نفي الماثلسة بين المنفعة و العين طريقان:

أحسد هما نفيهمسا بنفي الماليسة والتقوم عن المنفعسة أصلا.

و ثانيه مسا بإثبات التفاوت في العاليسة بينه مسا .

بيان الأول أن المنفعدة ليست بمال ولا بعقدوم ، فلا تضمن بالإتلاف بالمسال ، كالخمدر و الميتدة . و ذلك لأن صفدة الماليدة للشيء بالتمدول ، و هو عبارة لا لا لا لا لا تلاف . فإن الأكمل عن صياندة الشيء و ادخاره لوقدت الحاجدة وعن الانتفاع بالإتلاف . فإن الأكمل لا يسمدي تمدولا .

و المنافسع لا تبقى زمانيسن ، بل كما توجد تتلاشسى ، فكيف يسرد عليها التمول. و كذا التقسوم الذى هسو شرط الضمان لا يسبق الوجسود ، فإن المعدوم لا يوصف بالتقوم. و بعسد الوجود التقوم لا يسبق الإحراز كالصيد. و الإحراز لا يتحقق فيما لا يبقسى زمانيسن ، فكيف يكون متقومسا . (١)

وبيان الثانسي أن ضمان المدوان مقدر بالمثل بالنص. والمنافع و إن كانت أموالا متقوسمة ، فهي دون الأعيان فسي الماليسة ، فلا يضمن بالأعيسان .

و هذا لأن المنفعة تقوم بالعين ، و العين تقوم بنفسها . و ما يقوم بغيره تبع له . و التفاوت بين التبسع و العبس ، و العيس تبقاوت بين التبسع و العبس ، و العيس تبقسى أوقاتها . و بين ما يبقى و ما لا يبقسى تفاوت عظيم . (٢)

هدف ا را ما قيسل) ، فيسه بحسث . وهو أن يقال : التفاوت باعتبار البقاء لا يتوسر في المنع من إيجاب الضمان بعد الساواة في الوجود ، كما إذا أتلف ما يتسارع إليه الفساد ، نحو الجميز و البطيخ ، فإنه يضمن بالدراهم ، ولا ساواة بينهما في البقاء ، لأن الدراهم تستي أزمنة كثيرة ، و الجميز و نحوه لا يبقى .

فكذا التفاوت الذي بين المين و المنفعة في البقاء لا يمنع وجوب الضمان لتساويهما في أصل الوجود .

ويمكن أن يجاب بأن التفاوت بين العين و المنفعسة فاحسش ينفي الساواة بينهما ، فمنع إيجاب الضمان، وهذا لأن المائلة إنما تعتبر في المعنى الذي بني عليه الضمان وهو الماليسة ، لا في كل معنسى ، فإن الدراهم مثل الحيوان في نفس الماليسة لا غيس .

⁽١) راجع: شرح ابن طك: ١٨٧ مع حاشية الرهاوي، وكشف الأسرار: ١ / ١٧٢٠

⁽٣) راجع كشف الأسرار: ١٧٢/١، (٣) من ف ولم يثبته أ و ب.

⁽٣) ساقط من أو بوالمثبت من ف .

و ههنسنا التفاوت فسى نفسس الماليسة لما ذكرنسا .

فأشبسه التفاوت بين العيسن و الديسن (١) ، بخلاف ما يتسارع إليسه الفسساد ، لأن التفاوت بينسه و بيسن الدراهم (٢) مقد ار البقاء الأن الدراهم أكتسر بقاء منسه ، لا فسى نفسس البقاء ، و مثل هذا التفاوت لا يمنع وحسوب الضمان .

لا يقال: الحاجمة ماسمة إلى إهدار التفاوت همنها سمدا لباب العدوان. إذ في اعتباره فتمح باب الظلم .

قلنا : ليس الأسركا زعست ، فإن ساس الحاجة فيما يكتر وجود ، و هو ما كان شروعا ، لا فيمنا يندر وجدود ، و هو العدوان ، فإنه منهي عنه ، و سبيلسة أن لا يوجند ، نظرا إلى الإستلام .

وكيف، قد أوجبنا الزجر بالتعزير والحبس في الدنيا، والعقاب وآخيد حسنات، بعقابلت، في الآخرة.

فإفسه ذكسرفي المسبوط: وعندنا يأتسم ويسودب على ما صنع ، ولكسه لا يضمن . " (٣)

قولت : " فلا يضمن قاتبل الزوجية " هذا كالنتيجية و التغريب لما قبله .
أى : لما ثبت أن ما ليس بمال متقوم لا يكون شيلا للمتقوم قلنها : لا يضمسن قاتبل الزوجية و واطئمها للزوج بمقابلية ما فيوّت من منافع البضع بقتلها أو ... استوفيي المنافع بوطئمها ، لانها ليست بمتقوّمة ، فلا يكون المال متبلا ليست وضمان العدوان مقدر بالمشيل . (؟)

و كذا لا يضمن قاتل القاتل لولسي القتيل و لا شهود العفو و لا شهود الطلاق بعد الدخول إذا رجعهوا بعد القضاء، لأن المتلف بشهادتهم و بقتله ليس بمال متقوم .

(٥)

و انما قيد بأن قاتل القاتل لا يضمن لولسى القتيل ، لأنده يضمن لولى القاتل الدية ان كان خطاً . ويقتص ضده ان كان عسدا . كذا في الكافي للحاكم الشهيد .

⁽۱) آخر اللوحة رقم ۲) من ب · (۲) في أوف رر من ، والمنبَّث من ب (۲) انظسر المسوط (۲۸/۱۱) بنصسه .

⁽٤) راجع أصول البزدوى: ١٧٩/١، حاشية الأزميسرى: ١٧٤/١ .

⁽ ه) انظمر المصدريمن السابقيمسن .

 ⁽٦) و هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد المجيد بن اسماعيل بن
 الحاكم الشهير بالحاكم الشهيد ، حنفي و ولي القضاء ببخارى ، و قتل شهيد ا ===

وقال الشافعيي رحمه الله : إذا شهد الشهود على رجل بالعفوعن القصاص، درجه المعلوم القضاء يضمنون الديهة .

و شهود الطلاق اذا رجعوا بعد القضاء بالفرقة يضنون مهر المثل للنوج .

استدل الشافعي بأن ملك النكاح متقوم على الزوج ثبوتيا . ولهذا لا يجيوز الابتفياء إلا بالمال ، فيكون متقوميا عليه زوالا ، لأن الزائسل عيين الثابيت . فعن ضرورة تقويسه في احدى الحالتيين تقومه في الحالة الأخرى .

أجياب المصنف عن هذا بالفرق بين الحالتيين بقوله : لأن ملك النكسياح غير متقوم ، فلا يضمن بالمال عند الإتلاف . و إنما التقوم للمطوك دون الملك الوارد عليه .

بيانسه أن التقوم عند الثبوت إنما هو لبضع المرأة ، لإظهار خطر ذلك المحسسل ليكون مضمونسا عن الابتذال ، ولا يتملك مجانسا ، فإن ما يتملك المسرء مجانسا لا يعظم خطمره عنسده .

و بضع المسرأة لسه خطير مثل النفوس، لأن النسل يحصل منه. و المشهور عرف المشهور ولهذا يشترط المهرو الولسى في الابتداء إما وجوبا أو ندباعلى الاختلاف. فأما المك الوارد عليه فليس له خطر، ولهذا صح إبطاله بالطلاق من غير شهود ولا عوض ولا ولسى.

و لهذا (٥) لسم نجمل للبضع حكم التقوم عند التمك و الاستيلا عليم بإثبات المك.

(٣) آخــر اللوحــة رقم ٣٩ من أ .

⁼⁼⁼ فسى ربيع الآخر سنة ؟ ٢٣ه.

ولسم كتسب سنها المنتقسى ، ومنها الكسافى الذى ذكره الشارح . (غير أننى لم أستطع الحصول على نسخسة منسه)

انظــر الغوائـــة البهيــة ص: ١٨٥ ، الناشر نور معمد كارخانة كراجي .

⁽۱) الذى قالمه الشافعى رحمه الله فى باب الرجوع عن الشهادة ما يلمي:

(الرجوع عن الشهادة ضربان: فإن كانت على رجل بشي عتلف من بدنه وينال بقطع أو قصاص فأخذ منه ذلك ثم رجعوا فقالوا عمدناه بذلك فههي كالجنايمة فيها القصاص . . . و ما لم يكن من ذلك فيه القصاص أغرموه و عنزروه دون الحسد . و إن قالموا لم نعلم أن هذا يجب عليم عزروا و أخسسة منهم العقل . ولو قالوا أخطأنا كان عليهم الإرش .) مختصر العزنى ص ٣١٢٠

⁽٢) انظسر الصدر نفسسه في نفس الصفحة حيث جا ويه : (ولوكان هذا في طلاق ثلاث أغرمتهم للزوج صداق مثلها دخل بها أولم يدخل بها لأنهم حرموها عليه فلم يكن لمها قيمة الا مهر مثلها ولا التغت المي أعطاها . (قال العزنسي) رحمه الله ينبغي أن يكون هذا غلط من غير الشافعي ، ومعنسي قولسه المعروف أن يطرح عنهم ذلك بنصف مهر مثلها اذا لم يكن دخل بها)

فأما عند زوال الاستيلاء عند وإطلاقه فسلا، إذ زوال الاستيلاء نفسه شرف وخطير لتأديته الى الخلاص عن رق النكاح العنافسي للشرف ، فلا حاجسة إلى إظهار الخطير بشييء آخسس .

قول : " ولا يلزم الشهادة بالطلاق قبل الدخول " جواب عا يقال (٢) لو لـــم يكن البضع متقوما عند الزوال لما ضمن الشهود شيئا بالشهادة على الطلاق قبل الدخول ثم الرجوع بعد القضاء بشهادتهم . وقد ضمنوا نصف المهر عندكم، فثبت أنه متقوم ، وقد نفيتموه أولا .

فأجاب المصنف بقولت : " لأن ذلك ـ أى تضمين نصف المهر ـ لـم تجب قيمــــة لحا أتلفوا (عليه) (؟) وهو البضيع ، إذ قيمته مهر العشل أو السمى كاسلا ، ولا يفرمون عمل إنما يفرمون نصف السمى و إن كان أقل من مهر العثل . فلو ضمنوا بدل المتلف لما اعتبر نصف الواجــب بالمقــد . وهذا القدر يكفى جوابـا عن الـنقسض . (٥)

ثم بين المصنف تبرعيا وجه لزوم نصف المسمى فقال: "لكن المسمى و هو المهرم تدريم المحاكمة (١) عند سقوط تسليم البضع و رجوعه إلى العراة الستحق العراة (تسطيعه عن الزوج ولي عنى عود المعقود عليه إليها بوقوع الفرقة قبل الدخول سقط جميع الصداق اذا لم تكن الفرقة مضافة إلى الزوج وفهم بإضافة الفرقة إليه منعوا العلمة السقطة من علمها في النصف وأد المهر قبل الدخول كان على شرف الزوال في فإنها إذا ارتدت أو قبلت ابن الزوج يسقط كل المهر وفالشهود بشهادتهم الزوال الزوج النصف الذي كان على شرف الروال .

- ==(؟) و استدل الشافعية لرأيهم بما قاله الزنجاني في تخريج الغروع على الأصول حيث قال :"إن شهود الطلاق إذا رجعوا غرموا مهر المثل بنا على أن منفعة البضع مأل متقوم شرعا. ولهذا ضمنت بالإتلاف في العقد الصحيو و الفاسد . ويقابل بالبدل في الاختلاع ، سيما إذا صدر من الأجنبي ، وإذا كان في نفسه مالا ذا قيمة ، فإيقاع الحيلولة في اقتضا الضميان ملحق بالإتلاف." (تخريج الفروع على الأصول :ص ١١٢ .)
 - (٥) آخــر اللوحة رقم ٢٥ س ف.
 - (١) راجع كشف الأسرار: ١٨٠/١، أصول السرخسي: ١/٩٥٠
 - (٢) فسي ف: "يقول " والمثبت من أب.
 - (٣) راجع البحر الرائق: ٧/ ١٣٤٠
 - (٤) ساقط من ف والمثبت من أوب.
- (ه) بهذا قال صاحب كشف الأسرار: ١٨١/١، وراجع أصول السرخسي: ١٨٩/١،
 - (١) في أوب: مصلم والشيس ف. من في « تسلم » والمسيم الرب
 - (٧) آخر اللوحة رقم ٨٤ من ب ٠ (٨) انظر البحر الرائق : ٧/١٣٤٠٠

فكأنهم فوتوا يده في ذلك النصف و قصروا يده عنه . وكاندوا بعنزلة الفاصبين فسي حقده ، فيضمنون ذلك عند الرجدوع .

قولسه: "ولسفا" أى: لما ذكرنا أن المعائلية شرط فى ضمان المدوان ، قلنها: لا تضمن النافع بالأعيان لانتفاء المعائلية بينهما: أى بين الأعيان المنافع بالأعيان لانتفاء المعائلية بينهما: أى بين الأعيان و المنافع لما ذكرنا من الطريقين لعلمائنا قبيل هذا ، فلا نعيده . (١)

قولسه: "وفى العقود (جعلت مثلا "جواب عايقال: لولم تكن المنافسسم متقوسة لما ورد عليها العقد كالإجارة، إذ ورود العقد) أية الماليسسسة و التقوم ء لأن ما ليس بمال لا يصيد مالابورود العقد، ولا يجب بمقابلته مسال. فلمسا تقومت فيسه تتقوم في ضمان العدوان سسدًا لباب العدوان.

بيان الجواب أن القياس يأسى تقومها حطلقسا لما مسرّ من الدلا قسل .

و لكنها تقومت بالنص فسى العقيد بخسلاف القياس ، فيقتصر على مورد النيس، لكونسه غيسر معقول المعنسي .

بيانه أن الله تعالمي شرع ابتفاء الأبضاع بالعال المتقوم بقولمه تعالميسيى:
(أن تبتغموا بأموالكم ،) فشرط أن يكون الابتفساء بالعال المتقوم .
و المشروط لا وجمود لمسه بدون الشموط.

و الشرع جوز الابتفاء بالمنافسع ، فإنسه إذا تزوج امرأة علمى غنمها (°) سنسة جساز . (٦) قال تعالى إخبارا و مقررا لشرائسه من قبلنسا (علمى أن تأجرنى ثمانى حجج .)

⁽١) راجيع ص ٧١٧من هذه الرسالية .

⁽٢) ساقسط من ف والمثبت من أوب.

⁽٣) راجمع تخريم الفروع علمي الأصمول عن: ١١١٠.

⁽٤) النساءِ ، ٢٤،

⁽٥) فسى أوفي: "فسى غنمه "وسياق الكلام يقتضى ما أثبتناه من ب.

⁽٦) في السألية خلاف الروايات حكاها ابن عابدين حيث قال: اختلفيت
الروايات في رعى غنها و زراعة أرضها للتردد في تمحضها خدمة وعدمه،
فعلني روايية الأصيل و الجانب لا يجنوز و هو الأصبح.
و روى ابن سماعية أنبه يجنوز، ألا تسرى أن الابنين للنسبو
استأجنز أبناه للخدسة لا يجنوز، ولو استأجنزه للرعبي و الزراعية
يصبح، كذا في الدرايية، و هذا شاهد قوى."

⁽ حاشيسة ابسن عابديسن : ١٠٧/٣)

وألما الشافعية فقالوا أن منفعة الحرو منافع الداريجوز أن تكون صداقا . " أنظر تخريج الفروع على الأصول : ١١٢.

[·] ۲۷ : القصيص : ۲۷ ·

فعرفنا ضرورة أن المنافع فسى العقد أسوال متقوسة حيث صبح الابتفاء بها ، و بطلست المقايسية ، لأنه قياس مع الفارق . و هو أن فسى العقود وصفيلا يفارق بسه باب العدوان و ههو الرضيا . لأن للرضيا أثيرا في إيجاب أصلل السال و فضله ، فيجب الأجهر بالتراضيين .

(وأسا) (٢) الضمان فمنسي علسي جبسر القاضيسي .

لا يقال: قد ثبت التقوم لها في غير العقد أيضا ، كما اذا وطبي عجاريسة مشتركة يجب عليه نصف العقر . (٣)

لأنا نقول: منافع البضم التحقت بالأعيان عند الدخول على ما عرف. فيكون الضمان بمقابلة العين حكما .

و لأن التقوم في باب العقود إنما ثبت لقيام العين مقامها ، يعنى لما كان بالنساس حاجة إلى هذا العقد أقام الشرع العين المنتفعها مقام المنفعة فلي حاجة إلى هذا العقد أقام الشرع العين المنتفعها مقام المنفعة فلي قبول العقد ، إذ لا بسد له صن حمل .

الا تسرى أنه لو أضاف إلى المنافسع لا يصبح ، بأن قال : أجرتك منافسسع هذه الدار شهسرا ، ثم عند حدوث المنفعسة (يثبت) حكم العقسسد فيها . (فيثبت) التقوم لها بهذا الطريق للضرورة . (و) (٨) هذه الضرورة منتف في العدوان . فتبقى العقيقية معتبسرة .

⁽١) راجع البحسر الرائسق: ١٦٨/٣.

⁽٢) فسي ب: " فأسسا " والمثبت من أوف.

⁽٣) العقر هو مهر المثل. وقيل هو مقدار أجرة الوط، وفي المغرب المقر صداق المزأة اذا وطئت بشبهة ." (كذا في حاشية عزميسي زادة على شرح ابن مك على المنار ، ص: ١٨٩ .)

⁽٤) انظـر هذه المناقشسة في شرح ابن طك على المنار: ١٨٨٠.

⁽ه) انظر البحر الرائدة : ١٦٨/٢ حيث على صحة التسمية بمنافع سائر الأعيان مدة معلومة بقوله : " لأن هذه المنافع أموال أو الحقت بالأمدوال شرعا في سائدر المقدود لمكان الحاجدة ، و الحاجدة في النكاح متحقدة . "

 ⁽٦) فسى ب: "ثبست " والمثبت من أ وف .

 ⁽٧) فـــى ب : "فثبــــت" والمثبـــت من أوف .

⁽A) حسرف السمواو ساقسط مسن نسخسة ب، و الشهست من نسخه أوف .

⁽٩) آخــــراللوحــــة رقـــــم ، ، ؛ ســــــنن نسخــــة 1 ،

قول ، وظلم اليه وركوت و جواب عما يقال : التفاوت الذي بين الاعيان و المنافع لا اعتبار له و التفاوت الذي بين الاعيان و المنافع لا اعتبار له و العناف التفسيان و الماليك) (٢) مطلق الله و الماليك)

(و) (^(۲) في إهداره و إيجاب الضمان إبطال حق الفاصيب وصفيا ، فكان ترجيسح حيق صاحب الأصيل .

كيف وأنه مظلوم و الفاصيب ظالم ، و إلحاق البخيين بالظالم أولي . فأجهاب بأن حتق الفاصيب فيما وراء ظلمه محترم معصوم لا يجوز تغويته عليسه و لهذا قدر الضمان بالمثل . (فإنمها) المجوز استيفاء الضمان علمي طريق الانتصاف مع قيام حرصة ماله ، فلا يترجح حتى المفصوب منه على حسق الفاصيب .

أسا قوله: "حسق الفاصسب يفوت وصفه" فليس كذلك ، لأن حق المالك لا يفوت بل يتأخسر إلى دار الجزاء (لتعذر) (الاستيفاء في الدنيسسا . نحسو حسق الشتيمسة و الأذى اللذين لا عقوسة (لهمسا) (الا) في الدنيا . فأما حق الفاصب في الوصف فيبطل أصلا ، لأنسم يستحق عليم بقضاء القاضى . و ما يستحق عليم بقضاء القاضى الذى حجة الشرع لا يوصل إليم في دار الأخرة . فكان تأخير الأصل أهون من إبطال الوصف .

وهذا معنى قول المصنف: " فظلمه _ أى ظلم الفاصب _ لا يهدر حقه ، وبالتضمين يهدر حق المالك بل يؤخـــر يهدر حق المالك بل يؤخـــر إلى دار الجزاء، لأن عدمه ، أى عدم الضمان للعجــزعن المعاثلــة لا لعــدم حــق المالك . و تأخيــرحق المالك أهـون من إهدار حــق الفاصــــــــــ.

⁽١) فيي أوف: "هذه" والشبت من ب.

⁽٢) ساقمط من ب والمثبت من أوف.

⁽٣) ساقسط من ف والشبت من أوب .

⁽٤) فسي أوف: "وانما" والمثبت من ب.

ه) فسي ب: "فتعذر" والمثبت من أوف.

⁽٦) فسي ب: " فيهمسا " والمثبت من أوف.

^{· 140/1:}

قبال رحمه الليه:

((و الثانسي قضماً بعشل غيم معقول ، كعديمة الصوم و نفقمة الاحجاج ثبتما بنميم غيمر معقمول .

و الأسسر بالقديسة في الصلاة لاحتمال المعلوليسة ، و كونها أهم منه. وسم لم نحكم بجوازه قطعها شل ما حكمنا به في الصوم .

فقال محمد يجزيد إن شاء الله عالماء عالمه تعالمه ، كما إذا تطوع بـ الوارث في

المسوم . الأ محية

و وجوب التصدق في التضعيبة لاحتمال كونه هو الواجب الأصلى . فنقل إلى مجرد الإراقبة تطييبا لطعام الضيافة . فسقط اعتباره في فنقل إلى مجرد الإراقبة تطييبا لطعام الضيافة . فسقط اعتباره في المراف المرافعة الستنبطة مسين (وقتها) واعتبسر بعيده . بعئزلة العلمة الستنبطة مسين (٣) سقطست فيده واعتبسر في غييره . فصار كندم يجب بتبرك الرمين جيسرا لنقصان تمكن في نسكيه لا خلفيا . ولهذا لم يعيد الى المشيل (١) بعود وقتيد .

و من حقوق العباد ضمان النفس و الأطراف بالمال غير معقدول .)) أقريب ال

لما فرغ من بيان النوع الأول من القضاء الذي بمثل معقول شرع في بيان النوع الثاني من القضاء الذي هو بمثل غير معقبول ، أي غير مدرك بالعقبل ، إذ العقبل تاصبر عن درك المعائلة ، لا أنه في نفس الأسر مخالف للعقبل ، إذ العقل حبجة من حجج الله تعالمي ، فلا يناقض النقل المذي ورد فيه . إذ حجج (الحكيم)

⁽¹⁾ آخــر اللوحـة رقم ٩ من ب .

⁽٣) فسي أ: "فسي وقست" والشبت من بوج.

⁽٣) فسي أوب: "النسم" والشبت من ج.

⁽٤) فسي أ: "المثلب " والمثبت من بوج .

ه) هذا متن العفني من أوبوج .

⁽٦) فسي 1: " الحكسم " والشبت من بوف.

انظــــر : حاشیــة الرهــاوی علـی شرح ابـن طـك ص ه ۱۹۵ و آنوار الحوالــك على ابــن طــك م ۱۹۵ و آنوار الحوالــك على ابــن طــك م ۱۹۵ و التوضيح : ۱۹۱۸ و

و الغديسة و الغداء البدل الذي يتخلص بسم عن مكروه توجسه إليسه .

كذا نفقه الإحجاج ، أي ثواب (٣) نفقه ينفقها في المج بإحجاج

النائسب ، وهو مشروط بالعجيز الدائيم حتى جازعن الميت و المريسين

العاجيز عن الحج إذا لم يزل مريضا حتى مات .

فإن صبح فعليه حجة الإسلام ، لأن جوازه عرف بحديث الخثعمية بعجيز الشيخوخية ، و انها دائعة لا زمية .

و إنما قلنا بأن هذا النوع غير معقول ، لأنا لا ندرك المماثلة بين الصوم و الغديسة ، (ه) لأن الصوم معنى ، و هو وسيلة إلى الجوع ، و الغدية عين و هي وسيلة إلى الشبع.

(١) هذا مثال للقضاء بعثل غير معقول في حقوق الله ، وسيأتي مثاله في الله والمعاد إن شاء الله .

الشيخ الفانى هو الذى كل يوم فى نقص إلى أن يعوت . وسمى بــه إما لأنه قرب من الفناء، أو لأنه فنيت قوته ، و إنما لزمته باعتبار شهود ه الشهر، حتى لو تحمل المشقة و صام كان مؤديها . و إنما أبيح له الفطر لأجهل الحرج . و عذره ليس بعرض الزوال حتى يصار إلى القضاء، فوجب الفديهة لكل يوم نصف صاع من بـر أو زبيه أو صاعها من تعهر أو شعيه . "كذا في البحر الرائسة : ٢ / ٣١٨ .

(۲) قولمه : و من بحالمه ، و هو كالمريض الذي يعتد مرضه الى أن يموت ، و لا يودي صوممه ثم أوصاه . (كذا في حاشية الأزميري : ٢٦٨/١)

(٣) وقد علق سعد الدين على مثل هذا التعبير في التلويح (١٦٧/١) حيث قال: وفي قولم : وثواب النفقة للحج تسامح ، لأن التمثيل اما للقضماء أو للمثل ، و الثواب ليس شيئا منهما ."

(؟) وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : جائت امرأة من خثعم عام حجمة الوداع ، قالت يارسول الله ان فريضة الله أدركت أبسى شيخما كبيسرا لا يثبت على الراحلمة ، أفاحمه عنمه ، قال نعم ، و ذلك في حجة الوداع. (صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٤/٠٤)

ورواه ملم في باب الحج عن العاجز لزمانة و هرم و نحوهما أو للنوت .

- ({ Y 9 / T)

الحديث دليل للقائلين بمشروعية الحج عن الفير، وهو مذهب الجمهور. راجع الهداية مع فتح القدير: ٢/ ٣٠٨، شرح المنهاج بحاشيتي قليوسى وعبيرة ٢/٠٩، و المفنى مع الشرح الكبير: ٣٠٧/٣.

و أما المالكية فيقولون إنه لا حج على أحد إلا أن يستطيع بنفسه .

انظر الشرح الصفير : ٢٦٣/١ وما بعدها .وبلغة السالك: ١ / ٢٦٤٠

(٥) راجع مرآة الأصول : ٢٦٩/١، أصول السرخسي : ١/٩١٠ .

وكنذا (لا مماثلية) (١) بين أفعال الحيج ، وهي أعراض لا تبقيسي وبين نفقة الإحجاج ، وهيوجواهير تبقسي ، ولكن ثبتا ، أى الإحجاج والفديدة بنيض غيسر معقبول .

أما الفديدة فبقولده تعالى : (وعلى الذين يطيقونده فديدة . . . الأية) فإن حملت هذه الآيدة على ظاهرها فهدى منسو خدة ، إذ الفديدة على على المطيدق كانست في بدء الإسدام حين فرض عليهم الصوم ، فاشتد عليهم لكونهم لم يتعودوه ، فرخص لهم في الإفطار و الفديدة . (٣)

و قسراً ابسن عباس (؟) . " يطبوقونسه " أى تطبقونسه على جهد منهم و عسس ، و هم الشيسوخ و العجائسة .

وحكم هنوًلا و الانطار و الفديدة ، فعلني هذا الوجده هي غير منسوخدة ، و حكم هنوا الوجده هي غير منسوخدة ، و مبلغ و يجوز أن يكون هذا معنى يطيقونده ، أي يصومونده جهدهم و طاقاتهم و مبلغ وسعهدهم ، كذا في الكشاف . (٦)

و فى التيسير (٢) و فى التيسير (٢) و لا يطيقونه ، و فى قراءة حفصة (٨) : وعلى الذين لا يطيقونه ."

⁽١) فسى أوف: "العمائلية" والمشبت من ب.

⁽٢) سورة البقرة : أيـة رقم : ١٨٤

 ⁽٣) وقد نسب الفخر الرازى هذا القول الى أكثر المفسرين .
 انظـــر: التفسيــرالكبيــر: ٥/٩/٠

⁽٤) وهو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشعي ، أيو العباس ، الصحابي الجليل ، وله بمكة . ونشأ في بهد عصر النبوة ملازم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و روى عنه الأحاديث الصحيحة . و كه بصره في آخر عسره .

قال ابن مسعود : نعم ترجمان القرآن ابن عباس. و توفى سنة ٦٨ هـ. (الأعسلام : ١/٥٥) .

⁽٥) أخسر اللوحسة رقم ٢٦ من ف .

⁽٦) انظر الكساف: ١/٥٣٠٠

⁽ γ) انظر التيسير في التفسير لأبي حفق عمر بن محمد النسفى ، (المتوفى سنية (γ) مخطوط رقم ه ه و بمكتبة مركز البحث العلمى ، اللوحة رقم γ بنصه.

^() و هي حفصة بنت عمر بن الخطاب ، صحابية جليلة صالحة من أزواج النبعى صلى الله عليه وسلم ، ولدت بمكسة سنسة ١٨ ق ه . وتوفيست بالمدينسة سنسة ٥ ه .

و روى لهـــا البخـارى و سلـم في الصحيحيـن ، ٦ حديثـا . انظــر الأعـــلام : ٢٦٤/٢ .

وعلى هذا تحسل القرائة العشه ورة ، بدليل أن الصوم وأجب (بآخسر الآيسة) (۱) ، وهو قوله تعالى (فسن شهد منكم الشهر فليصمه) ولا يجوز أن يجب على غيم العطيسة ، لأنسم تكليف العاجر. فتعين وجوبسه على العطيسة .

فلو أجرى آخر الآية على إطلاقه لزم التنافى بين أول الكلام و آخره، وحذف حرف النفى جائر فى مواضع لا يشكل ، كتوله تعالى: (ييتن الله لكم أن تضلوا) ، فإن حرف لا محذوف ههنا . إذ البيان للهداية دون الإضلال ، وقد دل على الحذف قراءة حفوة .

وأسا ثبوت قيام الإنفاق مقام الحج فقد ثبت بحديث الخثعيبة قاليت يا رسول الله ان أبسى أدركت فريضة الحج و هو شيخ كبير لا يستسك على الراحلة أفيجزينى أن أحسج عنه ، فقال عليه السلام : أرأيت لوكان على أبيك دين فقضيته أكان يقبل منك ، فقاليت : نعم ، فقال : فدين الله أحسق .

روى: "أحسج عنده" (بفتح الهمزة وضم الحائ) أى: أنما أحرم عنه بنفسى وأودى الأفعمال عنده وهذا هو العشهور (فسى) (٢) الروايدة (٨) وعلى هذا الوجده لا دلالدة في الحديث على قيام الإنفاق مقام الأفعمال الأفاد الرهما وأنفق عليهما .

⁽١) في أ: "بأول الأيسة " والصحيح ما أثبتناه من بوف.

⁽٢) سورة البقرة ١٨٥٠ •

⁽٣) سورة النساء ، ١٧٦ .

قال الكسائسى : المعنسى يبين الله لكم لئسلا تضلسوا ، خلافسا للبصريين فانهسم لا يجيزون اضمار لا ، و المعنى عندهم : يبين الله لكم كراهسسة أن تضلسوا ، ثم حسدف . " (كذا في تفسير القرطبي : ٢ / ٢)

⁽ع) فسى ف: "لأن " والمبست من أوب. وهو آخسر اللوحسة رقسم ١٤ من أ.

⁽٥) راجمع : حاشية الرهاوي على شرح ابن ملك ص: ١٧٦.

⁽٦) تقدم تخریجه ص ۲۲۱ من هذا البحث .

⁽٧) فسيى ف: " سيس " والشيب عن أوب.

⁽۸) انظــر البحــر الرائــق ۲٦/۳ م. وقال صاحــــافتم الباري فـــ مونا

وقال صاحب فتح البارى فى معناه: "قوله أفاحه عنه ، أى : أيجوز لهى أن أنهوب عنه ، فأحه عنه . "

⁽ فتح البـــارى : ١٤٠٠))

قيل : في الحديث دليل على الأسر حيث قاس عليه السلام قبول الحيج بالأداء من الفيسر بقبول الدين بالأداء من الفيسر .

(۱) و انسا يحسب قبول الديس بأداء الفير إذا كان بأمر المديون حتى (يجبر) رب الديس على القبول .

فأمسا إذا كان بفير أمسره فرب الديسن بالخيار في القبول.

فهذا يدل على أن ذلك كان بالأسر . وهذا ليس يشي . إذ ليس المديث بوجسوب القبول ، بل النبى صلى الله عليه وسلم قاس على ظاهر العادة الفاشية بين الناس فى قبول ديونهم بأى وجه يصل إليهم من المديون أوغيسره ، نظرا منهم إلى حصول العقصود .وهذا لا يدل على الأسر و الوجوب بوجوب بوجه وقد روى : "أن أحسج عنه " بضم الهمزة وكسر الحاء ، أى : آسر أحدا أن يحسج عنه .

وعلى هذا الوجهة يصبح التسك ، لأن أسر أحد لا يكون إلا بالإنفاق عليه ظاههما .

⁽١) فيسي أ: "يخير" والشبت من بوف . وهو الصحيح .

⁽٢) فسى ف: "ظاهر قبول العادة" والمثبت من أوب.

⁽٣) آخسر اللوحسة رقم ، و من ب .

⁽٤) قال ابن نجيم في البحر الرائسق (٦٦/٣): " و هو ظاهر الروايـــة عن أصحابنـــا ."

⁽a) فسي ف: "أنه للآسر" والعثبت من أوب.

⁽٦) فسيى أوب: "السيسب" والعثبت من ف.

 ⁽٧) تقدمت ترجمت من ١٠٣٠ من هذه الرسالية .

⁽ ٨) انظــر البحر الرائــق : ٦٦/٣ . ونسب هذا القول إلى عامــــة المتأخريسين .

و راجع الهدايسة بشرح فتح القدير: ٣١٠ / ٣، و المسوط ١١٤٨٠ . وقال البابرتسى فى العنايسة (٣١٠ / ٣): وللآمر ثواب النفقة ، وصار إنفاق المأمور كانفاق الآمر بنفسه ، ولكن يسقط أصل الحج عسس الآمر ، لأنه عبادة بدنية حصل العجز عن فعله ، وكل ما كان كذلك قام الإنفاق فيه مقام الفعل ، كما فى الشيخ الفانسى ، فإنسسه لمسلسا عجسسز عسس الصسموم قامست الفديسة مقسام الصسموم . "

فأسا الحسج فيقسع عن العامور ، ولهذا تشترط أهليتسه ، حتى لوأسر ذعبا لا يجسوز ، ولوكان الفعسل ينتقسل إلى الآسسر لشرطت أهليتسم (لا أهليسة النائسب)

و إنما له يسقيط الحيج عن المأسور بمهم بهذه الأفعيال على هذه الرواية لأن فرض الحج لا يتأدى إلا بنيه الفرض أو بمطلق النيه ، ولم يوجد ، لأنهم نهوى لللمسير .

ولا يصح قول النصنف على قول من يقول: الحج يقسع عن الآسر، وهسسو اختيار شسس الأئسسة . وهو ظاهسر العد هسسب، ولهذا تشترط نية الحسم عنسه ، ولونوى لنفسسه يصيسر ضامنسا .

فعلسى هذا المذهب أتيم فعل النائسب مقام فعلسه لا الإنفاق .

فيحتاج لبيان كونم غيم معقول إلى وجمه آخسر ، وهو أن يقال : إنسسا جعل فعل نفسه مشلا لفعل نفسه في قضاء الصؤم و الصلاة لحصول المشقسة في الأول .

وأسا (٣) فعل الغير فبلا يحصل بنه شقية ، فجعل شبلا لقعل نفسه غيبر معقول .

قولسه : " و الأسر بالفدية في الصلاة إلى آخسره " هذا جواب عن سوال مقدر ، و هو أن يقال إن الفدية في الصوم إذ اثبتت بنص غير معقول ، فُلسم المجتب الفدية في الصلاة بسلانص قياسها على الصوم ، و شرط القياس حكسم الأصل معقول المعنسي . (؟)

بيان الجواب إنما أمرنا بالغديمة في الصلاة لاحتمال المعلوليسة، أي يحتمسل

⁽١) في أ: " لا أهليمة الآمسر النائسب " والصحيح ما أثبتناه من بوف .

⁽٢) راجع العبسوط: ١٤٧/٤ . وانظر أيضا الهداياة بشرح فتح القدير: ٣٠٩/٢ ، البحر الرائاتية

⁽٢) في ب: " فأسا " والشبت من أوف.

⁽٤) انظر هذا السوال في شرح ابن ملك ص: ١٧٨ .
و هذا السوال وارد بناء على القاعدة أن ما لا يعقل لم مثل قربة لا يقضي إلا بنص ، و قد عدم النص بوجوب الفدية إذا فائت الصلا للشيخ الفائيييييي ، و النص ورد في الصوم بوجوب الفدية ، و هذا لا يدرك بالقياس ، فينبغي . أن لا يقاس عليه غيبره ، (راجع التوضيح على التنقيح : ١ / ١٦٧)

و كونها : أى كون الصلاة أهم من الصوم ، لأنها عبادة لذاتها وحسنة لمعنى في نفسها ، و حسنة لمعنى في نفسها ، و الصوم عبادة بواسطمة قهر النفس الذي هو وسيلما الى العبادة .

فإذا وجمعت تدارك الصنوم عند العجمز بالغديمة فالصلاة أولسى . ويحتمل أن لا يكون الأصمل معلولا . و ما لا ندركمه لا يلزمنا العمل بمسمه . فلما احتمل الوجهان أسمرنا بالفديمة فسى الصلاة احتياطها . (١)

فتيسن أن جسوازه بطريسق الاحتياط دون القياس، ولهذا نحكم بجواز الغدية فسى الصلاة مثسل ما حكمنا بجوازها فسى الصوم، لأنا حكمنا بجوازها فسى الصوم قطعسا ، لكونها منصوصسا عليهسا ، و رجونا القبول و الجواز فسى فديسة الصلاة ، حتى قال محمد فسى الزيادات فيه يجزيسه إن شا ، اللسسه كما يجزيسه إن شا ، اللسه كما يجزيسه إن شا ، اللسه الصوم إذا تطوع به الوارث إن مات من عليه الصوم من غير إيصا ، بالغديسية . (٢)

لا يقال: لو كانت الصلاة أهم من الصوم يلزم أن يثبت الحكم فيه بالدلالة. وإن كان غيم معقول المعندى ، كما يثبت الحكم في الأكل و الشرب بطريدي الدلالسنة بالنص الوارد في الجماع. (١٤)

⁽۱) أى لا قياسا ولا دلالسة ، لأن المعنى المؤثر في إيجاب العدية كالعجز مثلا مشكوك لا معلوم ، إلا انه على تقدير التعليل بالعجز تكون الفدية في الصلاة أيضا واجبة بالقياس الصحيح . وعلى تقدير عدم التعليل تكون حسنة مندوبة تمحوسيئة ، فيكون القبول بالوجوب أحوط ويرجى قبولها ."
(كذا في التلويسح : ١٦٧/١)

⁽۲) راجع حاشية الرهاوي س: ۱۷۸ ، التوضيح : ۱۹۷/۱ ، حاشيسة الأزميري: ۲۹۹/۱ ، شرح ابن ملك على المنار: ۱۷۸ .

⁽٣) أى دلالية النص، وهي دلالية اللفظ على الحكم في شيء يوجد فيه معنى يغهم كل من يعرف اللغة أن الحكم في المنطوق لأجل ذلك المعنى .*
راجع: التوضيح: ١/١٣١٠

 ⁽٤) دهب الحنفية الى أن من أكل أو شرب عمدا فى نهار رمان يجب عليه القضاء
 و الكفارة .

و من أدلتهم لذلك الدلالة من النص الوارد في الوقاع، و هو ما روى عــن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليــه و سلم فقال : يا رسول الله هلكت ، قال : ما لـــنك ؟ . قال : و قعت على امرأتــى و أنا صائــم ، فقال على الله عليه و سلم : هــل تحــد رقبـة تعتقهـا ، قال : لا . قال : فهـل تستطيـــع أن تصوم شهريـن متابعيـن ، ؟ . قال : لا . قال :

فهل تجد إطعام ستيان سكينا ؟ . قال : لا .

فمكان النبي على الله عليه و سلم ، فينا نحن على ذلك أتى النبي على الله عليه و سلم بعرق فيها تصر فقال :

اين السائل ، فقال : أنا ، قال : خذها فتصدق بيد، فقال الرجل : أعلى أفقر منى يا رسول الله ، فما بيل فقال الرجل : أعلى أفقر من أهل بيتى ، قال : فضحك النبى على الله عليه و سلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : فضحك النبى على الله عليه و سلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : أطعم أهلك .

(رواه البخارى (صحيح البخارى : ١/٢))

هذا الحديث يوجب الكفارة على المجامع في نهار رمضان ، و الكفارة قد تعلقت بجناية الإفطار في رمضان على وجده الكال .

و قدد تحققات في الأكل و الشرب و قالوا : إن تعلى وقداع أو من حيث إنا الكفارة بالوقاع إما أن يكون من حيث إنا والمناس في الأصل الأول فليسس في الأصل وقداع في قدي الأصل وقداع في المناس في الأصل وقداع في في الأمل الأول فليسس في الأصل

بجناية فسلا يستلزمها . وأن كان الثانسي فهو سلم، وهسو المطلسوب ، لأنه جنايسة بالإفطار على وجه الكال بجهسة خاصسة ، وإذا كان غيره فسى معناه ألحسيق بسمه دلالسسسة لا قياسسا . كذا فسى العنايسة على الهدايسة : ٢/ ٢ بتصرف . و انظلسر أدلسة أخسرى لهم فسى نفس المرجم وفي الهداية

و انطبيس الديسة الحسرى بهسم فيسى نفس العرجسع وفيني الهداية بشرح فتح القديسيس بنفسيس الجسراء والصفحسية . و السي أن الكفارة والجبسة فيسنى الإفطيسار عبد السواء كان بالجماع أو ...

بالأكسل و الشسرب فهسب المالكيسة . انظهر الشرح الكبيسر: ١ / ٨٣) .

وأما الشافعية والعنابلة فذهبوا إلى أنه لا كفارة فسسسى الإفطار بالأكسل والشمرب.

وقد عصرض الإسسام الشافعيي رحمه الله هذه السألية في كتابه الأم فقيال: "ولا تجميب الكهارة في كتابي فطير حميماع ولا شهرب ولا غيره، من فطير في غير جميماع ولا شهرب ولا غيره، من قال: فقد وجدنا رجلا من أصحاب النبي صلي الله عليه وسلمه عرى على رجل إن أفطر من أمر عمده القضاء ولا يرى عليه الكارة فيها ، وبهذا قلت ، لا كفارة الا ي جماع ، ورأيت الجماع لا يشبه شيئا سواه رأيت حده باينا لحدود سواه ."

(الأم : ١٠٠/٢ وما بعد هـــــا . .

وانظىمىمى المغنمي لابسين قدامسة : ١٣٠/٣ .

وإن كان غيسر معقبول المعنبي ، لأنسا نقبول : لا بعد في الدلالية من كنون المعنبي المنوثسر في الحكيم معلوميا ، سبواء كان معقبولا كالإيسداء في التأفيسف أوغيسر معقبول كالجنايسة على الصبوم فسي إيجاب الكفيارة المكيفسية المقدرة .

ر و هسدا) (۱) المعنى المؤسر في إيجساب الفديسة غيسر معلوم . فسلا يعكسن إثبساتسم بالدلالسية (۲)

قول : " و وجبوب التصدق في الأضعية إلى آخره ، هذا أيضا جواب عن سبوًال مقدر ، و هيو أن يقال : الأضعية ثبتت (نصا) بخيلاف (١) القياس في أيام الأضعية ، إذ لا يعقبل وجه القربية في الإراقية . (فكيان) (٥) ينبغي أن تسقيط بعيد قوات وقتها ، لا اللي خليف .

وقد أوجبتم بعد فوات وقتهما التصدق بعين الشماة فيما إذا كانت الشماة التما إذا كانت الشماة التما الفقيمر الشماة التضميمة بالنمذر أو بنيمة التضميمة من الفقيمين باقيمة بعد أيام النحمر ، (فانه) للزم التصدق بعينهما أو بالقيمة فيما إذا استهلكت الشاة المعينمة للتضميمة بالنذر أو غيمره.

⁽١) فسي ب: " همنا " والمثبت من أوى .

⁽٢) راجع التلويس : ١٦٢/١.

⁽٣) فسى ب: "أيضا " وسياق الكلام يفتضي ما أثبتناه من أوب.

⁽٤) آخر اللوحة رقم ٢٤ من نسخة [.

⁽٥) فسي ب: "وكسان "والشبت من أوف.

⁽٦) ساقسط مسن ب والمثبت من أوف.

⁽Y) انظرها الاستدلال في حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ١٧٩٠ وقال الكاساني في بدائي الصنائي المنائي (٢٨٢٩/٦): "إنها وقال الكاساني في بدائي الإراقة ، لأن الإراقة لا تعقيل قربة ، وإنما جملت قربة بالشرع في وقت مخصوص ، فلا تقضى بعيد خروج الوقي . ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بعين الشاة حية ، وقد يكون بالتصدق بقين الشاة حية ، وقد يكون بالتصدق بقيمة الشاة . فإن كان أوجب التضمية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحها حتى مضت أيام النصر يتصدق بعينها حية ، لأن الأصل في الأموال التقرب بالتصدق بها لا بالإتلاف و هو الإراقة ، إلا انه نقل إلى الإراقة مقيدا في وقت مخصوص حتى يحل تناول لحمه للمالك و الأجنبي و الغني و الفقير ، لكون الناس أضياف الله في هذا الوقت. فإذا مضيى =

و إن كان غنيا ولم يدبح حتى مضت أيام النحر ، فإنه يلزم التصدق المالقيمية . (١)

تقريسر الجنواب أن وجنوب التصدق في الأضحينة لاحتمال كون التصدق هو الواجنب الأصليبي في باب التضميسة ، لأن شكسر كل نعمة إنما يجنب بحسبت من جنست ، كشكر نعمة اللسان بالثناء و الحمسد . و شكستر سيلاسة الأعضاء بالخدمية بالبدن ، و شكسر المال بدفسيم بعضه إلى الفقياء .

وهذه عبادة ماليسة حتى يشترط لهسا الفنسى ، (كسسا) (٢) فسى الزكساة وصدقسة الفطسر . فينبغى أن يكنون فيسا نحن فيسه كذلسنك ، لأن معنسى العبادة هنو مخالفة هنوى النفس بإزالية المحبوب من ينده .

إلا أن الشارع نقسل (الواجسب أن من تعليك عينها أو قيمتها إلى التضحية في أيامها الأجل تطييب (٥) الطعام ، لأن الناس أضياف الله تعلسى في هسذه الأيام . ولهذا كره الصوم فيها لما فيه من الإعراض عن الضيافة ، و كسره الأكسل قبل الصلاة ليكون أول ما يتناولونه من طعام الضيافة . و اللائسة بالكريسم أن يضيف بأطيب ما عنده ، و مال الصدقة يصيسر من الأوساخ لإ زالسة أوساخ الذنسوب بسه ، بمنزلة الماء الستعمسل .

و إليه الإشارة في قوله تعالى: (حد من أموالهم صدقة تطهرهمهم) و إليه الإشارة في قوله تعالى: (٢) ولهذا حسرم على النبي صلى الله عليه و سلم و من التحق بسه نسبها لكراتهم.

⁼⁼ الوقت عاد الحكم إلى الأصل وهو التصدق بعين الشاة ، سواء كلا موسيرا أو معسرا لما قلنسا .

و كذلك المعسر إذا اشترى شاة ليضحى بها فلم يضبح حتى مضى الوقست، لأن الشراء للأضعية من الفقيدر كالنسذر بالتضعيسة . "

⁽۱) قال فى المصدر نفسه (۲۸۲۳/۲): "ولو كان موسرا فى جميع الوقت فلم يضح حتى مضى الوقت ثم صار فقيرا صار قيمة شاة صالحة للأضحيه دينا فى دعته يتصدق بها عتى وجدها."

⁽٣) آخر اللوحة رقم ١٥ من ب .

 ⁽٣) ساقط من ف والمثبت من أوب.

⁽٤) لم يرد هذا اللفظ في النسخ الثلاثة ،و الزيادة من عندى لا قتضاء السياق ذلك

⁽٥) فسي ف: "تطيب" والشبت من أوب. .

⁽٦) ســـورة

⁽٧) آخر اللوحة رقم ٢٧ من ف .

وعلى الفني لعدم حاجت. فلا يليق بالكريسم المطلق الفني علي على الحقيقة أن يضيف عباده بالطعام الخبيث. فنقلت القربة من عيروم الشاة إلى الإراقة لينتقل الخبث إلى الدساء. وتبقى اللحروم طيه طاهرة.

ولكن سعهذا يحتمل أن تكون التضعيدة أصلا دون التصدق ، ابتلاء سن الله . فإنه يبتلي عباده بما شهاء ، فلم يعتبسر هذا الموهوم ، و ههو كون التصدق أصلا في أيهام النحسر في مقابلية العنصوص، و هو التضعيدة . فسقط اعتباره في وقتها ، أي في وقت التضعيدة ، و اعتبسر بعده ،أى : بعد وقت التضحيدة . يعني إذا فأت المتيقسن بغوات وقت عطنا بالموهوم معالاحتمال ، احتياطها في باب المبادة . كما قلنا بوجسوب الفديدة في الصلاة بمنزلة العلمة المستنبطة من نص يسقط اعتبارها في المنصوص ، إذ الحكم في عضاف إلى النص دون العلمة . (ا) فاعتبرت فيما لا نص فيه و هو الغرع حتى يضاف الحكم في الفرع إلى العلمة .

و حاصل الجواب أنا أوجبنا التصدق بالعين باعتبار كوند أصلا من وجسد،
لا باعتبار كوند خلفا. فصار كدم يجبب بترك الرمني ، لا بطريق أند مشل لنه
و خلف عند ، الأند لين لند مشل معقول صورة و معندى ، بل وجوبه لجبسر
نقصان تمكن فنى نسكسد بتسرك الرمنى .

قوله: "ولهذا لم يعد "أى ولأجل أن جواز التصدق بعد أيام التضعيسة باعتبار كونه أصلا لا خلفها لهم يعد وجدوب التضعيسة إلى مثله بعسسود وقست دخول التضعيسة بمجيء العام القابسل مع أنه قادر على تسليم العسسل.

⁽۱) هذا عند الحنفية ، وأما عند الجمهور فالحكم في الأصل يضاف إلى العلمة أيضا ، حيث قال صاحب تيسير التحرير (٢٧٦/٣): و الجمهور علمو أن الحكم مضاف إلى العلمة في الأصل و الفرع، و شائخ العراق و أبسو زيد و السرخسي و فخر الإسلام على أنه في العنصوص مضاف إلى النسسس و في الفرع الى العلمة ."

⁽۲) قبال الشيخ الرهاوى: و حاصل الجوواب أنها انسا أوجبنيا التصدق باعتهار كونيه أصلا و جابسوا لما فيوت مدين المبيادة ، لا لكونيه شيلا لهيما و خلفيا عنها حتى يلينزم نصيب الخليف بالرأى فيميا لا يعقبيا . "

حاشيسة الرهساوي علسي شبرح ابن طبيك ص: ١٧٩٠

فلو كانت القيمة خلف العساد الحكم إلى الأصل عند القدرة طيم . (١) كما إذا قدر على الصوم يبطل حكم الفديسة . (٢)

قوله : " و من حقسوق العباد ضمان النفسس و الأطسراف بالمسسال " أى مثال القضاء الذى بمثل غيسر معقبول في حقوق العباد الديدة في الحرطاء قتمل القصطاء أو قطمه الأطهراف خطمساً .

فإن المائلية بين النفيس والمال غير معقولية ، إذ لا ماثلية بيسين الآدمين و الإبيل و الدراهيم صيورة ولا معنسين ،

لأن الآدمين ماليك بنيزل لما سيواه ، والعال مطيوك بتذكل ليه ، ولا تسياوى بين العاليك و العليوك ، وإنما شرع للعيانية للسيدم عين الهددر ، فإنه عظيم الخطير، وقيد تعيذ رإيجيباب القصياص على التعاطين و لكونه معيذ ورا فيسه ، (٢) المخطئ

⁽۱) راجیع سیرآن الأصیبول: (۲۲۱/۱ و ما ذکره الشارح دلیل علی أن وجیوب التصدق بعد أیام التضحید کیان باحتمال کونیه أصیبلا لا باعتبار أنیه شیبلا غیبیر معقبول لیبلاضحید .

وقال في التوضيح (١٦٧/١): "إذا جياً العيام الثاني لم ينتقبل إلى التضعيدة ، لأنبه لميا احتمل جهدة أصالته و وقيع الحكيم بسبه لسبم يبطيط بالشبك ." وقال سعيد اللديسين في تعليقه عليده: "قولسيه: لم يبطيل بالشبك ، أي باحتمال أن تكون الإراقية أصبلا وقيد قيد رعلي المثل بمجي وأيام النحر." (التلويح: ١٦٧/١)

⁽٢) راجسيع حاشيسة الأزييسرى: (٢١/١٠٠

⁽٣) راجمه شهرح فتهم الففهار على النسار: ١/١ه٠

قال رحمه اللسمية :

((الثاليث ما يشبه الأداء ، كمن أدرك ركسوع العيسه ، وأنه يشبه القيسام حقيقة وحكسا ، فيكبسر لشبهة الأداء احتياطا .

و مفوق السورة عن الأوليين يقرأ و يجهمر الأن تعيين (١) الشفسسيع الأول للقراءة ثبت بخبر الواحد .

فتبـــت للشفع الثانيي شبهسة المعليسة، بخلاف الفاتحــة ، لأن الأخرييين معلها أداء . فلو قرأهما قضاء يلزم تفييسر المسمروع،

و كذا لمو تزوجها على عبد بغير عينده كان تسليم القيمة قضاء يشبه الأداء، حتى تجبسر على القيمول ، كما لمو أتاها بالسمي . » أ

النوع الثالب من أنسواع القضياء ما يشبسه الأداء ، كمن أدرك الإمام فسسى الركوع من صلاة العيسد ، فإنسه يأتى بتكيسرات العيسد قائمسا ، إن كان يرجسو أن يدرك الإمام في الركسوع لتكون التكبيسرات فسى القيسام الذي هسسو معلمسا من كسل وجسه .

فإن خساف (؟) فسوات الركبوع لـ و كبر قائما فإنسه يكبسر للافتتاح شسم يكبسر للافتتاح شسم يكبسر للركبوع ثم يكبسر تكبيرات العيد في الركوع، (٥) و يترك تسبيحاتسسه و لا يرفسع يديسه ، لأن الرفسع سنسة و وضع الكف على الركبة أيضا سنسسسة فيلا يشتغل بسنسة فيله ترك سنسة أخسري ،

⁽١) فيي ب: "تعيين " والشبت من أوج.

⁽٢) هذا من المعنى من أوبوج.

⁽٣) راجع بدائسه الصنائسيع: ٢٠٣/٢ ٠

⁽٤) تخبر اللوحية رقيم ٣٤ من أ .

⁽ه) هذا عند أبسى حنيفة و محسد حيث قال الكاسانسى فى بدائسم الصنائسسم (٢/٢/٢): "وإن خساف إن كبسر برفسم الإسسام رأسسه من الركسوع كبسر لسلافتتاح وكبسر للركسوع و ركسم ، لأنسه لسولسم يركسم يفوته الركوع فتفوته الركمة بفوته و تبيسن أن التكبيرات أيضا فاتته ، فيصير بتحصيل التكبيرات مفوتا لها ولفيرها من أركان الركمة ، وهذا لا يجسوز ، شاركان الركمية ، وهذا لا يجسوز ، شارا ركم يكبر تكبيرات العيد في الركوع عند أبي حنيفة و محسسه ،

و قيال أبو يوسيف لا يكسر ، لأنه فاتعن حلها و هو القيام كالقندوت ."

انظــر حجـة كل من الفريقيــن فــي المصدر نفــه .

وعن أبى يوسف (١) أنه لا يأتى بها (٢) فى الركوع ، لأنها قد فاتست عن معلهما و هدو أله القيام ، و هدو غير قادر على مثله قريدة فلل فاتحدة أو السدورة الركدوع ، فلا يصبح أداؤهما فيده ، كما إذا نسبي الفاتحة أو السدورة أو تكبيرات الافتتاح لا يأتمى بها فى الركدوع .

و كسدًا لا يقنست فيسه مدرك الركوع الأخيسر من الوتسر.

و كذا الإسمام لمونسمي تكبيرات العيمد لا يأتمي بها فمى الركموع . (٣) وجمعه الظاهم الركموع . (٣) وجمعه الظاهم النام كما .

أسا حقيقتة فسلان القيام هنو الانتصباب ، و هنو بناق باستنوا النصبيف الأسفسل. وبنه يفارق القائم القاعبد . ولكنه فينه نقصان لما فينه من الانحنساء . و ذلبك لا يضبر ، لأ ننه قد يكون قينام بعض الناس هكذا . و أما حكمنا فسلأن مدرك الإمام فنى الركوع مدرك لتلك الركمنة . (3) فباعتبار هذا الشبنة لا يتحقنق الفوات ، فينوتن بهنا احتياطنا .

فيكون هذا قضاء لفوات معلمه حقيقية يشبه الأداء ، لبقاء معلم حكسما ، بخلاف القسراءة و القنبوت و تكبيرات الافتتاج لأنها غير مشروعة فسلم الركوع بوجسم، (و) بخلاف الإمام إذا سهمي عن التكبيرات ، لأنسم قادر على حقيقة الأداء بالعبود إلى القيام .

⁽١) تقدمت ترجمته ص: ١٠٣ من هذه الرسالية .

⁽٢) آخير اللوحية رقيم ٢٥ من ب

⁽٣) انظرها شرقم ه س: ٢٣٢ من هذه الرسالية . وراجمه حاشيه الأرميسري : ٢٧٥/١ .

⁽٤) راجع: سرآة الأصول: ٢٧٤/١ بحاشية الأزميري، أصحول السرخيي: ٢٠٤/١، التحرير مع التيسير: ٢٠٤/٠٠.

 ⁽a) ساقط من بوالمثبت من أوف.

⁽٦) هذا جواب عما استدل به أبو يوسف فيما تقدم .

راجمع التحريسر: ٢٠٤/٣.

يقول الأزميري في حاشيته على المرآة (٢٧٥/١): ولهما أن التكبيرات شرعت في القيام المحض ، وشرع من جنسها فيما لمه شبه بالقيام ، فإن ما تكبير الركوع في العيد يحتسب منها حتى أن من نسيها عنه في العيسسد و هو إمام أو سبوق يستجد للسهو . ولكونم واجبا في العيد كتكبيرات الزوائد . و إذا كان من جنسها ما يشرع في حال الانحناء وله شبه بالقيام احتمل أن يكون سائرها طحقا بهذه لا تحاد الجنس ، و احتمل أن لا يكون طحقا بها فالاحتياط في فعلها على أن جعله فيه شبه الأداء على ما ذكرناه . و العبادة ما يحتاط في إثباتها ، فيأتي بها احتياطا . =

قولمه: " و مغاوت السورة " بالجار عطف على : " سن " في قولمه: كسن أدرك" . يعنى كما أن مدرك الركوع في الميديين يأتني بالتكيرات في اعتبار شبهة لآداء ، كذلك عفوت السورة عن الأولييين يأتني بها في الأخرييين لشبهة الأداء ، لأن سوضع القرائة جطة الصلاة ، لقولمه على الله عليه وسلم : " لا صلاة الا بقرائة . " () ولقوله تعلى : (فاقواوا ما تيسير سن القرائ .) () والمسراد بيه عالمة المصلاة ، إذ لا وجبوب خارج المصلاة ، إلا أنه تعينت والمسراد بيه عالمة السلام : " القرائة في الأولييين أن أي ينبوب عنهما كما يقال لسمان الوزير لسان قرائة في الأخربيين ، " أي ينبوب عنهما كما يقال لسمان الوزير لسان الأميير . و خبر الواحد لا يوجب اليقيم . فتبقى للأخربيسين شبهمة (المحليمة فلم يتحقى الغوات ، فوجب إتيانها) () فيهمسا على الصفية المسروعة من الجهر و الإخفاء .

ويسؤيسد هذا ما روى عن عسر أسم ترك القراءة في ركعة من المفرب فقضاها في الثالثة و جهسسر . و كذا ترك عثمان رضى الله عنه قراءة السورة في الأولييسسن من صلاة العشاء فقضاها في الأخربيسن و جهسر . (٥)

⁼⁼ بخلاف القراءة و الفنوت و تكبير الافتتاح لأنها غير مشروعة فيما ليه

⁽۱) رواه سلم من حديث أبنى هريسرة أن رسول الله صلى الله عليسه وسلم قال: لا صلاة الا بقسرائة . فقال أبنو هريرة : قلما أعلم من الله عليه وسلم أعلناه لكم ، وما أخفاه أخفيناه لكمم. رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلناه لكمم ، وما أخفاه أخفيناه لكمم . وصحيح سلم : ٢٩٧/١ كتاب الصلاة .)

⁽٢) سورة العزمسل أيسة ٢٠.

⁽٣) تقدم تخريج من هذه الرسالية .

⁽٤) من بوفولم يثبته 1.

⁽د) الشارح نسبب الحادث إلى عسر و إلى عثمان رضى الله عنهما و أنهما قضيا فسى الركمة الثالثة أو فسى الأخرييسن . ولم أعشر لهذا على أشر ، غيسر أننس وجدت ما يويسد قول الشارح فيما روى عبن علمى رضي الله عنمه قال : إذا نسبي الرحل أن يقسرا فى الركعتيسن الأولييسن من الظهر و العصرو و العشا ، فليقسرا فى الركعتيسن الأخرييسن وقد أجسزا عنه. و العشا ، فليقسرا فى الركعتيسن الأخرييسن وقد أجسزا عنه. و العشا ، فليقسرا فى الركعتيسن مصنفسه : ٢٦٢/٢ باب من نسبي القرائق فسى مصنفسه : ٢٢٦/٢ باب من نسبي القرائق)

و فيما روى عن ابراهيم قال : سألت علقمة قال : نسيت فسمت ع

(بخلاف الغاتمة فإنسه لا يجسب قضاؤها) (ا) فسى الأخربيسين لو تركها فسى الأوليسين ، لأنسه لا يمكن (قضاؤها) (۲) باعتسار معنسى (الأداء ، كما لا يمكن باعتبار معنسى) (۳) القضاء . أما من حيث القضاء فلأنسه لم يشرع لمه قراحها فسى الأخربيين نفسلا ابتداء حقبا لسه ليصرفه إلى ما عليسه . و إنسا شرعست إما على سبيسل الوجسوب كما هنو روايسة الحسين عن أبسى حنيفية . (3)

أو على سبيل الاحتياط عمل بقوله عليه السلام: " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب. " (٥)

فلما كانست شرعيتها بهذه الجهدة لم يستقدم صرفها إلى ما عليه ، لأنه يضيعار تغييدر تغييدر المسدوع ، و ذلك ليدن في ولاية العبدد . و أما من حيث الأداء فلأن الفاتحة شرعت في الأخريين أداء . فلو قدأها منوة واحدة وقدمت عن الواجدب أو السندون الذي فيه جهدة

ولو قرأها مرتين كان خلاف الشروع ، لأن تكرار الفاتحة في ركعة واحمدة غير مشروع ، فلذلك يسقط . (٦)

⁼⁼ الركعتيان الأولييان ، شام قرأت في الركعتيان الأخربيان ، أتجزى عنال عنال السائد الله الله الله عنال الله عنام إن شاء الله الله عنام الرازق في حنفه : ١٢٦/٢) أما بالنسبة لعمال رضي الله عناه فقيد وجدت أناه قضى في الثانية

أما بالنسبية لعمير رضي الله عنه فقيد وجيدت أنيه قضى في الثانية لا في الثالثة. لا في الثالثة.

فقد روى عن أبى هريرة قال: صليت خلف عسر المفرب فلم يقرأ فى الركعة الأولى بشيء ثم قرأ فى الركعة التانية بأم القرآن مرتين و سورتيسن و سجد سجد تين قبل التسليم. "(رواه عبد الرازق فى مصنفة : ٢ / ٢٣ / باب من نسى القراءة) و انظر موسوعات فقه عمر بن الخطاب للدكتور محمد رواس ص: ٣٢ > ، الناشير : مكتبة الفلاح .

القول بقضًا و قراء السورة في الأخريين هو قول أبي حنيفة و محمد خلافييا لأبيى يوسف . (انظر الهداية : ١ / ٢٨١)

⁽١) من بوفولم يثبته أ.

٢) ساقط من والمشت من أوب. (٣) ساقه ط من ب والمشت من أوف.

⁽٤) راجع الكفاية على الهداية للخوارزمين: ١٠٢٨٧/١

⁽ ه) رواه البخارى بلفظ: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب . صحيح البخارى: ٣٨٣/٢ بشرح فتح البارى .

⁽٦) راجع: بدائع الصنائع: ١/٩٥) ، الكفاية : ٢٨٧/١٠

لا يقال: لما انتقلت إحداهما إلى الشفيع الأول لهم يبيق تكرارا معنيى ، لأنه يبقى تكرارا صورة و رعاية الصورة واجبة أيفييا . قوليه : " و كذا له تزوجها على عبد بفير عينه كان تسليم القيمة قضا : يشبه الأداء . "

هذا مثال القضاء الذى في معنى الأداء من حقوق العباد . يعنى اذا تزوج امرأة على عبد بغير عينه صحت التسميسة . ويجب عليه تسليسم العبد الوسط أو قيتده . (١)

فادا أتسى بالعبد الوسط يكون أدا، وتجبسر العرأة على القبول. وإذا أتسى بالقيمة يكون تسليم القيمة قضا، الأنه تسليم مثل الواجسب معنسى دون عينمه و لكنه فسى معنى الأدا، الأن الأصل و هو العبد النكر، لها لم يتحقق أداؤه بجهالتسمه إلا بالتعبيسن، ولا تعبيسسن إلا بالتقويم ليعرف الوسط (٢) من الأعلمي والأدنى، صارت القيمة أصلا من هذا الوجه فراحمت المسمى ، فتجبر المرأة على قبول القيمة .

(و) كاليو أتاها بالمسيى وهو العبد الوسط ، بخلاف العبد للمعين ، لأنه معلوم بدون التقويم . فكان تسليم قيمت قشاء (معضاً) فلا تجبر على القبول إذا أتى بها إلا عند تعقق العجز عن تسليما المسيم . (٣١)

⁼⁼ القول بعدم وجوب قضا الفاتحة في الأخريين فيما لو تركها في الأوليي المخلف للما روى عن الحسن بن زياد من أنه قال : "تقضى الفاتحة في الأخريين ، لأن الفاتحة أوجب من السورة ، ثم السورة تقضى ، فلأن تقضى الفاتحة أولي .) (بدائع الصنائع: ١/٩٥١.

وانظر أيضا ما يتعلق بهذا الموضوع ص: ٧٧ و ٨ من هذا البحسث.

⁽۱) انظــر المبسوط: ه/ ٦٨، البحر الرائق: ١٧٥/٣، الهداية: ٦١/٣٠. ويرى الشافعية أن التسمية بدون التعيين لا تصح، و ذلك بناء على أصلهم أن ما لا يصلح ثمنا في البيع لا يصلح صمى في النكاح.

يقول النووى فى المجموع: " لا يجوز أن يكون محرما كالخمر و تعليم التوراة و تعليم القرآن للذمية لا تتعلمه للرغبة فى الاسلام و لا ما فيه غرر كالمعدوم و المجموع: ٥ (/ ١٨٢ / ٢)

⁽٢) آخر اللوحة رقم ٢٨ من ف . (٣) راجع: أجول السرخسي ١/٩٥ .

⁽٤) ساقيط من ب وفوالمثبت من أ . (٥) ساقط من فوالمثبت من أوب .

⁽٦) راجع أصول السرخسي : ١٩/١٠

قال رحمه الله : ((

فصل في صفية الحسن في المأسوريه .

العامسور بسه فسى صغبة الحسسن نوعسان ، كل نسوع (١١) يتنسوع إلى ثلاثسية أنسواع .

بيانه أن المأسور به في صفة الحسن نوعان : حسن لمعنى في في في نفسه ، و ذلك يتنسوع (٢) التي ما لا يحتمل السقوط كالإيسان باللسمة وبصفاته ، أو يحتمل عالإقرار .

فإن اللسان ليس معسدن التصديس ، لكن لدلالتسه عليه جميل ركسا .

فيحتمسل السفوط بمسذر الإكراء ، لخلسوه عن دلالسة تبدل الاعتقسساد .

و الصلاة من هذا القبيل ، فإنها مشتطة على التعظيم كالإقبرار ، إلا أنهسا في الدلالسة دونه . فإنه دليل التصديب وجودا وعدما . و الصلاة بهيئسة الجماعسة دليسل عليسه وجودا لا عدما . (و هنذا) سقط بعندر واحسد ، و تلك بأعذار كثيسرة .)

إقـــول :

لما فسرغ من بيان حكسم الواجسب بالأسسر ، شرع فسى بيسان صفحة الحسسن للمأسور بسه من صفحة الحسسن ، ضرورة أن الآمر حكسم ، و هسو لا يأسر بشسي والا لحسنسه ، و لا ينهى عن شى والا لقبحه . قال اللسه تعالى : (إن اللسه يأسسر بالعدل و الإحسسان و إيتاء ذى القربسسى _

⁽١) آخــر اللوحــة رقـم ؟ عن أ .

⁽٢) آخير اللوحيية رقيم ٥٣ من ب .

⁽٣) فسي ج: "فهسذا "والشست من أوب.

⁽٤) هذا مشين المفنيي من أوبوج.

⁽ه) قال صاحب كشف الأسرار: ١/٢/١): "و من حكم الشريعة في باب الأمر أن حكم المأمور به يوصف بالحسن . و المعنى أن ثبوت الحسسن للمأمور به من قضايا الشرع لا من قضايا اللغة ، لأن هذه الصيغة تتحقق في القبيح كالكور و السغه و العبث كما تتحيق في الحسن . ألا تسرى أن السلطسان الجائسر إذا أسسر إنسانا بالزنا و السرقسية و القتسل بفيسر حسق كان أسسراحقيقية ، حتى إذا خالفسه المأمور ولم يأت بما أسر به يقال : خالسف أسر السلطسان ."

وينهنى عن الفحشاء والمنكر .)

ئے اختلفوا فی مقامین :

الأول أن الأصل هل هو العسن لعينه أو لفيرو.

فقسال شس الأعسة ، لما كان مطلسق الأسسر على ما بينسا يقتضى الإيحساب، و هسو أعلسى أنواع الطلسب ، اقتضلى (أكسل) (آ) أنواع الحسن الشرعى ، و هو كون المأسور بسم حسنسا لعينسه ، إلا بدليسل يدل على عدم حسنسه لذاتسه . (٣)

(١) النحسل ، آيسة رقم ،٩٠

(٢) فسى ف: "أعلسى " والمثبت من أوب.

(٣) راجع أصول السرخسي : (٦٣/١) ونصه: والأصح عندى أن بعطلق الأصريتبت حسن العامور به لعينه شرعا، فإن الأصرلطلب الإيجاد ، وبعطلقه يثبت أقوى أنواع الطلب و هاو الإيجاب . فيتبت أيضا أعلى صفات الحسن ، لأنه استعباد ، فأن قوله تعالى : " أقيوا الصلاة " و " اعبدوني " هما فيى العفنى سروا . والعبادة للمه تعالى حسنة لعينها ."

(؟) انظـر المدر نفسـ حيث نسب هذا القول الى بعض الحنفية .

(ه) فسمى ب: "العاجسة "والمثبت من أوف.

(٦) ويحسن أن نشير همنا معانى الحسن التي يطلق عليها حتى يظهر محل النزاء .

يوضح ذلك ما قاله الأزسيرى في حاشيته على العرآة (٢٧٦/١) و نصه: "
الحسن و القبح يطلقان على أربعة معان ، الأول كون الشي عفة كمال
و نقصان ، كالعلم و الجهل . و أفعال الله تعالى و أوصافه تتصف بهذا
المعنى . و الثانى كونه ملائما للفرض و منافسرا لمه كالعدل و الظلم.
و الثالث كونه متعلق الثواب و العقاب في الأخسرة ، و الرابع كونما متعلق العدح و الذم في الدنيما في حكم الله تعالمي .

و الأولان يثبتان بالمعلل بالاتفاق ، ورد به الشرع أو لا .

و أما صاحب التوضيح (١٧٢/١) و صاحب العرآة (٢٧٦/١) فقد جعلا الحسن يمعنى الثالث و الرابع معنى واحدا ، و جعلاه معلا للنزاع . و بذلك قال ابن السبكي من الشافعية . (جمع الجوامع: ١٧/١)

فعندنا هومن مدلولاته . (() وعند الأشعرية من موجباته . وهند الأشعرية من موجباته . وهند الأشعرية من موجباته . (٣) وهنو بنا على أن الحسين و القبح في الأفعال هل (يعلم) الم بالعقبل أم بالشرع .

فعندهمم لا حسظ في المعقل فسى ذلك . و إنسما يعرف بالأمسر و النهى .

(۱) أى تابست للمأسور به قيسل ورود الأسسر . سسواء كان ما فهمسه العقسل أولا . كذا في حاشيسة الأزميسرى : ١/ ٢٨٢ .

وراجسع كشيف الأسيرار: ١٨٣/١، وشرح ابن ملك ص: ١٩٥٠

بحاشیمه عزمی زاده .

(۲) راجه الجوامع بشرح العملي (۲/۱): "حيث قال: " وبعنى ترسب العدد و العدم عاجميلا و الشواب و العقاب آجيلا فحسن الطاعمة و قبيح المعصيمة شرعمي ." ويقول إسمام الحرميمين فسي كتاب الإرشاد الي قواطميع الأدلية ، ص: ۲۰۸ ، (تحقيمة محمد يوسف موسمي ،) : العقام لا يبدل على حسن شمي و لا قبحمه فسي حكمم التكيمة . وإنما يتعلم التحسيم و التقيم حسن موارد الشميع و موجمب السميع .

و حرصت المستع . و أصل القول فلي دليك أن الشيي الا يحسب ت لنفسي و جنسيه ، و صفية لا زسية ليه .

و كذلك القــول فيمــا يقبــــح .

و قسد يحسسن قسى الشسرع ما يقسح مثلسه السساوي لسه فسسى جعلسة أحكسام صفسات النفسس .

فاذا تبسست أن الحسسن و القيسم عسد أهل الحسق لا يرجعان إلى حنسس ما ورد الشيسي بالحسسن ما ورد الشيسيرع بالتسسيرع بالتسسياء عليسي فاعليسه .

و المراد بالقبيع ما ورد الشيعرع بذم فاعلمه ...

وراجــــع أيفــــا :

الاحكى الم الله المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم الدين الالمسلم : (/ 9 و صا بعد هما . و المنهما المسلم المسلم

(٣) سن ف ولم يشته أوب.

(٤) انظـر العراجـع السابقـة.

وعند المعتزلة الاعتبار فيها مطلقها للعقيل.

وعندنسا لما كان للعقبل حيظ في معرفة بعض المشروعيات ، كالإيميان و أصبل العبادات كان الأسر دليسلا أو معرفيا لما ثبيت حسنه فيييي العقبل ، موجبها لما لم يعرف به ، كمسن مقاديبر العبادات و هيئاتها . كذا فيي العيزان . (٢)

و سألمة الحسم و القبح كلاميمة عظيمة تحقيقهما قد عرف في الكلام.

وقال صاحب فواتح الرحبوت (1 / 0 7) في معنى تحكيم العقل عند المعتزلة: "
لا حكم إلا من الله تعالى بإجماع الأمة، لا كما في كتب المشائخ أن هذا عندنا
وعند المعتزلة الحاكم العقل ، فإن هذا منا لا يجترى عليه أحد من يدعنى
الإسلام، بن إنما يقولون إن العقل معرف لبعض الأحكام الالهية ، سواء ورد به
الشرع أم لا . وهذا مأثور عن أكابر مشائخنا أيضا. "

(۲) ونصبه: "وعندنا لما كان للعقل حظ في معرفة حسن الإيمان و قبيست الكفسر وحسين العدل و الإحسيان و معرفة حسن أصل العبادات دون هيئاتها و شروطها و أوقاتها و مقاديرها ، فيكون الأمر دليبلا و معرفا لما ثبت حسنيه بالعقبل و موجبيا لما لم يعرف بسه على ما يعرف، على الاستقصاء في سألبة العقبل في سائبل البكلام ."
انظر: ميزان الأصبول في نتائب العقول لأبي بكر أحمد السمرقندي، اللوحة رقم د٣، رقم المكتبة ١٥١، مكتبة البحث العلمي بجامعة أم القبري، مكة المكرسية .

وقال الأزميرى في حاشيت على المرآة (٢٨٢/١): "حاصل التوسط، فإن المعتزلية أفرطيوا في جعيل العقيل حاكسا حتيي أوجبوا الإيمان على الصبي العاقيل وأهيل الفتيرة.

و الأشاعب رة فرط وافي تعطيب المقبل وإهداره حتى أبطلوا إيسان الصبي العاقب .

و توسيط أصحابنيا و قالوا: إن للعقيل مدخيلا في معرفة حسين بعين بعين الأشينيا، و قبحها المنظم المنظم المنظم الماكم الشينيات الماكم السينيات المنظم الم

⁽۱) والتحقيق أن المعتزلة قد فصلوا الأفعال إلى الاعتبارات، وفي المعتمد:
(۲۰/۱): أن الأفعال ضربان: عقلية وسمعية، فالمعلية هي المعروفة
أحكامها بالمعقل، وأما الشرعية فهي التي للشرع فيها مدخل، وهو ضربان:
أحدهما يكون الشرع وحده قد أثبت صورة ذلك الفعل وأثبت التعبد بـــه،
كالصلاة، والآخر أن يكون قد غير شرطا من شرائطه إما بزيادة أو نقصان
كالبيع الذي هو معلوم حكم با لعقل ،غير أن الشرع لما أثبت فيه شروطا نسبت
جملته إلى أنه فعل شرع.

ولنرجـــع إلــى حــل الكتاب (١١) فنقـــول :

المأسبور بسبه فسي صفية الحسين توعيان:

حسن لمعنى فى نفسه وحسن لمعنى فى غيسره . (٢) وكل واحد سن هذيس النوعيسن على ثلاثه أنواع ، فيصيسر المجموع ستمة أنسواع : (٣) النسوع الأول سن القسم الأول ما لا يحتمل السقوط بحال . و متى بدلسه بضده كان كفسرا ، كالإيمان بالله ، أى التصديسيق بالله بأنه موجسود واجسب الوجسود لذاته . و التصديسيق بصفاته مثل كونه عالما قادرا متكما باعثما للرسمل و سائمر صفاته . (١)

(١)
 أى شـــرح الكتاب .

(T)

(٢) تقدم عند الحنفية أن الحسن و القبح من مدلولات الأسر بمعنى أن الحسن و القبح يثبتان للمأمور به قبل ورود الأسر . ولما ثبت ذلك علم أنهما ليسا بمجرد الأسرو النهى . بل إنما يحسن الفعل أو يقبح إما لعينه أو لشيء آخر .

وقال الأزميرى في معنى الحسن لعينه ولفيره: " معنى قولهم حسس لمعنى في نفسه أن اتصافه بالحسن إنها هو بالنظر إلى ذات العامور بسه مع قطع النظر عن الأمور الخارجية عنه كما يقال إن الدا رحسنسسة في نفسها ،أى مع قطع النظر عن الأمور الخارجية . وتحقيقه أن العقل لو كان موجبا لمعرفة الحسن لدل عليه حين النظر في العاموريد . وان فرض عدم كونه ما سوريه بامسر صادر عن الحكيم كالإيمان مثلا ، فانه أذا نظهر العقل في ماهيته وجدها شكرا للمنعم بتوحيد ه و تصديقا له وغير ذلك من محاسنه . فلو فرضنا أنه لا يكون مامورا به لكان حسنا . و الحسن لمعنى في غيره هو ما يكون على خلاف ذلك ، كالجهاد مثلا ، فانه تخريب البلاد و قتل العباد . و إذا جرد العقل النظر إليه قسيد فانه تخريب البلاد و قتل العباد . و إذا جرد العقل النظر إليه قسيد

(حاشية الأزميسرى : ٢٨٣/١ ،)
اى فالحسن لمعنى فى نفسه على ثلاثة أنواع ، لأنه إما أن يكون شبيها بالحسن لمعنى فى غيره أو لا ، و الثانى إما أن يقبل سقوط التكليف أو لا و أما الحسن لمعنى فى غيره فثلاثة أنواع أيضا ، نوع منه ما حسن لمعنى فى غيره ، و ذلك الفير قائم بنفسه مقصود الا يتأدى بالذى قبله بحال . و نوع منه ما حسن لمعنى فى غيره ، لكن ذلك الغير يتأدى بنفس المأمور به فكان شبيها بالذى حسن لمعنى فى نفسه ، و نوع منه ما حسن لحسن فى شرطه بعد ما كان حسنا لمعنى فى نفسه ، و نوع منه ما حسن لحسن فى شرطه بعد ما كان حسنا لمعنى فى نفسه أو ملحقا به ، و سيأتها بيان كل من هذه الأنواع فى الشرح .

راجع حاشية الأرميري: ١/ ٢٩١، التوضيح: ١/ ٢٩١ و ما بعد ها . (٤) انظر: كشف الأسرار: ١/ ٤١، أصول السرخسي ١/ ٦٠، التوضيح ١/ ٢٠١٠

النوع الثاني ما يحتمل السقوط كالإقسرار (۱) ، فهو حسن لعينه . (۲) ولكسه يحتمل السقسوط في بعض الأحسوال حتى إذا بسدّل بضد ، بعسند الإكسراه لسم يكن كفرا إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمنان . (۳) قيل : إن سقوط الحسن من الإقسرار مشكمل ، لأن حسنه لا يسقط في حالة الإكراه (حتى لوصبر) (٤) فقتمل كان مأجورا ، فكيف يكون حسنه ساقطا فسمى هذه الحالة ، وإنما يسقط وجسوسه ، ولا يلزم منه سقوط حسنه ، الأن عدم الوجسوب لا يستلزم عدم الحسن كالمندوب ، على أنا لا نسلم أن الوجوب ساقمط ، بل استبيسح له مع قيام المحسر،

أجيب عند : لا يلزم من كون الصاب رشهيد ا بقدا عسند ، لأنه لدو للم يسقط حسنده للبيح ضده ، و هدو إجراء كلمة الكسر ، بل بقى ذلك حراسا كما كان . إلا أن الترخيص إنما تبت رعاية لحق نفسه مع بقدا عرسه (نظرا) () إلى السبب تقديما لحقد على حق الله تعالى . فإذا صبر حتى قتل كان شهيد الكوند باذلا نفسته لرعاية حق الله بناء على حرسة إجراء كلمدة الكور لا على بقاء حسن الإقدرار .

و قولت : "عدم الوجبوب ليربستلزم لعندم الحسن " إن أراد بنه عندم الحسن مطلقا فسلتم ، وإن أراد بنه عدم الحسن الذي ثبت فني ضمن الوجبوب فسنسوع ، لأن انتفاء اللازم (و المتضمن) () يوجب انتفاء الملزوم و المتضمن ، كانتفاء الوجبوب يوجب انتفاء الجسواز الذي فني ضمنده . (()) العتبار الاشكال على سقوط الحسن قيل (()) ، اعتبار الاشكال على سقوط الحسن قيل () ، معنى قولهم :

نوع لا يحتمل السقوط ، أى السقوط كونه مأمورا به كالتصديق ، فانها -

⁽١) أي: الاقسرار بالشهاد تيسن.

⁽٢) انظر معنى الحسين لعينه بهامش رقم ٢ ص : ١٠٠ من هذه الرسالة.

⁽٣) انظىر شرح ابن كى ت ٢٠٣٠ و فتح الففسار : ١/١٥٠

⁽٤) فسي ف: "حتى كما لوصبــر" والمثبت من أوب.

⁽ه) فين أوب: "نظير " والشبت من ف.

⁽٦) أي : قول المعترض.

 ⁽Y) فـــى ب: " فيمــا تضمــن " والشمــت من أوف .

⁽٨) انظمر هذا الاعتراض و الجواب في كشف الأسرار: ١٨٤/١.

 ⁽٩) ساقسط من ف والمثبت من أوب.

⁽١٠) انظر هذا القول في نفس النصدر ولم ينسب الي أحسد.

⁽١١) آخسر اللوحسة رقم ع مسن ب .

مأمسور بسه فسي جميم الأحسوال.

و نسوع يحتطب كالا قدرار ، فانده (لا يبقدى) أمامبورا بده حالة الاكراه .
و يسويده ما ذكره شمس الأعدة ، فإنده قال : و النوع الأول قسمان :
حسن لعينده لا يحتمل السقوط بحال ، يعنى بده السقوط عن المكلف ،
و حسن لعينده ، و قدد يحتمل السقوط في بعض الأحدوال . (٢) و هذا حسن .
و لكن سياق الكلام يأبده . فإنده في تقسيم المأمبور بده باعتبار الحسدسن .
فاحتمال السقوط و عدم احتماله لا يكون إلا باعتبدار الحسدن ، و هو مستقيم على ما ذكرندا . فالحمل عليده أولدى .

وإنما جعل الإقرار ركت يحتمل السقوط لأن اللسيان ليسبمعدن للتصديق، وإنما جعل الإقرار ركت يحتمل السقود للله (٦) ولا (٦) يكون ركت . ولكن هو دليل عليه وجودا وعدما ، فجعمل ركت زائدا . فإذا بعدله بفيره في وقست تمكمه مستن إظهماره عبد كهرا . وإن زال تمكمه من الإظهمار بعذر الإكسماره للم يعبد كهرا ، لأن قيام السيمة على رأسمه دليل على أن الحامل على التبديل دفيع المهلاك عن نفسمه لا تبديل الاعتقاد .

فأساعند التمكسن فتبديله دليسل تبسدل (٢) الاعتقساد .

و اعلــم أن مذهــب المحققيــن من أصحابنـا أن الإيمـان هـو التصديـــق بالقلــب ، و الإقـرار شرط إجـراء أحــكام الدنيـا (٩) حتى أن من صــدق بقلبــه ولم يقـر بلسانــه مع تمكــه هـئ البيان كان مونــا عند الله غيـر مؤمـن فــى أحكــام الدنيـا عكـس المنافــق .

⁽١) في أوب: "لا يتبقى " والشبت من ف.

⁽٢) راجع أصول المسرخسي ٢٠/١ بتفيير يسير في الأسلوب.

⁽٣) آخـــر اللوحـة رقــم ه ٤ من أ .

⁽ع) أى لا باعتبار سقوط المأمور بـــه .

⁽ه) أي : أن اللسان ليسس بمعدن للتصديق الذي هو الأصل في الايمان . انظلم كثف الأسسرار : ١٨٦/١ .

⁽٦) في ب: " فيلا " والمثبت من أوف.

⁽٧) في نسخية ف: " تبديل " والعثبت من أوب.

⁽٨) راجع كشيف الأسيرار: ١٨٦/١، مرآة الأصول ٢٨٢/١٠

⁽٩) أى : أن الاقسرار باللسان ليس جسزا من الايمسان ولا شرط السه بل هو شرط لاجراء أحكام الدنيسسا . (انظر التلويح: ١٩٢/١)

⁽١٠) انظر هذا القول في كشف الأسمار: ١٨٥/١، التلويح ١٩٢/١، عاشية الرهاوي ص: ٢٠٠٠ .

وقال كثير من أصحابنا إن الإيمان هنو التصدين و الإقسرار ، إلا أن الإقبرار ركبن أصلى لا يحتمل ركبن زائد يحتمل السقوط بعدرالإكبراه ، و التصديق ركبن أصلى لا يحتمل السقوط .

فعند هولًا * لوعسرض بقلبه ولم يقسر بلسانه من غيسر عذر لهم يكسسن موسما عند الله ، وكان من أهل النار . وهو مختار شمس الأثمة و فخسسر الإسمالام و كتيسر من الفقها ؛ . (١)

قولمه: " والصلاة من هذا القبيل " أى من قبيل ما حسن لمعنى فيى نفسي فلم المستوط كالإقبرار ، فإنها أى الصلاة مشتطسسة على تعظيم الله كالإقبرار ، لأنها تتأدى بأفعال وأقبوال وضعست للتعظيم فلم الشاهسيد . (٢)

فان أولها الطهارة سسرا و جهرا ، شم حسم الهسة و إخلاء السرو و الانصراف عسا سروى الله إلى الله و هدو النيسة ، ثم الإشرارة برفسم اليديسين إلى نفسى الكبريساء عسا سبوى الله و الإثبات لسه .

شم أول أذ كاره التكيير و هو النهاية في التعظيم . شم أول ثنائيسه في التعظيم . شم أول ثنائيسه ثناء لا يشويه ذكر سيواه ، ثم قراءة كلاسه منتصبا .

و قسد ضم جوارحه هيبة و خشوعها ، ثم تحقيق ما يعبسر بلسانه عن ضعيره من التعظيم فعهلا ، و ههو الركوع و السجود اللذان يدلان على غايسة الخضوع، شم كمل حركمة تكييم ،

فدل علمى أن الصلاة أجمع خصاصة من خصال الديمن لتعظيم الله تعالمى . قولمه : " إلا أنهما - أى الصلاة - في الدلالمة على الإيمان دونه " أى : دون الإقسرار .

هذا جواب عما يقال: لما كانت الصلاة كالإقسرار، فهسلاً جعلت ركبا مسسسن الإيمسان كالإقسرار.

فقال: الصلاة في الدلالية دون الإقبرار، فإن الإقرار دليل وجودا وعدسا. فإن وجيوده دليل على وجود الإيمان، وعدمه دليل على عدست، فيصلح كونيه ركسيا.

أسا الصلاة فعد بها ليسبدليل على عدم الإيمان أصلا.

⁽١) راجمه أصول السرخسي: ١/٠٦، أصول البردوي: ١/٥/١٠

⁽٣) ﴿ رَاجِعِ أَصُولُ السَّرِحْسَى: ١/٦١، كَشَفُ الأُسْرَار: ١٨٦/١، التَّوْضَيَّح ١/

و أسا وجودها أيضا فليس بدليل على وجوده مطلقا ، بل مقيدا بصفة الجماعة حتى أن الكافرلوطلى مع الجماعة يحكم بإسلاسه ، لا باعتبار المسلاة وحدها ، بل بانضمام هيئة الجماعة التي هي مختصة بشريعتنا ، حتى لوطلى منفردا لا يحكم بإسلامه لعمدم اختصاصها بشريعتنا ، وأيضا الإقرار لا يسقط إلا بعد در واحد و هو الإكراء . و الصلاة تسقط بأعذ ار كثيرة ، كالحيض و النفاس و الإغساء فوق يوم و ليلة و المجنون وغيرها .

والمست رتبتها من الإقسرار ، فسلا يصلب كونها ركسا . (٣)

⁽۱) آخر اللوحية رقيم ۲۹ سن ف.
و قيد ذكير اين قدامية من الحنابلية أن الكافرإذا صليبي
حكيم بإسلامية منفردا كان أو بالجماعية حيث قال : " وإذا ي
صليبي الكافر حكيم بإسلامية ، سواء كان بدار الحرب أو دار
الاسلام أو صليبي جماعية أو فررادي ."

⁽ المغنيسي لابسن قدامسة : ٢٢/٩) سيأتني بيان الخلاف في ذلك في باب أسباب الشراعسيم.

قال رحسم اللسم :

((و النصوع الثالصت ما التحسق بالواسطة بما كيان حسنها فيي نفسهم كالزكاة والصوم والحبج ، فإنها بوسطة الفقير واشتها النفيي و شيرف فيي المكان تضنيب إغنيا عبياد الليه و قهير عيدوه و تعظيبه شعب السره ، إلا أن هذه الوسائيط لما كانت ثابتة بخليق اللب تعالمي التحقيب بساكان حسنا في نفسيه . فلهندا تشترط لهسيا الأهلية (١)الكالمية.

و حكم هذا القسم أن لا يسقط إلا بالأداء أو باعتمراض ما يسقطه بعينه.)) أقـــول :

النبوع الثالبيث من أنواع ما حسين لعينه ما هيو ملحيق بما حسين لعينه، وإن كان حسنه بواسطه كالزكاة ، فإنها بواسطه الفقير تضمني إغنسا عباد اللسه تعالمي ، فصارت حسنسة لدفسع حاجسة الفقيسر ، و هو مين خواص الرحمين .

و لكنهسا فسي نفسهسا تنقيسص لمالسه الذي عليسه قوا مسمه و إضاعسة لسم و همي حمدام شرعمها و منسوع عقمل .

و كذا الصوم بواسطة اشتهاء النفيس تضمنيت قهير عبدو الليم و هيسو النفس الأسارة بالسوء على ماجاء في الخبر: " أعدى عدوّك نفسك التسى بيسن جنبيسك . " يا داود عياد نفسك، فانهنا انتصبيت

فصارت حسناة لحصول القهار بالمالا لذاته ، فإناه في داته تعذيب تفسيه و متعهدا عين تعيم الليه مع التصبوص المبيحية ،

آخير اللوحية رقيم ه ه من ب. (1)

⁽T)

هذا متن المفندى من أوبوج . راجمع كشف الأسرار: ١٨٧/١، شرح ابن ملك على المنارص: ٢٠١، (7) مرآة الأصول ٢٨٩/١، التوضيح: ١٩٣/١، أصول السرخسي: ١١/١٠

انظر هذا الحديث في كشف الخفاء (١٦٠/١) وقال: رواه البيهقي (E) في الزهد باسناد ضعيف . وله شواهد من حديث أنس. ويجسري على ألسنة كثيرين : أعدى عدويك بالتثنية في الموضعين ، ولا أصل لمه بهذا اللفظ . والمشهور على الألسنة : أعدى عدوك ، بالإفراد فسي عدوك 📲

(۱) کقولیه تعالمی : (قبل سن حبرم زینیه اللیه التی أخبرج لعباده و الطیباده و الطیباده و الطیباده و الطیباده و الطیباده و الطیبات سبن البرزق ،)

و قولت تعالى : (أحسل لكم الطبيسات ،) (") ، (كلسوا سن طبيبات ما رزقنساكسم) ، (كلسوا سسا في الأرض حسلالا طبيسا ،) (ه) و كذا الحسج إنعما صسار حسنسا بواسطسة شرف في المكان ، فإنسسم تعظيم شعائسر اللسه بزيارة أمكسة محترسة شرفها اللسه تعالى . و زيارتهسا تعظيم صاحبها لا لذاتسه ، إذ همو في ذاتمه قطع الفيافسي و إتعاب النفسس و الدواب . (٢)

و اعلم أن في كلام المصنف لف و نشر ، فإند ذكر أولا الزكداة و الصوم و المسح ، ثم ذكر بعدد الوساعط و هدو الفقيد ، فهدو راجدع إلى الزكداة . و اشتها النفس إلى الصوم و شرف المكدان اللحج . المناه عبداد الله " أيضا راجدع إلى الزكداة و قهر عدو إلى الصدوم و تعظيم شعاعده إلى الحدج .

قوله : " إلا أن هذه الوسائه التحقية حيواب عما يقال : لما كيان حسين هذه الأشيه الوسماعط فلهم التحقية بما هو حسن لذاته .

فقال: إلا أن هذه الوسائسط لما ثبتت بخليق الله إياها بدون اختيار وصنع من العبيد كانست مضافية إلى الله ، وسقط اعتبار الوسائسيط، فصارت حسنسة خالصة من العبيد للرب بلا واسطية كالصيلاة .

ولهذا شرط لها الأهليمة الكاملة حتمي لا تجبعلي الصبي .

⁼⁼ غير أننى لم أجد هذا الكتاب ، أن كتاب الزهد للبيه في ، و الله اعلم . و انظر كشف الأسرار : ١٨٢/١ .

⁽م) انظــر كشـف الأسـرار: ١٨٧/١ . (١) آخر اللوحة ٢٦ من أ .

⁽۲) الأعراق ٧٠٠

⁽٣) المائدة: ٥٠ (٤) البقرة: ٥٠ (٥) البقيوة: ١٦٨٠

⁽٦) أي: الصحاري.

⁽٧) انظر كشف الأسرار: ١٨٨/١٠

⁽A) قلت: هذا خلاف للشافعية في فصل الزكاة حيث قال النووي في المجموع:
(٥ / ٣٦٠): واستدل أصحابنا أيضا من جهة القياس بأن كل من وجب العشر في زرعده وجبست الزكاة في سائسر أسواله كالبالع العاقبل . فان أبا حنيفة رحمه الله وافقنها على ايجاب العشر في مال الصبي و المجنون و ايجاب زكاة الفطر في مالهما . و خالفنا فيي غير ذلك ."

و المجنسيون .

و ما لما تكن عبادة خالصة لا تشترط لها أهلية كالمسة .
و إنما فلن إن هذه الوسائط بخلق الله دون اختيار العبد ، فإن النفس ليست بجانية في صفتها بل هي معبولة على تلك الصفسة .
كالنار ، فإنها محرقة بخلق الله .

فكندا العقير لا يستحسق عبادة ، إذ العبادة لا يستحقها إلا اللسه تعالى إياه على هذه الصفة ، تعالى إياه على هذه الصفة ، لا بصنع منده باشده .

وكندا البيت ليسس بستحق للتعظيم بنفسيه ، أذ هنو حجير كمائير البيسوت ، بل بجعيل الليه أيساه معظميا .

قولت : وحكم هذا القسيم " و هيو الذي حسين لمعنى فيي نفسه ، أنه متى وجيب على المكلف لا يسقط عنده الا بآدا الواجب أو باعتراض ما يسقط لعينه ، أي باعتبار ماليه أثير في إسقاط نفسه بلا واسطمة ، كالحيسين و النفاس و نحوهما . (؟) و هيو احتراز عميا وجيب بفييره . فإنه يسقيط بسقوط ذليك الفيير . و يبقى ببقائمه ، كالوضو و السعيلين .

⁽۱) أى: لأن العبادة الخالصة محض حتى للنه تعلنى ، شرعت على العباد ابتلاء ، وهنو غني على الإطبلاق ، فتوقيف وجنوب حقد لغنناه على كال الأهليسة . فلم يجنب علنى الصبني و المجنسنون ، بخلاف حقدوق العباد ، فإنها يجوز أن تجب بأهلية قاصرة لحاجتهم فيجب على الصبنى و المجنون وينوب الولني منابهما في الأداء ."
(كذا فني كشف الأسترار: ١٨٨/١)

وراجع أصول السرحسى (7 / 1) وقال فيه: " فعرفنا أنها فسى الممنى من النوع الذى همو حسس لعيسه . ولهذا جعلناهسسا عبادة محضة وشرطنا للوجوب فيها الأهلية الكالمسة ."

⁽٢) قال في كشف الأسسرار (١٨٨/١): "ولا يقال: لما لم تكن جانية في صفتها كيف استحق القهر ، لأنا نقول: انما وجب قهرها بمخالفة هواها لئلا يقيع المرافي الهلاك بسبب متابعتها ، كما أن التباعسية وجب عن النار احترازا عن الهلاك ، وإن كا نت مجبولة في صفية الاحسراق غير مختارة ."

⁽٣) راجيع النصدر السابيق .

⁽٤) راجع أصول السرخسى: ١ / ٦٦ حيث قال: وحكم هذا القسم واحسد، و هو أنه إذا وجب بالأسر لا يسقط إلا بالأداء أو بإسقساط سسن الآمسر فيما يحتمل السقوط."

قال رحمه الليسم

((النبوع الثانيي حسين لمعنى في غييره . وذلك يتنبوع إلى ما يحصيل المعنى بفعيل المأسور بينه ، كالصلاة على الميست و الجهاد و إقاسية الحيدود ، و إلى ما يحصيل المعنى بعيده بفعيل آخير ، كالوضيين و السعين إلى الجمعية .

وحكمهما الوجوب بوجوب الفير ، و السقوط (بسقوطه) . . و لقصورهما لا تشترط النيدة و الأهلية في الوضو و السعي . و باقاسة البعد في يسقط عن الباقيسن في النوع الآخر .)) (٢)

لما فسرغ من بيان النسوع الأول الذي هسو حسسن لمعنسي في نفسسه شرع فسي بيان النوع الثانسي ، و هو الذي حسسن لمعنى فسي غيسره . و قسمه إلى ثلاثهة أنسواء :

النسوع الأول ما حسسن لفيسره ، ولكن ذلبك الغيسريتادى بنفس إتيسان المأسور بسه من غيسر حاجسة إلى فععل مقصود لسه . "كالصلاة علسسى الميست ، فإنها ليسست بحسنسة لذاتها حتى قبسع الصلاة علسسى الكافسر و المنافسة و الباغسى و قاتسل النفسس .

وقد نهى الله عنها بقوله : (ولا تصل على أحد منهم مات أيداً)
إنسا صارت حسنة بواسطة إسلام البيت وقفاء حيق المسلم. (٥)
و كذا الجهاد ليس بحسن في ذاته ، لأنه تعذيب عباد الله و تخريب بلاده ، كيف وقد قال عليه السلام : " الآدمى بنيان البرب ، طعيون من هدم بنيان البرب . " (٦).

⁽١) فسي ج: بسقوط الفيسر " و المثبت من أوب.

⁽٢) هذا متن المغنى من أوبوف.

⁽٣) انظر التوضيح: ١٩٥١ وقال: "ولما كان المقصود يتأدى بعين المأمور بمه كان هذا الضموب ... شبيها بالقسم الأول ."

⁽٤) التوسة : ١٨٤

⁽٥) انظر التوضيح ١/٥٠١، كشف الأسرار: ١/٠١١، أصول السرخسى:

⁽٦) ليم أجيده بسعيد في كتيب الحديث التي قيرات.

وإنما صارحسنا لما فيه من إعملا الله وكبت أعدائه واسطة كمسة الله وكبت أعدائه واسطة كمسر الكافسر . (١)

و كذا إقامة الحدود (٢) ليست بحسنة في نفسها ، فإنها تعذيب العباد وإيذاؤهم . ولكنهما حسنت بواسطة (الزجر) عن العباد وإيذاؤهم . ولكنهما حسنت بواسطة (الزجر) النفس والمال المعاصي العففية إلى الفساد وتأديتهما إلى صيانة النفس والمال والعرض والنسب ، فكانت حسنة لفيرها . (٤) لكن المعنى المدى شرع المأسور بده لأجلمه في هذا القسم يحصل بنفي الإتيان بالمأسور به فإن قضا حتى الميت وإعلاء الدين بقهر أعدائه والزجر عدى المعاصي يحصل بنفس الصلاة عليه والجهاد وإقامة الحدود من غير توقيف على فعيل آخر .

وإنعا اعتبرت هذه الوسائط و همي إسمام الميت و كفير الكافسير و إنعا اعتبرت هذه الوسائط و همي إسمام الميت و كفير الكافسير و ارتكاب المنهي عنده دون الفقير و اشتهاء النفيس و شيئته فهي باختيار العبد لأنهما وإن كانست بتقديد الله تعالى و شيئته فهي باختيار العبد و صنعه على طواعيدة. فوجب اعتبارها ، فلم يلحق بما حسس لعينه، بخلاف تلك الوسائسط ، فإنهما بصنع الله بدون اختيار العباد . (1)

⁽١) راجيع المراجيع السابقيية .

⁽٢) آخــر اللوحــة رقــم ٦٥ مــن ب٠

⁽٣) فيى ف: "الزاجير" والشبيت أوب.

⁽۶) فقد ذكير هذا المثال السرخيسي في أصوليه (۲/۱) وتبعيه ابين طيك على المنار (ص ۲۰۰۵) و ولم يذكيره البيزدوي فيني أصول البردوي: (١٨٩/١) أصول البردوي: (١٨٩/١)

⁽ه) تقدم ص : ٨ ٤ حمن أن الوسائلط في النوع الثالث من أنسسواع ما حسسن لعينه غير معتبرة ، لأنها بخليق الله دون اختيار العبيد ، و لذلك ألحقيت بما هيو حسين لنفسه ، و جعلت عبيادة محضيه .

⁽٦) راجيع ص : ٨٤> من هذه الرسالية .
ويقول الأزميسرى في حاشيته على مرآة الأصبول : وحاصل
الجيواب أن الوسائسط في نحيو الصوم و الزكياة و الحيج جعلت
كالعدم ، ولا جهية ههنسا لارتفاع الوسياعط وصيرورتهيا
كالعدم ، فكان حسين هنذا لفيسره شبيها لعينه وحسن ذليك
عليسي عكسيه .*

⁽حاشيــــة الأزميـــرى: (۲۹۲/)

النبوع الثانبي من هذا القسيم ما يحصل المعنى بعيده بفعيل آخيير.
يعنبي بيه أن الفيير الذي شيرع المأسور بيه لأجليه لا يحصل بنفيين اليان المأسور بيه ، بيل يحتاج في تحصيله إلى فعيل آخير قصيدا كالوضيو، ، فإنه في نفسه ليس بحسين ، لأنه تبيرد . وإنما حسين للتوصيل بيه إلى أداء الصلاة ، (1) وكان حسنا لفييره .

وكندا السعبى لينس بحسن في نفسه ، إذ هيو مشي و نقبل أقيندام. وإنما حسن للتوصيل بنه إلى أداء الجمعينة .

شم الصلاة لا تتأدى بنفس الوضيو بحال . و الجمعة لا تتأدى بنفس السعي ، بل بفعيل آخر مقصود بعيد حصول كل منهميا.

قولسه: "وحكمهما" أى حكم هذين النوعين وجوبه ، وبقسما الوجبوب بوجسوب الفيسر ، حتى إذا حطه الوجبوب بوجبوب الفيسر، وسقوطسه بسقبوط الفيسر ، حتى إذا حطم إنسان من موضع مكرهما بعد السعى قبل أداء الجمعة شم خلسسى سبيله كان السعبي واجبا عليمه ثانيسا .

و كذالك إذا سقطت الصلاة بالحيض و النفاس يسقط الوضيو.

و كذا ليوسقط حتى الميت بكسره سقطت الصلاة عليمه . و كذا الكار ليو أسلموا ليم تبيق فريضة الجهاد ، " الا أنه خلاف الخبير . قال عليه السملام : " الجهاد مناض التي ينوم القيامية . " (؟)

 ⁽١) آخير اللوحية رقيم ٧٤ من أ .

⁽٢) فسى ب: " واذا " والشيت من أوف.

⁽٣) ولعزيد من التحقيق راجع: أصول البزدوى: ١٩٠/١، أصبول السرخسى: ١٢/١، مسرآة الأصبول: ٢٩٢/١، مسلم النبيوت بشرح فواتمين الرحموت: ٢٩٢/١،

^() اخرجه أبو داود في سننه (٣ / .) تعليق عزت عبيد الدعاس في الجهاد مع أعمة الجهور عن يزيد بن أبي تشبه عن أنسبن مالك .
قال الزيلعي في نصبب الراية : قال المنذري في مختصره :
يزيد بن أبيى نشبه في معنى المجهول .
(نصبب الرايسية : ٣٧٧/٣ .

قوله: "ولقصور" أي : لقصور هذين النوعين في معنى العبادة والحسن لا تشترط لهما النية و الأهلية حتى جاز الوضو بغيرنية (() و من هوليس بأهل لأدا (() العبادة و النية و الأهلية حتى حاز الوضو بغيرنية (() و من هوليس بأهل لأدا (() العبادة و وهو الكافر . (() و السعى كذلك . إذ معنى العبادة فيهما غير مقصود ، بل المقصود التمكن من إقامة الصلاة بالطهارة و التمكن من أدا الجمعة . فعلى أي وجه حصلا سقط الأسر .

(۱) بل همى سندة كما صرح بده صاحب الهدايدة فيد . (انظر : الهدايدة : ۲۷/۱) وراجع أيضا : الكايدة : ۲۸/۱، بدائع الصنائدع : ۱۲۵/۱ .

يقول صاحب فواتح الرحموت: "و ربعا يمثل بالوضو النه حسن بحسن الصلاة لأجل كونه شرطا ، و فيه شائهة من الخفا ، فإن الوضو بها هو طهارة حسن ، وإن كان له حسن آخر من جهة حسن مشروطه . ألا ترى أن الشرع ندب الدوام على الطهارة ، و العندوب حسن وليس ندبها لإ قامة الصلاة ، فإن من أوقات مندوبة الطهارة وقت الخطيسة و سائر الأوقات المكروه "

(فواتح الرحموت : ٣/١ه)

و القول بعدم فرضية النية في الوضو مخالف للشافعية ، فإنهم قالبوا إن النية في الوضو فريضة .

(انظـر المهذبيشرح المجموع : ١١/١)

- (٢) آخر اللوحة رقم ٣٠ من ب.
- (٣) لم يشترط الحنفية إيمان التوضي الصحة وضوئه بل يصح وضوا الكافسر ،

(انظيربدائع الصنائع: ١٢٠/١)

وأما الشافعية فإيمان المتوضي شرط لصحة وضوئه عندهم ، فلا يجوز وضوا الكافسر . وهذا بنا على أنه ليس بأهل للنيسة .

قال الرافعيس في تحج العزيز (٣١١/١): " فاعلم أنه بني على اعتبار النية في الطهارات امتناع صحتها من الكافر . فلو اغتسل الكافر في كفره أو توضأ ثم أسلم لم يعتد بما فعلم في الكفر ، لأنه ليس أهلا للنية . "

والزمي

و كذا لقصور الحسن يسقط النوع الآخسر ، و هو يتأدى بنفس المأمور به بإقامة البعض عن الباقين ، الأن حق السلم صار مقتضيا بصلاة البعض. و كذا اعلاء كلمة الله حصل بجهاد البعض ، فيسقط عن الباقيس . و لو كانت حسنسة لعينها لما سقطت ، كصلاة الظهرو نحوها .

xxxxxxxxxxxx

قال رحمه اللممة:

(النبوع الثالب القيدرة ، فإن صفية الحسين إنسا (ثبت ت) بقيدر مين القيدرة .

و إنها نوعان ، مطلب ق و كالسلسل .

فالمطلبيق (أدنيي ما) (٢) يتكين بيم (٣) المأسور مين أداء ما لزميه بدنيسيا كان أو ماليسيا .

و ذليك شيرط في حكيم كيل أمير كالوضيو، و الصيلاة و الحسيج و الزكاة مين العاء و القيوة و الاستطاعية و الفني ، غير أن الأهليدة في الجيز، الأخيير من الوقيت تكفي عندنيا استحسانيا ، لوجيود السبيب و الأهلية. و افتقيار وجيوب الأداء إلى احتميال القدرة لا إلى تحققها ، لأنهييا لا تسبيق الأداء لتظهير في الخليف (كما في الحليف) (؟) عليسي مين السبياء .

و كسن هجه عليه وقت الصلاة في السفر ، إن خطاب الأصلل (متوجه) (ه) عليه لا حتمال وجمود الساء .

و هذا الشرط معترص بوجروب الأداء، لأنه شرط لوجروب الأداء. فلا يشترط دواسه لبقاء الواجريب، كشهرود النكراح .)

أقـــــول :

الثالث من أنواع ما حسب لمعنى في غيره القدرة.

⁽١) في ج: "تشبت" والعثبت من أوب.

⁽٢) في أ: " اذا ما " والصحيح ما أثبتاه من بوج .

 ⁽٣) آخــر اللوحة رقم ٨ من ج ٠

⁽٤) ساقط من ب و الشبت من أوج.

⁽ه) في ج: "يتوجه " والسئيت من أوب.

⁽٦) هذا من المفنى من أوبوج.

⁽٧) يقول البزدوى في أصوله (١ / ١٩ ١): " و أما الضرب الثالث فمختصص بالأداء دون القضاء ، و ذلك عبارة عن القدرة التي يتمكن بها العبيد من أداء ما لزمه و قال في مكان آخر (١ / ١٩٩): " و إنما قلنا إن الضرب الثالث من هذا القسم يختص بالأداء دون القضاء ، أما اذا _ فات الأداء بحال القدرة بتقصيبر المخاطب فقد بقى تحت عهدته ، و أحد الشرط بعنزلة القائم حكما لتقصيره. و أما إذا فات لا بتقصيبره فكذ لسك ، لأن هذه القدرة كانت شرطا لوجنوب الأداء فضلا من الله تعالى قلم يشترط لبقاء الواجب، و لهذا قلنا لا يسقط بالعوت في أحكام ==

اعليم أن فيى جعل القدرة من أقسيام ما حسين لمعنيى فيى غييره تعسفا. فأن القدرة ليسيت من أقسيام المأسور بيه ، بل هيي شيرط ليه. و مورد القسمية أنما هيو المأمور بيه فيى صفية الحسيين .

و أيضا ليست القدرة بحسنت لمعنى فسى غيسرهما ، بل العامور بيه

وهدا الإشكال بعينده يرد على بعض حداق أصحابندا ، عيدت قال: هذا القسم ، يعندى القدرة يسمى جامعا ، الأنده جدع القسيدن ، أعنى الحديث لعينده ولفيدره . (و الإيمان) (۲) حسن لعينه و حسن أيضا لفيدره ، و هدو شرطه يعندى القدرة .

و كذا الصلاة و الزكاة و الحج و الوضوء (٣) و الجهاد حسنه لمعنى يرجع إلى الذات وإلى الفيسر . ويكون حسنه أيضا لحسن من جهة الشرط، و هو القدرة.

توضيد الإشكال أن القدرة ليست بجامعة للحسنيين ، بـل العامـور بــه بواسطتهـا صار جامعـا للحسنيين .

اللهم إلا أن يقال: إنما جعلت القدرة جامعة مجازا لكونها سببا لحصول الجمع بين الحسنين للمأسور بسه .

⁼⁼ الآخـــرة . "

المذكرر هرو القدرة المطلقة .

وقال فسى القدرة الكاملية في نفس المصدر (٢٠١/): " وأما الكامل من هذا القسم فالقدرة الميسيرة ، و هي زاعدة على الأولي بدرجة كرامية الليه .

و فرق ما بين الأمريس أن القدرة الأولى للتمكن من الفعل ، فلسما يتفير بها الواجب ، فبقى شرطا محضا فلم يشترط دوامها لبقاء الواجب، فجعلته سمحا سهلا لينا . فيشترط دوامها لبقاء الواجب ، لا لمعنسى أنها شرط لكن لمعنى تبدل صفة الواجب بها . فاذا انقطعت هذه القدرة بطل ذلك الوصف ، فيبطل الحق ، لأنه فيسر مشروع بدون ذلك الوصف . ولهذا قلنا الزكاة تسقط بهلاك النصاب ، لأن الشرع على الوجوب بقسدرة مسسسة . "

⁽١) وقد نسب عبد العزيز هذا القول إلى البزدوى (كشف الأسرار: ١٩١/١)

 ⁽٢) فسى ب: " فالايمان " و المثبت من أ و ف .

⁽٣) آخر اللوحة رقم ٧٥ من ب.

^(؟) وقد جمل الرهاوى القدرة حسنة حيث قال: "انما كانت القدرة حسنة لا أن بها ينتفى التكليف بما لا يطاق و هو قبيح ، و كلما التنظيل القبيح بما لا يطاق و هو قبيح ، و كلما التنظيل القبيح بما لا يطاق و هو قبيح ، و كلما التنظيل القبيح بما لا يطاق و هو قبيح ، و كلما التنظيل التن

وإنما يستقيم على سبيل الحقيقسة بأن يجعل مورد القسمة ما يحسسل بسمه الحسسن (٢). الحسسن (للمأمور بسمه)

فيقال: ما حسب لغياره لا يخلو ذلك الغيار اسما أن يكون شرطا أو لا . فإن كان شرطا فهو القدرة التمي جعلها المصنف نوعا ثالثا .

وإن لم يكن شرطما فلا يخلموإما أن يحصل ذلك الفيمر بفعمل المأمور به. و همو النوع الأول ، أو لا و همو النوع الثانمي . (٣)

و تجعل كلمة ذلك في كلام المصنف: "وذلك يتنوع "إشارة اليه دون المأمور بيسه . وكذا في القسم الأول .

و هذا همو الاحتمال الراجع فيهم يعمرف بالتأمل .

قولسه: "فإن صفة الحسين إنما ثبتست بقدر من القدرة ، لأن تكليسف الماجسز قبيح عقبلا و معتبع شرعا ، فلا تجبوز نسبت إلى الحكيم تعالسي . و هذا بنا على أن التكليف بالمحال معتبع عندنا شرعا و عقبلا .

وعند الأشاعسرة جائسر عقسلا و واقسع شرعسا . (٥)

قولسه: " وانهسا - أى القدرُة له نوعسان : مطلسق و كامسل . فالمطلسق ادنسى ما يتمكن بسه المأسور مسن أداء ما لزمسه بدنيسا كان المأسور بسسسه كالصسلاة و الصبوم أو ماليسسا .

و ذلك أي مطلبق القدرة شبرط في حكم كيل أمير ، أي في وجيوب أدا ^عكل مأسور بينه ، سيوا [،] كان حسنيا لعينيه أو لغيبره احترازا عن تكيف ما لينيس

⁼⁼ فهـوحسـن ". (حاشية الرهاوى: ٢٠٥)

⁽١) قلت: سياق الكلام يقتضي عدم إشبات: "بسه" في قوله: " الماسور بسه " × الصحيح إثبات «به» لأن التقيم للمأفرر به عدم يت سابه حمده

⁽٢) ساقيط مين ف والشبت من أوب.

⁽٣) راجيشرح القاآني على أصول الخبازي لمنصور أحمد القاآتي ، مخطبوط رقيم ١٤٩ في المركز العلمي ورقبة رقم ٢٨ و نصه: "فان قبل كيف يستقيم هذا التقسيم ، و القدرة ليست من أقسام المأمور به ، قلنا : هذا تقسيم حسن المأمور به بحسب الفير ، و وجهه أن يقول : ما كان حسنسا لفيره فلا يخلو اما أن يكون ذلك الفير شرطا لوجوب المأمور به أو لا .

الأول هو القسم الثالث ، و أما الثاني فلا يخلو اما أن يكون ذلك الفير حاصلا بفعل المأمور به أو بفعل آخر بعده و هو القسم الأول و الثاني ."

 ⁽٤) في بوف: "تثبيت" والشبت من أ.

⁽ه) تقدم تحقیق ذلك بهامسش ص: ۲۶ و مسابعسد هسا .

⁽٦) آخسر اللوحسة رقسم ٨٤ من نسخسة أ .

فى الوسىع . (() حتى لا تجب الطهارة على العاجيز عنها ببدنيه، بأن ليم يقدر على استعماليه و لم يجيد من يعينيه .

(۱) راجع: أصول البردوى (۱۹۳/۱) ، المناربشرح فتح الففار: ۲۰/۱. و يقول ابن نجيم في قتح الففار (۱۹۴، ه): " ثم اعلم ان القدرة التي هي شرط انتكليف ، القدرة الظاهرية و هي سلامة الآلات و الأسباب فقط لا القدرة الحقيقية المقارنة للفعل. "

و انظـر التوضيـح : ١٩٨/١٠

ويقول صاحب التلويح (١ / ٩٩ /): "قد اختلفوا في القدرة سم الفعسل أو قبلسه . و المحققون على أنسه إن أريد بالقدرة القوة التي تصير مؤثرة عند انضام الارادة اليها فهي توجد قبل الفعل و معه و بعده .

و أن أربد القوة المؤثرة المستجمعة لجميع الشرائط فهى مع الفعل بالزمان / وإن كانت متقدمة بالذات بمعنى احتياج الفعل إليها ، و لا يجوز أن ... تكون قبل الفعل لا متناع تخلف المعلول عن علته التامة . "

و أبو الحسن الأشعرى فيما نقيل عنه الآمدى قال بوجوب مقارنة القدرة الحادثة للمقدور بها دون وجوبها في حالمة التكليف بالفعل .

يوضح ذلك قول الآمدى فى الإحكام (١٣٣/١) بعد أن ذكر أن فسى أكثر أقوالم عيل إلى جواز التكليف بما لا يطاق ، و نصمه : " و هو لا زم على أصله فى اعتقاد وجوب مقارنة القدرة الحادثة للمقدور بها مع تقدم التكليف بالفعل على الفعل . وإن القدرة الحادثة غير مسؤتسرة في مقدورها ، بل مقدورها مخلوق للمه . ولا يخفى أن التكليف بغعل الفيسر حالمة عدم القدرة تكليف بما لا يطاق . "

و المراد بتكليف ما ليس فى الوسم عنده تكليف عادم القدرة حالة التكلييف بالفعل ، و هذا جائز عنده . و يشترط القدرة حالة أداء الفعيسل ، أى حالية الاحتثال .

وعلى هذا يتفيق مع قبول الشارح في هذا القدر، لأنه سيقول في هذا القدر، لأنه سيقول في هذا القدر، لأنه سيقول في هي صن دون نفيسس الوجيوب الأداء دون نفيسسس الوجيوب . . الله "

شه يفه من تكليف ما لشهار : " احترازا عهن تكليف ما ليسس في الوسسع تكليف عسادم القهدرة ماليسة الأداء ."

إدا كيان هيدا ميراد، فالأشعيبيري أيضيا يقيول باعتاءه، ولذليبيك قيال بوجيبوب مقارنيسية القييب رة الحادثية بالمقيدور بيبيه كميا نقلنياه عنيسه .

وبقيدي محيل النيزاع بينه سيا فيي التكليب ف بالمعتنع وهيدو المعتجيديل لهذاتيده .

فالأشعبيرى أطلبيق القيول في جوازه ، و الحنفية قالوا بامتناعيد. كما تقدم تفصيل ذلك ص ٢ و ما بعدها . و كذا الصلاة لا يجب أداوهسما (١) بدون القدرة . ولهذا كان وجوب الأداء بحسب ما يتمكن منسه قائما أو قاعمدا أو موميسا . (٢)

و كذا الحج لا يجمب أداوه إلا بالزاد و الراحلة ، لأن التمكن من السفرير لا يحصل بدونهما غالبها. (٣)

و كذا لا يحب أداء الزكاة إلا بقدرة مالية ، حتى إذا هلك النصاب بعيد الحول قبل النصاب بعيد الحول قبل التمكن من الأداء سقطيت بالإجماع .

شم اختلف المشائع في أن اشتراطه على سبيل الغضل و المنه أو العبدل و الحكمة ، و لكل وجه ظاهر قد عرف في موضعه .

شم هنو شرط لو جوب الأداء دون نفس الوجنوب ، فإننه جينر من اللنه تعالى بغيسر صنع منا.

⁽١) انظر كشف الأسرار: ١٩١/١ من أن القدرة شرط وجوب الأداء دون شرط نفر سن الوجروب.

⁽٢) راجع: الهدايسة بشسرح فتسح القديسر والعنايسه: ١/٨٥١٠

⁽٣) قولت : "غالبا" قيد به لانه قيد يوجيد بدون الراحلية أيضيا الا أن ذليك نادر لا يصبح بنا الحكم عليه ."
كذا في كشف الأسرار: ١٩٣/٠

و راجع الهدايسة بشرح فتح القديسر: ٣٢٢/٣ من أن القدرة عليي

⁽٤) راجع بدائسم الصنائسم: ٢/ ٨٣٤. أصول البزدوى: ١٩٣/١، العفني لابن قدامة: ٢ / ٢٦، المسجموع: ٥ / ٣٦٠.

وقال أبن رشد في بداية العجتهد (٢٢٨/١): " وهذا مجمع عليه عند فقها الأممار وليس فيه في الصدر الأول خلاف، الاما روى عن ابن عباس ومعاوية . "

⁽ه) يقول البزدوى في أصوله (١٩١/١) بعد ذكر اشتراط القدرة في أدا المأسور به: " وهذا فضل من الله عند نسا."

وقد علق عليه صاحب الكشف حيث قال: "ما ذكر الشيخ ههنا من قوله:
وهذا "أى اشتراط هذه القدرة فضل و منة من الله تعالى عندنا ، يوهم
بظاهره أن التكليف بدون هذه القدرة يجوز عنده كما هو مذهب الأشعرية.
وما ذكر في بعض مصنفاته أن المكنة الأصلية مشروطة في العباد ات تحقيقا
للعدل على ما قالمه الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعمها.)
و الميسرة مشروطة في بعضها تحقيقا للفضل على ما نطق به النص."

⁽ كشف الأسرار: ١٩٢/١)

وقد صرح الدبوسى فى التقويم أن الشرع جعل من شرط وجوب الأداء مكنة العبد منه حكمة وعدلا ، وأن المطلوب بالأسر فعل مختار ، ولا _ اختيار بدون القدرة و المكنة. (انظر تقويم الأدلة لوحة ٢) بالتصرف)

ف لا تشترط لده الأهليدة حتى يجب على النائم ، ولا تشترط لده القدرة الحقيقيدة ولا المتوهدة . وإنما يشترط لده وجود السبب فحسب. شم القدرة الحقيقيدة التبى تحدث عند حدوث الفعل إنما تشترط لحقيقة الأداء، لأن الاستطاعة مقارندة للفعل عند أهل السندة و الجماعدة . (١) وأمنا لوجوب الأداء فيشترط لده سلامة الآلات وصحدة الأسباب . (٢) وعلى هذا ينبغنى أن يحمل الاختلاف الذي بين أهل العلم في أن القدرة مع الفعل أو قبلده (٣)

شم فى كلام المصنف ليف و نشير ، فانه ذكير أولا أربعية أشييا، ، الوضيو، و الصيلاة و الحيج و الزكياة .

شم ذكر أربعه أخرى بعده ، وهو الماء و القوة و الاستطاعة و الفني ، فيعدود كل منها على الترتيب إلى كل من الأولىي.

قولسه: "غيسر أن الأهليسة "هذا جواب عما يقال: قد أوجبتم (ألصلاة على الصبي إذا بلسع، والكافسرإذا أسلسم، والعجنون إذا أفاق، والحائف إذا طبسرت في آخسر جزء من الوقت بقيد رالتحريمة معدم شرط التكليف، وهو القدرة على الفعل حقيقة لغوات الوقت الذي هو من ضرورة القدرة. (٥)

⁼⁼ وأما لأشعرية فلم أجد تصريحا منهم بأن اشتراط القدرة فضل و منة من الله و الله على الله و المكافين و القدرة و الله و الله و الله و المكافين و الله و

⁽۱) راجع التلويح : ۱۹۹/۱٠

⁽٢) راجب مفتح الففار:١/١/١٥٠

⁽٣) انظر هامش رقم ١ ص ٥٥٧ من هذه الرسالسة .

⁽٤) الخطاب في قولده: "قد أوجبته "الأبي حنيفة وصاحبيه.

⁽ه) يوضح ذلك ما قالم صاحب كشف الأسرار (/) و (): قد ذكرنا أن ـ المأمور بفعل لا بد من أن يكون قادرا على تحصيل المأمور به حقيقـــة، لأن تكليف ما ليس في الوسع ليس بحكمة ، الا أن القدرة على نوعيس : أحد هما سلامة الآلات و صحة الأسباب ، و هي تسمى قدرة لحدوث القدرة فيها عند قصد الفعل في المعتاد .

و الثانى حقيقة القدرة التى يوجد بها الفعل. و التكليف يعتمد على الأولى ، و كان ينبغى أن يعتمد الثانية غير أن تعذر تقدم المشروط على الشرط ، منع عن ذلك ، فنقل الشرطية إلى الأولى لحصول الثانية بها عادة عند الفعل ، فتبت أنه لا بعد من أن يكون المأمور قادرا على الفعل ، ===

ولا وجده لاعتبار احتمال حدوث القدرة بامتداد الوقدت لصحة التكليف ، لأن ذلك احتمال بعيد ، و هدو لا يصلح شرطا للتكليف ، لأن المقصود لا يحصل بدء . ألا تدرى ان احتمال سفر الحج بدون زاد و راحلة و احتمال القدرة على الصوم للشيخ الغانى و احتمال القدرة على القيام و الركوع و السجود للمريخ المدنف و المقعد بزوال العرض و الزمانة و احتمال الأبصار للأعسى بسزوال العدى أقرب الى الوجدود من الاحتمال الذى ذكرتم . (و) (١) مسعد للملك لم يصلح شرطا للتكليف ، فهسذا أولىدى .

فأجساب عسن هسدًا بمنا ذكسر.

بيان الاستحسسان أن سبسب الوجبوب و هبو جبز أن الوقب قد وجد في بيان الاستحسسان أن سبسب الوجبوب و هبو جبز أن الوقب قد وجد في حبق الأصل ، فيثبت به أصل الوجبوب ، إذ هو ليس بمفتقبر إلسسسي شبرط آخبر ، و كذا شرط وجوب الأداء موجود ، لأنبه ليس بمتوقف علبي حقيقبة القدرة لا متناع تقدمها على الفعيل ، و استحالية تقدم المشروط عليي الشبوط ، بيب له هبو (٥) متوقف على توهيم القدرة التي بنيت على سلامية الألات و صحبة الأسباب لتظهر فائدت في الخلف و هو القضاء . (١) وقد وجد التوهم ههنا لجواز أن يظهر في ذلك الجز المتداد بوقف الشمس كما كان لسليمان عليه السلام (١)

⁼⁼ على معنى أنه لو عزم على الفعل لوجد الفعل بالقدرة الحقيقية ، فكانت حالة وجود الفعل حالة وجود القدرتين جميعها ."

⁽١)ساقـــط من ب و البعثبت من أوف .

⁽٢) انظر هذا السوال في كشف الأسيرار: ١٩٤/١.

⁽٣)انظــرالمدرنفســه ، وتقد سبت ترجـــه ص : ١١٢ ،

⁽ع)أى: نعمل بالدليمل الخفى الأقموى وتركسا القياس الذي عمل به زفسر. (انظمر المعدر نفسمسه،) (ه) آخر اللوحمة رقم ٨٥ من ب٠

⁽٦) تقدم تحقيق ذلك ص: ١٦١ في مسألة كون الوقت ظرفاً للمودى ، و راجمه أصول السرخسي: ١٦٧/١.

⁽γ) انظر كشف الأسرار: ١٩٦/١،

^() و هو من حديث أسماء بنت عميس قالت : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم وحي اليه و رأسه في حجر علي فلم يصل العصر حتى غربت الشمسسس فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : صليت يا على ، قال : لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : اللهم انه كان في طاعتك و طاعة رسولك فارد د عليه الشمس ، قالت أسماء : فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت ."

(انظر : مشكمل الآئسسار لأبى جعفر الطحاوى : ٢٨٨٨ ، ===

فشبت بهذا القدر وجبوب الأداء ، ثم بالعجبز الخالبي عن الأداء ينتقبل الحكم إلى خلف وهبو القضياء . (١)

وهددا معنى قول السندف: وافتقار وجوب الأداوإلى احتمال القدرة لا إلى تحققها القدرة لا تسبق الأداء، تحققها القدرة لا تسبق الأداء، لأن الاستطاعة مع الفعيل .

فإن قيل : سلمنا أن توهم القدرة كاف لصمة التكيف إذا كان سنيساً على سلاسة الآلات و وجود ها . ولكن لا نسلم أن توهم حدوث الآلات و سلاسها كاف لصحته . فان توهم حدوث أله الطيسران للانسان ثابت . و كذا توهم حدوث سلامة آلمة الأبصار و الشي للأعمى و المقمد .

و مع ذلك لا يصبح التكليف بالطيه ران و الأبصار و الشمي .

و التوهسم الذى ذكسرتم من هذا القبيل ، لأن الوقست للفعسل بمنزلة الألسية كاليد للبطش و الرجسل للمشي ، فلا يصلح بناء التكيف عليه . (٣)

قلنا: توهم القدرة إنما لا يصلح شرطها للتكليف إذا كان المطلوب عين ما كلسف بسه . فأما إذا كان المطلوب منه غيسره و همو خلفه فهمو كاف .

و في سألتنها المقصود إيجهاب الخليف و ههو القضاء لا حقيقة الأداء.

فيشترط سلامة الآلات وحقيقة القدرة في حق الخليف وهو القضاء . لا في حيق الأصل وهو الأداء ، بيل فيه (١٤) توهم القدرة . (٥)

وقد ذكر ابن الجوزى أن في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشمس لم تحبس على أحد الا ليوشع.

⁼⁼ الطبعة الأولى سنة ٣٣٣ه، بعطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند)
اقول: هذا بناء حكم على أسرنادر، وهو لا يجوز، فإن الشمس لم ترد
على أحدد إلا ليوشيع عليه السلام،

و أما ما ذكره الشبلى من أن الشمس قد ردت على سليمان حينما غفل عن ذكر رسه فيما عرضت عليه الصافنات الجياد فقد رده الفخر الرازى فقال إنه بعيد . و أما بالنسبة لعلى كما نقله الطحاوى فقد أنكر ابن الجوزى هذا الحديدة فقال إنه خلط من القول ، و أن بعض رواته منكر الحديث و بعضهم كذاب. راجع: كتاب الموضوعة الابسن الجوزى:

و التفسير الكبير للفخر الرازي: ٢٠٤/٢٦.

⁽١) انظر أصول السرخسي : ١/ ٠٦٧ (٢) آخر اللوحــة رقم ٢١ من ف .

⁽٣) انظر كشف الأسرار: ١/٥١٠

^(؟) سن نسخمة ب ولم يشتم أوف .

⁽ه) أنظــر الصدر نفســه: ١٩٥/١

قولت : " كما في الحليف على مس السما " " أى نظيم اعتبار توهميم القدرة على الأصل ، وإن كنان (١) بعيمدا ليظمهر في حق الخلف العلف على مس السما " . فإن من حلف ليمس السما " أوليمولن هذا المجمير ذهبنا انعقدت يعينه عندنسما (٢) لتوهم البسر . فإن السما عيمن مسبوسة . قال تعالى إخبارا عن الجن : (وأنا لسنا السما ") والملائكية يصعدون إليمه .

وقد صعد النبي صلى الله عليه وسلم وعيسى عليه السلام ، فيكون صعود السما مسكسا غيسر ستحيسل ، فتنعقد يعينه بنا على هذا التوهم ، وإن كان بعيدا ، ليظهر أشره فيى خلفه وهو الكسارة ، لأنه يحنست فيى الحال لعجزه عن إيجاد شرط البر ظاهر ا.

لا يقال: إعادة الزمان الماضي في قدرة الله أيضا. وقد فعل لسليمان عليه السلام. (٥) فكان ينبغنى أن ينعقب الفعنوس بهذا الطريق أيضا حتى تلزمه الكفارة بهنا ، لأنسا نقول: هناك أخبر كاذبنا عن فعل وجسد منه ، فالصدق ستحيل فيه.

فان الله تعالى و أن أعاد الزمان الماضى لا يصير الفعل موجدودا في الحالف حتى يفعله ، فلهذا لم ينعقه الفسوس .

⁽١) آخسر اللوحية رقيم ٢٥ سن أ.

⁽٢) راجع بدائع الصنائع (١٥٩١/٤) حيث قال: "وأما كونه متصور الوجود عادة فهل هو شرط انعقاد اليمين: قال أصحابنا الثلاثة ليس بشلط، فينعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة. وقال زفر هو شرط لا تنعقد اليمين بدونه ..."

⁽٣)سورة الجري : ٨

⁽٤) راجع ص: ٦٠٠ من هذه الرسالية .

⁽ه) اليمين الفسوس هي المعقودة على أسر في العاضي أو الحال كاذبة يتعسد صاحبها ذلك . (كذا في البسوط: ١٢٧/٨) وقال فيد أيضا: وهذه ليست بيمين حقيقة ، لأن اليمين عقد مشروع

وقال فيسه أيصا: وهده ليست بيمين حقيقة ، لأن اليمين عقد مشروع وهذه كبيرة محضة ، و الكبيرة ضد المشروع ، ولكن سماه يمينا مجازا ، لأن ارتكاب هذه الكبيرة السعمال صورة اليمين . "

اليمين الفموس لا تجب بها الكفارة عند الحنفية و المالكية و الحنابلة .

وأسا عند الشافعيدة فتحبب بهدا الكارة.

انظـر: بدائـم الصنائع: ١٦٠٠/٤، بدايـة المجتهد: ٣٤٩/١، المغنى لابن قدامة: ٩٦/٩٤، المجموع: ١٣/١٨٠

قوله: " و كمن هجم عليه وقت الصلاة في السفر " أى نظيم اعتبار توهم القدرة ليظهم في الخلف أيضا من هجم عليه وقت الصلاة ،أى دخسل عليه وقت الصلاة أى الخلف عليه وقت الصلاة في السفر و هنو عادم للما " ، فإن خطاب الأصل أى الوضو عليه وقت الصلاة في السفر و هنو عادم للما " ، فإن خطاب الأصل أى الوضو و هنو قوله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم ، الآية) " متوجه إليه لتوهم حدوث الما بطريق الكراسة كما كان لبعض الصالحيين ، ثم ينتقل (لعجزه) " ظاهرا إلى خلفه و هنو التيميم .

وإنما اختار لفظ الهجوم دون الدخول لأن معنى الهجوم الإتيان بفتية و السدخول من غير استئذان ، وإتيان الوقت كذلك ، لأن العجز في هذه الحالة أكتر ، فإن من دخل عليه باستئذان ربسا يتهيأ لذلك . فأما إذا دخل بفتة فالظاهر أنه لا يعكسه التهيؤ (٢)

قولت: "وهذا الشرط مختص بوجوب الأداء" أعنى القدرة شرطت لوجسوب الأداء دون وجوب القضاء ، لأن هذه القدرة شرطت في ابتداء وجوب الأداء لصحمة التكليف . ولم يتكرر الوجوب في واجب واحد لما بينا أن القضاء يجبب بالسبب الذي يجبب الأداء عند المحققيين (٤) فيكون وجوب القفاء بقاء ذلك الوجوب بعينه لا وجوب التصا تخصير . وشرط الشيء لا يكون شرطا لبقائمة كالشهود في النكاح . (٥) حتى أن الفائمت من الصلوات و أن كثرت ، و الصيامات و أن تعددت و الزكوات و أن اجتمعت يجب قضاؤهما في النفس الأخيسر ، و أن عجمز عمن الإتبان بها ساعتند .

ولهذا لا يسقط بالمبوت في حيق الاشم . (٦) وليس ذلك كالجيز الأخير من الوقيت في حيق الأداء ، لأنبا اعتبرنا ذلك ليظهير أثيره في الخلسييف، ولا خليف للقضياء ، فلم يعتبر، وقد بقيست الفوائت عليم ، فعلم أن القيدرة ـ

⁽١) سيورة المائدة: ٦

⁽٢) فسي ب: " بعجــزه " والشبــت من أو ف .

⁽٣) راجع كشف الأسمرار: ١٩٦/١٠

⁽٤) إنظر أقوال العلما على ذلك من ١٨٥ من هذه الرسالة .

⁽ه) أى كالشهـــود فــى بناب النكــياح ، فإنـه شـرط لبلانعقاد لا للبقـــاء .

انظر : كشف الأسرار : ٢٠٠/١

 ⁽٦) هذا دليسل عليسى أن القسيدرة ليستسب بشيسرط فيسي وجسوب القضيساء .

انظير النصيدر نفسيه .

مختصة بالأداء. (١)

و لا يلسزم منه تكليف ما ليسه فسى الوسسع ، لأنه بقاء التكليف الأول الذي وجد شرطسه لا تكليف ابتدائسي .

هذا إنسا (٣) يستقسيسم على قول من قال بأن القضاء يجب بالسبسبب الأول . (٦)

فأسا من أوجب القضاء بسبب آخر فيلا بيد ليه من القدرة في القضياء الأنه تكييف آخر .

قال بعض الحد اق من أصحابنا (٦) إنه لا فسرق في اشتسراط القدرة بين الأداء و القضاء ، لأن الأداء إذا كان مطلوبا بنفسه يشترط فيه حقيق القدرة ، وإن كان مطلوبا لغيسره يشترط توهم القدرة لا غيسر كما بينا .

فكذا القضاء إذا كان الفعسل منه مقصودا يشترط فيه القدرة ، وإن ليهم يكنن مقصودا يشترط فيه القدرة ، وإن ليهم يكنن مقصودا يشترط فيه التوهيم . فغى النفس الأخيسر إنما يبقي عليه وجسوب قضاء العبادات المتعددة بناء على توهيم ابتداد العبسر ، وهسو الظاهير نظيرا إلى استصحاب المحال ليظهير أثيره في المؤاخذة . كسا أن وجنوب الأداء يثبت في الحيز الأخيسر من الوقت ليظهير أشره في المؤاخذة . المناه في المناء .

ألا تسرى أن الأداء إنما يقوت مضمونا إذا كان قادرا على المثل حتى لوعجين عنده سقط ، كما في سقوط فضيل الوقيت و تكبيسرات التشيريق . فلولم تكيين القدرة شيرطنا لمنا سقيط بالعجيز .

⁽۱) قال صاحب كشف الأسرار: ۲۰۰۰: وهذا الذى ذكرنا إذا لم يكسن الفعل حالة البقاء مطلوبا منه . فأما إذا كان مطلوبا منه فلا بد له مسسن القدرة ، لأن طلب الفعل بدون القدرة لا يجوز ، ألا ترى أن المنظور اليه في اشتراط القدرة حالة الفعل ، فيجب الفعل بحسب القدرة فسبي تلك الحالمة ، فإنه إذا وجبت الصلاة عليه في حالة الصحة قائما يقضيها في حالة المرض مضطجعا ، و يخرج به العهدة . ولو وجبت عليه في حالمة المرض مضطجعا يقضيها في حالة الصحة قائما لا مضطجعا ، فلو لم يكن حال البقاء منظورا إليها في ذلك المكان لكان الحواب على العكس في السائتين . "

⁽٢) فيي ف: "لا تكليف ابتداء " و العثبت من أوب . (٣) آخر اللوحة ٩ م من ب

⁽٤) انظر تحقيق أقوال العلماء ص: ١٨٠ من هذه الرسالسة .

⁽ه) وعلى هذا الأصل فلا يكسى فيه توهم القدرة التي ذكرها الشارح.

⁽٦) راجع نقلا عنهم في كشف الأسمرار: ٢٠١/١ .

قِبال رحمـــه اللـــــه:

((و الكاسل منها هي القدرة العيسرة ، و همى زائدة بدرجة كرامة الله تعلى . و فسرق ما بينهما أن الأولى شرط محض ، فلا يشترط دوامها لبقاء الواجب . و أما العيسرة فليست بشعرط محض ، فإنهما مفيرة صفة الواجب . فلو بقي بدونها يلزم تغيير العشروع . فلهندا تسقيط الزكاة بهلاك النصاب، و العشر بهلاك الخارج ، و الخراج إذا اصطلم الزرع آفة ، لأنها وجبت بصفة اليسر . و لا يلزم (عليم) اشتراط النصاب للابتداء دون البقاء ، لأنه للتمكن من الإغناء لا لتيسير (الواجب ، فإن تيسيسر أداء الدرهم من أربعيسين كتيسيسر أداء الخسسة من مأتيسن .

و الحانث في اليعيس اذا أعسر كفر بالصوم ، لأن التخيير بين أنواع التكير بالمال ، و النقبل عنه إلى الصوم للعجز في الحال مع توهيم القدرة في الاستقبال أمارة اليسير ، فكان كالزكاة . إلا أن المال همنا غيرعين ، فأى مال أصابيه من بعد ، داست به القدرة . ولهذا ساوى الاستهيلاك الهيلاك (لانعيدام) () التعيدى على محل مشغول بحيق الغيير . ولا يليز عليه عدم منع الديين وجوب الكارة بالمال ، فإنه يناقبي اليسير لأنه منيوع . وبعيد التسليم ؛ الزكاة وجبت إغناء شكرا لنعمة الفني ، فشرط الكمال في سببه .

بخلاف الكفارة ، لأنهب شرعت ماحية للذنب ، و الإغناء ليس بلازم فيها .
و أسا الحج و صدقة الفطر (فإنهما) بجبان بالقدرة المكتبة ،
حيث لا يتوقسف وجوبها على خدم و مراكب و أعسوان و نماء .
مع أن اليسر لم يحصل إلا بهذه الأشياء ، فلا يشترط دوامها لبقاء الواجب .))

 ⁽۱) مسن ب ولم يثبته أوج .

 ⁽٢) فسي ب: "لتيسسر" والشست من أوف.

⁽٣) آخسر اللوحسة رقسم ٥٠ سن ١٠

⁽١) مـــن نسخـــة ب وج٠

وغيــــر مقــو فـــــى نسخــــة أ .

⁽ه) ساقىطىل أوالشبت من بوج.

⁽٦) فيي أ: " النصاء " والشبيت من بوف.

⁽٧) هذا سن المفنى سن أوبوج.

اتــــول :

لما فسرغ من بيان النوع الأول مس العدرة و هنو المطلق منها شبرع في بيسان النوع الثاني منها و هنو الكاسل ، لأنه يزداد الواجب حسنا باشتراطها و يتيسر بهنا .

وهيي زائدة ، أى القدرة العيسرة زائدة على القدرة المكتة بدرجة ، لأن بها يثبت التكن في اليسر . (١) وبالأولى لا يثبت إلا التكن . اعلم أنبه لما ثبت أنبه لا بند لصحة التكيف من أصل القدرة من الليه تعالى بفضله في بعض الواجبات ، فبنى التكيف فيها على قدرة كالمة زائدة على أصل القدرة . وتسمى ميسرة لحصول اليسمر في الأداء بواسطية اشتراط بيسا . (٢)

و فرق بينهما ، أى بين القدرتين فى الحكم ، و هو أن الأولى و هي القدرة المحكنة لما شرطت للتمكن من الفعل لم يتفير بها صغة الواجب ، إذ لا يمكن إثباته بدونها ، فكانت شرطا محضا ، أى ليس فيها معنى العلة بوجب، لأنها لا تفير صغة الواجب ، و الشرط المحضلا يشترط دوامه لبقا ، الواجب ، فلا يشترط دوام هذه القدرة لبقا الواجب ، كالشهود فيليا النكاح . (٣)

فأما القدرة الميسرة فليست بشرط محض ، بل فيها معنى العلمة ، لأنها مغيرة لصفة السهولة و اليسر . مغيرة لصفة السهولة و اليسر . فيشترط دوامها لبقاء الواحب ، لا لكونها شرطا ، فإن عدم الشرط لا يوجب عدم المسرط لا يوجب عدم المسروط ، بل لكونها في معنى العلمة ، و عدم العلمة -

⁽۱) يوضحه ما فالمه التغتازانى فى التلويح (۱/۹۹۱): "و الأظهر أن يقال: يسر الأداء على العبد بعد ما ثبت الإمكان بالقدرة الممكنة فهي كرامية من الله تعالى فى الدرجة الثانية من القدرة الممكنة . ولهذا اشترطيت أكثر الواجبات المالية التي أداؤها أشق على النفس عند العامة ، و دليك كالنماء فى الزكاة ، فإن الأداء يمكن بدونه إلا أنه يصير به أيسر حييت ينتقص أصل المال وإنما يفوت بعض النماء ."

⁽٢) يقول صاحب كشف الأسرار (٢٠١/١): "و انما شرطت هذه القدرة في أكثر الواجبات المالية ولم تشترط في البدنية لأن أداعها أشق على النفس مسن العباد التالبدنية ، لأن العال شقيق الروح محبوب النفس في حق العامة ، و المغارقة عن المحبوب بالاختيار أسر شساق . "

⁽٣) انظرص: ٢٦٣ من هذه الرسالية. (هامش)

يوجب عدم المعلول . (١)

ولأنبه لما وجب بصفة اليسر ولم يشرع إلا بتلك الصفة لم يكن (٢) بيد للأنقلب للأنقلب الواجب من بقائها . إذ لوبقي الواجب بدون تك القدرة لايقلسب اليسرعسرا . وفيه تفيير الشروع ،إذ يصير غرسا مناقضا لليسرر . وليستى معنى التفيير أن الحق كان واجبنا بصفة المسر بقدرة ممكسة ، شم تفيير باشتراط هذه القدرة إلى وصف اليسر ، بل باعتبنار أنبه لو أوجب الله تعالى بقدرة ممكسة لكنان جنائيزا كنائير العبادات التي وجبت بهنا . فلما توقيف الوجوب على هذه القدرة دون الممكسة صنار كأن الواجب تفيير من المسر إلى اليسر بواسطتهنا ، و كانت مفييرة تقديرا . (٣) قوليم : " فلهنذا " أى فلاشتراط بقا هذه القدرة لبقاء الواجب الذى تعليق قوليم : " فلهنذا " أى فلاشتراط بقا هذه القدرة لبقاء الواجب الذى تعليق بهنا قلننا : تسقيط الزكياة بهلاك النصال ؟)

⁽۱) قال ابن نجيم في فتح الفقار (/ ٦٢): "دوام الميسرة شرط لدوام ما وجب بها لأنها شرط فيه معنى العلة ، لأنها غيرت صفة الواجبات من العسر. الى اليسر ، اذ جاز أن يجب لمجرد القدرة الممكنة ، لكن بصفة العسر . فأثر فيه القدرة الميسرة ، فيشترط دوامها نظرا الى معنى العلية ، لأن هذه العلة ما لا يمكن بقاء الحكم بدونها ، إذ لا يتصور اليسر بدون القدرة لليسرة . و الواجب لا يبقى بدون صفة اليسر، لأنه لم يشرع الا بتلك الصفة ."

⁽٣) راجع : أصول البردوى: ١/ ٢٠٢، فتح الففار: ١/ ٢٣، التوضيح: ١/ ٣٠) و ١ مرآة الأصول : ١/ ٣٠٤، أصول السرحسي : ١ / ٢٨٠٠

⁾ أى بعد الحول بعد التمكن ، بخلاف الاستهلاك ، لأنه تعد ، كنذا فى التلويح : ١٩٩/١ وقال فى مكان آخسر : " وأما اذا لم يتمكسن بأن هلك المال كما تسم الحسول فلا ضمان بالاتفاق . "(٢٠٠/١) المراد بالنصاب هنا هو المال كما جاء ذلك فى تعبير السرخسى (٦٨/١) أى تسقط الزكاة فيما أذا هلك المال كله . وأما إذا هلك بعضه فتسقط فيما هلك و تبقى فى حصة الباقى لبقاء النماء فيه .

وقد جا وفي عبارة مرآة الأصول عيارة أوضح من عبارة الشارح حيث قال : " فلا تبقى الزكاة و العشر و الخراج بهذك المال النامي ".

⁽ حاشية الأزسرى: ٢٠٨/١)

فالتقييد بالنامي يوضح أن الزكاة تسقط فيما هلك من المال النامي و تبقى فيما بقسى لوجسود وصف النماء فيسم .

وعبارة الشارح هنا توهم أن الزكاة تسقط فيما اذا هلك سمى النصاب ، لأن اسم النصاب يصدق على مقد ار محدود ، فاذا نقص عنه فلا يسميلي بنصاب ، فلا يجمع وفي ذكاة ، والأسرليس كذلك كما بيناه ، وسيأتى في كلام الشارح ما يدل على ذلك .

ويسقط العشربهلاك الخارج ، ويسقط الخراج (٢) إذا اصطلم الزرع آفية أى استأصله ، لأن كل واحد منها وجب بصفة اليسر.

وقال الشافعين رضي الله عنه إذا تمكن من الأداء ولم يسود ففيه تفصيل، يوضعه ما قاله في الأم (٢/٢٥): " وإن أَجُر طها بعد ما حلت ، فهلكت قبل أن يد فعما إلى أهلها فإن كان لم يغرط . و التَّفريط أن يمكنه بعد حولها د فعمها الى أهلها أو الولى فتأخر _ لم يحسب عليه ما هلك و لم تجزعنه من الصدقة ، الأن من لزمه شي ولم يبرأ منه إلا بدفعه إلى من يستوجبه عليه و قال الشافعي) و رجع إلى ما بقي من ماله ، فإن كان فيما بقــــي منه زکاة زكاه ، و أن لم يكن فيما بقى منه زكاة لم يزكه ، كأن حسل عليه نصف دينار في عشريس ديناراً فأخسرج النصف فهلك قبل أن يد فعسه إلى أهله فبقيست تسعدة عشدر و نصف ، فلا زكاة عليها فيهدا . و أن كانت لم أحدى وعشرون دينارا و نصف فأراد أن يزكيها فيخرج عمين العشرين رسع عشر الباقي ، الأن ما زاد من الدنانير و الدراهيم و الطعام كلم على ما يكون فيم الصدقة ففيم الصدقمة بحسابسه . فأن هلكسست الزكاة و قد بقى عشرون دينارا و أكتــر فيزكــي ما بقى بريـــع عَــــره . " فسير صاحب الهداية العشر و الخراج بقوليه : * و كل أرض أسلم أهلها أو فتحت عندوة و قسمت بين الفانمين فهي أرض عشر، لأن الحاجدة إلى ابتداء التوظيف على السلم ، و العشير الييق بنه لما فيه من معنسي العبادة ، و كذا هـ و أخـ ف حيـت يتعلـ ق بنفس الخارج . و كل أرض فتحست عنوة فأقدر أهلهما عليهما فهمي أرض خمراج ، و كذا إذا صالحهم، لأن الحاجة إلى ابتداء التوظيف على الكافسر، والخراج اليق به. " (الهنداينة : ٥/٩٧٠) و قوله : " و يسقط العشر بهلاك الخراج " أي لان الواجب و هو العشر يتعلق بنفس الخارج. آخــر اللوحــة رقم ٣٢ من ف . انظـر الهدايـة بشرح فتح القديسر: ٢٨٤/٥. وأما إن عطلها صاحبها فعليه الخراج ، لأن التمكن كان ثابتًا . (نفس المصدر) وراجسع فتح الفغار : ٦٢/١ . يقول الأورسوى في حاشيته على المرآة (٣١٨/١): " أعلم أن الخراج على نوعيسن : خراج مقاسمة ، و هو يتعلق بعين الخارج كالعشير ، ويئون الواجب فيه شيئها معينها من الخارج ، وليس لذلك الشيء حمد معين ، بل الإمام مخير في تقديره برسع الخارج أو خسم أو سدسه أو سبعه أو نصف حين فتح بلده و ضرب على أراضيهم شيبها من الخارج ،

و خراج وظيفة و هو يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالأرض لا بعين الخارج ، و يكون الواجب فيه شيئا في الذمة بتوظيف الإمام على كل جريب، و لا يزال على ما وضعه عمر رضى الله عنه على أرض السواد لكل جريب. و لا بسد أن تكون الأرض صالحة للزراعة في النوعين حتى لو كانت سبخة و انقطع ماؤها أو غلب عليها الما و لا خراج فيها أصلا و كذا لو أصاب الزرع آفة سماويسة

لا خراج فيها أصلا لعدم النماء التقديري في بعض السنية ... "

أما الزكاة فعلان وجوب بالمال النامى الفاضل ، لئلا يتنقص به أصل المال . وإنما يفوت به بعض النماء ، ولم يوجب إلا رسع العشر ، غير المال . وإنما يفوت به بعض النماء ، ولم يوجب إلا رسع العشر ، غيرا المال الشرع أقام العدة في النصاب المعلد للنمو مقام حقيقة النمو تيسيرا ، الأن لم التعلق بحقيقة النمو ضرب حرج . (١)

" لأنسم " جواب عنمه ، بالفرق بين الابتداء و البقاء ،أى لأن اشتراط النصاب في الابتداء للتمكن من الإغناء ليصير المكلف به أهلا للوجوب .

فإن المطلوب إغناء الفقيسر و الإغناء لا يتحقق من غيسر الفنسي ، كالتمليك لا يتحقق من غيسر المالك ، و أحسوال الناس تتفاوت في الفني ، فقدره الشارع بطك النصاب، لا لتيسيسر الواجسب ،أي اشتراط النصاب ابتداء لما ذكرنا لا لتيسيسر الواجسب فإن الواجسب ربسع العشسر ، و أداء درهم من أربعيسن مثل أداء خسسة من ماتيسسن في اليسسر .

فالحاصل أن أصل النصاب هنا بمنزلة انفدرة الممكنة في العبادات البدنية ، فلم يشترط بقاؤه لبقاء الواجم، فكان ينبغى أن لا تسقط الزكاة بملاك المال ، الا ما يسترط بقاط لفوات النماء الذي تعلق اليسمر بمه لا لفوات النصاب. (٤)

⁽١) راجسع كشف الأسسرار: ٢٠٣/١

⁽۲) توجيعة السنوال ـ كما قالمه صدر الشريعية في التوضيح (۲٠٠/۱): "إنكم شرطتم بقاء القدرة الميسيرة لبقاء الواجيب ، و النصاب شيرط لليسير، فيجيب أن يشتيرط بقاء النصاب للوجوب في البعيض، فينبغيي أن لا تجيب الزكاة في الباقيي اذا هليك بعض النصاب."

⁽٣) في ب: "في التيسير" والمثبت من أوف . راجيع كشف الأسرار: ٢٠٣/، أصبول السرخسيي: ٦٨/١ و ما بعدها ، شيرح ابين مليك عليى المنسارس: ٥١٥ ، التلويسيح: ٢٠٠/١ .

⁽⁾ قال في التحرير (٢/٣)): "سقوط الوجوب بهلاك النصاب بناء على أن الواجب شرعا جزء من العين ،أى من عين النصاب ،كما يدل عليه ظاهر قولبه تعالى : (و آتوا الزكاة) ، اذ متعلق الإيتاء هو الجزء المعين من العال العوجود في الأعيان لا الأصر الاعتباري العوجود في الأعيان لا الأصر الاعتباري العوجود في الأعيان الداخوة العيني وقد هلك عين في الذمة ، و إذا كان الواجب الجزء العيني وقد هلك عين المال الذي هو النصاب جميعا ، و من ضرورته هلاك كل جزء منده المال الذي هو النصاب جميعا ، و من ضرورته هلاك كل جزء منده ، و التحقيق أن محل الوجوب نفس الإيتاء ، إذ متعلق الأحكام أفعال المكلفين ، و التحقيق أن محل الوجوب نفس الإيتاء ، إذ متعلق الأحكام أفعال المكلفين ،

فإذا هلك بعضه يبقى بقسطه فى الباقى لبقاء اليسسر ببقاء النماء فسى ذلهك القسدر ببقاء النماء فسى ذلهك القسدر .

و أما بيان أن العشر واجبب بصفة قدرة ميسرة فلأنه من مسوَّن الأرض . وقد تعليق بحقيقة الخارج الذي هيوناوُها لا برقبة الأرض ولا يمال آخير. ويجبب قليل من كثير مع إمكان إيجباب النصف أو الثلثين ، فيكون إيجابيه بقدرة ميسيرة ، فيشرط بقاوُها لبقاء الواجبيب. (٢)

وأسا بيان أن الخارج واجبب بقدرة ميسرة ، فلأنه من مؤن الأرض كالعشر، و تعليق وجبوب بنساء الأرض لا برقبتها حتى لو كانبت الأرض سبخسية لا يجبب عليه شيئ .

و كذا لمولم يسلم الخارج بأن زرعها ولم تخرج الأرض شيئا أو خرج ولكسن هلمك بآفية .

وإنما سقط الخراج بالهلاك إذا لهم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة . فإن بقي لا يسقط الخراج ، ويجعل الأول كأن لهم يكن ، ولهم يتعلق إلا ببعضه حتى له وزاد على النصف يحط إلى النصف ، فتبسست أنه واجسب بصفة اليسسر . (3) إلا أن النماء همنها اعتبر تقديرا بالتمكن من الزراعسة ، لأنه ليس من جنس الخارج ، فأمكن اعتبار النمساء التقديم ، وجعله كالموجهود اذا فرط ، ولا يجعمل تغريطه عذرا فسسى إبطال حتى الفهراة .

بخسلاف العشميسر ، فإنه اسم إضافسي بالنسبة إلى تسعمة أعشاره ، فلا يعكن إيجابه إلا فسى النماء الحقيقسى ، فلولهم يزرع لا يوجعه منه العشمر ،

⁽١) انظــرهامش رقم ٤ ص : ٢٦٧ من هذه الرسالــة .

⁽٢) آخــر اللوحـة رقم ١٥ من نسخــة أ .

⁽٣) راجيع مرآة الأصبول: ٣٠٨/١، أصبول السرخسيي: ٦٩/١٠

⁽ع) انظر حاشية الأزميسرى (٣٠٩/١) حيث قال: "وقيل سقوط الخراج
باصابية الزرع بآفية فيما إذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن مين
الزراعية ثانييا في تلك السنية . وأمنا اذا تمكن من الزراعة وتركها
ببلا مانيع فانسه يجبعليه الخراج العوظف لوجيود الخارج تقديسرا ،
لأن التقصيسر لما كان من جهته جعيل الخارج في حكم العوجيود زجرا
ليم الخراج العوظف يتعلق بالتمكن من الانتفاع لا بعين الخارج ،
وقد وجد التمكن ، فلا يسقط بتقصيره ، لأنه حناية لا يصلح سببا للتخفيف.

قولمه: "و الحانث في اليين اذا أعسر "أي: ولأن بقاء القدرة العيسرة شرط لبقاء الواجب قلنا: إن الحانث في اليعين إذا كان لمه مال شم ذهب مالمه بعد وجنوب الكفارة بالمال وجنب عليم أن يكفر بالصوم ، لأن هذه الكفارة وجبست بصفحة اليسر ، لأن الشارع خيسره بين أنواع الكفسارة وهنو (ميسور) (٢) لأنه (يرقيق) (٣) بما هو الأيسر عليم ، كالسافر يخيسر بين الصوم و الفطر ، ولو كان الواجب شيئا معينا لشق عليمسه ، كوجسوب الصوم و الفطر ، ولو كان الواجب شيئا معينا لشق عليمسه ، كوجسوب الصوم و العقيم عينا .

ولا يلسزم علسى هذا صدقة الفطسر ، حيث خيسر فيها المكلف بين نصف صاع سن بسر وصاع من شعيسر أو تعسر أو أقسط . (٥)

و مع هذا لم يفد التخيير التيسير حتى وجبت بقدرة مكنة ، لأن ذلك ليسسس بتخيير معنى ، لكون تلك الأشياء المخير فيها ماثلة في المعنسسي ، لأن مالية نصف صاع من برو قيمة صاع من شعير متساويسسة ،

⁽۱) قال الكاساني في بدائع الصنائع (۲۹۰۱/۲): "إذا وجب عليه التحرير أو أحد الأشياء الثلاثة ، بأن كان موسرا ثم أعسر أنه يجزئه الصليوم، ولو كان معسرا ثم أيسرلم يجنزه الصوم عندنا. "
و هذا بناء على أن المعتبر في القدرة و العجز وقت الأداء عند الحنفيسة. (انظر المصدر نفسه :۲۸۹۹/۲)

وأما عند الشافعية ففيه أقوال يوضعها ما في المجموع (٣٦٨/١٣):"
وإن اختلف حاله من حين وجبت الكفارة الى حين الأداء ففيه ثلاثــة
أقاوال: أحدها أن يعتبر حال الأداء الأنها عبادة الها بدل من غير جنسها الفاعتبر فيها حال الأداء اكالوضوء والثاني يعتبر حال الوجوب الأنه على وجه التطهيسر، فاعتبر فيها حال الوجوب التطهيسر، فاعتبر فيها حال الوجوب كالحدد

و التالث يعتبر أغلظ الأحوال من حين الوجوب إلى حين الأداء ، فأى وقت قدر على المعتق لزمه لأنه حيق يجب في الذمة لوجود العال ، فاعتبر فيه أغلظ الأحموال كالحمج . "

فالقول الأول الذى ذكره النووى يوافق ما ذهب إليه الحنفيه . وعلى القول الثانى إذا كان موسيرا وقت الوجوب شم أعسير وقت الأداء ، لا يجيز الصوم . وهذا القول هو أظهر الروايتين عن أحمد ، كما قاله ابن قدامة (المفنى : ٨ / ٣٩) .

 ⁽٢) في ب: " تيسـر " و المثبت من أوف .

⁽٣) فيي ب: " يترفسق " و العثبت من أ وف . (٤) آخر اللوحة رقم ٦٦ من ب.

⁽ ه) و دلك فيما روى عن أبى سميد رضى الله قال: كنا نعطيها في زمان النبي ==

فيكون التخيير لتأكيد الواجب لا للتيسيسر . (١) كنول تعالى : (أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا) (٢) أي لا بعد أن يصدر واحد شهما منكم .

بخلاف كفارة اليميس ، لأن تلك الأشياء مختلفة اختلافها ظاهرا، فيفيسد.

و لأن الشرع نقبل الحكم إلى الصوم بالعجمز الماليي مع توهم القدرة في الاستقبال ، إذ العال عاد و رائب ، ولم يعتبر العجمز السندام في العمر كما في الشيخ الفانيي (٣) وفي قبول المالف إن لم آت البصمرة فعبدي حسروان لم أطلقك فأنب طالبق . هذا أمارة اليسمر . وإذا ثبت أنهما وجبب يقدرة ميسمرة كان وجموبها (٤) كالزكماة في اشتراط بقاء القدرة لبقاء الواجب .

فإذا هلك المال انتقال الوجوب إلى الصوم ضرورة .

قولسه: " إلا أن المسال " هذا جواب عما يقال: لو كانت الكارة بالمال كالزكساة حتى سقطت بهلاك المال لكان ينبغنى أن لا يعبود وجوب الكارة بالمال بعبد سقوطه بحصول مال آخر كما فنى الزكساة . (٥)

تغريس الجواب بالفرق بينهما ، و همو أن المال ههنسا ، أى فى الكسسسارة لا أى : لم يتعلق الوجوب يهال معين ، غيسر معيست لا أى: لم يتعلق المال ، لأن العصود ما يصلح للتقسرب الموجسب للشمواب الساتسر لا شم العنسة .

ولهذا لا يشترط فيه النماء. فكان المال العوجود وقت الحنث و المستفورات ولهذا لا يشترط فيه النماء. فكان المال العوجود وقت الحنث وبعور ويست الحدد فيه سواء. فأى مال أصابه من بعود ، أى بعد الحنث أو بعوره هلاك المال الأول دامت به القدرة ، أى حصلت . بخلاف الزكامة ، فإنها متعلقة بمال معيرين ، لأنه جزء شه ، فاعتبر القدرة على الأداء بالمال الذي وجب _

⁼⁼ صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زييب . متفق عليه .

وفى رواية : أو صاعا من أقبط، (وهولين مجفف يابس ستحضر يطبخ به) بلوغ المرام بشرح سبل السلام : ١٣٩/٢.

⁽١) انظمر كشف الأسمرار: ١/٥٠١

٠ ٦٦: النساء :٢١

⁽٣) أي: كما اعتبر ذلك في الشيخ الغاني حتى لبوقدر بعد الفدية لا تجنيه تلك الفدية . (كدا في كشف الأسبرار: ٢٠٦/١)

^(}) أى وجــوب الكفارة .

⁽٥) انظر كشف الأسيرار: ١/٢٠٧، التوضيح: ١/١١٠٠

بسبب لا بعال آخر . ولهذا جعل النصاب ظرف اللواجب .
قال الله تعالىى : (وقى أموالهم حق للسائل و العصروم)
و قال عليه السلام : " فى أربعيس شاة شاة . " (٢)
فبحصول مال آخر بعد فواته لا تثبت القدرة على الأداء ، فلا يعدو الواجسب . (٣)

قوله: "ولهدا" أي ولأن المال غيرعين في الكفارة ساوى الهدلاك فيها الاستهلاك حتى سقط وجوب التكفير بالمال بالاستهلاك ، كما سقط بالهدلاك (3) ، بخلاف الزكداة ، لأن المال فيها لما كان عينا كدران استهلاك تعديا على مال معين شفول بحق الغير ، فيوجب الضمان ، وفي الكفارة لما لم يتعين (المال) (5) لم يكنن استهلاك (1) تعديا على حق الفير بوجه بل تصرفافي ملك ، فكان الهلاك و الاستهدلاك على حيق الفير بوجه بل تصرفافي ملك ، فكان الهلاك و الاستهدلاك سياء .

قوليه: " ولا يليزم " أى لا يلزم على ما ذكرنها من أن الكفارة وجبت بصفية اليسير عدم منه الدين وجيوب الكفارة بالمال .

توضيعه أن يقال: له كانست الكفارة واجبه بصفه اليسسر لكان ينبغى أن يكون الدين مانعها وجهوب الكفارة بالمها كما في الزكاة . (لا أن كل واحد منهما متعلق بقدرة ميسسرة .

(٣) راجع: التوضيح: (٢٠١/، كشف الأسيرار: ٢٠٧/، أصيول السرخسيي: ٢٠٠/،

⁽١) الذاريات: ١٩.

⁽۲) أخرجه البخارى وغيره في الزكاة . انظر : صحيح البخارى:١٤٦/٢، سنن أبي داود:٩٨-٩٢٠ . الترميذي:٨/٣، سنن ابن ماجة: ١٩٧١ه.

⁽٤) انظر هامش ص: ٢٧١ فى القول الثانى الذى ذكره النووى . و هو اعتبار القدرة و العجز وقت الوجوب. و على هذا اذا كان قادرا على المال وقست الوجوب ثم هلك المال قبل الأداء فلا يجزئه الصوم . و أما على القول الأول و هو ما ذهب اليه الحنفية فى هذه السألة يجزئسه الصوم لاعتبار القدرة و العجرز وقت الأداء .

⁽٥) ساقيط من ب والشيت من أوف.

⁽٦) أي المسال /

⁽ ٧) انظـر المادر السابقـة و التحريـر مع التيسيـر: ١٤٧/٢، حاشية الرهاوى

⁽٨) أي قياسها عليها . والدين يضع الزكاة عند المنفية حيث قال المرغينانسي : == ٢

وشرط وجوبهما المال ، والدين ينافس اليسبر ، الأن اليسبر إنما يحسبل إذا فضل عن حاجته الأصليمة ، وهذا المال مشفسول بها ،وهيى قضاء الدينين ، فعيد معدوما ، كالماء المعيد للعطن .

أسا بيان الجواب فبالمسمع:

أولا: بأن يقال: لا نسلم أن الدين لا ينسع وجبوب الكفارة ، فلا يسرد نقضا. (٢) وعلى تقدير (٣) التسليم وبالغرق بين الزكاة و الكفارة. ثانيا: بيان الفرق أن الزكاة شرعت للإغناء عبادة شكرا لنعمة الفني. فشرط الكمال في سبب (٤) ليستعنق شكره ، إذ لا يَعْقَى بالكريسيم إيجاب الشكر بمقابلة النعمة الناقصة.

و الديس ينافى الكمال حتى حلست لما الصدقة ، وهى لا تحل لفنسسى .
أما الكفارة فلم تشرع للإغنساء عبادة ، بل شرعست ساترة للذنسب الذى حصل بهتك اسم اللمه و ماحية لمه بعد الوقوع أو زاجسرة لمه . و إغناء الفقير ليسس بلازم فى الكسارة . و لا همو أمر أصلي فيها حتى يتأدى بالتحريز و الصوم و الإباحة . و ليس فيها إغنساء ، و إنما المقصسود فيها نيسل الثواب ليكون ماحيا للائسم الذى يلحقه المارة) بارتكاب المحظمور . فإن الحسنات يذهبهن السيئسسات .

⁼⁼⁼ في الهداية (١١٧/٢): ومن كان عليه دين يحيط باليه فلا زكاة عليه ٠ ١٠١٠

و استدل بقولم : ولنا عشف ول بحاجت الأصليمة فاعتبر معدوسا كالماء المستحق بالعطش و ثياب البذلة و المهنة " (المعدر نفسه) وإلى أن الدين يضع الزكاة ذهب الخرشي من المالكيمة

انظـر حاشية الخرشي على مختصر سيدى خليل (٢٠٢/٢)

و إلى ذلك ذهب أحمد كما قالم إبن قدامة . (المفنى : ٦٧/٣)... و أما عند الشافعية ففيه ثلاثة أقوال :

أظهرها لا يسم الدين وجوب الزكاة، و القول الثانى يسم مطلقها، و القول الثالث يسم مطلقها، و القول الثالث يسم على النقد و العرض و زكاة الفطر ، دون المال الظاهر و هو المواشى و الزروع و الثمار و المعادن ، مثل ما ذهب إليه أحمد كما تقدم .

⁽انظر تحفة المحتاج شرح المنهاج: ٣٣٧/٣)

⁽١) هذا إشارة إلى قول بعض الحنفية من أن الدين يسمع وجوب الكفارة بالمال. (١) هذا إشارة إلى قول بعض الحنفية من أن الدين يسمع وجوب الكفارة بالمال.

⁽٢) آخر اللوحة رقم ٣٣ من ف . (٣) آخر اللوحة رقم ٢٥ مــن أ . عـــــ

فإذا لهم يكن الإغنها عصودا فيهها لم يشترط صفية الفنسى في المكلف بهها ، وإنسا يشترط أدنسي ما يصلبح لنيه (١) الشواب ، وأصلل المال كاف لذليك ، وقد وجد ، فلا يفوت أصل القدرة بالدين ، فافترقيدا . (٢)

توليه: " وأما الحج وصدقية الفطير فيجبان بالقدرة المكية. " هيدا الكلام يحتمل أن يكبون جوابا عما يقال : ما ذكرتم من أن القدرة المسرة شرط لبقاء الواجب منقبوض بالحجج وصدقة الفطير . فإنهما وجبتيا بصفة اليسير مم أن القدرة ليم تشترط لبقائها .

وإنما قلنا إنهما وجبتا بصفة اليسمر ، أما الحمج فلأنمه اشترط فيممه القدرة على الزاد و الراحلة ، وهما زائدتان على أصل القدرة . فإن أدنسي ما يتمكن المسر فيمه صحمة البدن ، بحيث يقدر على المشمي و اكتسماب الزاد في الطريق .

ولهذا صبح الندريالحيج ماشيسا . وأوجيب ماليك الحسج عليسيى القادرعلي المسيى .

وأما صدقة الغطير فلأنه يشتيرط (٥) فيه الفنيي بالنصاب. وأصيل القدرة يحصل بطك نصف صاع من بير أو صاع من شعير فاضل عن حاجمة

يومـــه .

⁼⁼

⁽٤) وهبوالنصاب الكامل الخالي عن الدين . (كذا في هامش أ)

⁽ه) فسى ب: "لحقسه" والمثبت من أوف .

 ⁽¹⁾ آخر اللوحة رقيم ٦٢ من تسخية ب.

⁽۲) را جع : أصول البردوى : ۲۰۸/۱ و ما بعدها ، التعريبرمسيع التيسير : ۱۹۷/۱ و ما بعدها ، أصول السرخسى : ۱۹۱/۱ ، فتح الغفار: ۱۳/۱

⁽٣) انظــريدائـعالصنائــع: ٣/ ١٢١٤ .

انظربداید المجتهد : ۲۷۳/۱.
 وعند الشافعی و أبی حنیفة و أحصد أن من شرط الاستطاعة الزاد و الراحلة.
 انظر : المصدر نفسه و المجموع : ۲۲۳/۳، المفنی لابن قد استه
 : ۲۱۳/۳، الهدایة بشرح فتح القدیر: ۳۲۲/۲.

⁽٥) فيي ب: " اشترط " والشبيت من أوف.

⁽٦) يقول صاحب الهداية في نصاب الزكاة (٢١٨/٢): "صدقة الفطر واجبة على الحر السلم إذا كان مالكا لعقد ار النصاب فاضلا عن مسكم و ثيابم و أثاثمه و فرسمه و سلاحه و عبيده ."

ولهذا أوجب الشافعي عليه صدقية الفطير.

فأشار المنسف إلى الجواب بأن الحوج وصدقة الفطر يجبان بقدرة مكة. و يحتمل أن يكون هذا ابتداء بيان أن الحج وصدقة الفطر يجهان بالقدرة الممكدة دون المسرة.

أسا الحسج فإن الشيرط فيه الاستطاعة لقوله تعالى: (من استطياع إليه المسيد فإن الشيرط فيه الاستطاعة لقوله تعالى: (من استطياع إليه سبيد الله سبيد الله المالزاد و الراحلة . (٣) ولا يتحقيق إلابالزاد و الراحلة . (٣) ولهذا فسيرها النبي صلى الله عليه و سليم بهميا . (١) فإنهسا من ضرورة هنذا السغير لبعيد الكعبسة و شدائيد البريسة .

فاشتــراط الزاد و الراحلــة لبيـان أدنــى ما يتمكـن بــه مــن هــدا السفـــر . إذ اليســرلا يحصــل إلا بخـدم و أعـوان و مراكـب و أشربة قامعــة للعطـش و خيام مانعـة من الحـر و البـرد وغيـر ذلـــك .

وليست هذه الأشياء تشترط بالا جمساع . فلا تكون واجبة بصفية اليست من المسترط دوامها .

وإنها لسم يعتبر التوهسم الذي (ذكر) () فسى الصلاة سن (توقسف) () الشمرس ، وفي العند على مسر السماء مرود أن القدرة بالمسري أقرب إلى الإمكان من توقف الشمرس وصعدود السماء ، لأن في اعتباره في العرج حرجا عظيما لتأديت إلى الهلك فسى الفالسب ، إذ الفالسب في التكيف عدم قددة المسلك فسى الكهسمة ، وإنما اعتبر في الصلاة ليظهر أشره في العسب وهي التكيف بياشرت الحرج .

⁼⁼ هذا وقد شرط الحنفية الفنى لوجوب زكاة الفطــر . و الفنى ما فضـــل عن المذكــور .

⁽انظـر النصـدر نفسـه)

ولا يشترط الفنسى فى وجوبسه عند الجمهسور ، بل يجسب على من يملك زيسادة علسى قسوت يومسه لنفسسه وعيالسسه .

انظر: المجمدوع: ١١٢/٦، بداية المجتهد: ٢٣٧/١، المفنى ٢/١٥٠. (١) انظر ما تقدم قبل قليل و المجموع: ١١٢/٦.

⁽۲) آل عسران : ۹۷ .

⁽٣) انظر هامش رقم ؟ ص: ٢٧٥ من هذه الرسالية .

⁽٤) انظـرتفسيـرالقرطبــي : ١٤٧/٤ .

⁽ه) فيى ف: "قاسع "والشبت من أوب.

⁽٦) فعي ف: " ذكره " والعثبت من أوب. (٧) في ف: وقف " والعثبت من أوب.

وصدقت الغطر شل الحج فى كونها لا تجب إلا بقدرة مكت .
و اشتراط الفنى فيها ليسسلليسر . ولهدا لا يشترط أن يكون الفنى بمال نام حتى يجب بثياب البذلسة و المهنة و لا يشترط حولان الحصول . ويلزم بسبسب رأس الحرو المدبر و أم الولسد . و اليسر لا يتحقق إلا بالسال الناسى .
و أم الولسد ، و اليسر لا يتحقق إلا بالسال الناسى .

وإنسا يشتسرط الفنسى ليصيسر الموصسوف به أهسلا للإغنساء الثابست بقولسه عليه السالسة " (٢) . إذ الاغناء من غيسر الفنسى محسال .

لا يقال: المراد بالإغناء العدك و في العديث إغناؤه عن السالسة بإيتاء كتابة يوسه . إذ العديث صرح بذلك حيث قال: أغنسوهم عن السالسة في شيل هذا اليوم . فلا يكسون الفنسي الشرعي الشرعي شرطيا ، لأنيا إنما اعتبرنيا الفنسي الشرعي إما لكونيه متعارفي في عرف الشيرع أو لأنيه بدونيه يكبون فقيرا أهلا لأخذ العدقة . في عرف الشيرع أو لأنيه بدونيه يكبون فقيرا أهلا لأخذ العدقية فيلا يكبون أهلا لوجوبها عليه ، صع أنه محتاج إليه ، و دفي عاجيدة نغسيه ، لئيلا يحتاج إلى السيوال أوليي من دفيع عاجيدة الفيرية .

⁽١) تقدم ص: ٧٥ أن الحنفية اشترطوا الغنى في صدقة الفطير.

⁽۲) رواه الدارقطنسى سن حديث ابن عسر قال : فسرض رسول اللسسه صلى الله عليه وسلم زكاة الفطسر وقال : أغنوه سم فسسى هسذا اليسوم ."

⁽ سنــــن الدارقطنـــــى بشــــن التعليــــن العفنـــــن الدارقطنــــــاب العفنــــــاب فــــــان كتـــــاب زكـــــاة الفطـــــــر ،)

قال رحمه الله: ((

باب النهـــي .

(النهيبي قيول القائيبل لمين دونيه " لا تغميبل (١) وهيو ضيد الأميير . (٢)

و الاختسلاف في أن النهي يوجب التكرار كالأسسر لا يتأتسي ههنا، لانسه يستغيرق العسر، فلا يتصور فيسه التكرار.

وسن قال بالإباحة شمسة لا يقسول بالإباحسة ههنا ، كيلا يصير حكم سا واحسدا ، فإنه بعيد عن الحقائسة .

وسن قال بوجوب الاغتصار شدة يقول بوجوب الانتهاء ههندا ، و هو مذهب أصحابنا ، لأن الانتهاء مأسور بده في قوله تعاليي : (و ما ينها كسم عنده فانتهاوا) (٢) ، و الأسر للوجوب كما سبق ، ولأن ارتكاب المنهي عنده معصيدة ، بدليل إطلاق اسم المعصيدة على قربان (٤) الشهي عنده معصيدة ، بدليدل إطلاق اسم المعصيدة على قربان النها الشميرة في قصيدة آدم عليه السلام ، ولأن النهي متعد ، لا زمه "انتهاي " ، و تماسيه فيدى الأسسر ميز ميرة ،)) (٢)

لما فسرغ مسن مباحبت الأمسر شسرع فسي النهسسي .

و همو في اللغمة المسمع ، و منه : النهيمة للعقمل ، الأنه مانسم عمن فعمل القبيميم ، و منه قولمه تعالمي : (إن الصلاة تنهمي عمين الغمشاء و المنكمير ،)

⁽١) لهم يسرد ما بين القوسيس فيي ج ، و العشت من أ وب .

⁽٢) عبارة بج : " النهي ضد الأسر " والشبت من أ وب(إلى (الحشر : ٧)

⁽٤) آخر اللوحة ٣٥ من أ . (٥) آخر اللوحة رقم ٩ من ج .

⁽إنه) هذا متن المفنى من أوبوج .

⁽γ) قال صاحب لسان العرب (٣٤٦/١٥): " و فلان دونهية ،أى دوعقــل، ينتهى به عن القبائح ويدخل في المحاسن. "

و انظر الصحاح لاسماعيل بن حماد الجوهرى : ١٧/٦٥ تحقيق أحمد عبد الفقور، معجم متن اللفة لأحمد رضاً: ٥٦٦/٥٠ .

^(٪) العنكيسسوت: ٥٠٠٠

وفسى الاصطلاح على ما ذكره المصنف همو: قبول القائميل لمسمن

(۱) وللنهمي تعاريب كثيمرة ، وفيما يلي ندكر بعضما منهما : قال أبسن الهمام : والأصمح : لا تغمل أواسمه كمممه حتمما استعمله . "

وقد ذكير هذا التمريف بمد أن ذكير تعريفه باعتبار الأسير النفسيي. (التحريك : ١/ ٣٧٥)

فقوله: " لا تفعيل " تشميل جميع صيع النهي ، كما قالم صاحبب التيسير (٢٧٥/١) .

و المراد بقوله " كسه " اسم فعل النهي ، بمعنى " لا تفعيل " . قوله " حتما " ، و حقيقية قوله " و حقيقية ونه لطلب الكف من غير تجويز الفعيل .

ثم جاء قيد الاستعلاء يشير الى أنه شرط في النهيي . وأما الاسنوى من الشافعية فقد عرفه بأنه : "القول الطالب للترك دلاله أوليه " .

فقد نسب هذا التعريف الى البيضاوى . (نهاية السول: ٢/٥٥) .

قولت " القول الطالب للترك يشمل جميع صيغ النهي ، سوا ً كان صيغـــة لا تفعـل و نظائره أو اسم فعـل كسمه كما فى تعريف ابن الهمام .

غير أن الاسنوى زاد فيه : " بدلالة أولية " . فهى تخرج دلالة ثانويــة. فهو النهي اللازم للأسر . فمن المعروف أن الأمر بالشي "نهي عن ضــده. لكنه نهي لازم لصيفة الأسر ، وليسن هـو دلالـة أولية بل دلت عليـه دلالـة أولية بل دلت عليـه دلالـة أولية .

راجسع الأمسر و النهي لأحمسه شاكسسرس: ١٤١٠ فالخبازي في تعريف صسرح بالقول و بالصيفسة كما جساء ذلك في تعريف البيضاوي و ابن الهمام .

ويزيد الخبازى باشتراط العلوحيث قال: لمن دونه ". وتقدم التحقيق أن هذا يخالف جمهور الحنفية ، لأنههم لا يشترطون العلو ، و انما مي يشترطون الاستعلاء . (انظمر تحقيق ذلك في مسألة الأسرص: ١٧) ، كما قيد بذلك ابن الهمام في تعريفه .

كما أن الخبازى لم يذكر كلمة "حتما" كما ذكره ابن الهمام . وهذا القيد يخرج ما لم يفد التحريم وأفاد الكراهمة مشلا. فإنده لا يكسون نهيما . فكان لا بعد من كلمة الحتم لإخراج الكيراهية .

راجبه الأسرو النهبي لأحسد شاكسر: ص١٤٢٠ وهناك عدة تعاريف أخسرى للنهي ، انظسر ذلك في : أصل السرخسي (٧٨/١ كشف الأسسرار: ١/ ٢٥٦ ، جمع الجواسسع: ٣٩٠/١ .

ويفهم ما فيمه من القيود و (۱) التزييف و الجواب عند ما ذكر في ي

والنهبي ضد الأسر ، لأن الأسرطلب إتيان الفعل والنهي طلب تركسه. والكلام في أن له صيفة مخصوصة كما للأسريأت هنا . وليس النزاع في صيفة " نهيته" و " انته " ، بل في شل " لا تفعلل " كما في " افعلل " .

و الخللاف في أن " لا تفعيل " هيل هي حقيقية في التحريب دون _ غييره من معانيها كما في الأسر . " فعندنا حقيقية في التحريب دون سائيسر معانيها . (؟)

و هممنی ستعملسة فسی تسعیسة معمان : التحریمسیم ، کتولسمه تعالمسی : (و لا تقربسیوا الزنسسا .) و الکراهمسسة ، کتولسه تعالمی : (و لا تعزملوا عقدة النکسساح .)

⁽١) آخسير اللوحية رقيم ٦٣ سن ب .

⁽٢) انظـرس: ١٢ وما بعدهــا.

⁽٣) تقدم ذلك ص γ و ما بعد هــــا .

⁽٤) سيأتي قريبا أن صيفة "لا تفعل " ستعطة في عدة معان . قال صاحب كشف الأسمرار (٢٥٦/١): " فهمي مجماز فسي غيمر التحريم و الكراهمية بالاتفاق ."

فالخسلاف في أنها حقيقة في التحريم دون الكراهة أو على العكر، أو مشتركة بينهما بالاشتمراك اللفظيي أو المعنوي أو موتموف .

وقد نسبب ابن نجيم إلى الجمهنور القول بأنها حقيقة في التحريم عينا حيث قال: "فهو عند الحمهور للتحريم عينا لفهم العنم الحتممن المجردة عن القرينسة ."

⁽ فتسح الغفار : ۲۲/۱ .)

وراجم التمريسر: ١/٥٧١٠

و إليه ذ همب الشافعية و العالكية و الحنابلمة .

راجع: نهاية السول: ٥٣/٢، شرح تنقيح الغصول: ص ١٦٨، و شسرح الكوكسب المنيسر: ٥٨٢/٢.

و ذكر أبن النجار في المصدر نفسه (١٨٣/٣) أقوالا أخرى حيث قال : " و قيل : صيفة النهي تكون بين التحريم و الكراهة " ، فتكون من المجمل .

و قيل تكون للقدر المشترك بين التحريم و الكراهة ، فتكون حقيقة في كل منهما . و قيل بالوقف لتعارض الأدلية . "

⁽ه) الاسمراء: ٣٢٠

⁽٢) البقرة: ٢٢٥٠

```
و التحقيـــــر ،
                 : ( ولا تصدن عينيك. )
                                         وبيان العاقبية
           : ( لا شوَّاحَدُ نَا أَن نَسْيَنْ سَنِياً . )
                                        و الدعـــــاء ،
            و اليـــاس ،
            : ( لا تسألـــوا عــن أشيــا، . )
                                        و الإرشــــاد ، .
                   و الشفقىـــة ، كقولـــه عليـه الســلام : " لا تتخــدوا دوابكم كراســي "
قال المصنصف رحمه الله ^* و الاختلاف فسى أن النهى يوجب التكرار كالأمسر
لا يتأتى همنا ،أي في النهي ، لأن النهي يستغيرق العسير ،
فسلا يتصبور فيم التكرار ، لأن التكسرار أن يفعسل مرة بعمد أخسسرى . وهو إنما
                          يكون في المتناهسي دون الستفسرق.
```

⁽۱) الحجــر: ۸۸ .

⁽۲) ابراهیا : ۲) .

⁽٣) البقــرة: ٢٨٦٠

⁽٤) مرتموا تعالى: يا أنهه الذيبه كفروا لا تعتذوه اليوم (نها تجروم مساكلي متكويم (التحريج مع) (٥) العائدة : ١٠١.

⁽٦) آل عسران : ١٠٢ ، و هو جن من قولسه تعالى : (ياأيها الذين آمنوا التوا الله حسن تقاتمه و لا تموتين إلا و أنتم مسلمون ،)

⁽Y) أخرجه الدارسي عن سهل بن مُعاذ بن أنسس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : اركبوا هذه الدواب سالماله عليه و سلم قال : اركبوا هذه الدواب سالماله و لا تتخدد وهما كراسي ."

⁽سنسن الدارسى ، كتاب الآستئذان : ٢٨٦/٢ ، الناشير دار الفكر القاهرة) انظير هذه المعاني لصيفة النهى في : كشيف الأسيرار: ١/٢٥٦ ، الاحكيام لهلاسيدى: ١٨٧/٢ ، إرشاد الفعيول: ١٠٥ ، جمع الجوامع: بشير المعليي : ٢٩٢/١ ،

و هناك معان أخرى لصيفة النهى ، انظر ذلك في : حملم الثبوت بشرح فواتح الرحموت : ٢٨/٣، شرح الكوكب العنيس : ٢٨/٣.

⁽٨) تقدم ذلك ص : ٧٠ و ما بعدهـا .

انظر حاشية عزمى زاده على شرح ابن طلك (ص ٢٥٩)
 وقد صرح البدخشى بإفادة النهى التكرار حيث قال: "--إلا في حق التكرار وقد صرح البدخشى بإفادة النهى التكرار حيث قال: "--إلا في حق التكرار و الفور ، فإن الأسر لا يفيدهما كامر و النهي يفيدهما ، الأنمه يفيد المعوم ويلزمه الفور. اما استلزامه إياه فطاهه ، أما أنه يفيد التكرار و المعوم فلم يحتج عليه انصنف . وقد استدل عليه بما سبق من أن النهي يقتضى فلم يحتج عليه انصنف . وقد استدل عليه بما سبق من أن النهي يقتضى الامتناع عنه إد خال ماهية الفعل في الوجود ، فوجب الامتناع عنه دائمه ، النهي ."

و فيه بحث ، فإن النهي قد يكون بدون الاستفراق و الاستعرار ، كقوله تعالى (٢) (ولا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى ،) (ولا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى ،) و كذا نهي الحائض عن الصلاة و الصوم و القرائة و مس المصحف و دخسول المحسد لا يقتضى الدوام بالاتفساق . فيعكن فيه التكرار . فيتأتسى فيه الخلف كالأمسر .

ويمكن أن يجاب بأن مقتضى النهي المطلبق (للدوام) (٣) الأنه نكرة في سياق النفي . و التقييد بالوقت إنما جاء من خارج النهبي ، و هرو قولم عليه السملام : " دعي الصلاة أيام أقرائك " . (٤)

و كذلك كل نهي إلى على الدوام ، فإنما جاء من قرينسة لفظيمة أو عقليمة . و كذلك كل نهي إلى المجرد عن الفرائسن (ه) على أن النهي في جميع ما ذكرتم مستمر مستفرق بجميم العمر فيسر منقطع في وقدت .

فإن الحائسة نهيست عن الصلاة فني جميسة عمرها فني أيام حيضها ، وكذا الجنسب منسوع عن أرام السكران منسوع عن الجنسب منسوع عن أرسان الصلاة في أيام حياته . (Y)

قال الصنف أيضا: "من قال بالإباحة شم () أي في الأسر لا يقسول بالإباحة ههنا دأى حكسم بالإباحة ههنا دأى حكسم الأسرو النهي دوسو الإباحة ، و هو محال ، لأن حكسم الأسرو النهي دواحدا "، و هو الإباحة ، و هو محال ، لأن حكسم أحد الضدين يجب أن يكون مخالفا لحكم الضد الآخسر ، فلوكان دكمهما واحدا يكون الشي الواحد مأمورا به و منهيا عند ، و هذا لا سبيل السبيل

⁽١) البقيرة: ٢٢٢٠

⁽٢) النساء: ٣٤.

⁽٣) في بوف: "الدوام" والعثبت من أ.

⁽٤) تقدم تخریجــه ص : ۱۹

⁽ه) راجـــع : مـرآة الأصــول لملا خسـرو بحاشيــة الأزميـرى : ٣١٧/١٠

⁽٦) أي ما دام جنبـــا .

⁽٧) أي ما دام سكسرانها .

⁽A) تقدم ص: ٤٨ في أن بعضهم قال: إن الأسر مشترك بيسن الوجوب و النسدب و الإباح السندان اللغظيم .

و سن قال بوجوب الائتمار شم الأسر ميقول بوجوب الانتهاء همنا ، و هو مدور الانتهاء همنا ، و هو مدهوب الانتهاء مامور به (٢) همنا ، و هو مدهوب أصحابنا ، (١) لأن الانتهاء مامور به فسى قوله تمالى : (و سا نهاكم عنده فانتهوا ،) (٣) ، و الأمر للوجوب كما سبق ، هذا ما ذكره المندف .

وذكر صاحب الميزان أن: "حكم النهي صيرورة الفعل المنهي عنه حراسا. وثبوت الحرسة فيه ، فإن النهي و التحريم واحد، وموجب التحريم هو الحرمة كموجب التطيك ثبوت الملك . هذا حكم النهي من حيث إنه نهي ، فأما وجوب الانتهاء فحكم النهي من حيث إنه تهي الانتهاء حكم الانتهاء فحكم النهي من حيث إنه أسر بضده . فقى الحقيقة وجوب الانتهاء حكم الأسر الثابت بالنهي الذي يتضمن الأسر بضده . " (؟)

واقتضاء النهي للقبح شرعي لا لفدوى ، كما أن مقتضى الأسر حسن المأسور به ، لا أن الحكيم لا ينهم عن الفعل إلا لقبحه كما لا يأسر بشيء إلا لحسنه . قال الله تعالى : (إن الله يأسر بالعدل والإحسمان وإيتاء ذى القربسى وينهى عن الفحشاء والمنكر .)

فكان القبح من مقتضياته شرعبا.

و استدل الصنف على أن حكم النمهي وجنوب الانتهاء بدليل آخير ، و هينو أن ارتكاب النهي عنه معصية بدليل إطلاق اسم المعصية على قربان الشجيرة الشبي عنه بقوليه تعالى : (و لا تقربا هذه الشجيرة .) في قصية آدم عليه السلام حيث قال تعالى : (وعصيي آدم ربيه) أ

و لا يستحسق اسم المعصية إلا بترك الواجسب.

و لأن النهي متعسد ، لا زسم انتهي ، يقال : نهيتم فانتهى .

قال المصنف: " و تماميه " أي تمام البحث في هذا قد مرّ في الأمر مرة ، في الأمر مرة ، في الاعراد . (٧)

⁽١) راجع كشف الأسرار: ٢٥٦/١،

وانظــرص: ٢٦ من هذه الرسالـــــة.

⁽٢) آخــر اللوحــة رقم ٢٤ من ف .

⁽٣) العشيير: ٧ .

^(؟) انظـــر ميزان الأصول في نتائج العقول لأحمد السعرقندي اللوحة ؟ ؟ ، (مخطوط) رقم المكتبة ؟ و ١ بمكتبة البحث العلمي بجامة أم القرى، بتغيير يسير في الأسلوب.

⁽ه) التحسل ۹۰،

⁽٦) سورة طــه : ١٢١٠

فإنه كما يقال: نهيته فانتهى يمكن أن يقال: نهيته فعصى، فلا يكون الانتهاء لازما لهده أيضا.

== يرمن هذا البح

انظمر ص: ٥٠٠ و ما بعد ها ١٠ و هو الإيسراد على الاستدلال بأن الأسر عند الإطلاق للوجموب بأن الأسر متعد و لا زمه ائتمر . . الخ .

⁽۱) آخسر اللوحسة رقسم ۲۶ مسن ب .
(۲) أى فسسى سالسسة الأسر، إذ لم يتقدم له هذا البحث في النهى .
انظسسر : ٢٥ من هذا الرسالسسسة ، و هو الإيسراد
الذي أورده صاحب الكشسف علسي هيذه الاستسلال .
وانظسر كشف الأسسرار : ١١٧/١ .

قال رحمه اللــــه:

((و سن قال بأن الأسر بالشي أنهلى عن ضده مطلقا لا يقلول بأن النهلي عن الشي الشي الشي الشي أمر بحميل الشي أضداده إذا كان للم الشي الشي الأضداد الشي الأضداد إثباتها لا تركسها.

وعنـد بعضهـــم لا حكـم لـلأمــر و النهي فــى الضــد ، لأنــه مسكـــوتعنـــه . وعنـد بعضهـــم يوجـــب كراهـــة ضــده .

وعندنا الأسربالشي عقتضى كراهة ضده ، لأنه ثبت بعقتضى حكمه. فكان دون الثابست بالتصريب من (٢) أقول .

قال العصنف: " سن قالبأن الأسر بالشي نهي عن ضده مطلقا ، أى : سنوا كان لنه ضد واحد أو أضداد ، لا يقبول بأن النهبي (عن الشبي اسربجيم أخداد ، إن كان لنه أخداد كثيرة . و ذلك لاستحالة الجسم بين الأضداد إثباتا . فيستحيسل أن يكون مأسورا بجميم الأخداد ، إذ فيه تكيف ما ليس في الوسم . بخلاف الجمع بين الأضداد تركا ، فإنه غيسر ستحيسل ، فيمكن أن يكنون منهيا عن الأضداد . أما اذا كان لده ضد واحد يمكن الغول بسم .

اعلم أن سالمة الأسروالنهي في حكم ضدهما عظيمة . وقد اختلف الأصوليسون فيها اختلافها شديسدا لا بدد من تعريسر وضم النزاع فيها وتقريسر أقوالهمي .

فنقسول: لا نزاع في أن الأسربالشي (نهسي) عن ترك ذلك الشيء بالتضمن نهي تحريم إن كان الأسرللوجوب، ونهى كراهة إن كان للنسدب. فإذا قال: صمم، يلزمه: لا تترك الصوم ...

و إنما النزاع في الأسر هيل هو نهي عن ضده الوجيودي ؟ .

مشلا : هل قولت : "اسكن " عين قولت : "لا تتحيرك " بمعنى أن المعنى الذي عبسر عند ب : "لا تتحيرك " . فتكون عبارتان الذي عبسر عنده ب : "اسكن " ، فيده النزاع . لا في أن صيفة اسكن عين صيفة لا تتحرك ...

⁽١) آخسر اللوحة رقم ع م س أ .

⁽٢) هذا متن المفنى من أوبوج.

⁽٣) فيي أ: " بالشبي " والشبيت من بو ف .

^(؟) ساقط سن ق و العثبت من أ و ب .

فإنه ظاهر الفساد لم يذهب إليه أحد . (۱)

فذهب بعض الشافعية و الغاضى أبوبكر (۲) أولا [إلى] (۳) أن الأسر

بشيئ عين النهي عن ضده بالمعنى المذكور .

و قال القاضى آخرا (۱)

و قال القاضى آخرا و كثير سن الشافعية (۲)

أن الأسر بالشيء يستلزم النهى عن ضده . لا أنه عينه . إذ اللازم غير الملزوم .

(٢) راجع الإحكام لللآمدى: ٢/ . ١٧ حيث نسب هذا الكلام إلى بعض الشافعية و إلى قُول من أبسى بكر الباقلاني فيما إذا كان الأمر بشيء معين . القاضى أبو بكر الباقلاني هو محمد بن الطيب بن محمد يُخْففر بن القاسيم المعروف بالباقلاني البصري المالكي الفقية المتكلم الأصولي . كان فقيها بارعا انتهت إليه رئاسة المالكيين بالعراق في عصره . توفي سنة ٣٠ ع ه ، ولم يوقف على تاريخ مولده . (الفتخ البين : ١/ ٢١١)

(٣) ما بين قوسين مربعين لم يثبته جميع النسخ ، وأنا أثبت الأن القواعد اللفوية تقتضي ذلك ، و الله أعليم .

() ظاهر كلام الشارح إطلاق محل الخلاف بدون قيد ، فيكون محل الخلاف في الأمر بالشي مطلقا ، سوا كان شيئا معينا أو مغيرا . و هذا يخالف ما فيي التلويح (٢ / ٢٣٣) بحيث قيده بالمعين . كما جا اذلك في حاشية الأزميري (٢ / ٣٣٤) . و قد صرح بذلك القاضي العضد حيث قال : " إنما النيزاع في أن الشي المعين اذا أمر به فهل ذلك الأمر نهي عن المعين المضاد في أن الشي المعين اذا أمر به فهل ذلك الأمر نهي عن المعين المضاد له أو لا . " (شرح العضد : ٢ / ١٨٥٠)

وراجع جمع الجواسع: ٥٣٨٥/١

وعلى هذا لا يكون معل النزاع في الواجب المحير ،

(ه) أي أن المعنى الذي عبر السكن عين ما عبر عنه بلا تتحرك ، فهما عبارتان - لإفادة معنى واحد .

(٦) انظر الإحكام للآمدى: ١٢٠/٢، جمع الجوامع: ٢٨٦/١.

⁽۱) يوضح ذلك ما قاله الغزالى فى الستصغى (۱/۸۱) و نصه: "اختلفوا فى أن الأمر بالشي "هل هو نهي عن ضده ، وللسنالة طرفان: أحدهما يتعلست بالصيغة ، ولا يستقيم ذلك عند من لا يرى للأمر صيغة. و من رأى ذلك فلا شك فى أن قوله: "قم "غير قوله: "لإ تقعد" فإنهما صورتان مختلفتان ، فيجب عليهم الرد إلى المعنى و هو قول الله تم "له مفهومان: أحدهما طلب القيام و الآخر ترك القعود ، فهو دال على المعنيين . فالمعنيان للمفهومان منه متحدان أو أحدهما غير الآخر ، فيجب الرد إلى المعنى . و الطرف الثاني البحث عن المعنى القائم بالنفس و هو أن طلب القيام هل هو بعينه طلب ترك القعود أم لا . و هذا لا يمكن فرضه فى حق الله تعالى فأن كلامه واحد هو أمر و نهي و وعد و وعيد ، فلا تتطرق الفيرية إليه . فليفرض فى المخلوق ، و هو أن طلبه للحركة هل هو بعينه كراهة للسكون ، فليفرض فى المخلوق ، و هو أن طلبه للحركة هل هو بعينه كراهة للسكون ، و طلب لتركه ؟ . "

و ذهبب إمام الحرميس (١) و الفزاليي (٢) و باقي المعتزلية إلىسي (٣) أنسه لا حكم لكيل واحيد منهما في ضده أصلا ، بيل هيو سكوت منه .

--(٧) انظسر جمع الجوامع بشرح المعلى (٣٨٦/١) حيث نسب هذا الكلام إلى ي بعيض الشافعيدة ، و بعض المعتزلية ،و انظر المعتمد : ١٠٧/١٠

(١) راجسع: البرهسان: ٢٥٢/١ حيث قال: "إن الأمر بالشي و لا يقتضسسى النهى عن أضداده..."

إمام الحرمين هو عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد ابن حيوية الجويني الأصولي الأديب الفقيه الشافعيين ولد سنة: ٩١٩هـ. له مولفات كثيرة منها: النهاية في الفقه و الشاميل في أصول الفقه ، توفي سنة ٧٨٤هـ.

(الفتح المبين : (/ ٢٦٠) .

راجع الستصفى: ١/ / ٨) حيث قال: "فالذى صح عندنا بالبحث النظرى الكلاى تغريما على إثبات كلام النفس أن الأسر بالشي اليس نهيا عن ضده لا بعمنى أنه عينه و لا بعمنى أنه يتضنه و لا بعمنى أنه يلازسه. بل يتصور أن يأمر بالشي اسن هو ذاهل عن أضداده ، فكيف يقوم بذات قول شعلق بنا هو ذاهل عنه . و كذلك عن الشيء و لا يخطر بباله أضداده حتى يكون آمرا بأحد أضداده لا بعينه . فإن أسر و لم يكن ذاهلا عسسن أضداد المأمور به فلا يقوم بذات زجر عن أضداده مقصودا ، لا مسسن حيث يعلم أنه لا يمكن فعل المأمور به إلا بترك أضداده . فيكون تسرك أضداد المأمور به زريعة بحكم ضرورة الوجود لا بحكم ارتباط الطلب به ، أضداد المأمور به الاستحالية الجمع بين القيام و القعود اذا قيل لهسم: قسم ، فحسم ، كان متثلا ، لا أنه لم يؤسر الا بإيجاد القيام ، و قد أوجده . "قدام ، فحسم ، كان متثلا ، لا أنه لم يؤسر الا بإيجاد القيام ، و قد أوجده . "

راجع المختصيير بشير العضيد: ١٥/٢.

الإسسام الفزاليسي هيو محسيد بين محسيد أحسيد الفزالي الطقيبيب بحجيبة الإستسلام.

وكثيت الأصولي الأصولي الفقيد الشافعة في الأصولي الأصولي المتصيد وفي المتصيد المتصد المتصد

توفيي رحميه الليه سنية ٥٠٥ ه.

وليسم ولفيسات كثيبرة فسى مختلسف العلبوم ،

منها: كتاب الستصفي سن عليم الأصيول ، و المنخول في الأصيول أيصيا ، و إحيا عليوم الديين ، وغيرها . انظير العتاج المبين : ٨/٢ و ما بعدها .

(٣) تقدم في قول الفزالي أن ترك أضداده ثابيت سن طريبق دريعة بحكم ضرورة الوجيود لا بحكيم ارتباط الطلبيب منه .

و منهم من اقتصر ، فقال : الأمر بالشيء عين النهبي عن ضده أو يستلزمه و لم يتجاوز (١)

و منهم من يتجاوز إلى الجانب الآخر وقال: النهي عن الشيء عين الأسرر بضده أو يستلزم.

وقال أبسوبكسر الحصاص (٣) وهو مذهب عاسة العلما عن أصحابنا (وأصحاب السافعين أبي المحابنا وأصحاب الشافعين (٥) وأهمل المديث (٦) إن الأسبر بالشي نهي عن ضده إذا _ كان لسه ضدد واحد ، كالأسبر بالإيمان نهي عن الكسر ، وإن كان لسب أضداد كالأسبر بالقيام لسه أضداد من القمسود والركوع والسجود والاضطحاع يكون الأسبر بسه نهيا عن جميسم أضداده كلها .

و قال بعضهم يكون نهيما عن واحمد منهما من غيمر عيمن .

و فصل بعضهم بين أسر الإيجاب فعلال : أسر الإيجاب يكون نهيا عن ضحده المأسور بده وعلى أشر الإيجاب لا يكون المأسور بده وعلى أضداده لكونها مانعة من فعل الواجب ، وأمر الندب لا يكون كذلك ، فكانست أضداد المندوب غير منهي عنها ، لا نهي تحريم و لا نهي تنزيده،

⁽١) أي ليس بالعكس ، أي ليس النهي عن الشيء أسر بضد ، أو يستلزمه .

⁽٢) هذا الكلام يشير إلى أن ما تقدّم من الأقدوال في أن الأمر بالشيئ هذا الكلام يشير إلى أن ما تقدّم من الأقوال في أن النهي عن الشييئ هل هدو الأمر بضده هدو نفس الأقوال في أن النهي عن الشييئ هل هدو الأمر بضده .

 ⁽٣) انظـر اللوحـة رقم ٩ . ١ و ما بعدها من أصول الجصاص (المغصول في الأصول)
 نسخة مصورة مكبرة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى مكة المكرمة .

الجصاص هو أحمد بن على المكنى بأبى بكر الرازى الحنفى الطقب بالجصاص، المولود سنة م. ٣هـ، و توفى سنة : ٧٠هـ.

و من مؤلفات أصول الجصاص(الفصول في الأصــول) .

⁽ الفتيح المبين : ٢٠٣/١).

⁽٤) راجع التحريب (١/ ٣٧٣ مع التيسيس) حيث نسب هذا الكلام إلىسى عامة الحنفية ، و كشف الأسرار (٣٢٨/٣) و قال إنه مذهب عامة العلما .
الذين قالوا بأن موجب الأسر للوجوب من الحنفية و الشافعية و أهل الحديث.

⁽ه) انظر جمع الجواصع (٣٨٦/١ بشرح المحلى) حيث قال: "قال الشيخ أبو الحسن الأشعرى و القاضى أبو بكر الباقلانى: الأمر النفسى بشريبيًا معين إيجابا كان أو ندبيا نهي عن ضده الوجودى تحريبا أو كراهة واحدا كان الضد كضد السكون ،أى التحرك أو أكثر كضد القيام أو القعود وغيره، ... ثم قال: "أما الأصر اللفظى فليس عين النهي اللفظي قطعا و لا يتضمنه علد الأصريب."

⁽٦) انظر شرح الكوكب المنيسر: ١/٥٥ و ما بعد هــا .

⁽٧) راجع كشف الأسرار: ٣٢٩/٢ .

و من لم يفصل جعسل أسر النبدب نهيا عن ضده نهي نبدب ، حتى يكون الا متناع عن ضد المندوب مندوب الما يكون فعلم مندوب المورد وأما النهى عن الشي فأسر بضده إن كان لمه ضد واحد باتفاقها كالنهي عن الكسر أسر بالإيسان ، وإن كان له أضداد فعند بعض أصحابنا وبعض أصحاب المحديث يكون أسرا بالأضداد كلها في جانب الأسر . (٢) وعند عامة أصحابنا وعامة أصحاب المحديث أسرا بالمحديث أسرا بواحد من الأخداد عامة أصحابنا وعامة أصحاب المحديث أسرا بواحد من الأخداد عليا عيد عامة أصحاب المحديث أسرا بواحد من الأخداد عليا عيد عامة أصحاب المحديث (٢)

و دهب بعضهم إلى أنه يوجب حرسة ضده . (٥) وقال بعضهم : يدل على حرسة ضده . (٦)

وقال بعض الفقهاء : يوجب كراهة ضده . (٢)

و مختار القاضى الإمام أبسو زيد و شمس الأعمة و فغر الاسلام و من تابعه سما أنه يقتضى كراهمة ضده و النهي عن الشيء يوجب أن يكون ضده فسما معنسي سنمة مؤكدة. (٨)

و ذكر صاحب القواطع أن السألة متصورة فيسل إذا كل الأمر على التراخى فلا يظهر و و كر صاحب العامور به على الفور . فأما إذا كان الأمر على التراخى فلا يظهر السألة هذا الظهور.

⁽١) انظـر هذا الخلاف في شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: ١٨٥/٣

⁽٢) انظر التحرير مع التيسير (٣٦٣/١) وقال بعد أن نسب هذا القول إلــــى بعض الحنفية : " و فيه بعــد ."

و إليه د هب صاحب الكوكب المنير: (٢ / ١ ٥)

⁽٤) راجع كشف الأسترار: ٣٢٩/٢.

⁽ه) نسبه صاحب كشف الأسرار (٣٢٩/٢) إلى القاضى عبد الجبار و أبى الحسين البصرى ،غير أن أبا الحسين في المعتمد لم يوضح هل ذلك موجبه أم مدلوله. حيث قال: "إن الأمرنهي عن ضمده في المعنى من جهة أنه يحرم ضده."

⁽٦) انظر كشف الأسرار (١/٩٩) حيث نسب هذا الكلام إلى بعض المعتزلية.

⁽٧) انظر هذا الكلام في أصول البردون بشرح كشف الأسرار: ٢٣٠/٢.

⁽ A) انظر تقویم الأدلة لوحة رقم . ٢ (مخطوط) ، أصول البزدوی: ٢ / ٣٣٠ ، أصول السرخسي : ١ / ٥٥ و ما بعدها .

⁽٩) انظر قواطع الأدلة لابن السمعاني لوحة رقم ٣٤ (مخطوط رقم ١٧٣ بعزكـز البحث العلمي بجامعة أم القرى .) ابن السمعانـي هـو : منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي ==

و هكندا أيضنا ذكر شن الأنسة (١) و أبو اليسنو . (٢) و ذكر عبد القاهر البغدادي (٣) أن الأسربالشي وإنسا يكون نهيا عسن ضده إذا كان (٤) المأسور به ضيق الوجوب بلا بدل و لا تخييس ، كالصوم. فأما إذا لم يكن كذلك فلا يكون نهيا عن ضده كالكسارات ، واحدة منها واجبة أصور بهما غير مهي عن تركها لجواز تركها إلى غيرها. هذا تقريس الأقسوال.

ولمالم يتعرض المصنف لإيسراد الأدلسة للمخالفيس والجواب عنهما اقتصرنها علمسي هذا ، خوف إلى الكلام فيما هو خارج عن الكتاب . (٧)

السمعانيي التعيمي الحنفيي شم الشافعيني ،أبو العظفر ، مفسر ، معين العلما ً بالحديث.

له تفسير السمماني و القواطع في أصول الفقه، وغيرهما . توفسي سندة ٩ ٨ ٤هـ .

(الأعسلام: ٢/٣٠٣)

انظر أصول السرخسى : ١/ ١٤ و نسبه إلى الحصاص.

(٢) انظر كشف الأسرار: ٣٢٩/٢ حكاية عن أبي اليسر.

تقدمت ترجمته ص: ۱۸۲ من هذه الرسالية .

ثم يحسن هنا أن نذكر الفرق بين قولهم " يوجب " وبين قولهم " يقتضى " حيث قال عبد العزيز البخارى في كثف الأسرار: (٣٣٠/٢): " فإن الإيجاب أقوى من الاقتضاء ، لأنه إنما يستعمل فيما إذا كان الحكم ثابتا بالعبارة أو _ الإشارة أو الدلالة فيقال: النص يوجب ذلك . فأما إذا كان ثابتا بالا قتضاء فلا يقال يوجـــب ،بل يقال : يقتضى . . *

ثم ذكر أن الخلاف فيما إذا لم يقصد ضده بنهي حيث قال: " قولمه : " إذا _ لم يقصد ضده بنهي _ احتراز عما إذا قصد الضد بالنهى ،مثل قوله تعالسي : (فاعتزلوا النساء في المعيض و لا تقربوهن) فإن الضد في مثل هذه الصورة حرام بلا خسلاف. " (كشف الأسرار: ٣٣٠/٢)

و هو عبد القاهر بن محمد بن عبد الله البقدادى ،أبو منصور من أقعة الأصول ، و من تصانيفه التحصيل في أصول الفقه. توفي سنة ٢٩ ١ه. (الأعلام ١٨/٤)

آخسر اللوحة رقم ١٥ من ب٠

عبارة ف : " كخصال كفارة اليسيس " و المثبت من أ و ب. (0)

انظر نقسلا منه في كشف الأسرار: ٣٢٩/٣ .

و للتحقيق راجع : مخطوط تقويم الأدلسة ، لوحة رقم . ٢ ، أصلول البردوى بشرح كشف الأسرار: ٣٣٠/٢ ،و ما بعدها ، التحريبير مع التيسيسر: ٢٦٣/١ و ما بعد هسا ، أصول السرخسسي : ١٥/١، و ما بعدها ، الستصفى : ١ / ١٨، الاحكام للآمدى: ٢ / ١٠٠٠ ، شرح الكوكب السير : ١/٣٥ ارشاد الفحيول: ١٠١٤ وما بعدها ، البرهان ١/٦٥٦ المنير تنقيح الفصول: ٥ ٣ و ما بعدها. ولكنمه ذكر (۱) وجمه مختار فخمر الإسمالام وهوأن الأمر بالشي ويقتضى كراهة ضمماده.

وبيانه أن استلزام الأسر للنهي ثبت باقتضاء النص لا بالعبارة و الإشارة و الإشارة و الإشارة و الإشارة و الدلالية و في فروريا . فيتقدر بأقل صا تند في به الضرورة و هنو الكراهة ، لأنه دون الثابييت بصريب النيس . (٢)

اعلم أنه أنكر الشيخ أبو المعين (٣) في التبصرة على فغر الإسلام و من وافقت حيث قال : إن بعض المتأخرين من أهل ديارنا ذكر أن الأسير بالشيء يقتضي كراهة ضده ، ولست أدرى ما ذا كان رأيه إن توجه الوعيد على تارك المأسور به لا رتكاب ضده المنهى عنه و هو الترك الذى هو فعيل كما هو مذهب حميع أهمل القبلة ،أم لانعدام ما أسر به من غبر فعيل ارتكب كما هو مذهب أبي هاشم (٤٠).

فإن كان الوعيد متوجها لانعدام المأسور [بــه] (٥) كما قاله أبوهاشيم فأى حاجة إلى إثبات الكراهة في الضيد للوعيد ، إذ هو متوجه بدوند، وأن ما يكن بسد لتوجيد الوعيد من فعل محظور يرتكب و ذلك فعل التسرك . فكيف يزعم بتوجمه كل الوعيد لتارك الفرائين، و ثبوت المقوبة بمباشرة فعلل مكروه ليس بمحظور . و هذا مما يأساء جميع أهمل العلم . (٢)

⁽١) آخــر اللوحـة رقـم ٥٥ من أ .

⁽٢) انظــر هذا الاستدلال في أصـول البزدوى: ٣٣٢/٢ مع كشف الأسرار. و راجـــع أيضـا أصـول السرخســي: ١/٥٥ .

⁽٣) انظركشف الأسرار: ١٣٣٧/٠

هو ميسون بن محمد بن معتمد بن محمد بن مكحول ، أبو المعين المكحولي النسقي ، صاحب كتاب تبصرة الأدلة .

⁽ غير أنني لم أستطع الوصول الى مكان فيه نسخة منه)

و كان أبو المعين إماماً فاضلا ، و تفقه عليه علاء الدين أبو بكر محمد السمرقندى . (الفوائد البهية ص ٢١٦ ، ط : أولى سنة ٢٣٢هـ، مطبعة السمادة .)

⁽٤) فى ف: "أبوهشام" والصحيح ما أثبتناه من أوب. وهوعبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب ،وكنيته أبوهاشم ولقبه الجبائي ، وهومعتزلسى توفى سنة . ٣٣هـ (الفتح البين : (١٧٢/)

⁽ه) لم تجي علمة : به في جميع النسخ ، وأنا أثبتها لأن سياق الكلام يغتضي ذلك . والله أعلى .

⁽٦) تخسر اللوحية رقسم ٥٣ من ف .

⁽٧) انظر كشف الأسمسرار: ٣٣٣/٢.

و إليسه أسار صاحب البيزان فقال: "بعض المشائسة يزعم أنه يقتضى كراهمة ضحده ، و هو خلاف الروايسة ، فإن ترك الصلاة العفروضية و الاعتناع عسن تحصيلها حسرام يعاقب عليها و العكروه لا يعاقب على تركمه . (٢) قال صاحب الكشف : يمكن أن يجاب عنم بأن الضد إنما جعمل مكروها اذا لم يكن الاشتغال به مغوتا للمأسوريه . فأما إذا تضمن الاشتغال به تغويت لا محالية فحينك (يحرم) "بالنظر إلى التغويست ، ويصير سببا لتوجيه الوعيد و استحقاق العقوسة . و إن كان في ذاته مباحا كصوم يوم النحر حسرام و سبب للعقوسة باعتبار تسرك الإجابة ، و هو أميات ، بل عبادة باعتبار قهر النفسي على ما عرف . و كونمه حراميا لفيره لا يمنسع استحقاق العقوسة ، كأكمل مال الفيسر بن (٤) لمناه فإنه أطلق قيسل : كلام فخر الإسلام لا يبني على هذا التغميمل ، فإنه أطلق قيد المالة و بقت في كاه من ما كاله المناه و المناه ا

بأن الأسربالشي ويقتضى كراهدة ضده ، فكراهدة الضد من مقتضيات الأمر عنده ، سواء كان الاشتفال بده مغوتها للمأسور بده أو لا .

قلنا: كلام فخسر الإسسلام يشيسرواليه . فإنسه قال بعد ذلك إن التحريس لما لم يكسن مفوتسا . (٦) لما لم يكسن مفوتسسا . (٦) فهنا صسرح بأنسه إذا كان مفوتسسا يحرم ضده .

و يمكن أن يجاب أيضا عن إيراد صاحب التبصرة و الميزان بأنا سلمنا أن تسرك الصلاة حسرام و يعاقب عليه ، و المكروه لا يعاقب عليه ، و لكن المعاقب همنا ليسرباعتبطر فعل الضد الذي هو مكبروه ، بسل باعتبار تسرك العاصور بسه الذي هدو حسرام ، فإن الشيء قد يكون مكروها باعتبار ، و يعاقب عليه عليه باعتبار آخر ، فإنه إذا ضاق وقت العصر فتركها المكلف ، (وعنده) ملاة أخرى ، ففعل هذه الصلاة مكروه و المصلي يعاقب على ترك الفرض لا على فعل هذه الصلاة .

⁽١) تقدمت ترجمته ص: ١٨٦ من هذا الكتاب.

⁽٢) انظر اللوحة رقم ٣١ من مخطوط ميزان الأصول في نتائج العقول.

⁽٣) في أوب: " يَلْزُم " وَالسَّبْتُ مِنْ فَ كُمَّا فِي الكَشَّفُ وَهُو الصَّوَّانِ .

⁽٤) راجع كشف الأسرار: ٢/ ٣٣٣.

⁽ه) فسي ف: " لا يبتنسي " والشبت من أوب.

و لكسن يرد علسي فخسر الإسسلام سسموًّال آخسر ، وهو أن قولسه : " بأن الأمر بالشيء يقتضى كراهــة ضــده " إن أراد بهذا الاقتضــاء الاصطلاحي و هــو أن لا يكون للأسر صحة إلا بده فليسر كذلك ، فإن الأسر في نفسه صحيح ، لا يحتـــاج إلى تقديـــر ما ذكـــــر .

وإن أراد بده أن موجب الأسر ذلك ، فهدو أيضا ليس بصحيح ، وهدو ظاهب ، فإن موجب اللوجوب لا كراهة ضده .

و آن أراد بنه معنسي آخير فيلا بند من تصنوره منع أنه غيير متعيارف .

راجع أصول البزدوى : (٢ / ٣٣٤) ونصمه : " وفائدة هذا أن التحريم اذا لم يكن مقصودا بالأمرام يعتبس إلا من حيث يفوت الأمر ، فإذا لــــم يفوت كان مكروهـــا ".

فعي ف : " وعليمه " والمثبت من أ و ب.

انظّـر أصول البردوى: ٣٣٠/٢. و هو دلالمة الكلام على معنى يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته عقـــلا أو شرعا . * (أثر الاختلاف في القواعد الأصولية لسعيد الخن ص: ٣٤)

⁽٣) يمكن أن يرد هذا السوَّال بما قاله عبد العزيز في كشف الأسرار (٣٣٣/٣): حيث قال: " لا يعني به الاقتضاء الذي جمل غير المنطوق منطوقا لتصحيم المنطوق. إذ لا توقف لصحة المنطوق عليه . بسل المسراد أنه ثابيت بطريق ضرورة غيب مقصود كما أن المقتضيي ثابيت بطريبيي الضرورة . فكان شبيها بمقتضيات الشرع من حيث إن كل واحساب منهمسسا ثابت بالضرورة . فلهذلك يثبست موجسب النهسي و الأمر ههنسسا بقدر ما تندف عبده الضرورة و هدو الكراهدة و الترغيـــــ ، كما يجعـــل العقتضــي مذكــــورا بقــــد ر مــا تندفـــع بـــم الضــدورة و هـــو

قال رحمه اللب :

((و فائدة هذا الأصل أن التحريم لما لم يكن مقصودا بالأسركان الاشتفال بضده مكروها و الأسلام يكن مقصودا بالأسركان الاشتفال بضده مكروها و المسلاة لم يكسن مفوتا حتى لوقعال في تصدد ملاتا ولكنده يكسره و المسلاة لم تفسد صلاتا ولكنده يكسره و المسلاة لم تفسد صلاتا ولكنده يكسره و المسلاة لم تفسد المسلام الم يكسره و الم يكسره و المسلام الم يكسره و الم يكسره و المسلام الم يكسره و المسلام و المسل

والكف في الصبوم لمنا وجب بالأسر مقصودا وفي العدة اقتضاء دخيل التداخيل في العدة لا في الصبوم .

و حرمة الوقاع في الاعتكاف لمنا ثبت بالنهي مقصودا و فني الصوم اقتضينياً على المدت الى دواعينه في الاعتكاف لا فني الصنوم .

تمدت الى دواعيد في الاعتكاف لا في الصوم .
قال أبويوسيف : العطي منهي عن السجدة على مكان نجس اقتضاء ،
فلو أعاد هما على مكان طاهر لا تفسد صلاته ، لأنه لا يكون مفوتا .
و المتنفسل لم ينه عن ترك القرائ قصدا ، فترك القرائة في الشفع الأول ما لم يكن مفوتا للفرض لا يكون مفسدا ، و ذلك لهذا الشفع لا للشفيع ما لم يكن مفوتا للفرض لا يكون مفسدا ، و ذلك لهذا الشفع لا للشفيع الثاني ، لاحتال (وجيود) فيه . فتبقى التحريمة ما بقيدى ذلك الاحتمال ، كالمسافر ليو ترك القرائة في ركمة من ظهره ذلك الاحتمال ، كالمسافر ليو ترك القرائة في ركمة من ظهره التعريمية لاحتمال نية الإقامة و قضاء القرائة () في الشفيدي

و قال أبسو حنيفة و محمد : الطهارة فعرض دائسم في الصلاة ، فيصيــــر ضـــده مفوتــــا للغرض كالأكسل مفوت للصــوم .

وقال محمد إن القرائة فرض دائم في المتقدير حكما. ولهذا لا يصلح الأسي للمنذى تسلا خليفة في الأخريين ، فصار كالصوم أيضما .

وقال أبو حنيفة: الفساد بترك القرائة فيهما ثبت بدليل قطعني، وبتركها في إحداهما بدليل قطعني، وبتركها في إحداهما بدليم حتمل ، فتعمدي الإحرام في الأول دون الثاندي . كن حصع بين حسر وعبدا وبين مدبر في صفقية يتمدى الفساد كن حصع بين حسر وعبدا وبين مدبر في صفقية يتمدى الفساد إلى القين في الفصل الأول دون (الفصل) الثاني ، (لما ذكرنا) .)

⁽١) آخر اللوحة رقم ٦٦ من ب. (٢) تقد ست ترجمته ص: ١٠٢٠ .

⁽٣) فعي أوب: "هذه "والمثبت من ج

⁽١) على اللوحاة رقام ٥٦ مسن أ . (٥) تقدمت ترجعته ص:١٠٢ ·

⁽٦) ساقيط من ج والمثبت من أوب.

⁽٧) سن ج ولم يثبت الوب ،

⁽٨) هذا متن المغنسي من أوبوج .

اقـــول :

لما فرغ من تقرير الأصل أراد أن يذكر ما ينسحب عليه من الفسيروع. فقال: " فائدة هذا الأصدل وهو أن الأسربالشي يقتضي كراهية ضده على ما اختاره فخر الإسمالام أن التحريم لما ليم يكن مقصرودا بالأمسر - لأنسه لم يوضع له بل إنها يثبت بطريق الضمن و الاقتضاء -- كان الاشتفال بضد المأسور به مكروهها الاحراسا ولا يكسون مفسيدا _ للمأسور بيء _ ما لم يكس الاشتفال بالضيد مفوتها للمأسور به. فحينئية يحرم ، لأن تفويت المأسور به حسر ام.

فصار الحاصل أنه ادا وجهد شهرائه التناقيض بيين الضديين فوجوب أحدهما يوجسب حرصة الآخسر وحرسة أحدهما يوجسب وجسوب الآخس الأنسسسي لما لم يقصد الضد لا يعتبر إلا من حيث التفويسة ، فإن لم يفوت يكون فعلت مكروهسا ، فإن مشابهة العنهسي عند يوجب الكراهسة.

فعلسى هذا أن المصلسي إذا قعيد ثم قام في الصلاة لم تفسد صلاته بنفسس القعود ، لأنه لم يفت به ما ههو الواجه وهو القيام إلى الركعة الثاني ... × لأنه يمكنه الإتيان به بعده . ولكه يكره القعود بعه الفراغ من السجهة لم الشانيك لاستلزامه تأخير الواجب ، ولا يكون مفسدا إلا إذا فات القيام

ذكرصاحب الكشف بعد تحقيق هذا الأصل (و) قال: ثم سياق (هذا الكلام) (٥) ينسزع إلى ما دهسب إليه العامة (٦) في التعقيق الأنهم بنسوا حرمة الضمد على فوات المأسور بسه أيضا كما بناه الشهخ ، يعنيسي فخير الإسبلام . فلا يظهر العلاق معهم إلا في الأسر المطلق ، لأن ي الواجــب المضيــق على الغور بالاتفــا ق مثــل الصــوم ، فيفوت المأمور بـــــــــه بالاشتفسال بفسده فسي أي جسسز عصل سن أجنزا الوقست (بالاتفاق)

⁽١) فسى ف: "الفسرع" والمثبت من أوب. (٢) راجمع كشف الأسسرار: ٣٣٤/٢، أصبول السرخسسي: ٩٨/١٠

⁽٣) راجسع العصدريسن السابقيسن .

⁽٤) ساقط من ف والمثبت من أوب.

⁽ه) عبارة الكشهف: "كهلام الشيه "

⁽٦) عبارة الكشف: "الي ما قالم المصافي

⁽٧) عبارة الكشف: "فيحرم بالاتفاق للتفويــــت

و الواجب الموسيع شيل الصلاة على التراخيي بالاتفياق ، فلا يحرم الضيد إلا عند تضييق الوقيت بالاتفياق ، فلا يحرم الضيد إلا عند تضييق الوقيت بالاتفياق ، لأن التفيويت لا يتحلق فبليه و يكون مكروها على ما اختاره الشيخ (يعنى فخير الإسيلام)

وينبغلى أن لا يكون مكروها إذا لهم يكن التأخيس مكروها لعدم تأديته إلى حسرام أو مكروه .

فأما الأسر المطلبق فعلى التراخبي عندنما كالموسم وعلى الفسسور عنديم مندنما لعدم التفويت ، ويكسره عنديم ما اختاره الشيخ .

و كان ينبغى أن لا تكون الكراهــة على تقدير عدم كراهــة التأخير كما قلنــا (٢٠)

و الخلاف في التحقيق راجع إلى أن الأسر المطلق على التراخي أم عليه الغيور ، ولم يكشف لي سير هذه السألية ." انتهى كلام صاحب الكشف. و يمكن أن يقال : إنه إنها نشأ هذا الإشكال باعتبار أنه حمل التغويست على التغويست عن الوقت كما ظهر من كلامه . ولكن الذي يظهر من كلام فخير الإسلام أنه أراد (٤) بالتغويست ما يكون مخلا لركين من الأركيان أو لشرط من الشرائط أعيم مما ذكيره الشارح ، (٥) وذلك غير منحسر على المضيق ، فإنه يتحقق تارة في المضيق و تارة في الموسيع بعسد الشيروع . فإنه لو شرع في الواجب اليوسيع في أول الوقت كأول وقت الظهر مثلا يتعين عليه الأداء لتقرر السبية فيما يليي ابتداء الشروع، فيحرم عليه إفساده ، لأن إبطال العمل حيرام في التطوع بعد الشروع حتى وجب إتمامه و القضاء بإفساده ، ففيي الغرض أوليي .

⁽١) هذه الزيادة من أوهو من الشارح.

⁽ ٢) عبارة الكِشف: "وكان ينبغني أن تكون الكراهة على تقدير كراهة التأخير كما قلنا. "

٣) كشف الأسـرار: ٢/ ٣٣٤ و ما بعد ها بتصرف الشارح.

ع) آخسر اللوحسة رقم ٦٧ من ب.

⁽ه) أن عبد العزيز البخاري.

⁽٦) هذا عند الحنفية.

وأما الشافعية فد هبوا إلى أن صوم تطوع أو صلاة تطوع يستحب البقاء فيهما و الخروج سهما بلا عذر ليس بحرام .

وبهذا قال أحسد.

أنظر أدلة هذا المذهب في المجموع: ٦/ ٢٩ ٣، المفنى : ٣/ ٩٥ ١٠ و ذ هـب مالك إلى أنه يلزمه الإتمام ولزمه القضاء إذا خرج بلا عذر ... ===

و كمل شيء يكمون مفوتما و مفسدا لهمذا الفرض الذي شميرع فيمه كالأفعمال المنافيمة للصملاة يكمون حرامها ، و ما لا يكمون مفوتما كالقعمود يكمون مكسروهما .

فعلسم أن التغويست تارة يكنون فني النضين وأخبرى في الموسسع بعسد الشروع . والعفوت كما يتصبور فنن الموسنع يتصبور فنني غيسره . فظهند أن مهذه العسالية ليسنت براجعة إلى سألية الفور و التراخبي . و الدليل على أن العراد بالعفوت أعنم مما ذكره الشارح ما ذكره فخر الاسلام بقوليه : " و قال أبنو حنيفة و محمد : الطهارة فنرض دائم فني الصلاة

فيصير ضده مفوّت كالأكسل مفوت للصوم . (١) وقال محمد : القراءة فسرض دائسم ، إلى قوله : فصار كالصوم . (٢)

⁼⁼ انظر : بداية المجتهد باب سوم التطوع : ١/ ٢٦٤ . و المجموع: ٦ / ٢٩٥.

⁽۱) انظر معنى هذا الكلام في أصول البردوى: ٣٣٦/٢ و ما بعدها ملخصا. يوضحه ما نجمله من كلام البردوى و صاحب الكشيسية في الخلاف بين أبي حنيفة و محمد فيمن سجد على مكان نجس. فلم تفسد صلاتيه عند أبي يوسيف ، لأنه غير مقصود بالنهي . و إنما المقصود بالأمر فعل السجود على مكان طاهر . و هذا لا يوجب فواته حتى اذا أعادها على مكان طاهر جازعنده .

وقال أبو حنيفة و محمد إن السجود على مكان نجس يقطع الصلاة ، لأن ـ السجود لما كان فرضاً صار الساحيد على النجس بعنزلية الحامل ستعملا لله بحكم الفرضية . و التطهير عن حمل النجاسة فرض دائم في أركسان الصلاة في المكان أيضا ، فيصير ضده مفوتا للفرض و ذلك كالصوم . و هو فرض متبد حتى كان الكل فرضا واحيدا . فوجود ضده يكسون مفوتا ليه لا محالية لقوات امتداده (أصول البردوى: ٢ / ٣٣٧ بالتصرف) مفوتا هذه العبارة في المتن ص: ٤ ٩ ٢

وقال البزدوى في المصدر السابق: "ولهذا قال محمد إن إحرام الصلاة ينقطيع بترك القراءة في النفيل ، لأن القراءة فيرض دائيم في التقديبير حكما على ما عرف . فينقطع الإحرام بانقطاعه بمنزلة أداء الركن ميسيع النجاسيسية . "

وأما أبو حنيفة فقد احتج بما احتج بمه محمد ، إلا أنمه شرط أن يكون الفساد بترك القرائة ثابتا بدليل مقطوع بمه ليصير قويا في نفسه ، و يصلح للتعبدى إلى الإحرام ، و ذلك بأن يتركها في الشفيع كلمه . فأما إذا وجدت في إحدى الركعتين فهو موضيع الاجتهاد ، لأن من العلما من قال بجمواز الصلاة بالقرائة في ركمة واحدة . فكان الفساد ثابتا بدليل فيه قصيور. فلا يتعدى إلى الإحرام . ولهذا قال أبو حنيفة ببقاء التحريمة حتسي صبح شروعه في الشفع الثاني . (راجع: كشف الأسرار: ٢ / ٣٣٨ و ما بعدها)

لا يقال: إذا شرع في الصلاة (۱) في أول الوقيت صار مضيقيا. لأنبا نقول: لا نسليم أنبه صار مضيقيا . لا نسليم أنبه صار مضيقيا ، يعنى أنبه يصيبر قضا البو أخره لبقاء الوقيت بنل يحسرم عليبه تفويته و إفسياده لصيانية عليه لا لصيرورتيمه مضيقينا .

شم ذكر المصنف فرعا آخر على الأصل المفكسور ، و هو أن الثابت اقتضاء دون الثابت قصدا (۲) بالتصريب ، فقال : " و الكف في الصوم - أي عبن المغطرات الشلاث - لما وجب بالأسر مقصودا بقول عمالي : (ثم أتموا المعلم البيل) (۲) ليم يدخيل التداخل في الصوم حتى لا يتحقق الداء الصومين في يدوم واحد . (٤)

ولما وجب الكف عن التزوج و الخروج و البروز في المدة اقتضا عير مقصود ، فإن النهي بقوله تعالى: (و لا تعزموا عقدة النكاح) (ه) يقتضى الأسر بالكسف ، لكسه غيسر مقصود ، وجب التداخل في المد لا عندنا حسى قلنسسا : اذا وطئت المعتدة بشبهسة فعليها عدة أخسرى ، وتداخلت المدتان ، فيكون ما تبرا ، المرأة من الحيض محتسبا منهما جيما خلافا للشافعي . (7)

⁽¹⁾ آخــر اللوهــة رقم ٧٥ من أ .

⁽٢) آخر الوحدة رقع ٢٦ من ف.

⁽٣) سورة البقيرة : ١٨٧٠

^(؟) يوضح ذلك أن الركن في الصوم كف النفس عن اقتضاء المشهوات. و ذلك تبست مقصود ا بالأسر ، و الصوم عبارة عن الكنف و الاستاك ، و انه فعسل الكنف و العسر لا يتصف في زمان واحد بكفيين كما لا يتصف بجلوسيين ."
(كذا في كشف الأسرار: ٢٠٣٦ بتصرف .)

⁽ه) البقسرة: ٣٣٥٠

⁽٦) يوضعه ما قاله عبد العزيز في كشف الأسرار: ٢/٥٣٣ و نصه: "لما كان معنى العدة الثابتة بقوله تعالى: " يتربصن بأنفسهن " النهي عن التزوج ، أي المقصود منها حرمة التزوج لم يكن الأمر بالكف عن التزوج الذي هو ضحه التزوج النهي عنه مقصودا ، فلا يثبت به وجوب الكف ، بل يثبت به سنيتحده فلا يضع تداخل العدتين . و بيانه أن ركن المعدة عندنا حرمات تنقضى ، و المدة ضربت أجللا لانقضاء هذه الحرمات . و الكف عن الغمل يجب ماحترازا عن الوقوع في الحرمة لا أنه ركن في العدة ."
و المسألة التي تخرج عليها أن العدتين تتداخلان و تعضيان بعدة واحدة عند الحنفية .

وصورة المسألة ما إذا تزوجت المعتدة بزوج آخر و وطئها ثم فرق القاصى بينهما يجب عليها عدة أخرى و تحتسب ما ترى من الأقراء من العدتين،

وحاصل الخلاف راجع إلى أصل ، وهو أن الركن فى العدة الفعدل أم تركه مع أن المقصود يحصل بالطريقين ، وهو صيانة الأساب عدن الاشتهاء ، فعنده الركن الفعل ، لأن المقصود هو العبادة ، فإنده عبادة كسف عن التعزوج و الغيروج ، فعلا يتصور فعلان فى وقست، فعلا يتداخلان كالصومين فى يدم واحد .

وعندنا الركن ترك الفعل ، ومعني العبادة تابع ، إذ المقصود التعرف عسن فراغ الرحم ، وقد حصل بالواحدة ، فيتداخلان ، إذ يمكن ترك أفعال كثيرة في وقت واحد .

و الدليسل علسى أن معنى العبادة تابسع أنهسا تنقضى بدون علمها و معتسرك الكسسيف.

سم ذكر المصنف نوعا آخسر على الأصل المذكبور ، و هو أنه لما ثبتت حرمسة الوقاع في الاعتكاف بالنهبي مقصبودا بقولسه تعالى : " و لا تباشروهسسسن و أنتسم عاكفون في المساجسد . " "تعمدت الحرمة إلى دواعيسسه من التقبيسل و اللمس كما في الإحسسرام . (٣)

ولما ثبتت حرصة الوقاع فى الصوم اقتضاء لا مقصود ا باعتبار أن الأسر بإتسام الصوم يقتضى حرصة الوقاع لم يتعدد إلى دواعيه حتى حاز للصائسيم القبلمة إذا أسن على نفسه .

قولسه: "وقال أبسو يوسسف "إشارة إلى فسرع آخسر على الأصل المذكسسور وهو أن من صلسى على مكان نجسس شم أعاد السجدات في مكان طاهر لم تغسد صلاسه ، لأن المصلسي منهي عن السجدة على مكان نجس اقتضاء من حيث إن الأمر بتطهير الثياب و المكان يقتضى ذلك ،

⁼⁼ وإن كانت حاملا انقضت العدتان بوضع الحمل.

راجع: كشف الأسسرار: ٢/٥٦٦، الهداية : ١٥١/٤

وعند الشافعي أن العدتين لا تتداخلان بل يجب استئناف العدة بعيد انقضاء الأولى. (انظر الأم: ٥/ ٢٣٣) ، والمجموع: ١٩٢/١٨)

وإلى ذلك ذهب ابن قدامة من الحنابلة (المفنى: ٩/١٢١ مع الشرح الكبير)

⁽۱) بهذا استدل صاحب الهداية فيه . (۱۵۲/۶) و انظر أيضا : كشف الأسرار: ۳۳٥/۲،أصول السرخسي : ۹۸/۱.

⁽٢) البقرة: ١٨٧٠

 ⁽٣) انظر الهداية مع شرح فتح القدير: ٣١٣/٢.
 وهذا بلا خلاف كما قاله صاحب المجموع (٦/٤٦٥) و انظر المفنى ١٩٨/٢.

⁽٤) انظر الهداية بشرح فتح القدير: ٣١٣/٢.

ف لل يكون السجود على النجس مؤوت المأسور به لإمكان الإعادة على مكان طاهسر ، فلا يكون مغسدا بسل يكون مكروها. (۱) وكذا قال أبويوسف : المتنفسل لما لسم يكن منهيا عن ترك القرائة قصدا بسل اقتضا من حيث إنه مأمور بالقرائة بقوله تعالىسيى : وفاقسرأوا ما تيسر من القرآن) (٢) فتقتضى كراهة ضده ، فلا يكون ترك القرائة في الشفع الأول مفسدا إلا بقدر ما يحصل به تفويت المأمور به و ذلك : أى ذلك التفويست متحقق لهذا الشفع و هو الشفسع الأول الذي يتسرك فيه القرائة . فيظهر تحريه الترك في حق هذا الشفسيع ، إذ ليس حتى (٢) فسد أداؤه . لا يظهر في حق الشفع الثاني ، إذ ليس من ضرورة بطلان أداء الشفع الأول بطلان التحريمة لاحتمال وجود القرائة في الشفع الثاني ، فيبقسى التحريمة ما بقى ذلك الاحتمال .

⁽۱) أى: خـــلافـا لأبـــى حنيفـــة و محمـــد ، فإنهما يقــولان بفسـاد صــلاة مــن سحـــد علــى مكـــان نجـــين. كـا سيـأتــى قريبــــا.

وانظيم التحريم مع التيسيم : ٢٧٣/١ .

⁽٢) سورة المرسل : ٢٠

⁽٣) آخسير اللوحية رقيم ١٨ من سخيسة ب .

⁽٤) تقدم أن وجسوب القرائة فسى صلاة الفرض فسى الركعتيس عند العنفية.
(انظر ذلك و أقوال العلماء فيسه ص γγ من هذا البحسث)
و أما في صلاة النفل فالقسرائة واجبة في جميع ركعاته.
و قال العرضنانس في استدلالسه لذلك " وأما في النفل فيلاً كيا

وقال المرغينانيي في استدلاله لذلك: " وأما في النفل فيلأن كيل

⁽ راجع الهداية بشرح فتح القدير : ٣٩٥-٥٣٥٥) ثم اختلفوا فيما الدهما ، هيل شم اختلفوا فيما الدهما ، هيل يوجعب بطلان التحريمة أم لا ؟ .

يوضح ذلك ما قالمه صاحب الهداية فيها (٣٩٧/١) و نصه: " و الأصل فيها أن عند محمد ترك القراءة فسى الأوليين أو في إحداهما يوجيب بطلان التحريصة ، لأنها تعقيد للأفعال . وعند أبي يوسيف رحمه الله ترك القراءة في الشفيع الأول لا يوجيب بطلان التحريمية ، و إنما يوجيب فساد الأداء ، لأن القراءة ركين زاعند ، ألا تسرى أن للصلاة وجيودا بدونها ، غير أنه لا صحة للأداء إلا بهمسسا. و فساد الأداء لا يزيد على تركمه فلا يبطل التحريمية .

كالسافسر إذا ترك القرائة فسى ركعة من ظهرو لا تنقطع التحريمية عند أبسى حنيفة و محمد لاحتمال الإقامة ، فيصير فرضه أربعا ويقضى القرائة فسى الشفع الثانسي . (١) فيبقى التحريمة ما بقى ذليك الاحتمال ، فلا يكون مفوتا للمأسور به ، فلا يكون مفسسها . بخلاف ما لسوترك فسى ركعة من الفجير لعدم ذلك الاحتمال ، اذ لا يصيدر أربعا بنية الإقامة .

و التقييد بالظهر ليس بلازم بل يتأتى ذلك في العصر و العشاء أيضا . و قال أبو حنيفة و محمد إذا سجد على مكان نجيس تفسد صلات، لأن الطهارة فيسرض د الحسم في الصلاة لكونها شرطا لجميع أجزائها ، فيصير ضد ه مغوتها للفرض ، لأنب بالسجدة على مكان نجيس يصير حاميلا للنجاسية . (٢) فصار كالأكيل المغوت للصوم ، فإن الكف عين المغطرات لما كان مأمورابه في جميع وقت الصوم يتحقق الفيوات بالأكيل في أي جين كان مين الوفية . (١)

وقال محسد: القرائة في الصلاة فيرض دائم في التقديسير حكماً ، إذ لا صلاة بدون القرائة ، و كمل جيز صلاة ، و لكن اكتفى في في في الأخريبين بالقرائة الحكيية بقوليه عليه السلام: "القرائة في الأولييسين قيرائة في الأخريبين . " (٤) .

ولهذا ،أى : لأجسل أن القراءة فسى الصلاة فسرض دائسم تقديسرا لا يصلح الأمسيّ خليفة للقارى؛ فسى الأخرييس .

⁼⁼ وعند أبسى حنيفسة رحمه الله ترك العرائة فسى الأوليين يوجب بطلان التحريصة وفسى احداهما لا يوجب الأن كل شفع من التطوع صلاة علسى حدة . . . *

⁽١) انظـــر البحــر الرائدة لابدن نجيم : ١٤١/٢، ولم يذكر ابـــن نجيم الخلاف فـــ هذه العدالية .

السول: لا يصبح دلك عند الجمهور بناء على أن الفراءة فرض في كسيل الركعيات عند هيم .

⁽٢) انظـرالتحريــزمعالتيسيـــر: ٣٧٣/١.

⁽٣) تقدم بهامش ص . ٣ أن محمد يرى أن ترك القراءة في الأوليين أو فيهي و٣) إحداهما يوجب بطلان التحريمة . فيتعرض الشارح لاستدلال محمد لذلك ==

يعنى اذا قبراً في الأوليين ثم أحدث وقدم في الأخربين أسيا فسيدت صلاتهم خلافسا لزفست حيث قال بعدم الفساد لتأذى فسيرض القرائة ، فلا يكنون تقديمت مفسيدا . (٣)

ولنا أن كمل ركعمة صلاة فلا تخلموعمن القرائة ، إما تحقيقها أو تقديمرا ، ولا تقديم ولا الفرض ولا فإذا خلا ركمسه من القرائة بطلمة التحريمه .

من القرائة بطلبت التحريمية . وقال أبو حنيفية ()) الفساد بترك القرائة فيهما ،أى فى الركعتيس الأوليين من التطوع ثبت بدليل قطعيى ، لأن كل شفيع من التطوع صلاة على حدة . ولا بيد (٥) من القرائة فين الصيلاة .

و الفسياد بترك النقراءة في إحدى الركعتيين ثبيت بدلييل محتميل،

- == يوضح ذلك ما قاله في الكشف (٣٣٨/٢): "...إذا ثبييت أنها فرض دائيم يتحقيق الفيوات بالتيرك في ركعية، و يفسيد الأفعيال ، و يتعيدى الفساد إليمي الإحرام بواسطية فسياد الأفعيال ، لأنها حينتيذ تصيير بعنزلة أفعال ليسيت من الصيلاة . فيوجيب فسياد الإحسيرام ضرورة ."
 - (٤) انظــر تخريجــه ص ٨٨ من هذه الرسالــة .
 - (١) تقدمت ترجمته ص: ١١٢ من هذا البحيث .
 - (٢) آخـر اللوحـة رقيم ٨٥ من نسخـة أ .
- (٣) انظر الهداية (٣١٨/١) حيث جاء فيه: "فان قرأ الإمام في الأوليين ثم قدم في الأخريين أمية فسدت صلاتهم ، وقال زفسر رحمه اللسسسه : لا تفسيد لتأدى فرض الفرائة . ولنا أن كل ركعة صلاة فلا تخلي عن القرائة اما تحقيقها أو تقديسرا ، ولا تقديسر في حق الأمي لانعدام الأهلية." وإلى عدم فسادها ذهب أبويوسف . (الهداية : ٢٨٨١)
 - (>) وهو الامام الأعظم أبوحنيفة النعمان بن ثابت بن زوطسى .
 و لد سنة . ٨هـ بالكوفة و توفسى سنة : .ه ١هـ. و هو فارسي الأصل عربسي المولسد و النشأة . و اليه ينسب مذهب الحنفيسسة .
 - انظـر ترجعــه في فتح البيـن: ١٠١/١٠
 - (ه) قسمي ف : " فسلا بسد " والشبت من أوب .
 - (٦) جائت الزيادة: "بالاجماع والنسس" بعد قولسه: "في الصلاة " فسي نسخسة بوف.
 - (γ) تقدم في هامش ص: ٠٠٠ و ما بعدها أن أبا حنيفة يرى أن ترك القرائة فيى الأوليين يوجب بطيب لن التحريمين و فيى إحداهميا لا يوجب بطيب .

لأن الفسياد بترك القراءة في ركعية مجتميد فينه ، لأن الحسين البصييري لا يوجب القرائة إلا في ركمة واحدة . وخلاف معتبر ، إذ الأسرر بالشيئ لا يقتضى التكرار . فلا يكون مخالف اللنوس . فتعدى الفساد مسن الشفسع الأول بترك القراءة فيسه إلسي الإحسرام حتسي فسسد أصسمسل التحريسة . فلا يجموز بناء الشفع الثاسي عليم فسي الأول ، أي فيما إذا ترك القرائة في الأولييسن ، و إنها تعدى الفساد إلى الإحسرام لكسون الفسيسساد فيه قويها قطعيها .

ولم يتعبد الفساد إلى الإحسرام في الثانسي ، أي فيما إذا ترك القراءة في إحداهما لكونه ضعيفا مجتهدا فيه . فيجوز بناء الشفع الثاني عليه. لا يقال : كما أن الفساد بترك القراءة في ركعية مجتهيد فيه فكذلك عسب مالفساد بترك القراءة في الكيل مجتميد فيده ، فإن القراءة ليسبت بفريضة عند أبيي بكـــر الأصـــ

فعلى هذا ينبغى أن لا تفسد التحريسة بترك القراءة في الشفع الأول أيضيا، لأنه ضعيف مجتهد فيده.

لأنسا نقول: خلاف للأصب غير معتبر ، لأنه مخالف للدليل القطعسسي ، و همو قوله تعالمي : (فاقسرأوا ما تيسمر من القسرآن) . (٥) بخلاف خلاف الحسن البصرى ، لأن خلاف، بناء على دليل مع عدم مخالفة النص .

⁽١) وهمو الحسن بن أبي حسن البصرى أبيو سعيد ، إمام أهل البصرة و خيسر أهسل زمانه ، ولد لسنتيس بقيتا من خلافة عمسسر رضى اللسسه عنه . و سمع خطبه عثمان . أبه و موله ي زيمه بن ثابه و أمهم مولاة أم سلمة و كان جميلا فصيحا. قال أبوغمسر بسن العلاء: ما رأيست أفصل من الحسس و الحجاج.

و مات رضي الله عند سند ، ١٩٠٠

⁽ انظـــرترجمته في شذرات الذهب : ١٣٦)

و انظر هذا الرأى منه في الهداية بشرح فتح القديسر : ٣٩٨/١ .

⁽٣) انظـــرالمصيدرنفســـه.

⁽٣) انظــرنقـلا منه في العنايـة على الهدايـة: ٢٩٨/١ .

وهذه السألسة إحدى السائسل الثانية . وقد عرف تحقيقهسا في موضعه . وهدو نظيم من جمع بين حروعبد وبين عبد ومدبر في صفقة واحدة ، حيث يتعدى الفساد إلى القين في الفصل الأول ، أى فيا إذا يجمع بين حروعبد ، لكون الفساد فينه قطعيما ، إذ الحرليسس بمحسل للبيم ، فلا يدخل تحت العقد ، فيصير البيم في القن بحصت ابتداء ، وهيو مفسيد (٢)

ولم يتعبد الفساد إلى القبن في الثاني ،أى فيما إذا جهع بين قسن ومد بسر ، لأن الفساد فيمه غيسر قطعي ، إذ المد بسر محل للبيسع حتى لمبوحكم الحاكسم بجواز بيعبه نفيذ قضاؤه لكونيه مجتهدا فيمه ، فيد خسل في المقد شم يخرج فيصير البيسع بالحصة انتها ، وهستو غيسر مفسيد . (١) فلا يسرى الفساد لما ذكرنا ، أى أنه قطعي فيم الفصيل الأول و محتمل في الفصيل الثانيي .

==

⁽ه)راجسع العنايـة على الهدايـة : ١/٣٩٨ .

⁽١) انظـر تفصيـل ذلك فـى الكفايـة على الهدايـة : ١ / ٣٩٧ .

⁽٢)فسى ف : " المفسسد " والعثيث من أوب.

⁽٣)هذا عند أبسى حنيفة ويقول إن البيع في هذه الصنورة باطل . وقال أبنويوسنف و محمند رحمهما اللنه ان سمني لكبل واحد منهما ثمننا جناز فني العبند .

راجمع الهدايسة بشرح فتح القديمسر: ١٨٩/٦.

⁽٤)قال في الهداية (٨٩/٦): وان جمع بين عبد و مديسر أو بيسسسن عبده و عبد فيسره صبح البيسع فني العبد بحصت من الثمن عند علما عندا الشلائمية ، وقال زفسر رحمه الله فسيد فيهمنا ."

⁽ ه) آخسر اللوحسة رقسم ٦٩ مسن ب ٠

قال رحمه الليه: ((

فـمــــل .

النهبي في صفة القبح ينقسم انقسام الأسر:

ما قبح لعينه وضعا أو شرعا طحقا به كالكفير و الكذب و الظلميم و اللواطية (٢) و اللواطية و بيع الحير و المآين و الصلاة بغير طهارة .

و حكمه عدم الشرعيـــة .

و ما قبع لفيسره . وذلك ينقسم إلىسسى :

ما جاوره جمع ا ، كوط الحائس و البيسع عنب أن ان الجمع و الصلاة في الأرض المفصوصة و الصلاة

وحكمه الشرعيسة ، لأنه ينفك عنه ، كمائه لا يصله وطائه في يستسم .

و إلىسى ما يتصلل بنه وصفيا ، كالربيا وصوم يسوم النحسر .

الحقيم الشافعيي - رحمه الله - بالقسيم الأول ، لأن العطليق ينصيرف إلى - الكامييل كالأميير .

ونحسن بالثاني ، لأن النهبي يراد بمعدم الفعل خافه إلى كسبب العبيد ، فيعتصد التصور ليبتلي بين أن يكف فيثاب وبين أن يقدم فيعاقبب.

ولولا التصورلكان العدم لعدم تصوره لا لامتناعيه عن ذليب فيصير نسخا . التصرف المعاطب بالمنسع . يحقق المخاطب بالمنسع . في المخاطب بالمنسع . فالامتناع في المنسوخ بناء على الامتناع . والعدم في المنهى بناء على الامتناع . وهما في طرفي نقيض .

و الحكم الأصلي في النهيي ما ذكرنييا.

وأما القبيح ثبت مقتضى به تحقيقا لحكمه ، فوجب أن يجعمل وصفا للمشروع كيلا يصير مشروعا بأصله فيصير مشروعا بأصله فيسر مشروع بوصفه ، فصار فاستدا .

^(1) آخسر اللوحسة رقسم ٣٧ من ف .

⁽٢) فسي ج: "اللوط" وما أثبتناه من أوب.

⁽٣) آخسسر اللوحسة رقسم ١٠ من ج٠

و المشيروع يحتمل الفسياد بالنهي ، كَالٍا حسرام الغاسيد و الطلاق و الصيب المعظوريــــن .

و فيسم رعايسة منازل المشروعسات و معافظسة حدود هسسا.

فظهستريما ذكرنسنا الغرق بيسن الأسسير والنهى أن كسال الحسن فسيني المأسبور بسب بنقتضي الأمسر لا يمانشه بيل يحقسق مُوجّبُهم ، بخلاف النهي علسمی ما قررنسسما ،))

اقــــول

النهبي فيي صغية القيم ينقسم انقسام الأمسر ، أي المنهى عنيه في كونسسه قبيحسنا لعينيه أو لفينسره كالمأسبور أسنه في كونسه حسنينا لمينسه أو لفيستره . وإنما أردنها بالنهي و الأمهر المنهي عنه و المأسور به ، الأن الأسميسر و النهسى ليسب بمنقسميس إلى الأقسم العد كسورة ، بل المنقسم الموسيوف بالحسين أو القبيح لعينه أوغيسره المامورية و المنهي عنه .

و العراد بـ التشبيب في أصل التقسيم لا في كيت. .

فإن أقسمام الأمسر ستسة كما مسر . ﴿ وَأَقْسَامُ النَّهِي أَرْبِعِيمَ .

و ذلك الأنب الا يخلب وإسا أن يكون القبح للمنهب عنب أو لغيب و.

و القبيح بعينسه إما أن يكبون وضعياً أو شرعياً .

و القبيح لفيسره إما أن يكسون مجاورة أو متصلا بنه وصفيا . هذه أن عسمة أقسمها م . (٣)

كُشف الأسسرار : ٢/١٥،٠

هذا المتن من أوبوج. ()

انظـرم: ٢٤١ من هذا البست. (1)

آخستر اللوهيسية رقيم ٥ م 🤯 نسخيسة 1 . (τ) و انظيير هذه الأقييام فين التناريشن فتح الغفيار : ٢٧/١،

و أسا السرخسي فلم يقسم القبح لعينسه إلى القبح وضعسا و شرعسسا ، بل جعلهما قسما واحدا وهو القبح لعينه شرعا . و ما جعله صاحب الكشف مثالا للقبح لعينه وضعها كالعبث والسغمه يعتبره السرخسي قبيحا لعيناه شرعاً. و فيما يلي نم السرخسي: " العنهي عنيال في صفية القبح قسمان ،قسم مند ما هو قبيح لعينه و قسم منه ما هو قبيح لغيره . وهذا القسم يتنوع نوعيس ، نوع منه ما ههو قبيح لمعنى جاوره جمعيا ونوع منه ما ههو قبيلج لمعنيي اتصيل بسبه وصفها . فأما بيان القسيم ألاول فين العبث والسفية فإنهمنا قبيحان شرعنا الأن واضع اللغة وضع هذين الاسمين لما يكون خاليا من الفائدة ، و مبنى الشرع عليي. ما هو حكمة لا يخلو عن فائدة ، فما يخلو عن ذلك قطعل يكون قبيحا شرعا . " (أصول السخسي (٨٠/)

⁼⁼ قلت: أن صنيع الخبارى تبعا ففر الاسلام تبع لعد هب الماتردي الذي يقول

وهذا التقسيم إنما يصبح بنا على أن العقب قد يستقبل بتقبيح بعبض الأشيبا عند أصحابنا و المعتزلية خلافيا للأشعبري . (١) ولكن عند المعتزلية العقبل حاكبم مطلقها بالحسين و القبيح تعلى الله تعالى . حتبى قالبوا بوجبوب الأصليح عليم و على العباد ، حتبى قالبوا إن العقبل يوجب بعض الأفعال عليهم و يقبحها من غير أن يحكسم الشبرع فيها بشبى .

وأما عندنا فالحاكسم بالحسن والقبيح هيو الليه تعالى ، والعقل آلية للعليم بهما ، فإن العقيل العقيل عليها معرفة كثير من الأحكسسام ولا يطلب عليه إلا بتبليغ الرسيل عليهم السلام .

القسم الأول ما قبح لعينده وضعا ،أى قبح لذاته بحيث يعرف قبحد، بعجرد العقد له ون ورود الشعرع بتقبيحه كالكفر و الكذب و الظلمة فإن قبح الكفر بالله تعالى يعرف بمجرد العقل ، لأن قبح كفران المنعدم مركدوز فنى جبله العقل ، بحيث لا يتصور (زواله ، ولهدذا لا يتصور نسخ حرمة الكفر فنى وقت من الأوقات كما لا يتصور) نسسخ وجدوب الإيسان .

__ ان القبح و الحسن في أصول الدين يدركان بالعقل ،و العقل يثبت فيهما وجوب الايمان و حرمة الكركة وكول المعتزلة في جميع الأحكام المدركة بالعقل . و قول السرخسي تبعلمذ هب البخاريين الذين يقولون كل الأحكام ثابتة بالشرع و لو في أصول الدين ،كالأشعرى ، و الله أغلس .

ولم يرد هذا التقسيم عند الأشاعرة ، لأنهم لم يروا أن المقبل قد يستقل بتقبيح بعض الأشياء كما تقدم تحقيقه ص ٣٣٩ ، من هذا البحث.

نعسم وقد وجدنها من خلال مبحث حكه النهي عند الجمهور تقسيمه الى النهي عن الشي في ذاته ولمعنى في وصفهالهلازم له ولمعنى في غيره.

انظـــر : جمع الجوامع: ١/ ٤ ٩ و ما بعدها ، شرح الكوكب المنير: ٣/ ١٨٤، المختصر في أصول الفقه: ١٠٤، حاشية التعتازاني على العضد : ٩٨/٢.

- (١) تقدم تحقيقه ص: ٢٣٩ و ما بعدهـــا من هذا البحث .
- (٢) تقدم تحقیق و ما علیه ص: ٢٤٠ من هذا البحث .
- (٣) راجـــع سلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت: ١/٥٦، التحرير مع التيسيـــر: ١٥٠/٢ فتــح الفغــــار لابـــــن نجيـــم: ١/٤٥٠
 - (٤) ساقسط مسن أ والشست من ب و ف .

وكذا الكذبوالظلم قبيعان لذاتيهما . ولهذا حرسا في الأديان كلهما . وقال بقيعهما من لا يقول بالشرائسيع . (١) و القسام الثانسي ما قبع لمينسه شرعا طحقا بسم (٢) أي بما قبح وضما كاللواطنة (٣) وبيع الحسر (٤) وبيع المائيس ، أي ما الفحل و الأنشسي و هسو بيسع الحبسل و حبسل الحبلسة ، بأن يقول بعست الولسد الذي سيحصسل من هذا الفحيل أوسين هذه الناقية . وكنة الصلاة بفير الطهارة .

انظير: التحريب مع التيسيب : ٣٨٣/١، كشب الأسببرار: ()١/٧٥١ ، المنسار بشسرح فتح الغفسار : ٧٨/١ . أصسسول الفقيسة لمحمد خضري بسك ص ٢٦٠

قال صاحب مسلم الثبوت: " (القبيح لعينه لا يقبل النسخ) أي انتساخ الحرمية ولم يبرد النسيخ المصطلبح (إلا إذا كان ليه) أي عسيرض للقبيت لعينه (جهمة محسنة) تزيمل قبحمه كمما يزيل المسارض برودة المساء أو تفلسب مطحسة الجهسة الحسنة علين مفسد تنسم (كالكذب المتعينيين طريقيا لعصمة نبسين) أو انقاد بسرى أو إصللاح دات البيسن . "

انظ مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت : ١/٥٠٠٠

سيأتسى قريبسسا فسى الشرح معنى الالتحساق هنسسا ،

(7) و قد جعل ابن نجيم اللواطة من القبيح لعينه وضف كا أشار إلى أسم (7) من القبيح لمينه شرعها حيث قال : وهو صريح في أن اللواط قبيه عقبلا كما هيو قبيح شرعا وطبعها ، فلذا كان أقبيح من الزنا لمهدم قيحيه طبعيسا ."

(فتح الففسار: ٧٨/١)

قال ابن تجيمه في المصدر نفسه : " وبيع الحر مثال لما قبح لعينه شرعا ، لأن العقب ل يجوزه كما في قصة يوسيف ، وإنما قبيح شرعها للمن المحسوب للمن المحسوب للمن المحسوب للمن المحسوب ". الـــــال

وبي____ الحرباط حيث قال صاحب الهدايسة : وكيدا بيسع المتسمة والسعم والحسسر باطسسل ، لأنهـــا ليست أمروالا ، فلاتكون محسلا

(الهدايسة بشرح فتسح القديسسر: ٦/٥٤)

راجمه المصدر السابق : ١ / ٥٠ ، وقال ابن الهمام في فتح القدير : وإنما بطيل هذا البيسع للفيرر ، فعسي أنْ لا تليد تلك الناقية أو تمسوت قبسل ذلك . " (فتسح القدير : ١٠٠٦)

و إنما التحيق هذا القسيم بالقسيم الأول إما لعدم المعليدة أو لعيديهم الأهليدية .

فاللواطة وبيع الحسر و المائيسن لعدم المحلية ، فإن الوطأ إنما شرع في محل قابسل للتواليد و التناسيل بعقد شرعى أو ملك يمين ، ليبقسي العالمة إلى قيام الساعدة بتلاحيق الأشخصاص .

و الدبسر ليسس بمحسل التوالسد ، فيكون تضييعسا للساء المعسد الخلسق الآدمسي الشريب في عيسر معلسه . كتبذير الحنطة الصالحة في الأرض ـ السخيسة .

وكذا البيعوإن كان في نفسيه ما تتعليق به المصاليح ما شرع إلا فييى محليه ، وهو المال المتقوم .

و الحرليس بعدال ، و كذا الماء قبل أن يخلق منه حيوان ليس بعدال . فصار بيد هذه الأشيداء عبث الحلولة في غير محلمه . كضرب الميست و أكل ما لا يتغدى ولا يتداوى بده .

وقد نهى الشارع عن بيسع المضاميس و الملاقيم لذلك المعنى .

(و) أما لعدم الأهليسة فكالصلاة بغير طهارة ، فإن الصلاة وإن كانست (١) حسنسة في نفسها ، لكن الشرع لما قصر أهليسة العبد لأدائها علي الطهارة صار فعلسه محدثها عبثا لخروجه عن الأهليسة شرعها.

(١) آخـــر اللوحسة رقيم γ٠ من ب٠

⁽٢) الملاقيد ما في الأرحدام جمع ملقوح ، و المضامين ما في الأصدلاب. وقيدل بالعكد بين جمع مضمون . وقيدل بالعكديد . انظر القديد بين ١٥٠/٦

وقد جاء النهبي عن بيع المضاميان و الملاقيسح و حبل الحبلة فيما روى ماك عن ابن شهاب عن سعيد بن السيسب أنسه قال: " لا ربسا فسى الحيوان وإنسا نهبى مسبن الحيوان عن شكلاسة: عسن المضاميسين و الملاقيسين و حبال الحبلسة."

و ما روى ماليك عين نافيع عين عبيد الليه بدين عسر أن رسول الليه صلى الله عليه و سليم نهى عن بيع حبل الحبلية . . . الحديث . " (المسلوط اللاميام ماليك : ١٩/٢) و راجع فتح القديب شرح الهداية : ١٥/٠٥ م سبل السلام : ٣٢/٣ .

 ⁽٢) ساقط من ف والشيت من أوب.

قولت : " وحكمت " أن حكم المنهي عند لقبت بعينده وضعا أو شرعدا . عدم الشرعية . عدم الشرعية أصلا ووصفينا . إذ القبت الذاتي ينافي الشرعية . وهيذا بالإجمياع . (١) وهيذا بالإجمياع . (٢) ولقائل أن يقول: (٢) الكذب من هذا القبيل ، وهو قد يسقط القبح عنده .

= = =

(شرح الكوكب المنيدر: ١٠٨٤/٣)

و انظر العنهاج للبيضاوى بشرح نهاية السول: ١٠٠٥ . فالنهي عنن الشيء لذاته يقتضي الفساد ، سواء كان فيلي العبادات أو في المعاملات ،كما ذكر في جمع الحواميع بشيرح المحلي : ٢٩٣/١ .

و راجع شرح العضد على ابن الحاجب: ٢/٥٥.

وقد فصل أبو الحسين البصرى ويقول: "وأنا أذهب الى أنه يقتضيى فساد المنهي عند في العبادات دون العقود والإيقاعيسات. " (المعتمدد: ١٨٤/١)

و هيو اختيار صاحب المحصول.

انظـــر أدلتهما فنى المدريفسية وفي المحصول: ١/ق٢/

أقسول: وعلمى هذا فقسول الشارح: "بالإجماع" ليسسس علم علم المنبغسى العبائلية المرافع المعاهلات علم عبرا المعاهلات المعاهلات المعاهلات المعاهلات عليه معلمة دينية . وما أورده الشارح ليس من هذا القبيل ، فلا يكون مسن قبيل بحثنا الأن دلسك لا يطلمو عليسه الكذب مطلق عليسا الكذب مطلق المعاملات المعاملات

⁽٤) عبارة أ: " فإن الصلاة وإن كانت حسنها حسنة ... " و الصحيح سا ـ أثبتنـاه سـن بوف ،

⁽۱) راجع أصول البردون: ۲۲۰/۱ ، أصول السرخسين: ۲۲۰/۱ وقد صبرح بفساد هذا النوع صاحب شرح الكوكب المنيسر حيست قال: " ورود صيفة النهي مطلقة عن شي لعينه ،أى لعيسن ذلك الشيء كالكفسر و الظلمة عن شيء لعنه الأعسسة الستقبح لذاته ، يقتضى فساده شرعا عند الأعسسة الأربعسة و الكاهريسينة و بعض المتكلميسن ."

و يعيب حسنا لإصلاح ذات البين أو إنقاذ نبي عن القتل أو المصلحة في الحسرب ، فلو كان قبحه لفاته الما جاز الانفكاك عنه ، إذ ما بالذات لا ينزول .

و كذا بيسع الحسر كان جائسيزا في زمسن اسسرائيسيل. (١) و ما قبسع لفيسره ينقسم إلى قسيسس :

الأول ما جـاوره جمعـــا .

الضميدر فسى: " جاوره " يعدود إلى : " مدا " .

أى قسسه منه ما جاوره المعنى الموجب للقبح من حيث إنهما اجتمعها المحدد بطريق الاتفاق من غير ضرورة ذلك المعنى وصفا له حتى جاز انفكاكه عنه. و هدو النسوع الثالبيت .

كوط الحائسة منهي عنده بتوليده تعاليى : (ولا تقريبوها حتى يطهرن) للمعني المجاور و هيو الأذى لا لذاتيه ، لأن وطأ المنكوحية جائيز من حيث الذات حتى يثبت النسب و الإحصان و حميع الأحكام بذلك الوط لإمكان انفكياك ذلك المعني بزوال الحيض ، فليم يبوثير في إفسياد الأحكيبام .

و كندا البهع عند أدان الجمعة منهمي عند للإخلال بالسعمي ، و همرو مجاور قابسل للانفكاك عند .

فإن البيسع قد يوجد بدون الإخلال به بأن يباشرا البيسع و هما ذاهبان فسي طريبق الجامسع أو راكسان فسي سفينه تجسري إلى الجامسع .

و كذا الإخلال (٣) يوجد بدون البيد بالاشتغال بعمد الخدر .
و كذا الصلاة في الأرض المفصوبة منهية عنها لشغط ملك الفيدر (٤)
و هو معنى مجاور للمنهى عند لجواز الانفكاك . فإن كل واحد من الشفد و الصلاة يتصور وجود ، بدون الآخد بأن يشغط ملك الفيدر بعمل آخد عيد الصلاة ، أو يصلى بدون الشفط المنهى عند بالإذن .

ولقائل أن (يقدول): يمنع الفكاك وطُّ المائض عن الأذى في حالة الحيض والفكاك الصلاة عن الشغل في الأرض المفصوبية حالة الفصب ، فإنه لو أذن ـ المالك أو طهرت من الحيض لم يبق صلاة في الأرض المفصوبة و لا وطأً للحائض.

⁽١) في ف: "بني اسرائيل " و المثبت من أ وب.

⁽٢) البقرة : ٢٢٢ (٣) في ف: "الاختلال" والمثبت من أوب.

⁽ع) سيأتي قريبا أقوال العلماء في حكمه.

⁽ه) ساقيط من أوبوالمثبت من ف ،

و الكلام ليس إلا في حالة كونهما منهييسن . قولسه: " و حكسه " أى حكم هذا القسم من المنهي عنه أن يكسون المنهي كنه بعد النهي صحيصا شروعا في أصله باتفاق الفقها! " المنهمي كنه بعد النهي صحيصا شروعا في أصله باتفاق الفقها! " (٢) لأن القبسح لما كان باعتبار معنى مجاور للنهي عنه مكن انفكاكه لا لذاته و لا لوصف لا زم لسم يؤتسر في إزالة الشروعية ، فيترتب عليه الأحكام من غير فساد حتى ينعقد البيع وقبت الندا ، موجها للطيك من غير توقيف على القبيق .

⁽۱) جا بهاسش نسخة أما يلي : ويمكن أن نعنيه هذا ويقيال:
والكلام ليس في حال كونهما منهييس ، بل العراد منيه إمكان خليو
السوط والصلاة في هذيب المحليان بعينهما بدون تبدلهميا
مقيقة أو حكما عن الحرمة ، فإن دليك يمكن ههنيا بخلاف صور
يوم العيد وقتل السلم ووط الأجنبية .
اما يوم العيد فإنيه لا ينفك عن الإعراض عن ضيافة الله .
فحال وط الأجنبية فإنيه لا ينفك عن القبيح أيضا إلا لتجدد
الملك فيهما ولتجدد الملك يصير كأنها محيل آخير ، فيكسون
المحيل الخالي عن القبيح غير المتصف بيه حكما .
وأما قتيل السلم فإنيه لا ينفك عن القبيح حال كونيه سلما مطيعا .
فإذا ارتبد العياذ بالله مصار كأنيه محيل آخير حكما .
وكذا فيما إذا قتيل السلم عمدا فإنيه ثبت عليه ملك قصياص،
فصار كأنيه محيل آخير حكما ."

انظــر: جمع الجوامسع بشرح المحلى بحاشية البنانى: ٢٩٥/١،

نهاية السول: ٢/٥٥، الاحكام للآمدى: ١٨٨/٢،

و انظر ايضا المعتسد: ١/٩٤، الفسروق للقرافسى: ٢/٥٨،

و نهب الإمام أحمد رضي الله عنه و أكشر أصحابه إلى أن الأمر فـــي هذه الحال يقتضى الفساد، فيكون البيع بعد نداء جمعة و الوضـــو، بماء مفصـوب فاسديــن،

انظر: شرح الكوكب المنير: ٩٣/٣ ، المختصر في أصول الفقصة ص: ١٠٤ ، روضة الناظر: ١١٤ ، المعدة لأبسى يعلى ١/٤٤ . و هناك رواية أخرى عن الإمام أحمد على صحة هذا النوع . انظر القراعد لابن رجب ص: ١١ وما بعد هـــا .

العصورات وعلى هذا يكون قول الشارح " باتفاق الفقهاء " على ما لا ـ ينبغـــــ، .

⁽٢) آخر اللوحة رقم . ٦ من نسخة أ .

و يسقط الواجب بالصلاة في الأرض المفصوبية . (١)

ويثبت بسوط الحائس إحصان الواطئ ، وتحسل على الزوج الأول . و مثال هذا القسم من حيث مجاورة المعنى الموجب للنهي كمائسم لا يصلى ، و طائسف يشتسم . و انسه يكون مطيعها بالمسوم و الطواف عاصيا بترك الصلاة و الشتم ، و لا يؤشران في إفساد الصوم و الطواف ، لكونهما مجاوريسن لهما قابليس للانفكاك عنهما .

والقسم الثاني من قسمي ما قبيح لفيره وهو النوع الرابع ما يتصل به وصفا ، أى ما يتصل بالمنهمي عنمه المعنمي المقتضى للقبيح بحيث يصيمر لا زما لمنه ولم يمكن الانفكاك عنمه .

و قولته : " و إلى ما يتصل به وصفا " عطفها على قوله : " ينقسه الى ما جاوره جمعها " .

و ذلك مشل الربا ، فإنه وجد فيه ركن البيه من أهله في محله ، فلا يكون قبيها بأصله ، ولكن اتصل به ما يوجب قبحه على وجه صار وصفا لله . فإنه فضل خال عن العوض ، شرط فسى (عقد) (آ) المعاوضة ، فلما كان مشروطا فيه كان لازما له ، ثم ههو خال عن العوض ، لأن الدرهم الزائد لا عنوضله ، فلم توجد المبادلة فيه ، و ههو في فرع عليه المزيد عليه ، و كان كالوصيدة .

⁽۱) انظمر هذه المسألية في : كشف الأسرار: ۲۸۰/۱، فواتح الرحمسوت: ۲۸۰/۱ وقال إن نام ١٠٠٤، أصول السرخسي : ۱/ ۸۱، التحرير: ۳۷۷/۱، وقال إن ذلك علي الكراهية .

قال صاحب المهذب (١٦٣/٣) بشرح المجموع): "ولا يجوز أن يصلم في أرض مغصوبة ، لأن اللبث فيها يحرم في غير الصلاة ، فلأن يحرم في الصلاة أولى ، فإن صلى فيها صحت ، لأن المنع لا يختص بالصلاة فلا يمنم صحتها."

ويخالف هذا الرأى الإمام أحمد وأكثر أصحابه ويقولون بفساد مثل الوضور بماء مفصوب كما تقدم بهامش ص ٣١٢ من هذا البحث.

⁽٢) راجيع أصول السرخسي: ١/ ١٨٠

⁽٣) فيي فَ: "حسق "والمثبت من أوب.

^{(۽) ۔} اُن فضــل خال عنن العوض.

⁽ ه) Tخيير اللوحيية رقيم ٧ ١ مين ب .

ولأن أصبل المبادلية قيد وجد ولكن ليم توجيد المبادلية التامية. فقد وجيد أصلها وفقد وصفهها.

(و) كالصوم في يوم العبيد ، فإنه عبادة في نفسه ولكن قبح لمعنى التصل بالوقت الذي هو محل أدائسه ، و هدو أنه يدوم ضيافة الليد. و في الصوم إعراض عنها ، و كان الخلل الصادر فيسه من قبل الوقسست كالوصيف اللازم لعدم تصور الانفكاك .

(١) أى: لأن بالفضيل الخالبي عن العوض يفوت الساواة التي هييي شيرط الجنواز و هنو تبنع كالوصيف .

(انظير كشف الأسرار: ٢٧٠/١)

(٢) سيأتسى أن الشافعيسة الحقسوا هذا النوع بالقسم الأول و هو النهى عسن الشيء لعينسه فيكون حكمسه كحكمسه .

(٣) ساقيط من ف والمست من أوب.

(۶) القول ببقاء شروعية الصوم في يوم العيد دون وصفه هو قول علماء الأحناف الثلاثية خلافيا لزفر وهو يقول بعدم شروعيت، كما هو مذهب الشافعي كما يأتربي .

قال عبد العزيز البخارى في كشف الأسرار: (/ ٢٧٠): "الصوم في يـــوم الفطسر و يوم الأضحــى و أيام التشريق مشــروع عند علمائنا الثلاثــة و هــو استحسـان ، و عنــد زفـــر و الشافعــى غيــر مشــروع و هــو روايـــة ابــن العبارك عـن أبـى حنيفــة رحمه اللــه ."

قال صاحب التلويح (٢ / ٩ / ٢): " ولكن صح النذر به ، أى بالصوم فى الأيام العنهية لأن الصوم نفسه طاعة ، وإنما المعصية هي الإعسراض عن ضيافة الله تعالى وهي فى فعل الصوم لا فى ذكر اسمسسسه وإيجابه على نفسه .

و الحاصيل أن للصوم جهدة طاعدة و جهدة معصيدة و انعقاد الندر إنها هدو باعتبار الجهدة الأولى حتىى قالدوا لدو صدرح بذكر المنهى عنده بأن يقول للده تعالى على صوم يوم النحرلم يصبح ندذره في روايدة الحسين عبن أبى حنيفية رحمه اللده كما لدو قالت للده عليمي أن أصوم أيام حيض ، بخلاف ما لدو قالت غيدا و كان الفيد يدوم نحير أو حييين " (و انظر من : ١٢١ من هذا البحث .)

ولا يصبح هذا الصوم عنسد الشافعيسة .

انظى مفنى المحتماج : ٣٣/١٤ حيث قال : قوله: لا يصح صحموم العيماد ، أى الفطاء الأضحمان ، ولسنوعمان واجماع ، للنهمان عند فلى خبر الصحيحيان وللإجماع . ولمان نذر صوماه لم ينعقد نسماره . "

و إلى ذلك د هب المالكية و العنابلة .

راجسع: مختصر ابن الحاجب: ٩٨/٢، المغنى لابن قدامة: ١٦٩/٣.

ولما كان المعنى الموجب للقبيح في هذا القسيم بمنزلية الوصيف كيان أسيد اتصالا بيه من المجاور في القسيم المقدم ، فأوجب الفساد في الشروع كما أوجب القسم الأول الكراهية ليكون الحكيم ثابتها بقدر دليليه شم الشافعين الحقيب إلى الحق هذا القسم الذي قبح لمعنى في وصف اللازم بالقسم الأول و هيو ما قبيح لعينه في رفيع المشروعية أصلا و وصفا . لأن النهي في اقتضاء صفة القبح حقيقة كالأسر في اقتضاء صفة الحسين . شم الحقيقة في عطليق الأسر تنصرف إلى الكامل حتى يثبت الحسن في المأمور بيه لعينه لا لفيه م فكذا النهي ينصرف عطلقه الى الكامل ، فيثبت صفة القبح بالمنهي عنه لعينه لا لغيره ، فكذا النهي ينصرف عطلقه الى الكامل ، فيثبت صفة القبيم بالمنهي عنه لعينه لا لغيره ، فلم يبق مشروعا أصلا .

و لأن بطلان الوصف اللازم موجب بطلان الأصل ، بخلاف المجاور فانه ليس بلازم .

⁽١) آخــر اللوحــة رقــم ٢٨ مــن ف .

⁽٢) راجع: تخريم الفروع على الأصول للزنجاني ص: γ و ما بعدها ، نهايمة السول شرح المنهاج: γ / ٥٥ - ٥٥ ، و استدل له فيه. : "لأن الأوليمين تسكوا على فسياد الربا بمجرد النهمي مين غير نكير ، فكان ذلك إجماعيها."

و انظر أيضا جمع الجوامسيع بحاشية البنانسي : (/ ٣٩٤ . و انظر هامش رقم ؟ ص ٣١٤ من هذا البحث من عدم صحة صوم يسوم المعيد عند الشافعيسة و انسه مذهب العالكية و المنابلسة . و من هذا النوع و بيسسن مذا النوع و بيسسن ما تقدم من النهى عن الشي الموصف المجاور لسه و حكوا ببطلان كمل منهسسا . (انظر هامش رقم ٣ ص ٣ ١٣ من هذا البحث)

و فيما يلسى نص الاعتسراض عليه من المحقق أبسى القاسم فيهمسكى حاشيته على الفروق للقرافسي (١/ ٥٠) حيث قال : " قلت : فيمسا قاله أحمد بسن حنبسل رضى الله عنه فسى الوضوء بالماء المغصوب و ما أشبهه من تسويته بينه و بين مسأله الربا نظهر :

فإن هذه الأسور لم يتسلط النهبي فيهما على الماهية ولا على وصفهما بعل تسلط على الفصيب من غير تعمر لكونده فسي

بخسلاف سألسة الربا ، فإنه و ان كان النهي في الآيسسة ظاهر التسلسط عليى الربا من غير تعرض لكونه في في الآيسي البيسية أولا فإن الحديبيت قد بين ذلبك بقوله صليى الله عليه وسلسم : "لا تبيعسوا الذهب بالذهب إلا مشلا بشيديل»، فسلط النهى على البيع المشتمل على الزيادة ،

ولم يأت عنده صلى الله عليه وسلم أنده قال ؛ لا تتوضأ بالما المفسوب. فبين الموضعين فرق من هذا الوجه لا خفا افيده ، و الله أعلم . •

"ونحسن الحقنساء" أى هذا القسيم الذى قبح لوصف " بالقسم الثانى" و هيو ما قبيح لمعنى مجاور في بقاء المشروعية (١) بأصليه (٢ لأن النهيي يراد بسيه عدم الفعيل مضافييها إلى كسيب العبيد."

و معنى قولت : " يسراد ": يطلب به عدم الفعل ، الأن المنهلي عنده غير مراد ، و إلا لما تخلسف المراد عن إرادة الله تعالمين .

و قد عسرف فسي أول الكساب مع خلاف المعتزلسة .

بیانیه أنیه تعالی ابتلی عباده بالتظییف بنا علی اختیارهم و کسبهم نفیسیا للجیسسر .

"فيعتمد التصمور" أي فيقتضى الابتلاء بالنهى أن يكون المنهي عنه مكنا متصور الوجود - "ليبتلسى بين أن يكف" - أي يعتنع عن إتيمان المنهي عنمه باختياره - فيثاب - بغضل الله - وبين أن يقدم - علمالغمسلبا ختياره - فيعماقسب - بعدله ، فيكون الإتيان و التمارك مضافسا إلى كمبه و اختياره .

و لولتصبور وجبود المنهسى عنده لكان عدم المنهى عنده لعدم تصوره لا لامتداع العبد عن ذلبك ، فلا يثاب عليد ، فيصير النهي نسخب

"يحققه" أى يحقق الفرق بين النهي و النسخ "أنسه" أى: أن النسخ " تصبرف فنى الحكم بالرفسي " أى برفيع العشروعية عسن المنسوخ كالتوجيه إلى بيت المقدس و حل الأخوات لم يبنق مشروعسسا. فاعتناع العبيد عن ذليك بناء على عدسه فنى نفسه لا تعلق له باختياره، ولهذا لا يثاب على الامتناع في المنسوخ.

⁽١) المشروعية هنا بمعنى ترتب الأحكام المطلوبة منه عليه شرعا لا بمعنى المأذ ونية شرعا. (كذا في العنايـــة : ٩٣/٦)

⁽۲) قال صماحب كشف الأسرار فيه (۲۷۰/۱): "النهى فى المسألتيه و هو قوله تعالى : و حرم الربوا " و قوله عليه السلام : " لا تبيعه الذهه الذهه الله همه و لا الورق بالورق سوا بسوا " . المعديث ، و ما روى أنه عليه السلام نهمى عن بيه و شرط و غيه ذلك من الأحاديث و رد لمعنى فى غيه السلام نهمى عن بيه و هو الفضل الخالى عن العملون و الشرط الفاسد . فلا ينعدم به أصل المشروع ، لأنه إيجاب و قبسول من أهله فى محله ، و لا يختل شي من ذلك بالدرهم الزائد و لا بالشرط الفاسد ، فكانها أمريس زائديه على العقد ، فكانها غيه . "

⁽٣) انظــرص: ٢٢ من هذا البحث.

" و النهسي تصرف فسى المخاطسب بالمنسع " معسن فعل المنهسي عنسه ، وعدمه بنساء على امتناعمه باختيساره حتسى يشاب عليسسسه .

" و هسسا ": أي النهسي و النسسخ - " فسي طرفسي نقيسض ".

لأن بين لا زميه مسا و هو الشواب وعدمه و الاختيسار وعدمه منافساة.

و التنافسي بين اللازمين موجسب التنافسي بين الملزوميسن .

و يجوز أن يرجع الضمير في "هسا" (٢) (علسى) العدم في العنسوخ و الامتناع في العنهي عنه ، لأن الأول بدون اختياره و الثاني باختيسساره

وهمسا فسي طرفسني نقيسض.

شم النهى كما يقتضى التصور للسهي عنه يقتضى قبحه أيضهاع

فإن أمكسن الجمسع بينه مسا فيهمها و إلا وجسب الترجيسيع .

فغسى الفعسل الحسسى أمكس الجمسع بينهمسا ، لأن وجسود ، لا يمتنسسع بسبسب القبسسع .

فأسا التصبرف الشرعيى فلا يمكن الجمع فيده بينهما ، لأن الشرعية لا تتعق مع القبيح ، فوجيب الترجيح .

فالشافعين رجيح جانب القبيح وعدم المشروعيية لما ذكرنا من جهته.

⁽۱) قال في كشف الأسيرار (٢٦٥/١): "قوليه " وهما في طرفييين نقيض" أي كون الامتناع عن الشي " مبنيا على عدمه منع كييون عدم الشيي " مبنيسا على الامتناع عنيه متناقضان ، أي خالفيان ، و انهسم قد يطلقيون التضياد و التنافيي و التناقيض و لا يريدون بهيا معانيها المصطلحة بين قسوم و انما يريدون نفييين المخالفيية ."

⁽٢) وهوقول المصنيف: "وهسافي طرفي نقيض". انظيرس: ٣٠٥ من هذا البحسيية.

⁽٣) هكذا فسي جميع النسخ ، لعسل الأصب ع: " السبي " والله أعلم.

⁽⁾⁾ ولذلك قال السرخسى في أصوله (١/١١): "ثم لا خلاف فيما يكسون من الأفعال التي تتعقب حسا من هذا النوع أنه في صفحة القبيم طحق بالقسم الأول ، فإن الزنا وشيرب الخمسر حيرام لعينيه غيير مشسروع أصلل ، ولهذا تتعليق بهما العقومة التسبي تندري بالشبهات ، وما كان مشروعا من وجده و حراما لفيره لا يخلبوعين شبهة ، فإيجاب العقوسة فيهما دليل ظاهير على أن حرشهما لعينهما وذلك دليل على قبح المنهى عنه لعينيه.

⁽ه) آخىر اللوحية رقيم ٦١ من نسخية أ.

⁽٦) تقدم ذلك ص: ٣١٥ من هذا البحسث.

و نحسن رجعنسا جانسب التصمور و الشرعيسة . و ترجيعنسسا أولسسى :

أسا أولا: فلأن التصبور في المنهبي عنده أسر أصلي عقلا و شرعا وعرفها و لفيدة .

أسا لفية فلأنه متعد لا زميه "انتهيى "، يقال: نهيته فانتهيى، فلولم يكن الانتهاء متصورا لما جعدل لا زميا ليه.

وأسا عرفسا فلأنسه يستقيس أن يقال للأعسى : " لا تبصسر " .

وأما شرعسا فلقبسح التكليف بالمحسال.

و أما عقسلا فظاهسر لكسون النهسى عن المستحيسل عبشسا . (٢) و القبسح للمنهي عنسه ليس كذلسك ، "بسل هسو ثابست بالا قتضساء لحكمة

والمبلغ مسهي مساميس عامسك . " بسل مسوفابست بالأصلي الولسمي . الناهسي الأصليبي الأصليبي .

و لأن الجسم أولى من إهدار أحدهسا. (أ) وقد أمكن اعتبارهسسسا بأن يكون القبيح راجمها إلى الوصيف و الشرعية إلى الأصل ، فيكون مشروسا بأصله قبيعها بوصفه .

و لأن اعتبار جانب القبح مطلقا يؤدى إلى إبطال حقيقة النهى الأنه حينت و ما يؤدى إلى عينت و ما يؤدى إلى المناف و ما يؤدى إلى المالية (١) و ما يؤدى النهي حدا و حقيقة . و ما يؤدى إلى المالية (١) و مهدو باطييل .

هذا خلاصية ما ذكره أصحابنيييا .

⁽۱) راجسع: كشف الأسسرار: ۱/م۲۹، أصبول السرخسي: ۱/۸۸ و ما بعدهسسا، فواتسح الرحسوت: ۱/۳۰۱.

⁽٢) أي أن النهي عما لا تصور فيه عبد .

⁽٢) أي: عدم اعتبار جانب القبح لا يؤدى إلى العبث لأنه راجع إلى الوصف.

⁽٤) هذا استدلال ثان لهام لرأيها.

⁽ه) هذا استدلال ناليت لسرأيهييم.

⁽٦) آخــر اللوحــة رقم ٧٧ من نسخـة ب .

⁽٧) انظر: كشف الأسرار: ١/٥٢٦، التلويس : ١٩/١ .

و بنى التكليف ليس إلا على الإمكان الذاتى كسا عسرف فى صحة التكليف بما على الله انتفاء وقوعسه مع كونسه ممكسا كإيسان أبسى جهسسسل و من ممكن مسات على كفسره .

فإنسا إذا فرضنا بأن الربا ليس بمسروع بأصله لا يصير مستحيسلا عقللا بحيث يصير تكليفا بالمحال و هو ظاهر .

ولئس سلسا أنه يقتضى تصوره شرعا فإنه يجهوز أن يكون الشهي ولئس سلسا أنه يقتضى تصوره شرعا فإنه يجهوز أن يكون الشهي مشروعا قبل ورود النهى شم يصيه قبل عصيه وهما في طرفى نقيض ، قلنا : لا نسله والمنافاة ، (٢) بينهما ، فإن النسخ عبارة عن رفيع الحكم الشرعيب بنص متأخير .

و يجوز أن يكون الرافيع هيو النهى كالنهى عن قتيل الكراب

⁽۱) جا بهام أما يلسى : يقال : ليسما نحسن فيه كإيمان أبسى جهسل ، لأنسا إدا نظرنسا في ذات الإيمان لم نجمد شيستا دل على امتاعه في نفسه و إنما امتنسع باعتبار تعليق إرادة الله تعالىي بفيده . و إذا نظرنا إلى دات المنهي عنه وجدنا تقتضي داته له لا يكون معدوسا ستحييلا لفية و مرعسا وعقيلا كما تقيدم ."

⁽٢٠) فسمى ف: "كالمنسوخ " والشيست من أوب.

⁽٣) فسي أ: " المساواة " وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه من بوف.

^() حاء الأسربقتل الكلاب فيما رواه مسلم من حديث ابن عسبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يأسربقتل الكلاب يقول: اقتلوا الحيات و الكسلاب . . . الحديث . " (صحيح مسلم: ١٢٥٣/٤)

و أخرج ابن ماجه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم رافعا صوته عالم بقتل الكلاب و كانت الكلاب تقتمل إلا كلب صيد أو ماشيدة . " (سنن ابن ماجة : ١٠٦٨/٢)

قال صاحب سبل السلام: "ورد في مسلم الأمسر بقتل الكلاب فقسسال القاضي عياض: دهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتسل الكلاب إلا ما استثنى ، قال: وهذا مذهب مالك و أصحابه .

و ذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعا و نسخ قتلها إلا الأسهود البهيم ، وعندى أن النهى أولا كان نهيا عاما عن اقتنائها جميعا و أمار بقتلها حميعا شم نهى عن قتل ما عدا الأسهود . . . *

⁽ سبل السلام : ١٠/٤).

و العراد بقوله : " إلا الأسبود البهيم " هو ما أخرجه أحمد د

و النهي عن العتمية (١) و النهي عن العثلية ، فإنها نسخت ما كان قبليه من الجميواز.

كسا جاز أن يكون الرافسع هو الأسر لقوله عليه السلام: " نست نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزروهما. "وعن الدخار لحوم الأضاحي فالدخروهما. فيكون النهى معققا للنسخ لأنه يثبت به فلا يكون منافيا له. قولكم المتناع العبيد عن المنسوخ بنا على عدمه في نفسه بدون اختياره، ولهذا لا يثاب على الالمتناع عن المنسوخ ، قلنها : لا نسلم ذلك كلمه ، فإن مسرب الخمسر منسوخ ونكاح المتعبة كذلك مع أنه يثاب الإنسان بالا متناع عن شرب الخمسر ، و نكاح المتعبة كذلك مع أنه يثاب الإنسان بالا متناع عن شرب الخمسر ، و أيضا عدم شرب الخمسر و نكاح المتعبة بامتناع العبيد باختياره لا لعدمه في نفسه.

هذا ما خطسر لسى على سبيل إثارة البحث لا على أنسه لا يمكن الجواب عنسه.

الكلاب أمسة من الأسم لأمسرت بقتلها، فاقتلوا منها الأسود البهيسم الحديسة ."

(سنسد أحسد بس حنيسل : ١٠٨٥/)

⁽۱) جا الله عليه وسلمة رضى الله عنده عن أبيه قال: رخيس رسبول الله صلى الله عليه و سلم عام أوطاس فيلمي المتعدة شملائدة شمم نهي عنها " رواه سلميم . (صحيح سلم : كتاب النكماح : ١٠٢٢/٢)

⁽۲) جساء النهسى عسن ذلسك فيسا روى عسن سليسان بسن بريسدة عسن أبيسه عسن عائشسة قالست: كان رسبول اللسه صلسى اللسه عليسه و سلسم إذا أسر أبيسسرا علسى جيسش أو سريسة أوصساه فسى خاصت بتقسوى اللسمة تعالىسسى و بمسن معسه سسسن المسلميسسن خيسرا ، شم قال : اغسزوا و لا تغلسوا و لا تفدروا و لا تمثلسوا الحديست . "

أخرجـــه سلـــم فــى كتـاب الجهـاد : ٢٥٧/٣٠

⁽٣) رواه سلم في كتساب الحنائميز بلفظ قريميب منه . (صحيح سلم : ٢/٢/٢)

⁽٤) أخرجها الترماذي بلفيظ قريب منه.

⁽ سنين الترمذي في الأضحية : ٣٠٩/٦)

و الأقسرب أن يقسال: الشبي الذا كنان مشروعنا ثم نهى عند دل عليني أن عينه ليسس بقبينج ، إذ لنو كان قبيحنا لعينه لمنا صنار مشروعنسنا في الجملسة ، إذ القبيح الذاتي لا يجتميع مع للشروعية ، والذاتسي لا يسـزول ، فعلـــم أن النهى عـن المشــروع ليس بقبيـــح فـــى ذ اتــــــ فتعيسن أن يكسون لقبسح فسى وصفهم أو مجساور لسمه . فاند فسع بهذا الطريسيق جميسه ما ورد ، لا بالطريسيق الذي ذكر أولا . (٢) قولسه: " و الحكم الأصلسي في النهي ما ذكرنسا " : أي الموجسسب الأصلمي فسي النهي كون العدم مضافسا إلى اختيار العبد أوكسون المنهي عند متصور الوجدود (و) هو الحكم الحقيقى للنهى . " وأسا القبح في المنهى عنه فيثبت مقتضي بيه". أي: بالنهي لحكمة الناهي "تحقيقيسا لحكسه " . أي : لحكم النهي و هو طلب الإعدام، فوجسب أن يجعسل القبح وصف المشروع لئلا يصير المقتضى و هو القبسيج لعينه مطلل للمقتضِمي وهو النهي ، الأنه لوكان قبيعها (على أنداته يصيدر نسخها ، و المقتضى مصحم له لا مبطه ل ، فيصير المقتضيين حينئسية باليلاعلى فسنساده بعد كونسه باليلاعلى صحتسته ءو فيه عود الشبيء على (موضوعه) مالنقش، فوجب العمل بهما بإبقاء مشروعيته (ليبقى)

و يجب العمل بالمقتضى و هو القبح بقدر الإمكان ، و هو أن يجمل القبح وصف المشروع أى : راجعا إلى الوصف دون الذات . " فيصير " أى : المنهسى عنه - مشروعا بأصله - : أى فيى نفسه ، غير مشروع بوصفه ، لا تصال القبيح بسه ، فصار فاسدا لفوات وصفه لا باطللا لبقاء أصله ، إذ الأصيل راجيسي على الوصيف.

على حقيقت.

⁽١) انظر التلوييح: ١١٩/١٠

⁽٢) انظر استدلالهم في ترجيح جانب التصور على جانب القبح ص: ٣١٨.

⁽٣) ساقيط من بوف و المثبت من ١.

^(؟) آخر اللوحية رقيم ٣٩ من ف .

⁽٥) فسى ف: "موضعه " والمثبت من أوب.

⁽¹⁾ فسى ف : "ليبتنسى " والمثبت من أوب .

ولا يعكن العكس بأن يكنون صحيحها بوصفه باطلا بأصله ، لأن بطلان الذات موجمه لبطلان الوصيف لقيامه بسه .

قوله : " و المشروع يحتمل الفسماد " ، هذا جواب عما قاله الشافعي بأن الأفعمال الشرعية لا تقبيل وصف الفسماد و القبح للتنافيي بين المشروعية و القبيح ، لأن المشروع أدنسي درجاته أن يكنون باحما ، () فلم يكن بسد من إقامة الدليمل على أن المشروع التقبل وصف الفساد مع بقاء المشروعية فقال: " المشروع يحتمل الفسماد بالنهمي ، كالإحسرام الفاسمسد " ، فإن المعمرم إذا جامع قبل الوقوف فسمد حجمه ، لكنن بقيي إحرامه حتى وجمعه المفسي على ذلك و وجمب عليمه الجزاء بارتكاب المحظمسور وجمعه هذا الإحسرام ، (") فثبت أن الجمع بين الفسماد بوصفه و المشروعية بأصله متصور شرعما ، و إنه لا تنافى بينهما لعدم اتجاد الجهمة .

(7)

⁽۱) لم أجد هذا النص من الشافعي رحمه الله في كتب الشافعية التبي اطلعيت عليها ، ولكن ما حكاة الزركشي عن ابن برهان عن الإمام الشافعي يدل على ذلك ، و فيما يلى نصد : " رابعا أنسه يدل على فساده في العباد التسبوا "نهي عنها لعينه أم لأمر قارنها ، لأن الشبي "الواحد يعتنعان يكون مأمورا به منهيبا عنسه . وأما المعاملات فالنهبي إما أن يرجع إلى نفس الفعل كيم للزم له كالربا ، فهذه الأقسمام الثلاثية تبطيل . وإن رجميع إلى أحر مقارن للعقد غير لازم كالبيع وقت الندا * فلا يدل على الفساد . وهذا القول نقله ابن برهان في الوجيز عن الشافعي و اختاره فخسر الديمين فيي المعالم . "

⁽ ورقة رقم ٣٦٧ ءج 1 من البحر البحيط للزركشي (مخطوط) في مركـــــز البحـت العلمـــي)

⁽٢) آخسر اللوحسة رقسم ٦٢ من نسخسة أ .

قال السرخسي : " و اذا جاميع الرجيل امرأته و هميا مهمسلان بالحصيح قبيل أن يقفيا بعرفية ، فعلمي كيل واحميد منهميا ، شمياة ، و يمضيان فيسي حجتهما ، و عليهمسلان الحميد مين قابيليا ."

انظـــر المسبوط: ١١٨/٤

و انظ ــــر الدلي ـــل لذل ـــك فــي المعدر نفســـه .

و كذا الطلاق البدعي و الصلاة في الأرض المفصوبة مع كونهما معظورين يترتب عليهما الاعكام الشرعية و هو سقوط القضاء (١٠) و وقوع البينونة (٢٠) لكونهما مشروعين بالنظر الى الاصل .

قوله " وفيه " أى: في موجب النهي (") على الوجه الذي بينا ، وهو أن يكسون مشروعاً بأصله دون وصفه ، رعايمة لعنازل الشروعات ، بأن يقال : المشروع على منازل : صحيح و فاسد و باطل ، لأنه اما أن يكون مشروعاً بأصله و وصفه فهو الصحيح ، أو _ غير مشروع بوصفه و أصله و هو الفاسد . (١٤)

(١) تقدم ص: ٣١٣ خلاف العلما ، في مثل الصلاة في الأرض المفصوبة .

⁽٢) قال صاحب مجمع الأنهر (٣٠٩/١): "واعلم أن البدعي على نوعين:

بدعي لمعنى يعود الى العدد وبدعي يعود الى الوقت.
وقد بدأ في الأول فقال: "وبدعيه "أى بدعي الطلاق عددا تطليقها ثلاثا أو ثنتين بكلمة واحدة ، مثل أن يقول: أنت طالق ثلاثا أو ثنتين ، وهمو حرام حرمة غليظة ، وكان عاصيا ، ولكن اذا فعل بانت منه ثم قال: أو في طهر جامعها فيه ، هذا بدعي الطلاق وقتا وهو تطليقها واحدة في طهر جامعها فيه . . . و تجب مراجعتها ان طلق المدخولة في الحيض . . . في الأصح ، عملا بحقيقة الأمر و رفعا للمعصية بالقدر الممكن برفع أثرها وهو العدة . "

⁽٣) آخـر اللوحة رقم ٧٣ من ب.

⁽٤) انظر كشف الأسرار: ١/٩٥٦.

وهذا عند الحنفية . فالفساد عندهم قسم ثالث مفاير للصحة و البطلان .
وأما عند الجمهور فالفساد مرادف للبطلان ، فكلاهما عبارة عن معنى واحد .
وهذا الخلاف فيما عدا الفساد في العباد ات بغوات ركن أو شرط ، فالحنفية مع الجمهور في أن الفساد فيها بمعنى البطلان حيث قال صاحب التحريسر و التيسيسر (٢/٦/٣): و الحنفية كذلك ، أي يقولون بأن الفسسساد همو البطلان في العبادات ، يتحقق بغوات ركن أو شرط ... "

و راجع :

جمع البوامع بشرح العملي: ١٠٥/١ بحاشية البناني ، روضة الناظر لابن قدامة ص: ٣١، شرح الكوكب العنير: ٤٧٣/١٠

قال القاضي العضد: والفساد يرادف البطلان. "

انظـر : شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: ٨/٢ .

و القسم الرابسع و همو أن يكنون مشروعا بوصفه دون أصلم يتأتمسسى فمنى القسمة العظلمة وإن لم يوجمه لسم نظيم فنى الشرع . فعلمى تقديم جعمل العاسم و الباطمل قسمين رعايمة لعنازل المشروعات .

و فيسه أيضا " محافظة حدودها " أى : حدود المشروعات، بأن يجعل للاهما واحدا ، بأن يجعل للاهما واحدا ، و أن يجعل المقتضى مصححا لا مبطلل .

و فيه تعريض لعساد ما ذهب إليه الخصم ، فإن فيه إبطال منازل ـ المشروعات وعدم محافظة حدودها، فإن في جعل النهى نسخا إبطال حدد .

"وبسا ذكرنا من التحقيق ظهر الفسرق بين الأسرو النهبي "، وهسو إشارة إلى الجنواب عسا قاسم الشافعي بقولمه إن مطلق النهبي ينصسرف السي الكاسل كالأسبر . (٢)

تغرير الفرق أن كمال الحسن في المأحور به الثابت بمقتضى الأسر لا يبطل الأسر بل يحقق موجبه و هو الوجوب على صفحة الكمال ، و مطلوب الإيجاد بأبلسسيغ الجهات من الحسن الكامل ، بخلاف القبح الثابت بمقتضى النهى ، لو أثبتنا ملذ اته لمار مبطلا للنهى ، و يصير نسخا على ما بيناه ، فلا يجوز إثباته على وجسسه صحيحاً للها .

⁽١) و همو أن النهى يقتضي البطلان في هذا القسم كما تقدم .

⁽٢) انظمرص: ٢٥٣من هذه الرسالمة.

⁽٣) وفيما يلى خلاصة طريقة الجمهور في هذا البحث.

النهى لا يخلو اما أن يكون متعلقاً بأمر حسن لم يعظم الشارع أي اصطلاح شرعبي ولم يدخله تحت عقد من عقدوده أو نظام من أنظمت أو تصرف من تصرفات ، كالنهى عن الزنا و السرقة و شرب الخمير و الكذب و الفجور ونحو ذليك ، أو يكون متعلقا بتصرف أو عقد أعظاه الشارع اصطلاحا خاصا بم كالبيع و الرهن و الربسا و الصلاة و الصوم و الحج و نحو ذلك . فإن تعلق النهى بالنوع الأول لم يدل على أكثر من استحقاق المرتكب للعقوسة و الوزر ، إذ لا يمكن أن يستنبع النهى عنه شيئا آخر كالفساد و البطلان ، لأنه ليس منا أعطاه الشارع حكم الصحة في حالة يسلب عنه هذا ==

الحكم في الحالات الأخسيري .

فاسا إن تعلىق النهى بالنوع الثانى فهو إسا أن يتعلىق به لعينا و لوصدف عارض ما حب ، فإن تعلقت الحرصة بيده لعينا ، أى لا لعارض أو وصدف يثبت بده ، دل ذلك على فساد العنهى عنده و بطلانه ، و ذلك كالنهى عن الربا ، فإن تعليق النهى هو ذات الربا لا شي الخسر زائد عليه ، أما إذا الحسدة معنى التحسريم إلى وصدف متعلىق بالعنها عند ، أى بأن كان النهى متعلقسا بده من أحسل ذلك الوصدف لا لذاتا فينظرو :

إن أمكسن أن ينفصه فالمهال فالمهال فالوصيف عنه ويستقهل في فات أخسرى ، فإن التحريم لا يقتضى الفسهاد بهل فالهاك وليسهل عليى الصحية مع استحقها العقهاب .

وأسا أن لم يحكّن انفصلال دلك الوصيف عنه بسبب أنه وصلف لا يظهرو لا يتقوم الا بذلك الشيء المنهي عنه ، فإن التحريل يقتضلي البطلان ، شأنه في ذلك شأن ما تعلقست بله الحرملة لذاته و جوهلوه .

مسال الأول النهي عسن الصلاة في الشوب المفصوب أو عليين الأرض المفصوب أو علين الأرض المفصوب أو علين الأرض المفصوب و النهين عسن البين وقست صلاة الجمعة و والله الثانين ، هيو ما ليم يعكن انفصال الوصيف عسن الشيني ، المنهين عنيه النهين عين صوم يسوم العيند . انظين : باحست الكتاب و المنتة للدكت ورسعين من المخلصين ، ما خلصين البوطينين من : ١٩ و ما بعد هيا ، ملخلصينا .

وقد خالف الحنابلية قبول الجمهور في نوع النهي عين الصلاة في النهوب المغصوب و البيسيع وقيست صلح الجمعية ، و قاليوا إنهاد المعمولية الجمعية ، و قاليوا إنهاد ما الفسيداد ، كما تقييده .

انظـــر: شرح الكوكـــا المنيــر ٩٣/٣ .
وراجـــم هذا البحــث فـــى : جمــم الجواحـــم
بشــرح المحلـــى : ٢٩٣/١ و ما بعدهـــا ، العـدة لأبــى
يعلــــى الحنبلـــى : ٢/٠٤ ، نهايـــة الســول شـــرح
المنهــاج : ٢/٥٥ ، الإحكــام في أصول الأحكــام للأمدى:
المنهــاج : ٢/٥٥ ، الإحكــام في أصول الأحكــام للأمدى:
المربع علــــــ : ١/٤١١ و ما بعدهـــا ، تخريــج
الغرب علــــى الأصــول للزنجــانـــى : ١٨ ، مختصـــر
البــن الحاجــب : ٢/٥١٩ .

قال رحمه الليه:

((وعلى هذا قلنسا إن البيسع بالخمسر مشسروع بأصليه غيسر مشسسروع بوصفه و هسو الثمسن ، فإنسه ينسزل منزلسة الوصيف، و الخمسر مال غير متقسوم ، فصليح ثمنسا من وجمه دون وجمه فصار فاستسدا.

و كذا إذا اشترى عبدا بخمسر مقايضة ، لأن كل واحد منهمسا شمسسسن لصاحبه ، فانعقد موجبا حكسه في محل يقبله و هو العبد دون الخمر حتى لا يملك الخمر و إن قبض بحكم العقد ، بخلاف بيم الخمسر لا نعدام المحلية ، و البيم بالعبتة و يجلد هما لا نعدام العالية ، فإنه لو ترك كذلك يفسد . و إنما تحدث العالية بصفية الدباغة فانعدم الركسن .

و كذا بيسم الربا شروع بأصله و النهى يتعلسسق بوصفه و هسسو الغضل الخالسي عسن العسوض.

و كذا النهيبي عين صنوم ينوم النحيسير و أينام التشريبيق متعليق بوصعه ، و هينو أننه يننوم العينيد .

و وقصت طلبوع الشمسي غروبها صحيح بأصلب فاسبد بوصف و هسو أنه منسوب إلى الشيطسان كما جائت به السنية ، إلا أن المصال الوقي المسال الوقي المسال المكان بالصبلاة و و و و المصال الوقي المسال ا

و انتقصـــت فــى الأوقــات المكــروهـة ، فينفمـــن بالشـــروع و لا _ "صلـــ للقضـــا .) (>)

⁽۱) فسى ج: "فسوق اتصال المكسان بالمصلى "وفى ب: "فوق اتصال المكان المصلى بالصلاة "والمشست من أ.

⁽٢) هذا متسمن العفنسي من أوبوج.

اقـــول :

لما قسرغ سن تقريب الأصبول شرع في بيان ما ينسحب عليبه من الفسروع فقال: "وعلي هسذا "-أى: بناء على الأصبل المذكبور و هسو أن النهبي عن الأفعلل الشرعيبة يقتضى بقاء شرعيتها - " قلنسا: بان البيب بالخمر " (1) بأن يجعل الخمر ثنبا لا مبعا - " مشروع باصلمه " ، إذ الأصل في المقد البيب ، ولهذا يضاف العقب بالمين المقدم ، و يشرط القدرة عليبه و ينفسن العقد بهلاكه دون الثمن ، وذلك لأن المقصود من شرع البيع الوصول إلى الانتفاع بالأعيان ، اذ الأثمان وسائسل إليهما لكونها غير متفسع (بذاتها) (٢) فكانت كالأوصاف لهما ، (فيكنون) " مشروعا بأصلمه لصدور ركن البيع من أهلمه في معلمه ، " غير مشروع بوصفه و هو الثمن ، فإنه ينزل منزلة الوصيف " لما ذكنا ، وإن كان ركما للبادلية . واند في بهذا ما يقال : الثمن ركمن فكيف يكون تابعا ، فإنه مقصود البائع فير مقصود البائع غير مقصود المشترى ، فجعمل أحد هما مقصود او الأخر

⁽١) جاءً في هامش أما يلسى: "صورة البيسع بالخسسر أن يبيسع شيئاً ". بخسسر موصوفسة فسي الذمسة حتسى لا يكون صورة العقايضة بعينها".

ولم أجدد فيما قرأت من كتب الشافعية التعرض لهذه السالة، وهمى سألمة ما إذا جعل الخمر ثنا (ع) وإنما أجد أن بيسع الخمر باطمل وأن كمل التصرفات فيها حرام حيمت قسال النسووى فسى المجموع (٢٢٧/١): "إن بيسع الخمر باطمل سسواء باعهما صلم أو نرميي أو تبايعهما نرميان في شرائها لمسمه ، فكسمه باطميل بسلا خملاف عند نسما حمرام بيسع الخميس وسائميا بيسع الخميس وسائميا أسواع التصيرة فيهما حمرام

على على المسلى المسلى الذه من المسلى الذه الذهبية ، كيسا هيدو حسراً على المهم المحالية المعرفة المعرف

⁽۳) فيى نسخيية أ: " ليكيون " والشيييت مين بوف.

⁽٤) آخـــر اللوحـــة رقــم ٦٣ سن نسخــة أ

و الخصير سال ، (١) أذ إلسال سا يسيل إلينه الطبيع ، ويمكن ادخاره للحاجـة ، (٢) أو هــو (٣) ما خلــق لحالــ الآد مــى ، وتجـرى فيه الضنة ، وهمي المنابية . وكندا يشمرع تمول الخمسر للتخليسل . والأنهسا كانست ما لا مقومة قبل التحريسيم. وإنسا تبست بالنص حرصة شربها ونجاسة عينها ، وليس مسلن ضرورتها انتفاء المالية كالدهن بالنجس والسرقين ، ولكنهسا ليسست بمتقومسة ، لأن المتقدوم ما يجبب إبقاؤه بعينه أو بمثلب أو بقيته. و هي ليست كذلك ، فإنه لا يجب الضمان بإتلافها إذا كانت لسلم ، فصلح ثمنا من وجهم من حيث إنهها مال ، ولم يصلح من وجهم من حيث انهها

فسلا يعنسع أصل الانعقباد ، فصبار مشروعها بأصله دون وصفيه ، فصبار فاستندا لا باطنيلا .

⁽۱) أي: وهموممال عنهد أهمل الذمية حيمت قهمال صــاحب الهدايــة فيسمه (٢/٦): " والبيع بالخمـر و الخنزيــــر فاســـد لوجــود حقيقــة البيــع و هــيو مادليسية المال بالمسال فإنها مسال عنه البعيض . " وقال الشيخ ابسن الهمسام في تعليقه طيعه: " وهم أهيل الذمة لما سيصيرح بيه في وجه الفيرق حيث قال: إنده مال لأهمل الذمسة لعلمها عندهمم ، وهمدا مسن المصنصف يغيب انتفاء الماليبة عنها بالكليبة فسي شرعنا ، و هو كذلك . غاية الأمسر أن الاصطلاح على تسمية البيع بثمن هو مال فيسي بعض الأديان فاسك ، و بما ليس مالا في دين سماوي باطل ، و هذا سهل ، و إنما الإشكال في جعل حكم الملك . . . فيه نظــر . " (فتح القدير: ٦ / ٣) }

انظر هذا التعريف للمال في البحر الرائق: ٥ ٢٧٧/٥.

فسيى ف: " وهسيو " والشبيت من أوب. الضنية معنهاه الاستاك والبخيل.

انظـــرلسان العـــرب: ٢٦١/١٣ .

فسي ف: " وهسو " والشيت من أوب.

راجسيع: أصحول البزدوي بشرح كشف الأسرار: ٢٦٨/١ ، الهدايسة بشرح فتح القديسر: ٣/٦، البعنسر الراعسيق: ٥ / ٢٧٧، و: ٢٧/٦ ، مجمع الأنهم و ٢٧/٦ ،

و كذا إذا باع عبيدا بخمير ينعقب البيع فاستندا (١) ولا يبطيل ، لأن ي هذا بيسع مقايضه ، أي بيسع عوض بعثله ، فكان كل واحد منهما ثمنها ـ لصاحبه فانعقدت موجبها لحكمه وههو الطهك فهي محل يقبلهمهم و هيو المبيد حتى تجب قيمته ويثبت المك فيه بالقبض بإذن المالك. ولا ينعقب (٢) في محل لا يقبله و هو الخمر حتى لا يطك و إن قبض بحكم العقمة ، لأنسه واجمع الاجتناب ، فلا يجموز تسليمه وتسلمه. بخيلاف بيستع الخمسير بالدراهسم حيث يبطسل ، لأن الدراهسم تعينت للثنية فبقيت الخمسر ميعسة ، و همي لا تصليح لدلسسك لعدم تقومها (٣) فيلا ينعقد البيل لانعدام المعليسة . وبخسلاف البيع بالميتة وبجلدها حيث لاينمقد لانعدام المالية - حالا وسآلا - حتى لوتركت الميته وجلدها على حالهما لفسدتها ، وإنسا تحدث العاليسة فسى الجلسة بصفسة الديافسية فسلا يكسون مالا قبلهسا ، فانعسدم ركسن البيسع و هسو العالية فيهما فوقع المقسد ببلا تسن فبطل لعدم ركسه وهو مبادلة العال بالعال . و يشكل على كون جلد السيتة ليس بمال مسألة ذكرها قاضيخان في فتاواه وغيره و هــو : " رجــل له غنم للتجارة تساوي مائتي درهم فماتت قبل الحول فملخها ـ

⁽۱) عبارة المفنى : "وكذا ادا اشترى عبدا بخمير مقايضة "، وفي كشيف الأسرار :(۲٦٨/۱): "وكذا اذا باع خميرا بعبد ينعقد البيع فاسيدا. " (تقدم متن المغنى عن د٣٢)

⁽٢) في نسخة ف : " وينعقد " بدون إثبات : " لا النافية " و الصحيح إثباتها كا في أوب.

⁽٣) تقدم أن ذكرنا أن عند الشافعية بيع الخمر باطل ، و قال النووى في مكان آخر في المجموع (٩/٥٢٥): " فأما النجس في نفسه فلا يجوز بيعه و ذلسك مثل الكلب و الخنزير و السرجين و ما أشبه ذلك من النجاسات . "

و راجع بداية المجتهد : ١٠٩/٢، المفنى لابن قدامة : ١٩٢/٤.

^(}) و هو حسن بن منصور بن محمود فغرالدين قاضيخان الأوزجندى الفرغانى ، كان إماما كبيرا و بحرا عميقا غواصا في المعانى الدقيقة مجتهدا فهامستة أخسست عسست العسست المرغينانسسي صاحبسبب الهدايسسة .

ولسه: العتاوی المشهم سهورة العتد اولسسة المطبوعه بهامه العتاوی المهندیسة ، و کتاب الواقعات و الاطالی و شرح الزیادات. و توفی سنة : ۲۶ ده. (الفوائد البهیة ص ۲۶ و ما بعد هسا .)

و دبسخ جلدها حتى بلغ قيمة جلدها نصابا فتم الحول كان عليه الزكساة "(۱) فلولم يكن للجلد قيمة قبل الدبغ لكان بعنزلة هلاك النصاب في أثناء الحول ثم وجدها أكنى آخره و هو غير موجب للزكاة حتى لوكان له عميسر للتجارة فتخسر قبل الحول شم صار خلا يساوى نصابا ، فتم الحول لا زكاة فيم على رواية (غيسر) (٣) ابن سماعسة (٤) ، و فرقسوا بينهما بأن الصوف (٥) الذي بقى على جلسد الشاة متقوم (٦) ، فبقى الحول ببقائسه ، و فيما إذا تخسير هلسك كل المال فبطسل حكم الحيول .

قولت، " و كندا بيسع الربا شروع بأصله " لوجود ركمه من أهله في محله و هو مبادلة العال المتقوم بمثله ، غيسر مشروع بوصفه و هو الغضل الخالي عن العرض ، و بنه تفنوت المساواة التي هيي شرط جرواز العقد في الربويسات ، و الفضيل تيسع كالوصيف .

⁽۱) انظـر فتاوى قاضيخـان بهامش الفتاوى المهندية : ۱/۱٥٦، الطبعـة الثانيـة بالمطبعة الكبرى الأسيرية ببولاق سنـة : ۱۳۱۰هـ بتغيير يسيـر فـي الأسلـوب .

٢) فيني نسخية أ : "شم وجيودها " والمشبت من بوف .

⁽٣) ساقط من ف والمثبت من أوب. وهنو الصحيية .

⁽٤) تقدمــت ترجمتــه ص : ١٤٢ من هذه الرسالــة .

⁽ه) فسنى نسخية ف : " بأن الوصيوف " و العثبت من أ و ب .

⁽٦) جا بهامش : " ولقائل أن يقول : ادا كان جلد الميتة مالا باعتبار صوفه حتى لم ينقطع الحول بسبب ينبغى أن يكون كالخمر ادا كانت ثمنا. و الجامع كون كل واحد منهما مالا من وجده فيكون البيع بهما فاسمامالا . لا باطملا .

و الجواب أن الجلد لا يكون ثمنا ثابتا في الذمة بالوصيف كالخمر الموصوفة للأعراض ، وإنما هيو بييسع . فصيار كبيسع حسر وعبسد بصفية واحسدة فذلك باطهل ، فكذا ههنسسا . "

⁽٧) انظىلىر هذا الكلام فىلى فتاوى قاضيخىلان : ١/١٥٦ بهامش الفتاوى _ الهنديلية .

⁽٨) أي فيكون البيسع فاسدا .

ر) وليول السرخسي في السبوط (١٠٩/١٢): " و في الشريعة الرسا هيو الفضيل الخاليي عين العوص العشر وط في البيعلما بينساء أن البيع الحلال مقابلية مال متقوم بمال متقيوم ، فالفضيل الماليييي عين العسين العسين العسين العسيوض إذا دخييل في البيسع كيان ضييد

و كذا صوم يسوم النحسر و أيام التشريدي ، فإن النهى يتعلسق بوصغه و هسو أنسه يسوم عيسد ، فيكسون مشروعها بأحلسه حتسى صع النذر بسم عندنها . لأن هذا اليسوم مشمل سائسس الأيام مسن جميع الوجسوه ، فإن المسوم فيسمه يملسح لقهسر النفسس الأمارة بالسمسية ، فيكفين معملا لهذه العبادة .

لكند غير شروع بوصف و هدو كنوند يدوم ضيافية ، وبالصنوم يصيدر معرضا عنهدا ، وإذا ثبت أند شروع بأصلد ولا يكون باطلا ، فصنح النذر بدء لكوند طاعدة بأصلد . (٢) والمعصيدة غيدر متصلة به ذكر النذر بدل فعدلا ، (٣) ، و هو الإعداض عن الضيافيدة .

فأما فسى ذكره و التلفظ بسمه فلا معصيمة ، و النذر ذكره لا فعلمه ، بخمسلاف الشروع ، فإنسه فعل معصيمة ، ولهذا لا يلزم بالشروع بل يجمع عليمسمه نقضمه .

وبسه خرج الجواب عا قالمه زفسسر و الشافعسى بأن الصوم فيسه معصيسة فلا يصبح النذر بسه ، إذ لا نذر فسى معصية الله تعالى ،) و كمنذا " وقست طلوع الشمس و غروبهسا صحيم بأصله " ، لأنسه زمسان صالمات لظرفيسة العبادة كمائسر الأزنسة ، لأنسه سبب لتوالى نعسم الله تعمالسي على عباده فاسمد برصفمه لكونم منسوسا إلى الشيطسان كما جاف بسمه السنمة .

قال عليه السلام: " إن الشمس تطلع بين قرني الشيطان ، فإذا ارتفعت فارقهمها ،

ما يقتضيه البيع ، فكان حراما شرعاً ، و اشتراطه في البيع مفسد للبيع . . "
 و انظر أصول السرخسي : ١ / ١٩ ، التلويح : ٢١٨/١٠
 و أما عند الجمهور فيكون بيع السريا باطلا.

راجع المجنوع : ٩ / ٣٩٢ ، شرح العضد : ٩ / ٨٨ ، روضة الناظر: ١١٤ () انظر تخفيقه بهامش ص ٣١٤ من هذا البحث.

⁽٢) أي لأن كف النفس عن الشهوات بذاته قربة ، (كذا في كشف الأسرار ١ ٢٧٦)

⁽٣) أى : وصف هو معصية رءو هو ترك الاجابة متصل بغمل الصوم لا بذكر الصوم ، ولم يوجد منه الا ذكر الصوم و هو قوله : نذرت أن أصوم لله يوم النحر (كشف الأسرار ٢٧٦/١)

⁼⁼ نقول: أى فرق بين الفعل و الذكر، ولهذا قال المحققون من الدعنية هناك فرق بين أن يقول لله على صوم العيد فيبطل النذر وبين أن يقول لله على صوم العيد عبطل النذر وبين أن يقول لله على صوم الغد ، فتبين أنه يوم الدعيد ، كما لو نذرت المرأة صوم يوم فتبين حيضها فيه فينعقد النذر، وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة .

⁽٤) انظر تحقیقه ص ٢١٩ ٪ و انظر التلویح ٢١٩/١ و كشف الأسرار: ٣٧٠/١ . ٢٠٠٠

وليوشرع في الصوم يوم النحريجيب عليه إفداده ، ولا يجب عليه وليه شرع في الصوم يوم النحريجيب عليه ولا يحب عليه قضياؤه ليو أفسيد . (١) ولا يصلبح لإسقياط ما في ذخته ميسين القضياء حتى ليوصام يوم النحر بنية قضياء كان عليه لا يسقط به الأن ما وجيب كاملا لا يتأدى ناقصيا .

"وكسره الصلاة فسى الأرض المفصوبة "، فإن المكان فيها ليسس بسبسبولا وصف ولا معيار فلا يؤسر فسى الفسساد، "ولا فسسى النقصان، بسل يوجسب الكراهسة. "وهسي لا تعنع أداء الواجسب فيضمن بالشروع فيها حتى يجبعليه القضاء بالإفساد ويصلسب للقضاء حتى يسقط ما في ذهبه لوقضى فيها، لأنها كاملة فيتأدى بها الكامسل.

" وانتقصصت " الصلاة " في الأوقيات المكتروهية ". لأن الوقت و إن كان ظرفيا لكت سبب لوجوب الصلاة في الجطية ، ففياد ، يؤثير في في فسياد المنبيب لا معالية ، إلا أنسه لما كان مجاورا ولم يكتن وصفيا لا زميا يؤثير في النقصيان دون الفياد .

" فيضمن بالشروع فيها " أى : في الأوقيات المكروهة حتى يجمعب عليم القضياء بإفسياده مسميا.

(١) قسال صاحب التوضيسي (٢٢٠/١): "أما إن شرع في الصوم في الأيام المنهية لا يجب إناسه بل يجب رفضه ، فإن رفضه لا يجسب القضياء . "

و في هذه السالية خلاف بين الحنفيسة أنفسهم حيث قال ابن الهمسام في فتح القديسر (٣٠٣/٢): "٠٠٠١ن الشروع في صبوم يسوم سن الأيام المنهية كيسوم العيدين و التشريق ليس موجبسا للقضاء بالإفساد بخلاف نذرها فإنه يوجبه في غيرها ، و بخلاف الصلاة في الأوقات المكروهة فإن إفسادها موجب للقضاء في وقت غير مكسروه. هذا ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف و محمد أن الشروع في صوم هست الأيام كالشروع في الصلاة في الأوقات المكروهة ، وعن أبي حنيفة رحمسه الليام كالشروع في الطروع في الأوقات المكروهة ، وعن أبي حنيفة رحمسه كالشروع في صوم هذه الأيسام ..."

(٢) انظــر التلويح : ٢٠/١

⁽٣) انظر أقوال العلماء في ذلك ص: ١٧ ٣ من هذا البحث . (هامش)

ولا يصلب للقضاء ، أي : لا يسقيط ما في ذست من الواجبات ليرو قضيى في تلك الأوقات ، لأنها ناقصة ، فلا يتأدى بها الكاسل. و النقصان المذى يمنسع عن الوقسوع من القضاء إذا كان راجعها إلى نفسس المأسور به أصلا (و) وضعها . فأسا ما لم يدخيل تحبت الأسر ففواته لا يمنعن ذلك ، الأنه لا يخيل

فالنقصان بترك الغاتحة أو بعض الواجسات من هذا القبيل ، حسي يخرج عن العهدة ، و أن تعكن فيه النقصان . ولهذا وجب جبره بالسجود (٥) إن كان ساهيـــا.

و كذا ليونذران يصلى في مكية ، فإنه يجيوزان يقضي في غيرهيا مع أن الصلاة بمكة أكتر ثوابا من غيرها لما ذكرنسا.

^{- &}quot; وعسن أبسى حنيفة رحمه الله أن الشروع فسى الأوقات المكروهة ليسس موجب اللقضاء كالشسروع فسي صدوم هده الأيسام كسيا تقدم ذليك بهاسيش ص: ٣٣٢ من هذه الرسالية.

فسي أ و ب : " أو " والمثبت من ف .

أى : لأن ذلب ك دخيل تحيت الأسير ، فيلا بيد سن أن يمني عن الجواز . " (كذا فيتى كشيف الأسيرار: ٢٧٨/١)

و ذليك كسن أعتق رقبية عساء عسين كفارة يعينه لا يجوزه لأن الوصيف دخيسل تحيت الأمير ، و إن كانيت كافييرة . تجسوز وإن تعكسن فيهسا نقصان بفسوات الإيمسسان، لأن وصصف الإيمان لسم يدخييل تحيي الأسير، فنقصانه لا يعنه عمين أداء الواجه بسبب . "

⁽كذا في المعدر نفسي .) أى: سن قبيسل ما ليسم يدخسل تحسب الأسر. راجع الهدايسة : (٩) . (٥) ساقط من أ والمشت من باوي وقال في العناية : قولم : أو ترك الفاتحة ، أراد في الأوليين ، وإن -تركها في الأخريين من الفرش لا يجسب إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ." (العناية على الهداية : ٢٩/١)

أى ؛ لأن المكان فيه وصف لم يدخل تحت نفس الندر، فقواته لا يمنع عسسن صحة الندر ، الأنه لا يحل بالمأسور بسه .

و المراد بكون الوقت سببا في الصوم و الصلاة ، و هو كونه سببا لله للهن _ للما شرع فيه من الفوض ، لان _ للكلام في النفل لا في الفوض .

ولا يستقيم حسل قولده: "والوقت سبسب "على وقت الفرش ، لأن قولده: "حتى يعالم ، فإن ذلك لا يتصدور إلا في النفسل .

وقيل معنى سببيسة الوقسة إن إدراك كل زمان و البقا والسه نعسة فيستدعى الشمسكر ، وكان ينبغى أن يجمب عليه الاشتفال بالمبادة فى جميع الأوقسات لتوالى النعسم عليه فيهما وإلا أنسه تعالى رخمص فى بعض الأزمنسة بالاشتفال بغيرهما من الحوائسج لاحتياجنما إليها لضرورة المعاش . وخص بعض الأوقات بالإيجماب، فإذا نذر أو شمرع فيمه كان أخمذا بالمزيمة ، فثبت أن مطلق الوقست سبب للمسوم و الملاة فملى الأصمل .

⁼⁼ بهذا ظهر الفرق بيس النقصان الذي يرجع إلى نفن المأسورية وبيس النقصان الذي يرجع إلى ما لهم يدخل تحت الأسهر. وانظر: كشيف الأسرار: (/٢٧٩٠

قال رحمه اللييه

((شم النهى عن الأفعال الحسية يوجب قبح عينه ، وعن الشرعية (يوجب) قبح غيره، لأن إثبات القبح في عينه موجب إبطال أصله في (الشرع) المحسوس على ما ذكرنا ، إلا إذا قام الدليل بخلاف فيرامأ وعند الشافعي في البابين يوجب (القبح لعينه) (٣) إلا بدليل . ولا يلزم عليه الظهار ، لأن الكلام في الحكم المطلوب المتعلق بسبب مشروع أيبقسي سببا بعد ورود النهى عنه أم لا . ؟

فأما ما شرع جزاء فيعتمد حرمة سببه كالقصاص .

ولا يلزمنا النكاح بفير شهود ، مسي ولا يلزمنا النكاح بفير شهود ، مسي ولا يروب البيع . شرع للحل ، و التحريم يضاد موجب في المدر الحرم) و فيما لا يحتمسل و لا يلزمنا النكاح بفير شهود ، لأنه منفي ، و الكلام في المنهي ، و لأن النكساح

(الحسل) (٦) أصلا كالأمة المجوسية و العبيد و البهائم .

وبهذا يجاب عن قولمه تعالى : (و لا تنكموا ما نكح آباؤكم .) (٧) . و لا يلزم استيلاء الكافر على مال المسلم وسفر المعصية و الغصب و الزنا، فإن -هذه أفعال حسية منهية مقيدة لأحكمام شرعية ، لأن النهي بواسطة العصمة ، و هي منعدمة في حقهم لانقطاع ولايتنا عنهم ، ولأن العصمة متناهية بتناهي سببها ، و هو الإحراز، فسقط النهى في حكم الدنيا.

وأما سفر المعصية فالعصيان في التمرد على المولى و قطع الطريق لا في قطع

الا ترى أنه لو تبدل قصده أو أذن مولاه يلحقه ، زالت معصيته ولم يزل سفهره، فصار كالبيع وقت النداء.

و الملك في الغصب لا يثبت به مقصود ا بل (٨) في ضمن الضمان شرعا لئلا تحتمسه البدلان في جانب، فكان حسنا بحسن الضمان .

ساقط من أوب والمثبت من ج. (1)

في ج وب : " العشروع " و العثبت من أ . (T)

في ج: " قبح عينه " و المثبت من أ و ب. (7)

في ج : " مضاد موجيه " و المثبت من أ و ب . (()

في ج: "الحرمة " والمثبت من أوب. (0)

ساقه ط من ج و المثبت من أ و ب. (7)

سيبورة : النساء : ٢٦ (Y)

Tخسر اللوحسة رقسم ٦٥ من نسخة ١. (A)

وضمان المديسر جمسل مقابلا بالفاعست و هو اليد دون الرقيسة .

و هــذا كالخليف عين الأول ، لا يصار إليه إلا عند تعذر الأصيل .

و الزنا إنما يوجب حرسة المصاهرة من حيث إنه سهمسب للولم و الولمه همو الأصمل ، و السبمب يقوم مقامه احتياط مما . و ما قام مقام غيمره ينظمر إلى وصف الأصمل لا إلى وصف الخلف .

ألا تسبرى أن التراب لمسا قام مقام الماء ، نظميمر إلى كون الماء مطهمرا لا إلى كسون التراب مفهمرا الله الله المسون التراب مفهمرا .))

أقــــول :

شم النهى عن الأفعال الحسية و هني التى يعرف وجود هنا حسا من غير توقف على الشرع كالغتل و الزنا و شرب الخمر ، فإنها لا يتوقف تحققه على الشرع ، لأنها كانت معلوسة قبلت عند جميع أهل الملل ، يوجب قبين عين الشرع ، لأنها كانت معلوسة قبلت عند جميع أهل الملل ، يوجب قبين عين الأصلل خلاف ، (٢) لأن الأصلل ثبوت القبح باقتضا النهى فيما اذا أضيف إليه النهي دون غيره . (٢) فلا يترك هذا الأصل بلا ضرورة . ولا ضرورة فنى الأفعال الحسية ، لأنه أمكن تحققها مع القبح (لوجودها) حسنا ، فلا يعتنع بسبب القبح .

⁽١) هـذا التين من أوبوج.

⁽٣) وقال صاحب النسار: "والنهب عن الأفعدال الحسيسة يتما يتسبع عن الأفعدال الحسيسة يتسبع عليه القسيم الأول."

وقسال الشارح ابسن نجيسم: "أى ينصسرف عند الإطسسلاق إلى ما قبسح لعينسه اتفاقسا ، أى لذاتسه أو لجزئه ، فيعسدم المشروعية ، ولا تقبل حرضه النسسخ بالا بدليسل على أن القبح لفيسسره فيكسون لفيسره ."

انظر فتح الففار: (٧٨/١، أصول السرخسى: (٨٦/١، وراجع أيضا فواتح الرحوت بشرح سلم الثبوت: (٣/١، ، التحريس مع التيسيسر: (٣/١، ، حاشية التفتازانسي عليسي شرح العضد: (٣/٢/١، ، شرح الكوكب المنيسر (٣/١٨) حيست قال فيده: وورود صيفة النهي مطلقة عن شي لعينه ، أي لعيسسن ذلك الشي كالكور و الظلم و الكذب و نحوها من المستقبح لذاته يقتضى فساد ، شرعا عند الأئمة الأربعسة ..."

أى دون غير ما أضيف اليه من النهى عن الأقعبال الشرعية كسياً
 سيأتي بيان ذلك قريبا .

⁽٤) ﴿ فَسَنَى فَ : "يَوْجُودُ هِسَنَا " وَ الْمُثَبِّتُ مِنَ أُوبٍ ﴿

و النهبى عن الأفعدال الشرعيدة و هي التى يتوقدف تحققها على الشدوع كالصدلاة و الصوم و البيدع و الإجارة و سائسر العبادات و المعاملات يوجب قسد غيده حتى يبقى شروعا بأصلده دون وصفده عند ندا أ، لأن إبطال القبد في عينده يوجب إبطال أصلده في المشروع لما ذكرنا مرارا دون دالمحسوس لوجدود و حسدا فلا ينافدي القبد تصوره .

لا يقال: هذه الأفعال التي عددتم عن الشرعية تعسرف حسبا أيضيا، فإنسا إذا رأينا رجلا يصلني وبيبسع علمنا أنه فعسل ذلك كما علمنا القتبل و الشرب، (لأنا نسلم من حيث كونهما أفعالا تعسرف حسا) (' ') فأمنا من حيث كونها صلاة على هيئة مخصوصة و عقبودا مخصوصة حتى يكون سببا للشواب و الملك فلا تعسرف إلا بالشرع . فإن قيل : البيسع و الإجارة و نحوهما لم يتوقف تحققها على الشرع فإن أهمل العلم (' آ) وغيرهم كلهم يتعاطبونها من غير شمرع ، فوقد كانت قبل الشرع .

قلنصا : إنهم يتعاطرونها جادلة المال بالمال أو بالمنفعسة .
فأسا أن يكون " بعست " و " اشتريت " عقدا عندهم بحيث يترتب عليه أحكام لا تكاد تضبط في الله ، به إنما تثبت هي بالشرع . (٥) هذا ما قيل . و فيه بحست ، فإن القتل و الشرب و الزنسا و سائسر الأفعال التي عددتم من الحسيات أيضا التي تعرفونها قبل الشمسرع من حيث إنها أفعال ، فأما من حيث كونها على هيئة مخصوصة و صفة معلوسة و هي أن القتل العمد إنما يوجب القصاص إذا كان المقتول محقون الدم علسي التأبيد قد قتل بأله كذا ، ولا يكون القاتل أبا له و لا مولاه ،

⁽۱) تقدم ص: ۲ > من هذا البحث الخلاف في حكم المنهي عنه للقبح لفيسره سيوا ً كان يعود الى ما جاوره من حيث جاز انفكاكيه عنيه أو يعسيود الى وصيف لا زم ليه كالعسيوم ييوم العيد .

⁽٢) فسى ف: "لأنسأ لا نسلسم من عيث كونها أفعالا لا تعسرف حسا" و المثبت من أوب .

⁽٣) رَاجِع كَشَفَ الأُسْرارُ: ١/٧ه٢ .

⁽٤) في ق : " الطيك " و الصنواب ما أثبتناه من أ وب .

⁽ه) راجعه كشف الأسيرار: ٢٥٢/١

فإنمسا (۱) يوجب الديدة المغلظدة اذا كان شبده عدد ، واندلا يوجب الديدة اذا كان خطئها وغيره من أحكه القتل وشرائطها التمافلا تعرف إلا بالشرع ،

و كذا الزنا من حيث كونها وطئا في القبل في غير الطك وشبهته و كنون المشبعة إسافي الفعل أو فيي المحل موجبا للرجم أو الجلسد وغير ذلك من أحكام الزنا وشرائطها ، فلا يعرف إلا بالشرع .

فسلا فرق بين القسمين ، فإن أصلهما من حيث كونهما أفعالا و تعسيرف بالحسن قبل الشرع) (٢) . و أسا من حيث كونهما على هيئات مخصوصة و كيفيات معلوسة موجبة للأحكام المخصوصة فسلا يعسرف قبل الشرع . فالفسرق على الوجمه السذى ذكروا لا يتسم .

قوله: "إلا إذا قيام الدليسل بخيلاف فيهما "أى في الأفعيال الحسيسة و الشرعيسة . يعنبي النهي عن الأفعيال الحسيسة (بعينه) القبيح بعينه () إلا إذا قيام الدليسل بخيلاف ، فعينتي يقتضي القبيح لغييره كالنهبي عن البوط عالمة الحييض (ه) وعين اتخياذ الدواب كسراسيي () و الشي في نعل واحدة ، فإن الدليسل قيد دل علي أن النهي عنها (بعقني) () الأذى و الشغقي قتضيسي لا لعين هذه الأشياء . و كذلك النهي عن الغميل الشرعي يقتضيني القبح لفيسره و يدل على بقاء المشروعية إلا إذا قام الدليل بخلافي عن بيسيم . فعينشة يقتضي القبح لعينه و يدل على نفي المشروعية كالنهي عن بيسيم .

⁽١) فسى ف: * وانسا * والمثبت من أوب.

 ⁽٢) فى أوب: "لا تعرف بالحس قبل الشرع" وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه
 سن ف .

⁽٣) ساقـط من أو المثبت من بوف.

⁽١) في ف: "لعينه" والشبت من أوب.

⁽ ٥) جا النهي عن الوط حالة الحيض بما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالــك انه صلى الله عليه و سلم قال : جامعوهـن في البيوت و اصنعـوا كل شمي عيـر النكـاح ."

⁽ سنن أبي داود في الطهارة : ١٧٧/١ ، وفي النكاح : ٦٢٠/٣)

⁽٦) تقدم تخريجــه ص : ٨١٪ من هذا البحـــث ٠٠

⁽Y) عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : لا يعش أحسد كسم ...

المفاصدن و الطلقيد و صلاة المحدث . و هذا عندنا . (۱)
وعند الشافعي في البابين ، أى في باب النهي عن الأفعال الحسية
و الشرعية تقتضى القبح لعينه ويدل على انتفاء الشروعية الا بدليلل في الشرعية عن وطء الحائض و البيع وقت النداء ، فإن الدليل قد دل على أن السوط، في حالة الحيض منهي عنه لعنى الأذى و البيع وقت النداء منهي عنه لفيره و هيو الإخلال بالسعي ، فلا يدل على (نفيي)
الشروعية . (١)

قوله: "ولا يلسزم عليه "أى على الشافعهي فيما ذكره من أن النهمى عن التصرفات الشرعية يقتضي رفع المشروعية الظهار أن فإنه تصرف منههي عنده معظهور ، وقد انعقد سببا للكفارة التي هي عبادة ، ولم ينعسدم (بالنهمي) (مشرعيته وكونه سببا لحكم شرعي ، وإنما لم يلسزم عليه لأن كلامه في الحكم العظلسوب شرعا المتعلق بسبب مشروع كالبيع للملك و النكاح للحمل أنه هل يبقى سببا لذلك الحكم بعد ورود النهي أم لا . ٩ والظهار ليسربتصرف موضوع (لحكم) (٢) مطلبوب شرعا بل هو حسرام منكسر من القول و زور . و الكفارة إنها وجبت جنزا التلك الجريعة . و ثبسوت وصف العظم في المعبر في السبب لا يخرجه عن كونه صالحا لإيجاب الجزاء بل يحققه كما في القتلل .

⁼⁼ في نعسل واحدة ، لينعلمسنا جبيعسنا أوليخلعمسنا جبيعسنا ." (رواه سلنم في اللباس: ١٦٦٠/٣)

⁽٨) قسي ف: "لمحنى " والشيد أوب.

⁽١) راجع ذلك ص: ٢١٦ من هذا البحث.

⁽٢) تقدم تحقيق ص: ١٥ ﴾

 ⁽٣) ساقسط من ف والشبت من أوب.

⁽٤) تقسدم ص: ١١ ٪ ، وانطسر ص: ١٠ ٪ من هذا البحث ، وهو فسي القسم الثالث من الأقسسام الأربعسة ، وحققنا هناك كلام الشافعي وخلاف الحنابلسة في ذلسك .

⁽٥) في ف: "المنهي " والصواب ما أثبتناه من أوب.

⁽٦) آخــر اللوحــة رقم ٦٦ من أ .

 ⁽Y) فيبي ق : "بحكم " والعثبت من أ وب .

و إليه أشار المصنف بقوله: "فأسا ما شرع جنزا و فيعتمد حرمة سببه"، أى يقتضى أن يكنون سببت حراسا حتى يترتب طيبه ذلك الجزا و كالقتبل المسد ، لأن الجنزا و لا يجنب بارتكاب الساح .

قولت : "ولا يلزمنا " أن لما فرغ من بينان تخريب الفروع على الأصلل ، المذكبور شرع في جنواب ما يتوهبم ورود و نقضنا على ذليك الأصبل ، فقال : " ولا يلزمنا النكاح بغيبر شهبود " ، أى لا يلزم على أصلنا المذكبور و هو أن النهبي عن الأفعال الشرعينة يقتضي كونها مشروعا بأصليم النكاح بغيبر شهبود ، فإنه منهبي عنده مع أند لم يبق مشروعا بأصليب.

وإنسا قلنا (1) بأنه منهسي عند لأند لوحمل قولده عليه السمسلام:
"لا نكساح إلا بشهسدود ." على حقيقة النغي يلزم الخليف في كلام الشارع لوجدود النكاح ابتدا عند مالك (٣) و بقا عسند الجميد ، فيكسدون مستعمارا عن النهي ،كما في قولده تعالىي : فلا رفث و لا فسوق و لا جدال في الحدج " (١) ، أي : لا ترفئسوا و لا تغسقدوا .

⁽١) جا في هامش أ : "قولم : "وانما قلنا بأنه منهي عنه " هو حكايمة عن قمول الخصميم . "

 ⁽۲) قال الزيلعي: "غريب بهذا اللفط"
 (۱نظر نصب الرايدة: ۲۷/۲)

⁽ سنن الدارقطنى ٣٢٠:٣) و انظر أيضا الجاسم الصغير للسيوطى : ٢٥٢) و أخرج الترمذى في باب ما جاء : لا نكاح الا ببينة وقال : و الصحيسح ما روى عن أبن عباس قولم : " لا نكماح الا ببينسة . "

ثم قال : "هكذا روى غير واحد عن سعيد بن أبي عروبة نحو هذا موقوفا ، و في هذا الباب عن عمران بن حصين و أنس و أبي هريرة و العمل علييي هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم و من بعد هم من التابعين وغيرهم قالوا: لا نكاح الا بشهدود . "

⁽صحیح الترمذی : ۱۸/۵)

وأخرج الدارقطني عن الزهرى عن سعيد قال: لا نكاح الا بولى وشهود و مهر الا ما كان من النبي صلى الله عليه و سلم ."

⁽سنن الدارقطني: ٣/٠٧٣)

و أخرج ابن أبى شيبة عن ليث عن طاوس من قول عمر رضي الله عنه: "لا نكاح الا بولى و لا نكاح الا بشهود . " و المصنف لابن أبى شيبة ١٣٠/٠ كتاب النكاح ، تحقيق و تصحيح عامر العمرى الأعظمى ، الدار السلفية ، الهنسسة) ==

و كما في قولت تعالى: (لا ريسب فيت) (١) أي : لا ترتابسوا عطسسي أحدد الوجهيسن لما ذكرنا من لزوم الخلسف .

فأجساب أولا بالمنسع بقوله : "لا يلزمنسا . . . لأنه منفى "هو ، وكلامنسا في المنهى لا نفى المنفسي ، يعنى لا نسلم أنسه منهي عنسه ، بل على حقيقة النفى ، إذ الأصل في الكلام هو الحقيقة ، فكان ذلك إخبارا عن عدمسه ، و هو لا يوجب بقاء المشروعيسة .

و ما ذكره من لزوم الخلف غير لا زم ، لأن الكلام في النكاح الشرعي ، و هو منتف الحديث ، و هو منتف الله ، و هو منتف الحديث ، و هو منتف الله ، و هو

لا يقال: لوكان النكاح بفيسر شهسود باطسلا منفيسا لكان ينبغى أن لا يثبت النسب ولا يسقسط الحسد ولا تجسب (العدة) والمهسسر (٥) لأنسا نقول: شهسوت هذه الأحسكام للشبهسة . (٦)

شم أجاب عند ثانيا بالترام أند نهى على سبيل التنازل بقولد : " ولأن النكاح شرع للحمل و التحريدم يضماده " " يعنى : و لإن سلمنا أن النكي دون حقيقة النفى فإنه لا يلزمنا أيضا ، لأن النهى في النكاح ـ

⁼⁼ (٣) راجع بداية المجتهد (٢:٥١) قإن مالكا ذهب إلى أن الشهادة شرط تمام للنكاح يؤمر به عند الدخول وليست هي من شروط صحة العقد ، وقال أبو شور إنما الشرط هو الإعلان .

و ذُهب الأئمة الثلاثة إلى أن الشهادة شرط من شروط صحة العقد فــــى النكاح.

راجع: الهداية ١١٠:٣ ، المجموع: ١٩٨:١٦.

رع) البقسرة ، ١٩٧٠

⁽١) البقرة ،أيسة ٢.

۲) يريد به الشارح قول النصنف المتقدم : " و لا يلزمنا النكاح بفيسر شهسود ،
 لأنسه منفى ، و الكلام في المنهي " .

⁽٣) راجيع كشف الأسيرار: ٢٨٢:١٠

⁽٤) فيي فَ : " المتعة " و المثبت من أوب كما في كشف الأسرار ١٠ : ٢٨٢.

⁽ ه) أي فيي النكباح بغيبر شهيبود .

⁽٦) أى لشبهة العقد ، وهي وجود صورته في محله ، لا لانعقاد أصل العقد ، اذ الشبهة ما يشهم الثابت وليس بثابت . (كذا في كشف الأسرار : ٢٨٢)

 ⁽γ) أى: أن الموجب الأصلى في النكاح الحل و موجب النهى الحرمة لا يمكن الجمع بين موجبهما للتضاد بينهما ،ثم الحرمة ثابتة بالا جماع، فينعدم الحل ضرورة ، (كذا في كشف الأسبرار ٣٨٣٠١)

يوجب البطلان ، لأن النهي إنما يوجب بقا المشروعية فيما أمكن إثبات مُوْجَبِ مو هدو الحرمة مع المشروعية كالبيسع ، لا فيما لا يمكن ذلك كالنكاح ، لأنده شرع لملك ضرورى لا ينفصل عن الحل ، إذ الأصل عدم شرعيته لكون استيلا على حرصة شريفة ، ولكنه إنما شرع لضرورة بقا النسل بالتناسل على وجده يظهر أشره في الحل فقسط. (١) فيكون موجبه الأصلى الحبيل وموجب النهي الحرصة و التحريم يضاد موجب الحال ، فلا يمكن الجمع بينهما .

و الحرسة ثابتة بالنهي ، فينعدم الحل ضرورة ، فيكنون باطلا لعدم حكمه ، إذ الأسباب الشرعية تسراد لأحكامها لا لذواتها ككاح المحارم . بخلاف البيع حيث (أمكن) (أ) القول فيه ببقاء المشروعية مع كونه منهيا عند لأنب شرع لملك اليمين وضعا دون الحل ، و التحريم يضاد الحسل دون الملك ، فلا يفوت الأصلاب بفواتمه .

⁽۱) أى فسى حسل الاستحساع . ولهسدا سمسي ذلك المسسك حسلا فسى نفسه . ولهسدا لا يظهسر أشره فيسا وراء دلسك حتسي بقيست حرة مالكسة لأجزائهسا و منافعها بعسب النكساح كما كانست قبلسه . ألا تسرى أنه لو قطسسم طرفها أو آجسرت نفسها أو وطئست بشبهة كان الإرش و الأجر و العقسر لهسا دون الزوج .

⁽ كذا فسى كشف الأسسرآر: (٢٨٣/١)

⁽۲) أى سن ضرورة انعسدام الحسل خسروج السبسب سن أن يكون شروعسسا، فيكسون باطسسلا لعدم حكمه و هو الحسسل . إذ الأسبساب الشرعيسة تسراد لأحكام الله واتهسسا، و حسن ضرورة خسسروج السبسب عسن المشروعيسة صيسرورة النهسسي فيسه بمعنسى النفسسي . (راجسسع الصدر السابسسق ۲۸۳۱)

⁽٣) أى أن النهسسي عسن نكاح المحارم إخسراج المعين عسن محليسة الفعسسل ، فكانست إضافة العرمسة إليهسسن نغيسا للحسسل ، وهسو حكم النكساح .

⁽٤) ساقط من ف و المثبت من أوب.

رعقد ما قالم من أن النكاح موضوع للحل و البيع للطك بقولم: ألا ترى أن ما أوضح ما قالم من أن النكاح موضوع للحل و البيع للطك بقولمه: ألا ترى أن ما البيع شرع في موضع الحرمة كالأمة المجوسية و فيما لا يحتمل الحل كالعبيسين و البهائسم ، دون النكساح . فلو كان الحسل مقصودا بطك اليميسن كما همو مقصود بالنكاح لما شرع البيسع في همذه الصور لعدم الفائدة. فظهمر أنه إذا انفصل الحل عن النكاح بطيل. (٣) وإذا انفصل الحيل عن البيسم لم يبطيل.

ولا يشكل على ما ذكرنا انعقاد النكاح مع انفصال الحل حالة الإحسرام () و الاعتكاف و الحيض ، و كذا بقاؤه مع الظهار الموجب للحرسة ، لأنه إنسسا انعقد و بقى فى هذه الصور (°) ليظهر أتسره بعد زوال (هده) العسوارض ، فإنها فى معرض الزوال . فإن الإحسرام يزول بالإحلال و الحيض بالطهسر و الحرسة فى الظهار تزول بالكفارة . فأما فى النكاح بغير شهسسود ليسست (بعفياة) (() الى غاية يمكن إظهار أشر النكاح بعد انتهائها ، فلا فائدة فى الانعقاد أصلا .

⁽۱) يريد بسه قبول المصنف ص: ٣٣٦: ألا تسرى أنه شرع البيسع دون النكاح في موضع الحرم وفيما لا يحتمل الحل أصلا كالأسة المحوسيسة و العبيد و البهائم ."

⁽٢) أي إن النكاح ما شميرع في تلك الصمور.

⁽٣) لأن الحسل هيو المقصود من عقد النكاح . وفسى ف: "يبطسل " والمشست من أوب .

⁽٤) نهسب أسوحنيفة إلى جوازنكاح المحرم خلاف اللائمة الثلاثة الذيسن نهبوا إلى أنه لا يصبح نكاح المحرم . انظير أدلية كل من الفريقيين في أثير الاختلاف في القواعيد الأصولية للدكتور سعيد الخين ص : ٩٥ .

ومسع انعقاد النكاح عند الحنفية لا يحسل لمه الوط، .

⁽ ه) في ي ب : " الصيورة " و المشهبت من أ وف .

⁽٦) فـــى ف: "عقـــدة "، وسيـاق الكــلام يقتضــى ما أثبتناه أوب.

⁽γ) في أوب: "مفياة "والعبت من ف.

⁽٨) آخــر اللوحـة رقــم ٢٤ من نسخة ف .

ولقائسل أن يقول: الا نسلم أنه لا يمكن الجمع بين الحل و موجب النهسي .

قولسه: التحريم بالنهى يضاد موجسب النكاح و هدو الحسل ، قلنا : اتحاد الجهة شرط فيى التضاد (٣) و هو مغقدود ههنا ، الأنه يمكسن الجمسع بينهما بأن يقال : شروع و حلال بأصله ، حرام و غير شروع بوصغه. كا قلنا فيى سائدر المواضع التي ورد النهدي فيها عن الأفعال الشرعيسة ، وقد مدر تحقيقهه . (٥)

قول : " و به د ا " أى الجواب الثاندى ، لأن : " هدد ا " إشارة إلى القريسيب ، " يجماب عن قولسه تعالمي : (و لا تنكموا ما نكب الباؤكسيم .)

تقريب رايراد هذه الآية سبوالا على الأصل المذكور بأن يقال: ما ذكرتم من أن النهي عن الأفعال الشرعية يقتضي بقاء المشروعية منقوض بهسنده الأيسة ، فإنها تقتضى أن تكون نكاح منكوحة الأب مشروعا بأصلب لكونه منهيا عنه ، وهو من الأفعال الشرعية .

فيجاب عن هذا السوّال بالجواب الثاني و هو أن النكاح شرع للحل فلا ينفصل عند . و لا خلاف في أن النهي يوجب الحرمة ، و التحريم يضاد موجب الحلل ، فلا يمكن الجمع بينهما . فيبطل النكاح لعدم الحل ، إذ الحلل . و الحرمة لا يجتمع في محل واحد .

⁽۱) جا بهام نسخه أما يلي : "وليسس للقائسل أن يقسسول ذلك ، لأن أصل النكاح وركنه و هدو الإيجهاب و القبسول لا يوجهد بحضور شاهديسين ، وذاك يوجه ، فلا يمكن القول بأنه مشروع بأصله فصار كبيم الخمسر ."

⁽٢) يريد بسه قول النصنف من : ٣٣٦ : " و التحريم يضاد موجبه . . . "

⁽٣) راجع شرح الرسالة الشمسيدة ص: ١٢٠ .

⁽٤) آخير اللوحية رقيم ١٧ من نسخية أ .

⁽ه) انظـرس: ۲۲۸ س هذا البحــث .

⁽٦) سورة النسماء ، آيــة ٢٢ .

و يرد عليه ما ذكرنا من جواز اجتماعهما في محل واحد بجهتين.
قال شمن الأعسة الكردى: لا يرد قولسه تعالى: (و لا تنكعوا ما نكر قال شمن الأعسة الكردى: لا يرد قولسه تعالى: (و لا تنكعوا ما نكروكسم .)

آباؤكسم .)

مشروعسا هل يبقى مشروعسا بعد ورود النهبي أم لا . و نكسساح منكوحسة الآبساء لم يكن مشروعسا أصلا بدليل قولسه تعالى : (إنسه كان فاحشسة و مقتسسا) ، فلسم يكنن من هذا الباب .

قولسه: "ولا يلسزم استيسسلا (الكافسسر) (ه)..." ألما فسرغ عن جواب النقض الوارد على الأصل المختلف فيسه و هو النهي عن الأفعال الشرعيسة (٦) شرع فسى جواب ما يرد نقضا على الأصل المتغق عليه ، وهسو النهسي عن الأفعال الحسيسة وهسى أربسم مسائسل : استيلا الكافسر على مال السلم و سفسر المعصيسة و الغصب و الزنا .

و توجيم ورود (النقض) (٨) أن هذه الأمور الحسية لا تغيد حكما شرعيا إجماعا .

⁽۱) فسى ف: " من وجهتيسن " والمثبت من أوب. انظرص: ٥٤ من هذا البحيث.

⁽۲) وهو محمد بن عبد الستار بن محمد شمس الأئمة الكسردى، ولحد سنسة تسمع وتسعيان و خمسمائة . وأجمل أساتذ تسمد فخر الدين حسمن بن منصور قاضيخان و صاحب الهدايسة على بن أبى بكر .

و بسرع فى العلوم و فاق على أقدرانيه و أقدر ليه بالفضيل بالتقدم أهل زمانيه حتى قيدل إنيه أحيى عليم الفروع و أصوليه بعد أبنى زيد الدبوسيى ، وليه رسالية فى الرد على منفسول الإسام الفزاليني . مات ببخارى سنية ٢٤٢ه.

⁽ الغوائد البهيدة ص: ١٧٦)

⁽٣) النسياء ، من آيية ٢٦ .

⁽٤) راجع كشد عف الأسسرار: ٢٨٣/١ (المساء: >>)

⁽ه) في ف: "الكفار" والشبت من أوب. وراجم عنص المصنف فممسى ص: ٣٣٦ من هذا الكتاب.

⁽٦) أى أن النهى عن الأفعال الشرعية يوجب بقام المشروعية .

⁽γ) و هو أن النهى عن الأفعال الحسينة تقتضيني القبن لعينه. (كذا جاء في هامش نسخة أ)

 ⁽٨) فسى ف : " النسس " و الصحيح ما أثبتناه من أ وب.

فكيف يثبت الطك بالاستيلاء (١) و الفصيب و حرمة التماهرة بالزنديا (٣)

قال في الهداية (٥/٥٥ وما بعدها): "واذا غلبسوا على أموالنما ()و العياد باللسه و أحرروهسا بدارهم ملكوهسا و لنا أن الاستيلاء ورد على مال مباح ، فينعقد سبيسا للمك دفعسا لحاجة المكلسف، كاستيــلائنــا على أموالهــم . وهذا لأن العصــة تثهــت علـــــي منافساة الدليسيل ضرورة تعكس العالسك من الانتفساع . فإذا زالست المكسة عاد مباحسا كساكان . غيسر أن الاستيسلا الا يتعقب ق إلا بالإحسراز بالدار، لأنه عبارة عن الاقتهدار على المحل حسالا و مآلاً . و المحظ ور لغيره إذا صلح سببا لكرامة تغوق الطلك و همو الشواب الآجمل ، فما ظنك بالملك العاجمل . " و إلى ما ذهب إليه الحنفية ذهب بعض الحنابلة منهم القاضي أبسو يعلسي و روايسة عسن أحسد . راجسع: المغنسى لابن قدامة ٢٧٤: ٩ و رواية أخسرى عن أحمد لا يطكونها ، و هو قول أبي الخطسساب منهم ، و الى دلك دهب الشا فعيه . راجيع : العصدر السابق ، و المهذب بشيرح المجمعوع ٢٤٣١٩ حيت قال فيسه: " إذا أخسد المشركسون مال السلميس بالقهسر لىنى يىلكىنىۋە . . .

(٢) قال في الهداية ٢٢٢٨: "و من غصب عنسا ففيبها فضنيد الماليك قيمتها طكها ولنا أنيه طك البدل بكاليه ،والبيدل قابل للنقيل من طبك التي طك . فيطكه دفعا للضررعنيه . " وأما الشافعية فيقولون في هذه الحال : لا يطبك الفاصب المفصوب، لأنيه لا يصلح تطكيه بالبيع ، فلا يطبك بالتضميين كالتاليف. فإن رجع المفصوب وجب رده على الماليك . وأجع : المجميع شرح المهذب : ٢٣٧:١٤ .

(٣) قال في الهداية (٣:٣١ و ما بعدها): و من زنى بامرأة حرمت عليه أمها أو بنتها... ولنا أن السوط سبب الجزئية بواسط الوليد حتى يضاف إلى كل واحبد منهما كملا." وإلى أن الوط الحرام محرم كما يحرم الوط الملال في العنابلية. انظر: المفنى لابن قداسة ١١٧٠٠. في المالك و الشافعي رضي الله عنهما إلى أن الوط الحرام لا يحرم الملال فلا تحرم امرأة زنى بهما الأب.

فأجابعس الاستيلا بجوابين :

الأول أن الاستيسلاء إنسا نهسى عنده لعصدة أموالندا ، و همي غير ثابتة فى حمق أهمل الحمرب ، لأنهما إنما تثبت بالخطاب ، (١) ولا خطاب فمى حقهم لانعدام ولايسة التبليغ و الإلسزام ، فكانموا فى حق عمدم شموت العصمة بمنزلة من لم يبلغمه الخطاب من المؤمنيين فى زمان النهى صلى الله عليه و سلمم ، فكان استيلاؤهم على هذا المال كاستيلائهممممم على مال مباح كالصيدة .

و أسار إلى الجواب الثانسي بقوله: "ولأن العصمة " ، يعنسي : ولمئن سلمنا أن العصمة ثابتة مطلقا ، لكنها منتهية با نتها سببها و ها الإحسرازلا سوسدة ، إذا العصمة ثابتة بالإحسراز، و هو يتحقق باليد علسي الشمي "حقيقة أو بالدار حكما . وقد انتهى كلاهما بإحرازهم المأخسون بدارهم ، فسقبط النهى في حكم الدنيا دون الآخسرة حتى يكون مواخذا به فيهنا ، فلم يبق محظورا في حقهم . (٣)

⁼⁼ راجع: الأم ،ه: ١٥٣، والمسوطأ ، ٢: ٨٢ وما يعد هسما.

⁽٤) قال في الهداية (١٩:٢): "و الماصي و المطيع في سغرهما فـــــى الرخصة ســوا . . . ولنا إطلاق النصوص ، ولأن نفس السغر ليـــــس بمعصية ، و إنما المعصية ما يكون بعده . "

و ذهب الأثمة الثلاثة إلى أن هذه الرخصة لا تباح في سغر المعصية. انظر أدلتهم في بداية المجتهد ٢:٤٤٤، الأم ، ٢:٤٨١ و ما بعدها ، المغنى لابسن قدامة ، ٢:٣٠٢.

⁽۱) هذا بنا على أن الكارغير مخاطبين بالأحكام الفرعية و هو قول بعـــن الحنفية منهم السرخسى و أبو زيد و البزدوى ، و قول للشافهى و اختيار بعض الشافهية منهم أبـوحامـد الأسفرايني . راجــع : فواتح الرحموت ، ۱۲۸۱، التحرير ۱۲۸۲، أصـــول السرخسي (۲۲۸، کشـف الأســرار ، ۲۳/۲،

و راجسع جمع الجوامع بشرح المحلى ، ٢١٢:١ . و قال عامة الشافعية و المالكية و الحنابلة إنهم يخاطبون بغروع الإسسلام ،

و قال عامه الشافعية و العاللية و الحنابلة إنهم يخاطبون بعروع الإستسلام. كالصلاة و الزكاة و نحوها . و إلى ذلك ذهب بمض الحنفية .

انظر: الستصفى ، ١:١٩، العضيد على ابن الحاجب، ١٢:٢ ، شرح تنقيح الفصيول ص: ١٦٢، تخريج الفروع على الأصيولص: ٥٣، شرح الكوكب المنير ، ١:٠٠٠، فواتح الرحموت، ١٢٨:١

 ⁽γ) Τخسسر اللوحسة رقسم γγ من نسخسة ب .

فإن قيل: ابتداء الاستيلاء ورد على محل معصوم ، فلا يفيد زوال العصمة (() بعدده، كمين أخيذ صيد الحسرم وأخبرجه ؛ لا يملكه ، ولو هلسك في يبده يضنيه ، وإن زالت عصمة الحبرم بعد الإخبراج ، لأن ابتداء الأخبذ لاقباه في محبل قابيل للملسك.

وكذا ليواشترى خميرا فصارت خيلا لا ينعقب البيع، وإن صيار معلا للبيع بعيده كذليك همنسيا . (٢)

قلنا: الفعل المتد له حكم الابتدا على حالة البقاء ، كأنه يحدث ساعة فساعهة فساعهة كما في لبس الثوب في حيق الحنث ، و الاستيلا فعدل متد ، فصار بعد الإدخال في دار الحرب كأنه استولي على مال غير معصوم ابتدا ، فيصلح سببسا للطهل . (٣) و هكذا يقول في الصيد إنه يطلك بعد الإخراج عن الحرم حتى يجوز بيعه ، نصطيم في الحاسع . (١٤) و يحل أكه ، لكنه يجسب عليم إرساله . فإذا لم يرسل يجب عليه الجسمارا و تعظيما للحرم و صيانة لحرته . فأنا لولم نوجب الإرسال أو الجزا ويودي إلى تغويمت الأمن للصيد و إلى هتك حرسة الحرم .

فأسا سألة بيع الخصر فليست من هذا القبيل ، لأنه ليس بمتعدد فإذا لم يصادف محله بطهل . (٥) وهذا بخلاف استيه للأنهم على رقابنها حيث لا يصلح سببها للطهدك، لأن عصتها مقهدة ثابتها في بالإسهالام ، (٦) ولم ينتهم بالإحماز إلها دارهمام .

 ⁽٣) انظــرهام ص و ٧٤٧ من هذا البحث .
 وراجع : كشف الأسرار، ١: ٢٨٤، فتح الففار ، ١: ٤٨ ، تيسيــ

و راجع : نشف الاسرار، ۱:۶۸۶، فتح الفقار ، ۱:۶۸ ، تيسيــــر التحرير، ۲:۲،۱، فواتح الرحموت ، ۲:۲،۱،

⁽١) أي بعد ابتدا الاستيلا .

⁽٢) أنظم كشف الأسسرار ، ٢٨٤:١ .

 ⁽٣) أى كاستيلاً السلم على مثل هذا المال و هو مال أهل الحرب.
 كذا في كشف الأسسرار ، ٢٨٤:١.

⁽٤) انظر نقلا عنه في المسدر نفسسه.

⁽ه) انظــرالصدرنفســـه،

⁽٦) أى: لأن عصمتها عن الاسترقاق ثبتت بالحرسة المؤمدة بالاسلام. ولم تنته بالاحسراز الموجدود منهسم . (كذا في المصدر نفسه)

وحاصل الخسلاف أن العاصم للأسوال عندنا بالإحسراز بالدار، وعنده الإسسلام (۱) وغلف و هيو الإسسلام (۱) وخلف و هيو عقيد الذمية . فلما زال العاصيم و هيو الإحسراز بالدار بالاستيسلاء بطلبت العصمية عندنيا ، فيطيك بسم ، لأن يالاستيسلاء على مال غيسر معصوم ليسن بمعظمور ، فيصلح سببا للمك.

وعنده لما يقي العاصم وهو إسلام المالك عنده لم تزل العصمة فلا تطميك بالاستيملاء ، لأنسم معظمور ، فلا يصلم سببما للطمك الذي هو نعمة.

قولمه: " وأسا سفر المعصية " إشارة إلى الجرواب عن السالرية التانية (٣) التي ترد نقضا على الأصل المذكور.

تقسرير الجواب أن السفر ليس بمنهى عنده لعيند ، إذ هو قطع ما فق ، بسل لمعنى فى غيره مجاور لسده وهدو التمرد على المولسى و قطع الطريق ، فسلا د يكسون معصيدة لذاتد . فلا يدل على انتفاء المشروعية كالبيسع وقت النداء . وهدف الأن خروجده إنما صار سفرا بقصده مكانا بعيدا . لا بقصدد الإغسارة و التعسرد على المولسى .

ولهذا لسوقصد ذلك المكان بدون قصد الإغارة صار مسافرا ، ولوقصد الإغارة بدون العكان البعيد لم يصر مسافيرا وإن طاف الدنيا .

⁽۱) يغهم ذلك من استدلال الشافعية لعد هبهم . و مما استدلسوا بسه قولسه تعالسي : (ولن يجعسل الله للكافريسين

على المؤمنيان سبيلا . سورة النسا من آية : ١٤١) قال النووى بعد أن ذكر هذه الآية : " فينبغى أن لا يصير سال المسلم للكافسر بالفلية و الاستيلاطياء ."

انظسر أدلية أخرى لهيم في العجموع شرح المهذب ، ٩ : ٣ ؟ ٣ و ٣ ؟ ٣ .

معتشر اللوحسة الشرق مهتم في العجلوع تشرح المهلمات ، ١٩٢٩ و ٢٩٣٠ . (٢) آخسر اللوحسة رقسم ٦٨ من نسخة أ .

⁽٣) انظسر: ص٦٦٣ من هذا البحث .

⁽٤) راجع العناية ، ٩:٢ مع الكاية على الهداية .

⁽ه) أى: لعبا يكبون النهبي عبا بعبد السفر وعبن شبي مجاور ليب يكبون حكم البيم وقبت النداء فسبى بقياء الشروعيبة .

راجسيع فتح القديسر شرح الهدايسة ، ٢٠:٧

وراجسيع أيضمنا الكايسة طلبي الهدايسة : ١٩/٢.

و كذا لو تبدل قصده بحد وأذن لده المولى خرج عن كونه عاصيا ولم يتفير سغره . فظهر أن معنى المعصية مجاور لده يمكن انفكاكده ، إذ القطيم عوجد بدون السفر ، و السفر بدون القطع ، فصلح سببا للترخص.

قولت : " و الطبك في الغصيب " إشبارة إلى الجواب عن السأليسة (٢) الواردة نقضا على الأصبل المذكبور.

تقريسره إنسا لا نثبت الملك بالفصيب مقصود ا بسه كما تثبت بالبيع و الهبسة ، يسل في ضمن الضمان شرعا ، إذ الضمان يجبب بطريق الجبسر ، و هسو يستدعن الفيوات . إذ الضمان عندنا بسدل العيس (٣) خلافا للشافعي ، فإن عنده بدلاً عن اليسد . (٤) و كان من ضرورة القضاء بالقيمة خروج العيسسن عن ملكسه ليكسن جهسرا لما (فسات) .

ولأنسه لما صار الضمان طكا للعفصوب منه فلولم يجرج المفصوب عن طكمه ويدخل في طك الفاصب اجتمع البدل و العبدل منه فللم شخص واحسد ، و هنولا يجنوز .

بالمعاصب بالمعاصب فنبوت الملك بشرط ضميان العدوان الذي هيو مشروع . فصار حسنيا لحسين الحكم الشرعي الذي هيو شرط. إذ شرط الشيئ تابيع ليه فيه . و إنها يقيم لو ثبيت الطبك للغاصب عصود ا .

 (γ) الكشف ان (بعض المتأخرين) من المشائخ قالوا (سبسب) الملك في المغصبوب للغاصب ، (يقسرر) (λ) الضمان عليه ءلئلا يجتمسع

⁽١) راجع كشف الاسترار ، ٢٩٠:١

⁽٢) راجع ص: ٣٤٦ سن هذا اليحست .

⁽٣) راجيع بدائع الصنائيع ، ٩:٣٢) ، كشف الأسرار، ١:٥٨ ، البيسوط ، ١:١٦ ،

⁽٤) راجع تخريم الغروع على الأصول للزنجاني ص: ١٠٤.

⁽٥) فسي ف: "فاتسه " والمثبت مسن أوب.

⁽٦) المذكبورفي الكشف نسية هذا الكلام الى بعض المتقدمين ، و هيو منقول من المبسوط ، ٦٧:١٦ ، و انظر كشف الأسيرار، ٢٠٥١ .

⁽γ) في ف: "السبب" بأثبات أل ، والقاعدة النحوية تقتضي ما أثبتناه

 ^() فى ف : " تقريس " و العثبت من أ و ب كما جاء" فى كشف الاسسئرار،
 ١ : ٥ / ٢ ، و كذا فى المبسوط ،

البدلان في ملك واحد .

شم قال: وهو غلط ، إذ المك عندنا يثبت من وقت الغصب حكما . ولهذا نفذ بيسع الفاصب وسلم الكسب له .

وقال بعضهم ؛ السبب الموجب به والفصب ، لكن عند أداء الضميان. وهذا أيضا وهم ، فإن الطك لا يتبت له عند أداء الضمان من وقت الغصب حقيقة . ولهذا لا يسلم له الوليد ، وليوكان السبب للملك هو الغصب لكان إذا تم له الطك بذليك السبب بملك الزوائد المتصلة و المنفصلة . كالبيم الموقوف إذا تم بالإجازة يملك المشترى المبيم بالزوائد المتصلمة . و المنفصلة .

فالأسلسم أن يقال: الغصب يوجب رد العين بطريق الجبر مقصيدا بهذا السبب ، بقولت عليه السلام: " وعلى اليد ما أخذت ". (٢) شم ثبت الملك ب للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لا حكما ثابتا بالغصب مقدودا ، (وهو مختار فخر الإسلام)

ولهذا لا يمك الولسد ، لأن المك كأن شرطا بالقيمة . و الولد غير مضمون بالقيمة . و هو بعد الانفصال ليس بتبع ، فلا يثبت هذا الحكم فيه ، بخلاف الزيادة المتعلمة ، فإنها تبع محض . و كذا الكسب بدل المنفعة ، فيكون تبعا محضا ، فيتبع الأصلل .

⁽١) آخــر اللوحــة رقــم ٨٠ من نسخة ب ٠

⁽۲) هذا الدليل زيادة من الشارح ، غير مذكبور في كثف الأسرار .
الحديث أخبرجه أبنو داود و ابن ماجه و الترمذي مسنن حديث الحسن عن سميرة عن النبي صلى الله عليه و سلمه "عليمي اليمد ما أخبذت حتمى تبودي ."
و في روايدة ابن ماجه : "حتمى توديده ."

ر سنسين أبسى داود ، كتاب البيسوع ، ۲۲۲۳ ، سنسن الترمذى أبواب البيسوع ، باب العاريسة مسؤداة ، ۲۱۲۳ ، سنسين ابسسن ماجسته ، في الصدقسات ، ۲۰۲۰۲)

⁽٣) هذا تقريب من الشارح ، وليسس من كلام صاحب الكشيف . راجيم أصبول البزدوي ، ١ : ٥ ٢٨ ٠

^(؟) إلى هنا انتهى كلام كشف الأسبرار نقلا عن المسبوط معتفييسبر يسيسر في الأسلبوب .

انظر : كشف الأسرار ، ٢٠٥١، البسوط ، ٦٧:١١ .

قولت : " وضمان المدبير إلى آخيره " إشارة (الى جواب سوال ييرد على ما سبق .)

تقريسر السوال سن وجميس :

أحدهما ـوهو الذي يشير إليه كلام الصنف ـ أن وجبوب ضمان العدبسر يدل على أن الضمان بمقابلت اليد دون العين (٢) كما هو مذهب الشافعي، إذ لبوكان بدلا عن العين لما وجب الضمان بغصب العدبر لعدم إمكان زوال ملك العالك عند . و إذا ثبت أن الضمان بمقابلة اليد لم تقع الحاجسة إلى زوال ملك العالك عن العين كما في العدبر . إذ ليس فيه اجتماع البدلين في طلك واحد ، (ولا يجسوز .)

و تقريبر الوجسه الثانسي أن يقال: لا نسلم أن اجتماع البدلين في طلك واحدد لا يجلون ، فإن ضمان المدبسريد خسل في طلك المفصلوب منسسه مع أن المدبسر لا ينتقسل عن طكمه .

تقريسر الجسواب عن الوجسة الأول أن الضمان في المديسر ليسس ببدل عسسن العيس متعسسة رابعيس ، الأن ما هسو شرطسة (٦) و هو انعدام الطك في العيس متعسسة رابعيس عن النقصان الماصل بقوات اليد .

ولكسن " هددا " أى : جعل الضمان بدلا مقابلا بالفائت و هدو اليد ثعدة ،أى فسى قصسل العدبسر " كالخلسف للأول " أى جعله مقابسلا بالعيسن . " فلا يصسار إليسه إلا عند تعذر الأصل " كالمقيقسسة مع المجاز .

⁽١) عبارة ف: "الى جواب سؤال مقدر "والمثبت من أوب.

⁽٣) انظـرص: ٥١١ من هذا البحث.

⁽٤) سن ف وساقط من أوب.

⁽ه) انظر هذين الوجهين في كشف الأسرار ، ٢٨٥:١ وما بعدها خصطلال تعرض عصرف لوجسه رأى الاسرام الشافعي رحمه الليه.

⁽٦) أى : شرط البسدل عسن العيسن انعسدام الطسسك فسسى العيسسن ، وهسسو متعسدر فسى العدبسسر.

ففى كل محمل يمكن جعلمه بدلا عن العين لم يتعذر الأصل . و إذا لم يتعذر التصان الثابت بغوات النابت بغوات اليد ، كا في العدبير . (١)

تقرير الجواب عن الوجمه الثاني أن المدبر يخسر عن ملك المولى تحقيقا بشرط الضمان ، إذ لولم يخسر عن طكمه لا يدخسل الضمان في طكمه . ولهذا لوظهر للمدبر كسب كان للفاصب دون المولى . ولكسسن إنما لا يدخسل في طك الفاصب صيائة لحسق المدبر. فإن حق العتسسق شهدت لم بالتدبير ، فلا يحسوز إبطاله . والطك فيم يقبل الزوال دون الانتقسال ، فيثهد هذا القدر . (٣)

و نظيمه الوقعف يخسرج عسن ملك الواقف بشروطه ، و لا يدخل في طسسك الموقعوف عليمه .

قول ... و الزنسا إنما يوجب حرسة المصاهسرة " هذا إشسسارة إلى جنواب المسألة الرابعسة (٥) الواردة نقضا على الأصل العذكور.

تقريسره أن الزنب لا يوجب حرصة المصاهبرة بذاتب حتى يرد الإشكسال، بسل لأنب سبب للوليد الستحسق للكراسات، وهو الأصل في إيجبساب الحرصة ، لأن الاستعساع بالجسز عسرام . (شم) يتعدى مغست الحرصة إلى فروعيه و أصوله و إلى أسباب الوليد . (Y) فأقيم سبب الوليديد و هو الوطء مقامه لتعذر الوقوف على حقيقة العلوق كما أقمنا السغر مقام العشقة .

⁽۱) راجع كشف الأسرار، ۲،۲۲، المبسوط، ۲۹:۱۱.
قال السرخسى بعد ذلك: "ونظيره فصلان: أحدهما ضمان العتسق فانه بمقابلة المين في كل محل يحتمل إيجاد شرطه وهو تطيك العين. وفيما لا يحتمل إيجاد الشرط كالمدبر وأم الولد عندهم لا يجعل بدلا عن العين . وكذلك ضمان الصلح ، فإنه إذا أخذ القيمة بالتراضي كان المأخوذ بدلا عن العين في كل محل يحتمل تطيك العين . وفي كل محل لا يحتمل تطيك العين . وفي كل محل لا يحتمل تطيك الجناية التي حلت محل لا يحتمل تطيك الأخوذ بعقابلة الجناية التي حلت بيده . فكذلك اذا أخذ القيمة بقضا القاضي ."

 ⁽٢) آخر اللوحة رقم ٩٦ من أ .

⁽٣) انظر كشف الأسترار ، ٢٨٧:١

⁽۶) انظـرالمصدرنفسـه٠

⁽ه) انظرص: ٣٤٦ من هذا البحث.

⁽٦) في ف : " لسم " وسياق الكلام يقتضي ما أثبتناه من أ و ب . = :

فجعلنا الوطء و دواعيه موجبة لحرمة الصاهيرة ، لا ذاتا بل بتبعيسة الوليد . وما قام مقام غييره بطريق التبعية و الخلافة ينظير إلى وصيب الأصيل الأصيل لا إلى وصف الخلف . إذ المعتبر في الخلف ضغات الأصيبل دون صغاته . ألا تسرى أن التراب لما قام مقام الما انظير إلى كنون الميا مطهيرا لا إلى وصيف كون التسراب لمسوئا و مغييرا . فكذا همنا ينظير إلى كنون البوليد سببا للكرامية لا إلى كون الزنا موصوفا بالقبح و الحرمة . وكنان ينبغين أن تحسرم الموطوعة على الواطيع المبعضية الحاصلية باختلاط المائيسن . لكن تركساه لضرورة التناسيل . كما سقطت حقيقية البعضية في حق آدم حتى حلت ليه حيوا الهذا المعنى .

وإلى ما ذكرنا من معنى البعضية أشار عمر رضى الله عنه فى عدم جواز بيسسع أمهات (الأولاد) حيث قال : كيف تبيعونهسن وقد اختلطت لحومكم (ه) بلحومهسن و دماؤكم بدمائهسن .

^{== (}Y) أى : وتتعدى الحرمة من الولد إلى أسبابه من النكاح و الوط و (Y) و التقبيل و السس بشسه وة عند نسسا . (كذا في كشف الأسسرار ، ٢٩٠١)

⁽۱) انظسر: أصول البردوى بشرح كشف الأسسرار: ۲۸۹:۱ و النظسر: أصول البردوى بشرح كشف الأسسرار: ۲۸۹:۱ و قال السرخسى بعد أن ذكر هذا الوجه: ولهذا لم يكن وطا الميتة و الاتيان في غير المأتى و وطا الصغيرة موجبا للحرمة ، لأن قيسمام الوطا مقام الولد في هذا الحكم باعتبار كون المحل يخلق فيه الولد، و ذلك لا يوجد في هذه المواضع . " (أصول السرخسى ، ۲:۱۳)

⁽٢) أي لضرورة التناسل. (٣) ساقط من ف و المثبت من أوب.

 ⁽٤) آخر اللوحة رقم (٨ من ب .

⁽ه) أخرجه ابن أبى شيبة عن عمر بن ذرعن محمد بن عبد الله بن قارب
الثقفى عن أبيه أنه اشترى من رجمل جارية بأربعة آلاف ،قد أسقطت
من مولا ها سقطا . فبلغ دلك عسر فأتاه ، فعلاه بالدرة
ضربا ، وقال : بعد ما اختلطت لحومكم بلحومهمن و دماؤكممم
بدمائهمسسن بعتموهمسن ،

لعــــن اللـــه اليهــود ، حرمـت عليهــمم

انظــــرنلـــك فـــى : . المنــــف لابـــن أبـــى شيــــة :

^{· { · \ : 0 \ \ : 5}